

# سَحْ رِيَاضُ الصَّالِحِينَ

الْمُسَوِّى

الْفَوَائِدُ الْمُتَرَعِّتُ لِلصَّالِحِينَ

فِي

شَرْحِ كِتَابِ رِيَاضِ الصَّالِحِينَ

تَأْلِيفُ

الْعَلَّامَةِ ابْنِ كَمَالٍ بَاشَا

سَمْسُ الدِّينِ أَحْمَدَ بْنَ سُلَيْمَانَ بْنِ كَمَالٍ بَاشَا الرُّومِيِّ الْحَنَفِيِّ

أَمْلَأَهُ فِي مَخْلُوقَاتِ سَنَةِ ٨٧٢ هـ، وَتَوَفَّى فِي السُّطْنِ طَبِيعَةً سَنَةِ ٩٤٠ هـ

رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى

تَحْقِيقُ وَدِرَاسَةُ

مِنْ خِصْمَةٍ مِنْ الْحَقِيقَةِ  
بِإِشْرَافِ  
فُلُوْالِدِ الْإِسْلَامِ

الْجُلْدُ الثَّانِي

مِنْ طَبْعَاتِ

وَدَّارَةُ الْإِقْفَافِ وَالشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

إِدَارَةُ الشُّؤْنِ الْإِسْلَامِيَّةِ

بِمَوَلِّ الْإِدَارَةِ الْعَامَةِ لِلْإِقْفَافِ

دَوْلَةُ قَطَرْ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

سَجَّ  
رِيَّاخِ الصَّالِحِينَ  
(٢)

حُقوق الطَّبْعِ مَحْفُوظَةٌ لِدارِ التَّوَادِرِ  
الطَّبْعَةُ الْأُولَى  
١٤٣٥هـ - ٢٠١٤م

طَبْعَةٌ خَاصَّةٌ  
لِلوَزَارَةِ الْأَوْقَافِ وَالشُّؤُونِ الْإِسْلَامِيَّةِ  
دَوْلَةِ قَطَرِ  
turathuna@islam.gov.qa

قامت بمبلياً بالقضية الضوئية والإخراج الفني والطباعة

دار التَّوَادِرِ

سوريا - دمشق

ص.ب: 34306

هاتف: 00963112227001

فاكس: 00963112227011

لبنان - بيروت

ص.ب: 4462/14

هاتف: 009611652528

فاكس: 009611652529

E-mail: info@daralnawader.com

Website: www.daralnawader.com

## ١٦- باب

### في الأمر بالمحافظة على السنّة وأدائها

\* قاله الله تعالى : ﴿ وَمَا أَرْسَلْنَاكُمْ إِلَّا خُلُودًا مَّوَدَّعَيْنَ وَمَا نُهَيَّيْكُمْ عَنْهُ فَأَنْتَهُوا ﴾ [الحشر : ٧] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ﴾ [النجم : ٣ - ٤] .

\* وقال تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

\* وقال تعالى : ﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ أُسْوَةٌ حَسَنَةٌ لِّمَن كَانَ يَرْجُوا اللَّهَ وَالْيَوْمَ الْآخِرَ ﴾ [الأحزاب : ٢١] .

\* وقال تعالى : ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [النساء : ٦٥] .

\* وقال تعالى : ﴿ فَإِنْ نَزَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَزُودُوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ ﴾ [النساء :

[٥٩]، قال العلماء: مَعْنَاهُ: إِلَى الْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ.

\* وقال تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠].

\* وقال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٣]

- [٥٢].

\* وقال تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ

أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣].

\* وقال تعالى: ﴿وَأَذْكُرَنَّ مَا يُمْسِكُ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ أَيَاتِ

اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤].

والآياتُ في الباب كثيرةٌ.

### (الباب السادس عشر)

(في الأمر بالمحافظة على السنة وآدابها)

\* قال الله تعالى: ﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ﴾ [الحشر: ٧]؛ أي: ما أمركم

به فافعلوه، وما نهاكم عنه فاجتنبوه، فإنه إنما يأمر بخير، وإنما ينهى عن شرٍّ.

روى ابن أبي حاتم عن مسروق قال: جاءت امرأة إلى ابن مسعود فقالت:

بلغني أنك تنهى عن الواشمة والواصلة، أشيءٌ وجدته في كتاب الله، أو عن

رسول الله ﷺ؟ قال: بلى، شيءٌ وجدته في كتاب الله، وعن رسول الله ﷺ،

قالت: والله لقد تصفّحتُ ما بين صَفْحَتَي المصحف، فما وجدت في كتاب الله

الذي تقول، قال: فما وجدت فيه: ﴿وَمَاءَ أَنْتُمْ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ

فَإِنَّهُمْ؟ [الحشر: ٧] قالت: بلى، قال: فَإِنِّي سمعت رسول الله ﷺ نهى عن  
الواصلَة والواشِمَة والنَّامِصَة، قالت: فلعلَّه في بعض أهلك؟ قال: فادخلي  
فانظري، فدخلت ثم خرجت، قالت: ما رأيتُ بأساً، فقال لها: أما حفظتِ  
وَصِيَّةَ العبد الصالح: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَمْلِكَكُمْ إِلَى مَا أَنهَضَكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]؟<sup>(١)</sup>  
الثعلبي: عن عبد الرحمن بن يزيد<sup>(٢)</sup> قال: لقي عبد الله بن مسعود رضي الله عنه  
رجلاً مُحَرِّماً وعليه ثيابه، فقال: انزع عنك هذا، فقال الرجل: أتقرأ بهذا آية  
من كتاب الله؟ قال: نعم، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾  
[الحشر: ٧]<sup>(٣)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ﴾؛ أي: ما يقول قولاً عن هوى  
وغرض، وإنما يقول ما أمر به يُبلِّغه إلى الناس كاملاً مُوقِراً من غير زيادة  
ولا نقصان؛ كما روى الإمام أحمد عن أبي أُمَامَةَ رضي الله عنه: أنه سمع رسول الله ﷺ  
يقول: «لَيْدُ خُلَنْ الْجَنَّةِ شِفَاعَةَ رَجُلٍ لَيْسَ بِنَبِيٍّ مِثْلُ الْحَيَّيْنِ رَبِيعَةَ وَمُضَرَ»،  
فقال رجل: يا رسول الله! وما ربِيعَةُ من مُضَرَ؟ قال: «إِنَّمَا أَقُولُ مَا أَقُولُ»<sup>(٤)</sup>.  
وروى الإمام أحمد أيضاً عن عبد الله بن عمرو قال: كنت أكتب كلَّ

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٣ / ٤٨٥)، والحديث رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره»

(١٨٨٥٣)، ورواه أيضاً البخاري (٤٦٠٤) من طريق أخرى عن ابن مسعود.

(٢) في الأصل: «زيد».

(٣) رواه الثعلبي في «تفسيره» (٩ / ٢٧٧)، وفي إسناده معاوية بن هشام، متكلم فيه من

قبل حفظه، وله طريق أخرى رواها ابن عبد البر في «جامع بيان العلم» (٢ / ١٨٩).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٢٥٧)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح

الترغيب والترهيب» (٣٦٤٧).

شيء أسمعُه من رسول الله ﷺ أريدُ حِفْظَهُ، فنهتني قُرَيْشٌ، وقالوا: إنك تكتب كلَّ شيء تسمعه من رسول الله ﷺ، وإنه بشرٌ يتكلَّم في الغضبِ، فأمسكتُ عن الكتاب، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال: «اكتبْ، واللَّذي<sup>(١)</sup> نفسِي بيده ما خرجَ مِنِّي إلَّا حقٌّ»<sup>(٢)</sup>.

وروى الحافظ أبو بكر البزار عن أبي هريرة ؓ، عن النبي ﷺ أنه قال: «ما أخبرُكم أَنَّهُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ؛ فَهُوَ الَّذِي لَا شَكَّ فِيهِ»<sup>(٣)</sup>.

(م): ﴿يُوحَى﴾ يفيد التأكيد والمبالغة وإزالة إرادة المجاز؛ كقوله: ﴿وَلَا طَلِيرُ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨]؛ فَإِنْ فِيهِ تَحْقِيقَ الْحَقِيقَةِ؛ فَإِنَّ الْفَرَسَ الشَّدِيدَ الْعَدُوَّ رُبَّمَا يَقَالُ: هُوَ طَائِرٌ، فَإِذَا قَالَ: ﴿يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ﴾؛ يَزِيلُ جَوَازَ الْمَجَازِ<sup>(٤)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]: هذه الآية الكريمة حاكمةٌ على كل من ادَّعى محبةَ الله وليس هو على الطريقة المُحمَّدية؛ فَإِنَّهُ كَاذِبٌ فِي دَعْوَاهُ فِي نَفْسِ الْأَمْرِ حَتَّى يَتَّبِعَ الشَّرْعَ النَّبَوِيَّ فِي جَمِيعِ أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ.

وقوله: ﴿يُحِبُّكُمُ اللَّهُ﴾؛ أَي: يَحْصُلُ لَكُمْ فَوْقَ مَا طَلَبْتُمْ مِنْ مَحَبَّتِكُمْ إِيَّاهُ، وَهُوَ مَحَبَّتُهُ إِيَّاكُمْ، كَمَا قَالَ بَعْضُ الْعُلَمَاءِ: لَيْسَ الشَّأْنُ أَنْ تُحِبَّ، إِنَّمَا

(١) في الأصل: «هو الذي»، والصواب المثبت.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ١٦٢)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (١١٩٦).

(٣) رواه البزار في «مسنده» (٨٩٠٠)، وهو حديث صحيح. انظر: «التعليقات الحسان» (٧/ ٤).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢٨/ ٢٤٥).

الشَّانُ أَنْ تُحَبِّبَ .

قال الحسنُ البَصْرِيُّ وغيره : زعم قوم أنهم يُحِبُّونَ اللهَ ، فابتلاهم الله  
بهذه الآية<sup>(١)</sup> .

(قضى) : المحبةُ : ميل النفس إلى الشيء لكمالِ أدركته فيه ؛ بحيث  
يحملها على ما يُقَرِّبُها إليه ، والعبدُ إذا علم أن الكمالَ الحقيقيَّ ليس إلا الله ،  
وأن كل ما يراه كمالاً من نفسه أو غيره فهو من الله ، وبالله ، وإلى الله ؛ لم  
يكن حُبُّه إلا لله ، وفي الله .

وذلك يقتضي إرادة طاعته ، والرَّغبةَ فيما يُقَرِّبُه إليه ؛ فلذلك فُسِّرَت  
المحبةُ بإرادة الطاعة ، وجُعِلَت مستلزِمةً لاتباع الرسول .

و﴿يُحِبِّبُكُمْ اللَّهُ﴾ جوابٌ للأمر ؛ أي : يرضَ عنكم ، عبَّرَ عن ذلك بالمحبةِ  
على طريق الاستعارة أو المُقابلة<sup>(٢)</sup> .

\* قوله تعالى : ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِي مَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾  
الآية [النساء : ٦٥] : أقسم تعالى بنفسه المقدسة أنه لا يؤمن أحدٌ حتى يُحَكِّمَ  
الرسولَ ﷺ في جميع الأمور فيما حَكَمَ به ، فهو الحقُّ الذي يجب الانقياد له  
ظاهراً وباطناً ، وإذا حَكَّموه يطيعوه في بواطنهم ، فلا يجدوا في أنفسهم حرجاً  
مما حَكَمَ به ، ويُسلِّموا لذلك تسليماً كلياً من غير مُدافعة ، ولا مُنازعة ؛ كما  
في الحديث : «لا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يَكُونَ هَوَاهُ تَبَعاً لِمَا جِئْتُ بِهِ»<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر : «تفسير ابن كثير» (٤٦ / ٣) ، وانظر هذا القول في «تفسير ابن كثير» .

(٢) انظر : «تفسير البيضاوي» (٢٧ / ٢) .

(٣) رواه البغوي في «شرح السنة» (١٠٤) ، وهو حديث ضعيف . انظر : «ظلال الجنة»

(٧ / ١) .

وفي «الصحيح»: عن عُرْوَةَ قَالَ: خَاصَمَ الزُّبَيْرُ رَجُلًا مِنَ الْأَنْصَارِ فِي شِرَاجٍ مِنَ الْحَرَّةِ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ أَرْسِلِ الْمَاءَ إِلَى جَارِكَ»، فَقَالَ الْأَنْصَارِيُّ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا كَانَ ابْنُ عَمَّتِكَ؟ فَتَلَوْنَ وَجْهَهُ، ثُمَّ قَالَ: «اسْقِ يَا زُبَيْرُ، ثُمَّ احْبِسِ الْمَاءَ حَتَّى يَرْجِعَ إِلَى الْجَذْرِ، ثُمَّ أَرْسِلْ إِلَى جَارِكَ»، فَاسْتَوْعَى النَّبِيُّ ﷺ لِلزُّبَيْرِ حَقَّهُ فِي صَرِيحِ الْحُكْمِ حِينَ أَحْفَظَهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَكَانَ أَشَارَ عَلَيْهِمَا بِأَمْرِ لِهَمَا فِيهِ سَعَةٌ.

قال الزبير: فما أحسب هذه الآية إلا نزلت في ذلك: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ [النساء: ٦٥] <sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي حاتم عن [أبي] الأسود قال: اختصم رجلان إلى رسول الله ﷺ، ففضى بينهما، فقال الذي قضى عليه: رُدُّنَا إِلَى عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ، انْطَلِقَا إِلَيْهِ» فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَيْهِ؛ قَالَ الرَّجُلُ: يَا بْنَ الْخَطَّابِ؛ قَضَى لِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى هَذَا، فَقَالَ لَهُ: رُدُّنَا إِلَى عُمَرَ، فَرَدُّنَا إِلَيْكَ، فَقَالَ: كَذَلِكَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَقَالَ عُمَرُ: مَكَانَكُمَا حَتَّى أُخْرِجَ إِلَيْكُمَا فَأَقْضِيَ بَيْنَكُمَا، فَخَرَجَ إِلَيْهِمَا مُشْتَمِلًا عَلَى سَيْفِهِ، فَضَرَبَ الَّذِي قَالَ: رُدُّنَا إِلَى عُمَرَ، فَقَتَلَهُ، وَأَدْبَرَ الْآخَرُ فَأَرَا إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَتَلَ عُمَرُ صَاحِبِي، وَلَوْ مَا أَنِي أَعْجَزْتَهُ لَقَتَلَنِي، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَظُنُّ أَنْ يَجْتَرِيَ عُمَرُ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ»، فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]، فَهَدَرَ دَمَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، وَبَرَأَ عُمَرَ مِنْ قَتْلِهِ، فَكَّرَهُ

(١) رواه البخاري (٤٣٠٩).

الله أن يسرَّ ذلك بعد، فقال: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا أَنْفُسَكُمْ﴾ إلى قوله: ﴿وَأَشَدُّ تَنَبُّيًّا﴾ [النساء: ٦٦] <sup>(١)</sup>، هذا أثر غريب، وفيه ابن لهيعة.

(م): (لا) مزيدة لتأكيد معنى القسم، معناه: فوربك، وقيل: إنها تفيد نفي أمر سبق؛ أي: ليس الأمر كما يزعمون أنهم آمنوا وهم يخالفون حكمك، ثم استأنف [القسم] بقوله: ﴿وَرَبِّكَ لَا يُوْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ﴾. يقال: شَجَرَ يَشْجُرُ شُجُورًا وَشَجْرًا: إذا اختلف واختلط، والجرح: الضيق.

واعلم أن ميل القلب ونفرتَه شيءٌ خارج عن وَسْعِ البشر، فليس المراد من الآية ذلك، بل المراد: أن يحصل الجزم بأن الذي يحكم به الرسول ﷺ هو الحق، وهو الصدق.

والمراد بقوله: ﴿لَا يَحِذُّوْا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ﴾ انقياد الباطن، وبقوله: ﴿وَيَسْلِمُوْا سَلِيْمًا﴾ انقياد الظاهر؛ لأن مَنْ عرف كون الحكم حقًا وصدقًا قد يتمرّد عن قبوله على سبيل العناد، أو يتوقّف في القبول؛ فكما لا بدّ في الإيمان من حصول اليقين؛ لا بدّ من التسليم في الظاهر <sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَدُّوْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾: قال مجاهد: أي: إلى كتاب الله، وسنة رسول الله ﷺ، فما شهدا له بالصّحة فهو الحق، وماذا بعد الحق إلا الضلال؟ ولهذا قال: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾ [النور: ٢]، فدل على [أن] مَنْ لا يتحاكم في محل النزاع إلى الكتاب والسنة،

(١) انظر: «تفسير ابن أبي حاتم» (٥٥٦٠).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٣١/١٠).

ولا يرجع إليهما؛ فليس مؤمناً بالله واليوم الآخر.

وقوله: ﴿وَأَحْسَنُ تَأْوِيلًا﴾؛ أي: عاقبة ومآلاً، قاله السُّدِّيُّ، وقال مجاهد: وأحسن جزاءً، وهو قريب<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]؛ لأنه ما ينطق عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى.

(م): قال الشافعيُّ في كتاب «الرسالة» في (باب فرض طاعة الرسول): إن قوله تعالى: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠] يدلُّ على أن كل تكليف كلف الله بها عباده في باب الوُضوء، والصَّلَاة، والزكاة، والصَّوم، والحجِّ، وسائر الأبواب في القرآن، ولم يكن ذلك التكليف مبيَّناً في القرآن؛ فحينئذ لا سبيل لنا إلى القيام بتلك التكليف إلا ببيان الرسول، ولزم القول بأن طاعة الرسول عين طاعة الله، هذا معنى كلام الشافعي رحمه الله.

وفي الآية دليلٌ أيضاً على أن لا طاعة إلا لله البتة؛ وذلك لأن طاعة الرسول لا تكون إلا طاعة لله<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَنَّكَ لَتَهْدَى إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢] وهو الحقُّ القويم المُفسَّر بقوله: ﴿صِرَاطُ اللَّهِ﴾ [الشورى: ٥٣]<sup>(٣)</sup>.

(م): كما أن القرآن يهدي فكذلك الرسول يهدي، ويبيِّن أنه يهدي إلى صراط مستقيم، ويبيِّن أن ذلك الصِّراط هو صراطُ الله، نبَّه بذلك على

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤ / ١٣٧).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٠ / ١٥٤).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٢ / ٢٩٥).

أن الذي تجوز عبادته هو الذي يملك السماوات والأرض<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: عن أمر الرسول ﷺ، وهو سبيله ومنهاجه وطريقته وشريعته، فتوزن الأقوال والأعمال بأقواله وأعماله، فما وافق ذلك قُبِلَ، وما خالف ذلك فهو مردودٌ على قائله وفاعله كائنًا مَنْ كان.

وقوله: ﴿أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: في قلوبهم؛ مِنْ كُفْرٍ، أو نفاق، أو بدعة، ﴿أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]؛ أي: في الدنيا؛ بقتلٍ، أو حَدٍّ، أو حَبْسٍ، أو نحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

(م): قال الأخفش: (عن) صِلَةٌ، والمعنى: يخالفون أمره.

وقال غيره: معناه: يُعرضون عن أمره، فدخلت (عن) لتضمين المُخالفة معنى الإعراض<sup>(٣)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرْ مَا يَنْتَلِي فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾ [الأحزاب: ٣٤]؛ أي: واذكرن نعمة الله عليكم بأن جعلكن في بُيُوتٍ يتلى فيها آياتُ [الله] والحكمة، فاشكرن الله على ذلك واحمدنه<sup>(٤)</sup>.

«اللباب»: في الحكمة قولان:

أحدهما: الكتاب.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٧ / ١٦٤).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٠ / ٢٨١).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢٤ / ٣٦).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١ / ١٦١).

والثاني - وهو قول الجمهور - : أنها السُّنَنُ، فيكون من باب :

مُتَقَلِّداً سَـ\_\_\_\_يَقاً ورُْمَحاً

فإنه لا يقال : تَلَوْتُ السُّنَّةَ، قال أبو علي : التلاوة لا تستعمل إلا في قراءة كتاب الله .

(قض) : في الآية الحثُّ على الانتهاء، والائتمار فيما كُلِّفَ به<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ :

١٥٦ - فالأَوَّلُ : عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ :  
«دَعُونِي مَا تَرَكْتُكُمْ؛ إِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ سُؤَالِهِمْ،  
وَاخْتِلَافُهُمْ عَلَى أَنْبِيَائِهِمْ، فَإِذَا نَهَيْتُكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَاجْتَنِبُوهُ، وَإِذَا  
أَمَرْتُكُمْ بِأَمْرٍ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ» متفقٌ عليه .

(الْإِسْرَاءُ)

\* قوله ﷺ : «دعوني ما تركتكم» :

(ن) : فيه دليلٌ على أن الأصل عدمُ الوجوب، وأنه لا حكم قبل ورود  
الشرع ؛ لقوله تعالى : ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء : ١٥] <sup>(٢)</sup>.

(ق) : يعني : لا تكثروا من الاستفصال عن المواضع التي تكون مُقَيِّدَةً

(١) انظر : «تفسير البيضاوي» (٤ / ٣٧٤).

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (٩ / ١٠١).

بوجه ما ظاهر، وإن كانت صالحة لغيره.

ومثال ذلك: أن قوله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ فَرَضَ عَلَيْكُمُ الْحَجَّ فَحُجُّوا»<sup>(١)</sup>، فلفظة «حُجُّوا» وإن كانت صالحة للتكرار، فينبغي أن يُكْتَفَى بما يَصْدُقُ عليه اللفظ، وهو المَرَّة الواحدة؛ فإنها مدلولُ اللفظ قطعاً، وما زاد عليها يُتَغَاوَلُ عنه، ولا يُكْثَرُ السُّؤال [فيه]؛ لإمكان أن يَكْثُرَ الجوابُ [المرتَّب] عليه، فيضاهي ذلك قصَّة بقره بني إسرائيل التي قيل لهم فيها: اذبحوا بقرة.

فلو اقتصروا على ما يَصْدُقُ عليه اللفظ، وبادروا إلى ذبح بقرة أيِّ بقرة كانت؛ لكانوا مُمتثلين، لكن لما أَكْثَرُوا السُّؤال؛ أكثر عليهم الجواب، فَشَدَّدُوا، فَشَدَّدَ عَلَيْهِمْ، وَدُمُّوا عَلَى ذَلِكَ، فَخَافَ النَّبِيُّ ﷺ مِثْلَ هَذَا عَلَى أُمَّتِهِ، وَلِذَلِكَ قَالَ: «فَإِنَّمَا أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ كَثْرَةُ سَوَالِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

• قوله ﷺ: «فَإِذَا نَهَيْتَكُمْ عَنْ شَيْءٍ فَدَعُوهُ»:

(ن): هو على إطلاقه، فَإِنْ وُجِدَ عُدْرٌ يَبِيحُهُ؛ كَأَكْلِ الْمَيْتَةِ عِنْد الضَّرُورَةِ، أَوْ شَرْبِ الْخَمْرِ عِنْد الْإِكْرَاهِ، أَوْ التَّلَفُّظِ بِكَلِمَةِ الْكُفْرِ إِذَا أُكْرِهَ عَلَيْهِ، وَنَحْوَ ذَلِكَ؛ فَهَذَا لَيْسَ مَنْهِيًّا عَنْهُ فِي هَذَا الْحَالِ<sup>(٣)</sup>.

(ق): «وَإِذَا أَمَرْتَكُمْ بِشَيْءٍ؛ فَأَتُوا مِنْهُ مَا اسْتَطَعْتُمْ»؛ أَي: بِشَيْءٍ مُّطْلَقٍ، كَمَا إِذَا قَالَ: صُمْ، أَوْ: صَلِّ، أَوْ: تَصَدَّقْ، فَيَكْفِي مِنْ ذَلِكَ أَقَلُّ مَا يَنْطَلِقُ عَلَيْهِ الْأَسْمُ، فَيَصُومُ يَوْمًا، وَيُصَلِّي رَكْعَتَيْنِ، وَيَتَصَدَّقُ بِشَيْءٍ، وَإِنْ قَيَّدَ شَيْئًا مِنْ

(١) رواه مسلم (١٣٣٧/٤١٢)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١٥٧/٦).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠٢/٩).

ذلك بقيود، ووصفه بصفات؛ لم يكن من امثال أمره بُدُّ على ما فصل وقيد وإن كان أشقَّ المشقَّات، وهذا ممَّا لا يُخْتَلَف فيه<sup>(١)</sup>.

(ن): هذا من قواعد الإسلام المُهمَّة، ومن جوامع الكلم التي أُعطيها ﷺ، ويدخل فيه ما لا يُحصى من الأحكام؛ كالصلاة بأنواعها، فإذا عجز عن أركانها أو بعض شروطها؛ أتى بالباقي، وإذا عجز عن بعض أعضاء الوضوء أو الغسل؛ غسل المُمكن، وإذا وجد بعض ما يكفيه من الماء لطهارته أو لغسل النجاسة؛ فعل المُمكن.

وإذا وجب إزالة مُنكرات، أو فِطْرَة جماعة ممَّن يلزم نفقتهم، أو نحو ذلك، وأمكنه البعض؛ فعل المُمكن، وإذا وجد ما يستر بعض عورته، أو حَفِظَ بعض (الفاتحة)؛ أتى بالمُمكن، وأشباه هذا غيرُ منحصرة، وهي مشهورة في كتب الفقه.

وهذا الحديث موافق لقوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦]، وأما قوله تعالى: ﴿اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ [آل عمران: ١٠٢]: ففيه مذهبان:

أحدهما: أنها منسوخة بقوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن: ١٦].

والثاني - وهو الصحيح أو الصواب، وبه جزم المُحققون - : أنها ليست منسوخة، بل قوله: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ مُفسَّرة لها، ومُبيَّنة للمُراد بها.

قالوا: و﴿حَقَّ تَقَاتِهِ﴾ هو امثال أمره، واجتناب نهيه، ولم يأمر سبحانه وتعالى إلا بالمُستطاع، قال تعالى: ﴿لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٤٤٨).

[٢٨٦]، وقال: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: ٧٨] <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٥٧ - الثَّانِي: عَنْ أَبِي نَجِيحٍ الْعَرَبَاضِيِّ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه قَالَ: «وَعَظَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مَوْعِظَةً بَلِيغَةً وَجِلَتْ مِنْهَا الْقُلُوبُ، وَذَرَفَتْ مِنْهَا الْعُيُونُ، فَقُلْنَا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَأَنَّهَُا مَوْعِظَةُ مُودَّعٍ، فَأَوْصِنَا، قَالَ: «أَوْصِيكُمْ بِتَقْوَى اللَّهِ، وَالسَّمْعِ وَالطَّاعَةِ وَإِنْ تَأَمَّرَ عَلَيْكُمْ عَبْدٌ [حَبَشِيٌّ]، وَإِنَّهُ مَنْ يَعِشْ مِنْكُمْ فَسِيرَى اخْتِلَافاً كَثِيراً، فَعَلَيْكُمْ بِسُنَّتِي وَسُنَّةِ الْخُلَفَاءِ الرَّاشِدِينَ الْمَهْدِيِّينَ، عَضُّوا عَلَيْهَا بِالنَّوَاجِدِ، وَإِيَّاكُمْ وَمُحَدَّثَاتِ الْأُمُورِ؛ فَإِنَّ كُلَّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ» رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

«النَّوَاجِدُ» بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ: الْأَنْيَابُ، وَقِيلَ: الْأَضْرَاسُ.

## (الْبَاقِي)

\* «موعظة»:

(غب): الْوَعْظُ: زَجْرٌ مُقْتَرَنٌ بِتَخْوِيفٍ، وَقَالَ الْخَلِيلُ: هُوَ التَّذْكَيرُ بِالْخَيْرِ فِيمَا يَرْقُ لَهُ الْقَلْبُ <sup>(٢)</sup>.

(تو): «بليغة»؛ أَي: بَالِغٌ فِيهَا بِالْإِنْذَارِ وَالتَّخْوِيفِ، كَقَوْلِهِ تَعَالَى:

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٠٢).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٥٢٧).

﴿وَقُلْ لَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ قَوْلًا بَلِيغًا﴾ [النساء: ٦٣].

والبلوغ والبلاغ: الانتهاء إلى قَصْدِ المقْصِدِ والمُنْتَهَى، ومنه: البلاغة، والأصل فيه: أن يَجْمَعَ الكلام ثلاثة أوصاف: صواباً في موضع اللغة، وطبقاً للمعنى المراد، وصدقاً في نفسه، وكلامُ الرسول ﷺ أحقُّ بهذه الأوصاف من بين سائر الكلام.

(قض): البلاغة: وجازة اللفظ وكثرة المعنى مع البيان<sup>(١)</sup>.

(ط): الأول هو الوجه؛ لقوله: «ذرفت منها العيون»<sup>(٢)</sup>.

(تو): أي: سال منها الدمع؛ وذلك لاستيلاء [الخشية على القلوب]<sup>(٣)</sup> ترى أعينهم تفيض من الدمع، كأن أعينهم ذرفت مكان الدمع؛ مبالغة فيها، وفائدة تقديم «ذرفت العيون» على «وجلّت القلوب»، ومقرّره التأخير؛ للإشعار بأن تلك الموعظة أثرت فيهم، وأخذت بمجامعهم ظاهراً وباطناً.

\* قوله: «موعظة مودع»:

(ط): فائدة هذا القيد: أن المودّع<sup>(٤)</sup> عند الوداع لا يترك شيئاً ممّا يهمه إلا ويورده ويستقصي فيه، انتهى<sup>(٥)</sup>.

كان ﷺ في آخر عمره يومئذ في خطبته وكلامه مع أصحابه بقرب انتقاله

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١ / ١٣٧).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢ / ٦٣٣).

(٣) ما بين معكوفتين من «شرح المشكاة» للطبري (٢ / ٦٣٣).

(٤) في الأصل: «الدموع».

(٥) المرجع السابق، الموضع نفسه.

إلى الرفيق الأعلى ؛ كقوله في الخطبة : «إِنَّ عَبْدًا خَيَّرَهُ اللَّهُ بَيْنَ أَنْ يَخْتَارَ مِنْ زَهْرَةِ الدُّنْيَا مَا شَاءَ، وَبَيْنَ مَا عِنْدَهُ، فَاخْتَارَ مَا عِنْدَهُ»<sup>(١)</sup>، وكصلاته على قتلى أحد بعد ثمان سنين كالمودّع للأحياء والأموات<sup>(٢)</sup>، وكقوله ﷺ للمرأة: «فَإِنْ لَمْ تَجِدْنِي فَأْتِي أَبَا بَكْرٍ»<sup>(٣)</sup>.

فلعلّه ﷺ في خطبته هذه أوماً إلى نحو ذلك ؛ ففهم العرياض أنه يُودّعهم، فقال: «كأنها موعظة مودّع».

ووصاياه ﷺ في هذا الحديث مُصرّحة بما ذكرناه.

\* قوله ﷺ: «ولو كان عبداً حبشياً» :

(تو): أي: أن السلطان لو ولى عليكم عبداً؛ فاسمعوا له وأطيعوا، ويحتمل أنه أراد المُبالغة في طاعة ذوي الأمر دون ما يقتضيه ظاهر اللفظ.

والعربُ تضرب المثلَ في أبواب المُبالغة بما لا يكاد يكون، ومن هذا الباب قوله ﷺ: «مَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِداً وَلَوْ كَانَ كَمَفْحَصِ قِطَاعٍ؛ بَنَى اللَّهُ لَهُ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ»<sup>(٤)</sup>.

(قض): أي: لا تستنكفوا عن طاعة العبد لو استولى عليكم؛ إذ لو استنكفتم وخالفتم أمره لأدى ذلك إلى إثارة الحروب، وهيج الفتن، وظهور الفساد في الأرض؛ فعليكم بالصبر والمُداراة<sup>(٥)</sup>.

(١) رواه البخاري (٣٦٩١)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

(٢) رواه البخاري (٣٨١٦)، من حديث عقبة بن عامر ؓ.

(٣) رواه البخاري (٣٤٥٩)، من حديث جبير بن مطعم ؓ.

(٤) تقدم تخريجه.

(٥) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/١٣٧).

والفاء [في] «فإنه» للتسبيب؛ جَعَلْتُ ما بعدها سبباً لما قبلها؛ يعني: مَنْ قَبِلَ وَصِيَّتِي، والتزم تقوى الله، وَقَبِلَ طاعة مَنْ وُلِّيَ عليه، ولم يُهَيِّجِ الفتن؛ أَمِنْ بعدي مِمَّا يَرى من الاختلاف الكثير، وتَشَتَّت الآراء، ووقوع الفتن.

ثم أكد تلك الوصية بقوله: «فعليكم بستي» على سبيل الالتفات، وَعَظَفَ عليه قوله: «وإياكم ومحدثات الأمور» تقريراً بعد تقرير، وتوكيداً بعد توكيد.

وكذا قوله: «تمسكوا وعضوا عليهما بالنواجذ» تشديد على تشديد<sup>(١)</sup>.

(نو): «الخلفاء الراشدون»: هم الخلفاء الأربعة، قال ﷺ في حديث آخر: «الْخِلَافَةُ بَعْدِي ثَلَاثُونَ سَنَةً»<sup>(٢)</sup>.

وقد انتهت الثلاثون بخلافة عليٍّ ﷺ، وليس معناه انتفاء الخلافة عن غيرهم؛ لأن النبي ﷺ قال: «يَكُونُ فِي أُمَّتِي اثْنَا عَشَرَ خَلِيفَةً»<sup>(٣)</sup>، وإنما المراد تفخيم أمرهم، وتصويب رأيهم، والشهادة لهم بالتفوق فيما يمتازون به عن غيرهم؛ من الإصابة في العلم، وحُسْنِ السيرة، واستقامة الأحوال؛ ولهذا وصفهم بالراشدين، وهم الذين أوتوا رُشْدَهُمْ في مقاصدهم الصحيحة، وهُدُوا إلى الْأَقْوَمِ الْأَصْلَحِ في أحوالهم.

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢/ ٦٣٤).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٦٩٤٣)، من حديث سفينة ﷺ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٣٣٤١).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٩٢/ ٥)، من حديث جابر بن سمرة ﷺ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٧٠٣).

(قضى): هم الأربعة، ومن سار سَيْرَهُم، وأئمةُ الإسلام المجتهدون في الأحكام؛ فإنهم خلفاء الرسول ﷺ في إحياء الحق، وإعلاء الدين، وإرشاد الخلق إلى الطريق المستقيم<sup>(١)</sup>.

(تو): وإنما ذكر سُنَّتَهُم في مقابلة سنته لأمرين:

أحدهما: أنه علم أنهم لا يخطئون سُنَّتَهُ فيما يستخرجون من سنته بالاجتهاد، ومن هذا الباب قتالُ أبي بكر ﷺ مانعي الزكاة، وقاتلُ عليٍّ ﷺ المارقة، وقد تعلقَ بذلك أحكامٌ كثيرة.

وقد بلغنا عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: لولا عليٌّ ﷺ؛ ما كنا ندري أحكامَ أهل البغي.

والثاني: أنه ﷺ علم أن بعضاً من سُنَنِهِ لا تشتهر في زمانه، وإن عِلِمَهُ الأفراد من صحابته، ثم يشتهر في زمان الخلفاء، فيضاف إليهم، فربما يَسْتَذِرُّ أَحَدٌ إلى ردِّ تلك السنة بإضافتها إليهم، فأطلق القول باتباع سُنَنِهِمْ؛ سَدًّا لهذا الباب، ومن هذا النوع مَنَعُ عمر ﷺ عن بيع أمّهات الأولاد، وله نظائرٌ كثيرة.

و«النواجذ»: الأضراس، وقيل: الضواحك، وقيل: الأنياب، والعَضُّ بالنواجذ: مُبالغةٌ في التمسك بهذه الوصية بجميع<sup>(٢)</sup> ما يمكن من الأسباب المُعِينَةِ عليه؛ كمن يتمسكُ بالشئ ثم يستعين عليه بأسنانه استظهاراً للمحافظة. ويجوز أن يكون معناه: المُحافظةُ على هذه الوصية بالصبر على

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/١٣٧).

(٢) في الأصل: «يجمع على ما».

مُقاساة الشَّدائد؛ كمن أصابه أَلَمٌ، فأراد أن يصبرَ عليه ولا يستغيثَ بأحد، ولا يريد أن يظهرَ ذلك عن نفسه، فيشُدَّ بأسنانه بعضها على بعض.

(حس): في الحديث دليلٌ على أن واحداً من الخُلفاء الرَّاشدين إذا قال قولاً وخالفه غيره من الصحابة؛ كان المصير إلى قوله أولى، وإليه ذهب الشافعيُّ في القديم، قال: والحديث يدل على تفضيل الخُلفاء الراشدين على غيرهم من الصحابة، وترتيبهم في الفضل كترتيبهم في الخِلافة<sup>(١)</sup>.

(ط): «المحدثات» بالفتح جمع مُحدثة، والمراد بها: البدعُ والضَّلالات من الأفعال والأقوال؛ يعني: كلَّ خَصْلة أُنِيَ بها جديداً فهي مُخالفةٌ للسُّنة، وكلَّ مُخالفةٍ للسُّنة ضلالة.

(ن) في «تهذيب الأسماء»: «كل بدعة ضلالة» عامٌ مخصوص؛ كقوله تعالى: ﴿تَدْمِرُ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الأحقاف: ٢٥]، وقوله: ﴿وَأُوتِيَتْ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ﴾ [النمل: ٢٣]، والمراد بها: غالبُ البدعة، والبدعة: كل شيء عُمِلَ على غير مثال سابق، وفي الشرع: إحداث ما لم يكن على عهد رسول الله ﷺ<sup>(٢)</sup>.

قال الشيخ المُجمَعُ على إمامته وجلالته أبو مُحَمَّد عبد العزيز بن عبد السَّلام في آخر كتاب «القواعد»: البدع منقسمة إلى خمسة أقسام:

- واجبة: كالاشتغال بعلم النحو الذي يُفهم به كلامُ الله تعالى وكلامُ رسول الله ﷺ؛ لأن حفظَ الشريعة واجبٌ، ولا يتأتى إلا بذلك، وما لا يتمُّ

(١) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١/ ٢٠٧).

(٢) لم نقف عليه في «تهذيب الأسماء واللغات» وانظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٤).

الواجب إلا به فهو واجب، ولحفظ غريب الكتاب والسنة، وكتدوين أصول الفقه، والكلام في الجرح والتعديل، وتمييز الصحيح من السقيم.

- ومُحرَّمة: كمذهب الجبرية والقدرية والمرجئة والمُجسِّمة، والردُّ على هؤلاء من البدع الواجبة؛ لأن حفظ الشريعة من هذه البدع فرض كفاية.

- ومندوبة: كإحداث الرُّبُط والمدارس، وكل [ما] لم يعهد في العصر الأول، وكالتراويح، والكلام في دقائق التصوُّف، وكجَمْع المَحافِل للاستدلال في المسائل إن قصد بذلك وجه الله تعالى.

- ومكروهة: كزخرفة المساجد، وتزويق المصاحف.

- ومباحة: كالمُصافحة عقيب الصُّبح والعصر، والتوسُّع في لَذائذ المآكل والمشارب، والملابس والمساكن، وتوسيع الأكمام، وقد اختلف في كراهية بعض ذلك.

روى البيهقي عن الشافعي في كتاب «مناقبه»: المُحدثات من الأمور ضربان:

ما أحدث ممَّا يخالف كتاباً، أو سُنَّة، أو إجماعاً، أو أثراً؛ فهذه البدعة الضلالة.

وما أحدث في الخير، لا خلاف فيه لواحد من المذكورات؛ فهذه مُحدثَةٌ غير مذمومة.

وقد قال عمر رضي الله عنه في قيام شهر رمضان: نِعَمَتِ البدعةُ هذه<sup>(١)</sup>؛ يعني:

---

(١) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (١/ ١١٤)، وهو أثر صحيح. انظر: «صلاة التراويح» (ص: ٤٩).

أنها مُحدثَةٌ لم تكن، وإذا كانت؛ ليس فيها ردٌّ لِمَا مضى، هذا آخر كلام الشافعي رحمه الله (١).

\* \* \*

١٥٨ - الثالثُ: عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «كُلُّ أُمَّتِي يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ إِلَّا مَنْ أَبَى». قِيلَ: وَمَنْ يَأْبَى يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «مَنْ أَطَاعَنِي دَخَلَ الْجَنَّةَ، وَمَنْ عَصَانِي فَقَدْ أَبَى» رواه البخاري.

١٥٩ - الرَّابِعُ: عَنْ أَبِي مُسْلِمٍ - وَقِيلَ: أَبِي إِيَّاسٍ - سَلَمَةُ بْنُ عَمْرٍو بْنِ الْأَكْوَعِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَكَلَ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِشِمَالِهِ، فَقَالَ: «كُلْ بِيَمِينِكَ»، قَالَ: لَا أَسْتَطِيعُ. قَالَ: «لَا اسْتَطَعْتَ»، مَا مَنَعَهُ إِلَّا الْكِبَرُ، فَمَا رَفَعَهَا إِلَى فِيهِ. رواه مسلم.

١٦٠ - الْخَامِسُ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَتَسُوَنَّ صُفُوفُكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ» متفقٌ عليه.

وفي روايةٍ لمسلمٍ: كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُسَوِّي صُفُوفَنَا حَتَّى كَأَنَّمَا يُسَوِّي بِهَا الْقِدَاحَ، حَتَّى إِذَا رَأَى أَنَّا قَدْ عَقَلْنَا عَنْهُ، ثُمَّ خَرَجَ يَوْمًا، فَقَامَ حَتَّى كَادَ أَنْ يُكَبَّرَ، فَرَأَى رَجُلًا بَادِيًا صَدْرُهُ، فَقَالَ: «عِبَادَ اللَّهِ! لَتَسُوَنَّ صُفُوفُكُمْ، أَوْ لِيُخَالِفَنَّ اللَّهُ بَيْنَ وُجُوهِكُمْ».

(١) انظر: «قواعد الأحكام في مصالح الأنام» للعز بن عبد السلام (٢ / ١٧٢).

## (البَّالِغُ إِلَى الْحَمَلِينَ)

\* قوله ﷺ: «كل أمتي»:

(ط): يحتتمل أن يراد أُمَّةُ الدَّعْوَةِ؛ أي: كلهم يدخلون الجنة، فالآبي هو الكافر، وأن يراد بها أُمَّةُ الإِجَابَةِ، فالآبي هو العاصي من أُمته، استثناهم تغليظاً عليهم، وزجراً عن المعاصي.

و«من أبي»: عطف على محذوف؛ أي: عرفنا الذين يدخلون الجنة، ومن الذي أبي؟ أي: والذي أبي لا نعرفه، وكان من حَقِّ الجواب أن يقال: مَنْ عصاني، فعدل إلى ما هو عليه تنبيهاً على أنهم ما عرفوا ذلك ولا هذا، إذ التقدير<sup>(١)</sup>: من أطاعني دخل الجنة، ومن عصاني دخل النار، فوضع «أبي» موضِعَه؛ وضِعاً للسبب موضعَ المُسَبَّب<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «أن رجلاً»:

(ن): هذا الرجل هو بُسر - بضم الباء والسين المهملة - بن راعي العَيْر بفتح العين المهملة والمشناة، وهو صحابيٌّ مشهور، وأما قول القاضي: [إن قوله: «ما منعه إلا الكبر» يدل على أنه كان منافقاً فليس بصحيح؛ فإن مجرد الكبر والمخالفة لا يقتضي<sup>(٣)</sup> النِّفاق والكفر، لكنه معصية إن كان الأمر أمرَ إيجاب<sup>(٤)</sup>].

(١) في الأصل: «فقال» مكان: «إذ التقدير»، والمثبت من «شرح المشكاة» للطبي.

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/٦٠٦).

(٣) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (١٣/١٩٢).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/١٩٢).

(ق): «لا استطعت» دعاء منه ﷺ عليه؛ لأنه لم يكن له في ترك الأكل باليمين عُذرٌ، وما منعه إلا الكِبَرُ، وقد أجاب الله تعالى دعاء نبيّه ﷺ حتى شَلَّتْ يمينه، فلم يرفعها إلى فيه بعد ذلك اليوم<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: جواز الدعاء على مَنْ خالف الحكم الشرعيّ بلا عُذر، وفيه: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر على كُلِّ حال، حتّى في حال الأكل، واستحبابُ تعليم الآكل إذا خالفه، انتهى<sup>(٢)</sup>. وفيه: مُعجزةٌ ظاهرة لرسول الله ﷺ.

(ط): «ما منعه إلا الكبر» هو من قول الراوي، ورد استثناءً لبيان مُوجِب دعاء النبي ﷺ، كأن قائلًا قال: لم دعا عليه، وهو رحمة للعالمين؟ فأجيب: بأن ما منعه من الأكل باليمين العَجْزُ، بل الكِبَرُ<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «لتسون صفوفكم»:

(قض): اللام فيه هي التي يُتلقَى بها القَسَمُ، ولكونه في مَعْرِضِ قسمٍ أَكَّده بالنون المشددة، و«أو» للعطف، رَدَّد بين تسويتهم للصفوف، وما هو كاللزام لنقيضها<sup>(٤)</sup>.

(ط): مثل هذا التركيب مُتضمِّنٌ للأمر توبيخاً وتهديداً؛ أي: ليكونن

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢٩٧ / ٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣ / ١٩٢).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢ / ٣٧٨٢).

(٤) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١ / ٣٣٥).

أحد الأمرين؛ إما تسوية صفوفكم، أو أن يخالف الله بين وجوهكم<sup>(١)</sup>.  
(نه): أراد وجوه القلوب؛ لما ورد: «ألا، ولا تَخْتَلَفُوا فتختلف قلوبكم»؛ أي: هواها وإرادتها<sup>(٢)</sup>.

(ن): قيل: معناه: يمسحها ويحولها عن صورتها؛ لقوله ﷺ: «يَجْعَلُ اللهُ صُورَتَهُ صُورَةَ حِمَارٍ»<sup>(٣)</sup>، وقيل: يغير صفتها، والأظهر - والله أعلم - أن معناه: يوقع بينكم العداوة والبغضاء، واختلاف القلوب؛ كما يقال: [تَغَيَّرَ] وجه فلان عليّ؛ أي: ظهر لي من وجهه كراهته لي وتغيَّر قلبه عليّ؛ لأن مخالفتهم في الصفوف مخالفة في ظواهرهم، واختلاف الظواهر سبب لاختلاف البواطن<sup>(٤)</sup>.

(قض): تقديم الخارج صدره عن الصف تفوق على الداخل، وذلك يؤدي إلى وقوع الضغينة<sup>(٥)</sup>.

(مظ): أدب الظاهر علامة أدب الباطن؛ أي: فإن لم تطيعوا أمر الله وأمر رسوله في الظاهر؛ يؤدي ذلك إلى اختلاف القلوب، فيورث كدورة، فيسري ذلك إلى ظواهركم، فتقع بينكم العداوة<sup>(٦)</sup>.

(ط): يؤيد أن المراد باختلاف الوجوه اختلاف الكلمة قول أبي

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٤ / ١١٤٠).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٥ / ١٥٧).

(٣) رواه البخاري (٦٥٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١٥٧).

(٥) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١ / ٣٣٥).

(٦) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٢ / ٢٢٣).

مسعود: «أنتم اليوم أشدُّ اختلافاً»<sup>(١)</sup> لعله أراد الفتنَ التي وقعت بين الصحابة، و(أشد) يحتمل أن يجري على المبالغة من وضع (أفعل) مقام اسم الفاعل؛ أي: فأنتم اليوم في اختلاف لا مزيدَ عليه<sup>(٢)</sup>.

(ن): «القداح»: هي خشبة السَّهام تنحت وتسوى، واحدها: قِدْح بكسر القاف، معناه: بالغ في تسويتها حتى تصيرَ كأنها تُقوَّمُ بها السَّهام؛ لشدة استوائها واعتدالها<sup>(٣)</sup>.

(ط): روعي في قوله: «يسوى بها القداح» نُكْتَةً؛ لأن الظاهر أن يقال: كأنما يسويها بالقداح، والباء للآلة؛ كما في قوله: كتبت بالقلم، فعكس، وجعل الصُّفوف هي التي يُسوَّى بها القِداحُ؛ مبالغة في استوائها. وقوله: «حتى رأى أنا قد عقلنا عنه»؛ يعني: لم يبرح يُسوِّي صُفوفنا حتى استوينا استواء أرادَه منا، وتَعَقَّلناه عن فعله<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «فقام حتى يكبر فرأى رجلاً بادياً صدره، فقال: لتسون صفوفكم»:

(ن): فيه: الحثُّ على تسويتها، وجواز الكلام بين الإقامة والدُّخول في الصلاة، وهو مذهبنا ومذهبُ جماهير العلماء، سواء كان الكلام لمصلحة الصلاة، أو لغيرها، أو لا لمصلحة<sup>(٥)</sup>.

---

(١) رواه مسلم (٤٣٢ / ١٢٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١١٤١ / ٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥٧ / ٤).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١١٤٠ / ٤).

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥٧ / ٤).

(ق): خلافاً لأبسي حنيفة في أنه قال: يجب عليه التكبير إذا قال: قد قامت الصلاة، وقد اختلف العلماء في جواز الكلام حيثئذ وكراهته<sup>(١)</sup>.

(ك): فإن قلت: التَّسْوِيَةُ سُنَّةٌ، والوَعِيدُ عَلَى تركها يدل على أنها واجبة.

قلت: هذا الوعيد من باب التغليظ والتشديد؛ تأكيداً وتحريضاً على فعلها.

فإن قلت: بابُ المُفاعلة يقتضي المشاركة، وليس الله مُشاركاً لغيره في المُخالفة.

قلت: معناه: لِيُوقَعَنَّ اللهُ المُخالفةَ؛ لقرينة لفظ «بين»، والمراد من الوجه: إما الذَّاتُ، والمُخالفةُ بحسَبِ المقاصد، وإما العُضْوُ المَخْصُوصُ؛ فالمُخالفةُ إما بحسَبِ الصُّورة الإنسانية وغيرها، وإما بحسَبِ الصِّفَةِ، وإما بحسَبِ القَدَّامِ والوَرَاءِ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٦١ - السَّادِسُ: عن أبي موسى رضي الله عنه، قال: احْتَرَقَ بَيْتُ  
بِالمَدِينَةِ عَلَى أَهْلِهِ مِنَ اللَّيْلِ، فَلَمَّا حَدَّثَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِشَأْنِهِمْ،  
قال: «إِنَّ هَذِهِ النَّارَ عَدُوٌّ لَكُمْ، فَإِذَا نِمْتُمْ فَأَطْفِئُوهَا عَنْكُمْ» متفقٌ  
عليه.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٦٤).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٥/ ٩٣).

## (السِّيَاحَةُ) <sup>(١)</sup>

\* قوله: «على أهله»:

(ط): إما حال؛ أي: ساقطاً عليهم، أو متعلق بـ «احترق»؛ أي: ضرره عليه <sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «فأطفئوها عنكم»:

(ن): هذا عامٌ يدخل فيه نار السراج وغيرها، وأما القناديلُ المعلقة في المساجد وغيرها: فإن خيفَ حريقُ بسببها؛ دخلت في الأمر بالإطفاء، وإن أمن ذلك كما هو الغالب؛ فالظاهر أنه لا بأس بها؛ لانتفاء العلة؛ لأن النبي ﷺ علَّلَ الأمرَ بالإطفاء في الحديث الصحيح الذي رواه مسلم: بأنَّ الفُؤَيْسِقَةَ تُضْرِمُ على أهل البيت بيتَهُمْ، فإذا انتفت العلة زال <sup>(٣)</sup> المنع. والمراد بالفُؤَيْسِقَةُ: الفأرة، وتُضْرَمُ: بالتاء والضاد؛ أي: تُحرق سريعاً <sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

١٦٣ - الثَّامِنُ: عن جابرٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثَلِي وَمَثَلُكُمْ كَمَثَلِ رَجُلٍ أَوْقَدَ نَارًا، فَجَعَلَ الْجَنَادِبُ وَالْفَرَاشُ يَقَعْنَ فِيهَا، وَهُوَ يَذُبُّهُنَّ عَنْهَا، وَأَنَا آخِذٌ بِحُجَزِكُمْ عَنِ النَّارِ، وَأَنْتُمْ تَفَلَتُونَ

(١) في الأصل: «التاسع».

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٨٨٨ / ٩).

(٣) في الأصل: «ونال».

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨٧ / ١٣).

مَنْ يَدِّي» رواه مسلم .

«الْجَنَادِبُ»: نَحْوُ الْجَرَادِ وَالْفَرَاشِ، هَذَا هُوَ الْمَعْرُوفُ الَّذِي يَقَعُ فِي النَّارِ. «وَالْحُجْرُ»: جَمْعُ حُجْرَةٍ، وَهِيَ مَعْقِدُ الْإِزَارِ وَالسَّرَاوِيلِ.

### [التَّائِبَاتُ]

\* قوله ﷺ: «فجعل الجنادب والفراش يقعن فيها»:

(ن): «الجنادب»: جمع جُنْدُب، وفيها ثلاث لغات: بضم الدال وفتحها، والجيم مضمومة فيهما، والثالث بكسر الجيم وفتح الدال، و[الجنادب] هذا هو الصَّرَّار الذي يشبه الجرَّاد.

وقال أبو حاتم: هو على خِلْقَةِ الجرَّاد، له أربعة أجنحة كالجرادة، وأصغر منها، يطير وَيَصِرُّ بالليل صرًّا شديدًا.

و«الفراش»: هو ما تراه كصغار البَقِّ يتهافت في النار.

و«أخذ» روي بوجهين: أحدهما: اسم فاعل بكسر الخاء وتنوين الذال، والثاني: فعل مضارع بضم الذال بلا تنوين، والأول أشهر، وهما صحيحتان.

و«تفلتون» روي بوجهين: أحدهما: فتح التاء والفاء واللام المشددة، والثاني: ضم التاء وإسكان الفاء وكسر اللام المخففة، وكلاهما صحيح،

يقال: أَفْلَتَ مني وتَفَلَّتْ: إذا نازعك الغلبة والهَرَبَ ثم غلب وهرب، شَبَّهَ تساقطَ الجاهليين والمخالفين بمعاصيهم وشهواتهم في نار الآخرة، وحِرْصَهُمْ على الوقوع في ذلك، مع منعه إياهم، وقبضه على مواضع المنع منهم؛ بتساقط الفرَّاش في نار الدُّنْيَا؛ لهواه وضعف تمييزه، وكلاهما حريصٌ على

هلاک نفسه، ساع في ذلك لجهله<sup>(١)</sup>.

(ط): اعلم أن تحقيق هذا التشبيه موقوفٌ على معرفة قوله تعالى:

﴿تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ فَلَا تَعْتَدُوهَا وَمَنْ يَتَعَدَّ حُدُودَ اللَّهِ فَأُولَٰئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٩]؛

وذلك أن حدود الله محارمُه ونواهيُه؛ كما ورد: «إِنَّ حِمَى اللَّهِ مَحَارِمُهُ»<sup>(٢)</sup>،

ورأس المحارم: حُبُّ الدنيا وزينتها، واستيفاء لذاتها وشهواتها، شبه

صلوات الله عليه إظهار تلك الحدود باستيقاد الرَّجُلِ النارَ، وشبه فُشُوَ ذلك

الكشف في مشارق الأرض ومغاربها بإضاءة تلك النار ما حول المُستوقِد،

وشبه الناسَ وعدمَ مُبالاتهم بذلك البيان والكشف، وتعدّيهم حدودَ الله،

وحرصهم على استيفاء تلك اللذات والشهوات، ومنَعَ رسول الله ﷺ إياهم

عنه؛ بأخذ حُجَزِهِم بالفراش التي يقتحمن في النار، ويغلبن المُستوقِد على

دفعه إياها عن الاقتحام.

وكما أن المُستوقِد كان غرضه من فعله انتفاعَ الخلق به؛ من الاهتداء،

والاستدفاء، وغير ذلك، والفراش لجهلها جعلته سبباً لهلاكها، كذلك كان

القصدُ بتلك البيانات اهتداءَ الأمة وامتناعها<sup>(٣)</sup> عما هو سبب هلاكهم، ومع

ذلك؛ لجهلهم جعلوها موجبةً لترديهم.

وفي قوله: «أخذ بحجزكم» استعارة مثلت حالةَ منعه صلوات الله

عليه الأمة عن الهلاك بحالة رجل أخذ بحُجْزَةٍ صاحبه الذي يَهْوَى أن يَهْوِيَ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥٠ / ١٥).

(٢) رواه مسلم (١٠٧ / ٥٩٩)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٣) في الأصل: «واجتماعها».

في قَعْرِ بئر مُرَدِيَّةٍ .

وفيه : إشارة إلى أن الإنسان إلى النذير أحوج منه إلى البشير ؛ ولذلك أفرده تعالى في قوله : ﴿ تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا ﴾ [الفرقان : ١] ؛ وذلك لأن جِبَلَةَ الإنسان مائلة إلى الحُطُوظ العاجلة دون الآجلة ؛ لِمَا قال تعالى : ﴿ كَلَّا بَلْ تُحِبُّونَ الْعَاجِلَةَ ﴾ ﴿١٠﴾ وَتَذَرُونَ الْآخِرَةَ ﴾ [القيامة : ٢٠ - ٢١] ، فأوجب فعلها أولاً ؛ لِيَتِمَّكَنَ من تحرِّي ما يُزِلُّهُ إلى الله تعالى ، ومن ثَمَّ قيل : التَّحْلِيلَةُ بعد التَّخْلِيلَةِ .

وفيه : إظهارُ لرأفته ورحمته على الأمة ، وحرصه على نجاتهم ، كما قال تعالى : ﴿ عَزَّيْزٌ عَلَيْهِ مَا عَنِتُّمْ حَرِيصٌ عَلَيْكُمْ بِالْمُؤْمِنِينَ رَءُوفٌ رَحِيمٌ ﴾ [التوبة : ١٢٨] <sup>(١)</sup> .

\* \* \*

١٦٤ - التَّاسِعُ : عَنْهُ : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَمَرَ بِلَعْقِ الْأَصَابِعِ وَالصَّخْفَةِ ، وَقَالَ : «إِنَّكُمْ لَا تَذَرُونَ فِي أَيِّهَا الْبَرَكَةَ» رواه مسلم .  
وفي رواية له : «إِذَا وَقَعَتْ لُقْمَةٌ أَحَدِكُمْ ، فَلْيَأْخُذْهَا فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَدَى ، وَلْيَأْكُلْهَا ، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ ، وَلَا يَمْسَحَ يَدُهُ بِالْمُنْدِيلِ حَتَّى يَلْعَقَ أَصَابِعَهُ ؛ فَإِنَّهُ لَا يَدْرِي فِي أَيِّ طَعَامِهِ الْبَرَكَةُ» .  
وفي رواية له : «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَخْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ ، حَتَّى يَخْضُرَهُ عِنْدَ طَعَامِهِ ، فَإِذَا سَقَطَتْ مِنْ أَحَدِكُمُ اللَّقْمَةُ ،

(١) انظر : «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٦١٤) .

فَلْيُمِطْ مَا كَانَ بِهَا مِنْ أَذَى، فَلْيَأْكُلْهَا، وَلَا يَدْعُهَا لِلشَّيْطَانِ.

## [الْبَرَكَاتُ]

• قوله ﷺ: «في آية البركة»:

(ط): المضاف إليه محذوف؛ أي: آية أكلة أو طعمة<sup>(١)</sup>.

(ن): معناه: أن الطعام الذي يحضره الإنسان فيه بركة، ولا يدري أن تلك البركة فيما أكل أو فيما بقي على أصابعه، أو فيما بقي في أسفل القصة، أو في اللقمة الساقطة، فينبغي أن يحافظ على هذا كله؛ ليحصل البركة.

وأصل البركة: الزيادة وثبوت الخير، والامتناع عن الشرور، والمراد هاهنا - والله أعلم -: أن الله قد يخلق الشَّع في الأكل عند لَعْق الأصابع، أو القصة، فلا يُترك شيء من ذلك احتقاراً له، ومثل هذا يفهم من قوله ﷺ: «إِذَا سَقَطَتْ لُقْمَةٌ»<sup>(٢)</sup> فإنها من نِعَمِ الله تعالى، لم تصل إلى الإنسان حتى سَخَّرَ الله فيها أهلَ السماوات والأرض<sup>(٣)</sup>.

(ن): «يمط» بضم الياء، معناه: يزيل ويُنَحِّي، والمراد بالأذى هاهنا: المُسْتَقْدَرُّ؛ من غبار وتراب وقذر، ونحو ذلك.

وفيه: استحباب أكل اللقمة الساقطة بعد مسح أذى يصببها، هذا إذا لم تقع على موضع نجس، فإن تنجست؛ لا بُدَّ من غسلها إن أمكن، فإن

(١) المرجع السابق (٩/ ٢٨٣٩).

(٢) رواه مسلم (٢٠٣٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ٢٠٦).

تَعَذَّرَ أَطْعَمَهَا حَيَوَانًا، وَلَا يُطْعَمُهَا لِلشَّيْطَانِ<sup>(١)</sup>.

(تو): إِنَّمَا صَارَ تَرْكُهَا لِلشَّيْطَانِ؛ لِأَن فِيهِ إِضَاعَةٌ نِعَمِ اللَّهِ تَعَالَى، وَالِاسْتِحْقَارَ بِهَا مِنْ غَيْرِ مَا بَأْسٍ، ثُمَّ إِنَّهُ مِنْ أَخْلَاقِ الْمُتَكَبِّرِينَ، وَالْمَانِعُ مِنْ تَنَاوُلِ تِلْكَ اللَّقْمَةِ فِي الْغَالِبِ هُوَ الْكِبَرُ، وَذَلِكَ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ.

(ن): فِيهِ: إِثْبَاتُ الشَّيَاطِينِ، وَأَنَّهُمْ يَأْكُلُونَ، وَفِيهِ: جَوَازُ مَسْحِ الْيَدِ بِالْمِنْدِيلِ، لَكِنَّ السُّنَّةَ أَن يَكُونَ بَعْدَ لَعْنِهَا<sup>(٢)</sup>.

\* وَقَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّ الشَّيْطَانَ يَحْضُرُ أَحَدَكُمْ عِنْدَ كُلِّ شَيْءٍ مِنْ شَأْنِهِ» فِيهِ: التَّحْذِيرُ مِنْهُ، وَالتَّنْبِيهُ عَلَى مُلَازِمَتِهِ لِلْإِنْسَانِ فِي تَصَرُّفَاتِهِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَتَأَهَّبَ وَيَتَحَرَّزَ مِنْهُ، وَلَا يَغْتَرَّ بِمَا يُزَيِّنُهُ لَهُ.

\* \* \*

١٦٥ - الْعَاشِرُ: عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، قَالَ: قَامَ فِينَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِمَوْعِظَةٍ فَقَالَ: «يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ مَحْشُورُونَ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى حُفَاةً غُرَاءَ غُرْلًا ﴿كَمَا بَدَأْنَا أَوَّلَ خَلْقٍ نُعِيدُهُ وَعَدَّا عَلَيْنَا إِنَّا كُنَّا فَعَالِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣]، أَلَا وَإِنَّ أَوَّلَ الْخَلَائِقِ يُكْسَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِبْرَاهِيمُ ﷺ، أَلَا وَإِنَّهُ سَيَجَاءُ بِرِجَالٍ مِنْ أُمَّتِي، فَيُؤْخَذُ بِهِمْ ذَاتَ الشَّمَالِ؛ فَأَقُولُ: يَا رَبِّ! أَصْحَابِي، فَيُقَالُ: إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحَدُثُوا بَعْدَكَ، فَأَقُولُ كَمَا قَالَ الْعَبْدُ الصَّالِحُ: ﴿وَكُنْتُ عَلَيْهِمْ شَهِيدًا مَا دُمْتُ

(١) المرجع السابق، الموضوع نفسه.

(٢) المرجع السابق (١٣ / ٢٠٤).

فِيهِمْ ﴿ إِلَى قَوْلِهِ : ﴿الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ﴾ [المائدة: ١١٧ - ١١٨] ، فَيُقَالُ لِي :  
 إِنَّهُمْ لَمْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ مُنْذُ فَارَقْتَهُمْ متفقٌ عليه .  
 «غُرْلًا» : أَي : غَيْرَ مَخْتُونِينَ .

### (الْعِشْرُونَ)

(ن) : إن الغرل جمع أغرل، وهو الذي لم يُخْتَنَ ، وبقيت معه غُرْلَتُهُ ،  
 وهي قُلْفَتُهُ ، وهي الجِلْدَةُ التي تقطع في الختان .

والمقصود : أنهم يحشرون كما خُلِقُوا ، لا شيءَ معهم ، ولا يُفْقَدُ منهم  
 شيءٌ ، حتى الغرلة تكون معهم <sup>(١)</sup> .

(مظ) : فائدته : التنبيهُ على إحكام خِلْقَتِهِ ، وأنه خُلِقَ لِلْأَبَدِ ؛ إذ لم تنقص  
 أعضاؤه ، بل الناقص أُعيد كاملاً ، وثلاثتها منصوبٌ على الحال من الضمير في  
 «محشورون» ، و﴿كَمَا بَدَأْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٣] متعلق بمحذوف دل عليه  
 ﴿نُعِيدُهُ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] ، تقديره : نعيد الخلقَ إعادةً مثلَ الخلقِ الأولِ .

قوله : ﴿وَعَدَّا عَلَيْنَا﴾ [الأنبياء: ١٠٣] ؛ أَي : علينا إنجازُهُ ، و﴿وَعَدَّا﴾  
 نصب على المصدر ؛ أَي : وَعَدْنَا وعداً ، ويجوز أن تكون ﴿عَلَيْنَا﴾ صفة  
 ﴿وَعَدَّا﴾ ؛ أَي : وعداً واجباً علينا .

﴿إِنَّا كُنَّا فَعَلِينَ﴾ ؛ أَي : الإعادةَ والبعثَ <sup>(٢)</sup> .

(ط) : فإن قلت : سياق الآية في إثبات الحشر والنشر ؛ لأن المعنى :

(١) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٩٣) .

(٢) انظر : «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٥ / ٤٧٧) .

نوجدكم من العَدَم [ثانياً] كما أوجدناكم أولاً عن العَدَم، فكيف يستشهد به  
للمعنى المذكور؟

قلت: دل سياق الآية وعبارتها على إثبات الحشر، وإشارتها على  
المعنى المُراد من الحديث، فهو من باب الإدماج<sup>(١)</sup>.

• قوله ﷺ: «ألا وإن أول من يكسى يوم القيامة إبراهيم»:

(ق): هذا يدل على أن الناس كلهم يحشرون عُراةً حتى الأنبياء، ثم  
يُكسَوْنَ من ثياب الجنة، ولا شك أن مَنْ لبسها؛ فقد لبس جُنةً تقيه مكارهَ  
الحشر وعَرَقةً، وحرَّ النار، وغير ذلك.

وظاهر عمومهِ: أن إبراهيم عليه السلام يُكسى قبل نبينا ﷺ، فيكون  
هذا من خصائصه؛ كما خُص موسى عليه السلام بأنه ﷺ يجده متعلقاً بساق  
العرش، مع أن النبي ﷺ أَوَّلُ من تَنَشَّقُ عنه الأرض.

ولا يلزم من هذا أن يكونا أفضلَ منه، بل هو أفضلُ مَنْ وافى القيامة،  
وسَيِّد ولد آدم، ويجوز أن يراد بالناس مَنْ عداه، فلم يدخل تحت  
الخطاب نفسه<sup>(٢)</sup>.

(تو): ورد في غير هذه الرواية: أن النبي ﷺ يُكسى على إثر إبراهيم  
عليه السلام، ونرى أن التقدم بهذه الفضيلة إنما وقع لإبراهيم عليه السلام  
لأنه أول من عُرِّيَ في ذات الله حين أرادوا إلقاءه في النار، وإذا استأثر الله  
عبداً بفضيلة على آخر، واستأثر المُستأثر عليه على المُستأثر بتلك الواحدة

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١١ / ٣٤٩٨).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧ / ١٥٢).

بعشر أمثالها، أو أفضل؛ كانت السَّابِقَةُ له، ولا يقدَحُ استئثار صاحبه عليه بفضيلة واحدة في فضله، ولا خفاءً بأن الشفاعةَ حيث لا يؤذن لأحد في الكلام لم تُبَقِّ سابقةً لأولي المُسابقة ولا فضيلةً لذوي الفضائل إلا أتت عليه، وكم له من فضائل مُختَصَّةٍ به لم يُسبَقَ إليها.

(ك): «ذات الشمال» بكسر الشين، ضدَّ اليمين، والمراد بها جهة النار<sup>(١)</sup>.

(ن): «إنك لا تدري» اختلف العلماء في المراد به على أقوال:

أحدها: المراد به المنافقون والمرتدون، فيجوز [أن يُحشروا بالغُرَّةِ والتَّحْجِيلِ، فيناديهم ﷺ؛ للِسِيَّاءِ التي عليهم، فيقال: ليس هؤلاء مِنِّي وَمَنْ وُعدَتْ بهم؛ إن هؤلاء بدَّلوا بعدك؛ أي: لم يموتوا على ما ظهر من إسلامهم<sup>(٢)</sup>.

(ق): يدل على هذا قوله ﷺ: «وَيَبْقَى هَذِهِ الْأُمَّةُ فِيهَا مُنَافِقُوهَا»<sup>(٣)</sup>، فيكون عليهم سِيَّاءُ هذه الأمة، فيناديهم: «أَصْحَابِي، أَصْحَابِي»، فيقال: «إِنَّكَ لَا تَدْرِي مَا أَحْدَثُوا بِكَ»، فيذهب عنهم الغُرَّةُ والتَّحْجِيلِ، وَيُطْفَأُ نورُهم، فَيَبْقَوْنَ فِي الظُّلُمَاتِ، فيقولون للمؤمنين: ﴿أَنْظَرُونَا نَقْتَسِسْ مِنْ نُورِكُمْ﴾ [الحديد: ١٣]، فيقال لهم: ﴿أَرْجِعُوا وَرَاءَكُمْ فَالْتَمِسُوا نُورًا﴾ [الحديد: ١٣]<sup>(٤)</sup>.

(ن): الثاني: أن المراد مَنْ كان في زمن النبي ﷺ، ثم ارتدَّ بعده،

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١١ / ١٤).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣٦ / ٣).

(٣) رواه البخاري (٧٧٣)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٠٤ / ١).

فيناديهم وإن لم يكن عليهم سيماء الوضوء؛ لما كان يعرفه ﷺ في حياته من إسلامهم، فيقال: ارتدُّوا بعدك.

الثالث: أن المراد به أصحاب المعاصي [و]الكبائر الذين ماتوا على التوحيد، [وأصحاب البدع] الذين لم يخرجوا ببدعتهم عن الإيمان، وعلى هذا لا يُقطع لهؤلاء الذين يُزادون بالنار، بل يجوز أن يزدادوا عقوبة لهم، ثم يرحمهم الله، ويدخلهم الجنة من غير عذاب.

قال أصحاب هذا القول: ولا يمتنع أن يكون لهم غُرَّةٌ وتَحْجِيلٌ، ويحتمل أنهم كانوا في زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وبعده، لكن عرفهم بالسيِّماء.

قال الإمام الحافظ أبو عمر بن عبد البر: كلُّ من أحدث في الدين فهو من المطرودين عن الحَوْض؛ كالخوارج، والرَّوافض، وسائر أصحاب الأهواء، وكذلك الظَّلمةُ المُسرفون في الجور وطُمَس الحق، والمُعلنون بالكبائر، فكلُّ هؤلاء يُخاف عليهم أن يكونوا عُنوا بهذا الخبر<sup>(١)</sup>.

(تو): إن الله تعالى قد رفع أقدار الصحابة؛ لهجرتهم إلى رسوله، ونُصرتهم إياه، وأكرمهم بنشر سُنَّته، وتمهيد شرعه، والجُمهور منهم درَجُوا على منهاج الحقِّ، ومِمَّن أدرك نبيَّ الله ﷺ، فلقيه لَقِيَّةً، أو صحبه صُحْبَةً وَشِيكَةً، نَفَرٌ يسير لم تترسخ أقدامهم في طُرُق الاستقامة، فلمَّا طوى عنهم بساطَ الصُّحبة، وبسط عليهم ظِلَّ النعمة، رَكَنُوا إلى الخَفْض، وأخلدوا إلى الدَّعة، ومال بهم مَخِيلَةُ الأمل وبارقة الطمع عن سَوَاء السبيل إلى كُلِّ طريق مُعَوَّرٍ، وإلى ما لا يُحْمَل في الأحداث؛ كما كان من بُسر بن

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣/١٣٦).

أَرْطَاةً، وَمِنْ نَحَا نَحْوَهُ مِنْ كَسِيرٍ وَعَوِيرٍ، وَقَدْ دَلَّ عَلَيْهِ تَصْغِيرُ (أَصْحَابِي) إِشَارَةً إِلَى قَلَّةِ أَوْلَئِكَ النَّفَرِ.

وَأَمَّا قَوْلُهُ: «لَنْ يَزَالُوا مُرْتَدِّينَ عَلَى أَعْقَابِهِمْ»: أَرَادَ بِهِ إِسَاءَةَ السَّيْرِ وَالرَّجُوعَ عَمَّا كَانُوا عَلَيْهِ مِنْ صَدَقِ الْعَزِيمَةِ، وَلَمْ يُرِدْ بِهِ الرُّدَّةَ عَنِ الْإِسْلَامِ، وَلَمْ يَوْجَدْ بِحَمْدِ اللَّهِ مِنَ الصَّحَابَةِ مَنْ ارْتَدَّ.

نَعَمْ؛ قَدْ كَانَ مِنْ جُفَاةِ الْأَعْرَابِ وَرُؤُسَائِهِمْ مِمَّنْ وَفَدَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ ثُمَّ ارْتَدَّ؛ كَعُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ، وَعَمْرُو بْنُ مَعْدٍ يَكْرِبُ الزَّيْدِيَّ، وَالْأَشْعَثُ بْنُ قَيْسِ الْكِنْدِيِّ، وَقَدْ كَانَ مِنْ طُلَيْحَةِ الْأَسَدِيِّ مِنْ ادْعَاءِ النَّبُوَّةِ مَا كَانَ، ثُمَّ إِنَّ اللَّهَ تَدَارَكَهُمْ بِرَحْمَتِهِ، فَتَابُوا وَحَسُنَتْ تَوْبَتُهُمْ، وَأَصْلَحُوا مَا أَفْسَدُوهُ، وَهُوَ التَّوَابُ الرَّحِيمُ.

(قُضِيَ): الْمُرَادُ بِـ «الْعَبْدُ الصَّالِحُ»: عَيْسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَالْآيَةُ حِكَايَةُ قَوْلِهِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٦٦ - الْحَادِي عَشَرَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مُغَفَّلٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: نَهَى رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهُ لَا يَقْتُلُ الصَّيْدَ، وَلَا يَنْكَأُ الْعَدُوَّ، وَإِنَّهُ يَفْقَأُ الْعَيْنَ، وَيَكْسِرُ السِّنَّ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وَفِي رَوَايَةٍ: أَنَّ قَرِيبًا لِابْنِ مُغَفَّلٍ خَذَفَ فَنَهَاهُ، وَقَالَ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنِ الْخَذْفِ، وَقَالَ: «إِنَّهَا لَا تَصِيدُ صَيْدًا»، ثُمَّ

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣/ ٣٩٦).

عَادَ فَقَالَ: أَحَدْتُكَ أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ نَهَى عَنْهُ، ثُمَّ عُدْتَ تَخْذِفُ!؟  
لَا أَكَلِّمُكَ أَبَدًا.

## [الْحَادِي عَشْرًا]

\* قوله: «نهى عن الخذف»:

(ن): هو بالخاء والذال المعجمتين، وهو رَمِيَّ الإنسان بحصاة أو نواة، يجعلهما بين إصبعين: السَّبَّابَتَيْنِ، أو الإبهام والسَّبَّابَةِ.

و«يُنْكَأُ» بفتح الياء وبالهَمْز في آخره، وفي بعض الروايات: «يُنْكَي» بفتح الياء وكسر الكاف غير مهموز، قال القاضي: وهو أوجه هنا؛ لأن المهموز إنما هو من نَكَأْتُ الْقَرْحَةَ، وليس هذا موضعه إلا على تَجَوُّزٍ، وإنما هذا من النكاية، يقال: نَكَيْتُ الْعَدُوَّ أَنْكَيْهِ نَكَايَةً، ونَكَأْتُ بِالْهَمْزِ لَغَةً فِيهِ، قال: فعلى هذه اللغة تتوجَّه رواية شيوخنا.

و«يَفْقَأُ»: مهموز.

وفي هذا الحديث: النهي عن الخذف؛ لأنه لا مصلحة فيه، ويُخَافُ مَفْسَدَتُهُ، ويلحق به كلُّ ما شاركه في هذا.

وفيه: أن ما كان فيه مصلحة أو حاجة في قتال العدو أو تحصيل الصيد؛ فهو جائز، ومن ذلك رَمِيَّ الطيور الكبار بالبُنْدُقِ إذا كان لا يقتلها غالباً، بل تُدْرِكُ حَيَّةً فتذَكِّي؛ فهو جائز<sup>(١)</sup>.

وقوله: «لا أكلمك أبداً» فيه: هَجْرَانُ أَهْلِ الْبِدْعِ وَالْفُسُوقِ، ومُنَابَذٌ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ١٠٥).

السُّنَّةُ مع العلم، وأنه يجوز هجرانه دائماً، والنهي عن الهِجْران ثلاثة أيام  
إنما هو فيمن هجرَ لِحَظِّ نفسه، ومعايش الدنيا.

وأما أهل البدع ونحوهم: فهجرتهم دائماً، وهذا الحديث مما يؤيِّده  
مع نظائره؛ كحديث كعب بن مالك وغيره، انتهى<sup>(١)</sup>.

ولقد هجر الإمام أحمد بن حنبل يحيى بن معين بسبب قوله: إني  
لا أسألُ أحداً شيئاً، ولو حمل السلطان إليَّ [شيئاً] لأخذته<sup>(٢)</sup>.

وهجر أيضاً الحارثَ المُحاسِبِيَّ في تصنيفه في الرَّدِّ على المعتزلة، وقال:  
إنك تورِدُ أولاً شُبُهَتَهُم، وتحمل الناس على التفكير فيه، ثم تردُّ عليهم<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

١٦٧ - وعن عابِسِ بْنِ رَبِيعَةَ، قَالَ: رَأَيْتُ عُمَرَ بْنَ الْخَطَّابِ رضي الله عنه  
يُقَبِّلُ الْحَجَرَ - يَعْنِي: الْأَسْوَدَ - وَيَقُولُ: إِنِّي أَعْلَمُ أَنَّكَ حَجَرٌ مَا تَنْفَعُ  
وَلَا تَضُرُّ، وَلَوْلَا أَنِّي رَأَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يُقَبِّلُكَ مَا قَبَّلْتُكَ. متفقٌ  
عليه.

[الْبَاقِي عَشْرٌ]

\* قوله: «أعلم أنك حجر»:

(ط): اعلم أنهم يُنزلون نوعاً من أنواع الجنس بمنزلة جنس آخر؛

---

(١) المرجع السابق، (١٣/١٠٦).

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/١٦٨).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

باعتبار اتصافه بصفة مُختَصَّة به؛ لأنَّ تغيَّير الصِّفَات بمنزلة التَّغيُّير في الذات، فقوله: «أعلم أنك حجر» شهادة له [بأنه] من هذا الجنس، وقوله: «لا تضر ولا تنفع» تأكيد وتقرير بأنه حجرٌ كسائر الأحجار.

وقوله: «لولا أنني رأيت . . . إلى آخره» إخراج له من الجنس؛ باعتبارِ تقبيله صلوات الله عليه<sup>(١)</sup>.

(ك): «الحجر الأسود»: هو الذي في الرُّكن القريب بباب البيت من جانب الشرق، وارتفاعه من الأرض ذراعان وثلاث ذراع، قال رسول الله ﷺ: «نزل الحجرُ الأسودُ من الجنةِ وهو أشدُّ بياضاً من اللَّبنِ، فَسَوَّدَتْهُ خَطَايَا بني آدمَ»، رواه الترمذي<sup>(٢)</sup>.

صرَّح بأنه لا يضرُّ ولا ينفع وإن كان امتثال ما شرع فيه ينفع بالثواب، لكن لا قدرة له على نفع ولا ضرر<sup>(٣)</sup>.

(ق): هذا دفعٌ لتوهم من وقع له من الجهال أن للحجر الأسود خاصية ترجع إلى ذاته؛ كما توهمه بعضُ الباطنية، وبيان أن ليس في تقبيله إلا الاقتداء المَحض.

وفيه: أن تقبيل الحجر من سُنن الطواف، والجمهور على ذلك لمن قدر عليه، وإن لم يقدر وضع يده عليه، ثم يرفعها إلى فيه بغير تقبيل على

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبيي (٦ / ١٩٨٥).

(٢) رواه الترمذي (٨٧٧)، من حديث ابن عباس ؓ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٧٥٦).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٨ / ١١٦).

إحدى الروایتین عن مالك، والجمهور: على أنه يُقبَلُ يده.

قال مالك: والشُّجود عليه بدعة. والجمهور على جوازه<sup>(١)</sup>.

(ن): أراد بيانَ الحَثِّ [على] الاقتداء برسول الله ﷺ في تقبيله، ونَبَّه على أنه لو لا الاقتداء لما فعلته، وإنما قال: «لا تضر ولا تنفع»؛ لئلا يغتر به بعضُ قريبي العهد بالإسلام، الذين أَلْفُوا عبادةَ الأحجار وتعظيمَها ورجاءَ نفعها، وخوفَ الضرر بالتقصير في تعظيمها، وكان العهد قريباً بذلك، فخاف عمر أن يراه بعضهم يقبله ويعتني به، فيشتبه عليه، فَبَيَّنَ أنه لا يَضُرُّ ولا ينفع بذاته، وإن كان امْتِثَال ما شرع فيه [ينفع] بالجزاء والثواب.

وأشار بهذا في الموسم؛ ليشتهر في البلدان، ويحفظه عنه أهلُ الموسم المُختلفو الأوطان<sup>(٢)</sup>.



---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٣٧٨).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٦).

## ١٧- باب

في وجوب الانقياد لحكم الله،  
وما يقوله من دُعي إلى ذلك، وأمر بمعروف،  
أو نهى عن منكر

\* قال الله تعالى: ﴿فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥].

\* وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾ [النور: ٥١].  
وفيه من الأحاديث حديث أبي هريرة المذكور في أوّل الباب قبله، وغيره من الأحاديث فيه.

١٦٨ - عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: لَمَّا نَزَلَتْ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ:  
﴿لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ وَإِنْ تُبَدُّوا مَا فِي أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخَفُّوهُ يُحَاسِبْكُمْ بِهِ اللَّهُ﴾ الآية [البقرة: ٢٨٣]، اشْتَدَّ ذَلِكَ عَلَى أَصْحَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَتَوْا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ بَرَكُوا عَلَى الرَّكْبِ، فَقَالُوا:  
أَيُّ رَسُولَ اللَّهِ! كُلَّنَا مِنَ الْأَعْمَالِ مَا نَطِيقُ: الصَّلَاةَ، وَالْجِهَادَ،  
وَالصِّيَامَ، وَالصَّدَقَةَ، وَقَدْ أُنْزِلَتْ عَلَيْكَ هَذِهِ الْآيَةُ وَلَا نَطِيقُهَا. قَالَ

رسول الله ﷺ: «أَتُرِيدُونَ أَنْ تَقُولُوا كَمَا قَالَ أَهْلُ الْكِتَابِينَ مِنْ قَبْلِكُمْ: سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا؟ بَلْ قُولُوا: سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا، غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ»، فَلَمَّا اقْتَرَأَهَا الْقَوْمُ، وَذَلَّتْ بِهَا أَلْسِنَتُهُمْ؛ أَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى فِي إِثْرِهَا: ﴿ءَاَمَنَ الرَّسُولُ بِمَا أُنْزِلَ إِلَيْهِ مِنْ رَبِّهِ وَالْمُؤْمِنُونَ كُلُّ ءَاَمَنَ بِاللَّهِ وَمَلَكِيكِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ وَقَالُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا غُفْرَانِكَ رَبَّنَا وَإِلَيْكَ الْمَصِيرُ﴾، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ، نَسَخَهَا اللَّهُ تَعَالَى؛ فَأَنْزَلَ اللَّهُ ﷻ: ﴿لَا يُكَلِّفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا لَهَا مَا كَسَبَتْ وَعَلَيْهَا مَا اكْتَسَبَتْ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَا إِنْ نَسِينَا أَوْ أَخْطَأْنَا﴾، قَالَ: «نَعَمْ» ﴿وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَا إَصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُ عَلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِنَا﴾، قَالَ: «نَعَمْ» ﴿رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِ﴾ قَالَ: «نَعَمْ» ﴿وَاغْفُ عَنَّا وَارْحَمْنَا أَنْتَ مَوْلَانَا فَانصُرْنَا عَلَى الْقَوْمِ الْكَافِرِينَ﴾ قَالَ: «نَعَمْ» رواه مسلم.

#### (الباب السابع عشر)

(في وجوب الانقياد لحكم الله تعالى،

وما يقوله من دعي إلى ذلك، أو أمر بمعروف أو نهى عن منكر)

\* قوله تعالى: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ﴾ سبق في الباب قبله.

\* قوله: ﴿إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا

سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا» [النور: ٥١]؛ أي: سماعاً وطاعة، ولهذا وصفهم بالفلاح، وهو نيل المطلوب، والسلامة من المَرهوب<sup>(١)</sup>.

(م): ﴿سَمِعْنَا﴾؛ أي: أجبنا، على تأويل قول المسلمين: سمع الله لمن حمده؛ أي: قَبِلَ وأجاب<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [النجم: ٣١]:

(ق): ﴿مَا﴾: هاهنا بمعنى الذي، وهي هاهنا متناولة لمن يعقل، وهي هاهنا عامّة لا تخصيصَ فيها بوجه؛ لأن كل ما في السماوات والأرض، وما فيهما وبينهما خلق الله تعالى، ومُلْكُ له.

وهذا إنما يتمشّى على مذهب أهل التحقيق الذين يُحيلون على الله أن يكون في السماء أو في الأرض؛ إذ لو كان في شيء لكان محصوراً محدوداً، ويتأولون قوله تعالى: ﴿ءَأَمِنْتُمْ مِّنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦]، وقول الأمة للنبي ﷺ حين قال لها: «أين الله؟»، فقالت: في السماء<sup>(٣)</sup>، ولم ينكر عليها ذلك = بتأويلات صحيحة، لكن السلف كانوا يحتبنون تأويل المتشابهات مع علمهم بأن الله تعالى يستحيل عليه سِمَاتُ المُحدَثات، ولوازمُ المخلوقات.

و(ما) في قوله: ﴿مَا فِي أَنْفُسِكُمْ﴾ أيضاً على عمومها، فتتناول كلّ ما يقع في نفس الإنسان من الخواطر: ما أُطيق دفعه منها، وما لا يُطاق؛ ولذلك أشفقت الصحابة من مُحاسبتهم على جميع ذلك ومُواخذتهم به،

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٠ / ٢٦٠).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢٤ / ٢٠).

(٣) رواه مسلم (٥٣٧ / ٣٣)، من حديث معاوية بن الحكم رضي الله عنه.

فقالوا للنبي ﷺ: لا نطيقها، ففيه دليل على أن موضوع (ما) للعموم، وأنه معمول به فيما طريقه الاعتقاد؛ كما هو معمول به فيما طريقه العمل، وأنه لا يجب التوقف فيه إلى [البحث] (١) عن المخصص، بل يبادر إلى اعتقاد الاستغراق فيه، وإن جاز التخصيص كما بيناه في الأصول.

ولما سمع النبي ﷺ [ذلك القول] منهم؛ أجابهم بأن قال: «أتريدون أن تقولوا كما قال أهل الكتابين من قبلكم: سمعنا وعصينا، بل قولوا: سمعنا وأطعنا».

فأقرهم النبي ﷺ على ما فهموه، وبَيَّن لهم أن الله تعالى أن يكلف عباده بما يطيقونه وبما لا يطيقونه، مُمكنًا كان أو غير مُمكن، ونهاهم أن يقع لهم شيء مِمَّا وقع لضلال أهل الكتاب من المُخالفة، وأمرهم بالسَّمْع والطاعة والتسليم لأمر الله على ما فهموه.

فسَلَّمَ القوم لذلك وأذعنوا، ووطنوا أنفسهم على أنهم كُلُّوا في الآية بما لا يطيقونه، واعتقدوا ذلك، فقد عملوا بمقتضى ذلك العموم، فإن قُدِّرَ رافعٌ لشيء منه؛ فذلك الرفع نسخٌ لا تخصيصٌ، وعلى هذا فقولُ الصحابيِّ: «فلما فعلوا ذلك نسخها الله» على حقيقة النسخ، لا على جهة التخصيص، خلافاً لمن لم يظهر له ما ذكرنا، وهم كثيرٌ من المتكلمين على هذا الحديث مِمَّن رأى أن ذلك من باب التخصيص، لا من باب النسخ، وقالوا: إن الصحابة ما كانوا يُفرِّقون بين النسخ والتخصيص، وقد كنت على ذلك زماناً إلى أن ظهر لي ما ذكرته؛ فتأمله، فإنه الصحيح إن شاء الله (٢).

---

(١) بياض في الأصل.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٣٣٥).

(ن): «في إثرها» بفتح الهمزة والثاء، وبكسر الهمزة مع إسكان الثاء، لغتان، و﴿لَا تُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِنْ رُسُلِهِ﴾ معناه: لا تفرق بينهم في الإيمان، فنؤمن ببعضهم ونكفر ببعض؛ كما فعله أهل الكتابين، بل نؤمن بجميعهم، و﴿أَحَدٍ﴾ في هذا الموضع بمعنى الجمع، ولهذا دخلت فيه ﴿بَيْنَ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿فَمَا مِنْكُمْ مِنْ أَحَدٍ عَنْهُ حَاجِزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] <sup>(١)</sup>.

(ق): لا تفرق في العلم بصحة رسالاتهم، وصدقهم في قولهم، و﴿غُفِّرَانَكَ﴾ منصوب على المصدر؛ أي: اغفر غفرانك، وقيل: مفعول فعل مضمر؛ أي: هب غفرانك، و﴿الْمَصِيرُ﴾ المرجع، و(التكليف): إلزام ما في فعله كلفة، وهي النَّصَبُ وَالْمَشَقَّةُ، و(الْوُسْعُ): الطاقة، وكسب واكتسب لغتان بمعنى واحد؛ ك(قَدَّرَ واقتدر)، ويمكن أن يقال: إن هذه التاء تاء الاستفعال والتعاطي، ودخلت في اكتساب الشر دون كسب الخير؛ إشعاراً بأن الشر لا يؤاخذ به إلا بعد تعاطيه وفعله دون الهم به، بخلاف الخير؛ فإنه يكتب لمن هم به وتحدث به في قلبه، كما ثبت في «الصحيح» <sup>(٢)</sup>.

و(الإصر): العهد الذي يُعَجَّزُ عنه، قاله ابن عباس، وقال الربيع: هو الثقل العظيم، وقال ابن زيد: هو الذنب الذي لا توبة له، ولا كفارة.

وقوله: ﴿وَأَعْفُ﴾؛ أي: عن الكبائر، واغفر الصغائر، وارحم بتثقيل الموازين، وقيل: اعف عن الأقوال، و﴿وَأَغْفِرَ﴾ الأفعال، وارحم بتوالي الألفاظ وسني الأحوال.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٤٥).

(٢) رواه البخاري (٦١٢٦)، من حديث ابن عباس رضي الله عنه.

قلت: أصل العفو: التسهيلُ والمغفرة، والرَّحمة: إيصال النِّعمة إلى المحتاج.

و﴿مَوْلَانَا﴾: وَلِيُّنَا وَمُتَوَلِّي أُمُورِنَا وناصرنا.

و«نعم» حرف جواب، وهو هاهنا إجابةٌ لِمَا دَعَوْا فيه؛ كما قال في الرواية الأخرى عن ابن عباس: «وقد فعلت»<sup>(١)</sup> بدل قوله هنا: «نعم».

وهو إخبارٌ من الله تعالى أنه أجابهم في تلك الدَّعَوات، فكلُّ داع يشاركهم في إيمانهم وإخلاصهم واستسلامهم أجابه الله تعالى كإجابتهم؛ لأن وعده تعالى صِدْقٌ، وقوله حَقٌّ.

وكان مُعَاذٌ يَخْتِمُ هذه السُّورَةَ بـ (آمين)؛ كما يَخْتَم (الفاتحة)، وهو حَسَنٌ<sup>(٢)</sup>.



---

(١) رواه مسلم (١٢٦).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٣٣٨).

## ١٨- باب

### في النهي عن البدع ومحدثات الأمور

\* قال الله تعالى : ﴿فَمَا ذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٢٢] .

\* وقال تعالى : ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام : ٨] .

\* وقال تعالى : ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَردُّوهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولِ﴾ [النساء : ٥٩] ؛ أي : الكتاب والسنة .

\* وَقَالَ تَعَالَى : ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام : ١٥٣] .

\* وقال تعالى : ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾ [آل عمران : ٣١] .

والآيات في الباب كثيرة معلومة .

(الباب الثامن عشر)

(في النهي عن البدع ومحدثات الأمور)

\* قوله تعالى : ﴿فَمَا ذَا بَعْدَ الْحَقِّ إِلَّا الضَّلَالُ﴾ [يونس : ٣٢] :

(قضى) : استفهام إنكار ؛ أي : ليس بعد الحق إلا الضلال ، فمن يخطئ

الحق الذي هو عبادة الله وقع في الضلال<sup>(١)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿مَا فَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾ [الأنعام: ٣٨]:

(قض): أي: في القرآن؛ فإنه قد دُوِّن فيه ما يُحتاج إليه في أمر الدِّين مُفَصَّلًا ومُجْمَلًا، و(من) زائدة، و(شيء) في موضع المصدر لا المفعول به، فإنَّ (فَرَطَ) لا يتعدَّى بنفسه، وقد عُدِّيَ بـ (في) إلى (الكتاب)<sup>(٢)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿فَإِنْ نَزَعْنَاهُ فِي شَيْءٍ فَزِدْهُ إِلَى اللَّهِ وَالرَّسُولُ﴾ [النساء: ٥٩]:

سبق في (الباب السادس عشر)، وكذلك قوله تعالى: ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي﴾ [آل عمران: ٣١].

• قوله: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ﴾ [الأنعام: ١٥٣] قال ابن عباس رضي الله عنه: أمر الله المؤمنين بالجماعة، ونهاهم عن الاختلاف والفرقة، وأخبرهم [أنه] إنما هلك مَنْ كان قبلكم بالمرء والخُصومات في دين الله<sup>(٣)</sup>.

وفي «مسند أحمد» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: خَطَّ رسولُ الله ﷺ خطًّا بيده، ثم قال: «هَذَا سَبِيلُ اللَّهِ مُسْتَقِيمًا»، وَخَطَّ عَنْ يَمِينِهِ وَشِمَالِهِ، ثُمَّ قَالَ: «هَذِهِ السُّبُلُ لَيْسَ مِنْهَا سَبِيلٌ إِلَّا عَلَيْهِ شَيْطَانٌ يَدْعُو إِلَيْهِ، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَأَنَّ هَذَا صِرَاطِي مُسْتَقِيمًا فَاتَّبِعُوهُ وَلَا تَتَّبِعُوا السُّبُلَ فَتَفَرَّقَ بِكُمْ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [الأنعام: ١٥٣]»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير البضاوي» (٣/ ١٩٦).

(٢) المرجع السابق، (٢/ ٤٠٦).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦١٢٤)، والطبري في «تفسيره» (٤/ ٣٩).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/ ٤٦٥)، وهو حديث حسن. انظر: «تخريج مشكاة المصابيح» (١٦٦).

وإنما وَّحَدَّ **﴿سَبِيلُهُ﴾** ؛ لأن الحقَّ واحد، وإنما جمع **﴿السُّبُل﴾** لتفرُّقها وتَشَعُّبها<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ، فَكَثِيرَةٌ جِدًّا، وَهِيَ مَشْهُورَةٌ، فَتَقْتَصِرُ عَلَى طَرَفٍ مِنْهَا:

١٦٩ - عن عائشة رضي الله عنها، قالت: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ أَحْدَثَ فِي أَمْرِنَا هَذَا مَا لَيْسَ مِنْهُ، فَهُوَ رَدٌّ» متفقٌ عليه.

وفي رواية لمسلم: «مَنْ عَمِلَ عَمَلًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَمْرُنَا، فَهُوَ رَدٌّ».

\* قوله ﷺ: «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه؛ فهو رد»:

(ن): (الرد) هنا بمعنى المردود، ومعناه باطلٌ غير مُعتدٍّ به، وهذا الحديث قاعدة عظيمة من قواعد الإسلام، وهي من جوامع كلامه ﷺ؛ فإنه صريح في ردِّ كل البدع والمُخترعات.

وفي الرواية الثانية زيادةٌ، وهي أنه قد يُعاند بعض الفاعلين بدعةً سُبِقَ إليها، فإذا احتجَّ عليه بالرواية الأولى؛ يقول: أنا ما أحدثتُ شيئاً، فيُحتجُّ عليه بالرواية التي فيها التصريحُ برَدِّ كل المُحدثات، سواءً أحدثها الفاعلُ، أو سُبِقَ بإحداثها.

وفيه: دليلٌ لمن يقول من الأصوليين: إن النهي يقتضي الفساد، ومن قال: لا يقتضيه؛ يقول: هذا خبرٌ واحد، فلا يكفي في إثبات هذه القاعدة

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥/٤٥٦).

المُهْمَّة، وهو جوابٌ فاسدٌ، وهذا الحديث ممَّا ينبغي حفظه واستعماله في إبطال المنكرات، وإشاعة الاستدلال به<sup>(١)</sup>.

(قضى): (الأمر) حقيقةً في القول الطالب للفعل، مجازاً في الفعل والشأن والطريق، وأطلق هاهنا على الدِّين من حيث إنه طريقه، أو شأنه الذي يتعلّق به، وهو مُهْتَمٌّ بشأنه؛ بحيث لا يخلو عنه شيء من أقواله وأفعاله.

والمعنى: أن مَنْ أحدث في الإسلام رأياً لم يكن له من الكتاب والسُّنة سندٌ جَلِيٌّ أو خَفِيٌّ، ملفوظٌ أو مُستنبطٌ؛ فهو مردودٌ عليه<sup>(٢)</sup>.

(ط): في وصف الأمر بهذا إشارةً إلى أن أمر الإسلام كَمَل واشتهر، وشاع وظهر ظهورَ المحسوس؛ بحيث لا يخفى على كل ذي بصر وبصيرة؛ كقوله تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣].

فَمَنْ رام الزيادة؛ حاول أمراً غير مَرْضِيٍّ؛ لأنه من قُصور فهمه رآه ناقصاً، وعلى هذا يناسب أن يقال: قوله: «فهو» راجع إلى «من»؛ أي: من ابتغى الزيادة على الكمال؛ فهو ناقص مطرود، وفي قوله: «ما ليس منه» إشارةً إلى أن إحداث ما لا يُنازعُ الكتاب والسُّنة ليس بمَذْمُوم.

روى مُحيي السُّنة عن يحيى بن سعيد: سمعت أبا عبيد يقول: جمع النبي ﷺ جميعَ أمر الآخرة في كلمة: «مَنْ أحدثَ في أمرنا ما ليسَ مِنْهُ فهو»

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/١٢).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» لليضاوي (١١٧/١).

رُدُّ»، وجميع أمر الدنيا في كلمة: «إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّاتِ»<sup>(١)</sup>، وإنهما يدخلان في كل باب<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

١٧٠ - وعن جابر رضي الله عنه، قال: كان رسول الله ﷺ إذا خَطَبَ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ، حَتَّى كَأَنَّهُ مُنْذِرُ جَيْشٍ يَقُولُ: صَبَّحَكُمْ وَمَسَّكُمْ، وَيَقُولُ: «بُعِثْتُ أَنَا وَالسَّاعَةُ كَهَاتَيْنِ»، وَيَقْرُنُ بَيْنَ أَضْبَعَيْهِ؛ السَّبَابَةَ وَالْوُسْطَى، وَيَقُولُ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنَّ خَيْرَ الْحَدِيثِ كِتَابُ اللَّهِ، وَخَيْرَ الْهَدْيِ هَدْيُ مُحَمَّدٍ ﷺ، وَشَرُّ الْأُمُورِ مُحَدَّثَاتُهَا، وَكُلُّ بِدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»، ثُمَّ يَقُولُ: «أَنَا أَوَّلَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ، مَنْ تَرَكَ مَالًا فَلْأَهْلِهِ، وَمَنْ تَرَكَ دِينًا أَوْ ضِيَاعًا فَلِإِيَّيَّ وَعَلَيَّ» رواه مسلم.

وعن العِرْبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه حَدِيثُهُ السَّابِقُ فِي (بَابِ الْمُحَافَظَةِ عَلَى السُّنَّةِ).

\* قوله: «كَانَ ﷺ إِذَا خَطَبَ؛ احْمَرَّتْ عَيْنَاهُ، وَعَلَا صَوْتُهُ، وَاشْتَدَّ غَضَبُهُ»:

(ن): يستدل به على أنه يستحبُّ للخطيب أن يفحِّمَ أمرَ [الخطبة]، ويرفعَ صوته، ويُجْزَلَ كلامه، ويكون مطابقاً للفصل الذي يتكلم فيه؛ من

(١) تقدم تخريجه.

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/٦٠٣).

ترغيب أو ترهيب، ولعل اشتداد غضبه كان عند إنذاره خطراً عظيماً، وتحذيره خطباً جسيماً<sup>(١)</sup>.

(ط): مثَل حال رسول الله ﷺ في خطبته وإنذاره القوم بمجيء القيامة، وقرب وقوعها، وتهالك الناس فيما يُرديهم، بحال من ينذر قومه عند غفلتهم بجيش قريب منهم يقصد الإحاطة بهم بغتة من كل جانب؛ بحيث لا يفوت [منهم] أحد.

وكما أن المُنذر يرفع من صوته، وتحمُرُّ عيناه، ويشتدُّ غضبه على تغافلهم؛ كذلك كان حال رسول الله ﷺ عند الإنذار، وإلى قُرب مجيئها أشار بإصبعيه.

و«يقول» يجوز أن يكون صفة لـ «منذر جيش» وأن يكون حالاً من اسم (كان)، والعامل معنى التشبيه، والقائل إذن: رسول الله ﷺ. و«يقول» الثاني عطفٌ على الأول، وعلى الوجه الأول عطفٌ على جملة «كأنه».

وقوله: «صبحكم ومساكم»؛ أي: صَبَّحكم العدو، وكذا مَسَّاكم، والمراد: الإنذارُ بإغارة الجيش في الصباح والمساء<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «بعثت أنا والساعة كهاتين»:

(ن): قال القاضي: يحتمل أنه تمثيل لمقاربتهما، وأنه ليس بينهما إصبعٌ أخرى؛ كما أنه لا نبيَّ بينه وبين الساعة، ويحتمل أنه لتقريب ما بينهما من

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/١٥٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٤/١٢٨٣).

المُدَّة، وأن التفاوتَ بينهما كنسبة التفاوت بين الإصبعين تقريباً لا تحديداً<sup>(١)</sup>.

(ق): هذا أوقع والله أعلم، وقد جاء أنه قال: «سَبَقْتُهَا كَمَا سَبَقْتُ هَذِهِ [هذه]»<sup>(٢)</sup>؛ يعني: السَّبَابَةُ الوُسْطَى<sup>(٣)</sup>.

(ن): وروي بنصب «الساعة» ورفعها، والمشهورُ النصبُ على المفعول معه<sup>(٤)</sup>.

(ق): الرفع بالعطف على التاء في «بعثت»، وفصل بينهما بـ «أنا»؛ تأكيداً للضمير<sup>(٥)</sup>.

(ن): «يقرن» بضم الراء على المشهور الفصيح، وحكي الكسر، وسُمِّيَت السبابة بذلك لأنهم كانوا يُشيرون بها عند السبِّ.

وفي هذا الحديث: استحبابُ قول: (أما بعد) في خُطْب الجمعة والعيد وغيرها، وكذا في خُطْب الكتب المُصَنَّفَة، وقد عقد البخاري باباً في استحبابه، وذكر فيه جملة من الأحاديث.

واختلف في أوَّل من تكلمَّ به، ف قيل: داود عليه السلام، وقيل: يَعْرُبُ بْنُ قَحْطَانَ، وقيل: قُسُّ بْنُ سَاعِدَةَ.

وقال بعض المُفسِّرين أو كثيرٌ منهم: إنه فصل الخطاب الذي أوتيَه

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٥).

(٢) رواه الترمذي (٢٢١٣)، من حديث المستورد بن شداد رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف.

انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢٣٣٩).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٠٦).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨/ ٨٩).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٠٦).

داود عليه السلام، وقال المحققون: فصل الخطاب: الفصلُ بين الحق والباطل<sup>(١)</sup>.

(ق): «أما» هي كلمة تفصل ما بعدها عمّا قبلها، وهي حرفٌ مُتَضَمِّنٌ للشرط؛ ولذلك تدخل الفاء في جوابها، وقَدَّرَها النُّحَوِيُّونَ بـ (مَهْمَا)، و«بعد» ظرفٌ زمنيٌّ قُطِعَ عن الإضافة مع كونها مرادةً، فُبْنِيَ على الضَّمِّ، وَخُصَّ بالضم؛ لأنه حركة ليست له في حال إعرابه، والعامل فيه ما تَضَمَّنَه (أما) من معنى الشرط؛ فَإِنْ معناه: مهما يكن من شيء بعدَ حمد الله؛ فكذا<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «خير الهدى هدى محمد»:

(ن): هو بضم الهاء وفتح الدال فيهما، ويفتح الهاء وإسكان الدال أيضاً، ضبطناه بالوجهين.

قال القاضي عياض: رُوِّيناه في «مسلم» بالضمِّ، وفي غيره بالفتح، وبالفتح ذكره الهَرَوِيُّ، وفَسَّرَه بالطريق؛ أي: أحسنُ الطريق طريقُ محمد ﷺ، يقال: فلان حَسَنُ الْهَدْيِ؛ أي: الطريقة والمذهب، ومنه: «اهتَدُوا بِهَدْيِ عَمَّارٍ»<sup>(٣)</sup>.

وأما على رواية الضم فمعناه: الدَّلَالَةُ والإرشاد، [قال العلماء: لفظ (الهدى) له معنيان:

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٠٧).

(٣) رواه الترمذي (٣٧٩٩)، من حديث حذيفة رَضِيَ اللهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٥١١).

أحدهما: بمعنى الدلالة والإرشاد<sup>(١)</sup> وهو الذي [يضاف] إلى الرسل والقرآن والعباد؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِي إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى: ٥٢]، ﴿إِنَّ هَذَا الْقُرْآنَ يَهْدِي لِلَّتِي هِيَ أَقْوَمُ﴾ [الإسراء: ٩]، و﴿هُدًى لِّلنَّاسِ﴾ [البقرة: ٢]، ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ﴾ [فصلت: ١٧]؛ أي: بيّنا لهم الطريق، ومنه: ﴿هَدَيْنَهُ السَّبِيلَ﴾ [الإنسان: ٣]، ﴿وَهَدَيْنَهُ النَّجْدَيْنِ﴾ [البلد: ١٠].

والثاني: بمعنى اللطف والتوفيق، والعِصْمَةُ والتأييد، وهو الذي تفرّد الله تعالى به، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَكِنَّ اللَّهَ يَهْدِي مَنْ يَشَاءُ﴾ [القصص: ٥٦].

وقالت القدرية: حيث جاء الهدى؛ فهو للبيان. بناءً على أصلهم الفاسد في إنكارهم القدر، وردّ عليهم أصحابنا وغيرهم من أهل الحقّ بقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَدْعُو إِلَى دَارِ السَّلَامِ وَيَهْدِي مَنْ يَشَاءُ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [يونس: ٢٥]؛ ففرق بين الهداية والدُّعاء<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «وشر الأمور محدثاتها، وكل بدعة ضلالة» سبق معناه في (الباب السادس عشر).

\* قوله ﷺ: «أنا أولى بكل مؤمن من نفسه»:

(ن): هذا موافق لقوله تعالى: ﴿الَّتِي أَوْلَى بِالْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ﴾ [الأحزاب: ٦]؛ أي: أحق<sup>(٣)</sup>.

(ق): أي: أقرب له من نفسه، أو أحقّ به منها، ثم فسّره بقوله: «مَنْ

(١) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٤).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٤).

(٣) المرجع السابق، (٦/ ١٥٥).

ترك مالا... إلى آخره»، وبيانه: أنه إذا ترك ضياعاً أو ديناً، ولم يقدر على أن يُخلص نفسه منه، أو لم يترك شيئاً يسدُّ به ذلك، ثم خلَّصه النبي ﷺ بقيامه به عنه، أو سدَّ ضيعته؛ كان أولى به من نفسه؛ إذ قد فعل معه ما لم يفعل هو بنفسه<sup>(١)</sup>.

(ن): «الضياع»: بفتح الضاد: العيال، قال ابن قتيبة: أصله: مصدر ضاع يضيع ضياعاً، المراد: مَنْ ترك أطفالاً، أو عيالاً ذوي ضياع، فأوقع المصدرَ موضع الاسم.

قال أصحابنا: وكان النبي ﷺ لا يصلي على مَنْ مات وعليه دينٌ ولم يُخلف له وفاء؛ لثلاث ساهل الناس في الاستدانة وإهمال الوفاء، فلمَّا فتح الله على المسلمين مبادئ الفتوح؛ قال: «مَنْ ترك ديناً فعلي»<sup>(٢)</sup>؛ أي: فعلي قضاؤه، وكان يقضيه.

والأصح: أن هذا كان واجباً عليه، وقيل: كان يقضيه تক্রماً. وهل هو من الخصائص أم لا؟

فقال بعضهم: هو من الخصائص، وقال بعضهم: لا، بل يلزم الإمام أن يقضي من بيت المال دين مَنْ مات وعليه دينٌ إذا لم يُخلف وفاء، وكان في بيت المال سعة، ولم يكن هناك أهمُّ منه<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٠٨).

(٢) رواه البخاري (٢١٧٦)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦/ ١٥٥).

## ١٩- باب

### في مَنْ سَنَ سُنَّةٍ حَسَنَةٍ أَوْ سَيِّئَةٍ

\* قال الله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْ لَنَا لِمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان : ٧٤] .  
\* وقال تعالى : ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء : ٧٣] .

(الباب التاسع عشر)

(فيمن سَنَ سنة حسنة أو سيئة)

\* قوله تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْ لَنَا لِمُنْفِقِينَ إِمَامًا﴾ [الفرقان : ٧٤] ؛ أي : يسألون الله أن يُخرجَ من أصلابهم وذُرِّيَّاتهم مَنْ يطيعه ويعبده .  
وقال ابن عباس : يعنون مَنْ يعمل بالطاعة ، فتقرَّ به أعينهم في الدنيا والآخرة .

وقال عكرمة : لم يريدوا بذلك صَبَاحَةً ولا جَمَالًا ، ولكن أرادوا أن يكونوا مطيعين .

قال الحسن البصري: والله لا شيء أقرُّ لعين المسلم [من] أن يرى ولداً، أو ولدَ ولدٍ، أو أخاً، أو حميماً، مطيعاً لله ﷻ.

روى الإمام أحمد عن عبد الرحمن بن جُبَيْر بن نَفِير عن أبيه قال: جلسنا إلى المِقْدَادِ بن الأسود يوماً، فدخل رجلٌ فقال: طوبى لهاتين العينين اللتين رأتا رسولَ الله ﷺ، لوَدِدْنَا أَنَّا رأينا ما رأيتَ، وشهدنا ما شهدت، فاستَغْضَبَ [المقداد]، فجعلت أعجبُ؛ [لأنه] ما قال إلا خيراً، ثم أقبل فقال: ما يحملُ رجلاً على أن يتمنى مَحْضَرًا غَيْبَهُ اللهُ عنه، لا يدري لو شهدته كيف كان يكون فيه؟ والله لقد حضر رسولَ الله ﷺ أقوامٌ أَكْبَهُمْ على مَنَاحِرِهِمْ في جهنَّمَ، لم يُجِيبُوهُ، ولم يُصَدِّقُوهُ، وأولاً تحمدون الله إذ أخرجكم [من بُطُونِ أمهاتكم لا تعرفون إلا ربكم، مُصَدِّقِينَ بما جاء به نبيكم، قد كُفِّتِمْ البلاء بغيركم، لقد بعث الله النبي ﷺ على أَشْرِّ حَالٍ بعثَ عليها نبياً]<sup>(١)</sup> من الأنبياء، في فترة من جاهلية ما يرون أن ديناً أفضلُ من عبادة الأوثان، فجاء بفرقان فَرَّقَ به بين الحقِّ والباطل، وفَرَّقَ بين الوالد وولده، إن كان الرجلُ ليرى والده وولده أو أخاه كافراً، وقد فتح الله قُفْلَ قلبه للإيمان، يعلم أنه إن هلك دخل النار، فلا تَقَرُّ عينُهُ، وهو يعلم أن حبيبه في النار، وإنها التي قال الله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ﴾ [الفرقان: ٧٤]، هذا الحديث إسناده صحيح، ولم يُخَرِّجُوهُ<sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين معكوفتين من «تفسير ابن كثير» (٣٣٣ / ١٠).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣٣٢ / ١٠)، والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند»

(٢ / ٦)، وإسناده صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٨٢٣).

• قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا الْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾:

قال ابن عباس، والحسن، وقتادة، والسدي، والربيع بن أنس: أئمة يُقتدى بنا في الخير.

وقال غيرهم: هداة مهتدين، دُعاة إلى الخير، فأحبوا أن تكون عبادتهم متصلة بعبادة أولادهم وذرياتهم، وأن يكون هداهم مُتعدّيًا إلى غيرهم بالنفع، وذلك أكثر ثواباً، وأحسن مآباً.

وفي الحديث: «إذا مات ابن آدم؛ انقطع عمله إلا من ثلاث: ولد صالح يدعوه، أو عمل ينتفع به، أو صدقة جارية»<sup>(١)</sup>.

(الثعلبي): قال ابن عباس: اجعلنا أئمة هداية؛ كما قال: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا﴾ [الأنبياء: ٧٣]، ولا تجعلنا أئمة ضلالة؛ كقوله: ﴿وَجَعَلْنَاهُمْ أَيْمَةً يَدْعُونَ إِلَى الْفَسَادِ﴾ [القصص: ٤١]<sup>(٢)</sup>.

(الكشاف): أراد: أئمة، فاكتفى بالواحد لدلالته على الجنس، ولعدم اللبس؛ كقوله: ﴿ثُمَّ يُخْرِجُكُمْ طِفْلًا﴾ [غافر: ٦٧]، أو أرادوا: اجعل كل واحد منا إماماً، أو أرادوا جمع أم كصائم وصيام، أو أرادوا: واجعلنا إماماً واحداً؛ لاتحادنا واتفاق كلمتنا<sup>(٣)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَيْمَةً يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا﴾ [السجدة: ٢٤]؛ أي: لَمَّا كانوا صابرين على أمر الله وترك زواجه؛ كان منهم

(١) رواه مسلم (١٦٣١ / ١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٥٢ / ٧).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣٠٢ / ٣).

أئمة يهدون إلى الحق بأمر الله، ويدعون إلى الخير، ويأمرون بالمعروف،  
وينهون عن المنكر<sup>(١)</sup>.

(م): فكَذَلِكَ اصْبِرُوا وَآمَنُوا بِأَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٧١ - عَنْ أَبِي عَمْرٍو جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: كُنَّا فِي  
صَدْرِ النَّهَارِ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَجَاءَهُ قَوْمٌ عُرَاةٌ مُجْتَابِي النَّمَارِ، أَوْ  
الْعَبَاءِ، مُتَقَلِّدِي السُّيُوفِ، عَامَّتُهُمْ مِنْ مُضَرَ، بَلَّ كُلُّهُمْ مِنْ مُضَرَ؛  
فَتَمَعَّرَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِمَا رَأَى بِهِمْ مِنَ الْفَاقَةِ؛ فَدَخَلَ ثُمَّ خَرَجَ، فَأَمَرَ  
بِلَالًا فَأَذَّنَ وَأَقَامَ، فَصَلَّى ثُمَّ خَطَبَ؛ فَقَالَ: ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ  
الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ﴾ إِلَى آخِرِ الْآيَةِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا﴾،  
وَالْآيَةُ الْأُخْرَى الَّتِي فِي آخِرِ الْحَشْرِ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ  
وَلْتَنْظُرْ نَفْسٌ مِمَّا قَدَّمَتْ لِغَدٍ﴾ تَصَدَّقَ رَجُلٌ مِنْ دِينَارِهِ، مِنْ دِرْهَمِهِ،  
مِنْ ثَوْبِهِ، مِنْ صَاعِ بُرِّهِ، مِنْ صَاعِ تَمْرِهِ، حَتَّى قَالَ: «وَلَوْ بِشِقِّ  
تَمْرَةٍ»، فَجَاءَ رَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِصُرَّةٍ كَادَتْ كَفَّهُ تَعْجِزُ عَنْهَا، بَلَّ قَدْ  
عَجَزَتْ، ثُمَّ تَتَابَعَ النَّاسُ حَتَّى رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ مِنْ طَعَامٍ وَثِيَابٍ، حَتَّى  
رَأَيْتُ وَجْهَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ يَتَهَلَّلُ كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١/١٠٦).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢٥/١٦٢).

«مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً حَسَنَةً فَلَهُ أَجْرُهَا وَأَجْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَجُورِهِمْ شَيْءٌ، وَمَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ سُنَّةً سَيِّئَةً كَانَ عَلَيْهِ وِزْرُهَا وَوِزْرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا مِنْ بَعْدِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ يَنْقُصَ مِنْ أَوْزَارِهِمْ شَيْءٌ» رواه مسلم.

قَوْلُهُ: «مُجْتَابِي النَّمَارِ»: هُوَ بِالْحِمْ وَبَعْدَ الْأَلِفِ بَاءٌ مُوَحَّدَةٌ، وَ«النَّمَارُ»: جَمْعُ نَمْرَةٍ، وَهِيَ: كِسَاءٌ مِنْ صُوفٍ مُخَطَّطٌ، وَمَعْنَى مُجْتَابِيهَا؛ أَي: لَابِسِيهَا، قَدْ خَرَقُوهَا فِي رُؤُوسِهِمْ. وَالْجَوْبُ: الْقَطْعُ، وَمِنْهُ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَتُمُودَ الَّذِينَ جَابُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]؛ أَي: نَحْتُوهُ وَقَطَعُوهُ. وَقَوْلُهُ: «تَمَعَّرَ» هُوَ بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ؛ أَي: تَغَيَّرَ.

وَقَوْلُهُ: «رَأَيْتُ كَوْمَيْنِ» بَفَتْحِ الْكَافِ وَضَمِّهَا؛ أَي: صُبْرَتَيْنِ. وَقَوْلُهُ: «كَأَنَّهُ مُذْهَبَةٌ» هُوَ بِالذَّالِ الْمَعْجَمَةِ، وَفَتْحِ الْهَاءِ وَالبَاءِ الْمُوَحَّدَةِ. قَالَهُ الْقَاضِي عِيَّاضٌ وَغَيْرُهُ. وَصَحَّفَهُ بَعْضُهُمْ فَقَالَ: «مُذْهَنَةٌ» - بِدَالٍ مَهْمَلَةٍ وَضَمِ الْهَاءِ وَبِالنُّونِ، وَكَذَا ضَبَطَهُ الْحُمَيْدِيُّ، وَالصَّحِيحُ الْمَشْهُورُ هُوَ الْأَوَّلُ. وَالْمُرَادُ بِهِ عَلَى الْوَجْهَيْنِ: الصَّفَاءُ وَالِاسْتِنَارَةُ.

\* قَوْلُهُ: «مُجْتَابِي النَّمَارِ»:

(ق): أَي: مَقْطُوعِي أَوْسَاطِ النَّمَارِ، وَالِاجْتِبَابُ: التَّقْطِيعُ وَالْخَرْقُ،

ومنه قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ جَاءُوا الصَّخْرَ بِالْوَادِ﴾ [الفجر: ٩]، انتهى<sup>(١)</sup>.

أراد أنه لم يكن عليهم قُمْصٌ، بل قَوَّرُوا وَسَطَ نِمَارِهِمْ شِبْهَ الْجَيْبِ، فلبسوها.

(ن): «النمار» بالنون: جمع (نَمِرَة) بفتحها، وهي ثيابٌ صوفٍ فيها تنمير<sup>(٢)</sup>.

(نه): كل شَمْلَةٍ مُخَطَّطَةٍ من ثياب الأعراب فهي نَمِرَة، وجمعها نِمَار، كأنها أخذت من لون النمر؛ لما فيها من السَّوَادِ والبياض، وهي من الصِّفَات الغالبة<sup>(٣)</sup>.

(ن): «العباء» بفتح العين وبالمَدِّ جمعُ عباءة وعباية، لغتان، و«تمعر»: بالعين المهملة؛ أي: تَغَيَّرَ<sup>(٤)</sup>.

(نه): وأصله: قِلَّةُ النَّضَارَةِ، وعدمُ إشراق اللون؛ من قولهم: مكانٌ أَمْعَرُ، وهو الجَدْبُ الذي لا خِصْبَ فيه<sup>(٥)</sup>.

(ن): «كومين»: بفتح الكاف وضمها، قال ابنُ سِراج: هو بالضم اسم [لما] كَوَّمَهُ، وبالفَتْحِ المَرَّةُ الواحدة، والكُومَةُ بالضم الصُّبْرَةُ، والكَوْمُ: العظيم من كل شيء، والكَوْمُ: المكان المرتفع كالرَّايَةِ.

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٦٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٠٢).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٥/ ١١٧).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٠٢).

(٥) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٣٤٢).

قال القاضي: الفتح هنا أولى؛ لأن المقصود الكثرة، والتشبيه بالرأية.  
و«يتهلل»؛ أي: يستنير فرحاً وسروراً.

و«مذهبة»: ضبطوه بوجهين:

أحدهما - وهو المشهور، وبه جزم القاضي والجمهور -: بـذال معجمة وفتح الهاء وبعدها باء موحدة.

والثاني: بـدال مهملة وضم الهاء وبعدها نون، ولم يذكر الحميدي غيره، وقال: المُذهُن: الإناء الذي يُدهن فيه، وهي أيضاً اسم للنُقرة في الجبل التي يستنقع فيها ماء المطر، فشَبَّه صفاء وجهه الكريم بصفاء هذا الماء، أو بصفاء الدُّهن.

قال القاضي: هذا تصحيفٌ، والصواب: ما ذكرناه، فيكون معناه:  
فِضَّةٌ مُذَهَبَةٌ، وهو أبلغ في حُسْن الوجه وإشراقه.  
قال الشاعر:

كَأَنَّهُا فِضَّةٌ قَدْ مَسَّهَا ذَهَبٌ

أو شَبَّهه في حُسْنه ونوره بالمُذهَبَةِ من الجلود، وجمعها: مذاهب، وهي شيء كانت تصنعه العرب من جلود، وتجعل فيها خُطوطاً مُذهَبَةً يُرى بعضها إثرَ بعض.

وأما سببُ سروره ﷺ: ففرحاً بمُبادرة المسلمين إلى طاعة الله تعالى، وبذل أموالهم لله تعالى، وامتنالهم أمرَ رسول الله ﷺ، ولدفع حاجة هؤلاء المُحتاجين، وشفقة المسلمين بعضهم على بعض، ومُعاونتهم على البرِّ والتقوى.

وينبغي للإنسان إذا رأى شيئاً من هذا القليل أن يفرح ويُظهر السرور،

ويكون فرحُه لما ذكرناه.

وفي هذا الحديث: استحبابُ جمع الناس للأمور المُهمّة، ووعظهم وحثّهم على مصالحهم، وتحذيرهم من القبائح.

وسببُ قراءته ﷺ هذه الآية: أنها أبلغُ في الحثِّ على الصدقة عليهم؛ لما فيها من تأكّد الحقِّ؛ لكونهم إخوة، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ محمد بن مَعْمَر: الحديث وإن كان مُتضمّنًا لدليل جواز السؤال في المسجد؛ فيمكن أن يكون الجوازُ مُختصًّا بالأئمة والأمرء إذا أحسّوا من بعض الرعايا كسرًا مُجحفًا يعجزُ بيتُ المال عن جبره؛ فإن في حديث بُريدة: أن المسجدَ إنما بُنيَ لذكر الله والصلاة، وما سواهما من الأمور الدنيوية قاطبةً محظورٌ فيه، حتى إنَّ بعضَ أهل العلم يمنع من التصدّق على السائل في المسجد.

ولعلَّ سؤالهم ﷺ في المسجد كان بسبب أنه دعا عليهم قبل ذلك فقال: «اللَّهُمَّ؛ اشدِّدْ وَطْأَتَكَ عَلَى مُضَرٍّ، واجْعَلْ عَلَيْهِمْ سِنِينَ كَسَنِي يُوسُفَ»<sup>(٢)</sup>، فاستجيب دعاؤه فيهم، وبلغوا الغاية من الضعف، فلمَّا رآهم؛ علم أنه أثرٌ من دعائه، فتدارك ذلك، ورحم لهم، وأعطاهم.

وفيه: استحباب جمع الإمام الناس، وصعود صهوة المنبر، والافتتاح بالحمد والثناء، وتقديم آيات، وسرد مواعظ على سبيل التشبيب أمام الحاجة، ووجوب التحرُّق للضعفاء إذا نالهم مكروه؛ لتمعُّر وجهه ﷺ حين رأى الضُرَّ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٠٣).

(٢) رواه البخاري (٧٧١)، من حديث أبي هريرة ؓ.

الذي نزل بهم، ولَمَّا جَبَلَ اللهُ عَلَيْهِ أَوْلِيَاءَهُ مِنْ رَقَّةِ الْجَنَسِيَّةِ، وَلَحَّكَمَهُ ﷺ فِيهَا سَبَقَ: أَنَّ مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ لَا يَرْحَمُهُ اللهُ، وَيَقَابِلُهُ الْإِسْتِبْشَارُ بِمَا فِيهِ رَاحَةُ الْجُمْهُورِ؛ مِنْ أَطْرَادِ الْأَمْرِ وَصَلَاحِ الدَّهْرِ.

• قوله ﷺ: «مَنْ سَنَّ فِي الْإِسْلَامِ... إِلَى آخِرِهِ»:

(ن): فِيهِ الْحَثُّ عَلَى الْإِبْتِدَاءِ بِالْخَيْرَاتِ، وَسَنُّ الشُّنَنِ الْحَسَنَاتِ، وَالتَّحْذِيرُ مِنَ اخْتِرَاعِ الْأَبَاطِيلِ وَالْمُسْتَقْبَحَاتِ.

وَسَبَبُ هَذَا الْكَلَامِ: إِتْيَانُ الرَّجُلِ بَصْرَةً كَادَتْ كَفَّهُ تَعَجُّزُهَا، وَتَتَابَعُ النَّاسِ بَعْدَهُ، وَكَانَ الْفَضْلُ الْعَظِيمُ لِلْبَادِي بِهَذَا الْخَيْرِ، وَالْفَاتِحُ لِبَابِ هَذَا الْإِحْسَانِ.

وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ تَخْصِيصُ قَوْلِهِ ﷺ: «كُلُّ مُحَدَّثَةٍ بَدْعَةٌ، وَكُلُّ بَدْعَةٍ ضَلَالَةٌ»<sup>(١)</sup>؛ فَإِنَّ الْمُرَادَ بِهِ الْمُحَدَّثَاتُ الْبَاطِلَةُ وَالْبِدَعُ الْمَذْمُومَةُ<sup>(٢)</sup>.

\*\*\*

١٧٢ - وَعَنْ ابْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «لَيْسَ مِنْ نَفْسٍ تُقْتَلُ ظُلْمًا إِلَّا كَانَ عَلَى ابْنِ آدَمَ الْأَوَّلِ كِفْلٌ مِنْ دِمَهِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ أَوَّلَ مَنْ سَنَّ الْقَتْلَ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

• قوله ﷺ: «لَا تَقْتُلْ نَفْسَ ظُلْمًا» الْحَدِيثَ:

(ق): يَدْخُلُ فِيهِ لِعُمُومِهِ نَفْسُ الذَّمِّيِّ وَالْمُعَاهَدِ إِذَا قُتِلَ ظُلْمًا؛ لِأَنَّ

---

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (٤٦٠٧)، مِنْ حَدِيثِ الْعَرَبَاضِ بْنِ سَارِيَةَ رضي الله عنه، وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ.

انْظُرْ: «صَحِيحُ الْجَامِعِ الصَّغِيرِ» (٤٣١٤).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٠٤ / ٧).

(نفساً) نكرة في سياق النفي، فهي للعموم.

وقوله: «لأنه أول من سن» نصٌّ على تعليل ذلك الأمر؛ لأنه كان أولَ مَنْ قتل، وكان قتله ذلك تعليماً لمن أتى بعده، وتعليماً له، فمن قتلَ كأنه اقتدى به في ذلك، وكان عليه من وزره؛ كما في الحديث: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً سَيِّئَةً فَعَلِيهِ وَزَرُهَا وَوزَّرُ مَنْ عَمِلَ بِهَا»<sup>(١)</sup>.

(تو): إنما قيد «ابن آدم» بـ «الأول» لثلاثي شتبه؛ لأن في بني آدم كثرة، وهذا يدل على أن قابيل كان أولَ مولود من بني آدم.

و«الكفل»: يقال للحظ الذي فيه الكفاية، كأنه يكفل بأمر صاحبه، وكم من مثل هذه الألفاظ قد استعملت في معانٍ اختصت بها، ثم شاعت واتسعت في غيرها.

وحقيقة المعنى من قوله: «كفل من دمها»؛ أي: نصيبُ يكفلُ بأمره جزاء ما ارتكبه من الإثم، وعقوبة ما سنَّه من القتل، ويجوز أن يكون الكفلُ بمعنى الكفيل، والمراد منه: أنه أقام كفيلاً بفعله الذي سنَّه في الناس يُسلِّمه إلى عذاب الله؛ كما قيل: مَنْ ظلم؛ فقد أقام كفيلاً بظلمه.

(ق): (الكفل): الجزء والنصيب.

وقال الخليل: الكِفْلُ من الأجر والإثم: الضَعْفُ<sup>(٢)</sup>.

(ن): هذا الحديث من قواعد الإسلام، وهو أن مَنْ ابتدع شيئاً من

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٠)، والحديث رواه مسلم (١٠١٧)، من حديث جرير رضي الله عنه.

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

الشر؛ كان عليه مثلُ وِزْرِ كُلِّ مَنْ اقتدى به في ذلك العمل مثلَ عمله إلى يوم القيامة، ومثله مَنْ ابتدع شيئاً من الخير، وهو موافقٌ للحديث الصحيح: «مَنْ سَنَّ سُنَّةً حَسَنَةً»، و«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ»<sup>(١)</sup>، و«مَا مِنْ دَاعٍ يَدْعُو إِلَى هُدًى» الحديث<sup>(٢)</sup>.

(ق): وبهذا الاعتبار يكون على إبليسَ كِفْلٌ من معصية كُلِّ من عصى بالسُّجود؛ لأنه أول من عصى به.

وهذا - والله أعلم - ما لم يُتَبَّ ذلك الفاعل الأول من تلك المعصية؛ لأن آدم عليه السلام كان أول من خالف في أكل ما نُهيَ عنه، ولا يكون عليه شيء من أوزار مَنْ تعاطى كُلَّ ما نُهيَ عنه من بعده بالإجماع؛ لأن آدم عليه السلام تاب من ذلك، وتاب الله عليه، فصار كَمَنْ لم يَجُنْ؛ فَإِنَّ التَّائِبَ من الذنب كَمَنْ لا ذنب له.

وابنُ آدم المذكور هو قابيل، قتل أخاه هابيل لَمَّا تنازعا في تزويج إقليميَّاء، فأمرهما آدم أن يُقَرِّبا قرباناً، فَمَنْ تَقَبَّلَ قُرْبَانَهُ كانت له، فَتَقَبَّلَ قُرْبَان هابيل، فحسده قابيلُ، فقتله بَغْياً وعُدواناً<sup>(٣)</sup>.



(١) رواه مسلم (١٨٩٣ / ١٣٣)، من حديث أبي مسعود الأنصاري رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢١٨ / ١) بلاغاً، ورواه مسند ابن ماجه (٢٠٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٢٣٤).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤١ / ٥).

## ٢٠- باب

### في الدلالة على خير، والدعاء إلى هدى أو ضلالة

\* قال تعالى: ﴿وَادْعُ إِلَىٰ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٧].

\* وقال تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾

[النحل: ١٢٥].

\* وقال تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٢].

\* وقال تعالى: ﴿وَلَتَكُن مِّنكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران:

٨٤].

(الباب الموفي عشرين)

(في الدلالة على الخير والدعاء إلى هدى أو ضلالة)

\* قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَىٰ سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾

[النحل: ١٢٥]:

﴿الْحُكْمَةُ﴾: ما أنزل إليه من الكتاب والسنة، ﴿وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ﴾؛

أي: بما فيه من الزواجر والوقائع، يُذكّرهم ليحذروا بأس الله<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨ / ٣٦٨).

(م): العطف يقتضي التغاير، فالحكمة هي الحُجَّة القطعية المفيدة للعقائد اليقينية، و﴿وَالْمَوْعِظَةُ الْحَسَنَةُ﴾: هي الأمانة الظنية، والدلائل الإقناعية. والمُجادلة: هي الدلائل التي يكون المقصودُ بذكرها إفحامَ الخصوم، ويكون مركباً من مُقدمات مُسلَّمة، فأعلى المراتب في الدلائل: الحكمة، وأوسطها: الموعظة، وأدناها: المُجادلة.

وقوله: ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَنْ ضَلَّ عَنْ سَبِيلِهِ﴾ [النجم: ٣٠]؛ أي: إنك مُكلَّف بالدعوة إلى الله بهذه الطرق الثلاثة؛ فأما حصول الهداية فلا يتعلَّق بك، فهو تعالى أعلم بالضالِّين والمُهتدين، فلا تطمع في حصول الهداية للكل، فلكل نفس فطرةٌ مخصوصة<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾ [آل عمران: ١٠٤]؛ أي: ولتكن منكم أمةٌ منتصبة للقيام بأمر الله في الدعوة إلى الخير، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر.

قال الضَّحَّاك: هم خاصَّة الصحابة، وخاصَّة الرواة؛ يعني: المُجاهدين والعلماء.

وقال أبو جعفر الباقر: قرأ رسول الله ﷺ: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ﴾، ثم قال: الخير اتِّباع القرآن وسُنتي، رواه ابن مَرْدَوِيَّة<sup>(٢)</sup>.

(قضى): و(من) للتبعيض؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من فروض الكفاية، ولأنه لا يصلح له كلُّ أحد؛ إذ للمتصدي له شروط لا يشترك

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٠/ ١١١ - ١١٢).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٣٧).

فيها جميعُ الأمة؛ كالعلم بالأحكام ومراتب<sup>(١)</sup> الاحتساب، وكيفية إقامتها، والتمكُّن من القيام بها، خاطب بها الجمع وطلبَ فعلَ بعضهم؛ ليدل على أنه واجبٌ على الكلِّ حَقٌّ لو تركوه رأساً أثموا جميعاً، ولكن يسقط بفعل بعضهم، وهكذا كل ما هو فرض كفاية أو للتبيين بمعنى: وكونوا أمةً تأمرون؛ كقوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠].

والدعاء إلى الخير يُعْمُ الدعاءُ إلى ما فيه صلاح ديني أو دنيوي، وعطف الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر عليه عطفُ الخاصِّ على العامِّ؛ للإيذان بفضلِه<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ وَلَا تَعَاوَنُوا عَلَى الْإِثْمِ وَالْعُدْوَانِ﴾ [المائدة: ٢]:

أمر تعالى عباده بالمُعَاوَنَةِ على فعل الخيرات، وهو البرُّ، وترك المنكرات، وهو التقوى، ونهاهم عن التَّنَاصُرِ على الباطل، والتَّنَاصُرِ على الإثم والمحارم.

قال ابن جرير: الإثم: ترك ما أمر الله بفعله، والعُدْوَانُ: مجاوزة ما حَدَّ الله في الدين<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

١٧٣ - وعن أبي مسعودٍ عقبة بن عمرو الأنصاري البصري رضي الله عنه،

(١) في الأصل: «وشرائطه الاحتساب».

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢ / ٧٥).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥ / ١٨).

قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ، فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»  
رواه مسلم.

## (الإِسْلَامُ)

• قوله ﷺ: [«مَنْ دَلَّ عَلَى خَيْرٍ؛ فَلَهُ مِثْلُ أَجْرِ فَاعِلِهِ»]:

(ن): فيه: فضيلة الدلالة على الخير، والتنبيه عليه، والمُساعدة لفاعله.

وفيه: فضيلة تعليم العلم ووظائف العبادات، لاسيما لمن يعمل بها من المُتعبِّدين وغيرهم، والمراد بـ «مثل أجر فاعله»: أن له ثواباً بذلك الفعل؛ كما أن لفاعله ثواباً، ولا يلزم أن يكون قدرُ ثوابهما سواء<sup>(١)</sup>.

(ق): ظاهر هذا اللفظ: أن للدال من الأجر ما يساوي أجرَ الفاعل، وقد ورد مثل هذا في الشرع كثيراً؛ كقوله: «مَنْ قَالَ مِثْلَ مَا يَقُولُ الْمُؤَذِّنُ؛ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِهِ»<sup>(٢)</sup>، وكقوله فيمن تَوْضَأَ وخرجَ إلى الصلاة فوجد الناس قد صَلَّوْا: «أَعْطَاهُ اللَّهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلَ أَجْرِ مَنْ حَضَرَهَا وَصَلَّاهَا»<sup>(٣)</sup>.

وهو ظاهر قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يَخْرُجْ مِنْ بَيْتِهِ مُهَاجِرًا إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ ثُمَّ يُدْرِكْهُ الْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُ عَلَى اللَّهِ﴾ [النساء: ١٠٠].

وهذا المعنى يمكن أن يقال به ويُصارَ إليه؛ بدليل أن النية الصَّادقة

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣٩ / ١٣).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٦ / ١٩)، من حديث معاوية ؓ، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٦٣٣).

(٣) رواه أبو داود (٥٦٤)، من حديث أبي هريرة ؓ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦١٦٣).

هي أصل الأعمال، فإذا صَحَّت في فعل طاعة، فعَجَزَ عنها لمانع مَنَعَ منها؛ فلا بُدَّ في مُساواة أجر ذلك العاجز لأجر القادر الفاعل، أو يزيدُ عليه، وقد دل على هذا قوله عليه السلام: «نِيَّةُ الْمُؤْمِنِ خَيْرٌ مِنْ عَمَلِهِ»<sup>(١)</sup>، وقوله: «إِنَّ بِالْمَدِينَةِ قَوْمًا مَا سِرْتُمْ مَسِيرًا إِلَّا كَانُوا مَعَكُمْ» الحديث<sup>(٢)</sup>.

وقد ذهب بعض الأئمة: أن المثلَ المذكور في هذه الأحاديث إنما هو بغير تضعيف، قال: إنه يجتمع في تلك الأشياء أفعالٌ أُخَر، وأعمالٌ من البرِّ كثيرةٌ لا يفعلها الدالُّ الذي ليس عنده إلا مُجَرَّدُ النية الحَسَنَة، وقد قال ﷺ: «أَيُّكُمْ خَلَفَ الْخَارِجَ فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ؛ فَلَهُ نِصْفُ أَجْرِ الْخَارِجِ»<sup>(٣)</sup>، وقال: «لِيَنْبَغِ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا»<sup>(٤)</sup>.

قلت: ولا حُجَّة في هذا الحديث لوجهين:

أحدهما: أنا نقول بمُوجِبِهِ، وذلك أنه لم يتناول محلَّ النزاع؛ فإن المطلوب إنما هو أن النಾಯي للخير المَعُوق عنه، هل له مثل أجر الفاعل من غير تضعيف؟

وهذا الحديث إنما اقتضى مُشاركةً ومُشاطرةً في المُضَاعَف، فانفصلا. وثانيهما: أن القائِمَ على مال الغازي وعلى أهله نائبٌ عن الغازي في عملٍ لا يَتَأَتَّى<sup>(٥)</sup> للغازي غَزْوُهُ إلا بأن يُكفَى ذلك العمل، فصار كأنه يباشر معه

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٥٩٤٢)، من حديث سهل بن سعد ؓ، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٩٧٧).

(٢) رواه البخاري (٤١٦١)، من حديث أنس ؓ.

(٣) رواه مسلم (١٨٩٦ / ١٣٨)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

(٤) رواه مسلم (١٨٩٦ / ١٣٧)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

(٥) في الأصل: «الإتيان».

الغزو، فليس مقتصرًا على النية فقط، بل هو عامل في الغزو، ولما كان كذلك؛ كان له مثلُ أجر الغازي كاملاً وافرًا مُضاعفاً، لا أن النائب يأخذ نصف أجر الغازي ويبقى للغازي النصف؛ فإن الغازي لم يطرأ عليه ما يوجب تنقيصاً لثوابه، وإنما هذا كما قال: «مَنْ فَطَرَ صَائِماً؛ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ الصَّائِمِ لَا يَنْقُصُهُ مِنْ أَجْرِهِ شَيْءٌ»<sup>(١)</sup>، وعلى هذا؛ فقد صارت كلمة (نصف) مُقحمةً بين (مثل) و(أجر) وكأنها زيادةٌ مِمَّنْ تسامح في إيراد اللفظ؛ بدليل قوله: «والأجر بينهما»؛ فليُستَبَدَّ له؛ فإنه حسن.

فأما من تحقق عجزه وصدقت نيته: فلا يُختلف في أن أجره مُضاعفٌ كأجر العامل المُباشر؛ لما تقدّم، ولما خرّجه النسائي من حديث أبي الدرداء [قال]: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ أَتَى فِرَاشَهُ وَهُوَ يَنْوِي أَنْ يَقُومَ يُصَلِّيَ مِنَ اللَّيْلِ، فَغَلَبَتْهُ عَيْنَاهُ حَتَّى يُصْبِحَ؛ كَانَ لَهُ مَا نَوَى، وَكَانَ نَوْمُهُ صَدَقَةً عَلَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.



١٧٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِنَ الْأَجْرِ مِثْلُ أُجُورِ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ أُجُورِهِمْ شَيْئاً، وَمَنْ دَعَا إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الْإِثْمِ مِثْلُ مَنْ تَبِعَهُ، لَا يَنْقُصُ ذَلِكَ مِنْ آثَامِهِمْ شَيْئاً» رواه مسلم.

(١) رواه الترمذي (٨٠٧)، من حديث زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٤١٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧٢٧/٣)، والحديث رواه النسائي (١٧٨٧)، وهو حديث

حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٩٤١).

## (الْبَاقِي)

(ن): فيه: الْحَثُّ عَلَى اسْتِحْبَابِ سَنِّ الْأُمُورِ الْحَسَنَةِ، وَتَحْرِيمُ سَنِّ الْأُمُورِ السَّيِّئَةِ، وَأَنْ مَنْ دَعَا إِلَى هُدًى كَانَ لَهُ مِثْلُ أُجُورِ تَابِعِيهِ، أَوْ إِلَى ضَلَالَةٍ كَانَ عَلَيْهِ مِثْلُ آثَامِ تَابِعِيهِ، سِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ الْهُدًى أَوْ الضَّلَالَةُ هُوَ الَّذِي ابْتَدَاهُ، أَوْ كَانَ مَسْبُوقاً إِلَيْهِ، وَسِوَاءَ كَانَ ذَلِكَ تَعْلِيمَ عِلْمٍ، أَوْ عِبَادَةَ، أَوْ أَدَبٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٧٥ - وعن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ يَوْمَ خَيْبَرَ: «لَأُعْطِينَ الرَّايَةَ غَدًا رَجُلًا يَفْتَحُ اللَّهُ عَلَى يَدَيْهِ، يُحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ، وَيُحِبُّهُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ»، فَبَاتَ النَّاسُ يَدُوكُونَ لَيْلَتَهُمْ أَنَّهُمْ يُعْطَاهَا. فَلَمَّا أَصْبَحَ النَّاسُ، غَدَوْا عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، كُلُّهُمْ يَرْجُو أَنْ يُعْطَاهَا، فَقَالَ: «أَيْنَ عَلِيٌّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ؟»، فَقِيلَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هُوَ يَشْتَكِي عَيْنَيْهِ، قَالَ: «فَارْسِلُوا إِلَيْهِ»، فَأَتِي بِهِ، فَبَصَّقَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فِي عَيْنَيْهِ، وَدَعَا لَهُ، فَبَرَأَ حَتَّى كَأَنَّ لَمْ يَكُنْ بِهِ وَجَعٌ، فَأَعْطَاهُ الرَّايَةَ. فَقَالَ عَلِيٌّ رضي الله عنه: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَقَاتِلُهُمْ حَتَّى يَكُونُوا مِثْلَنَا؟ فَقَالَ: «انْفُذْ عَلَى رِسْلِكَ حَتَّى تَنْزِلَ بِسَاحَتِهِمْ، ثُمَّ ادْعُهُمْ إِلَى الْإِسْلَامِ، وَأَخْبِرْهُمْ بِمَا يَحِبُّ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/٢٢٦).

عَلَيْهِمْ مِنْ حَقِّ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ، فَوَاللَّهِ! لَأَنْ يَهْدِيَ اللَّهُ بِكَ رَجُلًا  
وَاحِدًا خَيْرٌ لَكَ مِنْ حُمْرِ النَّعَمِ» متفقٌ عليه.

قوله: «يَدُوكُونُ»: أي: يَخُوضُونَ وَيَتَحَدَّثُونَ، قَوْلُهُ: «رِسْلِكَ»  
بكسر الراءِ وَبِفَتْحِهَا، لُغَتَانِ، وَالْكَسْرُ أَفْصَحُ.

### (الْبَابُ الثَّامِنُ)

سبق شرحه في آخر (الباب العاشر)، وَمِمَّا زِيدَ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ قَوْلُهُ:

«يَدُوكُونُ»:

(ق): أي: يتفاوضون؛ بحيث اختلطت أقوالهم، يقال: بات القومُ  
يَدُوكُونُ دوكاً؛ أي: في اختلاط ودوران، ووقعوا في (دوكة) بضم الدال  
وفتحها، وإنما فعلوا ذلك حرصاً على نيل هذه الرتبة الشريفة، والمنزلة  
الرفيعة<sup>(١)</sup>.

(ط): «أين علي؟»؛ أي: ما لي لا أراه حاضراً؟ كأنه ﷺ استبعد  
غَيْبَتَهُ عَنْ حَضْرَتِهِ فِي تِلْكَ الْمَوَاضِعِ، لَاسِيَّمَا وَقَدْ قَالَ: «لَأَعْطِينَ هَذِهِ الرَّايَةَ  
غَدًا رَجُلًا... إِلَى آخِرِهِ»، وَقَدْ حَضَرَ النَّاسُ كُلُّهُمْ طَمَعًا أَنْ يَكُونَ هُوَ الَّذِي  
يَفُوزُ بِذَلِكَ الْوَعْدِ، وَتَقْدِيمُ الْقَوْمِ الضَّمِيرَ وَبِنَاءُ «يَشْتَكِي» عَلَيْهِ اعْتِذَارٌ مِنْهُمْ  
عَلَى سَبِيلِ التَّأْكِيدِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٢٧٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢/ ٣٨٨٢).

(ق): «حتى يكونوا مثلنا»؛ أي: يدخلوا في ديننا<sup>(١)</sup>.

(ط): كأنه ﷺ استحسَنَ قوله، واستَحَمَدَه على ما قصده من مُقاتلته إياهم حتى يكونوا أمثالهم مسترشدين؛ إعلاءً لدين الله، ومن ثَمَّ حَتَّه على ما نواه بقوله: «فوالله؛ لأن يهدي الله بك رجلاً»، انتهى<sup>(٢)</sup>.

الظاهر أنه ﷺ لَمَّا رآه مُتَهِئاً للقتال مُسْتَفْتِحاً كلامَه بقوله: «أقاتلهم»؛ لم يقرِّره على ذلك، وقال له: «انفذ على رسلك»؛ أي: امض على رِفي وتأنٍّ وسُكون حتى تنزل بساحتهم، وادعهم إلى الإسلام، لعلهم [أن] يُسَلِّمُوا، ويُسَلِّمُوا، وعليك باستحياء الأبدان والأشباح، واستبقاء المُهْج والأرواح، والسَّعي في هداية القلوب وطهارتها عن العيوب، «فوالله؛ لأن يهدي الله بك رجلاً واحداً خيرٌ لك من حُمُر النَّعَم»، فكيف لو كانوا أُلُوفاً مُؤَلَّفة؟! أكَّده بالجملة القَسَمية واللام، فالقتال في سبيل الله وإن كان فيه فضائل؛ لكنه من الوسائل، فإن أَمَكَّن الوصول إلى المقصود بأيسرَ من ذلك؛ اتَّبَعَ الأيسرُ.

(ن): الإبل الحُمُرُ أنفُسُ أموال العرب، يضربون بها المثل في نفاسة الشيء، وأنه ليس هناك أعظمُ منه، ومن المعلوم أن تشبيهَ أمور الآخرة بأعراض الدنيا إنما هو للتقريب إلى الأفهام، وإلا؛ فذرَّةٌ من الآخرة الباقية [خيرٌ] ممَّا في الأرض بأسرها وأمثالها لو تُصَوِّرَتْ.

وفي هذا الحديث: بيانُ فضيلةِ العلم والدُّعاءِ إلى الهدى، وسَنُّ السُّنَنِ الحسنة، وفيه معجزةٌ ظاهرة لرسول الله ﷺ قوليةٌ وفِعْليةٌ، فالقولية: إعلامه

(١) انظر «المفهم» للقرطبي (٦/ ٢٧٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢/ ٣٨٨٣).

بأنه يَفْتَحُ الله على يديه، فكان كذلك، والفعلية بُصاقه في عينيه، وكان أرمداً، فبرئ من ساعته، وفيه فضيلة ظاهرة لعليٍّ عليه السلام، وبيان شجاعته، وحسن مراعاته لأمر رسول الله ﷺ، وحُبِّه لله ورسوله وحُبِّهما إياه، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفي «المعجم الكبير» للطبراني عن سلمة [بن] الأكوع: أن رسول الله ﷺ أعطى الرّايةَ أبا بكر الصّدِّيقَ رضي الله عنه، وبعثه إلى بعض حصون خيبر، فقاتل، ثم رجع ولم يكن فتح، وقد جَهد، فقال: «لأُعْطِينَ الرّايةَ غداً رجلاً يُحِبُّ اللهَ ورَسُولَهُ يَفْتَحُ الله على يديه، وليسَ بفرّارٍ»، فدعا عليّ بن أبي طالب، وهو أرمداً، فنفل في عينيه، قال: «خذ هذه الرّايةَ حتّى يفتحَ الله لك» قال سلمة: فخرج والله يُهْرولُ هَرْولَةً، وأنا خلفه أتبع أثره، حتى ركز الرّايةَ في رَضَمِ حجارة، فاطلع عليه يهوديّ من رأس الحصن، فقال: مَنْ أنت؟ قال: عليّ بن أبي طالب، قال: فقال اليهوديّ: غلبهم وما أنزل على موسى، فما رجع حتّى فتحَ الله عليه<sup>(٢)</sup>.

(ن): وفيه: الدعاء إلى الإسلام قبل القتال، وقد قال بها طائفة على الإطلاق، ومذهبنا أنهم إن كانوا ممّن لم يبلغهم دعوة الإسلام؛ وجب إنذارهم قبل القتال، وإلا؛ فلا يجب، لكن يُستحبُّ، وليس في هذا ذكرُ الجزية وقبولها إذا بذلوها، ولعله كان قبل نزول آية الجزية، وفيه: دليلٌ على قبول الإسلام سواءً كان في حال القتال<sup>(٣)</sup> أم في غيره<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥/١٧٨).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣/٦٣٠).

(٣) في الأصل: «القيام».

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥/١٧٧).

١٧٦ - وعن أنسٍ رضي الله عنه : أَنَّ فَتًى مِنْ أَسْلَمَ قَالَ : يَا رَسُولَ اللَّهِ !  
 إِنِّي أُرِيدُ الْغَزَا ، وَلَيْسَ مَعِيَ مَا أَتَجَهَّزُ بِهِ ؟ قَالَ : « اأَنْتِ فُلَانَا ؛ فَإِنَّهُ  
 قَدْ كَانَ تَجَهَّزَ ، فَمَرَضَ » ، فَأَتَاهُ فَقَالَ : إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يُقَرِّئُكَ  
 السَّلَامَ ، وَيَقُولُ : أَعْطِنِي الَّذِي تَجَهَّزْتَ بِهِ ، فَقَالَ : يَا فُلَانَةُ ! أَعْطِيهِ  
 الَّذِي تَجَهَّزْتُ بِهِ ، وَلَا تَحْبِسِي مِنْهُ شَيْئًا ، فَوَاللَّهِ لَا تَحْبِسِينَ مِنْهُ  
 شَيْئًا فَيُبَارِكَ لَكَ فِيهِ . رواه مسلم .

(السنن)

(ن) : فيه : فضيلة الدلالة على الخير ، وفيه : أن ما نوى الإنسان صرّفه  
 في جهة ، فتعدّرت عليه تلك الجهة ؛ يستحب بذله في جهة أخرى من البرّ ،  
 ولا يلزمه ذلك بالنذر<sup>(١)</sup> .



(١) انظر : « شرح مسلم » للنووي (١٣ / ٣٩) .

## ٢١- باب

### في التعاون على البر والتقوى

\* قال الله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٣].  
وقال تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢﴾ إِلَّا الَّذِينَ  
ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّاصَوْا بِالْحَقِّ وَتَوَّاصَوْا بِالصَّبْرِ [العصر: ١ -  
٣].

قال الإمام الشافعي رحمه الله كلاماً معناه: إِنَّ النَّاسَ أَوْ  
أَكْثَرَهُمْ فِي غَفْلَةٍ عَنْ تَدَبُّرِ هَذِهِ السُّورَةِ.

(الباب الحادي والعشرون)

(في التعاون على البر والتقوى)

\* قوله تعالى : ﴿وَتَعَاوَنُوا عَلَى الْبِرِّ وَالتَّقْوَىٰ﴾ [المائدة: ٣] سبق في الباب  
قبله.

\* قوله تعالى : ﴿وَالْعَصْرِ ۝١ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ خَسِيرٌ ۝٢﴾ [العصر: ١ - ٢]: الزَّمان  
الذي يقع فيه حركات بني آدم من خير وشر، وعن زيد بن أسلم: هو الوقت  
الذي يلي المغرب من وقت النهار.

وقيل: هو صلاة العصر، والمشهور الأول، فأقسم تعالى بذلك إنَّ الإنسان في خسارة وهلاك، ثم استثنى من جنس الإنسان عن الخُسران ﴿الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾ بقلوبهم، ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ بجوارحهم، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾، وهو أداء الطاعات، وتركُ المحرَّمات، ﴿وَتَوَاصَوْا بِالصَّبْرِ﴾ على المصائب والأقدار، وأذى مَنْ يُؤذي مِمَّنْ يأمرونه بالمعروف، وينهونه عن المنكر.

قال الإمام الشافعي رحمه الله: لو تدبر الناس هذه السُّورة لوسَّعتهم<sup>(١)</sup>.

(م): في العصر أقوال:

أحدها: أنه الدهر؛ إذ هو مُشتمل على الأعاجيب، ولأن العمر لا قيمة له، فلو ضيَّعت ألفَ سنة ثم تُبَّتْ في اللَّمحة الأخيرة؛ بقيت في الجَنَّةِ أبدَ الآباد، وفيه تنبيهٌ على أن الليل والنهار فُرصةٌ يُضيَّعُها المُكلَّف، ولأن الزمان أعلى وأشرف من المكان، فيكون القَسَمُ بالعصر قسماً بأشرف النّصفين من مُلكه ومَلَكُوتِه، ولأنه ذكر العصر الذي بمُضيِّه ينقصُ العمر، فإذا لم يكن في مُقابلته كَسْبٌ؛ صار ذلك النقصانُ عينَ الخُسران.

ثانيها: أنه قسم بأحد طرفي النهار؛ فإنه تعالى أقسم بالعِشيِّ كما أقسم بالضُّحى؛ فإن كلَّ بَكْرَةٍ كأن القيامةَ قامت، يخرجون من القبور، وتصير الأمواتُ أحياءً، ويقام المَوَازين، وكل عِشية تشبه تخريبَ الدُّنيا بالصَّعق والموت، فالغافل عنها في خسر.

قال الحسن: إنما أقسم بهذا الوقت؛ تنبيهاً على أن الأسواق قد دنا وقتُ انقطاعها، وانتهاء التجارة والكسب [فيها]، فإذا لم تكتسب ودخلت

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤٥١/١٤).

الدار؛ طاف العيالُ عليك يسألك كلُّ أحد بما هو حَقُّه، فحيثُذ تخجل وتخسر، وكذا نقول: ﴿وَالْعَصْرِ﴾؛ أي: وعصر الدنيا قد دَنَتْ القيامةُ وأنت بعدُ لم تَسْتَعِدَّ، فإذا؛ أنت خاسرٌ.

وقيل: لأن هذا الوقت مُعَظَّمٌ، وكما أقسم في حق الرابع بالضُّحى، وأنَّ أمره إلى الإقبال؛ كذا أقسم في حق الخاسر بالعصر وأنَّ أمره إلى الإدُّبار، وكأنه يقول: بعضُ النهار باقٍ، فيحُثُّه على التدارك في البقية بالتوبة، وعن بعض السلف: تعلَّمتُ معنى السُّورة من بائع الثلج كان يصيحُ ويقول: ارحموا مَنْ يذوبُ رأسُ ماله، فقلت: هذا معنى ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِفِي خُسْرٍ﴾ [العصر: ٢].

ثالثها: أنه أقسم بصلاة العصر؛ لكونها الصَّلَاة الوُسْطَى، ولكونها خَتَمَ طاعات النهار، فهي كالِتوبة، والأُمور بخواتيمها، فأقسم بهذه الصلاة تفخيماً لشأنها، وزيادةً بَوْصِيَّة المُكَلَّف على أدائها، وإشارةً منه أنك إذا أديتها على وجهها عاد خسرانك ربحاً.

رابعها: أنه أقسم بزمان الرسول ﷺ؛ أي: العصر الذي أنت فيه، فهو تعالى أقسم بزمانه في هذه الآية، وبمكانه في قوله: ﴿وَأَنْتَ حَلٌّ بِهَذَا الْبَلَدِ﴾ [البلد: ٢]، ويعُمُّره في قوله: ﴿لَعَمْرُكَ﴾ [الحجر: ٧٢]، فكأنه قال وعَصْرِكَ وبلدِكَ وعُمُرِكَ، وذلك كُلُّه كالظَّرْف له، فإذا وجب تعظيم الظرف؛ فقسَّ حالَ المظروف.

والألف واللام في ﴿الْإِنْسَانَ﴾ للجنس، والخُسْرُ والخُسْران كالْكُفْر والكُفْران، ومعناه: التَّقْصَانُ، وذهابُ رأس المال، والتنكيرُ يفيد التهويل؛ أي: في خُسْرٍ عظيم لا يعلم كُنْهَهُ إلا الله، وأنَّه كالمغمور في الخُسْران،

أحاط به من كل جانب، أكدّه بـ [إِنَّ] واللام، والجملة الاسمية.

فإن قيل: قوله: (في خسر) يفيد التوحيد، مع أنه في أنواع من الخُسْرِ. فالجواب: أن الخُسْرَ الحقيقيَّ هو حرمانه عن خدمة رَبِّه، وأما الحرمانُ عن الجنة، والوقوعُ في النار: فبالنسبة إلى الأول كالمعدوم، وهذا كما أن الإنسان في وجوده فوائد، وقد قال تعالى ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]؛ أي: هذا هو أجلُّ المقاصد.

واعلم أن الإنسان لا ينفك عن خُسران؛ لأن الخُسْرَ مع تضييع رأس [المال، ورأس] مال العبد عُمره، وهو قلَّمَا ينفك فيه من خُسران؛ لأن كل ساعة تمرُّ بالإنسان إذا صرفها في المعصية فلا شك في الخُسران، وإن كانت في المُباحات فكذلك؛ لأنه كان مُتمكِّناً من أن يعمل عملاً صالحاً يبقى أثره دائماً، وإن كانت في الطاعات؛ فلا طاعة إلا ويمكن الإتيان بها أو غيرها على وجه أحسن من ذلك؛ لأن مراتب الخُضوع والخُشوع غير مُتناهية؛ فإن مراتب جلال الله وقهره غير مُتناهية، وترك الأعلى للاقتصار على الأدنى نوعُ خُسران.

واعلم أن سبب الخُسران للإنسان: أن سعادته في حُبِّ الآخرة والإعراض عن الدنيا، ثم إن الأسباب الدَّاعية إلى الآخرة خَفِيَّةٌ، والأسباب الدَّاعية إلى الدنيا ظاهرة، وهي الحواس الخمس، والشَّهوة، والغضب؛ فلهذا السبب استغرق الخلق في حُبِّ الدنيا، ووقعوا في الخَسَار والبوار.

فإن قيل: قوله تعالى: ﴿خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ ١ ثُمَّ رَدَدْنَاهُ أَسْفَلَ سَافِلِينَ ٢ [التين: ٤-٥] يدلُّ على أن الابتداء من الكمال، والانتهاى إلى النقصان، وها هنا بالعكس.

قلنا: المذكور هناك أحوال البدن، وهاهنا أحوال النفس، وقوله تعالى: ﴿إِلَّا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ تسليّة للمؤمن من فوات عمره وشبابه؛ لأن العمل قد أوصله إلى ما هو خيرٌ منهما.

فإن قيل: في جانب الخُسْر ذكرَ الحُكْم ولم يُذكر السبب، وفي جانب الرِّيح ذكرَ السبب، ولم يُذكر الحكم، فما الفرق؟

قلنا: لم يذكر سببُ الخُسْر؛ لأن الخُسْر كما يحصل بالفعل - وهو الإقدام على المعصية - يحصلُ بالترك، وهو عدمُ الإقدام على الطاعة، وأما الرِّيحُ: فلا يحصل إلا بالفعل، وأيضاً؛ إنه تعالى أبهم في جانب الخُسْر ولم يُفصّل، وفي جانب الرِّيح فُصّل، وهذا هو اللاتق بالكرم.

وقوله: ﴿وَتَوَاصَوْا بِالْحَقِّ﴾ [العصر: ٣]؛ أي: هم مع خروجهم من الخسر بالإيمان والعمل الصالح لم يقتصروا على ما يَخْصُصُهُم، بل يُوصون غيرَهم بمثل طريقهم، فالتواصي بالحق يدخل فيه سائرُ الدِّين من علم وعمل، والتواصي بالصبر يدخل فيه حَمْلُ النفس على مشقة التكليف<sup>(١)</sup>.

\* قوله: (نقل عن الشافعي رحمه الله كلاماً معناه: الناس في غفلة عن تدبر هذه السورة):

(ش): قال الشافعي: ولو تفكروا فيها لكَفَتْهُمْ، وبيان ذلك: أن المراتب أربعة، وبتمامها واستكمالها يحصل للشخص غاية كماله:

إحداها: معرفة الحق.

الثانية: عمّله به.

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣٢ / ٨٠).

الثالثة: تعليمه لمن لا يعلمه.

الرابعة: صبره على تعلّمه والعمل به وتعليمه.

فذكر تعالى هذه المراتب الأربع في هذه السورة الكريمة، فأقسم سبحانه بالعصر أن جنس الإنسان في خسر ﴿إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا﴾، وهم الذين عرفوا الحقّ فصَدَّقُوا به، فهذه المرتبة الأولى ﴿وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ﴾ وهم الذين عملوا بما علموه من الحق، وهذه هي الثانية، ثم قال: ﴿وَتَوَّصَّوْا بِالْحَقِّ﴾؛ أي: وصّى بعضهم بعضاً، تعليماً وإرشاداً، أمراً ونهياً، وهذه هي الثالثة، ﴿وَتَوَّصَّوْا بِالصَّبْرِ﴾؛ أي: صبروا على الحق بعد علمهم به، ووَصَّى بعضهم بعضاً بالصبر عليه والثبات، فهذه مرتبة رابعة، وهذا هو نهاية الكمال؛ فإن حقيقة الكمال أن يكون الشخص كاملاً في نفسه مُكْمَلاً لغيره، وكماله إنما يكون بكمال قُوَّته العلمية والعملية، فصلاحُ القوة العلمية بالإيمان، وصلاحُ القوة العملية بعمل الصالحات، وتكميله غيره بتعليمه إياه، وصبره عليه، وتوصيته بالصبر على العلم والعمل، فهذه السورة الكريمة مع اختصارها من أجمع سور القرآن وأكثرها حَضّاً على الخير بحذافيره، والحمد لله الذي جعل كتابه كافياً عن كل ما سواه<sup>(١)</sup>.

وقد ذكر ابن عبد السلام في «قواعده»: أن الصَّحَابَةَ كانوا إذا اجتمعوا؛ لم يَتَفَرَّقُوا حتى يقرؤوا هذه السورة، والله أعلم.

\*\*\*

---

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ٥٦).

١٧٧ - عن أبي عبد الرحمن زيد بن خالد الجهني رضي الله عنه قال :

قال رسول الله ﷺ : « مَنْ جَهَّزَ غَازِيًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَقَدْ غَزَا ، وَمَنْ خَلَفَ غَازِيًا فِي أَهْلِهِ بِخَيْرٍ فَقَدْ غَزَا » متفقٌ عليه .

١٧٨ - وعن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ

بَعْثًا إِلَى بَنِي لِحْيَانَ مِنْ هُذَيْلٍ ، فَقَالَ : « لِيَنْبَعِثَ مِنْ كُلِّ رَجُلَيْنِ أَحَدُهُمَا ، وَالْأَجْرُ بَيْنَهُمَا » رواه مسلم .

### (الْأَوَّلُ وَالثَّانِي)

(ن) : « فقد غزا » ؛ أي : حصل له أجرٌ بسبب الغزو ، وهذا الأجر يحصل بكل جهاد ، سواء قليله أو كثيره ، وبكل خالفٍ خلفٍ أهله بخير ؛ من قضاء حاجة لهم ، وإنفاقٍ عليهم ، أو ذبٍّ عنهم ، أو مُساعدتهم في أمرٍ لهم ، ويختلف قدرُ الثواب بقلة ذلك وكثرته .

وفي هذا الحديث : الحثُّ على الإحسان إلى مَنْ فعل مصلحةً للمُسلمين ، أو قام بأمرٍ من مُهمَّاتهم <sup>(١)</sup> .

(قض) : يقال : خلفه في أهله : إذا قام مقامه في إصلاح حالهم ، ومحافظة أمرهم ؛ أي : من تولَّى أمرَ الغازي ، وناب منابه في مُراعاة أهله في غيَّته ؛ شاركه في الثواب ؛ لأن فراغ الغازي له واشتغاله به بسبب قيامه بأمر عياله ، فكأنه مُسبَّبٌ مِنْ فِعْلِهِ <sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : « شرح مسلم » للنووي (١٣ / ٤٠) .

(٢) انظر : « تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة » للبيضاوي (٢ / ٥٨٢) .

(ن): «بني لحيان» بكسر اللام وفتحها، والكسر أشهر، كانوا في ذلك الوقت كُفَّاراً، فبعث إليهم بَعْثاً يَغْزُوهم، وقال لذلك البَعْث: «لِيُخْرِجَ مِنْ كُلِّ قَبِيلَةٍ نِصْفُ عَدَدِهَا»، وأما كَوْنُ الأجر بينهما: فمحمولٌ على ما إذا خَلَفَ المقيمُ الغازيَ في أهله بخير كما سبق، قال الأزهري: البَعْثُ: [بعث] الجند إلى العدو، حكاه عن الليث، انتهى<sup>(١)</sup>.

وقد تقدم ما ذكره القرطبي في هذا الحديث في الباب قبله.

\* \* \*

١٧٩ - وعن ابن عباس: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ لَقِيَ رَكْباً بِالرَّوْحَاءِ، فَقَالَ: «مَنْ الْقَوْمُ؟»، قَالُوا: الْمُسْلِمُونَ، فَقَالُوا: مَنْ أَنْتَ؟ قَالَ: «رَسُولُ اللَّهِ»، فَرَفَعَتْ إِلَيْهِ امْرَأَةٌ صَبِيًّا، فَقَالَتْ: أَلِهَذَا حَجٌّ؟ قَالَ: «نَعَمْ، وَلَكَ أَجْرٌ» رواه مسلم.

(البَّالِيَّةُ)

\* قوله: «ركباً»:

(تو): هو جمع راكب؛ كـ (صاحب وصُحْب)، وهم العشرة فما فوقها من أصحاب الإبل في السفر دون الدواب.

(ن): «الروحاء» مكانٌ معروف على ستة وثلاثين ميلاً من المدينة.

(ن): قولهم: «من أنت؟» قال القاضي: يحتمل أن هذا اللقاء كان

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣ / ٤٠).

ليلاً، فلم يعرفوه ﷺ، ويحتمل كونها نهاراً، لكنهم لم يروه ﷺ قبل ذلك؛ لعدم هجرتهم، فأسلموا في بلدانهم، ولم يهاجروا قبل ذلك<sup>(١)</sup>.

• قولها: «لهذا حج»:

(ط): «حج» فاعل الظرف؛ لاعتماده على الهمزة؛ يعني: أَيْحْصُلْ لهذا ثوابُ حَجٍّ؟ وما قالت: (أَعْلَى هذا)؛ لأنه لا يجب على الأطفال<sup>(٢)</sup>.

• قوله ﷺ: «نعم ولك أجر»:

(ن): فيه حُجَّةٌ للشافعي ومالك وأحمد وجماهير العلماء: أن حَجَّ الصبي مُنْعَقِدٌ صحيح، يثابُّ عليه وإن كان لا يجزئه عن حُجَّةِ الإسلام، بل يقع تَطَوُّعاً.

وقال أبو حنيفة: لا يصح حَجُّه، وقال أصحابه: وإنما فعلوه تمريناً له ليعتاده فيفعله إذا بلغ، وهذا الحديث يَرُدُّ عليهم، وأجمع العلماء أنه لا يجزئه إذا بلغ عن حُجَّةِ الإسلام إلا فِرْقَةً شَدَّتْ، ولا يلتفت إلى قولها<sup>(٣)</sup>.

(ق): بدليل أن الصبي لا يجب عليه حُكْمٌ شرعاً اتفاقاً، وإنما الخلاف هل يخاطبُ بخطاب النَّذْبِ من جهة الله تعالى، أو إنما المُخاطَبُ أولياؤهم؛ بِحَمْلِهِمْ على آداب الشريعة، وتمرينهم عليها، وأخذهم بما يمكنهم من أحكامها في أنفسهم وأموالهم؟ وهذا هو المَرَضِيُّ في الأصول، ثم لا بُدَّ في أن الله تعالى يُثَبِّتُهُمْ على ما يصدر عنهم من أفعال

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩ / ٩٩).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٦ / ١٩٣٩).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩ / ٩٩).

البرِّ والخير؛ فإن الثواب فضلُ الله يؤتیه من يشاء، وبهذا قال عمرُ بن الخطاب وكثيرٌ من العلماء؛ يعني: أنهم يُثابون على طاعتهم، ولا يعاقبون على سيئاتهم<sup>(١)</sup>.

(ن): قال القاضي: جواز الحَجِّ بالصَّيَّان مُجمَعٌ عليه، وإنما خلاف أبي حنيفة في أنه هل ينعقد حَجُّه وتجري عليه أحكام الحَجِّ؛ من الفدية، ودم الجُبران، وسائر أحكام البالغ، وأبو حنيفة يمنع ذلك، والجمهور يشبِّهونه.

أما الذي يُحرِّم عن الصبيِّ: فالصحيح عند أصحابنا: أنه الذي يلي ماله، وهو أبوه، أو جدُّه، أو الوصيُّ، أو القيِّم من جهة القاضي، أو القاضي، أما الأُمُّ: فلا يصحُّ إحرامها عنه، إلا أن تكون وصيَّةً، أو قيِّمةً من جهة القاضي، وقيل: إنه يصحُّ إحرامها وإحرامُ العَصْبة وإن لم يكن لهم ولايةٌ للمال، هذا كُلُّه إذا كان صبيًّا لا يُميِّز، فإن كان مميزًا؛ أذن له الوليُّ فأحرم، فلو أحرم بغير إذن الولي، أو أحرم الوليُّ عنه؛ لم ينعقد على الأصح، وصفةُ إحرام الوليِّ عن غير المُميِّز: أن ينوي بقلبه: جعلته مُحرَّمًا<sup>(٢)</sup>.

(ق): واختلف في الصبيِّ إذا أحرم ثم بلغ فقال مالك: لا يَرُفُضُ إحرامه، ويَتِمُّ حَجُّه، ولا يجزئه عن حَجَّة الإسلام، وقال: إن استأنف الإحرامَ قبل الوقوف؛ أجزأه عنها.

وقال أبو حنيفة: يلزمه تجديدُ النية للإحرام؛ إذ لا يُترك فرضٌ لنافلة، وقال الشافعيُّ: يجزئه، ولا يحتاج إلى تجديد نية، والخلاف في العبد يُحرِّم

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/٤٤٦).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/٩٩).

ثم يَعْتَقُ كَالْخِلَافِ فِي الصَّبِيِّ<sup>(١)</sup>.

(ن): «وَلِكِ أَجْرٌ» معناه: بسبب حَمْلِهَا وتجنُّبِهَا إِيَّاهُ ما يَجْتَنِبُهُ الْمُحْرَمُ،  
وَفِعْلٌ ما يَفْعَلُهُ الْمُحْرَمُ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٨٠ - وَعَنْ أَبِي مُوسَى الْأَشْعَرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ  
قَالَ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ الَّذِي يُنْفِذُ مَا أُمِرَ بِهِ، فَيُعْطِيهِ كَامِلًا  
مُوفِرًا طَيِّبَةً بِهِ نَفْسُهُ، فَيَذْفَعُهُ إِلَى الَّذِي أُمِرَ لَهُ بِهِ، أَحَدُ الْمُتَصَدِّقِينَ»  
مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

وفي رواية: «الَّذِي يُعْطِي مَا أُمِرَ بِهِ»، وَضَبَطُوا «الْمُتَصَدِّقِينَ»  
بِفَتْحِ الْقَافِ مَعَ كَسْرِ النُّونِ عَلَى التَّثْنِيَةِ، وَعَكْسُهُ عَلَى الْجَمْعِ،  
وَكِلَاهُمَا صَحِيحٌ.

(الترجيح)

\* قوله ﷺ: «الْخَازِنُ الْمُسْلِمُ الْأَمِينُ... إِلَى آخِرِهِ»:

(ن): هَذِهِ الْأَوْصَافُ شَرْطٌ لِحُصُولِ هَذَا الثَّوَابِ، فَيَنْبَغِي أَنْ يَعْتَنِيَ بِهَا  
وَيُحَافِظَ عَلَيْهَا<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٤٦).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ١٠٠).

(٣) انظر «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١١٣).

(ق): فإن لم يكن مسلماً؛ [لم] يصح منه نية التقرب، وإن لم يكن أميناً؛ كان عليه وزرُ الخيانة، فكيف يحصل له أجر الصدقة<sup>(١)</sup>؟!

(مظ): شَرَطَ في الحديث طِيبَ النفس بإعطاء ما أمر به؛ فإنَّ البخلَ كلَّ البخلِ مَنْ بخلَ بمالِ الغير، وأن يُعطيَ من أمرٍ بالدفع [إليه] لا إلى الغير<sup>(٢)</sup>.

(ن): معنى الحديث: أن المُشارك في الطاعة مُشارك في الأجر والمراد: المُشاركة في أصل الثواب، فيكون لهذا ثوابٌ ولهذا ثواب، وإن كان أحدهما أكثر، ولا يلزم أن يكون مقدار ثوابهما سواءً، بل قد يكون ثوابُ هذا أكثر، وقد يكون عكسه، فإذا أعطى المالكُ لخازنه، أو امرأته، أو لغيرهما، مئة درهم ليوصلها إلى مُستحقٍّ للصدقة على باب داره أو نحوه؛ فأجرُ المالك أكثر، وإن أعطاه رُمَّانةً أو رغيفاً ونحوهما؛ حيث ليس له كثيرُ قيمة؛ ليذهب به إلى مُحتاج في مسافة بعيدة؛ بحيث لو تقابلَ مشيُّ الذهابِ إليه [بأجره] لزاد على الرُمَّانة والرغيف؛ فأجر الوكيل أكثر، وقد يكون [عمله] قدرَ الرغيف مثلاً، فيكون مقدار الأجر سواءً.

واعلم أنه لا بُدَّ في العامل والخازن والزوجة والمملوك من إذن المالك في ذلك، فإن لم يكن أذن أصلاً؛ فلا أجرَ لهؤلاء، بل عليهم وزرٌ بتصرفهم في مال غيرهم بغير إذنه، والإذن ضربان: أحدهما: الإذن الصريح في النفقة

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦٨ / ٣).

(٢) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٥٥٦ / ٢)، وانظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٥٦٩ / ٥).

والصدقة، والثاني: الإذن المفهوم من أطرد العرف؛ كإعطاء السائل كسرةً، فما جرت العادةُ به، وأطرد العرف فيه، وعُلم بالعرف رضا الزوج والمالك به؛ فإذاً في ذلك حاصلٌ وإن لم يتكلم، فإن شكَّ في رضاه، أو كان شحيحاً يشحُّ بذلك، وعُلم من حاله [ذلك]، أو شكَّ فيه؛ لم يجز للمرأة وغيرها الصدقةُ من ماله إلا بصريح إذنه<sup>(١)</sup>.

(ق): «أحد المتصدقين» لم نروه إلا بالثنية، ومعناه أنه بما فعل مُتصدِّقٌ، والذي أخرج الصدقةَ بما أخرج مُتصدِّق [آخر]، فهما مُتصدِّقان، ويصح أن يقال على الجمع، ويكون معناه أنه مُتصدِّق من جُملة المُتصدِّقين<sup>(٢)</sup>.



---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ١١١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٦٨).

## ٢٢- باب

### في النصيحة

\* قال تعالى : ﴿ إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ ﴾ [الحجرات : ١٠] .

\* وقال تعالى إخباراً عن نُوحٍ ﷺ : ﴿ وَأَنْصَحْ لَكُمْ ﴾ [الأعراف :

٦٢] .

\* وَعَنْ هُودٍ ﷺ : ﴿ وَأَنَا لَكُمْ نَاصِحٌ أَمِينٌ ﴾ [الأعراف : ٦٨] .

(الباب الثاني والعشرون)

(في النصيحة)

(خط): « النصيحة » : كلمة جامعة معناها حِيَازَةُ الْحِظِّ للمنصوح له ،

ويقال : هو من وجيز الأسماء ، ليس في كلام العرب كلمة مفردة يُستوفى بها العبارة عن معنى هذه الكلمة ؛ كما قالوا في الفلاح : ليس في كلام العرب كلمة أجمع لخير الدنيا والآخرة منه .

وقيل : النصيحة مأخوذة من نَصَحَ الرجلُ ثوبَهُ : إذا خاطه ، فَشَبَّهُوا فَعَلَ

الناصح فيما يتحرَّاه من صلاح المنصوح له بما يَسُدُّه من خلل الثوب ، وقيل :

إنها مأخوذة من نَصَحْتُ العسلَ : إذا صَفَّيْتَهُ من الشَّمْع ، شَبَّهُوا تَخْلِيصَ القول

من الغش بتخليص العسل من الخلط<sup>(١)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ أي: الجميع إخوة في الدين<sup>(٢)</sup>.

(قضى): من حيث إنهم مُتَسَبِّون إلى أصل واحد، وهو الإيمان المُوجِبُ للحياة الأبدية، وهو تعليلٌ وتقرير للأمر بالإصلاح؛ ولذلك كرّره مُرتَّباً عليه بالفاء، فقال: ﴿فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]، ووضع الظاهر موضع المضمَر للمبالغة في التقرير والتخصيص، وخَصَّ الاثنين بالذكر؛ لأنهما أول مَنْ يقع بينهما الشقاق<sup>(٣)</sup>.

(م): قال قائلهم:

أبي الإسلام لا أب لي سِوَاهُ      إذا افتَخَرُوا بِقَيْسٍ أو تَمِيمٍ  
انتهى<sup>(٤)</sup>.

وكان سَلْمَانُ الفارسيُّ رضي الله عنه يقول: أنا سلمان بن الإسلام.

ومناسبة هذه الآية للباب من وجهين:

أحدهما: أنه ينبغي للمؤمن أن لا يَدَّخِرَ النُّصْحَ عن المؤمن؛ كما لا يَدَّخِرُ النصيحة عن أخيه؛ فإنما المؤمنون إخوة.

---

(١) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١/ ٥٦).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٣/ ١٥٢).

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٥/ ٢١٦).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢٨/ ١١١).

ثانيهما: أن المؤمنين إذا تشاجرا وتخاصما؛ فينبغي أن ينصحهما بالإصلاح بينهما.

\* قوله تعالى إخباراً عن نوح عليه السلام: ﴿أُبَلِّغُكُمْ رِسَالَاتِ رَبِّي وَأَنْصَحُ لَكُمْ﴾ [الأعراف: ٦٢]، هذا شأن الرسول، ينبغي أن يكون بليغاً، فصيحاً، ناصحاً، عالماً بالله، لا يدركهم أحدٌ من خلق الله في هذه الصفات<sup>(١)</sup>.

(قضى): في إجابة الأنبياء جماعة الكفرة عن كلماتهم الحمقاء بما أجابوا والإعراض عن مقابلتهم كمال النصح والشفقة، وهضم النفس، وحسن المجادلة، وهكذا ينبغي لكل ناصح<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ:

١٨١ - فَأَلَوَّلُ: عن أبي رُقَيْةَ تَمِيمِ بْنِ أَوْسٍ الدَّارِيِّ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»، قُلْنَا: لِمَنْ؟ قَالَ: «لِلَّهِ، وَلِكِتَابِهِ، وَلِرَسُولِهِ، وَلِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ وَعَامَّتِهِمْ» رواه مسلم.

(الأول)

(ن): هذا حديث عظيم الشأن، وعليه مدار الإسلام، وأما ما قاله جماعات من العلماء: إنه أحد أرباع الإسلام؛ فليس كما قالوه، بل المدار

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦ / ٣٢٧).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣ / ٣٢).

على هذا وحده<sup>(١)</sup>.

(خط): أي: عماد الدين وقوامه النصيحة؛ كقولهم: «الحج عرفة»؛  
أي: عمادُه ومُعظمُه<sup>(٢)</sup>.

(ن): ذكر الخطابي وغيره من تفسير النصيحة كلاماً نفيساً، أنا أضمُّ بعضها إلى بعض مختصراً، قالوا: أما النصيحة لله: فمعناه مُنصرفٌ إلى الإيمان به، ونفي الشرك عنه، وترك الإلحاد في صفاته، ووصفه بصفات الكمال والجلال كلها، وتنزيهه سبحانه عن جميع أنواع النقائص، والقيام بطاعته، واجتناب معصيته، والحُبُّ فيه، والبُغض فيه، وموالاة مَنْ أطاعه، ومعاداة مَنْ عصاه، وجهاد مَنْ كفر به، والاعتراف بنعمته، وشكره عليها، والإخلاص في جميع الأمور، والدعاء إلى جميع الأوصاف المذكورة، والحثُّ عليها، والتلطُّف في جميع الناس أو مَنْ أمكنَ منهم عليها.  
قال الخطابي: وحقيقة هذه الأوصاف راجعةٌ إلى العبد في نُصحِه نفسه، والله غنيٌّ عن نُصحِ الناصح.

وأما النصيحة لكتابه سبحانه: فالإيمان بأنه كلام الله وتنزيله، لا يشبهه شيء من كلام الخلق، ولا يقدر على مثله أحدٌ من الخلق، ثم تعظيمه وتلاوته حقَّ تلاوته، وتحسينها، والخشوعُ عندها، وإقامة حُرُوفه في التلاوة، والدَّبُّ عنه لتأويل المُحرِّفين، وتعرُّض الطاعنين، والتصديق بما فيه، والوقوف مع أحكامه، وتفهُّمُ علومه وأمثاله، والاعتبارُ بمواعظه، والتفكُّرُ في عجائبه،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣٧/٢).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٥٦/١).

والعملُ بِمُحْكَمِهِ، والتسليمُ لِمُتَشَابِهِهِ، والبحثُ عن عُمومه وخصوصه، وناسِخه ومنسوخه، ونشرُ علومه، والدعاءُ إليه وإلى ما ذكرنا من نصيحته.

وأما النصيحة لرسول الله ﷺ: فتصديقه على الرِّسالة، والإيمانُ بجميع ما جاء به، وطاعته في أمره ونهيه، ونَصْرُهُ حياً وميتاً، ومُعَاذَةُ من عاداه، وموالاتُ مَنْ ولاة، وإِعْظَامُ حَقِّهِ، وتوقيره، وإِحْيَاءُ طَرِيقَتِهِ وَسُنَّتِهِ، وَبَثُّ دَعْوَتِهِ، ونشرُ سُنَّتِهِ، ونفيُ التَّهْمَةِ عنها، واستفادَةُ علومِها، والتفقهُ في معانيها، والدعاءُ إليها، والتلطُّفُ في تعلُّمِها وتعليمِها، وإِعْظَامُها وإِجْلَالُها، والتأدُّبُ عند قراءتها، والإمساكُ عن الكلامِ بغير علم، وإِجْلَالُ أهلِها لانتسابهم إليها، والتخلُّقُ بِأَخْلَاقِهِ، والتأدُّبُ بِآدَابِهِ، ومحبةُ أهل بيته وأصحابه، ومُجَانَبَةُ مَنْ ابْتَدَعَ فِي سُنَّتِهِ، أو تعرَّضَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِهِ، ونحوُ ذلك.

وأما النصيحةُ لِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ: فمُعَاوَنَتُهُمْ عَلَى الْحَقِّ، وطاعتُهُمْ فِيهِ، وَأَمْرُهُمْ بِهِ، وَتَنْبِيهُهُمْ وَتَذَكِيرُهُمْ بِلُطْفٍ وَرَفْقٍ، وإِعْلَامُهُمْ بِمَا غَفَلُوا عَنْهُ وَلَمْ يَبْلِغْهُمْ مِنْ حَقِّهِ الْمُسْلِمِينَ، وتركُ الخُروجِ عَلَيْهِمْ، وتَأْلُفُ النَّاسِ لَطَاعَتِهِمْ.

قال الخطَّابِيُّ: وَمِنْ النِّصِيحَةِ لَهُمْ: الصَّلَاةُ خَلْفَهُمْ، وَالْجِهَادُ مَعَهُمْ، وَأَدَاءُ الصَّدَقَاتِ عَلَيْهِمْ، وَتَرْكُ الْخُرُوجِ بِالسَّيْفِ عَلَيْهِمْ إِذَا ظَهَرَ مِنْهُمْ حَيْفٌ أَوْ سُوءُ عِشْرَةٍ، وَأَنْ لَا يُغَرَّوْا بِالثَّنَاءِ الْكَاذِبِ عَلَيْهِمْ، وَأَنْ يُدْعَى لَهُمْ بِالْصَّلَاحِ، وَهَذَا كُلُّهُ عَلَى أَنْ الْمُرَادُ بِأَئِمَّةِ الْمُسْلِمِينَ الْخُلَفَاءُ وَغَيْرُهُمْ مِمَّنْ يَقُومُ بِأُمُورِ الْمُسْلِمِينَ مِنْ أَصْحَابِ الْوِلَايَاتِ، وَهَذَا هُوَ الْمَشْهُورُ، وَحَكَاهُ أَيْضاً الْخَطَّابِيُّ، قَالَ: وَقَدْ يُتَأَوَّلُ ذَلِكَ عَلَى الْأَئِمَّةِ الَّذِينَ هُمْ عُلَمَاءُ الدِّينِ، وَأَنْ مِنْ نَصَحَتِهِمْ قَبُولُ مَا رَوَّاهُ، وَتَقْلِيدُهُمْ فِي الْأَحْكَامِ، وَإِحْسَانُ الظَّنِّ بِهِمْ.

وأما نصيحة عامة المسلمين، وهم مَنْ عدا ولاية الأمر: فإرشادهم لمصالحهم في آخرتهم وديانهم، وكَفَّ الأذى عنهم، فيُعَلِّمهم ما يجهلون من أمر دينهم وديانهم، ويُعَيِّنهم عليه بالقول والفعل، وسَتْرُ عوراتهم، وسَدُّ خَلَاتهم، ودفع المضار عنهم، وجلبُ المنافع لهم، وأمرهم بالمعروف، ونهيهم عن المنكر برفق وإخلاص، والشفقة عليهم، وتوقيرُ كبيرهم، ورحمةُ صغيرهم، وتَحَوُّلهم بالموعظة الحسنة، وتركُ غشهم وحسدِهم، وأن يُحِبَّ لهم ما يحبُّ لنفسه من الخير، ويكرهَ لهم ما يكرهُ لنفسه من المكروه، والذَّبُّ عن أموالهم وأعراضهم وغير ذلك من أحوالهم بالقول والفعل، وحَثُّهم على التخلُّق بجميع ما ذكرناه من أنواع النصيحة، وتنشيطُ همَمهم إلى الطاعات، وقد كان في السَّلَف مَنْ تبلغ به النصيحة إلى الإضرار بديانهِ<sup>(١)</sup>.

(ط): لا يبعد أن يدخل فيه نفسه؛ بأن ينصحها بالتوبة النصوح، وأن يأتي بها على طريقتهما مُتَدَارِكَةً للفرُّطات ماحيةً للسيئات، ويجعل قلبه محلاً للنظر والفكر، ورُوحَه مستقراً للمحبة، وسرّه منصّةً للمُشاهدة، وعلى هذا إعمالُ كلِّ عضو: من العين بأن يحملها على النظر إلى الآيات الناصّة من الآفاقية والأنفسيّة، والأُذن على الإصغاء إلى الآيات النازلة، والأحاديث الواردة، واللِّسان على النطق بالحق، وتَحَرِّي الصِّدق، والمواظبة على ذكر الله وثنائه، قال تعالى ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَٰئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٣٨).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/ ٣١٨٣).

(ك): لم يكرر اللام في «عامتهم»، لأنهم كالأتباع للأئمة لا استقلال لهم، وإعادة اللام تدلُّ عليه<sup>(١)</sup>.

(ن): قال ابن بطَّال: إن النصيحة تُسمَّى ديناً وإسلاماً، وإن الدين يقع على العمل، كما يقع على القول، والنصيحة فرضٌ كفاية إذا قام به واحد سقط عن الباقي، والنصيحة لازمة على قدر الطاقة إذا علم الناصح أنه تُقبلُ نصيحته، ويُطاع أمره، ويأمنُ على نفسه المكروه، وإن خشي أذى فهو في سعة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٨٢ - الثاني: عَنْ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قَالَ: بَايَعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى إِقَامِ الصَّلَاةِ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ، وَالنُّصْحِ لِكُلِّ مُسْلِمٍ. متفقٌ عليه.

### (الثَّانِي)

\* قوله: «على إقام الصلاة وإيتاء الزكاة»:

(خط): جعل رسولُ الله ﷺ النصيحةَ للمسلمين شرطاً في الدين يُبايع عليه؛ كالصلاة، والزكاة؛ فلذلك قرنهما بهما<sup>(٣)</sup>.

(ن): إنما اقتصر عليهما لأنهما قريتان، وهما أهمُّ أركان الإسلام

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١ / ٢١٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ٣٩).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١ / ٥٤).

بعد الشهادتين وأظهرها، ولم يذكر الصوم وغيره لدخولها في السَّمْع والطاعة، روى أبو القاسم الطبراني: أن جريراً أمر مولاه أن يشتري له فرساً، فاشترى له فرساً بثلاث مئة درهم، وجاء به وبصاحبه لينقده له الثمن، فقال جرير لصاحب الفرس: فرسك خيرٌ من ثلاث مئة درهم، أتبيعنيه بأربع مئة؟ قال: ذلك إليك يا أبا عبدالله، فقال: فرسك خيرٌ من ذلك، أتبيعنيه بخمس مئة درهم؟ ثم لم يزل يزيده مئة مئة فمئة وصاحبه يرضى، وجريرٌ يقول: فرسك خيرٌ، إلى أن بلغ ثمان مئة درهم، فاشتراه بها، فقبل له في ذلك، فقال: إني بايعتُ رسول الله ﷺ [على] النُّصح لكل مسلم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٨٣ - الثَّالِثُ: عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ» متفق عليه.

(الْبَيِّنَاتُ)

\* قوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»:

(ن): أي: لا يؤمن الإيمان التام، وإلا فأصل الإيمان يحصلُ لِمَنْ لم يكن بهذه الصفة، والمراد: يحبُّ لأخيه الطاعات والمباحات، يدل عليه ما جاء في رواية النسائي: «حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مِنَ الْخَيْرِ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٤٠)، والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٣٩٥).

(٢) رواه النسائي (٥٠١٧)، من حديث أنس رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٠٨٥).

قال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح : وهذا قد يُعَدُّ من الصَّعب المُمتنع ، وليس كذلك ؛ إذ معناه : لا يَكْمُلُ إيمانُ أحدكم حتى يَحِبَّ لأخيه في الإسلام مثلَ ما يَحِبُّ لنفسه ، والقيام بذلك يحصل بأن يُحِبَّ له حُصولَ مثل ذلك من جهةٍ لا يزاحمه فيها ، وذلك سهلٌ على القلب السليم ، وإنما يَعُسِّرُ على القلب الدَّغل<sup>(١)</sup> .

(ك) : « لا يؤمن » ؛ أي : لا يَكْمُلُ إيمانه ، وهذه مبالغةٌ ، كأن الرُّكنَ الأعظم فيه هذه المحبةُ ؛ نحو : « لا صلاة إلا بطهور » ، أو هي مستلزمةٌ لها ، أو يلزمُ ذلك لصدقه في الجملة ، وهو عند حصول سائر الأركان ؛ إذ لا عُموم للمفهوم .

ولفظه « حتى » ههنا جازةٌ ، لا عاطفة ، ولا ابتدائية ، وما بعدها خلافٌ ما قبلها ، و(أن) بعدها مُضمرة ؛ ولهذا نصب « يحب » ولا يجوز رفعه هاهنا ؛ لأن عدم الإيمان ليس سبباً للمحبة .

وقوله : « لأخيه » ؛ أي : للمسلمين ؛ تعميماً للحكم .

و« ما يحب » ؛ أي : مثلاً ما يحب ؛ إذ عينُ ذلك المحبوب مُحالٌ أن يحصل في محلّين ، واللامُ تدل على أن المراد الخيرُ والمنفعةُ ؛ إذ هو للاختصاص النافع ، وكذا مَحَبَّتُهُ لنفسه تدل على أن الشخصَ لا يَحِبُّ لنفسه إلا الخيرَ ، وجاء مُصرِّحاً في رواية النسائي ، وكذا من الإيمان أن يبغض لأخيه ما يبغض لنفسه ، ولم يذكره إما لأن حُبَّ الشيء مُستلزمٌ لبُغض نقيضه ، أو لأن الشخصَ لا يبغض مَحَبَّ نفسه ، فلا يحتاج إلى ذكره .

(١) انظر : « شرح مسلم » للنووي (١٧ / ٢) .

قال التيمي: ذلك رسول الله ﷺ على معرفة الإيمان من نفسك، فانظر؛ فإن اخترت لأخيك في الإسلام ما تختار لنفسك؛ فقد اتصفت بصفة الإيمان، وإن فرقت بينك وبينه في إرادة الخير؛ فليست على حقيقته، والمؤمن مُشتق من الأمن؛ أي: أنه يؤمن أخاه من الضيم والشر، وإنما يصح هذا منه إذا ساوى بينه وبين نفسه، فأما إذا كان وصول الشر إلى أخيه أهونَ عنده من حصوله على نفسه، وحصوله على الخير أثر من حصول أخيه عليه، فلا يؤمن إيماناً تاماً<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١ / ٩٥)، وفيه: «فلم يؤمنه أماناً تاماً».

## ٢٣- باب

### في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

\* قال الله تعالى : ﴿ وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ۚ وَأُولَٰئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [آل عمران : ١٠٤] .

\* وقال تعالى : ﴿ كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [آل عمران : ١١٠] .

\* وقال تعالى : ﴿ خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ ﴾ [الأعراف : ١٩٩] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ ﴾ [التوبة : ٧١] .

\* وقال تعالى : ﴿ لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ۚ ذَٰلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾ كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ ﴾ [المائدة : ٧٨ - ٧٩] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ

شَاءَ فَلْيَكْفُرْ ﴿[الكهف: ٢٩].

\* وقال تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤].

\* وقال تعالى: ﴿أَنْجَيْنَا الَّذِينَ يَنْهَوْنَ عَنِ السُّوءِ وَأَخَذْنَا الَّذِينَ

ظَلَمُوا بِعَذَابٍ بَئِيسٍ بِمَا كَانُوا يَفْسُقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٥].

والآيات في الباب كثيرة معلومة.

### (الباب الثالث والعشرون)

(في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر)

(ن): هذا الباب قد ضيّع أكثره من أزمان متطاولة، ولم يبق منه في هذه الأزمان إلا رسوم قليلة جداً، وهو بابٌ عظيم به قوامُ الأمر وملاكه، وإذا كثر الخبث عمّ العقابُ الصّالح والطّالح، وإذا لم يأخذوا على يد الظالم أوشك أن يعمّهم الله بعقابه، ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣]، فينبغي لطالب الآخرة، والساعي في تحصيل رضا الله ﷻ، أن يعتني بهذا الباب؛ فإن نفعه عظيم، لاسيّما وقد ذهب مُعظمه، ويُخلص نيته، ولا يهابنَّ به مَنْ ينكر عليه؛ لارتفاع مرتبته؛ فإن الله تعالى قال: ﴿وَلْيَنْصُرَكَ اللَّهُ مَنْ يَنْصُرُهُ إِنَّ اللَّهَ لَقَوِيٌّ عَزِيزٌ﴾ [الحج: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَنْصُرِ بِاللَّهِ فَقَدْ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ﴾ [آل عمران: ١٠١]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ أَحْسَبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا أَنْ يَقُولُوا ءَامِنًا وَهُمْ لَا يُفْتَنُونَ﴾ [١] وَلَقَدْ فَتَنَّا الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ فَلَيَعْلَمَنَّ اللَّهُ الَّذِينَ صَدَقُوا وَلَيَعْلَمَنَّ الْكَاذِبِينَ﴾ [العنكبوت: ١-٣].

واعلم أن الأجر على قدر النَّصَب، ولا يتاركه أيضاً؛ لصداقته ومودته ومُداهنته، وطلبِ الوجاهة عنده، ودوامِ المنزلة لديه؛ فإن صداقته ومودته توجب له حُرمةً وحقاً، ومن حَقُّه أن ينصحه ويهديه إلى مصالح آخرته وينقذه من مضارها، وصديقُ الإنسان ومُحبُّه هو مَنْ يسعى في عمارة آخرته، وإن أدى ذلك إلى نقصٍ في دنياه، وعدوُّه مَنْ يسعى في ذهاب دينه، أو نقصِ آخرته، وإن حصل بذلك نفعٌ في دنياه، وإنما كان إبليس عدواً لنا بهذا، وكانت الأنبياء صلوات الله عليهم أُولياءَ للمؤمنين؛ لسعيهم في مصالح آخرتهم وهدايتهم إليها، ونسأل الله الكريم توفيقنا وأحبَّابنا وسائرَ المسلمين لمرضاته، وأن يَعُنَّا بجوده ورحمته<sup>(١)</sup>.

✽ قال الله تعالى: ﴿وَلَتَكُنْ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١٠٤] الآية، سبق تفسيره في (باب الدلالة على الخير).

(قضى): الأمر بالمعروف يكون واجباً ومندوباً على حسب ما يأمر به، والنهي عن المنكر واجبٌ كُلُّه؛ لأن جميع ما أنكره الشرع حرامٌ، والأظهر أن العاصي يجب أن ينهى عما يرتكبه؛ لأنه يجب عليه تركه وإنكاره، فلا يُسْقَطُ أحدهما وجوب الآخر<sup>(٢)</sup>.

✽ قوله تعالى: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [آل عمران: ١١٠] الآية، يخبر تعالى عن هذه الأمة المُحمَّدية بأنهم خيرُ الأمم، روى البخاريُّ في «صحيحه» عن أبي هريرة في قوله: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ﴾ [آل

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٤).

(٢) انظر: «تفسير البيضاوي» (٢/ ٧٥).

عمران: ١١٠]، قال: خير الناس للناس تأتون بهم في السلاسل في أعناقهم حتى يدخلوا في الإسلام<sup>(١)</sup> وكذا قال ابن عباس، ومُجاهد، وعكرمة وعطاء، والربيع بن أنس، وعطية العوفي.

وروى الإمام أحمد عن دُرّة بنت أبي لهب رضي الله عنها قالت: قام رجلٌ إلى النبي ﷺ، وهو على المنبر، فقال: يا رسول الله! أيُّ الناس خير؟ فقال: «خَيْرُ النَّاسِ أَقْرَبُهُمْ وَأَتْقَاهُمْ لله، وَأَمْرُهُم بِالْمَعْرُوفِ، وَأَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَأَوْصَلُهُم لِلرَّحِمِ»<sup>(٢)</sup>.

وروى أحمد أيضاً والترمذي وحسّنه أن رسول الله ﷺ قال: «أَنْتُمْ تُوفُونَ سَبْعِينَ أُمَّةً، أَنْتُمْ خَيْرُهَا وَأَكْرَمُهَا عَلَى اللَّهِ ﷻ»<sup>(٣)</sup>.

وإنما حازت هذه الأمة قصبَ السَّبْقِ [إلى] الخيرات بنبيها مُحَمَّدٌ ﷺ؛ فإنه أشرف خلق الله، وأكرم الرسل على الله، بعثه الله بشرع كامل عظيم لم يُعطه الأنبياء قبله، والعملُ على منهاجه وسبيله يقومُ القليل منه ما لا يقوم العمل الكثير من أعمال غيرهم مقامه، وقد وصفهم الله تعالى بقوله: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، فَمَنْ اتَّصَفَ بهذه الصفات؛ دخل معهم في الثناء عليهم والمدح لهم.

قال قتادة: إن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في حَجَّةِ حَجَّهَا رأى من الناس

---

(١) رواه البخاري (٤٢٨١).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ٤٣٢)، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٣٨٩).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٥)، والترمذي (٣٠٠١)، من حديث معاوية ابن حيدة رضي الله عنه، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٣٠١).

دَعَا، فقرأ هذه الآية: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران: ١١٠]، ثم قال: مَنْ سَرَّهَ أَنْ يَكُونَ مِنْ تِلْكَ الْأُمَّةِ؛ فليؤدِّ شرطَ الله فيها، رواه ابن جرير<sup>(١)</sup>، ومن لم يتصف بذلك أشبه أهل الكتاب الذين ذمَّهم الله بقوله: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]<sup>(٢)</sup>.

(م): (كان) يدل على وجود النفي في الزمان الماضي، ولا يدل على انقطاع طارئ، كقوله: ﴿إِنَّهُ كَانَ غَفَّارًا﴾ [نوح: ١٠]، وقوله: ﴿وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء: ٩٦]، والألف واللام في (المعروف) و(المُنكر) يفيدان الاستغراق؛ أي: أمرين بكل معروف، ناهين عن كل مُنكر، ومتى كانوا كذلك؛ فيكون إجماعهم حقاً وصدقاً لا محالة، فكان حُجَّةً.

فإن قيل: هذه الصفات الثلاثة كانت حاصلةً في سائر الأمم، فما سبب كونهم خيراً؟

أجاب القفال: لأنهم يأمرُونَ بالمعروف وينهون عن المُنكر بآكد الوجوه، وهو القتال؛ تحملاً لأعظم المضارِّ، وهو القتل؛ لغرض إيصالِ الغير إلى أعظم المنافع، فوجب أن يكون الجهادُ من أعظم العبادات، ولمَّا كان أمر الجهاد في شرعنا أقوى منه في سائر الشرائع؛ لا جرم صار ذلك مُوجباً لفضل هذه الأمة على سائر الأمم فإن قيل: قدَّم الأمر بالمعروف، والنهي عن المُنكر على الإيمان بالله في الذكر، مع أن الإيمان لا بُدَّ أن يكون مُقدِّماً.

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤/ ٤٣).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٤١).

فالجواب: أن الإيمان أمرٌ مشتركٌ فيه بين جميع الأمم المُحَقَّقة، فيمتنع أن يكون المؤثرُ في الخيرية القَدَرُ المشترك بين الكل، بل المؤثر هو كون هذه الأمة أقوى حالاً في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وأما الإيمان: فهو شرطٌ لتأثير هذا المؤثر، والمؤثر أَلَصَقُ بالأثر من شرط التأثير<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ﴾ قال ابن عباس: يعني: خذ ما أعفاك من أموالهم، وما أتوك به من شيء فخذ، وروي عنه أيضاً: يعني: أنفق الفضل.

وقال زيد بن أسلم: أمره الله بالعفو والصفح عن المشركين عشر سنين، ثم أمره بالغلظة عليهم. واختار هذا القول ابن جرير.

وقال مُجاهدٌ: خذ العفو من أخلاق الناس وأعمالهم بغير تجسُّس، ويشهد لهذا ما رواه ابن جرير وابن أبي حاتم مُرسلاً: لَمَّا نزلت هذه الآية قال رسول الله ﷺ: «ما هذا يا جبريل؟ قال: إن الله أمرك أن تعفو عَمَّن ظلمك، وتُعطي مَنْ حرَمَكَ، وتصل مَنْ قطعك»<sup>(٢)</sup>.

وروى الإمام أحمد عن عُقبة بن عامر قال: لقيت رسول الله ﷺ، فأخذت بيده، فقلت: يا رسول الله! أخبرني بفواضل الأعمال، فقال: «يا عُقبة! صلْ مَنْ قطعك، وأعطِ مَنْ حرَمَكَ، وأعرضْ عَمَّن ظلمَكَ»<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٨/ ١٥٦).

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٩/ ١٥٥)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٨٦٨٢).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٤٨)، وهو حديث صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٣٦).

وهذا تأديبٌ [لخَلْقِهِ] باحتمال مَنْ ظلمهم واعتدى عليهم، لا بالإعراض  
عَمَّنْ جهل الحق الواجب من حق [الله]، ولا بالصَّفْحِ عَمَّنْ كفر بالله وجَهْلَ  
وَحْدَانِيَّتِهِ، وهو للمسلمين حربٌ.

وقد أخذ بعض الحكماء هذا المعنى فسبكه في بيتين فيهما جناسٌ،  
فقال :

خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِعُرْفِ كَمَا      أُمِرْتُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ  
وَلَنْ فِي الْكَلَامِ لِكُلِّ الْأَنَامِ      فَمُسْتَحْسَنٌ مِنْ ذَوِي الْجَاهِ لَيْنِ

قال بعض العلماء: الناس رجلان: فرجل مُحْسِنٌ؛ فخذ ما عفا لك من  
إحسانه ولا تُكَلِّفْهُ فوق طاقته ولا ما يُخْرِجُهُ، وإما مُسِيءٌ؛ فمُرْهُ بِالْمَعْرُوفِ،  
فإن تمادى في ضلالته واستعصى عليك واستمرَّ في جهله؛ فأعرض عنه،  
فلعل ذلك أن يردَّ كَيْدَهُ<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ  
بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾؛ أي: يتناصرون ويتعاضدون؛ كما جاء في  
الحديث: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضًا»<sup>(٢)</sup>، وفي الصحيح:  
«مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ؛ كَمَثَلِ الْجَسَدِ الْوَاحِدِ، إِذَا اشْتَكَى  
مِنْهُ عُضْوٌ؛ تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالْحُمَّى وَالسَّهَرِ»<sup>(٣)</sup> انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٦/ ٤٤٨)، وانظر هذه الأقوال في «تفسير ابن كثير».

(٢) رواه البخاري (٤٦٧)، من حديث أبي موسى رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (٢٥٨٦/ ٦٦)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٢٣٢).

فلهذا وصفهم بكونهم يأمرُونَ بالمَعْرُوفِ، وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ؛ أي: يجتهدون في إنقاذ إخوانهم من الجَحِيمِ، وإيصالهم إلى النِّعَمِ الْمُقِيمِ، وأيضاً اتَّصَفُوهُمْ بهذا الوصف يُشعر بأن مَنْ لا يقوم بالأمر بالمَعْرُوفِ والنهي عن الْمُنْكَرِ لا يكون مؤمناً حقاً.

\* قوله تعالى: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ﴾ إلى قوله: ﴿لَيْسَ مَا كَانُوا يَفْعَلُونَ﴾ [المائدة: ٧٩]، قال ابن عباس: لُعِنُوا في التوراة، وفي الزَّبُورِ، وفي الإنجيل، وفي القرآن<sup>(١)</sup>، ثم بيَّن حالَهُم فقال: ﴿كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ﴾؛ أي: كان أحدهم لا ينهى أحداً عن ارتكاب المآثم والمَحَارِمِ، ثم ذمَّهُم على ذلك لِيُحذَرَ أن يُرتكبَ مثل ما ارتكبوا.

وفي «سنن أبي داود» أن النبي ﷺ قال: «إِذَا عَمِلْتَ الْخَطِيئَةَ فِي الْأَرْضِ؛ فَمَنْ شَهِدَهَا فَأَنْكَرَهَا كَانَ كَمَنْ غَابَ عَنْهَا، وَمَنْ غَابَ عَنْهَا فَرَضِيهَا كَانَ كَمَنْ شَهِدَهَا»<sup>(٢)</sup>، وفيه أيضاً: أنه ﷺ قال: «لَنْ يَهْلِكَ النَّاسُ حَتَّى يَعْذِرُوا مِنْ أَنْفُسِهِمْ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «سنن ابن ماجه» عن أبي سعيد الخُدْرِيِّ قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لَا يَحْقِرُ أَحَدُكُمْ نَفْسَهُ»، قالوا: يا رسولَ الله! كيف يَحْقِرُ أَحَدُنَا نَفْسَهُ؟ قال: «يرى أمراً لله عَلَيْهِ فِيهِ مَقَالٌ، ثُمَّ لَا يَقُولُ فِيهِ، فَيَقُولُ [الله] لَهُ

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٦٦٢).

(٢) رواه أبو داود (٤٣٤٥)، من حديث العرس بن عميرة الكندي رحمه الله، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٨٩).

(٣) رواه أبو داود (٤٣٤٧)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٢٣١).

يَوْمَ الْقِيَامَةِ: [مَا مَنَعَكَ] أَنْ تَقُولَ فِي كَذَا وَكَذَا؟ فَيَقُولُ: خَشْيَةُ النَّاسِ، فَيَقُولُ: فَإِنِّي كُنْتُ أَحَقُّ أَنْ تَخْشَى<sup>(١)</sup>.

وفيه عن أنس بن مالك قال: قيل: يا رسول الله؛ متى نترك الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر؟ قال: «إذا ظهرَ فيكم ما ظهرَ في الأممِ قبلكم»، قالوا: يا رسول الله؛ وما ظهرَ في الأممِ قبلنا؟ قال: «الملْكُ في صِغارِكُمْ، والفَاحِشَةُ في كِبَارِكُمْ، والعِلْمُ في رِذَالِكُمْ»، قال زيد: إذا كان العلم في الفساق<sup>(٢)</sup>.

(م): (التناهي): تفاعلٌ من النَّهْيِ؛ أي: كانوا لا ينهاي بعضهم بعضاً، روى ابن مسعود مرفوعاً: «مَنْ رَضِيَ عَمَلَ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ، وَمَنْ كَثَرَ سَوَادَ قَوْمٍ فَهُوَ مِنْهُمْ»<sup>(٣)</sup>. وقيل: التناهي بمعنى الانتهاء، يقال: انتهى عن الأمر وتناهى عنه: إذا كَفَّ عنه.

فإن قيل: الانتهاء عن الشيء بعد أن صار مفعولاً غير مُمكن، فلم ذمهم عليه؟ قلنا: المراد: لا يتناهون عن مُعاودة منكر فعلوه، أو الإصرار على مُنكر فعلوه، أو عن مُنكر أرادوا فعله، وأحضروا آلاته وأدواته. واللام في ﴿لَيْسَ﴾ لام القسم، كأنه قال: أقسمُ لبئس ما كانوا يفعلون<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه ابن ماجه (٤٠٠٨)، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٦٣٣٢).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣٠٠ / ٥)، والحديث رواه ابن ماجه (٤٠١٥)، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف ابن ماجه» (٨٧٠).

(٣) أورده ابن حجر في «المطالب العالية» (١٦٦٠) من «مسند أبي يعلى»، ورواه الدليمي في «مسند الفردوس» (٥٦٢١).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٥٤ / ١٢).

• قوله تعالى: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ فَمَنْ شَاءَ فَلْيُؤْمِنْ وَمَنْ شَاءَ فَلْيُكْفُرْ﴾

[الكهف: ٢٩]؛ أي: يا محمد قل للناس: هذا الذي جئتكم به من ربكم هو الحق الذي لا مريّة فيه ولا شكّ، فمن شاء فليؤمن، ومن شاء فليكفر؛ من باب التهديد والوعيد الشديد<sup>(١)</sup>.

(م): لما أمر الله رسوله أن لا يلتفت إلى الأغنياء الذين قالوا: إن طردت الفقراء آمنّا بك؛ قال بعده: ﴿وَقُلِ الْحَقُّ مِنْ رَبِّكُمْ﴾ [الكهف: ٢٩]؛ أي: إن الدين الحق إنما أتى من عند الله، فإن قبلتموه عاد النفع إليكم، وإلا عاد الضرر عليكم، ولم يأذن في طرد من آمن لأجل من لم يؤمن، انتهى<sup>(٢)</sup>.

ومناسبة هذه الآية للباب: أن الأمر بالمعروف والناهي عن المنكر عليه أن يمضي لما أمره الله، ولا يتركه لظنه أن النصّح لا ينفع فيمن يأمره وينهاه، فليس عليه إلا ذلك، فمن شاء قبل النصّح، ونفعه، ومن شاء أعرض، ولا يضر إلا نفسه.

• قوله تعالى: ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]:

(الصدع): هو مواجهة المشركين به، وقال ابن عباس: أي: أمضيه<sup>(٣)</sup>، وعن عبدالله [بن] مسعود: ما زال النبي ﷺ مستخفياً حتى نزلت ﴿فَأَصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ﴾ [الحجر: ٩٤]، فخرج هو وأصحابه<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٩ / ١٣٠).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢١ / ١٠١).

(٣) ذكره البغوي في «معالم التنزيل» (٣ / ٥٩).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨ / ٢٨٣)، والحديث رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره»

(١٤ / ٦٨).

(م): الصدع في اللغة: الشَّقُّ والفَصْل، يقال: تصدَّع القومُ: إذا تفرَّقوا، ويقال: صدَّع بالحُجَّة: إذا تكلم بها جَهَّاراً، و(ما) بمعنى الذي؛ أي: بما تؤمر به من الشرائع، فحذف الجار، ويجوز أن تكون مصدرية؛ أي: فاصدع بأمرك وشأنك<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَتْ أُمَّةٌ مِنْهُمْ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ أَوْ مُعَذِّبُهُمْ عَذَابًا شَدِيدًا قَالُوا مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُم مَّا عَلَّمَهُمْ يَتَّقُونَ﴾ [الأعراف: ١٦٤]، يخبر تعالى عن أهل هذه القرية أنهم صاروا إلى ثلاث فرق: فرقة ارتكبت المحذور، وفرقة نهت [عن] ذلك، فأنكرت واعتزلتهم، وفرقة سكنت، فلم تفعل ولم تنه، ولكنها قالت للمُنكرة: ﴿لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللَّهُ مُهْلِكُهُمْ﴾؛ أي: لم تنهون هؤلاء وقد علمتم أنهم هلكوا واستحقوا العقوبة من الله؟! فلا فائدة في نهيكهم إياهم، قالت لهم المُنكرة: ﴿مَعْذِرَةً إِلَى رَبِّكُم﴾؛ أي: نفعل ذلك معذرةً إلى الله فيما أخذ علينا من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ﴿وَلَعَلَّهُمْ يَتَّقُونَ﴾ ما هم فيه، ويرجعون إلى الله تائبين.

ثم إن الله تعالى نصَّ على نجاة النَّاهِينَ، وهلاك الظالمين، وسكت عن الساكيتين؛ لأن الجزاء من جنس العمل، فهم لا يستحقون مدحاً فيمدحوا، ولا ارتكبوا عظيماً فيُذمُّوا، ومع هذا فقد اختلف الأئمة: هل هم كانوا من الهالكين أو الناجين؟ على قولين، كلاهما منقول عن ابن عباس، والمرجح منهما نجاة الساكيتين؛ لمفهوم قوله: ﴿وَأَخَذْنَا الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾ [الأعراف: ١٦٥]، فيستفاد منه أن الذين اتقوا نجوا.

وقوله: ﴿بَيْبِيسَ﴾ قال مجاهد: شديد، وفي رواية، أليم، وقال قتادة:

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٩ / ١٧٠).

مُوجِع . والكلُّ مُتقارب<sup>(١)</sup> .

(م) : نقل عن ابن عباس أنه توقَّف فيهم، وعنه أيضاً: هلكَت الفرقتان، ونجت الناهية، وكان ابن عباس إذا قرأ هذه الآية بكى [وقال : إن هؤلاء] الذين سكتوا عن المُنكر هلكوا، ونحن نرى أشياء ننكرها، ثم نسكت ولا نقول شيئاً.

وقال الحسن : الفرقة الساكنة ناجية، فعلى هذا : نجت فرقتان، وهلكَت الثالثة، واحتجوا بأن الساكتين كانوا مُنكرين عليهم أشدَّ الإنكار، وإنما تركوا وَعَظَهم لأنه غلب على ظنهم أنهم لا يلتفتون إلى ذلك الوَعظ ولا ينتفعون به<sup>(٢)</sup>.

(قض) : قالوه مبالغة في أن الوَعظ لا ينفع فيهم، أو سؤالاً عن عِلَّة الوَعظ ونفعه، وكأنه تقاؤلٌ بينهم، أو قول من ارعوى عن الوَعظ لمن لم يرَعوَ منهم، وقيل : المراد طائفة من الفرقة الهالكة أجابوا به وَعَظَهم ردّاً عليهم وتهكُّماً به.

وقوله : (معذرة) بالرفع جوابٌ للسؤال ؛ أي : موعظتنا إنهاءٌ عُذرٌ إلى الله تعالى، حتى لا تُنسبَ إلى تفريط في النهي عن المنكر، وقرأ حفصٌ بالنصب على المصدر، أو العِلَّة ؛ أي : اعتذرنا به معذرةً، أو : وعظناهم معذرةً.

وقوله : ﴿بِعَذَابٍ بَیِّنٍ﴾ الظاهر يقتضي أن الله تعالى عَذَّبَهم أولاً بعذاب شديد، فعَتَوْا بعد ذلك، فمَسَخَهم، رُوي أن الناهين لَمَّا أيسوا عن اتِّعَاض

(١) انظر : «تفسير ابن كثير» (٥ / ٤٨٣).

(٢) انظر : «تفسير الرازي» (١٥ / ٣٣).

المُعتدين؛ كرهوا مُساكتَهُمْ، فقسّموا القرية<sup>(١)</sup> بجدار فيه بابٌ مطروقٌ، فأصبحوا يوماً ولم يخرج إليهم أحدٌ من المُعتدين، فقالوا: إن لهم شأنًا، فدخلوا عليهم؛ فإذا هم قِرْدَةٌ، فلم يعرفوا أنسابَهُمْ<sup>(٢)</sup>، ولكن القردة عرفتهم، فجعلت تأتي أنسابَهُمْ وتشتُمُ ثيابَهُمْ وتدور باكيةً حولهم، ثم ماتوا بعد ثلاث. وعن مُجاهد: مُسِخت قلوبُهُم لا أبدانَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

## وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ:

١٨٤ - فالأوّل: عن أبي سعيد الخُدريّ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ رَأَى مِنْكُمْ مُنْكَرًا، فَلْيُغَيِّرْهُ بِيَدِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَبِلِسَانِهِ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَطِعْ، فَبِقَلْبِهِ، وَذَلِكَ أَضْعَفُ الْإِيمَانِ» رواه مسلم.

## (الْأَوَّلُ)

(ن): «فليغيره» أمرٌ بإيجابٍ بإجماع الأمة، وقد تطابق على وجوبه الكتاب، والسنة وإجماع الأمة، وأما قوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥] معناه: إنكم إذا فعلتم ما كُلِّفتم به؛ فلا يَضُرُّكم تقصيرُ غيركم؛ مثل قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]،

(١) في الأصل: «الفرقة».

(٢) في الأصل: «أنسابهم» في الموضعين.

(٣) انظر: «تفسير البيضاوي» (٣/ ٦٨).

وإذا كان كذلك؛ فمِمَّا كُلفَ به الأمرُ بالمعروف والنهي عن المنكر، وإذا فعله ولم يمثل المُخاطَبُ؛ فلا عَثَبَ بعد ذلك على الفاعل؛ لكونه أَدَّى ما عليه، فإنما عليه الأمرُ والنهي، لا القبول.

ثم إن الأمرَ بالمعروف والنهي عن المنكر فرضٌ على الكفاية، إذا قام به بعض الناس سقط الحرج عن الباقين، وإذا تركه الجميع أثم كُلٌّ مَنْ تمكَّنَ منه بلا عُذر ولا خوف، ثم إنه قد يتعين؛ كما إذا كان في موضع لا يعلم به إلا هو، أو لا يتمكن من إزالته إلا هو، وكَمَنْ يرى زوجته أو ولده أو غُلامه على مُنكر أو تقصيرٍ في المعروف.

قال العلماء: ولا يسقط الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لكونه لا يفيد في ظَنِّه، بل يجب عليه فعله؛ فَإِنَّ الذكري تنفع المؤمنين، وقد قَدَّمنا أن عليه الأمر والنهي، لا القبول، وما على الرسول إلا البلاغ.

ولا يشترط في الأمر والنهي أن يكون كامل الحال، مُمثلاً ما يأمر به، مجتنباً ما ينهى عنه، بل عليه الأمر وإن كان مُخِلاً بما يأمر به، والنهي وإن كان مُلتبساً بما ينهى عنه؛ فإنه يجب عليه شيئان: أن يأمر نفسه وبنهاها، ويأمر غيره وبنهاها، فإذا أخلَّ بأحدهما، كيف يباح له الإخلال بالآخر؟!

ولا يختصُّ<sup>(١)</sup> الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأصحاب الولايات، بل ذلك ثابتٌ لآحاد المسلمين.

قال إمام الحرمين: والدليل عليه إجماعُ المسلمين؛ فَإِنَّ غيرَ الولاية في الصَّدر الأول والعصر الذي يليه كانوا يأمرُونَ الولايةَ بالمعروف، وَيَنْهَوْنَهُمْ

---

(١) في الأصل: «يختلف».

عن المنكر، مع تقرير المسلمين إياهم، وترك التويخ على المشاغل بهما من غير ولاية.

ثم إنه يأمر وينهى مَنْ كان عالماً بما يأمر به وينهى عنه، وذلك يختلف باختلاف الشيء، فإن كان من الواجبات الظاهرة أو المحرّمات المشهورة؛ كالصلاة، والصيام، والزكاة، والزنا، والخمر، ونحوها؛ فكلُّ المسلمين علماء بها، وإن كان من دقائق الأفعال والأقوال، ومما يتعلق بالاجتهاد؛ لم يكن للعوام مدخل فيه، ولا لهم إنكاره، بل ذلك للعلماء.

ثم العلماء إنما ينكرون ما أجمع عليه، أما المختلف فيه: فلا إنكار على أحد المذهبين، وهو أن كلَّ مجتهد مُصيبٌ، وهذا هو المُختار عند كثير من المُحقّقين أو أكثرهم، وعلى المذهب الآخر المُصيبٌ واحد والمخطئ غير مُتعيّن لنا، والإثم مرفوعٌ عنه، لكن إن ندبه على جهة النصيحة إلى الخروج من الخلاف؛ فهو حسنٌ محبوبٌ مندوبٌ إلى فعله برِّق؛ فإن العلماء متفقون على الحثّ على الخروج من الخلاف إذا لم يلزم منه إخلالٌ بسُنّة، أو وقوعٌ في خلافٍ آخر.

وذكر أقضى القضاة أبو الحسن الماوردي البصري خلافاً بين العلماء في أن مَنْ قلّده السلطان الحِسبة؛ هل له أن يحمل الناس على مذهبه إذا كان المُحتسب من أهل الاجتهاد، أم لا يُغيّر ما كان على مذهب غيره؟ الأصحُّ: أنه لا يُغيّر؛ لما ذكرناه، ولم يزل الخلاف في الفروع بين الصحابة والتابعين فمن بعدهم أجمعين ولا ينكر مُحْتَسِبٌ ولا غيره؛ ولذلك قالوا: ليس للمفتي ولا القاضي أن يعترض على مَنْ خالفه إذا لم يُخالف نصّاً، أو إجماعاً، أو قياساً جليّاً، وينبغي للأمر والنهي أن يَرَفَّقَ؛

ليكون أقرب إلى تحصيل المطلوب، فقد قال الإمام الشافعي: مَنْ وعظ أخاه سرّاً؛ فقد نصّحه وزّانه، ومَنْ وعظه علانيةً فقد فضّحه وشانه<sup>(١)</sup>.

(ق): وقد يبلغ بالرّفق والسّياسة إلى ما لا يبلغ بالسّيف والرّئاسة<sup>(٢)</sup>.

(ن): ومِمّا يتساهل أكثرُ الناس فيه: أنه إذا رأى إنساناً يبيع متاعاً معيّاً أو نحوه؛ فإنهم لا ينكرون ذلك، ولا يُعرّفون المُشتري بعينه، وهذا خطأ ظاهر، وقد نصّ العلماء على أنه يجب على مَنْ علم بذلك أن يُنكرَ على البائع، وأن يُعلم المُشتري به<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: ﷺ: «فإن لم يستطع فقلبه»:

(ن): معناه: فليكرهه بقلبه، وليس ذلك بإزالةٍ وتغييرٍ منه للمُنكر، لكنه هو الذي في وسعه<sup>(٤)</sup>.

(ق): أي: بعزمٍ على أن لو قدر على التغيير لغيّره؛ وهذه آخر خصلة من الخصال المتعيّنة على المؤمن في تغيير المُنكر، وهي المُعبر عنها بأنها أضعفُ الإيمان؛ أي: خصال الإيمان<sup>(٥)</sup>.

(ن): «أضعف الإيمان»؛ أي: أقلّه ثمرةً، قال القاضي عياض: حقُّ المُغيّر أن يغيّره بكل وجهٍ أمكنه، قولاً كان أو فعلاً، فيكسر آلات المَلاهي، ويريق المُسكرَ بنفسه، أو يأمر مَنْ يفعلُه، وينزع الغُصوبَ، ويردّها إلى

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٢).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٤).

(٤) المرجع السابق، (٢/ ٢٥).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٣٤).

أصحابها بنفسه، أو بأمره، وَيَرْفُقُ في التَّغْيِيرِ جُهْدَهُ بِالْجَاهِلِ، وبِذِي الْعِزَّةِ الظَّالِمِ الْمَخُوفِ شَرُّهُ؛ إِذْ ذَلِكَ أَدْعَى إِلَى قَبُولِ قَوْلِهِ؛ كَمَا يُسْتَحَبُّ أَنْ يَكُونَ مُتَوَلِّيَ ذَلِكَ مِنْ أَهْلِ الصَّلَاحِ وَالْفَضْلِ لِهَذَا الْمَعْنَى، وَيُغْلِظُ عَلَى الْمَتَمَادِي فِي غِيَةِ الْمُسْرِفِ فِي بَطَالَتِهِ<sup>(١)</sup> إِذَا أَمِنَ أَنْ يَثِيرَ إِغْلَظَهُ مُنْكَرًا أَشَدَّ مِمَّا غَيْرُهُ، فَإِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ أَنْ تَغْيِيرُهُ بِيَدِهِ يَثِيرُ مُنْكَرًا أَشَدَّ مِنْ قَبْلِهِ، أَوْ قَبْلَ غَيْرِهِ وَبِسَبَبِهِ؛ كَفَّ يَدَهُ، وَاقْتَصَرَ عَلَى الْقَوْلِ بِاللِّسَانِ وَالْوَعْظِ وَالتَّخْوِيفِ، فَإِنْ خَافَ مِنَ الْقَوْلِ مِثْلَ ذَلِكَ؛ غَيَّرَ بَقْلَهُ، وَإِنْ وَجَدَ مَنْ يَسْتَعِينُ بِهِ اسْتَعَانَ مَا لَمْ يُؤَدِّ ذَلِكَ إِلَى إِظْهَارِ سِلَاحٍ وَحَرْبٍ، وَلِيَرْفَعَ ذَلِكَ إِلَى مَنْ لَهُ الْأَمْرُ، هَذَا هُوَ فَقْهُ الْمَسْأَلَةِ، وَالصَّوَابُ فِيهَا عِنْدَ الْمُحَقِّقِينَ، خِلَافًا لِمَنْ رَأَى الْإِنْكَارَ الصَّرِيحَ بِكُلِّ حَالٍ، وَإِنْ قُتِلَ وَنِيلَ مِنْهُ كُلُّ أَدَى.

قال الماوردي: ليس للمُحتَسِبِ أَنْ يَبْحَثَ عَمَّا لَمْ يَظْهَرْ مِنَ الْمُحَرَّمَاتِ، وَإِنْ غَلَبَ [على الظن] استسراؤُ قومٍ بها؛ لِأَمَارَةٍ [دلت] وَأَثَارٍ ظَهَرَتْ، فَذَلِكَ ضَرِيان:

أحدهما: أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ فِي انْتِهَاكِ حَرَمَةٍ يَفُوتُ اسْتِدْرَاكُهَا؛ مِثْلَ أَنْ يَخْبِرَهُ مَنْ يَثِقُ بِصَدَقِهِ أَنْ رَجُلًا خَلَا بِرَجُلٍ لِيَقْتُلَهُ، أَوْ بِامْرَأَةٍ لِيَزْنِيَ بِهَا، فَيَجُوزُ لَهُ فِي مِثْلِ هَذَا الْحَالِ أَنْ يَتَجَسَّسَ وَيُقَدِّمَ عَلَى الْكَشْفِ وَالبَحْثِ؛ حَذَرًا مِنْ فَوَاتٍ مَا لَا يُسْتَدْرَكُ، وَكَذَا لَوْ عَرَفَ ذَلِكَ غَيْرُ الْمُحْتَسِبِ مِنَ الْمُتَطَوُّعَةِ؛ جَازَ لَهُمُ الْإِقْدَامُ عَلَى الْكَشْفِ وَالْإِنْكَارِ.

الضرب الثاني: مَا قَصُرَ عَنْ هَذِهِ الرِّبَةِ، فَلَا يَجُوزُ التَّجَسُّسُ، وَلَا كَشْفُ

(١) فِي الْأَصْلِ: «وَيُغْلِظُ عَلَى الْمَعْنَى فِي غِيَةِ، وَالْمَمْرُوقُ فِي بَطَالَتِهِ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «شَرْحِ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٢٥ / ٢).

الأسرار، فإن سمع صوت الملاهي المُنكّرة من دار؛ أنكرها خارج الدار، لم يَهْجُم عليها بالدُّخول.

وقد ذكر الماوردي في آخر «الأحكام السُلطانية» باباً حسناً في الحِسْبة، أشرنا إلى مقاصدها<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٨٥ - الثاني: عن ابن مسعود رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ نَبِيٍّ بَعَثَهُ اللَّهُ فِي أُمَّةٍ قَبْلِي إِلَّا كَانَ لَهُ مِنْ أُمَّتِهِ حَوَارِيُونَ وَأَصْحَابٌ يَأْخُذُونَ بِسُنَّتِهِ، وَيَقْتَدُونَ بِأَمْرِهِ، ثُمَّ إِنَّهَا تَخْلُفُ مِنْ بَعْدِهِمْ خُلُوفٌ يَقُولُونَ مَا لَا يَفْعَلُونَ، وَيَفْعَلُونَ مَا لَا يُؤْمَرُونَ، فَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِيَدِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِقَلْبِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَمَنْ جَاهَدَهُمْ بِلِسَانِهِ فَهُوَ مُؤْمِنٌ، وَلَيْسَ وَرَاءَ ذَلِكَ مِنَ الْإِيمَانِ حَبَّةٌ خَرْدَلٍ» رواه مسلم.

### (الْبَاقِي)

\* قوله ﷺ: «ما من نبي بعثه الله في أمة قبلي إلا كان له في أمته حواريون وأصحاب»:

(ق): يعني بذلك غالب الرسل لا كلهم؛ بدليل الحديث السابق في (باب التوكل): «عُرِضَتْ عَلَيَّ الْأُمَمُ، فَرَأَيْتُ النَّبِيَّ وَمَعَهُ الرَّهْطُ» إلى أن

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٥).

قال: «والنبيّ ومعه الرجلُ والرجُلان، والنبيّ وليس معه أحدٌ»<sup>(١)</sup>، فهذا العمومُ وإن كان مُؤكِّداً بعد النفي؛ فهو مُخصَّصٌ بما ذكرنا<sup>(٢)</sup>.

(ن): «الحواريون»: هم خُلصاء الأنبياء، وأصفياءهم، والذين نُقُوا من كل عيب، وقيل: هم أنصارهم، وقيل: هم المجاهدون، وقيل: الذين يصلحون للخلافة بعدهم، انتهى<sup>(٣)</sup>.

الأزهريُّ عن أبي عبيد: إنما سُمِّي أصحاب عيسى الحواريين؛ لأنهم كانوا يغسلون الثياب يُحَوِّرونها، وهو التَّبييضُ، ومنه قيل: امرأة حَوَّارية: إذا كانت بيضاء، فلما كان عيسى بن مريم نصره هؤلاء الحواريُّون فكانوا أنصاره دون الناس؛ قيل لكلِّ ناصرٍ نبيّه: حواريٌّ، إذا بالغ في نصرته؛ تشبيهاً بأولئك<sup>(٤)</sup>.

(ق): «الأصحاب»: جمع صَحْب؛ كـ (فرخ وأفراخ)، قاله الجوهريُّ، وقال غيره: هو جمع صاحب؛ كـ (شاهد وأشهاد)، والصحبة: الخلطة والملابسة على جهة المحبة، وجمع الصاحب: صَحْبٌ كـ (راكب وركب)، وصُحبة كـ (فاره وفُرْهة)، وصِحَاب كـ (جائع وجِيع)، وصُحبان كـ (شاب وشُبَّان)<sup>(٥)</sup>.

---

(١) رواه البخاري (٥٣٧٨)، من حديث ابن عباس رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٣٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٨).

(٤) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٥/ ١٤٧).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٣٥).

\* قوله ﷺ: «ثم إنها تخلف من بعدهم خلوف»:

(ن): الضمير في «إنها» هو ضمير القصة والشأن، و«تخلف» بضم اللام؛ أي: تحدث، و«الخلوف» بضم الخاء جمع خَلْف بِاسْكَان اللام، وهو الخالفُ بشرٍّ، وأما بفتح اللام: فهو الخالف بخير، هذا هو الأشهر، قال أبو زيد: يقال كل واحد منهما بالفتح والإسكان، ومنهم [من] جَوَّزَ الفتح في الشر، ولم يُجَوِّزَ الإسكانَ في الخير<sup>(١)</sup>.

(ق): «حبة خردل»؛ أي: لم يبق وراء هذه المرتبة رتبة أخرى، والإيمان في هذا الحديث بمعنى الإسلام<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٨٦ - الثالث: عن أبي الوليد عبادة بن الصَّامِتِ رضي الله عنه قال:

«بَايَعْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ عَلَى السَّمْعِ وَالطَّاعَةِ فِي الْعُسْرِ وَالْيُسْرِ، وَالْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ، وَعَلَى أَثَرَةٍ عَلَيْنَا، وَعَلَى أَنْ لَا نُنَازِعَ الْأَمْرَ أَهْلَهُ، إِلَّا أَنْ تَرَوْا كُفْرًا بَوَاحًا عِنْدَكُمْ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى فِيهِ بُرْهَانٌ، وَعَلَى أَنْ نَقُولَ بِالْحَقِّ أَيْنَمَا كُنَّا، لَا نَخَافُ فِي اللَّهِ لَوْمَةً لَائِمَةً» متفق عليه.

«الْمَنْشَطِ وَالْمَكْرَهِ» بِفَتْحِ مِيمِهِمَا: أَيُّ: فِي السَّهْلِ وَالصَّغْبِ.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٨).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٣٤).

«والأثره»: الاختصاصُ بالمُشترَك، وقد سبقَ بيانُها. «بَوَاحاً» بفتح  
 الباءِ الموحَّدة بعدها واوٌ ثمَّ ألفٌ ثمَّ حاءٌ مُهملةٌ: أي ظاهراً لا يَحتمِلُ  
 تأويلاً.

## (البَّالِغُ)

(ن): المراد بالمبايعة: المُعاهدة، وهي مأخوذةٌ من البيع؛ لأنَّ كلَّ  
 واحدٍ من المُتبايعين كان يَمُدُّ يده إلى صاحبه، وكذا هذه البيعة تكون على  
 الكَفِّ، وقيل: سُمِّيت مبايعة؛ لِما فيها من المُعاضة؛ لِما وعدهم الله  
 تعالى عليه من عظيم الجزاء، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ

أَنفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِأَنْ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ الآية [التوبة: ١١١] (١).

(ق): وذلك أن المُبايع للإمام يلتزم أن يقيهُ بنفسه وماله، فكأنه قد  
 بذل نفسه وماله لله تعالى، وقد وعد على ذلك بالجنة، فكأنه قد حصلت  
 المُعاضة، فصدق على ذلك اسمُ البيع والمُبايعة والشُّراء، وعلى نحوٍ من  
 هذا قال النبي ﷺ لَصُهَيْبٍ: «رَبِّحَ الْبَيْعُ أَبَا يَحْيَى» (٢)، وكانت قريش تبعته  
 لتردّه عن هجرته، فبذل لهم ماله في تخلص نفسه ابتغاء ثواب الله تعالى،  
 فسمّاه النبي ﷺ بيعاً، وهذا أحسن ما قيل في المُبايعة (٣).

(قض): أي: عاهدناه بالتزام السَّمع والطاعة في حالتي الشَّدَّة والرَّخاء،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ٢٢٩).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٥٧٠٦)، من حديث صهيب رضي الله عنه، وقال: صحيح  
 الإسناد ولم يخرجاه.

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٤٤).

وتارتِي السَّرَّاءَ والضَّرَّاءَ، وإنما عبر عنه بصيغة المُفاعلة للمبالغة، أو الإيذان بأنه التَّزَمَ لهم أيضاً بالأجر والثواب والشفاعة يوم الحساب على القيام بما التزموا، و«المنشط والمكره» مَفْعَلان من النشاط والكراهة: للمَحَلِّ؛ أي: فيما فيه نشاطهم وكراهتهم، أو الزمان؛ أي: في زمان انشراح صدورهم وطيب قلوبهم، وما يُضادُّ ذلك<sup>(١)</sup>.

(ن): «الأثرة» بفتح الهمزة والثاء، ويقال بضم الهمزة وكسرهما، وإسكان الثاء فيهما، ثلاث لغات، هي الاستئثار والاختصاص بأُمُور الدُّنيا؛ أي: اسمعوا وأطيعوا وإن اختصَّ الأمراء بالدُّنيا، ولم يُوصلوكم حَقَّكم ممَّا عندهم<sup>(٢)</sup>.

(ق): بل وعلى أشدَّ من ذلك؛ فإنه ﷺ قال لَحْذِيفَةَ: «اسْمَعْ وَأَطِعْ وَإِنْ ضَرَبَ ظَهْرُكَ وَأَخَذَ مَالُكَ»<sup>(٣)</sup>.

(ن): وهذا الحَثُّ على السمع والطاعة سببها اجتماع كلمة المسلمين؛ فإن الخلاف سببُ لفساد أحوالهم في دينهم ودنياهم، و«بواحاً» بالواو، وفي بعض النسخ بالراء، والباء الموحدة مفتوحة فيهما، معناه كفراً ظاهراً، والمراد بالكُفر هاهنا المعاصي، ومعنى «عندكم من الله فيه برهان»؛ أي: تَعَلَّمُونَهُ مِنْ دِينِ اللَّهِ؛ أي: لا تُتَازَعُوا وُلاَةَ الْأُمُورِ فِي وِلَايَتِهِمْ، ولا تعترضوا عليهم، إلا أن تروا فيهم مُنْكَرًا مُحَقَّقًا تعلمونه من قواعد الإسلام، فإذا رأيتم ذلك؛ فأنكروه عليهم، وقولوا بِالْحَقِّ حيث ما كنتم، وأما الخُروج عليهم وقتالهم

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٥٤٣/٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢٢٥/١٢).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣٩/٤)، والحديث رواه مسلم (١٨٤٧/٥٢).

فحرامٌ بإجماع المسلمين ، وإن كانوا فسقةً ظالمين ، وأجمع أهل السُّنة على أن السُّلطان لا يَتَعَزَّلُ بالفِسْقِ ، وسببُ عدم انعزاله وتحريم الخروج عليه ما يترتبُ على ذلك من الفتن وإراقة الدِّماء ، وفسادِ ذات البين ، فتكونُ المَفْسَدَةُ في عزله أكثرَ منها في بقاءه .

قال القاضي عياضٌ : وأجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر ، ولو طرأ عليه الكفر انعزل ، وكذا لو ترك إقامة الصَّلوات ، والدُّعاء إليها ، وكذا عند جمهورهم البدعة ، قال : فلو طرأ عليه كفرٌ وتغيُّرٌ للشرع ، أو بدعةٌ ؛ خرج عن حُكم الولاية ، وسقطت طاعته ، ووجب على المسلمين القيامُ عليه ، وخلُّعه ، ونصبُ إمام عادل إن أمكنهم ذلك ، فإن لم يقع ذلك إلا لطائفة ؛ وجب عليهم القيام بخَلْع الكافر ، ولا يجب في المُبتدع إلا إذا ظنوا القدرةَ عليه ، فإن تحقَّقوا العَجْزَ لم يجب القيام ، وليُهاجر المسلم عن أرضه إلى غيرها ويَفِرَّ بدينه .

قال : ولا تنعقد لفاسق ابتداءً ، ولو طرأ على الخليفة فسقٌ ؛ قال بعضهم : يجب خَلُّعه ، إلا أن يترتب عليه فتنةٌ ؛ فقال جمهور أهل السنة : لا ينعزل ، فلا يُخلَع ، ولا يجوز الخروجُ عليه ، وادعى أبو بكر بن مُجاهد في هذا الإجماع ، وقد ردَّ بعضهم هذا بقيام الحسين وابن الزبير رضي الله عنهما وأهل المدينة على بني أمية ، وبقيام جماعة عظيمة من التابعين على الحَجَّاج ، وحُجَّة الجمهور : أن قيامهم على الحَجَّاج [ليس] لمُجرَّد الفِسْق ، بل لِمَا غيَّر من الشرع ، وظاهرَ من الكُفر ، قال : وقيل : إن هذا الخلاف كان أولاً ، ثم حصل الإجماع على مَنع الخروج عليهم <sup>(١)</sup> .

(١) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ٢٢٥ ، ٢٢٨) .

\* قوله : «وعلى أن نقول بالحق أينما كنا لا نخاف في الله لومة لائم» :

(ن) : معناه : أن نأمر بالمعروف وننهي عن المنكر في كل زمان ومكان ، الكبار والصغار ، لا نذاهن فيه أحداً ، ولا نلتفت إلى لائمة<sup>(١)</sup> .

\* \* \*

١٨٧ - الرَّابِع : عن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه ، عن النَّبِيِّ ﷺ ، قال : «مَثَلُ الْقَائِمِ فِي حُدُودِ اللَّهِ وَالْوَاقِعِ فِيهَا ، كَمَثَلِ قَوْمٍ اسْتَهَمُوا عَلَى سَفِينَةٍ ، فَصَارَ بَعْضُهُمْ أَعْلَاهَا وَبَعْضُهُمْ أَسْفَلَهَا ، وَكَانَ الَّذِينَ فِي أَسْفَلِهَا إِذَا اسْتَقَوْا مِنَ الْمَاءِ مَرُّوا عَلَى مَنْ فَوْقَهُمْ ، فَقَالُوا : لَوْ أَنَّا خَرَقْنَا فِي نَصِيبِنَا خَرْقًا ، وَلَمْ نُؤْذِ مَنْ فَوْقَنَا ، فَإِنْ تَرَكَوهُمْ وَمَا أَرَادُوا هَلَكُوا جَمِيعًا ، وَإِنْ أَخَذُوا عَلَى أَيْدِيهِمْ نَجَوْا وَنَجَّوْا جَمِيعًا» رواه البخاري .

«الْقَائِمُ فِي حُدُودِ اللَّهِ تَعَالَى» مَعْنَاهُ : الْمُنْكَرُ لَهَا ، الْقَائِمُ فِي دَفْعِهَا وَإِزَالَتِهَا ، وَالْمُرَادُ بِالْحُدُودِ : مَا نَهَى اللَّهُ عَنْهُ . «اسْتَهَمُوا» : اقْتَرَعُوا .

(الرَّابِعُ)

(ك) : «الْقَائِمُ فِي حُدُودِ اللَّهِ» ؛ أَي : الْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَالنَّاهِي عَنِ

الْمُنْكَرِ .

(١) المرجع السابق ، (١٢ / ٢٣٠) .

«والواقع فيها» ؛ أي: التارك للمَعروف، المُرتكب للمنكر.

و«استهموا» ؛ أي: اتخذ كل واحد سَهْماً من السفينة بالقرعة، وفي رواية البخاري: «مثلُ المُذهِن في حُدُودِ الله والوَاقِعِ فيها»<sup>(١)</sup>، (المُذهِن): من الإِدْهَان، وهو المُحَابَاة في غير حَقٍّ.

فإن قلت: القائم والمُذهِنُ نقيضان؛ إذ القائم هو الأمر بالمعروف، والمُذهِنُ هو التارك له، فما وجهه؟

قلت: كلاهما صحيح، فحيث قال: «القائم»؛ نظر إلى جهة النِّجَاة، وحيث قال: «المُذهِن»؛ نظر إلى جهة الهلاك، ولا شك أن التشبيه<sup>(٢)</sup> مُستقيمٌ على كل واحد من الجهتين<sup>(٣)</sup>.

(نه): يقال: أخذت على يد فلان: إذا منعته عَمَّا يريد أن يفعله، كأنك أمسكت يده، ويقال: نجا من الأمر: إذا خَلَصَ<sup>(٤)</sup>.

(شف): شَبَّهَ ﷺ القائمَ في حُدُودِ الله بالذي في أعلى السفينة، وشَبَّهَ الواقعَ في تلك الحُدُودِ بالذي في أسفلها، وشَبَّهَ انهماكَهُ في تلك الحُدُودِ وعدمَ تركه إياها بِنَقْرِهِ أسفل السفينة، وعَبَّرَ عن نهْيِ الواقعِ في تلك الحُدُودِ بالأَخْذِ على يده، ويمنعه إياه عن النَّقْرِ، وعَبَّرَ عن فائدة ذلك المنع بِنِجَاةِ الناهي والمَنْهِي، وعَبَّرَ عن عدم نهْيِ النُّهْاة بالترك، وعَبَّرَ عن الذنب الخاصِّ

---

(١) رواه البخاري (٢٥٤٠)، من حديث النعمان بن بشير رضي الله عنه.

(٢) في الأصل: «التسمية».

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١/ ٥٨، ٢١١).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٢٨) و(٥/ ٢٤).

للقائمين في حُدود الله الذين ما نهوا الواقعَ في حُدوده بإهلاكهم إياه وأنفسهم،  
وكان السفينةَ عبارةً عن الإسلام المُحيط بالفريقين.

(ك): «نجوا»؛ أي: الآخذون، «ونجوا»؛ أي: المأخوذون، وهكذا  
إذا أُقيم الحدود؛ تحصل النجاة للكُلِّ، وإلا هلك العاصي بالمعصية،  
وغيره بترك الإقامة.

قال ابنُ بطَّال: اتفق العلماءُ على جواز القرعة، ومنعه الكوفيُّون،  
وقالوا: لا معنى لها، وإنما تُشبه الأزلَامَ، والحديث يدل على جوازها؛  
فإنه ﷺ رضيُّه وضربَ به المثل، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفي الصحيح: أنه ﷺ كان إذا أراد سفراً أفرغَ بينَ نسائه، فأَيَّتَهُنَّ  
خرج سهمُها خرج بها معه<sup>(٢)</sup>.

(حس): وفيه: إثبات القرعة في سُكنى السفينة ونحوها من المنازل  
التي تسكنها أبناء السبيل إذا جاؤوا معاً، فإن سبق أحدٌ فهو أحقُّ به<sup>(٣)</sup>.

(ك): فيه: أنه يجب على الجار أن يصبرَ على شيء من أذى جاره؛  
خوفاً ممَّا هو أشدُّ، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وفيه: التنويهُ برفعِ شأنِ القائمين في حُدود الله، الأمرين بالمعروف؛  
كما هو المُشاهد، والتنبيهُ بأنهم الذين مُنحوا الرِّفعة في الدَّارين وجميع

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١ / ٥٩).

(٢) رواه البخاري (٢٤٥٣)، من حديث عائشة رضي الله عنها.

(٣) انظر: «شرح السنة» للبخاري (١٤ / ٣٤٣).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١ / ٥٩).

الأحوال، حتى [ما] تخرجه القرعة بغير اختيارهم، وفيه الغض من حال العصاة، [و] أنهم المردودون إلى السفلى الصوري والمعنوي في جميع أحوالهم وأمورهم حتى ما تخرجه القرعة لهم أيضاً.

\* \* \*

١٨٨ - الخامس: عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ سَلَمَةَ هِنْدِ بِنْتِ أَبِي أُمَيَّةَ حَدِيثَهُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: أَنَّهُ قَالَ: «إِنَّهُ يُسْتَعْمَلُ عَلَيْكُمْ أَمْرَاءُ، فَتَعْرِفُونَ وَتُنْكِرُونَ، فَمَنْ كَرِهَ فَقَدْ بَرِئَ، وَمَنْ أَنْكَرَ فَقَدْ سَلِمَ، وَلَكِنْ مَنْ رَضِيَ وَتَابَعَ»، قالوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَلَا نُقَاتِلُهُمْ؟ قَالَ: «لَا، مَا أَقَامُوا فِيكُمْ الصَّلَاةَ» رواه مسلم.

معناه: مَنْ كَرِهَ بِقَلْبِهِ، وَلَمْ يَسْتَطِعْ إِنْكَاراً بِيَدٍ وَلَا لِسَانٍ، فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْإِثْمِ، وَأَدَّى وَظِيفَتُهُ، وَمَنْ أَنْكَرَ بِحَسَبِ طَاقَتِهِ، فَقَدْ سَلِمَ مِنْ هَذِهِ الْمَعْصِيَةِ، وَمَنْ رَضِيَ بِفِعْلِهِمْ وَتَابَعَهُمْ، فَهُوَ الْعَاصِي.

(الْمُتَلَبِّسُ)

(قض): «تعرفون وتنكرون» مفعولهما محذوف؛ أي: تعرفون بعض أحوالهم؛ وتنكرون بعضها، يريد أن أفعالهم يكون بعضها حسناً وبعضها قبيحاً، فَمَنْ قَدَّرَ أَنْ يَنْكَرَ عَلَيْهِمْ قَبَائِحَ أَعْمَالِهِمْ وَسَمَاجَةً حَالِهِمْ؛ فَقَدْ بَرِئَ مِنَ الْمُدَاهَنَةِ وَالنِّفَاقِ، وَ[مَنْ] لَمْ يَقْدِرْ عَلَى ذَلِكَ، وَلَكِنْ أَنْكَرَ بِقَلْبِهِ وَكَرِهَ

ذلك ؛ فقد سَلِمَ من مُشاركتهم في الوزر والوبال، ولكن مَنْ رضي بفعلهم بالقلب، وتابعهم في العمل ؛ فهو الذي شاركهم في العصيان، واندرج معهم تحت اسم الطُغيان .

وحذف الخبر في قوله : «من رضي» ؛ لدلالة الحال وسِياق الكلام على أن حُكِمَ هذا القسم ضِدًّا ما أثبتَه لقَسيمه، وإنما منع عن مُقابلتهم ما داموا يقيمون الصلاة التي هي عِمادُ الدِّين وعُنوانُ الإسلام والفارقُ بين الكُفر والإيمان ؛ حذرًا من هَيْجِ الفِتَنِ، واختلافِ الكلمة، وغير ذلك مِمَّا يكون أشدَّ نِكايةً من احتمال نُكرهم، والمصابرة على ما ينكرون منهم<sup>(١)</sup> .

(ن): هذا الحديث فيه مُعجزةٌ ظاهرة لرسول الله ﷺ بالإخبار عن المُستقبل، ووقعَ ذلك كما أخبر، وفيه دليلٌ على أن مَنْ عَجَزَ عن إزالة المُنكَر لا يَأْتُم بِمُجَرَّدِ السُّكُوت، بل إنما يَأْتُم بِالرِّضَا به، أو بأن لا يكرهه بقلبه، أو بالمُتَابعة عليه<sup>(٢)</sup> .

وقوله : «ومن كره فقد برئ» ؛ أي : مَنْ كره ذلك المُنكَر فقد برئ من إثمِه وعُقوبته، وهذا في حَقِّ مَنْ لا يستطيع إنكاره بيده ولا لسانه، فليكرهه بقلبه، ويبرأ .

\* \* \*

١٨٩ - السَّادِسُ : عَنْ أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ أُمِّ الْحَكَمِ زَيْنَبَ بِنْتِ جَحْشٍ

(١) انظر : «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢/ ٥٤٦) .

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١٢/ ٢٤٣) .

رضي الله عنها: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ دَخَلَ عَلَيْهَا فِرْعَاءً يَقُولُ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ،  
وَيُلِّ لِلْعَرَبِ مِنْ شَرِّ قَدِ اقْتَرَبَ، فُتِحَ الْيَوْمَ مِنْ رَدَمِ يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ  
مِثْلُ هَذِهِ»، وَحَلَّقَ بِأَصْبُعَيْهِ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا. فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ  
اللَّهِ! أَتَهْلِكُ وَفِينَا الصَّالِحُونَ؟ قَالَ: «نَعَمْ إِذَا كَثُرَ الْخَبَثُ» متفقٌ  
عليه.

### (السِّيَرَاتُ)

(ق): «الردم» هو السَّدُّ الذي بناه ذو القرنين على يَأْجُوجَ وَمَأْجُوجَ،  
يُهْمَزَانِ وَلَا يَهْمَزَانِ، لَغْتَانِ قُرِئَ بِهِمَا، فَمَنْ هَمَزَهُمَا جَعَلَهُمَا مِنْ أَجِيجِ  
النَّارِ، وَهُوَ ضَوْؤُهَا وَحَرَارَتُهَا وَسُمُّوا بِذَلِكَ لكَثْرَتِهِمْ وَشِدَّتِهِمْ.

وقيل: من الْأَجَاجِ، وهو الماء الشَّدِيدُ الْمُلُوحَةُ.

[وقيل]: هما اسمان أعجميان غير مشتقين.

قيل: هم ولد يافث بن نوح، وقال الضَّحَّاك: من التُّرْكِ، وقال كعب:  
احتلم آدمُ فاختلط ماؤه بالترابِ فَأَسْفَ، فحُلقوا من ذلك.  
وفيه نظر؛ فإن الأنبياءَ لَا يحتلمون.

وذكر العَزَنَوِيُّ فِي كِتَابِهِ الْمُسَمَّى بـ «عُيُونِ الْمَعَانِي»: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ  
قَالَ: «يَأْجُوجُ أُمَّةٌ لَهَا أَرْبَعُ مِائَةِ أَمِيرٍ، وَكَذَلِكَ مَأْجُوجُ، لَا يَمُوتُ أَحَدُهُمْ إِلَى  
أَنْ يَنْظُرَ إِلَى أَلْفِ فَارِسٍ مِنْ وَلَدِهِ، صِنْفٌ مِنْهُمْ كَالْأَرَزِّ، طُولُهُمْ مِائَةٌ وَعِشْرُونَ  
ذِرَاعًا، وَصِنْفٌ يَفْتَرِشُ أُذُنَهُ، وَيَلْتَحِفُ بِالْأُخْرَى، لَا يَمُرُّونَ بِفِيلٍ وَلَا خَنْزِيرٍ  
إِلَّا أَكَلُوهُ، وَيَأْكُلُونَ مَنْ مَاتَ مِنْهُمْ، مُقَدِّمَتُهُمْ بِالشَّامِ؛ وَسَاقَتُهُمْ بِخُرَّاسَانَ،

يَشْرَبُونَ أَنْهَارَ الْمَشْرِقِ، وَبُحِيرَةَ طَبْرِئَةَ، فَيَمْنَعُهُمُ اللَّهُ مِنْ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ وَيَبِيتَ الْمَقْدِسِ».

وقال عليٌّ عليه السلام: وَصِنْتُ مِنْهُمْ فِي طَوْلِ شَبْرِ، لَهُمْ مَخَالِبُ الطَّيْرِ، وَأَنْيَابُ السَّيَّاحِ، وَنَزَاعُ الْحَمَامِ، وَتَسَافُدُ الْبَهَائِمِ، وَعَوَاءُ الذَّنَبِ، وَشُعُورُ تَقْيِهِمِ الْحَرِّ وَالْبَرْدِ، وَأَذَانُ عِظَامٍ، إِحْدَاهَا وَبِرَةٌ يُشْتُونَ فِيهَا، وَالْأُخْرَى جِلْدَةٌ يُصَيِّفُونَ فِيهَا، يَحْفَرُونَ السَّدَّ حَتَّى كَادُوا يَنْقُبُونَهُ، فَيَعِيدُهُ اللَّهُ كَمَا كَانَ، حَتَّى يَقُولُوا: نَنْقُبُهُ غَدًا إِنْ شَاءَ اللَّهُ، فَيَنْقُبُونَ وَيَخْرَجُونَ، وَيَحْصِنُ النَّاسُ بِالْحُصُونِ، فَيَرْمُونَ إِلَى السَّمَاءِ، فَيَرْدُّ إِلَيْهِمُ السَّهْمُ مُلْطَخًا بِالدَّمِ، ثُمَّ يُهْلِكُهُمُ اللَّهُ بِالنَّغْفِ فِي رِقَابِهِمْ؛ يَعْنِي: الدُّودَ.

قلت: وفي الأحاديث النبوية أخبار صحيحة تشهد بالصَّحَّةَ لأكثر هذين الحديثين<sup>(١)</sup>.

• قولها: «وَحَلَقَ بِإَصْبَعِيهِ الْإِبْهَامِ وَالَّتِي تَلِيهَا»:

(ن): وفي بعض الروايات: «وَعَقَدَ وَهَيْبٌ بِيَدِهِ تِسْعِينَ»<sup>(٢)</sup>، وفي رواية: «عَقَدَ سُفْيَانُ بِيَدِهِ عَشْرَةَ»<sup>(٣)</sup>، فالمراد التقريب بالتمثيل، لا حقيقة التوحيد.

(ق): الحاصل أن الذي فَتَحُوا مِنَ السَّدِّ قَلِيلٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧ / ٢٠٧).

(٢) رواه مسلم (٣ / ٢٨٨١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) رواه مسلم (١ / ٢٨٨٠)، من حديث زينب بنت جحش رضي الله عنها.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧ / ٢٠٨).

(ن): «الخبث» هو بفتح الخاء والباء، وفسره الجمهور بالفسق والفجور، وقيل: المُراد الزُّنا خاصّةً، وقيل: أولادُ الزُّنا، والظاهر أنه المعاصي مطلقاً.

و«نهلك» بكسر اللام، وحُكي فتحها، وهو ضعيفٌ أو فاسد.  
ومعنى الحديث: أن الخبث إذا كثر؛ فقد يحصل الهلاك العام وإن كان هناك صالحون<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٩٠ - السَّابِعُ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ»، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ! مَا لَنَا مِنْ مَجَالِسِنَا بُدُّ؛ نَتَحَدَّثُ فِيهَا! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُبْتُمْ إِلَّا الْمَجْلِسَ، فَأَعْطُوا الطَّرِيقَ حَقَّهُ»، قَالُوا: وَمَا حَقُّ الطَّرِيقِ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «غَضُّ الْبَصَرِ، وَكَفُّ الْأَذَى، وَرَدُّ السَّلَامِ، وَالْأَمْرُ بِالْمَعْرُوفِ، وَالنَّهْيُ عَنِ الْمُنْكَرِ» متفقٌ عليه.

(السَّابِعُ)

\* قوله ﷺ: «إِيَّاكُمْ وَالْجُلُوسَ فِي الطَّرِيقَاتِ»:

(ق): فيه إنكارٌ للجلوس على الطرقات، وزجرٌ عنه، لكن مخمّله على ما [إذا] لم يُزهق إلى ذلك حاجةً، فلا يكون المنع على جهة التحريم،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣/١٨).

وإنما هو من باب سدِّ الذرائع والإرشادِ إلى الأصلح<sup>(١)</sup>.

(ن): يكره الجلوس على الطرقات؛ لِمَا فيه من التعرُّض للفتن والاثم بمرور النساء وغيرهن، وقد يمتدُّ نظر إليهنَّ، أو فِكْرُ فيهنَّ، أو ظَنُّ سُوءِ فيهنَّ، أو في غيرهن من المَارِّين. ومن أذى الناس باحتقارٍ؛ مِنْ لَمَزٍ، أو غيبةٍ، أو غيرهما، أو إهمالِ ردِّ سلام، أو الأمرِ بالمَعروف والنَّهي عن المُنكر، أو نحو ذلك من الأسباب التي لو خلا في بيته سَلِمَ منها.

ويدخل في الأذى أَنْ يُضَيِّقَ الطريقَ على المَارِّين، أو يمتنعُ النساءُ أو نحوهن منَ الخروجِ في أشغالهن بسبب قُعود القاعدين في الطريق، أو أن يجلسَ بقُرب دار إنسان يتأذى بذلك، أو حيث يكشفُ من أحوال الناس شيئاً يكرهونه<sup>(٢)</sup>.

(ط): «من مجالسنا» مُتعلِّق بقوله: «بد»؛ أي: ما لنا فِراقٌ منها<sup>(٣)</sup>.



١٩١ - الثَّامِنُ: عن ابنِ عباسٍ رضي الله عنهما: أَنَّ رَسولَ اللَّهِ ﷺ رَأى خَاتَمًا مِنْ ذَهَبٍ فِي يَدِ رَجُلٍ، فَنَزَعَهُ فَطَرَحَهُ، وَقَالَ: «يَعْمِدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ!»، فَقِيلَ لِلرَّجُلِ بَعْدَ مَا ذَهَبَ رَسولُ اللَّهِ ﷺ: خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ. قَالَ: لَا وَاللَّهِ!

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٨٦/٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٤٢/١٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣٠٤٢/١٠).

لَا أَخْذُهُ أَبَدًا وَقَدْ طَرَحَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ. رواه مسلم.

### (التَّائِبُ)

\* قوله: «فنزعه فطرحة»:

(ن): فيه: إزالة المُنْكَر باليد لمن قَدَّرَ عليها<sup>(١)</sup>.

\* وقوله ﷺ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ إِلَى جَمْرَةٍ مِنْ نَارٍ فَيَجْعَلُهَا فِي يَدِهِ»:

(ق): فيه: دليلٌ على تغليظ التحريم في لُبْسِ خَاتَمِ الذَّهَبِ<sup>(٢)</sup>.

(ط): وفيه من التأكيد: أنه أخرج الإنكارَ مخرجَ الإخباريِّ، وعمَّ

الخطابَ بعد نزع الخاتم من يده وطَرَحَهُ، فدل على غضبٍ عظيم، وتهديدٍ شديد، وَمِنْ ثَمَّ لَمَّا قِيلَ لَصَاحِبِهِ: «خُذْ خَاتَمَكَ انْتَفِعْ بِهِ»؛ قال: «لَا وَاللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

(ن): فيه: المُبَالِغَةُ في امْتِثَالِ أَمْرِهِ ﷺ، واجْتِنَابِ نَهْيِهِ، وعدمِ

الترخُّص فيه بالتأويلات الضَّعِيفَةِ، ثم إن هذا الرَّجُلَ إنما ترك الخاتمَ إِبَاحَةً لِمَنْ أَرَادَ أَخْذَهُ مِنَ الْفُقَرَاءِ وَغَيْرِهِمْ، وَحَيْثُذُ يُجُوزُ أَخْذُهُ لِمَنْ شَاءَ، فَإِذَا أَخْذَهُ؛ جَازَ تَصَرُّفُهُ فِيهِ، وَكَذَا لَوْ أَخْذَهُ صَاحِبُهُ لَمْ يَحْرَمْ عَلَيْهِ الْأَخْذُ وَالتَّصَرُّفُ فِيهِ بِالْبَيْعِ وَغَيْرِهِ، وَلَكِنْ تَوَرَّعَ وَأَرَادَ الصَّدَقَةَ عَلَى مَنْ يَحْتَاجُ إِلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦٥ / ١٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٠٩ / ٥).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٩١٣ / ٩).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦٥ / ١٤).

(ق): لا أنه أضاعه؛ فإنه ﷺ نهى عن إضاعة المال<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٩٢ - التاسع: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْحَسَنِ الْبَصْرِيِّ: أَنَّ عَائِذَ ابْنَ عَمْرٍو رضي الله عنه دَخَلَ عَلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ زِيَادٍ، فَقَالَ: أَيُّ بُنْي! إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ شَرَّ الرَّعَاءِ الْحُطْمَةُ»، فَإِيَّاكَ أَنْ تَكُونَ مِنْهُمْ. فَقَالَ لَهُ: اجْلِسْ، فَإِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نُخَالَةِ أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟! إِنَّمَا كَانَتْ النُّخَالَةُ بَعْدَهُمْ، وَفِي غَيْرِهِمْ. رواه مسلم.

### (التاسع)

(نه): «الرعاء» بالكسر: جمع راع؛ كـ (تَجَار: جمع تاجر).

و«الحطمة» هو العنيف برعاية الإبل في السَّوق والإيراد والإصدار، ويلقي بعضها على بعض ويعسفها، ضربته مثلاً لوالِي السُّوء<sup>(٢)</sup>.

(ط): لَمَّا استعار للوالي والسُّلطان لفظ الراعي؛ أتبعه بما يُلائم المُستعارَ منه من صفة الحَطْم، فـ «الحُطْمَةُ» ترشيحٌ لاستعارة الراعي لهم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥/ ٤٠٩).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٤٠٢)، وانظر: «شرح المشكاة» للطبري (٨/ ٢٥٧٠).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٨/ ٢٥٧٠).

(قض): المراد بالحُطْمَة: الفَظُّ القاسي الذي يظلمُ الرَّعِيَّةَ ولا يرحمهم؛ من الحَطْم: وهو الكَسْرُ، وقيل: الأَكُولُ الحَرِيصُ، الذي يأكل ما يرى ويَقْضِمُه؛ فَإِنَّ مَنْ هَذَا دَأْبُهُ يَكُونُ دَيَّءَ النَّفْسِ، ظالماً بالطَّعْنِ، شديدَ الطَّمَعِ فيما [في] أيدي الناس، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال عفيف الدِّين الكَازِرُونِي: ينبغي للراعي أن يختار مَرَعَى طيبَ الهواء، عَذْبَ الماء، كثيرَ العُشْبِ، قليلَ السَّباعِ، ويرعاها بعينٍ ساهرة، وشفقةٍ وافرة؛ ليزيد نَشْوُها ونَمَاحَها وَسِمْنُها، فيستحقَّ الأجرَةَ، فَإِنْ عَكَسَ ما ذكرناه؛ كان شرَّ الرِّعاءِ، فالسلطانُ هو الراعي للناس، فينبغي أن يتخذ الشرع مَرَعَى لهم؛ لأن ماءه عَذْبٌ فُرَاتٌ سائغٌ، وهو الكتاب، وهواؤه طَيِّبٌ، وهو السُّنَّةُ، وعُشْبُه كثيرٌ، وهو الثواب، وسِباعه قليلة، وهي البدعُ والأهواءُ، فإذا حافظ على ما ذكرناه؛ زاد النَشْءُ والنِّمَاءُ.

(ن): «إِنَّمَا أَنْتَ مِنْ نُخَالَتِهِمْ»؛ يعني: لستَ من فُضَلائِهِمْ وعُلَمائِهِمْ وأهل المَرَاتِبِ منهم، بل من سَقَطَتِهِمْ، والنُّخَالَةُ هاهنا استعارةٌ من نُخَالَةِ الدَّقِيقِ، وهي قُشُورُه، والنُّخَالَةُ والحُثَالَةُ والحُفَالَةُ والحُشَافَةُ بمعنى واحد، وقول عائذ: «وَهَلْ كَانَتْ لَهُمْ نُخَالَةٌ؟» من جَزَلِ الكلامِ وفَصِيحِهِ وصدِّقِهِ الذي ينقاد له كُلُّ مُسْلِمٍ؛ فَإِنَّ الصَّحَابَةَ كُلَّهُمْ صَفْوَةُ النَّاسِ، وسَادَاتُ الأُمَّةِ، وأفضلُ ممَّا بعدهم، وكلُّهُمْ عُدُولٌ قُدُوءٌ، لا نُخَالَةَ فِيهِمْ، وَإِنَّمَا جَاءَ التَّخْلِيطُ مِمَّنْ بعدهم، وفِيَمَنْ بعدهم كَانَتِ النُّخَالَةُ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢/ ٥٥٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/ ٢١٦).

(ق): هذا من عائذ بن عمرو وَعَظُّ وَذَكَرَى لَوْ صَادَفَتْ مَنْ تَنْفَعُهُ  
الذِّكْرَى، لكنها صادفت غليظَ الطَّبْعِ والفَهْمِ، وَمَنْ إِذَا قِيلَ لَهُ: اتَّقِ اللَّهَ؛ أَخَذَتْهُ  
الْعِزَّةُ بِالْإِثْمِ، وقد غلب عليه الجَفَاءُ والجَهَالَةُ حَتَّى جَعَلَ فَيَمِّنُ اخْتَارَهُ اللَّهُ  
لصُحْبَةِ نَبِيِّهِ ﷺ الحُثَالَةَ، فهو معهم على الكلمة التي طارت وَحَلَّتْ: رَمَتْنِي  
بِدَائِهَا وانسَلَّتْ، ولقد أحسن عائذٌ في الردِّ عليه حيث قال ولم يُيال بهُجْرِهِمْ:  
«وَهَلْ كَانَتْ النُّخَالَةُ إِلَّا بَعْدَهُمْ وَفِي غَيْرِهِمْ!»، انتهى<sup>(١)</sup>.

روى الطبراني في «المعجم الكبير» عن الحسن قال: قَدِمَ عَلَيْنَا  
عُبَيْدُ اللَّهِ بْنُ زِيَادٍ أَمِيرًا أَمَرَهُ عَلَيْنَا مُعَاوِيَةَ، فَقَدِمَ عَلَيْنَا غُلَامًا سَفِيهًا يَسْفِكُ  
الدَّمَاءَ سَفْكًا شَدِيدًا، وَفِينَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ مُغَفَّلٍ الْمُزْنِيُّ صَاحِبُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
وَكَانَ مِنَ السَّبْعَةِ رَهْطِ الَّذِينَ بَعَثَهُمْ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ ﷺ يُفَقِّهُونَ أَهْلَ  
الْبَصْرَةِ فِي الدِّينِ، فَدَخَلَ عَلَيْهِ ذَاتَ يَوْمٍ فَقَالَ: أَنْتَ عَمَّا أَرَاكَ تَصْنَعُ؟ فَإِنْ  
شَرَّ الرَّعَاءِ الْخُطْمَةُ، فَقَالَ لَهُ: مَا أَنْتَ وَذَاكَ؟! إِنَّمَا أَنْتَ حُثَالَةٌ مِنْ حُثَالَاتِ  
أَصْحَابِ مُحَمَّدٍ ﷺ، فَقَالَ: وَهَلْ فِيهِمْ حُثَالَةٌ لَا أُمُّ لَكَ؟! بَلْ كَانُوا أَهْلَ  
بُيُوتَاتٍ وَشَرَفٍ مِمَّنْ كَانُوا مَعَهُ، أَشْهَدُ لَسَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَقُولُ:  
«مَا مِنْ إِمَامٍ وَلَا وَالٍ بَاتَ لَيْلَةً غَاشًّا لِرَعِيَّتِهِ؛ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»، ثُمَّ  
خَرَجَ مِنْ عِنْدِهِ حَتَّى أَتَى الْمَسْجِدَ، فَجَلَسَ فِيهِ، وَجَلَسْنَا إِلَيْهِ، وَنَحْنُ نَرَى  
فِي وَجْهِهِ مَا قَدْ لَقِيَ مِنْهُ، فَقُلْتُ: يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ أَبَا زِيَادٍ، مَا كُنْتَ تَصْنَعُ  
بِكَلَامِ هَذَا السَّفِيهِ عَلَى رُؤُوسِ النَّاسِ؟

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٢٥).

فقال: إنه كان عندي علمٌ خَفِيٌّ من علم رسول الله ﷺ، فأُحْبِيتُ أن لا أموت حتى أقول به علانيةً على رؤوس الناس، وَلَوِ دِدْتُ أن داره وسعت أهلَ هذا المصر، فسمعوا مَقالتي، وسمعوا مَقالته، ثم قام الشيخ وقمنا معه، فما لبث الشيخ أن مرض مرضه الذي توفي فيه، فأتاه عُبيد الله بن زياد يَعُودُهُ، فقال: أَتَعْهَدُ إلينا شيئاً نفعل فيه الذي تُحِبُّ؟ قال: أوفاعلُ أنت؟ قال: نعم، [قال]: فَإني أسألك أن لا تُصَلِّيَ عليّ، ولا تقم على قبري، وأن تُخَلِّيَ بيني وبين أصحابي حتى يكونوا هم الذين يُلُون ذلك مِنِّي.

قال: وكان عُبيد الله رجلاً خِياراً يركب في كل غداة، فركب ذات يوم؛ فإذا الناس في السَّكَك، ففزع، فقال: ما هؤلاء؟ قالوا: مات عبد الله بن مُغَفَّل صاحبُ النبي ﷺ، فوقف حتى مرَّ بِسَريره، فقال: أما إنه لولا أنه سألنا فأعطيناه إياه؛ لَسِرْنَا معه حتى نصلي عليه، ونقوم على قبره، وفي رواية له: فَصَلَّى عليه أبو بَرْزَةَ الْأَسْلَمِيُّ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٩٣ - العاشر: عَنْ حُذَيْفَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ، أَوْ لَيُوشِكَنَّ اللَّهُ أَنْ يَنْعَثَ عَلَيْكُمْ عِقَاباً مِنْهُ، ثُمَّ تَدْعُونَهُ فَلَا يُسْتَجَابُ لَكُمْ» رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ.

(١) رواه الطبراني (٥/ ٢١٢) - «مجمع الزوائد» للهيتمي، وابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٣٧/ ٤٤٦)، قال الحافظ الهيتمي في «مجمع الزوائد» (٥/ ٢١٢): رواه كله الطبراني عن شيخه ثابت بن نعيم ولم أعرفه، وبقية رجال الطريق الأولى ثقات، وفي الثانية محمد بن عبد الله بن مغفل ولم أعرفه.

## (الْجَهَادُ)

(إلى آخر الباب)

\* قوله ﷺ: «أو ليوْشكن الله أن يبعث عذاباً»:

(ط): أي: أن أحدَ الأمرين كائن، إما لِيَكُنْ [منكم] الأمر بالمَعْرُوفِ، ونَهْيُكُمْ عن المُنْكَرِ، أو أنْزَلَ عَذَابٌ عَظِيمٌ من عند الله، ثم بعد ذلك يكن منكم الدُّعَاءُ، ولا يكون لكم من الله إِلَّا الْخَيِّئَةُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٩٤ - الْحَادِي عَشَرَ: عَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «أَفْضَلُ الْجِهَادِ كَلِمَةُ عَدْلٍ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ.

١٩٥ - الثَّانِي عَشَرَ: عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ طَارِقِ بْنِ شَهَابٍ الْبَجَلِيِّ الْأَحْمَسِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَجُلًا سَأَلَ النَّبِيَّ ﷺ، وَقَدْ وَضَعَ رِجْلَهُ فِي الْغَرَزِ: أَيُّ الْجِهَادِ أَفْضَلُ؟ قَالَ: «كَلِمَةُ حَقٍّ عِنْدَ سُلْطَانٍ جَائِرٍ» رَوَاهُ النَّسَائِيُّ بِإِسْنَادٍ صَحِيحٍ.

«الْغَرَزُ» بَغَيْنٌ مُعْجَمَةٌ مَفْتُوحَةٌ ثُمَّ زَايٍ، وَهُوَ رِكَابٌ كَوْرُ الْجَمَلِ إِذَا كَانَ مِنْ جِلْدٍ أَوْ خَشَبٍ، وَقِيلَ: لَا يَخْتَصَرُ بِجِلْدٍ وَخَشَبٍ.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٦٢).

• قوله ﷺ: «كلمة عدل» وفي رواية: «كلمة حق»<sup>(١)</sup> تسميته كلمة كتسميتهم القصيدة كلمة؛ كقولهم [كلمة الشهادة]، وسيأتي معنى العدل في الحديث الثاني من (الباب السادس والأربعين)، وإنما كان هذا أفضل الجهاد؛ لأن الذي يأمر السلطان الجائر بالعدل ويُشافهه بصريح الحق ولا يُداهن معه؛ يتربّص إحدى الحُسنيين؛ إما أن يُوقع به بأسه ويقتله، فينال درجة الشهادة، وإما أن يُؤثر النصّح؛ فيصير سبباً لصلاح خلق كثير، وجم غفير؛ فإنَّ السلطان إذا عدل استقام به أمرُ العالم، وارتفع الفساد، وظهر شعارُ الدين، وأمن السُّبُل، وأمر بالمعروف، ونهى عن المنكر، وسهل الأمر على القائمين به، وفائدة الجهاد مع الكُفَّار إصلاحُ أفراد أو جماعة منهم، أو نيلُ غنيمة، فهذا الجهاد أكملُ فائدة، وأشملُ عائدة.

\*\*\*

١٩٦ - الثَّالِثَ عَشَرَ: عن ابنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ أَوَّلَ مَا دَخَلَ النَّقْصُ عَلَى بَنِي إِسْرَائِيلَ: أَنَّهُ كَانَ الرَّجُلُ يَلْقَى الرَّجُلَ فَيَقُولُ: يَا هَذَا! اتَّقِ اللَّهَ، وَدَعْ مَا تَصْنَعُ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحِلُّ لَكَ، ثُمَّ يَلْقَاهُ مِنَ الْغَدِ وَهُوَ عَلَى حَالِهِ، فَلَا يَمْنَعُهُ ذَلِكَ أَنْ يَكُونَ أَكِيلَهُ وَشَرِيئَهُ وَقَعِيدَهُ، فَلَمَّا فَعَلُوا ذَلِكَ ضَرَبَ اللَّهُ قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ»، ثُمَّ قَالَ: ﴿لُعِنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ بَنِي إِسْرَائِيلَ عَلَى

(١) رواه النسائي (٤٢٠٩)، من حديث طارق بن شهاب رضي الله عنه، وهو حديث صحيح.

انظر: «صحيح الجامع الصغير» (١١٠٠).

لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ ﴿٧٨﴾  
كَانُوا لَا يَتَنَاهَوْنَ عَنْ مُنْكَرٍ فَعَلُوهُ لَبِئْسَ مَا كَانُوا  
يَفْعَلُونَ ﴿٧٩﴾ تَرَى كَثِيرًا مِنْهُمْ يَتَوَلَّوْنَ الَّذِينَ كَفَرُوا لَبِئْسَ  
مَا قَدَّمَتْ لَهُمْ أَنْفُسُهُمْ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿فَسِيقُوا﴾ [المائدة: ٧٨ - ٨١]، ثُمَّ  
قَالَ: «كَلَّا، وَاللَّهِ لَتَأْمُرَنَّ بِالْمَعْرُوفِ، وَلَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ،  
وَلَتَأْخُذَنَّ عَلَى يَدِ الظَّالِمِ، وَلَتَأْطِرُنَّهُ عَلَى الْحَقِّ أَطْرًا، وَلَتَقْصُرُنَّهُ عَلَى  
الْحَقِّ قَصْرًا، أَوْ لَيَضْرِبَنَّ اللَّهُ بِقُلُوبِ بَعْضِكُمْ عَلَى بَعْضٍ، ثُمَّ  
لَيَلْعَنَنَّكُمْ كَمَا لَعَنَهُمْ» رواه أبو داود والترمذي، وقال: حديثٌ  
حسن.

هذا لفظ أبي داود، ولفظ الترمذي: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَمَّا  
وَقَعَتْ بَنُو إِسْرَائِيلَ فِي الْمَعَاصِي، نَهَتْهُمْ عُلَمَاؤُهُمْ فَلَمْ يَنْتَهُوا،  
فَجَالَسُوهُمْ فِي مَجَالِسِهِمْ، وَوَاكَلُوهُمْ وَشَارَبُوهُمْ، فَضَرَبَ اللَّهُ  
قُلُوبَ بَعْضِهِمْ بِبَعْضٍ، وَلَعَنَهُمْ عَلَى لِسَانِ دَاوُدَ وَعِيسَى بْنِ مَرْيَمَ،  
ذَلِكَ بِمَا عَصَوْا وَكَانُوا يَعْتَدُونَ»، فَجَلَسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَكَانَ  
مُتَكِنًا، فَقَالَ: «لَا وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! حَتَّى تَأْطِرُوهُمْ عَلَى الْحَقِّ  
أَطْرًا».

قَوْلُهُ: «تَأْطِرُوهُمْ»: أَيُّ: تَعْطِفُوهُمْ. «وَلَتَقْصُرُنَّهُ»: أَيُّ:  
لَتَحْبِسُنَّهُ.

• قوله ﷺ: «أول ما دخل النقص على بني إسرائيل»:

(ق): «إسرائيل» هو يعقوب عليه السلام؛ وبنوه أولاده، وهم الأسباط، وهم كالبائل في أولاد إسماعيل، قال ابن عباس: (إسرا) هو عبد، و(إيل) هو الله، فمعناه: عبد الله، وفيه لغات، وقيل: هو عبري، اسمٌ واحد بمعنى يعقوب<sup>(١)</sup>.

(ط): «ضرب الله قلوب بعضهم ببعض»؛ أي: خلط، قال الراغب: ضرب اللبن بعضه ببعض؛ أي: خلط، انتهى<sup>(٢)</sup>.

لا يختلط الشيء بالشيء حتى يتشابه، فيرجع معناه إلى تشابه قلوبهم في القسوة والغفلة؛ أي: لمَّا أعرضوا عن مُجانبتهم وواكلوهم وجلسوا معهم؛ قست قلوبهم، وشابهت قلوب العصاة.

ففيه: اجتنابُ مُصاحبة المُجاهرين بالمعصية، وترك مخالطتهم ومُؤاكلتهم؛ فإن النفس بطبعها تَعْدَى، وتسرق أخلاق صَحِيحِهَا وأَكِيلِهَا؛ ولهذا قال: «ضرب الله قلوب بعضهم ببعض»، وأيضاً يُخاف من مُصاحبتهم أن يصيبهم مثلُ ما أصاب المُجاهرين بالمعاصي من العقوبات العاجلة.

• قوله ﷺ: «لا والذي نفسي بيده حتى تَأْطُرُوهم»:

(ط): «حتى» متعلقة بـ «لا»، كأن قائلًا قال له عند ذكر مَظالم بني إسرائيل: هل تُعذر في تخلية الظالمين وشأنهم؟ فقال: (لا، حتى تَأْطُرُوهم، وتأخذوا على أيديهم)؛ أي: لا تُعذرون حتى يُجبر الظالم على الإدعان للحق،

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٤٧).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٢٦٧).

وإعطاء النِّصْفَةِ للمظلوم، واليمين معترضةً بين «لا» و«حتى»، وليست (لا) هذه بتلك التي يجيء بها المُقْسَمُ تأكيداً للقسَمِ.  
و(أَطْر) بفتح الطاء (يَأْطِر) بكسرها<sup>(١)</sup>.

(نه): القَصْرُ: الحبس، يقال: قَصَرْتُ نفسي على الشيء: إذا حبستها عليه وألزمتهَا، انتهى<sup>(٢)</sup>.

جلوسه ﷺ بعد ما كان مُتَكِنًا، وتأكيدُ الفعل بالمفعول المطلق؛ أعني «أطراً» و«قصرًا» دليلٌ على اعتناءٍ عظيم، واهتمامٍ بليغٍ بالمذكور، وعلى التحذير من أن يقع إهمالٌ في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

\* \* \*

١٩٧ - الرَّابِعَ عَشَرَ: عن أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ ؓ قَالَ: يَا أَيُّهَا النَّاسُ! إِنَّكُمْ لَتَقْرَأُونَ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا عَلَيْكُمْ أَنْفُسَكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ النَّاسَ إِذَا رَأَوْا الظَّالِمَ، فَلَمْ يَأْخُذُوا عَلَى يَدَيْهِ، أَوْشَكَ أَنْ يَعْمَهُمُ اللَّهُ بِعِقَابٍ مِنْهُ» رواه أبو داود والترمذي والنسائي بأسانيد صحيحة.

\* قوله: «وإني سمعت»:

(ط): عطف على محذوف، كأنه قال: إنكم تقرأون هذه الآية،

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤ / ٦٩).

وَتَجْرُونَهَا عَلَى عُمْومِهَا، وَتَمْتَنِعُونَ عَنِ الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ وَالنَّهْيِ عَنِ الْمُنْكَرِ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ، «وَإِنِّي سَمِعْتُ... إِلَى آخِرِهِ»، وَإِنَّمَا قُلْتُ كَذَلِكَ لِأَنَّ الْآيَةَ نَزَلَتْ فِي أَقْوَامٍ أُمِرُوا بِالْمَعْرُوفِ وَنُهِوا عَنِ الْمُنْكَرِ، فَأَبَوْا الْقَبُولَ كُلَّ الْإِبَاءِ، فَذَهَبَتْ نَفْسُ الْمُؤْمِنِينَ عَلَيْهِمْ حَسْرَةً، فَقِيلَ لَهُمْ: عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ وَمَا كُلُّفْتُمْ مِنْ إِصْلَاحِهَا، وَالْمَشْيِ بِهَا فِي طَرِيقِ الْهُدَى، لَا يَضُرُّكُمْ الضَّلَالُ عَنْ دِينِكُمْ إِذَا كُنْتُمْ مُهْتَدِينَ.

وَيَشْهَدُ لَذَلِكَ مَا قَبْلَ هَذِهِ الْآيَةِ: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْا إِلَى مَا أَنْزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُوا حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا﴾ الْآيَةُ [المائدة: ١٠٤]؛ وَحَدِيثُ أَبِي ثَعْلَبَةَ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ لَا يَضُرُّكُمْ مَنْ ضَلَّ إِذَا اهْتَدَيْتُمْ﴾، فَقَالَ: أَمَا وَاللَّهِ لَقَدْ سَأَلْتُ عَنْهَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «بَلِ اتَّعَمَرُوا بِالْمَعْرُوفِ، وَتَنَاهَوْا عَنِ الْمُنْكَرِ، حَتَّى إِذَا رَأَيْتَ شُحًّا مُطَاعًا، وَهَوًى مُتَّبَعًا، وَدُنْيَا مُؤَثَّرَةً، وَإِعْجَابَ كُلِّ ذِي رَأْيٍ بِرَأْيِهِ، وَرَأْيَ أَمْرٍ لَا بُدَّ لَكَ مِنْهُ؛ فَعَلَيْكَ نَفْسُكَ، وَدَعْ أَمْرَ الْعَوَامِّ، فَإِنَّ وَرَاءَكُمْ أَثَامَ الصَّبْرِ، فَمَنْ صَبَرَ فِيهِنَّ؛ قَبِضَ عَلَى الْجَمْرِ، لِلْعَامِلِ فِيهِنَّ أَجْرُ خَمْسِينَ رَجُلًا يَعْمَلُونَ مِثْلَ عَمَلِهِ»، قَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْهُمْ؟ قَالَ: «أَجْرُ خَمْسِينَ مِنْكُمْ»، رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ وَابْنُ مَاجَةَ<sup>(١)</sup>.



(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيبى (٣٢٦٣/١٠)، والحديث رواه الترمذى (٣٠٥٨)، وابن ماجه (٤٠١٤)، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢٣٤٤).

## ٢٤- باب

تغليظ عقوبة مَنْ أَمَرَ بِمَعْرُوفٍ  
أَوْ نَهَى عَنِ مَنكَرٍ، وَخَالَفَ قَوْلَهُ فَعَلَهُ

\* قال الله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ وَأَنْتُمْ  
تَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ﴾ [البقرة : ٤٤] .

\* وقال تعالى : ﴿ يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَمْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴿٢﴾  
كَبُرَ مَقْتًا عِنْدَ اللَّهِ أَنْ تَقُولُوا مَا لَا تَفْعَلُونَ ﴾ [الصف : ٢ - ٣] .

\* وقال تعالى إخباراً عَنْ شُعَيْبٍ ؑ : ﴿ وَمَا أُرِيدُ أَنْ أَخَالِفَكُمْ إِلَى  
مَا أَنْهَكُم عَنْهُ ﴾ [هود : ٨٨] .

### (الباب الرابع والعشرون)

(في تغليظ عقوبة من أمر بمعروف أو نهى عن منكر وخالف قوله فعله)

\* قوله تعالى : ﴿ أَتَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَتَنْسَوْنَ أَنْفُسَكُمْ ﴾ الآية [البقرة : ٤٤] :

(البر) : جماع الخيرات ؛ أي : لا تأثمرون بما تأمرون به الناس ،  
وأنتم مع ذلك تتلون الكتاب ، وتعلمون ما فيه على مَنْ قَصَرَ في أوامر الله ،  
أفلا تعقلون ما أنتم صانعون بأنفسكم ، فتنبها من رقدتكم ؟ !

قال قتادة : كان بنو إسرائيل يأمرون الناس بطاعة الله وتقواه وبالبرِّ ،

ويخالفون، فعَيَّرَهم الله تعالى بذلك، فَمَنْ أمر بخير فليكن أشدَّ الناس إليه مُسَارَعَةً.

قال أبو الدرداء رضي الله عنه: لا يَفْقَهُ الرجل كلَّ الفقه حتى يَمُقَّتَ الناس في ذات الله، ثم يرجع إلى نفسه، فيكون لها أشدَّ مَقْتًا<sup>(١)</sup>، وليس المرادُ ذَمُّهم على الأمر مع الترك، بل ذَمُّ على التَّرك؛ فإن الأمرَ بالمُعروف معروفٌ، وهو واجبٌ، لكن من اللازم المُتَحَتِّم على العالِمِ الأمر أن يفعلَه مع من أمرهم به، ولا يختلف عنهم، وذهب بعضهم إلى أن مُرتكِبَ المعاصي لا ينهى غيره عنها، وهذا ضعيفٌ، وأضعفُ منه تَمَسُّكُهم بهذه الآية؛ فإنه لا حُجَّةَ لهم فيها.

قال سعيد بن جبير: لو كان المرءُ لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر حتَّى لا يكون فيه شيءٌ؛ لَمَا أمر أحدٌ بمَعروف ولا نهى عن مُنكر.

قال الإمام مالك بن أنس: وصدق، مَنْ ذا الذي ليس فيه شيءٌ؟!

قلت: لكنه والحالة هذه مذمومٌ على ترك الطاعة وفعل المعصية؛ لعلمه بها، ومُخالفته على بصيرة؛ ولهذا جاءت الأحاديث في الوعيد على ذلك، قال رسول الله ﷺ: «مَثَلُ الْعَالِمِ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْخَيْرَ وَلَا يَعْمَلُ بِهِ كَمَثَلِ السَّرَاجِ يُضِيءُ لِلنَّاسِ وَيَحْرِقُ نَفْسَهُ»، خرَّجه الطبراني في «المعجم الكبير»، وهو حديث غريب<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (١ / ٢٥٨)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٤٥٨٤).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٦٨١)، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٣١).

وروى الإمام أحمد عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «مَرَرْتُ لَيْلَةَ أُسْرِيَ بِي عَلَى قَوْمٍ تُقْرَضُ شِفَاهُهُمْ بِمَقَارِضَ مِنْ نَارٍ، قُلْتُ: مَنْ هَؤُلَاءِ؟ قَالَ: خُطَبَاءُ أُمَّتِكَ مِنْ أَهْلِ الدُّنْيَا، الَّذِينَ يَأْمُرُونَ النَّاسَ بِالْبِرِّ وَيَنْسَوْنَ أَنْفُسَهُمْ، وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ أَفَلَا يَعْقِلُونَ؟!»، وَخَرَّجَهُ ابْنُ حِبَّانَ فِي «صَحِيحِهِ»، وَابْنُ أَبِي حَاتِمٍ<sup>(١)</sup>.

وروي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعَافِي الْأُمِّيِّينَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَا لَا يُعَافِي الْعُلَمَاءُ»<sup>(٢)</sup>.

وقد ورد في بعض الآثار: يُغْفَرُ لِلْجَاهِلِ سَبْعِينَ مَرَّةً حِينَ يُغْفَرُ لِلْعَالِمِ مَرَّةً؛ لَيْسَ مَنْ يَعْلَمُ كَمَنْ لَا يَعْلَمُ<sup>(٣)</sup>.

(م): الهمزة فيه للتحذير مع التقرير والتعجب من حالهم، وقوله: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة: ٤٤]: تعجب للعقلاء من أفعالهم؛ إذ المقصود من الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر إرشاد الغير إلى تحصيل المصلحة، وتحذيره عما يوقعه في المفسدة، والإحسان إلى النفس أولى من الإحسان إلى الغير، وذلك معلوم بشواهد العقل والنقل، فمن وعظ ولم يتعظ؛ فكأنه أتى بفعل متناقض، وأيضاً يصير وعظه سبباً لرغبة الناس في المعصية؛ لأنهم

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ١٢٠)، وابن حبان في «صحيحه» (٥٣)، وابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤٧٢)، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (١٢٩).

(٢) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٣١)، وقال: هذا حديث غريب، تفرد به سيار عن جعفر، ولم نكتبه إلا من حديث أحمد بن حنبل، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٧٤١).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١/ ٣٨١).

يقولون: لولا أنه مُطَّلَع على أنه [لا] أصل لهذه التخويفات؛ لما أقدم على المعصية، فتفترُّ القلوبُ عن القبول؛ ولهذا قال عليُّ بن أبي طالب عليه السلام: قَصَمَ ظهري رجلان: عالمٌ مُتَهَتِّك، وجاهلٌ مُتَنَسِّك، قال الشاعر:

ابداً بنفسِكَ فأنهَها عَنْ غِيَّها      فإذا انتهت عَنْهُ فَأَنْتَ حَكِيمٌ  
فهْناكَ يُقْبَلُ إِنْ وَعَظْتَ وَتُقْتَدَى      بالرَّأيِ مِنْكَ وَيَنْفَعُ التَّعْلِيمُ

وقيل: عملُ رجلٍ في ألفٍ رجلٍ أبلغُ من قول ألفٍ رجلٍ في رجلٍ <sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢٢]:

٢٢، قال ابن عباس رضي الله عنه: كان ناسٌ من المؤمنين قبل أن يُفرضَ الجهاد يقولون: لوددنا أن الله ﷻ دلَّنَا على أحبِّ الأعمالِ إليه فنعملَ به، فأخبر الله نبيَّه أن أحبِّ الأعمالِ إيمانٌ لا شكَّ فيه، وجهادُ أهلِ معصيته الذين خالفوا الإيمانَ ولم يُقرُّوا، فلمَّا نزلَ الجهاد كَرِهَ ذلك ناسٌ من المؤمنين وشقَّ عليهم أمره، فقال الله سبحانه: ﴿لِمَ تَقُولُونَ مَا لَا تَفْعَلُونَ﴾ [الصف: ٢] <sup>(٢)</sup>.

قال قتادة والضَّحَّاك: نزلت توبيخاً لقوم كانوا يقولون: قَتَلْنَا، ضَرَبْنَا، طَعَنَّا، وفعلنا، ولم يكونوا فعلوا ذلك <sup>(٣)</sup>.

(الثعلبي): قال الحسن: هؤلاء المُنافقون نسبهم الله إلى الإقرار الذي أعلنوه للمُسلمين <sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣ / ٤٤).

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٨ / ٨٣).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٣ / ٥٤١).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩ / ٣٠٢).

(الكشاف): نداؤهم بالإيمان تَهَكُّمٌ بهم وبإيمانهم، وهذا من أفصح الكلام وأبلغه في معناه، ونصب ﴿مَقْتًا﴾ على تفسيره؛ دلالة على أن قولهم ما لا يفعلون مَقْتٌ خالص لا شَوَبَ فيه؛ لفرطِ تمكُّنِ المَقْتِ منه، واختير لفظ المَقْت؛ لأنه أشدُّ البغض وأبلغه وأفحشه، و﴿عِنْدَ اللَّهِ﴾ أبلغ من ذلك؛ لأنه إذا ثبت كِبَرُ مَقْتِهِ عند الله؛ فقد تَمَّ كِبَرُهُ وشِدَّتُهُ، وانزاحت عنه الشُّكوك.

وعن بعض السلف: أنه قيل له: حدثنا<sup>(١)</sup>، فقال: أأمروني أن أقول ما لا أفعل، فأستعجل مقتَ الله<sup>(٢)</sup>؟!

\* قوله تعالى: إخباراً عن شعيب: ﴿وَمَا أُرِيدُ أَنْ أُخَالِفَكُمْ إِلَى مَا أَنْهَيْكُمْ عَنْهُ﴾ [هود: ٨٨]؛ أي: لا أنهاكم عن الشيء، وأخالف أنا في السرِّ، فأفعله خُفِيَّةً عنكم<sup>(٣)</sup>.

(م): يقال: خالفني فلان إلى كذا: إذا قصده وأنت مولٌّ عنه؛ أي: أسبقكم إلى شهواتكم التي نهيتكم عنها لأستبدَّ بها دونكم، انتهى<sup>(٤)</sup>.  
قال إبراهيم النخعي: إني أكره القصص؛ لهذه الثلاث الآيات المذكورة في أوَّل هذا الباب.

\* \* \*

(١) في الأصل: «حديثاً».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٥٢٣).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧/ ٤٦٢).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (١٨/ ٣٨).

١٩٨ - وعن أبي زيد أسامة بن زيد بن حارثة، قال: سَمِعْتُ رسولَ الله ﷺ يَقُولُ: «يُوتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَيُلْقَى فِي النَّارِ، فَتَنْدَلِقُ أَقْتَابُ بَطْنِهِ، فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ فِي الرَّحَا، فَيَجْتَمِعُ إِلَيْهِ أَهْلُ النَّارِ، فَيَقُولُونَ: يَا فُلَانُ! مَا لَكَ؟ أَلَمْ تَكُ تَأْمُرُ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ؟ فَيَقُولُ: بَلَى، كُنْتُ أَمُرُّ بِالْمَعْرُوفِ وَلَا آتِيهِ، وَأَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَآتِيهِ» متفق عليه.

قَوْلُهُ: «تَنْدَلِقُ»: هُوَ بِالذَّالِ الْمَهْمَلَةِ، وَمَعْنَاهُ: تَخْرُجُ. وَ«الْأَقْتَابُ»: الْأُمْعَاءُ، وَاحِدُهَا قِتْبٌ.

\* قَوْلُهُ ﷺ: «تَنْدَلِقُ»: أَي: تَخْرُجُ خُرُوجًا سَرِيعًا، يَقَالُ: انْدَلَقَ السَّيْفُ: إِذَا خَرَجَ مِنْ غَمْدِهِ بَغِيرَ سَلٍّ.

(ن): «الْأَقْتَابُ» الْأُمْعَاءُ، وَاحِدُهَا قِتْبَةٌ، وَقِيلَ: قِتْبٌ، وَقَالَ ابْنُ عَيْنَةَ: هِيَ مَا اسْتَدَارَ مِنَ الْبَطْنِ، وَهِيَ الْحَوَايَا وَالْأُمْعَاءُ، وَهِيَ الْأَقْصَابُ، وَاحِدُهَا: قُصْبٌ<sup>(١)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «فَيَدُورُ بِهَا كَمَا يَدُورُ الْحِمَارُ بِالرَّحَى»:

(مظ): أَي: يَتَرَدَّدُ وَيَدُورُ حَوْلَ أَقْتَابِهِ، وَيَضْرِبُهَا بِرَجْلِهِ، الْمُشَبَّهَ مَرَكَّبٌ مِنْ أُمُورٍ مُتَعَدِّدَةٍ، فَيَجِبُ أَنْ يُتَوَهَّمَ لِلْمُشَبَّهِ [بِه] تِلْكَ الْأُمُورُ؛ فَإِنَّ التَّشْبِيهَ التَّمثِيلِيَّ يَسْتَدْعِي ذَلِكَ، فَالْمُشَبَّهُ فِي الدُّنْيَا الرَّجُلُ يَدُورُ حَوْلَ رَحَى الْأَمْرِ بِالْمَعْرُوفِ، وَيَتَعَبُ فِيهِ وَيَكْدُ كَالْحِمَارِ، وَمَا لَهُ نَصِيبٌ مِمَّا يَحْصُلُ مِنْهُ إِلَّا الْكَدُّ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨ / ١١٨).

والتَّعَبُ كَالْحِمَارِ؛ نحو قوله تعالى: ﴿كَمَثَلِ الْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا﴾ [الجمعة: ٥]  
وكذا في الآخرة يدور حول أفتابه التي شُبِّهَتْ بكلامه الذي خرج منه،  
فيدوسها برحى رجله، ويطحنها كطحن الحمار الدقيق؛ جزاءً بما كانوا  
يعملون، انتهى<sup>(١)</sup>.

وأيضاً؛ فيه إشارة إلى كمال بلادة هذا الأمر الناهي الذي لا يأتمر  
ولا ينتهي؛ فإنه مُشَبَّه بالحمار الذي يُضْرَب به المثل في البلادَة، أنشدتُ  
لنفسي:

يَا أَمْرَ الْغَيْرِ [و] يَا نَاهِيَا      مُقْصِراً أَقْصِرْ عَنِ النَّيِّهِ  
تَأْمُرُ بِالْعُرْفِ وَلَا تَفْعَلُهُ      تَنْهَى عَنِ الْمُنْكَرِ وَتَأْتِيهِ

(ق): إنما اشتد عذاب هذا لأنه كان عالماً بالمعروف وبالمُنْكَرِ،  
وبوجوب القيام عليه بوظيفة كلِّ واحد منهما، ومع ذلك فلم يعمل بشيء منه،  
فصار كأنه مُسْتَهين بحُرْمَاتِ الله تعالى، ومُسْتَخِفٌّ بأحكامه، ثم إنه لم يتب  
عن شيء من ذلك، وهذا من جملة مَنْ لم ينتفع بعلمه، الذين قال فيهم النبي ﷺ:  
«أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعُهُ اللَّهُ بِعِلْمِهِ»<sup>(٢)</sup>، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ مُحَمَّد بن مَعْمَر: مآل حال الْمُتَّصِفِ بهذه الصفة في

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٥ / ٢٦٢)، وانظر: «شرح المشكاة»  
للطبراني (١٠ / ٣٢٦٢)، والكلام من قوله: «المشبه مركب . . . إلخ» منه، وكذلك  
ما بين معكوفتين منه.

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الصغير» (٥٠٧)، من حديث أبي هريرة ؓ، وهو حديث  
ضعيف جداً. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٨٦٨).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٢١).

الآجل ما ورد في هذا الحديث، وأما في العاجل: فخرج<sup>(١)</sup> بنات صدره - وهو القولُ المُتَشَبَّعُ من الفعل بما يخالفه - لا يتقاصر في إهلاكه عن اندلاق أقتاب بطنه، وتَحْيِيزُهُ في<sup>(٢)</sup> عَمَى بصيرته لا يتضاءل عن دوران الحمار برحاه؛ فإن في ترك الأمر بالمعروف وإهمالِ النَّهْيِ عن المُنْكَرِ من غير الائتمار به والانتهاز عنه خُذْلَانًا لِلْحَقِّ، وَقَلَّةً احتفالٍ بالدين، وكفى بواحدٍ منهما عَمَى في البصائر، وفُقدَانًا لنور الضمائر، انتهى.

وقد تقدم أنه يجب القيامُ بالأمر والنهي على كل قادر وإن لم يكن ممثلاً لِمَا يَأْمُرُ، مجتنِباً عَمَّا ينهى، فما الحيلةُ في النجاة إلا أن يتمثلَ وينتهي أولاً، ثم يأمر وينهى.



---

(١) في الأصل: «فخرج».

(٢) في الأصل وضع رمز (م) بعد قوله: «وتحيره في»، وظاهرُ أن الكلام متصل، وهذا الرمز يشير به إلى ما قاله العلامة الرازي في «التفسير الكبير»، ولا وجود له فيه.

## ٢٥- باب

### الأمر بأداء الأمانة

\* قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾

[النساء : ٥٨].

\* وقال تعالى : ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ  
وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا وَأَشْفَقْنَ مِنْهَا وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا  
جَهُولًا﴾ [الأحزاب : ٧٢].

(الباب الخامس والعشرون)

(في الأمر بأداء الأمانة)

\* قال الله تعالى : ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء :

٥٨]: هذا يَعُمُّ جميع الأمانات الواجبة على الإنسان : من حقوق الله تعالى كالزَّكَّاتِ والكَفَّاراتِ والنُّذُورِ والصَّيَّامِ وغير ذلك ممَّا هو مُؤْتَمَنٌ عليه لا يَطَّلَع عليه العبادُ، وحقوق العباد بعضهم على بعض كالودائع وغير ذلك من غير اطلاع يَسْتَنَةِ.

روى الإمام أحمد وأهل السُّنَنِ عن سَمُرَةَ : أن رسولَ الله ﷺ قال : «أَدِّ

الْأَمَانَةُ إِلَى مَنْ ائْتَمَنَكَ، وَلَا تَخُنْ مَنْ خَانَكَ»<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي حاتم عن عبدالله بن مسعود قال: الشَّهَادَةُ تُكْفِّرُ كُلَّ ذَنْبٍ إِلَّا الْأَمَانَةَ، يُؤْتَى بِالرَّجُلِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَإِنْ كَانَ قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، فيقال: أَدَّ أَمَانَتَكَ، فيقول: وإني أُؤدِّيها، وقد ذهبت الدُّنْيَا؟! فتمثِّلُ [له] الْأَمَانَةُ فِي قَعْرِ جَهَنَّمَ، فيَهْوِي إليها فيَحْمِلُهَا على عَاتِقِهِ، قال: فتَنزَلُ عن عَاتِقِهِ، فيَهْوِي على أَثَرِهَا أَبَدَ الْآبِدِينَ.

قال زاذان: فَاتَّيَتِ الْبِرَاءَ، فحدثته، فقال: صدقَ أَخِي: ﴿إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُكُمْ أَنْ تُؤَدُّوا الْأَمَانَاتِ إِلَىٰ أَهْلِهَا﴾ [النساء: ٥٨]<sup>(٢)</sup>.

وقال ابن جريج: هذه الآية نزلت في عثمان بن أبي طلحة، قبض منه [النبي ﷺ] مفتاحَ الكعبة، فدخل به البيتَ يومَ الفَتْحِ، فخرج وهو يتلو هذه الآية، فناوله إياه<sup>(٣)</sup>.

معاملة الإنسان إما أن تكون مع الله، أو مع سائر العباد، أو مع نفسه، ولا بدَّ من رعاية الأمانة في جميع هذه الأقسام الثلاثة، أما رعاية الأمانة مع الرَّبِّ تعالى فهي في فعل المأمورات وترك المنهيات، وهذا بحرٌّ لا ساحلَ له. قال ابن مسعود: الأمانة في كل شيء لازمةٌ: في الوُضوء، والجنابة، والصلاة، والزكاة، والصوم، وكذلك الأعضاء السبعة؛ من السَّمْع، والبصر،

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤١٤) عن رجل من أصحاب النبي ﷺ، وأبو داود (٣٥٣٥)، والترمذي (١٢٦٤)، من حديث أبي هريرة ؓ، ولم تقف عليه من حديث سمرة ؓ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٤٠).

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٥١٢).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٢٤).

واللسان، واليد، والرجل، والبطن، والفرج، أماناتٌ يجب استعمالها في العبادات، وحفظها عن المنهيات.

وأما رعاية الأمانة مع سائر الخلق: فيدخل فيه ردُّ الودائع، وتركُ التطفيف في الكَيْل والوَزْن، ويدخل عدلُ الأمراء مع الرعيّة، والعلماء مع العوامّ.

وأما أمانة الإنسان مع نفسه: فهو أن يختار لها ما هو الأصلح والأُنفع له في الدّين والدُّنيا.

\* قوله تعالى: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ وَالْجِبَالِ فَأَبَيْنَ أَنْ يَحْمِلْنَهَا﴾ [الأحزاب: ٧٢] الآية: قال ابن عباس: الطاعة عرضها عليهم قبل أن يعرضها على آدم، فلم يُطِقْنَهَا، فقال لآدم عليه السلام: إني عرضت الأمانة على السماوات والأرض والجبال فلم يُطِقْنَهَا، فهل أنت آخذها بما فيها؟ قال: يا ربّ وما فيها؟ قال: فإن أحسنت جُزيت، وإن أسأت عُوقبت، فأخذها آدم فتحملها، وذلك قوله: ﴿وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ﴾ [الأحزاب: ٧٢]<sup>(١)</sup>، وفي رواية عن ابن عباس: فما كان إلا قَدْرُ ما بين العصر إلى الليل من ذلك اليوم حتى أصاب الخطيئة<sup>(٢)</sup>.

وعن الحسن البصري: أنه تلا هذه الآية، قال: عَرَضَهَا على السَّبْع الطَّبَاق الطرائق، التي زُيِّنَتْ بالنجوم، وحملَ العرش العظيم، فقال لها: هل

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢ / ٥٤)، والمروزي في «تعظيم قدر الصلاة» (٥٠٠).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

تحميلين الأمانة؟ فقالت: وما فيها؟ قال: إن أحسنتِ جُزيت، وإن أسأتِ عُوقبتِ، قالت: لا، ثم عرضها على الأرَضين السبع الشُّداد، التي شُدَّتْ بالأوتاد، ذُلِّلَتْ بالمهاد، فقيل لها: هل تحميلين الأمانة؟ فقالت: لا، ثم عرضها على الجبال الشُّمَّ الشَّوامخ الصُّلاب، فقيل لها: هل تحميلين الأمانة وما فيها؟ قالت: لا.

وعن ابن جريج: لَمَّا عرض الله عليهن الأمانة؛ ضَجَجْنَ<sup>(١)</sup> إلى الله ثلاثة أيام ولياليهن، وقُلْنَ: ربنا لا طاقةَ لنا بالعمل ولا نريد الثواب<sup>(٢)</sup>.

(م): (الأمانة) هو التكليفُ، وهو الأمر بخلافِ ما في الطبيعة، لم يكن إباؤهن كإباء إبليس؛ لأن هناك السُّجودَ كان فرضاً، وهاهنا الأمانة كانت عَرْضاً، وهناك الإباء استكباراً، وهاهنا استصغاراً لأنفسهن.

فإن قيل: ما سبب الإشفاق؟ قلنا: صعوبة الحِفْظ؛ كالأواني من الجواهر، فهي عزيزةٌ سريعة الانكسار، وأيضاً؛ كان الوقت [زمان] شهب<sup>(٣)</sup> وغارة، ولا يقبل العاقل [فيه] الودائع؛ لأن الشيطان وجنوده كانوا في قصد المكلفين، وحملها الإنسان بسبب ظلمه وجهله، أو لأنهن نظرن إلى أنفسهن، فرأين ضعفهنَّ، فامتنعن، والإنسانُ نظر إلى جانب المُكَلَّف، وقال: المودعُ قادرٌ عالمٌ لا يعرضُ الأمانةَ إلا على أهلها، وإذا أودعَ لا يتركها، بل يحفظها بعينه وعونه، فقبلها وقال: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾.

---

(١) في الأصل: «صحن».

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١ / ٢٥١).

(٣) في الأصل: «نهب»، والمثبت من «تفسير الرازي» (٢٥ / ٢٠٢).

وفي قوله: ﴿حَمَلَهَا﴾ إشارة إلى أن فيه مَشَقَّةً، بخلاف ما لو قال: قَبِلَهَا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٩٩ - عن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «آيَةُ الْمُنَافِقِ ثَلَاثٌ: إِذَا حَدَّثَ كَذَبَ، وَإِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، وَإِذَا أُؤْتِمِنَ خَانَ» متفقٌ عليه.

وفي رواية: «وَإِنْ صَامَ وَصَلَّى وَزَعَمَ أَنَّهُ مُسْلِمٌ».

### (الْأَوَّلُ)

(ط): (الآية) العلامة، وإنما خَصَّ هذه الثلاثة بالذكر لأنها مُشْتَمِلَةٌ على الْمُخَالَفة التي عليها مَبْنَى النِّفَاقِ؛ من مُخَالَفة السِّرِّ العَلَنِ، فالكذب هو الإخبار عن الشيء على خلاف ما هو به، والأمانة حَقُّهَا أَنْ تُوَدَّى إِلَى أَهْلِهَا، وَالْخِيَانَةُ مُخَالَفة لَهَا، والخلاف في الوعد ظاهر.

والنافقَاءُ إِحْدَى جُحْرَتِي الْيَرْبُوعِ، وهو موضع يُرْقِّقُهُ، فإذا أُتِيَ من قَبْلِ الْقَاصِعَاءِ، وهو جُحْرُهُ الَّذِي يَقْصَعُ فِيهِ؛ أَي: يَدْخُلُ؛ ضَرْبُ النَافِقَاءِ بِرَأْسِهِ، فَاتَنَفَقَ؛ أَي: خَرَجَ، يُقَالُ: نَافَقَ الْيَرْبُوعُ؛ أَي: أَخَذَ فِي نَافِقَائِهِ، وَمِنْهُ اسْتِنَاقُ الْمُنَافِقِ، وهو الَّذِي يَدْخُلُ فِي الشَّرْعِ مِنْ بَابٍ، وَيَخْرُجُ مِنْ بَابٍ، وَأَيْضاً؛ يَكْتُمُ الْكُفْرَ، وَيُظْهِرُ الْإِيمَانَ؛ كَمَا أَنَّ الْيَرْبُوعَ يَكْتُمُ النَّافِقَاءَ،

---

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٥ / ٢٠٢).

ويُظهر القاصِّعَاءُ<sup>(١)</sup>.

(ك): سُمِّيت آيةُ القرآنِ آيةً؛ لأنها علامة انقطاع كلام عن كلام، فإن قلت: الآية مفردة، والظاهر يقتضي أن يقال: الآيات، قلت: إما أن يقال: كلُّ من الثلاث آية، حتى لو وجدت خصلة واحدة يكون صاحبها منافقاً، وأن يقال: كل الثلاث معاً آية، حتى إذا اجتمعت تكون آية واحدة، فعلى الأول: المُراد منها جنسُ الآية، وعلى الثاني: معنى الآية اجتماعُ هذه الثلاث. فإن قلت: الجُمْل الشرطية بيان لـ «ثلاث» أو بدلاً، لكن لا يصح أن يقال: الآية إذا حدث كذب.

قلت: معناه آية المنافق كَذِبُهُ عند تحديته، وذلك مثل قوله تعالى: ﴿فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَّقَامُ إِبْرَاهِيمَ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا﴾ [آل عمران: ٩٧] على أحد التوجيهات.

فإن قلت: الوعد تحديث خاص، فما معنى عطفه [على] التحديث، والخاصُّ إذا عطف على العام لا يخرج من تحت العام، فالآيةُ ثنتان لا ثلاث.

قلت: لمَّا كان لازِمُ الوعد الإخلافَ الذي قد يكون فعلاً، وهو غير الكذب الذي [هو] لازِمُ التحديث، وهو لا يكون فعلاً؛ جُعِلَا متغايرين نظراً إلى اعتبار تغايرِ لازِمَيْهِمَا، أو جُعِلَ الوعد حقيقةً أخرى غيرَ داخلية تحت التحديث، على سبيل الادِّعاء؛ لزيادة قُبْحِهِ؛ كما يُدَّعى أن جبريل نوع آخر من الملائكة؛ لزيادة شرفه، قال:

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٥٠٨).

فَإِنْ تَفُقِ الْأَنَامَ وَأَنْتَ مِنْهُمْ فَإِنَّ الْمِسْكَ بَعْضُ دَمِ الْغَزَالِ<sup>(١)</sup>

(ط): «وإن صام وصلى»؛ أي: وإن عمل أعمال المسلمين من العبادات، وهذا الشرط واردٌ للمُبَالِغَةِ لا يستدعي الجواب<sup>(٢)</sup>.

(ن): استشكل هذا الحديث؛ لأن هذه الخِصَالَ قد توجد في المسلم المُصَدِّق.

والجوابُ: أن هذه الخِصَالَ خِصَالُ نِفَاقٍ، وصاحبها شُبُهَةٌ بالمنافقين، ومُتَخَلِّقٌ بأخلاقهم، وأن النفاق هو إظهار ما يُبْطِنُ خِلافَهُ، وهذا المعنى موجود في صاحب هذه الخِصَالَ، ويكون نفاقه في حق مَنْ حَدَّثَهُ، ووَعَدَهُ، واثْمَنَهُ، وخاصَمَهُ، وعَاهَدَهُ من الناس؛ كما زِيدَ في بعض الروايات، لا أنه منافق في الإسلام، فيُظْهِرُهُ وهو يُبْطِنُ الكُفْرَ، ولم يُردِ النَّبِيُّ ﷺ بهذا أنه منافق نفاق الكفار المُخَلَّد في الدَّرَكِ الْأَسْفَلِ مِنَ النَّارِ<sup>(٣)</sup>.

(ق): للعلماء فيه أقوال:

أحدها: أن هذا النفاق هو نفاق العمل الذي سأل عمرُ ﷺ حُذِيفَةَ لَمَّا قال له: هل تعلم فيَّ شيئاً من النفاق<sup>(٤)</sup>؟ أي: من صفات المنافقين الفعلية.

ثانيها: أنه محمول على مَنْ غلبت عليه هذه الخِصَالَ واتخذها عادةً، ولم يُبَالِ بها تهاوناً واستخفافاً بأمرها، وَمَنْ كان هكذا؛ كان فاسداً الاعتقاد

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٤٧).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢/ ٥٠٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٤٦).

(٤) رواه ابن أبي شيبة في «المصنف» (٣٧٣٩٠).

غالباً، فيكون منافقاً خالصاً.

ثالثها: أن تلك الخِصال كانت علامة المنافقين في زمان النبي ﷺ، وأصحابه كانوا مجتنبين لتلك الخِصال؛ بحيث لا يقع منهم ولا يُعرف فيما بينهم، وبهذا قال ابنُ عباس وابنُ عمر، وروي أنهما أتيا النبي ﷺ فسألاه عن هذا الحديث، فضحك النبي ﷺ وقال: «ما لَكُمْ وَلَهْنٌ؟ إنما خَصَصْتُ بِهِنَّ الْمُنَافِقِينَ، [أنتم] من ذلك بَرَاءٌ»، وذكر الحديث بطوله القاضي عياض، قال: وإلى هذا صار كثير من التابعين والأئمة<sup>(١)</sup>.

(ن): ورجع إلى هذا الحسنُ البصريُّ بعدما كان على خلافه<sup>(٢)</sup>.

(شف): روي عن الحسن البصري أنه ذكر له هذا الحديث، فقال: إن بني يعقوب حَدَّثُوا فكَذَبُوا، ووعدوا فأخلفوا، واثْتَمِنُوا فخانوا، وكان ذلك الفعل منهم نادراً، ولم يُصِرُّوا عليه، وسألوا أباهم أن يستغفر لهم، [فلم] يتمكن منهم صفةُ النفاق، بخلاف المنافق؛ فإن هذه الخِصال هِجِيرُهُ وعادته؛ بدليل إتيان الجملة الشرطية مُقَارَنَةً بـ (إذا) الدالَّةُ على تحقق الوقوع.

(تو): مَنْ اجتمعت فيه تلك الخِصال واستمرت أحواله عليها؛ فبالْحَرِيِّ أن يُسَمَّى منافقاً، وأما المؤمن المفتون بها؛ فَإِنْ عَمِلَهَا مَرَّةً تركها مَرَّةً، وإن أصرَّ عليها زماناً أقْلَع عنها زماناً آخر، وإن وُجِدَتْ فِيهِ خَلَّةٌ عُدِمَتْ مِنْهُ أُخْرَى.

(خط): هذا القول إنما خرج على سبيل الإنذار للمرء المسلم، والتحذير

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١٤/ ٢٥٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٤٧).

له أن يعتاد هذه الخِصال، فيفضي به إلى النفاق، لا أن مَنْ صدرت [منه] هذه الخِصال أو فعل شيئاً من ذلك من غير اعتياد أنه منافق.

والنفاق [ضربان، أحدهما]: أن يُظهر صاحبه الإيمان، وهو مُصِرٌّ على الكفر، والثاني: ترك المحافظة على حدود أمور الدين سرّاً، ومراعاتها<sup>(١)</sup> علناً، فهذا يسمى منافقاً، ولكنه نفاق بعد نفاق؛ كقوله ﷺ: «سَبَابُ الْمُسْلِمِ فُسُوقٌ، وَقِتَالُهُ كُفْرٌ»<sup>(٢)</sup>، وربما هو كُفْرٌ دون كفر، وقيل: إن هذا الحديث وارد في رجل بعينه منافق، وكان النبي ﷺ لا يواجههم بصريح القول، فيقول: فلان منافق، وإنما يشير إشارة؛ كقوله: «ما بال أقوام يفعلون كذا؟»<sup>(٣)</sup>.

(ك): فلدفع الإشكال خمسة أوجه؛ لأن اللام إما للجنس؛ فهو إما على سبيل التشبيه، أو أن المراد الاعتياد، أو معناه الإنذار، وإما للعهد؛ إما من منافقي زمن رسول الله ﷺ، وإما منافق خاص بشخص بعينه، وهاهنا وجهٌ سادس هو: أن المراد بالنفاق هو النفاق العملي، لا النفاق الإيماني، وأحسن الوجوه هو السابع؛ بأن يقال: النفاق شرعيٌّ، وهو ما يُبطن الكفر ويظهر الإسلام، وعُرْفِيٌّ، وهو ما يكون سرّه خلافَ علّنه، وهو المراد إن شاء الله؛ لما روي عن مقاتل بن حَيَّان أنه سأل سعيد بن جُبَيْر عن هذا الحديث [وقال]: هذه المسألة قد أفسدت عليّ معيشتي، إن لأظنُّ أنني لا أسلم من هذه الثلاث،

(١) في الأصل: «ومرايا بها».

(٢) رواه البخاري (٤٨)، من حديث ابن مسعود ؓ.

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١ / ٤١)، والحديث رواه البخاري (٧١٧)،

من حديث أنس ؓ.

أو من بعضها، فضحك سعيد وقال: أَهَمَّنِي مَا أَهَمَّكَ، فَأَتَيْتُ ابْنَ عَمْرٍ وَابْنَ عَبَّاسٍ رضي الله عنهما؛ فَقَصَصْتُ عَلَيْهِمَا، فَضَحَكَا وَقَالَا: أَهَمَّنَا وَاللَّهِ يَا بْنَ أَخِي مِثْلَ الَّذِي أَهَمَّكَ مِنْ هَذَا الْحَدِيثِ، فَسَأَلْنَا النَّبِيَّ صلى الله عليه وسلم فَضَحِكَ وَقَالَ: «مَالَكُمْ وَلَهُنَّ؟ أَمَا قَوْلِي: إِذَا حَدَّثَ كَذَبٌ، فَذَلِكَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ عَلَيَّ: ﴿وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [المنافقون: ١]، وَأَمَا: إِذَا وَعَدَ أَخْلَفَ، فَذَلِكَ قَوْلُهُ: ﴿فَأَعْقَبَهُمْ نِفَاقًا فِي قُلُوبِهِمْ إِلَى يَوْمِ يَلْقَوْنَهُ، بِمَا أَخْلَفُوا اللَّهَ مَا وَعَدُوهُ﴾ [التوبة: ٧٧]، وَأَمَا: إِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ، فَذَلِكَ فِيمَا أَنْزَلَ اللَّهُ: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وَأَنْتُمْ بَرَاءٌ مِنْ ذَلِكَ»<sup>(١)</sup>.

(ن): فِي حَدِيثِ ابْنِ عَمْرٍو: «إِذَا عَاهَدَ غَدَرَ، وَإِذَا خَاصَمَ فَجَرَ»<sup>(٢)</sup>، فَحَصَلَ مِنَ الْحَدِيثَيْنِ أَنَّ خِصَالَ الْمُنَافِقِ خَمْسَةٌ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ «وَإِذَا عَاهَدَ غَدَرَ» دَاخِلًا فِي قَوْلِهِ: «وَإِذَا أَوْثَمَنَ خَانَ»<sup>(٣)</sup>.

(ك): فِيصِيرُ أَرْبَعَةٍ، وَلَوْ اعْتَبَرْنَا هَذَا الدِّخُولَ؛ فَالْخَمْسُ رَاجِعَةٌ [إِلَى] الثَّلَاثِ؛ فَتَأْمَلْ، وَالْحَقُّ أَنَّهَا خَمْسَةٌ مُتَغَايِرَةٌ عُرْفًا، وَباعتبار تغاير الأوصاف واللوازم أيضاً، وَوَجْهُ الْحَصْرِ فِيهَا أَنْ إِظْهَارَ خِلَافِ الْبَاطِنِ؛ إِمَّا فِي الْمَالِيَّاتِ، وَهُوَ «إِذَا أَوْثَمَنَ»، وَإِمَّا فِي غَيْرِهَا، وَهُوَ إِمَّا فِي حَالَةِ الْكُدُورَةِ، وَهُوَ «إِذَا خَاصَمَ»، وَإِمَّا فِي حَالَةِ الصَّفَاءِ، فَهُوَ إِمَّا مُؤَكَّدَةٌ بِالْيَمِينِ، وَهُوَ «إِذَا عَاهَدَ»، أَوْ لَا، فَهُوَ إِمَّا بِالنَّظَرِ إِلَى الْمُسْتَقْبَلِ، وَهُوَ «إِذَا وَعَدَ»، وَإِمَّا بِالنَّظَرِ

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٤٩).

(٢) رواه البخاري (٢٣٢٧).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٤٨).

إلى الحال وهو «إذا حدث»<sup>(١)</sup>.

(ق): يحتمل أنه ﷺ استجدَّ من العلم بخصال المنافقين ما لم يكن عنده؛ إما بالوحي، وإما بالمُشاهدة لتلك منهم، وعلى مجموع الروایتين تكون خصالهم خمساً، ولا شك أن لهم خصالاً آخرَ مذمومة؛ كما وصفهم الله سبحانه بقوله: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ يُخَدِّعُونَ اللَّهَ وَهُوَ خَدِيعُهُمْ وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كُسَالَى يُرَاءُونَ النَّاسَ وَلَا يَذْكُرُونَ اللَّهَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (١٢٢) مُذَبِّبِينَ بَيْنَ ذَلِكَ ﴿[النساء: ١٤٢-١٤٣]، فيحتمل أن يقال: إنما خُصِّصَتْ تلك الخصال الخمس بالذكر؛ لأنها أظهرُ عليهم من غيرها عند مُخالطتهم للمسلمين، أو لأنها هي التي يَضُرُّون بها المسلمين، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وسياتي لهذا الحديث مزيدُ بيان في (الباب السادس والثمانين) في حديث عبد الله بن عمرو: «أربعٌ مَنْ كُنَّ فيه؛ كان مُنافقاً خالصاً».

\*\*\*

٢٠٠ - وَعَنْ حُذَيْفَةَ بْنِ الْيَمَانِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: حَدَّثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ حَدِيثَيْنِ قَدْ رَأَيْتُ أَحَدَهُمَا، وَأَنَا أَنْتَظِرُ الْآخَرَ: حَدَّثَنَا أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذْرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ، ثُمَّ نَزَلَ الْقُرْآنُ، فَعَلِمُوا مِنَ الْقُرْآنِ، وَعَلِمُوا مِنَ السُّنَّةِ، ثُمَّ حَدَّثَنَا عَنْ رَفْعِ الْأَمَانَةِ، فَقَالَ: «يَنَامُ الرَّجُلُ النَّوْمَةَ، فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةُ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ الْوَكْتِ، ثُمَّ يَنَامُ

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٥١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٥١).

النُّومَةُ، فَتَقْبِضُ الْأَمَانَةَ مِنْ قَلْبِهِ، فَيَظَلُّ أَثَرُهَا مِثْلَ أَثَرِ الْمَجَلِّ، كَجَمْرٍ دَخَرَجْتُهُ عَلَى رِجْلِكَ فَتَفِطُ، فَتَرَاهُ مُتَبَيِّرًا، وَلَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ، ثُمَّ أَخَذَ حَصَاةً فَدَخَرَجَهُ عَلَى رِجْلِهِ، «فَيُصْبِحُ النَّاسُ يَتَّبِعُونَ، فَلَا يَكَادُ أَحَدٌ يُؤَدِّي الْأَمَانَةَ، حَتَّى يُقَالَ: إِنَّ فِي بَنِي فُلَانٍ رَجُلًا أَمِينًا، حَتَّى يُقَالَ لِلرَّجُلِ: مَا أَجَلَدُهُ، مَا أَظْرَفُهُ، مَا أَعْقَلَهُ! وَمَا فِي قَلْبِهِ مِثْقَالُ حَبَّةٍ مِنْ خَرْدَلٍ مِنْ إِيْمَانٍ. وَلَقَدْ أَتَى عَلَيَّ زَمَانٌ وَمَا أَبَالِي أَيْتَكُمْ بَايَعْتُ؛ لَئِنْ كَانَ مُسْلِمًا، لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ دِينُهُ، وَلَئِنْ كَانَ نَصْرَانِيًّا أَوْ يَهُودِيًّا، لَيَرُدَّنَّهُ عَلَيَّ سَاعِيهِ، وَأَمَّا الْيَوْمَ، فَمَا كُنْتُ أَبَايَعُ مِنْكُمْ إِلَّا فُلَانًا وَفُلَانًا» متفقٌ عليه.

قوله: «جَذَر» بفتح الجيم وإسكان الذالِ الْمُعْجَمَةِ: وَهُوَ أَصْلُ الشَّيْءِ، وَ«الْوَكْتُ» بِالتَّاءِ الْمُثَنَاءِ مِنْ فَوْقَ: الْأَثَرُ الْيَسِيرُ. «وَالْمَجَلُّ» بفتح الميم وإسكان الجيم، وَهُوَ تَنْفُطٌ فِي الْيَدِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَثَرِ عَمَلٍ وَغَيْرِهِ.

قوله: «مُتَبَيِّرًا»: مَرْتَفَعًا.

قوله: «سَاعِيهِ»: الْوَالِي عَلَيْهِ.

## (الْبَيِّنَاتُ)

\* قوله ﷺ: «أَنَّ الْأَمَانَةَ نَزَلَتْ فِي جَذَرِ قُلُوبِ الرِّجَالِ»:

(ن): الظاهر أن المراد بالأمانة: التكليف الذي كلف الله به عباده،

والعهد الذي أخذه عليهم، قال صاحب «التحرير»: الأمانة في هذا الحديث هي الأمانة المذكورة في الآية: ﴿إِنَّا عَرَضْنَا الْأَمَانَةَ عَلَى السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [الأحزاب: ٧٢]، وهي عينُ الإيمان، فإذا استمكنت الأمانة من قلب العبد؛ قام حينئذ بأداء التكاليف، واغتنم ما يردُّ عليه منها، وجدَّ في إقامتها.

و«الجذر»: بفتح الجيم وكسرهما، لغتان، وبالذال المعجمة، وهو الأصل، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ مُحَمَّد بن مَعْمَرٍ: لا يبعد أن يقال: إن نزول الأمانة في القلوب وقوله: «كُلُّ مَوْلُودٍ يُوَلَّدُ عَلَى الْفِطْرَةِ» عبارة عن معنى واحد.

وفي قوله: «ثم نزل القرآن فعلموا من القرآن وعلموا من السنة» تلويحٌ إلى انجلاء [ما] تراكمَ على قلوب مَنْ اختصَّه الله بالهداية فيما بين المشركين من صَدَأِ الْفِتْرِ، وتعويدِ الأبوين مولودهما ما نشأ عليه من اليهودية والنصرانية وعبادة الطواغيت، بما أُتيح لها من بعثةِ النَّبِيِّ ﷺ، ونزولِ القرآن، وتعلُّمِ السُّنَنِ والشرائع.

وفي قوله: «ثم ينام النومة... إلى آخره» إشارةٌ إلى عَوْدِ الصَّدَأِ إلى القلوب شيئاً فشيئاً؛ من آثارِ الْفِتَنِ، والمَعْصِيَةِ، والغَفَلَاتِ، والمُعَبَّرِ عنها بالنومة إلى القلوب، حتى لا يبقى من الأمانة إلا اسمُها ورسمُها.

(ك): الأمانة المُتبادِر منها إلى الذهن المعنى المشهور منها، وهو ضِدُّ الْخِيَانَةِ، وقيل: هو التكاليف الإلهية، انتهى<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٦٨).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٢٣/ ١٨).

يؤيد الوجه الأول قوله: «ويصبح الناس يتبايعون لا يكاد أحد يؤدي الأمانة» فيكون وضع المظهر موضع المضمَر؛ تفخيماً لشأنها، وحثاً على التخلُّق بها، قال ﷺ: «لا دينَ لِمَنْ لا أمانةَ لَهُ».

(ك): حَمَلَ المُبايعة على بيعة الخِلافة وغيرها من التَّحالف في أمور الدِّين خطأ؛ لأن النصرانيَّ أو اليهوديَّ لا يُعاقِدُ عليها، ولا يُبايع بها<sup>(١)</sup>.

(ق): معنى إنزالها في القلوب: أن الله تعالى جَبَلَ القلوبَ الكاملة على القيام بحق الأمانة؛ من حِفْظِها، واحترامها، وأدائها لمُسْتَحِقِّها، وعلى النُّفْرة من الخيانة فيها؛ لتنتظم المصالح بذلك، لا لأنها حسنة في ذاتها كما تقوله المعتزلة، ودلائلها مبسوطة في موضعه<sup>(٢)</sup>.

(ن): «الجذر» بفتح الجيم وكسرها، لغتان، والذال معجمة فيهما، وهو الأصل<sup>(٣)</sup>.

(ك): أي: كانت لهم بحسب الفطرة، وحصلت لهم بالكسب أيضاً، وبسبب الشريعة<sup>(٤)</sup>.

(ن): و«الوكت» بفتح الواو وإسكان الكاف، وبالتاء المثناة من فوق، هو الأثر اليسير، وقيل: هو سَوَادٌ يسير، وقيل: هو لون يحدث مُخالفٌ للون الذي قبله.

---

(١) المرجع السابق، (٢٣/١٩).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/٣٥٦).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/١٦٨).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانلي (٢٣/١٨).

و«المَجْل» بفتح الميم وإسكان الجيم وفتحها، لغتان، أولهما أشهر، يقال منه: (مَجَلْتُ يَدَهُ) بكسر الجيم (تَمَجَّل) بفتحها (مَجَلًّا) بالفتح، و(مَجَلْتُ) بفتح الجيم (تَمَجَّل) بضمها (مَجَلًّا) بالإسكان، والمَجْل: هو التنفُّط الذي يصير في اليد من العمل بفأس ونحوها، ويصير كالقُبَّة فيه ماء قليل.

و«نفط»: بفتح النون وكسر الفاء، ولم يقل: (نفطت) مع أن الرَّجُل مؤنثة؛ إما أن يكون ذَكَر اللفظ إِتِّباعاً للفظ الرَّجُل، وإما أن يكون اعتباراً لمعنى الرَّجُل وهو العُضْوُ.

و«منتبراً»؛ أي: مرتفعاً، ومنه سُمِّي المِنْبَر، قال صاحب «التحرير»: معنى الحديث: أن الأمانة تزول عن القلوب شيئاً فشيئاً، فإذا زال أول جزء منها؛ زال نورها، [و] خَلَفَتْهُ ظِلْمَةٌ كالوَكْت، وهو اعتراض لون مُخالف للون الذي قبله، فإذا زال شيءٌ آخر؛ صار كالمَجْل الذي هو أثر مُحْكَم لا يكاد يزول إلا بعد مُدَّة، وهذه الظلمة فوق التي قبلها، ثم شَبَّهَ زوالَ ذلك النور بعد وقوعه في القلب، وخُرُوجَه بعد استقراره فيه واعتقَابَ الظُّلْمَةِ إِيَّاه، بِجَمْرٍ يُدَحْرِجُهُ عَلَى رِجْلِهِ حَتَّى يُؤَثَّرَ فِيهَا، ثم يزول الجَمْرُ ويبقى التَّنْفُطُ، وَأَخَذَهُ الْحِصَاةَ وَدَحْرَجَتْهُ إِيَّاهَا أَرَادَ بِهِ زِيَادَةَ الْبَيَانِ وَالْإِيضَاحِ<sup>(١)</sup>.

(ط): إنما شبه أولاً الأمانةَ بِأَثَرِ الْوَكْت، ثم ثانياً بِأَثَرِ الْمَجْل، ثم شبهها بِالْجَمْرَةِ الْمُدَحْرَجَةِ عَلَى الرَّجْلِ؛ تَقْبِيحاً لِحَالِهِ، وَتَهْجِيئاً؛ لِتَنْفِرِ النَّفْسِ عَنْهَا وَتَعَافَاهَا؛ فَإِنَّ الْأَمَانَةَ وَالْخِيَانَةَ ضِدَّانِ، فَإِنْ ارْتَفَعَ أَحَدَاهُمَا

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/١٦٨).

تعاقبت الأخرى<sup>(١)</sup>.

(ق): «ما أجلده؛ أي: ما أقواه، و«ما أظرفه»؛ أي: ما أحسنه، والظرفُ عند العرب في اللسان والجسم هو حُسْنُهُما، قال المُبرِّدُ: الظريف مأخوذ من الظرف وهو الوعاء، كأنه جُعِلَ وعاءٌ للأدب، انتهى<sup>(٢)</sup>.

معناه: أنهم مُهْتَدُونَ إلى الأمور الدُّنْيَوِيَّةِ، والقوانين، والسِّيادات الجارية بين الخلق في تدبير المعاش، وإعمال الفكر، وتدقيق النظر، والاحتِيال في جَذْبِ المنافع العاجلة من غير التفات إلى اكتساب السَّعَادَاتِ الآجِلَةِ؛ كما وصفهم الله سبحانه بقوله: ﴿يَعْلَمُونَ ظَاهِرًا مِّنَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا وَهُمْ عَنِ الْآخِرَةِ هُمْ غَافِلُونَ﴾ [الروم: ٧]، حتى إن منهم من يَنْسُبُ الْأَتْقِيَاءَ الْبِرَّةَ الْكَرَامَ الَّذِينَ لَا يَهْتَدُونَ بِهَدْيِهِمْ وَلَا يَسْتَنْوُونَ بِسُنَنِهِمْ إِلَى الْجُنُونِ، ويقولون: هذا مِمَّنْ لَا عَقْلَ [له]، ولهذا ورد في الحديث: «أَكْثَرُ مَا ذَكَرَ اللَّهُ حَتَّى يَقُولُوا مَجْنُونٌ»<sup>(٣)</sup>، أراد به الاشتغال بذكر الله وما والاها، والإعراضَ عن الرُّسُومِ وَالْعَادَاتِ الجارية بين الخلق، والمُداَهَنَةِ معهم في الأمور الدُّنْيَوِيَّةِ، قال تعالى: ﴿وَإِنْ تُطِيعُوا أَكْثَرَ مَنْ فِي الْأَرْضِ يُضِلُّوكَ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ١١٦].

\* قوله: «ولقد أتى علي زمان»:

(ن): معنى المُبَايَعَةِ هنا البيعُ والشِّراءُ المعروفان، ومراده أنني كنت أعلم أن الأمانة لم ترتفع، وأن [في] الناس وفاءً بالعُهود، فكنت أَقْدِمُ على

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١١ / ٣٤٠٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٣٥٧).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣ / ٦٨)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١١٠٨).

مُبايعة من اتفق غيرَ باحث عن حاله، وتوثقاً بالناس وأمانتهم، فيحمل المسلم دينه وأمانته على الأداء، وأما الكافر: فساعيه، وهو الوالي عليه، وأما اليوم: فقد ذهبت الأمانة، فما بقي لي وثوق بمن أبايعه، ولا بالساعي، فما أبايع إلا فلاناً وفلاناً؛ يعني: أفراداً ممن أثق بأمانتهم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٠١ - وعن حذيفة، وأبي هريرة رضي الله عنهما قالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَجْمَعُ اللَّهُ تَبَارَكَ وَتَعَالَى النَّاسَ، فَيَقُومُ الْمُؤْمِنُونَ حَتَّى تُزْلَفَ لَهُمُ الْجَنَّةُ، فَيَأْتُونَ آدَمَ صَلَوَاتُ اللَّهِ عَلَيْهِ، فَيَقُولُونَ: يَا أَبَانَا! اسْتَفْتِحْ لَنَا الْجَنَّةَ، فَيَقُولُ: وَهَلْ أَخْرَجَكُم مِّنَ الْجَنَّةِ إِلَّا خَطِيئَةُ أَبِيكُمْ؟ لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، اذْهَبُوا إِلَى ابْنِي إِبْرَاهِيمَ خَلِيلِ اللَّهِ، قَالَ: فَيَأْتُونَ إِبْرَاهِيمَ، فَيَقُولُ إِبْرَاهِيمُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، إِنَّمَا كُنْتُ خَلِيلًا مِنْ وَرَاءَ وَرَاءَ، اعْمَدُوا إِلَى مُوسَى الَّذِي كَلَّمَهُ اللَّهُ تَكْلِيمًا، فَيَأْتُونَ مُوسَى، فَيَقُولُ: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ؛ اذْهَبُوا إِلَى عِيسَى كَلِمَةِ اللَّهِ وَرُوحِهِ، فَيَقُولُ عِيسَى: لَسْتُ بِصَاحِبِ ذَلِكَ، فَيَأْتُونَ مُحَمَّدًا ﷺ، فَيَقُومُ، فَيُؤْذَنُ لَهُ، وَتُرْسَلُ الْأَمَانَةُ وَالرَّحْمُ، فَيَقُومَانِ جَنْبَتِي الصِّرَاطِ يَمِينًا وَشِمَالًا، فَيَمُرُّ أَوْلَكُمُ كَالْبَرْقِ»، قُلْتُ: بِأَبِي وَأُمِّي! أَيُّ شَيْءٍ كَمَرَّ الْبَرْقِ؟ قَالَ: «أَلَمْ تَرَوْا كَيْفَ يَمُرُّ وَيَرْجِعُ فِي

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٧٠).

طَرَفَةِ عَيْنٍ؟ ثُمَّ كَمَرَ الرِّيحَ، ثُمَّ كَمَرَ الطَّيْرَ، وَشَدَّ الرَّجَالَ، تَجْرِي بِهِمْ أَعْمَالُهُمْ، وَنَبِيُّكُمْ قَائِمٌ عَلَى الصُّرَاطِ يَقُولُ: رَبِّ سَلِّمْ، حَتَّى تَعْجَزَ أَعْمَالُ الْعِبَادِ، حَتَّى يَجِيءَ الرَّجُلُ لَا يَسْتَطِيعُ السَّيْرَ إِلَّا زَحْفًا، وَفِي حَافَتِي الصُّرَاطِ كَلَالِيْبٌ مُعَلَّقَةٌ مَأْمُورَةٌ بِأَخْذِ مَنْ أَمَرَتْ بِهِ، فَمَخْدُوشٌ نَاجٍ، وَمُكَرَّدَسٌ فِي النَّارِ. وَالَّذِي نَفْسُ أَبِي هُرَيْرَةَ بِيَدِهِ! إِنَّ قَعَرَ جَهَنَّمَ لَسَبْعُونَ خَرِيفًا. رواه مسلم.

قوله: «وَرَاءَ وَرَاءَ»: هُوَ بِالْفَتْحِ فِيهِمَا، وَقِيلَ: بِالضَّمِّ بِلا تَنْوِينٍ، وَمَعْنَاهُ: لَسْتُ بِتِلْكَ الدَّرَجَةِ الرَّفِيعَةِ، وَهِيَ كَلِمَةٌ تُذَكِّرُ عَلَى سَبِيلِ التَّوَاضُّعِ. وَقَدْ بَسَطْتُ مَعْنَاهَا فِي «شَرْحِ صَحِيحِ مُسْلِمٍ»، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### (الْبَابُ الثَّامِنُ)

سَيَّاتِي حَدِيثَ الشَّفَاعَةِ مُسْتَقْصَى فِي (الباب الستين بعد المئتين) وهو (باب المُنْثُورَاتِ وَالْمِلْحِ).

(ن): «تَزَلَّفَ» بضم التاء وإسكان الزاي، معناه تَقَرَّبَ؛ كما قال تعالى: ﴿وَأَزَلَفَتْ الْجَنَّةُ لِلْمُنْقِيْنَ﴾ [الشعراء: ٩٠] <sup>(١)</sup>.

\* قوله: «خَلِيلُ اللَّهِ»:

(ق): الْخُلَّةُ: الصَّدَاقَةُ وَالْمُودَةُ، [و] بفتح الخاء: الْفَقْرُ وَالْحَاجَةُ،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧٠ / ٣).

وبكسرها واحدة خَلَلَ السيف، وهي بطائن أغشيتها، والخَلَلَ الفُرْجَةُ بين الشيئين، واختلف في الخليل اسم إبراهيم: من أيّ هذه المعاني والألفاظ أخذ؟ قيل: إنه مأخوذ من الخُلَّة بمعنى الصداقة، وذلك أنه صدّق في مَحَبَّة الله تعالى، وأخلص فيها حتى أثر مَحَبَّته على كل مَحْبُوباته، فبذل ماله للضَّيْفان وولَّده للقربان، وجسده للنيران، وقيل: من الخُلَّة - بفتح الخاء - بمعنى الفقر والحاجة، وذلك أنه افتقر إلى الله تعالى في حوائجه، ولم يلتفت إلى غيره، وآلت حاله إلى أن قال له جبريل وهو في الهواء حين رُمي به في المَنَجْنِيق: ألك إلِّي حاجة؟ فقال: «أما إليك فلا»<sup>(١)</sup>.

وقيل: مأخوذ من الخَلَلَ بمعنى الفُرْجَة بين الشيئين، وذلك لما تخلَّل قلبه من معرفة الله ومَحَبَّته ومُراقبته، حتَّى كأنه مُزجت أجزاء قلبه بذلك، وقد أشار بهذا الشاعر فقال:

قَدْ تَخَلَّلَتْ مَسْلَكَ الرُّوحِ مِنِّي      وَلِذَا سُمِّيَ الْخَلِيلُ خَلِيلًا  
ولقد جمع هذه المعاني وأحسن مَنْ قال في الخُلَّة: إنها صفاء المودَّة التي تُوجبُ الاختصاصَ بتخلُّل الأسرار، والغنى عن الأغيار<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «من وراء وراء»:

(ن): قال صاحب «التحرير»: هذه كلمة تذكر على سبيل التواضع؛ أي:

(١) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٠ / ١)، عن مقاتل وسعيد، ورواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٧٧)، عن بشر الحافي، ورواه ابن جرير في «تفسيره» (٤٥ / ١٧) عن المعتمر بن سليمان عن بعض أصحابه، ولا أصل له في المرفوع. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٢٩ / ١).

ليست لي تلك الدرجة الرفيعة، قال: ووقع لي معنى مَلِيحٌ، وهو أن معناه: أن المَكَارِمَ التي أُعْطِيَتْهَا كانت بواسطة سفارة جبريل، ولكن اتتوا موسى فإنه حصل له سماعُ الكلام بغير واسطة، قال: وإنما كرر «وراء وراء»؛ ليكون نبينا محمدٌ ﷺ حصل له السماعُ بغير واسطة، وحصل له الرؤْيَةُ، فقال إبراهيم عليه السلام: إنا وراء موسى الذي هو وراء محمد صلى الله عليهم وسلم أجمعين<sup>(١)</sup>.

(ق): أي: إنما كنت خليلاً متأخراً عن غيري؛ إشارة إلى أن كمال الحُلة إنما يصح لمن يصحُّ له في ذلك اليوم المقام المحمود الذي يحمدُه فيه الأوّلون والآخرون<sup>(٢)</sup>.

(ن): وأما ضبط «وراء وراء»: فالمشهور فيه الفتح بلا تنوين، وتكون الكلمة مُركَّبة؛ ك (شَدَرَ مَذَرَ)، و(شَغَرَ بَغَرَ)، وسقطوا بين بين، فركَّبهما وبناهما على الفتح، ويجوز عند أهل العربية بناؤهما على الضم، وتقريره: من وراء ذلك، أو من وراء شيء آخر.

ونقل الجوهري عن الأخفش أنه قال: لَقِيْتُهُ مِنْ وَرَاءُ، مرفوعٌ على الغاية؛ كقوله: مِنْ قَبْلُ، وَمِنْ بَعْدُ، وأنشد:

إِذَا أَنَا لَمْ أُؤَمِّنْ عَلَيْكَ وَلَمْ يَكُنْ لِقَاؤُكَ إِلَّا مِنْ وَرَاءُ وَرَاءُ<sup>(٣)</sup>

(ق): الرواية فيه بالمد والفتح في الهمزتين، وكأنه مبنيٌّ على الفتح

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧١ / ٣).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٢٩ / ١).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧١ / ٣).

لتضمُّنه الحرف؛ كقولهم: هو جاري بيتَ [بيتَ]؛ أي: بيته إلى بيتي، فتقديره: من ورائي إلى ورائي؛ نحو: خمسة عشر، وسائر الأعداد المركبة، وعلى قول الأخفش: الأولى إنما بنيت لقطعها عن الإضافة، وأما الثانية: فيحتمل أن تكون كالأولى على تقدير حذف (من) لدلالة الأولى عليها، ويحتمل أن تكون تأكيداً لفظياً للأولى، ويجوز أن تكون بدلاً منها، وحكى ثعلبُ التنوين فيهما<sup>(١)</sup>.

• قوله ﷺ: «وترسل الأمانة والرحم، فيقومان جنبتي الصراط»:

(ن): «تقومان» بالتاء المثناة فوق، و«جنبتي الصراط»: بفتح الجيم والنون: جانباه، وأما إرسال الأمانة والرحم: فهو لعظم أمرهما، وكبر موقعهما، فتصوّران مُشخصتين على الصفة التي يريد بها الله تعالى.

قال صاحب «التحرير»: في الكلام اختصارٌ، والسامع فهمُ أنهما تقومان لتطالباً كلَّ مَنْ يريد الجوازَ بحقهما.

«وشد الرجال» بالجيم: جمع رجل، هذا هو الصحيح المشهور. ونقل القاضي عن ابن هاشم بالحاء، وهما مُتقاربان في المعنى، وشدها: عدوها البالغ وجريها.

وقوله: «تجري بهم أعمالهم» هو كالتفسير لقوله: «فيمر أولهم كالبرق ثم كالريح... إلى آخره»، معناه: أنهم يكونون في سرعة المُرور على حسب مراتبهم وأعمالهم<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٤٣٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٧١).

(ط): «تجري بهم أعمالهم»؛ أي: تجري وهي مُلتبسة بهم؛ كقوله تعالى: ﴿وَهِيَ تَجْرِي بِهِمْ فِي مَوْجٍ كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢]، ويجوز أن تكون الباء فيه للتعدي، ويؤيده قوله: «حتى تعجز أعمال العباد».

وقوله: «يجيء الرجل» بدل من «حتى يعجز»، وتوضيح له<sup>(١)</sup>.

(ن): «حافتي الصراط» بتخفيف الفاء: جانباه، و«الكلاليب» جمع كَلُوب بفتح الكاف وضم اللام المشددة، وهو حديدة معطوفة الرأس، يُعلّق عليها اللحم ويُرسل في التنور.

قال صاحب «المطالع»: هي خشبة في رأسه عِقَافَة حديد، و[قد] تكون حديداً كلها، ويقال لها أيضاً: كُلاب.

و«المكدوس» بالسين المهملة، هكذا هو في الأصول.

قال القاضي: رواه العُدْرِيّ بالشين المعجمة، ومعناه<sup>(٢)</sup> [بالمعجمة: السَّوق الشديد]<sup>(٣)</sup>، وبالمهملة: كون الأشياء بعضها على بعض، ووقع في الأصول هاهنا: (مُكَرَدَس) بالراء ثم الدال، وهو قريب من معنى المكدوس.

وقوله: «لسبعون خريفاً» هكذا في بعض الأصول بالواو، وهو ظاهر، وفيه حذف تقديره: إن مسافة قَعْرِ جهنم سَبْعِينَ سنة، ووقع في مُعْظَم الأصول والروايات «لسبعين» بالياء، وهو صحيح أيضاً على تقدير: مسيرة سبعين، حُذِفَ المُضَافُ وأُقيِمَ المُضَافُ إليه مُقَامَهُ، أو على أن

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١١/ ٣٥٥٠).

(٢) أي: معنى الكدش. انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ١٥٥).

(٣) من «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٣٠)، و«النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ١٥٥).

«قعر» مصدر، يقال: قعرت الشيء: إذا بلغت قعره، أو يكون «سبعين» ظرفَ زمان، والعامل فيه خبر (إن)، التقدير: إن بلوغ جهنم لكائن في سبعين خريفاً، والخريف: السَّنة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٠٢ - وعن أَبِي خُبَيْبٍ - بضمَّ الخاءِ المعجمة - عبدُ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ رضي الله عنه، قال: لَمَّا وَقَفَ الزُّبَيْرُ يَوْمَ الْجَمَلِ، دَعَانِي فَقُمْتُ إِلَى جَنْبِهِ، فَقَالَ: يَا بُنَيَّ! إِنَّهُ لَا يُقْتَلُ الْيَوْمَ إِلَّا ظَالِمٌ أَوْ مَظْلُومٌ، وَإِنِّي لَا أُرَانِي إِلَّا سَأُقْتَلُ الْيَوْمَ مَظْلُومًا، وَإِنَّ مِنْ أَكْبَرِ هَمِّي لَدِينِي، أَفْتَرَى دِينَنَا يُبْقِي مِنْ مَالِنَا شَيْئًا؟ ثُمَّ قَالَ: يَا بُنَيَّ! بَعِ مَالَنَا، وَاقْضِ دِينِي، وَأَوْصِي بِالْثُلُثِ، وَثُلُثُهُ لِبَنِيهِ، يَعْنِي: لِبَنِي عَبْدِ اللهِ بنِ الزُّبَيْرِ ثُلُثُ الثُّلُثِ. قَالَ: فَإِنْ فَضَلَ مِنْ مَالِنَا بَعْدَ قَضَاءِ الدَّيْنِ شَيْءٌ، فَثُلُثُهُ لِبَنِيكَ، قَالَ هِشَامٌ: وَكَانَ بَعْضُ وَلَدِ عَبْدِ اللهِ قَدْ وَازَى بَعْضَ بَنِي الزُّبَيْرِ خُبَيْبٍ وَعَبَادٍ، وَلَهُ يَوْمٌ تِسْعَةُ بَنِينَ، وَتِسْعُ بَنَاتٍ. قَالَ عَبْدُ اللهِ: فَجَعَلَ يُوصِينِي بِدِينِهِ، وَيَقُولُ: يَا بُنَيَّ! إِنْ عَجَزْتَ عَنْ شَيْءٍ مِنْهُ، فَاسْتَعِنْ عَلَيْهِ بِمَوْلَايَ. قَالَ: فَوَاللهِ! مَا دَرَيْتُ مَا أَرَادَ حَتَّى قُلْتُ: يَا أَبَتِ! مَنْ مَوْلَاكَ؟ قَالَ: اللهُ. قَالَ: فَوَاللهِ! مَا وَقَعْتُ فِي كُرْبَةٍ مِنْ دِينِهِ إِلَّا قُلْتُ: يَا مَوْلَى الزُّبَيْرِ! اقْضِ عَنْهُ دِينَهُ، فَيَقْضِيَهُ. قَالَ: فَقَتَلَ الزُّبَيْرُ، وَلَمْ يَدَعْ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣/ ٣٠، ٧٢).

دِينَارًا وَلَا دِرْهَمًا إِلَّا أَرْضَيْنِ، مِنْهَا: الْغَابَةُ، وَإِحْدَى عَشْرَةَ دَارًا  
 بِالْمَدِينَةِ، وَدَارَتَيْنِ بِالْبَصْرَةِ، وَدَارًا بِالْكُوفَةِ، وَدَارًا بِمِصْرَ. قَالَ: وَإِنَّمَا  
 كَانَ دَيْنُهُ الَّذِي كَانَ عَلَيْهِ: أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَأْتِيهِ بِالْمَالِ، فَيَسْتَوْدِعُهُ إِيَّاهُ،  
 فَيَقُولُ الزُّبَيْرُ: لَا، وَلَكِنْ هُوَ سَلَفٌ، إِنِّي أَخْشَى عَلَيْهِ الضَّيْعَةَ. وَمَا  
 وَلِي إِمَارَةً قَطُّ، وَلَا جَبَايَةً، وَلَا خَرَجًا، وَلَا شَيْئًا، إِلَّا أَنْ يَكُونَ فِي  
 غَزْوٍ مَعَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، أَوْ مَعَ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرُ وَعُثْمَانُ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ، قَالَ  
 عَبْدُ اللَّهِ: فَحَسَبْتُ مَا كَانَ عَلَيْهِ مِنَ الدَّيْنِ، فَوَجَدْتُهُ أَلْفِي أَلْفٍ، وَمِئَتِي  
 أَلْفٍ! فَلَقِي حَكِيمُ بْنُ حِزَامٍ عَبْدُ اللَّهِ بْنَ الزُّبَيْرِ، فَقَالَ: يَا بَنَ أَخِي! كَمْ  
 عَلَى أَخِي مِنَ الدَّيْنِ؟ فَكَتَمْتُهُ، وَقُلْتُ: مِئَةُ أَلْفٍ. فَقَالَ حَكِيمٌ: وَاللَّهِ!  
 مَا أَرَى أَمْوَالَكُمْ تَسَعُ هَذِهِ! فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: أَرَأَيْتَكَ إِنْ كَانَتْ أَلْفِي أَلْفٍ؟  
 وَمِئَتِي أَلْفٍ؟! قَالَ: مَا أَرَأَكُمْ تُطِيقُونَ هَذَا، فَإِنْ عَجَزْتُمْ عَنْ شَيْءٍ  
 مِنْهُ، فَاسْتَعِينُوا بِي. قَالَ: وَكَانَ الزُّبَيْرُ قَدْ اشْتَرَى الْغَابَةَ بِسَبْعِينَ وَمِئَةً  
 أَلْفٍ، فَبَاعَهَا عَبْدُ اللَّهِ بِأَلْفٍ أَلْفٍ وَسِتِّ مِئَةِ أَلْفٍ، ثُمَّ قَامَ فَقَالَ: مَنْ  
 كَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ شَيْءٌ، فَلْيُؤَانِفْنَا بِالْغَابَةِ، فَأَتَاهُ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ،  
 وَكَانَ لَهُ عَلَى الزُّبَيْرِ أَرْبَعُ مِئَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ لِعَبْدِ اللَّهِ: إِنْ شِئْتُمْ تَرَكْتُهَا  
 لَكُمْ، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا، قَالَ: فَإِنْ شِئْتُمْ جَعَلْتُموها فِيمَا تُؤَخَّرُونَ إِنْ  
 أَخَّرْتُمْ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَا، قَالَ: فَاقْطَعُوا لِي قِطْعَةً، قَالَ عَبْدُ اللَّهِ: لَكَ  
 مِنْ هَاهُنَا إِلَى هَاهُنَا. فَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ مِنْهَا، فَقَضَى عَنْهُ دَيْنَهُ، وَأَوْفَاهُ،  
 وَبَقِيَ مِنْهَا أَرْبَعَةُ أَسْهُمٍ وَنِصْفٌ، فَقَدِمَ عَلَى مُعَاوِيَةَ وَعِنْدَهُ عَمْرُو بْنُ

عُثْمَانُ، وَالْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ، وَابْنُ زَمْعَةَ. فَقَالَ لَهُ مُعَاوِيَةُ: كَمْ قَوْمَتْ  
 الْعَابَةُ؟ قَالَ: كُلُّ سَهْمٍ بِمِئَةِ أَلْفٍ، قَالَ: كَمْ بَقِيَ مِنْهَا؟ قَالَ: أَرْبَعَةُ  
 أَسْهُمٍ وَنِصْفُ، فَقَالَ الْمُنْذِرُ بْنُ الزُّبَيْرِ: قَدْ أَخَذْتُ مِنْهَا سَهْمًا بِمِئَةِ  
 أَلْفٍ، قَالَ عَمْرُو بْنُ عُثْمَانَ: قَدْ أَخَذْتُ مِنْهَا سَهْمًا بِمِئَةِ أَلْفٍ. وَقَالَ  
 ابْنُ زَمْعَةَ: قَدْ أَخَذْتُ سَهْمًا بِمِئَةِ أَلْفٍ، فَقَالَ مُعَاوِيَةُ: كَمْ بَقِيَ مِنْهَا؟  
 قَالَ: سَهْمٌ وَنِصْفُ سَهْمٍ، قَالَ: قَدْ أَخَذْتُهُ بِخَمْسِينَ وَمِئَةِ أَلْفٍ. قَالَ:  
 وَبَاعَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرٍ نَصِيْبَهُ مِنْ مُعَاوِيَةَ بِسِتِّ مِئَةِ أَلْفٍ. فَلَمَّا فَرَّغَ ابْنُ  
 الزُّبَيْرِ مِنْ قَضَاءِ دَيْنِهِ، قَالَ بَنُو الزُّبَيْرِ: اقْسِمُ بَيْنَنَا مِيرَاثًا. قَالَ: وَاللَّهِ!  
 لَا أَقْسِمُ بَيْنَكُمْ حَتَّى أُنَادِيَ بِالْمَوْسِمِ أَرْبَعَ سِنِينَ: أَلَا مَنْ كَانَ لَهُ عَلَى  
 الزُّبَيْرِ دَيْنٌ، فَلْيَأْتِنَا فَلْنَقْضِهِ. فَجَعَلَ كُلُّ سَنَةٍ يُنَادِي فِي الْمَوْسِمِ، فَلَمَّا  
 مَضَى أَرْبَعُ سِنِينَ، قَسَمَ بَيْنَهُمْ، وَدَفَعَ الثُّلْثَ. وَكَانَ لِلزُّبَيْرِ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ،  
 فَأَصَابَ كُلَّ امْرَأَةٍ أَلْفُ أَلْفٍ، وَمِثْلُ أَلْفٍ، فَجَمِيعُ مَالِهِ خَمْسُونَ أَلْفَ  
 أَلْفٍ، وَمِثْلُ أَلْفٍ. رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(الزُّبَيْرِ)

\* قوله: «يوم الجمل»: حرب مشهورة جرت بين عليٍّ وعائشة رضي الله عنهما سنة  
 [ست] وثلاثين، وُسِّمَتْ بِهِ لِأَنَّهُ وَدَّجَ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا كَانَ عَلَى جَمَلٍ  
 - قَالَ ابْنُ الْأَثِيرِ: اسْمُ ذَلِكَ الْجَمَلِ: عَسْكَرٌ - وَكَانَتْ هَذِهِ الْحَرْبُ بِغَيْرِ  
 اخْتِيَارِهِمَا، وَسَبَّهَ عَلَى مَا ذَكَرَهُ الْحَافِظُ [أَبُو] الْفَرَجِ ابْنُ الْجَوْزِيِّ: أَنَّ عَائِشَةَ

رضي الله عنها لم تخرج لقتال، وإنما خرجت تطلب مقاتلة مَنْ قتل عثمان، وأعان عليه، وهتك حُرمة المدينة بقتله، فجاء أمير المؤمنين عليّ نحوها، فراسلته في ذلك، فأجاب، فخطب الناس وقال: إني راحل غداً فارتحلوا، ولا يَرتحلنَّ أحد أعان على عثمان بشيء، وليُغنِ السُّفهاء أنفُسهم عني، فاجتمع رؤساؤهم، وقالوا: قد اصطَلح الناس على دماننا، فهلُمُّوا نتواثبُ على عليّ، فنُلحِقهُ بعثمان، فقال كبيرهم: الرَّأْيُ أَنَّهُ: إذا التقى الناس غداً؛ فانشُبوا القتال، ولا تفرغُوهم للنظر، فأصبح أمير المؤمنين عليّ عليه السلام على ظَهْرٍ، ومعه عشرون ألفاً، وكان مع عائشة رضي الله عنها ثلاثون ألفاً، فلَمَّا توافق عليّ وطلحة والزبير على الصلح؛ باتوا تلك الليلة في عافية، وبات الجماعة الذين أثاروا الفتنة بشرَّ ليلة، قد أشرفوا على الهَلَكَة، فلما أصبحوا أثاروا بالسلاح، فاقتتل الناس بغير اختيار علي ولا عائشة، فقتل طلحة والزبير، وكثيرٌ من سادات الصحابة، ثم جاء عليّ إلى عائشة فقال: كيف أنت يا أُمّاه؟ قالت: بخير، يغفر الله لك، قال: ولك، قال: والله لَوَدِدْتُ أَنِّي مِتُّ قَبْلَ هَذَا بعشرين سنة، ثم دخلت عائشة إلى دار بالبصرة، فدخل عليّ عليها، وجلس عندها، ثم جَهَّزها بالمراكب والزَّاد والمتاع، واختار لها أربعين امرأة من نساء أهل البصرة المعروفات، وقال: يا أيها الناس! إنها لزوجةُ نبيكم صلى الله عليه وآله في الدنيا والآخرة، وشيَّعها أمير المؤمنين أميلاً، وسَرَحَ بنيه معها يوماً، وكانت عائشة ما ذكرت مسيرها قط؛ إلا بكت حتى تَبَلَّ خمارها، وتقول: ليتني كنت نَسِيًّا مَنْسِيًّا<sup>(١)</sup>.

• قوله: «لا يقتل اليوم إلا ظالم أو مظلوم»:

(ك): فإن قلت: جميع الحروب بهذه الحيشة، فما وجه تخصيصه

(١) رواه الخطيب البغدادي في «تاريخ بغداد» (٩ / ١٨٥).

بذلك اليوم؟ قلت: هذا أول حرب وقعت بين المسلمين، والمراد: الظالم من أهل الإسلام.

وقوله: «لا»<sup>(١)</sup> أراني؛ أي: لا أظن، قال ابن عبد البر: شهد الزبير رضي الله عنه وقعة الجمل، فقاتل ساعة، فناداه علي رضي الله عنه، وانفرد به، وذكره أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لهما وقد وجدهما يضحكان: «أما إِنَّكَ سَتَقَاتِلُ عَلِيًّا وَأَنْتَ لَهُ ظَالِمٌ»<sup>(٢)</sup>، فذكر الزبير ذلك، وانصرف عن القتال، فاتَّبعه ابن جُرْمُوز - بضم الميم - فقتله بموضع يقال له: واد السباع، وجاء بسيفه إلى علي، فقال علي: بَشُّوا قَاتِلَ ابن صَفِيَّةَ بالنار.

وقوله: «بالثالث»؛ أي: مطلقاً لما شاء [ومن شاء]، وبثلث الثالث لأولاد عبدالله خاصة.

و«الغابة» بفتح الموحدة: اسم موضع بالحجاز.

و«حسبت» بفتح السين.

و«حكيم بن حزام» بكسر المهملة وتخفيف الزاي ابن خويلد القرشي، جعل الزبير أخاً له باعتبار أخوة الدين، أو باعتبار قرابة بينهما؛ لأن الزبير ابن عم حكيم.

فإن قلت: قوله: «مئة ألف» يوهم الكذب؛ قلت: ما كذب؛ إذ لم

---

(١) في الأصل: «فما».

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (٥٥٧٤)، من حديث علي رضي الله عنه، بنحوه، قال الألباني في «السلسلة الصحيحة» (٢٦٥٩) وهو حديث صحيح عندي لطرقه، دون قصة عبدالله بن الزبير مع أبيه.

ينف الزائد على المئة، ومفهوم العدد لا اعتبار له.

وقوله: «فليوافنا» يقال: وافى فلان: إذا أتى، فإن قلت: لم قال: «لا أقسم»، ولم منع المُستَحِقَّ من حقّه، وهو القسمةُ والتصرُّفُ في نصيبه؟ قلت: هو كان وصيّاً، ولعله ظنَّ بقاءَ الديون.

فإن قلت: ما فائدة التخصيص بعدد الأربع؟

قلت: الغالب أن المسافة التي بين مكة وأقطار الأرض تقطع بستتين، فأراد أن تصل الأخبار إلى الأقطار، ثم تعود إليه، أو لأن الأربع هي الغاية في الآحاد بحسب ما يمكن أن يتركَّب منه العشرات؛ لأنه يتضمَّن واحداً واثنين وثلاثة وأربعة، وهي عشرة.

و«الموسم»؛ أي: مَوْسِمَ الْحَجِّ، وسُمِّي به لأنه معلَّمُ مُجتمع الناس، والوسْم: العلامة.

وقوله: «فجميع ماله خمسون ألف ألف ومئتا ألف»:

فإن قلت: إذا كان الثمن أربعة آلاف ألف وثمان مئة ألف؛ فالجميع ثمانية وثلاثون ألف ألف وأربع مئة ألف، وإن أضفت إليه الثلث فهو خمسون ألف ألف وسبعة آلاف ألف، وست مئة ألف، [فإن اعتبرته مع الدَّيْن؛ فهو خمسون ألف ألف، وتسعة آلاف ألف]<sup>(١)</sup>، وثمان مئة ألف، فعلى التقادير الحساب غير صحيح.

قلت: لعل الجميع كان عند وفاته هذا المقدار، فزاد من غَلَّات

---

(١) من «الكواكب الدراري» للكرماني (١٣/١٠٣).

أمواله في هذه الأربع سنين إلى ستين ألف ألف [إلا] مائتي [ألف] ألف،  
فيصح منه إخراجُ الدَّيُونِ والثَّلاثِ، ويبقى المبلغ الذي تُمنه ما لكل امرأة منه  
ألف ألف ومئتا ألف، انتهى<sup>(١)</sup>.

في هذا الحديث فوائدُ:

منها: تأكد استحباب الوصية إذا مرض العبدُ أو سافر، ونحو ذلك.  
ومنها: فضيلةُ ظاهرةٍ للزبير، وكونه من المُحدِّثين المُلهِمين؛ فإنه  
أخبر أنه سيقتل في هذا اليوم ويكونُ مظلوماً، فكان كذلك.

ومنها: أنه ينبغي لكل إنسان أن يكون شديدَ الاهتمام بأداء دينه؛ فإن  
نفس الميت مرهونةٌ بالدين؛ كما في الحديث، وحقوق العباد أحد  
الدواوين الثلاثة يوم القيامة، وهذا هو الديوان الذي لا يغفر.

ومنها: فضيلة امتثال السنة المُطهِّرة في الوصية بالثلث في مصارف  
الخير.

ومنها: فضيلة اليأس عمّا في أيدي الناس، وأن لا يكون للعبد ملجأً  
إلا إلى مولاه الذي ربّاه؛ لقول الزبير: «فاستعن بمولاي» لم يرشده إلى  
الطلب من بيت المال، ولا إلى الرِّفْد من الإخوان.

ومنها: أن مَنْ فَوَّضَ أمره إليه سبحانه؛ لا يُحَوِّجُه الله أبداً إلى استعانة  
بغيره، ويُغنيه بفضلِه عمَّن سواه، ويبقى الغنى في أولاده وعقبه.

ومنها: استعمال الأَلغاز؛ فإن فيه تَشْجِيذَ ذَهْنِ السامع، وفي قوله:  
«مولاي» أيضاً مَنَقِبَةً ظاهرةً للزبير، وفيه أيضاً إشارةً منه إلى أنه ليس لي

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١٣/ ٩٩، ١٠٣).

ملجأ ولا مَنْ أَسْتَعِينُ إِلَيْهِ إِلَّا هُوَ، فَمَنْ لِلْعَبْدِ غَيْرُ مَوْلَاهُ؟! وَإِلَيْهِ لَمَحَ الشَّاعِرُ  
بقوله:

إِلَى مَنْ يَلْجَأُ الْمَمْلُوكُ إِلَّا إِلَى مَوْلَاهُ يَا مَوْلى الْمَوَالِي

ومنها: رعاية حقوق الإخوة بعد موتهم، وبيان ما كانت الصحابة والتابعون رضوان الله عليهم عليه من المُواساة بالمال؛ لقول حكيم: «فإن عجزتم عن شيء فاستعينوا بي»، وقال قائلهم:

دَعَوَى الْإِخَاءَ عَنِ الرَّخَاءِ كَثِيرَةٌ عِنْدَ الشَّدَائِدِ تَعْرِفُ الْإِخْوَانَ

ومنها: فضيلة ترك الدنيا والزُّهْد فيها؛ اقتداء بسيد المرسلين ﷺ؛ فإنه مات ولم يُخَلَّفْ ديناراً ولا درهماً.

ومنها: أنه لا يَقْدَحُ في توكل العبد اتخاذُ ضِيْعَةٍ يستغلها كلَّ سنة، وَيُكْفُ وجهه عن الطلب من غير الله، ولهذا شواهدُ من السنة النبوية؛ منها: اتِّخَاذُهُ ﷺ أَرْضَ فَدَكٍ وَخَيْرٍ، وهو سيد المتوكلين، ومنها: الحديث الصحيح الذي فيه قول المَلِكِ في السَّحَابَةِ اسقِ حَديقَةَ فُلانٍ<sup>(١)</sup>.

وأما قوله ﷺ: «لَا تَتَّخِذُوا الضَّيْعَةَ؛ فَتَرْغَبُوا فِي الدُّنْيَا»<sup>(٢)</sup>: فالنهي لِمَنْ اتخذها للدُّنْيَا، وألهاه عن عبادة مولاه.

ومنها: فضيلة احتياط المرء لدينه، والتورُّع عمَّا لا بأس به حذراً ممَّا

(١) رواه مسلم (٢٩٨٤ / ٤٥)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) رواه الترمذي (٢٣٢٨)، من حديث ابن مسعود ؓ، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٢١٤).

به بأس ؛ لقول الزبير : «ولكن هو سلف إنني أخشى عليه الضيعة» .

ومنها : فضيلة الخُمول ، والزُّهد في الدنيا ، وترك الإمارة والولاية على الناس ، وعلى أمورهم ؛ فإنها شديدة الخطر ، لا يقوى عليها إلا الأفراد الأقوياء ممَّن اصطفاهم الله لذلك ، وفي وصيته ﷺ لأبي ذرٍّ : «لا تَحْكُمَنَّ بَيْنَ اثْنَيْنِ ، ولا تَلِيَنَّ مَالَ يَتِيمٍ»<sup>(١)</sup> .

ومنها : بيان جُود عبدالله بن جعفر ، وسخائه بأربع مائة ألف درهم بدُفعة واحدة .

ومنها : فضيلة ظاهرة لابن الزبير ؛ فإن نفسه النفيسة وهِمَّتْهُ الأبيَّة العَلِيَّة لم تسمح بقبول ما جاد به عبدالله بن جعفر .

ومنها : أن الغازي يُبارك له في ماله في حياته وبعد موته ، سواء كان غزوه مع النبي ﷺ ، أو مع وُلاة الأمر ، وبه ترجَم البخاريُّ لهذا الحديث في «صحيحه» فقال : (بابُ بركة الغازي في ماله حَيًّا ومَيِّتًا [مع النبي ﷺ وُلاة الأمر])<sup>(٢)</sup> ؛ فإن الزبير وابنه ، وحكيم بن حزام ، وابن جعفر استقلُّوا التَّركة ، وظنُّوا أنها لا تفي بدينه ، فوفَّت به ، وفضل مقدارُ خمسين ألف ألف ، ومئتي ألف<sup>(٣)</sup> ، وليس هذا إلا بركة سَمَويَّة .



(١) رواه مسلم (١٨٢٦ / ١٧) ، وفيه : «لا تأمرنَّ على اثنين» .

(٢) انظر : «صحيح البخاري» (١١٣٧ / ٣) .

(٣) في الأصل : «خمسون . . . ومئتا» .

## ٢٦- باب

### تحريم الظلم، والأمر برد المظالم

\* قال الله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حِمٍ وَلَا شَفِيعٌ يُطَاعُ﴾

[غافر: ١٨].

\* وقال تعالى: ﴿وَمَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ نَصِيرٍ﴾ [الحج: ٧١].

(الباب السادس والعشرون)

(في تحريم الظلم والأمر برد المظالم)

(غب): (الظلم): وضع الشيء في غير موضعه المُختصُّ به، إما بنقصان وزيادة، وإما بُعدول عن وقته ومكانه، ومنه ظلمت السَّقاء: إذا تناولته في غير وقته، ويسمى ذلك اللَّبنَ: الظَّلِيمَ، وظلمت الأرض: حَفَرْتُهَا، ولم تكن موضعاً للحفر، وتلك الأرض يقال لها: المظلومة، والتراب الذي يخرج منها: الظَّلِيمُ، والظلم يقال في مُجاوزة الحقِّ الذي يجري مَجْرى نقطة الدائرة قلَّ التجاوز أو كَثُرَ؛ ولهذا يستعمل في الذنب الكبير والصغير.

وقيل لآدم عليه السلام: ظالم، ولإبليس ظالم، وإن كان بين الظَّالِمِينَ بَوْنٌ بعيد. والظلمُ ثلاثة:

الأول: ظلم بين الناس وبين الله، وأعظمه الكُفر والشُّرك والنِّفاق، ومنه:

﴿إِنَّ الشِّرْكَ لَظُلْمٌ عَظِيمٌ﴾ [لقمان: ١٣]، و﴿لَعَنَهُ اللَّهُ عَلَى الظَّالِمِينَ﴾ [الأعراف: ٤٤].  
 الثاني: ظلمٌ بينه وبين الناس، وإياه قصد بقوله: ﴿وَجَزَّوْا سَيِّئَةً سَيِّئَةً مِّثْلُهَا﴾ إلى قوله: ﴿إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الظَّالِمِينَ﴾ [الشورى: ٤٠]، ﴿إِنَّمَا السَّبِيلُ عَلَى الَّذِينَ يَظْلِمُونَ النَّاسَ﴾ [الشورى: ٤٢]، وبقوله: ﴿وَمَنْ قُتِلَ مَظْلُومًا فَقَدْ جَعَلْنَا لَوْلِيَّهِ سُلْطَانًا﴾ [الإسراء: ٣٣].

الثالث: ظلمٌ بينه وبين نفسه، ومنه قوله: ﴿فَمِنْهُمْ ظَالِمٌ لِنَفْسِهِ﴾ [فاطر: ٣٢]، وقول موسى عليه السلام: ﴿رَبِّ إِنِّي ظَلَمْتُ﴾ [النمل: ٤٤]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّهُمْ إِذْ ظَلَمُوا أَنْفُسَهُمْ﴾ [النساء: ٦٤]، وكل هذه الثلاثة في الحقيقة ظلمٌ للنفس؛ فإن الإنسان أول ما يهْمُ بالظلم فقد ظلم نفسه؛ ولهذا قال تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْتَهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا أَنْفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [النحل: ١١٨]<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿مَا لِلظَّالِمِينَ مِنْ حَمِيمٍ وَلَا شَفِيعٍ يُطَاعُ﴾ [غافر: ١٨]؛ أي: ليس للذين ظلموا أنفسهم بالشرك بالله من قريبٍ منهم ينفعهم، ولا شفيعٍ يشفع فيهم، بل انقطعت بهم الأسبابُ من كل خير، انتهى<sup>(٢)</sup>.

فوجهُ مناسبة الآية لترجمة الباب: أن الظلم مذمومٌ مُحَدَّرٌ منه، وذلك لأن الكفار كانت لهم صفاتٌ أُخِرُ مذمومة، فلمَّا علَّق كونه لا حميمٍ ولا شفيعٍ يشفعُ له؛ ناسب التحذير<sup>(٣)</sup> عن الظلم بأبلغ<sup>(٤)</sup> وجه، أو يقال: إن

(١) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٣١٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٢ / ١٨١).

(٣) في الأصل: «إذا مزال التحذير»، ولعل الناسخ سبق نظره إلى قوله: «يشفع له إذ مزال العباد لا تفقر» الآتي.

(٤) في الأصل: «بالغ».

الظلم المتعارف الذي هو العُدوان على العباد، والبَغْيُ في الأرض والفساد، لا يكون للمتَّصف به حميمٌ ينفعه، أو شفيعٌ يشفع له، إذ مظالم العباد لا تغفر إلا بالاستحلال من المَظلوم، أو يقال: الآية وإن كان نزولها في الكُفَّار، فينبغي للمؤمن الحذر عن التشبُّه بهم في كل ما يُسمَّى ظلمًا؛ فإن الظالمين ليس لهم حميمٌ ولا شفيعٌ، فالمتصف بالظلم يُخاف عليه من زوال الإيمان، والدُّخول في غَمَارِ الظالمين حِقْبَةً.

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ، فَمِنْهَا: حَدِيثُ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه الْمَتَقَدِّمُ فِي آخِرِ بَابِ: الْمُجَاهَدَةِ.

٢٠٣ - وعن جابرٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «اتَّقُوا الظُّلْمَ؛ فَإِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَاتَّقُوا الشُّحَّ؛ فَإِنَّ الشُّحَّ أَهْلَكَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ؛ حَمَلَهُمْ عَلَى أَنْ سَفَكُوا دِمَاءَهُمْ، وَاسْتَحَلُّوا مَحَارِمَهُمْ» رواه مسلم.

(الْإِسْلَامُ)

\* قوله ﷺ: «إِنَّ الظُّلْمَ ظُلُمَاتٌ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»:

(ن): قال القاضي: قيل: هو على ظاهره، فيكون ظلماتٍ على صاحبه لا يهتدي يوم القيامة سبيلاً حين يسعى نورُ المؤمنين بين أيديهم وبأيمانهم، ويحتمل أن الظلماتِ هاهنا الشدائدُ، وبه فُسِّرَ قوله تعالى: ﴿قُلْ مَنْ يُنَجِّيكُمْ مَنْ ظَلَمَتْ أَلْبَرُ وَالْبَحَرُ﴾ [الأنعام: ٦٣]، أي: شَدَائِدُهُمَا، ويحتمل أنها عبارة عن الأنكال والعقوبات.

وقوله: «الشح أهلك من كان قبلكم» قال القاضي: إن هذا الهلاك هو الهلاك الذي أخبر به عنهم في الدنيا بأنهم سفكوا دماءهم، ويحتمل أنه هلاك الآخرة، وهذا الثاني أظهر، ويحتمل أنه أهلكهم في الدنيا والآخرة. وقال جماعة: الشُّحُّ أشدُّ البخل، وأبلغ في المنع من البخل، وقيل: هو البخل مع الحرص، وقيل: البخل في أفراد الأمور، والشُّحُّ عام، وقيل: البخل بالمال خاصّة، والشُّحُّ بالمال والمعروف، وقيل: الشُّحُّ: البُخل بما ليس عنده، والبخل بما عنده<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٠٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَتَوَدَّنَ الْحُقُوقُ إِلَى أَهْلِهَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقَادَ لِلشَّاةِ الْجَلْحَاءِ مِنَ الشَّاةِ الْقَرْنَاءِ» رواه مسلم.

### (الْبَاقِي)

(تو): «لتودن» على بناء المجهول، و«الحقوق» مرفوع، هذه الرواية المَعْتَدُّ بها، وزعم بعضهم ضَمَّ الدال ونصب «الحقوق»، والفعل مسند إلى الجماعة الذين خُوطبوا به، والصَّحِيحُ ما قَدَّمناه.

(ط): إن كان الردُّ لأجل الرواية فلا مَقَالَ، وإن كان بحسب الدِّرَاية فإن باب التغليب واسع، فيكون قد غَلَبَ الْعُقْلَاءُ على غيرهم، وجعل «حتى» غايةً بحسب التغليب، كما في قوله تعالى: ﴿جَعَلَ لَكُم مِّنْ أَنْفُسِكُمْ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٣٤).

أَزْوَجًا وَمِنَ الْأَنْعَامِ أَزْوَجًا يَذَرُوكُمْ فِيهِ» [الشورى: ١١]، والضمير في «يَذَرُوكُمْ» راجع إلى الأناسي والأنعام على تغليب المخاطبين العقلاء على الغيب والأنعام<sup>(١)</sup>.

(ن): في هذا الحديث تصريح بحشر البهائم يوم القيامة، وإعادتها كما يُعاد أهل التكليف من الآدميين، وكما يُعاد الأطفال والمجانين، ومن لم تبلغهم الدعوة، وعلى هذا تظاهرت دلائل الكتاب والسنة، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا أُلْحُوشُ حُشِرَتْ﴾ [التكوير: ٥]، وليس من شرط الحشر والإعادة في القيامة المُجازاة والعقاب والثواب، فأما القصاص من القرآن للجلحاء: فليس هو قصاص التكليف، إذ لا تكليف عليه، بل هو قصاص مُقابلة. و«الجلحاء» بالمدّ: هي الجماء التي لا قرَن لها<sup>(٢)</sup>.

(ق): وقيل: إن المقصود منه التمثيل على جهة تعظيم أمر الحساب والقصاص، حتى يفهم منه أنه لا بُدَّ لكل أحد منه، وأنه لا مَحِيصَ عنه، ويتأيد هذا بما جاء في بعض روايات هذا الحديث من الزيادة، فقال: «يقاد للشاة الجلحاء من القرناء»، وللحجر لِمَ ركب الحجر؟ وللعود لِمَ خدش العود<sup>(٣)</sup>، فظهر أن المقصود التمثيل والتهويل، لأن الجمادات لا يُعقل خطابها، ولا ثوابها، ولا عقابها، ولم يصِرْ إليه أحدٌ من العقلاء، ونظير هذا التمثيل قوله: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ الْجِبَالُ﴾ الآية [الرعد: ٣١]، وقوله

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠/ ٣٢٥٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٣٦).

(٣) رواه الخطيب البغدادي في «الرحلة في طلب الحديث» (٣٣)، من حديث جابر رضي الله عنه.

تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَاهُ الْقُرْآنَ عَلَى جَبَلٍ﴾ [الحشر: ٢١] الآية، فتدبر وجه التنظير<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٠٥ - وعن ابن عمر قال: كُنَّا نَتَحَدَّثُ عَنْ حَجَّةِ الْوَدَاعِ وَالنَّبِيِّ ﷺ بَيْنَ أَظْهُرِنَا، وَلَا نَدْرِي مَا حَجَّةُ الْوَدَاعِ، حَتَّى حَمِدَ اللَّهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَأَتْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ ذَكَرَ الْمَسِيحَ الدَّجَالَ، فَأُطْنَبَ فِي ذِكْرِهِ، وَقَالَ: «مَا بَعَثَ اللَّهُ مِنْ نَبِيٍّ إِلَّا أَنْذَرَهُ أُمَّتُهُ: أَنْذَرَهُ نُوحٌ، وَالنَّبِيُّونَ مِنْ بَعْدِهِ، وَإِنَّهُ إِنْ يَخْرُجَ فِيكُمْ، فَمَا خَفِيَ عَلَيْكُمْ مِنْ شَأْنِهِ، فَلَيْسَ يَخْفَى عَلَيْكُمْ، إِنْ رَبَّكُمْ لَيْسَ بِأَعْوَرَ، وَإِنَّهُ أَعْوَرُ عَيْنِ الْيُمْنَى، كَأَنَّ عَيْنَهُ عِنَبَةٌ طَافِيَةٌ، أَلَا إِنَّ اللَّهَ حَرَّمَ عَلَيْكُمْ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بِلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»، قَالُوا: نَعَمْ، قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ - ثَلَاثًا -، وَيْلَكُمْ، أَوْ: وَيَحْكُم، انظُرُوا: لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ» رواه البخاري، وروى مسلمٌ بعضه.

(الْبَيْتُ)

\* قوله: «حجة الوداع»:

(ن): سُمِّيَتْ بِذَلِكَ، لِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ وَدَعَ النَّاسَ فِيهَا، وَعَلَّمَهُمْ فِي خُطْبَتِهِ فِيهَا أَمْرَ دِينِهِمْ، وَأَوْصَاهُمْ بِتَبْلِيغِ الشَّرْعِ إِلَى مَنْ غَابَ بِقَوْلِهِ: «لِيُبْلَغِ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٦٤).

الشَّاهِدُ مِنْكُمْ الْغَائِبُ»<sup>(١)</sup>، والمعروف في الرواية: «حجة الوداع» بفتح الحاء، والمسموع من العرب في واحد الحِجَج (حِجَّة) بكسر الحاء، والقياسُ فتحُّها؛ لكونها اسماً للمرة الواحدة، وليست عبارةً عن الهيئة حتى تكسر، فيجوز الكسرُ بالسَّماع، والفتحُ بالقياس<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «ثم ذكر المسيح الدجال» الحديثُ سيأتي شرحُ ألفاظه مبسوطاً في (الباب الستين بعد المائتين في المَشْهُورَات).

قوله ﷺ: «ألا إن الله حرم عليكم دماءكم وأموالكم» سيأتي شرحه في الحديث الحادي عشر من هذا الباب.

\* قوله ﷺ: «ويلكم، أو ويحكم، لا ترجعوا بعدي كفاراً»:

(ن): قال القاضي: هما كلمتان استعملتهما العربُ بمعنى التَّعَجُّب والتَّوَجُّع، قال سيويه: (ويل) كلمة لَمَنْ وقع في هَلَكَةٍ، و(ويح) تَرْحَم، ويحكى عنه: (ويح) زَجَرُ لَمَنْ أشرف على الهَلَكَةِ.

قال غيره: لا يراد بهما الدُّعاء بإيقاع الهَلَكَةِ، ولكن التَّرحُم والتَّعَجُّب، وروي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: وَيَحُّ كلمةٌ رحمة.

قال الهروي: (ويح) لَمَنْ وقع في هَلَكَةٍ لا يَسْتَحِقُّهَا، فيُتَرْحَم عليه، ويُرثى له، و(ويل) للذي يَسْتَحِقُّهَا، ولا يُتَرْحَم عليه.

وللعلماء في معنى قوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً» سبعة أقوال:

أحدها: أن ذلك كُفْرٌ في حَقِّ المُسْتَحِلِّ بغير حق.

(١) رواه البخاري (١٠٥)، من حديث أبي بكرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/١٣٦).

والثاني: المراد كُفْرَانُ النعمة وَحَقُّ الإسلام.

والثالث: أن يَقْرُبَ من الكفر ويؤدي إليه.

والرابع: أنه فَعَلُ كَفْعِ الكفار.

والخامس: المراد حقيقة الكفر، ومعناه لا تكفروا، بل دُوموا مسلمين.

والسادس: حكاية الخطابي وغيره، أن المراد بالكفار المُتَكَفِّرُونَ بالسُّلَاح، يقال: تَكَفَّرَ الرجلُ بسلاحه: إذا لبسه.

قال الأزهري في «تهذيب اللغة»: يقال لِلأَبْسِ السُّلَاح: كافر.

والسابع: قاله الخطابي، معناه: لا يُكَفِّرُ بعضُكم بعضاً، فتستحلُّوا قِتَالَ بعضِكم بعضاً، وأظهر الأقوال الرابع، وهو اختيار القاضي.

وقوله: «بعدي»؛ أي: بعد فراقِي مِنْ مَوْقِفِي هذا، أو يكون [معنى] «بعدي»، أي: خِلَافِي؛ أي: لا تَخْلُفُونِي في أنفسكم بغير الذي أمرتكم به، أو تحقق ﷺ أن هذا لا يكون في حياته، فنهاهم عنها بعد مماته.

و«يضرب» مضموم الباء، هذا هو الصواب، وحكي الإسكان، وهو إِحَالَةٌ للمعنى، وجوز أبو البقاء العكبري الجزمَ على تقدير شرط مُضَمَّر؛ أي: إِنْ تَرَجَعُوا يَضْرِبُ، ويجوز أن يكون مجزوماً على البدل من «لا ترجعوا بعدي» كقوله: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ ٦٨ يَضَعَفُ [الفرقان: ٦٨ - ٦٩] <sup>(١)</sup>.

(ط): «يضرب» بالرفع، جملة مستأنفة مُبَيَّنَةٌ لقوله: «لا ترجعوا بعدي كفاراً»، فينبغي أن يُحْمَلَ على العُموم، وأن يقال: لا يظلم بعضُكم بعضاً، فلا

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٥٥ - ٥٦).

تَسْفِكُوا دِمَاءَكُمْ، وَلَا تَهْتَكُوا أَعْرَاضَكُمْ، وَلَا تَسْتَبِيحُوا أَمْوَالَكُمْ<sup>(١)</sup>.

(ق): أي: لا تشبهوا بالكُفَّار في المُقاتلة والمقاطعة، وفيه ما يدلُّ على أن النبي ﷺ كان يعلم ما يكون بعده في أُمَّته من الفتن والتقاتل، ويدل أيضاً على قرب وقوع ذلك من زمانه؛ فإنه خاطب بذلك أصحابه، وظاهره أنه أرادهم؛ لأنه بهم أَعْنَى، وعليهم أَخْنَى، ويحتمل غير ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٠٦ - وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ ظَلَمَ قَيْدَ شَبْرٍ مِنَ الْأَرْضِ، طُوَّقَهُ مِنْ سَبْعِ أَرْضِينَ» متفقٌ عليه.

(الشرح)

(ن): «قيد» بكسر القاف وإسكان الياء، أي: قَدَرُ شَبْرٍ، يقال: قَيْدٌ وقاد، وقيس وقاس بمعنى، و«الأرضون» بفتح الراء، والإسكان لغة قليلة حكاها الجوهري، وهذا تصريح بأن الأرض سبع طبقات، وهو موافق لقوله تعالى: ﴿اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ سَبْعَ سَمَوَاتٍ وَمِنَ الْأَرْضِ مِثْلَهُنَّ﴾ [الطلاق: ١٢].

وأما تأويل المماثلة على الهيئة والشكل: فخلاف الظاهر، وكذا قول من قال: سبع أرضين من سبعة أقاليم، لأنه لو كان كذلك؛ لم يُطَوَّقِ الظالمُ شَبْرًا من هذا الإقليم شَبْرًا من إقليم آخر، بخلاف طَبَاقِ الأرض؛ فإنها تابعة لهذا

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٦/ ٢٠١٦).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٥٦).

الشَّبر في المُلْك، فَمَنْ ملك شيئاً من هذه الأرض؛ ملكه وما تحته من الطَّباق، وقد جاء في غِلْظ الأرضين حديث ليس بثابت، وأما التطويق المذكور: فيحتمل أنه يَحْمِل مثله من سبع أرضين، ويكَلَّفُ إطاقَةَ ذلك، ويحتمل أن يُجعل له كالطَّوق في عُنُقِه؛ كما في قوله تعالى: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾ [آل عمران: ١٨٠]، فحينئذ يُطَوِّلُ الله عُنُقَه، كما في غِلْظ جلد الكافر، وعِظَم ضِرْسِه، وقيل: معناه أنه يُطَوَّقُ إِثْمَ ذلك، ويلزمه كلزوم الطَّوق لعنقه<sup>(١)</sup>.

(حس): معنى التطويق: أن يَخْسِفَ الله به الأرض، فتصير البُقعة المَغْصوبة منها في عُنُقِه كالطَّوق، وقيل: هو أن يُطَوَّقَ منها في عُنُقِه كالطَّوق، وقيل: هو أن يُطَوَّقَ حَمْلَهَا؛ أي: يُكَلَّفُ، فيكون من طَوَّقَ التَّكليف، لا من طَوَّقَ التقليد، لما روي عن سالم عن أبيه يرفعه: «مَنْ [أَخَذَ مِنْ] الْأَرْضِ شَيْئاً بَغَيْرِ حَقِّهِ، خُسِفَ بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(٢)</sup>.

(ق): ورد في غير «مسلم»: «جاءَ يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(٣)</sup>، وفي أخرى: «كُلِّفَ أَنْ يَحْمِلَ تُرَابَهَا إِلَى الْمَحْشَرِ»<sup>(٤)</sup>، وقيل: خُسِفَ به في مثل<sup>(٥)</sup> الطوق [منها]، وفي «البخاري» نصاً: «خُسِفَ به يَوْمَ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٥٠، ٤٨).

(٢) انظر: «شرح السنة» للبيهقي (٨ / ٢٢٩)، والحديث رواه البخاري (٢٣٢٢).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣١٧٢)، من حديث الحكم بن الحارث رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٣٦٦).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ١٧٢)، من حديث يعلى بن مرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٩٨٤).

(٥) في الأصل: «المعنى»، والمثبت من «المفهم» للقرطبي (٤ / ٥٣٤ - ٥٣٥).

الْقِيَامَةِ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ»<sup>(١)</sup>، وقيل: يجمع ذلك كله عليه، لما رواه الطبراني: «كَلَّفَهُ اللَّهُ حَمْلَهُ حَتَّى يَبْلُغَ إِلَى سَبْعِ أَرْضِينَ، ثُمَّ يُطَوِّقُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ»<sup>(٢)</sup>.

(ن): في هذا الحديث تحريمُ الظلم، وتحريمُ الغضب، وتغليظُ عقوبته، وفيه إمكانُ غَضَبِ الأرض، وهو مذهبنا، ومذهبُ الجمهور.  
وقال أبو حنيفة: لَا يُتَصَوَّرُ غَضَبُ الْأَرْضِ<sup>(٣)</sup>.

(ق): هذا وعيدٌ شديد يفيد أن أخذَ شيءٍ من الأرض بغيرِ حَقِّهِ من أكبرِ الكبائرِ على أيِّ وجه كان، من غَضَبٍ أو سَرَقَةٍ، أو خَدِيعَةٍ، قليلاً كان أو كثيراً، وقد استدل به الدَّأودِيُّ على أن الأرضين [لم] يُفْتَقَ بعضها من بعض، قال: لأنه لو فُتِقَ بعضها من بعض لم يُطَوَّقَ منها ما ينتفع به غيره<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٢٠٧ - وعن أبي موسى رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَيُمْلِي لِلظَّالِمِ، فَإِذَا أَخَذَهُ لَمْ يُفْلِتْهُ»، ثُمَّ قَرَأَ: ﴿وَكَذَلِكَ أَخْذُ رَبِّكَ إِذَا أَخَذَ الْقُرَىٰ وَهِيَ ظَالِمَةٌ إِنَّ أَخْذَهُ أَلَمٌ شَدِيدٌ﴾ [هود: ١٠٢] متفق عليه.

(١) رواه البخاري (٢٣٢٢)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٥٣٤)، والحديث رواه الطبراني في «المعجم الكبير»

(٢٢ / ٢٧٠)، من حديث يعلى بن مرة رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح

الجامع الصغير» (٢٧٢٢).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٤٩).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٥٣٤).

## (الْخَمَلِيُّ)

(ن): معنى [«يملي»]: يمهّل ويؤخر، ويطيل له في المدة، وهو مُشْتَقٌّ من المَلْوَة بضم الميم وكسرهما وفتحها، وهو الزمان، ومعنى «لم يفلته»: لم يُطلقه، ولم يَنْفَلِتْ منه، يقال: أفلت: إذا تخلص<sup>(١)</sup>.

(ق): هكذا فعل الله بالظلمة من الأمم السالفة، والقرون الخالية؛ إذ الظالم منهم كان يَصِحُّ جسمه ويكثر ماله وولده؛ ليكثر ظلمه، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا نُمَلِّ لَهُمْ لِيَزْدَادُوا إِثْمًا﴾ [آل عمران: ١٧٨]، حتى إذا عمَّ ظلمهم وتكامل جرمهم، أخذهم أخذة رابية، فلا يرى لهم من باقية، وذلك سنة الله في كل جبار عنيد، وإنَّ أخذه أليمٌ شديد<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٠٨ - وعن معاذٍ رضي الله عنه قال: بعثني رسول الله ﷺ فقال: «إِنَّكَ تَأْتِي قَوْمًا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ، فَادْعُهُمْ إِلَى شَهَادَةِ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنِّي رَسُولُ اللَّهِ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ خَمْسَ صَلَوَاتٍ فِي كُلِّ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَأَعْلِمُهُمْ أَنَّ اللَّهَ قَدْ افْتَرَضَ عَلَيْهِمْ صَدَقَةً تُؤْخَذُ مِنْ أَغْنِيَائِهِمْ، فتردُّ على فقرائهم، فَإِنْ هُمْ أَطَاعُوا لِذَلِكَ، فَإِيَّاكَ وَكَرَائِمَ أَمْوَالِهِمْ، وَاتَّقِ دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ؛ فَإِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ اللَّهِ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٣٧).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٥٧).

حِجَابٌ» متفقٌ عليه .

(السِّيَرَاتُ)

\* قوله : «أهل كتاب» :

(ق) : يعني به : اليهود والنصارى ؛ لأنهم كانوا في اليمن أكثرَ من مُشركي العرب وأغلب ، وإنما نبَّهه على هذا ؛ ليتَّهياً لمُناظرتهم ، ويُعَدُّ الأدلَّةَ لإفحامهم ، لأنهم أهل كتاب سابق ، بخلاف المشركين عبدة الأوثان<sup>(١)</sup> .

\* قوله ﷺ : «فادعهم إلى شهادة أن لا إله إلا الله ، وأني رسول الله» :  
(ق) : فيه حُجَّةٌ لَمَنْ يقول : أوَّلُ الواجبات : التَلَفُّظُ بكلمتي الشهادة مُصدِّقاً بها ، واختلف المُتكلِّمون في أول الواجبات على أقوال كثيرة ، منها ما يَشْنَعُ ذكره ، ومنها ما ظهر ضَعْفُه ، والذي عليه الأئمة الأربعة وغيرهم من السلف : أنه الإيمان التصديقيّ الجزميُّ الذي لا ريب معه بالله تعالى ، ورساله ، وكتبه ، وما جاءت به الرُّسل ، على ما تقرَّر في حديث جبريل ، كيفما حصل ، وأما النطق باللسان : فمُظهِرٌ [لما استقر في القلب من الإيمان ، وسببُ ظاهرٍ]<sup>(٢)</sup> تترتَّبُ<sup>(٣)</sup> عليه أحكام الإسلام ، وقد يَحْتَجُّ بهذا الحديث مَنْ يقول : الكُفَّار ليسوا مُخاطبين بالفروع ، من حيث إنهم إنما خوطبوا بالتوحيد أولاً ، فلما التزموا ذلك خوطبوا بالفروع ، وهذا لا حُجَّةَ فيه لوجهين :

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (١ / ١٨١) .

(٢) من «المفهم» للقرطبي (١ / ١٨٢) .

(٣) في الأصل «تقريب» .

أحدهما: أن يقال: يحتمل أنه إنما قَدَّمَهُ؛ لكون الإيمان شرطاً مُصَحِّحاً للأعمال الفرعية، لا للخطاب بالفروع، إذ لا يَصِحُّ فعلها شرعاً إلا بتقدُّم وجوده، ويَصِحُّ الخطابُ بالإيمان وبالفروع معاً في وقت واحد، وهذا الاحتمال أظهرُ من الاحتمال الذي تمسَّكوا به، ولو لم يكن أظهر؛ فهو مُساوٍ له، فيكون الخطابُ مُجْمَلاً.

ثانيهما: أن النبي ﷺ إنما رَتَّبَ هذه القواعد، ليبين الأوكَدَ فالأوكَدَ، والأهمَّ فالأهمَّ.

(ن): ألا تراه بدأ بالصلاة قبل الزكاة؟! ولم يقل أحدٌ: إنه يصير مُكَلَّفاً بالصلاة دون الزكاة، وأيضاً: المُطالبة في الدنيا لا تكون إلا بعد الإسلام، ولا يلزم من ذلك أن لا يكونوا مُخاطَبين بها، يُزاد عذابُهم في الآخرة بسببها. \* قوله ﷺ: «تؤخذ من أغنيائهم فترد على فقرائهم»، وفي رواية للبخاري: «تؤخذ من أموالهم».

(ن): قد يستدل بلفظ: «من أموالهم» على أنه إذا امتنع من دفع الزكاة أخذت من ماله بغير اختياره، وهذا الحكم لا خلاف فيه، ولكن هل تبرأ ذمُّته ويُجْزِئُه ذلك في الباطن؟ فيه وجهان لأصحابنا<sup>(١)</sup>.

(ك): فإن قلت: مصارفُ الزكاة غيرُ منحصرةٍ في الفقراء، فما الفائدة من تخصيص ذكرهم؟

قلت: إما للمطابقة بينه وبين الأغنياء، وإما لأن الغالبَ فيهم الفقراء<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ٢٠٠).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٧/ ١٦٧).

(ق): وفيه دليلٌ لمالك على أن الزكاة لا تجب قِسْمَتُهَا على الأصناف المذكورين في الآية، وأنه يجوز للإمام صَرَفُهَا إلى صنف واحد إذا رآه مصلحةً دينيةً.

وفيه: أنه يجب على مَنْ وجبت عليه الزكاة أن يدفعها إلى الإمام العَدْل، ولا يجوز أن يُفَرَّقَهَا بنفسه إذا أقام الإمام مَنْ تُدفع إليه<sup>(١)</sup>.

(شف): وفيه دليلٌ على أن الطفلَ تلزمه الزكاة؛ لعموم قوله: «تؤخذ من أغنيائهم».

وفي قوله: «على فقرائهم» دليلٌ أن المدفوعَ عينُ الزكاة، وفيه أيضاً: أن نقلَ الزكاة عن بلد الوجوب لا يجوز مع وجود المُسْتَحِقِّين فيه، بل صدقةٌ كلِّ ناحيةٍ لمُسْتَحِقِّي تلك الناحية، واتفقوا على أنه إذا نُقلت وأدِّيت، يسقط عن الفَرَض، إلا عمر بن عبد العزيز، فإنه ردَّ صدقةً نُقلت من خراسان إلى الشام إلى مكانها من خراسان.

(ن): هذا الاستدلال ليس بظاهر؛ لأن الضمير في «فقرائهم» مُحمِّلٌ لفقراء المسلمين، ولفقراء أهل تلك البلدة والناحية، وهذا الاحتمالُ أظهرُ.

قال ابنُ الصَّلاح: ذكُرُ بعضِ دعائم الإسلام دُونَ بعضٍ هو من تقصير الرَّاوي، كما بينا فيما سبق من نظائره<sup>(٢)</sup>.

(ق): اقتصر النبي ﷺ على القواعد الثلاث؛ لأنها كانت هي المُتَعَيِّنَةُ عليهم في ذلك الوقت، المُتأكِّدة فيه، ولا يُظَنُّ أن الصومَ والحجَّ لم يكونا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٨٣)

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٩٧)

فُرِضاً إِذْ ذَاكَ؛ لِأَن إِرْسَالَ مَعَاذٍ إِلَى الْيَمَنِ كَانَ فِي سَنَةِ تِسْعٍ، وَكَانَ الْحَجُّ قَدْ فُرِضَ، وَأَمَّا الصَّوْمُ: فَفُرِضَ فِي السَّنَةِ الثَّانِيَةِ مِنَ الْهَجْرَةِ، وَمَاتَ النَّبِيُّ ﷺ وَمُعَاذٌ بِالْيَمَنِ عَلَى الصَّحِيحِ، وَقَوْلُ مَنْ قَالَ: إِنَّ الرُّوَاةَ سَكَتُوا عَنْ ذِكْرِ الصَّوْمِ وَالْحَجِّ قَوْلٌ فَاسِدٌ؛ لِأَن الْحَدِيثَ قَدْ اشْتَهَرَ وَعَتْنَى النَّاسُ بِنَقْلِهِ سَلَفًا وَخَلَفًا<sup>(١)</sup>.

(ك): لَمْ يَذْكُرِ الصَّوْمَ وَالْحَجَّ؛ لِأَن اِهْتِمَامَ الشَّارِعِ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ أَكْثَرَ، وَالْمَذْكُورِ فِي الْقُرْآنِ ذَكَرُهُمَا كَثِيرًا، وَلَا يَسْقُطَانِ عَنِ الْمُكَلَّفِ أَصْلًا، بِخِلَافِ الصَّوْمِ، فَإِنَّهُ يَسْقُطُ بِالْفِدْيَةِ، وَالْحَجُّ فَإِنَّ الْغَيْرَ يَقُومُ مَقَامَهُ لَزَمَانَةٍ<sup>(٢)</sup>.  
(ن): «الْكِرَائِمُ»: جَمْعُ كَرِيمَةٍ، وَهِيَ جَامِعَةُ الْكَمَالِ الْمُمَكَّنِ فِي حَقِّهَا، مِنْ غَزَارَةِ لَبَنٍ، وَجَمَالِ صُورَةٍ، أَوْ كَثَرَةِ لَحْمٍ وَصُوفٍ<sup>(٣)</sup>.

(ق): أَي: خِيَارَهَا وَنَفَائِسَهَا، حَذَّرَهُ مِنْ ذَلِكَ نَظَرًا لِأَرْبَابِ الْأَمْوَالِ وَرَفَقًا بِهِمْ، وَكَذَلِكَ لَا يَأْخُذُ مِنْ شِرَارِ الْمَالِ وَلَا مَعِيهِ، نَظَرًا لِلْفُقَرَاءِ<sup>(٤)</sup>.

• قَوْلُهُ ﷺ: «إِنَّهُ لَيْسَ بَيْنَهُ وَبَيْنَ اللَّهِ حِجَابٌ»:

(ن): أَي: إِنَّهَا مَسْمُوعَةٌ لَا تُرَدُّ<sup>(٥)</sup>.

(ك): قَدْ جَاءَ مُفَسَّرًا فِي حَدِيثٍ آخَرَ: «دَعْوَةُ الْمَظْلُومِ مَجَابَةٌ، وَإِنْ

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٨٣)

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٧/ ١٦٧)

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٩٧)

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٨٣)

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/ ١٩٧)

كَانَ فَاجِرًا، فَفُجِّرَ عَلَى نَفْسِهِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفي «شعب الإيمان» للبيهقي عن عليٍّ عليه السلام قال: قال رسول الله ﷺ:  
«إِيَّاكَ وَدَعْوَةَ الْمَظْلُومِ، فَإِنَّمَا يَسْأَلُ اللَّهُ حَقَّهُ، وَإِنَّ اللَّهَ لَا يَمْنَعُ ذَا حَقٍّ حَقَّهُ»<sup>(٢)</sup>.

(ق): الرواية الصحيحة: «فإنه» بضمير المذكر<sup>(٣)</sup> المذكور على أن يكون  
ضمير الأمر والشأن، ويحتمل أن يعود على مُذكر الدعوة، فإن الدَّعوة دُعاءً،  
وفي بعض النسخ: «فإنها» وهو ظاهر.

ويستفاد منه تحريمُ الظلم، وتخويفُ الظالم، وإباحةُ الدُّعاء للمَظْلوم  
عليه، والوعدُ الصَّدْقُ بأن الله يستجيبُ للمظلوم فيه، غير أنه قد يعجل  
الإجابة فيه، وقد يؤخرها إملاءً للظالم، كما قال عليه السلام: «إِنَّ اللَّهَ يَمْلِي  
لِلظَّالِمِ حَتَّى إِذَا أَخَذَهُ، لَمْ يُفْلِتْهُ»<sup>(٤)</sup>، وكما في الحديث: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَرْفَعُ  
دَعْوَةَ الْمَظْلُومِ عَلَى الْغَمَامِ، ويقولُ اللهُ لها: لَأَنْصُرَنَّكَ وَلَوْ بَعْدَ حِينٍ»<sup>(٥)</sup>.

(ط): «اتق دعوة المظلوم» وغيره تذييلٌ، لاشتماله على هذا الظلم

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١١ / ٢١)، والحديث رواه الإمام أحمد في  
«المسند» (٣٦٧ / ٢)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن لغيره. انظر:  
«صحيح الترغيب والترهيب» (٢٢٢٩).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٧٤٦٤)، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف  
الجامع الصغير» (١١٠).

(٣) في الأصل: «إنه تضرع المذكر».

(٤) رواه البخاري (٤٤٠٩)، من حديث أبي موسى الأشعري رضي الله عنه.

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ١٨٤)، والحديث رواه ابن حبان في «صحيحه»  
(٨٧٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع  
الصغير» (٢٥٩٢).

الخاص من أخذ كرائم الأموال، وعلى غيره ممّا يتعلق بالمُرْكِي، وعلى هذا المظلوم وغيره، وقوله: «فإنه ليس بينه وبين الله حجاب» تعليلٌ للاتقاء، وتمثيل لدعوة مَنْ يَقْصِدُ إلى السلطان مُتَظَلِّمًا، فلا يُحَجَّب عنه<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: قبول خبر الواحد، ووجوب العمل به، وأن الوتر ليس بواجب، لأن بَعْثَهُ إلى اليمن كان قبل وفاته ﷺ بقليل [بعد الأمر بالوتر، والعمل به]، وأن الكفار يُدْعَوْنَ إلى التوحيد قبل القتال، وفيه: أنه لا يحكم بإسلامه إلا بالنطق بالشهادتين، وفيه: أن الصلوات الخمس في كل يوم وليلة، وفيه: بيان عِظَم تحريم الظلم، وأن الإمام ينبغي أن يَعِظَ وِلَاةَ الأمر، ويأمرهم بتقوى الله، وينهاهم عن الظلم، وأن الزكاة لا تُدفع إلى الكافر<sup>(٢)</sup>.

(ك): قد يَسْتَدِلُّ به مَنْ لا يرى على المديون زكاة ما في يده إذا لم يَفْضُلَ عن الدين الذي عليه قدرُ نصاب، لأنه ليس بغني<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٢٠٩ - وعن أبي حُمَيْدٍ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَعْدِ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، قال: اسْتَعْمَلَ النَّبِيُّ ﷺ رَجُلًا مِنَ الْأَزْدِ يُقَالُ لَهُ: ابْنُ اللَّثْبِيَّةِ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَلَمَّا قَدِمَ قَالَ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا أُهْدِيَ إِلَيَّ، فَقَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَلَى الْمِنْبَرِ، فَحَمِدَ اللَّهَ وَأَثْنَى عَلَيْهِ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ: فَإِنِّي اسْتَعْمِلُ الرَّجُلَ مِنْكُمْ عَلَى الْعَمَلِ مِمَّا وَلَانِي اللَّهُ، فَيَأْتِي

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٤٧٠ / ٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٩٧ / ١).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١٦٧ / ٧).

فَيَقُولُ: هَذَا لَكُمْ، وَهَذَا هَدِيَّةٌ أُهْدِيَتْ إِلَيَّ، أَفَلَا جَلَسَ فِي بَيْتِ أَبِيهِ  
أَوْ أُمِّهِ حَتَّى تَأْتِيَهُ هَدِيَّتُهُ إِنْ كَانَ صَادِقًا؟! وَاللَّهِ! لَا يَأْخُذُ أَحَدٌ مِنْكُمْ  
شَيْئًا بِغَيْرِ حَقِّهِ، إِلَّا لَقِيَ اللَّهَ تَعَالَى يَحْمِلُهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، فَلَا أَعْرِفَنَّ  
أَحَدًا مِنْكُمْ لَقِيَ اللَّهَ يَحْمِلُ بَعِيرًا لَهُ رُغَاءٌ، أَوْ بَقَرَةً لَهَا خُورٌ، أَوْ شَاةً  
تَيْعَرُ، ثُمَّ رَفَعَ يَدَيْهِ حَتَّى رُئِيَ بَيَاضُ إِبْطَيْهِ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَلْ  
بَلَغْتُ؟» ثلاثاً. متفق عليه.

### (السَّبَائِعُ)

(ن): «اللتبية» بضم اللام وإسكان التاء، ومنهم من فتحها، قالوا: وهو  
خطأ، نسبة إلى بني لُتْبٍ قبيلة معروفة، واسم ابن اللُتْبِية هذا: عبدُ اللَّهِ<sup>(١)</sup>.  
(ق): «اللتبية» بضم اللام وفتح التاء، هي الرواية المعروفة هنا<sup>(٢)</sup>.  
(ط): «أفلا جلس في بيت أبيه أو أمه» فيه: تعبير له، وتحقيرٌ لشأنه<sup>(٣)</sup>.  
سبب الهدية للأمير إنما هو رهبةٌ منه، فيداريه رغبةً فيما في يديه، أو  
في أيدي غيره، فيستعين به عليه.

(ن): فيه: بيان أن هدايا العُمَالِ حرامٌ وغلُولٌ، لأنه خان في ولايته  
وأمانته، ولهذا ذكر في الحديث في عُقوبته وَحَمْلُهُ ما أُهْدِيَ إليه يَوْمَ الْقِيَامَةِ،  
كما ذكر مثله في الغَالِ، وسبب التحريم أنها بسبب الولاية، بخلاف الهدية

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ٢١٩)

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣١ / ٤)

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٥ / ١٤٧٨).

لغير العامل، فإنها مُستَحَبَّةٌ، وحكمٌ ما يَقْبِضُهُ العامل ونحوه باسم الهدية: أنه يُرَكَّدُ إلى المُهْدِي، فإن تعذَّرَ فإلى بيت المال<sup>(١)</sup>.

(ق): فيه: أن هدايا الأمراء والقضاة وكلِّ مَنْ وليَ أمراً من أمور المسلمين العامة حكمها حكم الغلول في التغليظ والتحريم، لأنه أكل المال بالباطل والرُّشا<sup>(٢)</sup>.

(خط): فيه دليلٌ على أن كل أمر يُتَذَرَعُ به إلى محظور، فهو محظور، ويدخل في ذلك القرضُ بِجَرِّ المنفعة، والدارُ المرهونة يسكنها المُرتَهَنُ بلا كراء، والدَّابَّةُ المرهونة يركبها ويرتفق بها من غير عَوْضٍ، وكل دخيل في العقود يُنظر هل يكون حكمه عند الانفراد كحكمه عند الاقتران أم لا<sup>(٣)</sup>؟

هكذا في «شرح السنة»، وعليه مذهب الإمام مالك، وفَرَّعَ على هذا الأصل في «الموطأ» أمثلة، منها: أن الرجل يعطي صاحبه الذهبَ الجَيِّدَ، ويجعلُ معه رَدِيًّا، ويأخذ منه ذهباً متوسطاً مثلاً بِمِثْلِ، فقال: هذا لا يَصِحُّ؛ لأنه أخذ فَضْلَ جَيِّدِهِ من الرديء، ولولاه لم يُبَاعَ.

(ط): أقول: فيُحْمَلُ على هذا ما استقرَّ في عهدنا وأُفْتِيَ به، من بيع شيءٍ حقيرٍ بثمانٍ ثمينٍ مع استقراضٍ برفع ربحه إلى ذلك الثمن، ومِنْ رَهْنِ دارٍ بمبلغٍ كثيرٍ مع إجارةٍ بشيءٍ قليلٍ، وقد عَلِمَ رسولُ الله ﷺ بنور المُعْجِزَةِ أن بعضَ أُمَّتِهِ يَرْتَكِبُونَ هذا المَحْظُورَ، حيث قال: «اللهم هل بلغت مرتين»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ٢١٩).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٣١).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣ / ٨).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٥ / ١٤٧٨).

(نه): «الرُّغَاء»: صوت الإبل، وقد رغا يرغو رُغَاءً، و«الخَوَار»: صوت البقر، ويقال: (يَعَرَّتِ الْمَعَزُ تَيَعَرُّ) بالكسر (يُعَاراً) بالضم؛ أي: صاحت<sup>(١)</sup>.

(مظ): المعنى: مَنْ سَرَقَ شيئاً في الدنيا من مال الزكاة أو غيرها، يجيء يوم القيامة وهو حاملٌ لِمَا سَرَقَ، وإن كان حيواناً له صوتٌ رفيع، لِيَعْلَمَ أهل العَرَصَاتِ حاله، لتكون فضيحتُهُ أشهرَ.

(ط): ذَهَبَ إِلَى أَنْ [قوله]: «له رغاء» جزاءً للشرط، وهي جملةٌ اسميةٌ يجبُ فيها الفاء، وقد تُحذف، وأنشد الدار الحديني<sup>(٢)</sup>:

بَنِي تُعَلِّ لَا تَنْكَعُوا الْعَنْزَ شَرِبَهَا      بَنِي تُعَلِّ مَنْ يَنْكَعِ الْعَنْزَ ظَالِمٌ  
أي: فهو ظالم، النَّكْعُ: المنع، والشُّرْبُ: الحَطُّ من الماء<sup>(٣)</sup>.

(ق): يفهم من تكرار «اللهم هل بلغت؟» ومن هذه الحالة فيها تعظيمُ ذلك وتغليظُه، وليس لأحد أن يتمسك في إباحة هدايا الأمراء بقوله ﷺ الهدية، ولا بما يُروى أن النبي ﷺ أباح لمعاذِ الهدية حين وَجَّهه إلى اليمن.

لأنَّا نقول: إنه ﷺ لا يقبل الهدية إلا مِمَّنْ يَعْلَمُ أَنَّهُ طَيِّبُ النَّفْسِ بِهَا، ومع ذلك كان يُكافئ عليها بأضعافها غالباً.

وأيضاً: إنه ﷺ كان مَعْصُوماً عَنِ الْجَوْرِ وَالْمَيْلِ الَّذِي يُخَافُ مِنْهُ عَلَى

---

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ٨٧، ٢٤٠)، (٥/ ٢٩٦).

(٢) كذا في الأصل، وجاء في «شرح المشكاة» للطيب: «الدار الحديني»، وقد ذكر هذا البيت سيويه في «الكتاب» (٣/ ٦٥)، وفيه: «وقال الأسدي... إلخ».

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٥/ ١٤٧٩).

غيره بسبب الهدية .

وأما حديث معاذ: لم يَصِحَّ، ولو صحَّ لكان ذلك مَخْصُوصاً بمُعَاذٍ،  
لَمَّا عَلِمَ رسول الله ﷺ من حاله، وَتَحَقَّقَ من فضله ونزاهته ما لا يُشَارِكُهُ فيه  
أحدٌ، ولم يُبَيِّحْ ذلك لغيره، بدليل هذه الأحاديث الصَّحاح<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢١٠ - وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَتْ  
عِنْدَهُ مَظْلَمَةٌ لِأَخِيهِ؛ مِنْ عَرَضِهِ، أَوْ مِنْ شَيْءٍ، فَلْيَحْلُلْهُ مِنْهُ الْيَوْمَ  
قَبْلَ أَنْ لَا يَكُونَ دِينَارٌ وَلَا دِرْهَمٌ؛ إِنْ كَانَ لَهُ عَمَلٌ صَالِحٌ أُخِذَ مِنْهُ  
بِقَدَرٍ مَظْلَمَتِهِ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ حَسَنَاتٌ أُخِذَ مِنْ سَيِّئَاتٍ صَاحِبِهِ  
فَحُمِلَ عَلَيْهِ» رواه البخاري .

### (التَّائِبُ)

(ط): «المُغْرَب»: «المَظْلَمَة»: الظلم، واسمٌ للمَأْخُوذِ، يقال: عند  
فلان مَظْلَمَتِي وظَلَامَتِي؛ أي: حَقِّي الذي أُخِذَ مِنِّي ظُلماً<sup>(٢)</sup>.

(ك): ابن بطلال: يقال: (مظلمة) بفتح اللام وكسرهما، والكسر أشهر،  
وقد روي بالضم أيضاً، وهي: ما أخذ منك بغير حق، قال: واختلفوا فيمن  
كان بينه وبين آخرَ مُعَامَلَةً، ثم حَلَّلَ بعضهم بعضاً من كلِّ ما جرى بينهما من  
ذلك، فقال قوم: إن ذلك براءةٌ له في الدُّنْيَا والآخرة، وقال قوم: إنما يصح

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٣٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٢٥٤).

البراءة إذا بَيَّن له، وعرف ما له عنده، والحديث حُجَّة لهذا القول، لأن لفظ «بقدر مظلّمته» يوجب أن يكون معلوم القَدْر مشاراً إليه، وقوله: «من شيء»؛ أي: من المال ونحوه، و«فليتحلّله»؛ أي: ليسأله أن يجعله بحلٍّ، وليطلب براءة ذمته<sup>(١)</sup>.

[ط)] المراد من «اليوم» أيام الدنيا، لمقابلته بقوله: «قبل أن لا يكون دينار ولا درهم» وهو مُعَبَّر عن يوم القيامة.

وقوله: «وإن كان» استئناف، كأنه لمّا قيل: «فليتحلّله منه اليوم قبل أن لا يكون دينار ولا درهم»، ويؤخذ منه بدل مظلّمته، توجّه لسائل أن يسأل: فما يؤخذ منه بدل مظلّمته؟<sup>(٢)</sup> قيل «إن كان...» إلى آخره<sup>(٣)</sup>.

(ك): «فحمل عليه»؛ أي: عوقب الظالم به، ولا تعارض بين هذا وبين قوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى﴾ [الأنعام: ١٦٤]، لأنه إنما يُعاقب بسبب فعله وظلمه، ولم يُعاقب بغير جناية منه، لأنه لمّا توجّهت عليه حقوق لغرمائه، دفعت إليهم من حسناته، ولمّا لم يبق منه بقية، قوبلت على حسب ما اقتضاه عدل الله في عبادته، فأُخذ قدرها من سيئاته فعوقب به<sup>(٤)</sup>.

وقال الخطّابي: «يتحلّله» معناه يستوهبه، ويقطع دعواه عنه، لأن

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١ / ٢١).

(٢) من «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٥٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٥٤).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١ / ٢١ - ٢٢).

ما حَرَّمَهُ اللهُ [من الغيبة لا يمكن تحليله، وجاء رجل إلى ابن سيرين، فقال: اجعلني في حِلٍّ، فقد اغتبتك، فقال: إني لا أُحِلُّ ما حَرَّمَ اللهُ تعالى] <sup>(١)</sup> ولكن ما كان من قَبْلُنَا فَأَنْتَ فِي حِلٍّ، ومعنى أخذ الحسنات والسيئات: أن يُجعل ثوابها لصاحب المَظْلَمَةِ، أو يُجعل على الظالم عُقوبَةُ سَيِّئَاتِهِ بَدَلَ حَقِّهِ.

\* \* \*

٢١١ - وعن عبدِ اللهِ بنِ عمرو بنِ العاصِ رضي الله عنه، عن النَّبِيِّ ﷺ قال: «المُسْلِمُ مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ، وَالْمُهَاجِرُ مَنْ هَجَرَ مَا نَهَى اللهُ عَنْهُ» متفقٌ عليه.

(التَّائِبُ)

\* قوله ﷺ: «من سلم المسلمون من لسانه ويده»:

(ن): أي: المسلم الكامل، وليس المراد نفي أصل الإسلام عمَّن لم يكن بهذه الصفة، بل هذا كما يقال: العِلْمُ ما نفع، أو: العالم زيدٌ، أي: الكامل، أو المَحْبُوب، كما يقال: الناس العربُ، والمال الإبل، فكلُّهُ على التفضيل لا الحَصْر، ويدل عليه رواية أخرى: «[أي] المُسْلِمِينَ خَيْرٌ؟ قال: مَنْ سَلِمَ الْمُسْلِمُونَ مِنْ لِسَانِهِ وَيَدِهِ» <sup>(٢)</sup>.

ثم إن كمالَ الإسلام مُتَعَلِّقٌ بصفاتٍ أُخَرَ كثيرة، وإنما خُصَّ هذا

(١) من «عمدة القاري» للعيني (١٢ / ٢٩٤).

(٢) رواه مسلم (٤٠)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

لاهتمام الشارع بكفّ الأذى عن المسلمين.

والمراد مَنْ لم يؤذ مسلماً بقول ولا فعل، وخَصَّ اليد بالذكر لأنَّ مُعْظَم الأفعال بها، وجاء القرآن العزيز بإضافة الأفعال والأكساب إليها، لما ذكرنا.

(حس): أي: أفضل المسلمين: مَنْ جمع إلى أداء حقوق الله تعالى أداءَ حقوق المُسلمين، والكفّ عن أعراضهم، وأفضل المهاجرين: مَنْ جمع إلى هجران وطنه هجرانَ ما حرّم الله عليه<sup>(١)</sup>.

(ط): التعريف في (المسلم) و(المهاجر) للجنس، قال ابنُ جني: من عادتهم أن يوقعوا على الشيء الذي يختصُّونه بالمدح اسم الجنس، كما سَمَّوا الكعبةً بالبيت، و«كتابُ سيبويه» بـ «الكتاب».

قال الراغب: كلُّ اسمٍ نوع، فإنه يستعمل على وجهين:

أحدهما: دلالةً على المُسمَّى، وفصلاً بينه وبين غيره.

والثاني: لوجود المعنى المُختصَّ به [وذلك الذي يُمدح به، وذلك أن كل ما أوجده الله في هذا العالم جعله صالحاً لفعلٍ خاصٍّ، ولا يصلح]<sup>(٢)</sup> لذلك العمل سواه، كالفرس للعدو الشديد، والبعير لقطع الفلاة البعيدة، والإنسان ليعلم ويعمل بحسبه، وكلُّ شيء لم يوجد كاملاً لما خلق له، لم يستحقَّ اسمه مطلقاً، بل قد ينفى عنه، كقولهم: فلان ليس بإنسان؛ أي: لا يوجد فيه المعنى الذي خُلِق لأجله من العلم والعمل، فعلى هذا: إذا وجدتَ مسلماً يؤذي المُسلمين بلسانه ويده، فقلت له:

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٠).

(٢) من «شرح المشكاة» للطبري (٢/ ٤٤١).

لست بمُسلم، عَنَيْتَ: إنك لست بكاملٍ فيما تحَلَّيْتَ به من حِلْيَةِ الإسلام.  
فإن قلت: ما معنى تخصيص المُسلم بالذكر، ثم المسلمون، ثم  
اللِّسان واليد؟

فالجواب هو: إظهارُ رأفته ﷺ، و[إلحاقه بالكَمَل] من أصحابه، كأنه  
قال: المسلم الكامل مَنْ تشبَّه بهم في كونهم أشداءً على الكُفَّار بالمُجاهدة  
[باللسان] والسَّنان، رُحَماءً بإخوانهم بكَفِّ الأذى وإِثَارِ المَوْجود، فُخْصٌ  
بما يُنبئُ عن كَفِّ الأذى لِيُؤذَنَ بغاية التواضع والذَّلَّةِ تلويحاً إلى معنى قوله:  
﴿أَذَلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، ولما كانت عِزَّتُهُم [على  
الكفرة] وقَهْرُهُم باليد واللسان، فينبغي أن ينتفيَ عنهم ما كانت العِزة [به]،  
وهو يستلزم الإِثَارَ بالطريق الأولى.

وفي تقديم ذكر اللِّسان على اليد رَمُزٌ إلى معنى قوله ﷺ لِحَسَّانٍ:  
«اهْجُ الْمُشْرِكِينَ، فَإِنَّهُ أَشَقُّ عَلَيْهِمْ مِنْ رَشَقِ النَّبْلِ»<sup>(١)</sup>.

(ك): فيكون أشدَّ نِكاية، قال الشاعر:

جَرَاحَاتُ السَّنانِ لَهَا التِّثَامُ      وَلَا يَلْتَامُ مَا جَرَحَ اللِّسانُ  
أو لأن إيذاء اللِّسان أكثرُ وقوعاً، وأسهلُ.

فإن قلت: فما تقولُ في إقامة الحُدود، وإجراء التعازير والتأديباتِ  
الزَّاجرة.

قلت: ذلك مُستثنى من هذا العُموماً بالإجماع، أو لأنه ليس إيذاءً،

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبيي (٢/ ٤٤١)، والحديث رواه مسلم (٢٤٩٠)، من  
حديث عائشة رضي الله عنها.

بل هو عند التحقيق استصلاحٌ، وطلبُ السلامة لهم ولو في المال<sup>(١)</sup>.

يمكن أن يُنزل الإسلام على التسليم والرضا، قال الرَّاعِب: الإسلام في الشرع على ضربين:

أحدهما: المُتعارف، والثاني: فوق الإيمان، وهو أن يكون مع الاعتراف اعتقادٌ بالقلب، ووفاءٌ بالفعل، واستسلامٌ لله في جميع ما قضى وقدر، كما ذكر عن إبراهيم عليه السلام في قوله: ﴿أَسَلَّمْتُ لِرَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [البقرة: ١٣١]، فمن أسلم وجهه لله تعالى، ورضي بما قضى وقدر، لم يتعرَّض لأحد، وكَفَّ أذاه عنهم بالكلية، لا سيَّما عن إخوانه المؤمنين<sup>(٢)</sup>.

(ك): هذا الذي ذكره الطَّيْبِيُّ كلامٌ حسنٌ، فتدبَّره، والمهاجر اصطلاحاً هو الذي فارق عشيرته، فقليل للمهاجرين: إنه يجب عليهم أن يهجروا ما نهى الله عنه، ليكملوا هجرتهم، ولا يَتَّكِلُوا على الهجرة إلى المدينة فقط، وقيل: شَقَّ فَوَاتُ الهجرة على بعضهم، فقليل: المُهاجر - أي: الكامل - مَنْ هجر ما نهى الله عنه، ويحتمل أن يكون صدورُ هذا الحديث بعد الفتح، ولا هجرة حيثُذ إلا هجرةُ المعاصي، انتهى<sup>(٣)</sup>.

وقد روى ابن حبان في «صحيحه» هذا الحديث عن فضالة بن عبيد، وزاد فيه: «والمؤمن مَنْ أَمِنَهُ النَّاسُ عَلَى أَمْوَالِهِمْ وَأَنْفُسِهِمْ، وَالْمُجَاهِدُ مَنْ

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ٨٨ - ٨٩).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٢٤٠).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١١/ ٨٩).

جاهد نفسه في طاعة الله»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢١٢ - وعنه عليه السلام قال: كَانَ عَلَى ثَقَلِ النَّبِيِّ عليه السلام رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: كِرْكِرَةٌ، فَمَاتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ عليه السلام: «هُوَ فِي النَّارِ»، فَذَهَبُوا يَنْظُرُونَ إِلَيْهِ، فَوَجَدُوا عَبَاءَةً قَدْ غَلَّهَا. رواه البخاري.

### (الْعِشَاءُ)

قال في «الفائق»: «الثقل» بالتحريك: المَتَاعُ المَحْمُولُ عَلَى الدَابَّةِ<sup>(٢)</sup>.  
في «الغريبين»: العربُ تقول لكلِّ خَظِيرٍ نَفِيسٍ: ثَقْلٌ.  
(ن): «كركرة» بفتح الكاف الأولى وكسرهما، والثانية مكسورة فيهما<sup>(٣)</sup>.  
(ك): قال محمد بن سلام: بفتح الكافين<sup>(٤)</sup>.  
(ط): «فذهبوا» الفاء فيه عاطفة على محذوف؛ أي: سمعوا ذلك من رسول الله عليه السلام، وتحققوا أن سببَ وُرُودِ النارِ هو الغُلُولُ، مع كونه على ثَقْلِهِ، فذهبوا ينظرون.  
(الجوهري): العَبَاءُ والعَبَاءَةُ: ضرب من الأكسية، والجمع: العَبَائَاتُ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٦٢٤)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٦٧٩).

(٢) انظر: «الفائق» للزمخشري (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٢٩).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١٣/ ٦٥).

(٥) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٩/ ٢٧٦٥).

(نه): «الغلول»: الخيانة في المَغْنَم قبل القِسْمة، وكل مَنْ خان في شيء خُفِيَةً فقد غَلَّ، وَسُمِّيَتْ غُلُولاً لَأَنَّ الأَيْدِيَّ مِنْهَا مَغْلُولَةٌ؛ أي: ممنوعة، مَجْعُولٌ فِيهَا غُلٌّ، وهو الحَدِيدَةُ التي تَجْمَعُ يَدَ الأَسِيرِ إِلَى عُنْقِهِ، ويقال لها: جامعة أيضاً<sup>(١)</sup>.

(ق): قال ابن قتيبة: «الغلول» من الغلّل، وهو الماء الجاري بين الأشجار، وكأن الغالَّ سُمِّيَ بذلك لأنه يُدْخَلُ المَغْلُولُ على أثناء رَحْلِهِ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢١٣ - وعن أبي بَكْرَةَ نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قَالَ: «إِنَّ الزَّمَانَ قَدْ اسْتَدَارَ كَهَيْئَتِهِ يَوْمَ خَلَقَ اللَّهُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ: السَّنَةُ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا، مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ: ثَلَاثٌ مُتَوَالِيَاتٌ: ذُو الْقَعْدَةِ وَذُو الْحِجَّةِ وَالْمُحَرَّمُ، وَرَجَبُ مُضَرَ الَّذِي بَيْنَ جُمَادَى وَشَعْبَانَ، أَيُّ شَهْرٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ، قَالَ: «أَلَيْسَ ذَا الْحِجَّةِ؟»، قُلْنَا: بَلَى، قَالَ: «فَأَيُّ بَلَدٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ. قَالَ: «أَلَيْسَ الْبَلَدَةُ؟»، قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَأَيُّ يَوْمٍ هَذَا؟»، قُلْنَا: اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَعْلَمُ، فَسَكَتَ حَتَّى ظَنَنَّا أَنَّهُ سَيَسْمِيهِ بِغَيْرِ اسْمِهِ.

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٣/ ٣٨٠).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٣٢١).

قَالَ: «أَلَيْسَ يَوْمَ النَّحْرِ؟»، قُلْنَا: بَلَى. قَالَ: «فَإِنَّ دِمَاءَكُمْ وَأَمْوَالَكُمْ وَأَعْرَاضَكُمْ عَلَيْكُمْ حَرَامٌ، كَحُرْمَةِ يَوْمِكُمْ هَذَا، فِي بَلَدِكُمْ هَذَا، فِي شَهْرِكُمْ هَذَا، وَسَتَلْقَوْنَ رَبَّكُمْ، فَيَسْأَلُكُمْ عَنْ أَعْمَالِكُمْ، أَلَا فَلَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّارًا يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ، أَلَا لِيُبْلِغَ الشَّاهِدُ الْغَائِبَ، فَلَعَلَّ بَعْضَ مَنْ يَبْلُغُهُ أَنْ يَكُونَ أَوْعَى لَهُ مِنْ بَعْضٍ مَنْ سَمِعَهُ»، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟ أَلَا هَلْ بَلَغْتُ؟»، قُلْنَا: نَعَمْ. قَالَ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» متفق عليه.

### (الْحَادِي عِشْرِينَ)

\* قوله ﷺ: «إن الزمان قد استدار كهيئته يوم خلق الله السماوات والأرض»:

(تو): «الزمان»: اسم لقليل الوقت وكثيره، وأراد به هاهنا السنة. (ط): وذلك أن قوله: «السنة اثنا عشر شهر... إلى آخره» جملة مستأنفة مبيّنة للجملة الأولى، فالمعنى: أن الزمان في الانقسام إلى الأعوام، والأعوام إلى الأشهر، عاد [إلى] أصل الحساب والوضع الذي اختاره الله ووضعه يوم خلق السماوات والأرض، و«الهيئة»: صورة الشيء، وشكله وحالته، والكاف صفة مصدر محذوف، أي: استدار استدارةً مثل حالته يوم خلق الله<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٦/ ٢٠١٤).

(نه): يقال: دار يدور، واستدار يستدير بمعنى: إذا طاف حول الشيء، وإذا عاد إلى الموضع الذي ابتدأ منه، ومعنى الحديث: أن العرب كانوا يؤخرون المحرم إلى صفر - وهو النسيء - ليقاتلوا فيه، ويفعلون ذلك كل سنة، فينتقل المحرم من شهر إلى شهر، حتى جعلوه في جميع شهور السنة، فلما كانت تلك السنة، عاد إلى زمنه المخصوص به، قيل: ودارت السنة كهيتها الأولى<sup>(١)</sup>.

(حس): قال بعضهم: إنما أخرج النبي ﷺ الحج مع الإمكان، ليوافق أصل الحساب، فيخرج فيه حجة الوداع<sup>(٢)</sup>.

(ق): أشبه الأقوال ما ذكره إياس بن معاوية: أن المشركين كانوا يحسبون السنة اثني عشر شهراً وخمسة عشر يوماً، وكان الحج يكون في رمضان، وفي ذي القعدة، وكل شهر من السنة، بحكم استدارة الشهر بزيادة خمسة عشر يوماً، فقال ﷺ: «السنة اثنا عشر شهراً» ينفي تلك الزيادة [التي] زادوها.

وقال بعض أهل التعديل: إن [الله تعالى] أول ما خلق الشمس أجراها في برج الحمل، وكان الزمان الذي أشار به النبي ﷺ صادف حلول الشمس في برج الحمل.

قلت: مقتضى قوله: أن الله خلق البروج قبل الشمس، وهذا لا يتوصل إليه إلا بالنقل، ولا نقل، والعقل يجوز خلق الشمس قبل البروج، ويجوز

(١) انظر: «النهاية» لابن الأثير (٢/ ١٣٩).

(٢) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٧/ ٢٢١).

خَلَقَهُمَا دُفْعَةً وَاحِدَةً، ثُمَّ إِنَّ عُلَمَاءَ التَّعْدِيلِ قَدْ اخْتَبَرُوا كَلَامَ ذَلِكَ الرَّجُلِ، فَوَجَدُوهُ [خَطَأً صُرَاحاً؛ لِأَنَّهُمْ اعْتَبَرُوا بِحِسَابِ التَّعْدِيلِ الَّذِي قَالَ فِيهِ النَّبِيُّ ﷺ ذَلِكَ الْقَوْلُ فَوَجَدُوا الشَّمْسَ فِيهِ] <sup>(١)</sup> فِي بُرْجِ الْحُوتِ، بَيْنَهَا وَبَيْنَ الْحَمَلِ عِشْرُونَ دَرَجَةً، وَقِيلَ: عِشْرُ دَرَجَاتٍ.

وقوله: «السنة اثنا عشر شهراً» أولها: المحرم، سُمِّيَ بذلك لتحريم القتال فيه.

ثُمَّ صَفَرٌ؛ لَخَلْوِ مَكَّةَ مِنْ أَهْلِهَا فِيهِ، وَقِيلَ: وَقَعَ فِيهِ وَبَاءٌ فَاصْفَرَّتْ وَجُوهُهُمْ، أَبُو عُبَيْدٍ: لَصَفَرِ الْأَوَانِي مِنَ اللَّبَنِ.

ثُمَّ: الرَّيَّعَانِ؛ لِارْتِبَاعِ النَّاسِ فِيهِمَا؛ أَيُّ: لِإِقَامَتِهِمْ فِي الرَّيَّعِ.

ثُمَّ: جُمَادِيَانِ؛ لِأَنَّ الْمَاءَ جَمَدَ فِيهِمَا.

ثُمَّ: رَجَبٌ؛ لِتَرْجِيبِ الْعَرَبِ إِيَّاهُ، أَوْ لِأَنَّهُ لَا قِتَالَ فِيهِ، وَالْأَرْجَبُ: الْأَقْطَعُ.

ثُمَّ: شَعْبَانٌ؛ لِتَشَعُّبِ الْقَبَائِلِ فِيهِ.

ثُمَّ: رَمَضَانٌ؛ لِشِدَّةِ الرَّمْضَاءِ فِيهِ.

ثُمَّ: شَوَالٌ؛ لِأَنَّ اللَّقَاحَ تَشُولُ فِيهِ أَذْنَابُهَا.

ثُمَّ: ذُو الْقَعْدَةِ؛ لِقُعُودِهِمْ فِيهِ عَنِ الْحَرْبِ.

ثُمَّ: ذُو الْحِجَّةِ؛ لِأَنَّ الْحَجَّ فِيهِ.

وَيَجُوزُ فِي (ذِي الْقَعْدَةِ)، وَ(ذِي الْحِجَّةِ) الْكُسْرُ وَالْفَتْحُ، غَيْرَ أَنَّ الْفَتْحَ

---

(١) مَا بَيْنَ مَعْكَوْفَتَيْنِ مِنْ «الْمَفْهَمِ» (٥ / ٤٤).

في (القعدة) أفصح<sup>(١)</sup>.

(ن): أجمع المسلمون على أن الأشهر الحُرُم هي هذه الأربعة المذكورة في الحديث، ولكن اختلفوا في الأدب المُستَحَبَّ في كيفية عَدِّها، فقالت طائفة من أهل الكوفة وأهل الأدب: يقال: المُحَرَّم، ورجب، وذو القعدة، وذو الحجة، لتكون الأربعة من سنة واحدة.

وقال علماء المدينة والبصرة والجماهير: هي: ذو القعدة، وذو الحجة، والمُحَرَّم، ورجب، ثلاثة سرِّد، وواحد فرِّد، هذا هو الصحيح الذي جاءت به الأحاديث<sup>(٢)</sup>.

• قوله ﷺ: «ورجب مضر الذي بين جمادى وشعبان»:

(ن): هذه القيود مُبالغة في الإيضاح وإزالة اللبس عنه، قالوا: وقد كان بين مُضَرَ وبين ربيعة اختلاف في رجب، وكانت مُضَرُّ تجعل رجباً هذا الشهر المعروف، الآن الذي بين جمادى وشعبان، وكانت ربيعة تجعله رمضان، فلهذا أُضيف إلى مُضَرَ، وقيل: لأنهم كانوا يُعظِّمونه أكثر من غيرهم<sup>(٣)</sup>.

(ق): سُمِّيت هذه الأشهر حُرُماً، لتحريم القتال والظلم والبغي فيها، وكانت العرب قبل مجيء الإسلام أهل غارة ونهب، وقاتل وحرب، وكانوا فَوْضَى فُضاً، من غَلَبَ سَلَبَ، و[من] عَزَّ بَزَّ، لا يَأْمَنُ لَهُمْ سِرْبٌ، ولا يَسْتَقِرُّ بِهِمْ حَالٌ، لا يرجعون لسلطان قاهر، ولا لأمر جامع، فلطف الله تعالى بهم،

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٤).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ١٦٨).

(٣) المرجع السابق، الموضع نفسه.

بأن جعل في نفوسهم احترامَ أمورٍ يمتنعون فيها من الغارة والقتال، فيأمنُ بعضهم بعضاً، وينصرفون في حوائجهم، ولا يهيجُ فيها أحدٌ أحداً، حتى إن الرجلَ يلتقي فيها قاتلَ أبيه فلا يتعرَّضُ له، ولا يبعدُ أن يكون أصلُ ذلك مشروعاً من دين إبراهيم عليه السلام؛ [كالحج والعمرة وغيرهما]، وهذه الأمور من الزَّمان: الأشهر الحُرْم، ومن المكان: حَرْمُ مكة، ومن الأموال: الهَدْيُ والقلائد، فلمَّا جاء الإسلام لم يزد تلك الأمورَ إلا تعظيماً وتشريفاً، غير أنه لمَّا حَدَّ الحُدود، وشرَعَ الشرائعَ، اتفقت كلمة المسلمين، والتزمت شرائعُ الدِّين فأمن الناسُ على دِمائهم، ونفوسهم، وأموالهم، فمن صدرَ عنه بَغْيٌ أو عُدوان، قَمَعَتْهُ كلمةُ الإسلام، وأُقيمت عليه الأحكام<sup>(١)</sup>.

• قوله: «ثلاث متواليات»:

(ط): إنما حذف التاء من العدد باعتبار أن الشهر الذي هو واحدُ الأشهر بمعنى الليالي، فاعتبر لذلك تأنيثه<sup>(٢)</sup>.

(ق): أي: يتلو بعضها بعضاً، كما قال في الرواية الأخرى «ثلاثة سرِّدٌ، وواحد فرَّدٌ»<sup>(٣)</sup>.

• قوله ﷺ: «أي شهر هذا؟»:

(ن)<sup>(٤)</sup>: هذا السؤال والسُّكوتُ والتفسيرُ أراد به التقريرَ والتَّفخيمَ والتَّنبيةَ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٦ / ٢٠١٤).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٧).

(٤) في الأصل: «ط».

على عِظَم مرتبة هذا الشهر، والبلد، واليوم، وقولهم: «الله ورسوله أعلم» من حُسْن أدبهم، فإنهم علموا أنه ﷺ لا يخفى عليه ما يعرفونه من الجواب، فعرفوا أنه ليس المراد مُطلق الإخبار<sup>(١)</sup>.

(ط): في قولهم: «سيسميه» إشارة إلى تفويض الأمور بالكُلِّية إلى الشارع، وعَزَلَ لِمَا أَلْفَوْه من المُتعارف المَشهور، و«أليس ذا الحِجَّة؟» بالنصب، وفي أصل المالكي: بالرفع، وقال: الأصل: أليسَ ذو الحِجَّة؟ ومن حَذَف الضَّمير المُتصل خبراً لـ (كان) وأخواته قولُ الشاعر:

فَأَطَعَمْنَا مِنْ لَحْمِهَا وَسَدِيفِهَا      شِوَاءٌ وَخَيْرُ الْخَيْرِ مَا كَانَ عَاجِلُهُ  
أراد: خير الخير الذي كأنه عَاجِلُهُ.

وقال:

شَهِدَتْ دَلَائِلُ جَمَّةٍ لَمْ أَحْصِهَا      أَنَّ الْمُفْضَلَ لَنْ يَزَالَ عَتِيقُ  
أراد: لن يزالَ<sup>(٢)</sup>.

(ك): الحَطَّابِيُّ: يقال: إن البلدة اسمٌ خاصٌّ لمكة، أو اللام للعهد عَنْ قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَمْرُهُ أَنْ أَعْبُدَ رَبَّ هَذِهِ الْبَلَدَةِ﴾ [النمل: ٩١]<sup>(٣)</sup>.

(تو): وجه تسمية مكة بالبلدة - وهي تقع على سائر البلدان -: أنها البلدة الجامعة للخير، المُستَحَقَّة أن تُسَمَّى هذا الاسم، لتفوقها [على] سائر

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١/ ١٦٩).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٦/ ٢٠١٥).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٨/ ٢٠٣).

مُسَمَّياتُ أَجْناسِهَا تَفُوقُ الكَعْبَةَ فِي تَسْمِيَّتِهَا بِالْبَيْتِ [على] سائر مسميات  
أجnasها، حتى كأنها هي المَحَلُّ المُسْتَحَقُّ للإقامة بها.

قال ابنُ جَنِّي: مِنْ عادة العرب أن يوقعوا [على] الشيء الذي يَخْتَصُّونه  
بالمَدْح اسمَ الجنس، ألا تراهـم كيف سَمَّوا [الكعبةَ] بالبَيْتِ، و«كتابَ سيبويه»  
بالكتاب؟!

وقوله: (أعراضكم)؛ أي: أنفُسكم وأحسابكم، فإن العِرضَ: يقال  
لِلنَّفْس وللحَسَب، يقال: فلان نَقِيَّ العِرض؛ أي: بريء أن يُشْتَمَ ويُعابَ،  
والعِرضُ: رائحة الجسد وغيره طَيِّبَةً كانت أو خبيثة.  
(حسن): لو كان المُرَادُ من الأعراض النفوس، لكان تكراراً، إذ المرادُ  
بالدِّماء النفوس<sup>(١)</sup>.

(نه): «العِرضُ»: موضعُ المَدْح والدِّم من الإنسان، سواء كان في نفسه  
أو سلفه<sup>(٢)</sup>.

ولمَّا كان موضعُ العِرض النفسَ، قال من قال: العِرض النفس، إطلاقاً  
لِلْمَحَلِّ على الحالِّ، وحين كان المَدْحُ نسبةً الشَّخص إلى الأخلاق الحميدة،  
والذِّمُّ نسبةً إلى الذميمة، سواء كانت فيه أو لا، قال من قال: العِرض الخُلُقُ،  
إطلاقاً لاسم اللازم على الملزوم.

\* قوله ﷺ: «أليس يوم النحر»:

(ك)<sup>(٣)</sup>: «يوم النحر» بالنصب خبر (ليس)؛ أي: أليس اليوم يوم النحر؟

(١) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٧/ ٢١٨).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/ ٢٠٩).

(٣) في الأصل: «ن»، والصواب المثبت.

ويجوز الرفع على أنه اسمُه، والتقدير أليس يومُ النحر هذا اليوم<sup>(١)</sup>.

(ن): «كحرمة يومكم هذا» المرادُ بهذا كله بيانُ تأكيدِ غِلظِ تحريمِ الأموال، والدماء، والأعراض، والتحذير من ذلك، وفيه دليلٌ على استحبابِ ضَرْبِ الأمثال، وإلحاقِ النظيرِ بالنظير<sup>(٢)</sup>.

(تو): إنما شَبَّهَها في الحرمة بهذه الأشياء؛ لأنهم كانوا لا يَرَوْنَ استباحةَ تلك الأشياء، وانتهاكَ حرمتها بحال.

\* قوله ﷺ: «وستلقون ربكم، فيسألکم عن أعمالکم»:

(ق): أي: ستقفون في العرض الأكبر موقفَ من حُبس حتى تُعرضَ عليه أعماله ويُسأل عنها، وهذا إخبارٌ بمقام عظيم، وأمرٌ هائل، لا يُقدر قَدْرُه، ولا يُتصوَّر هَوْلُه، فأصبح الناس عن التَّفَكُّر فيه مُعرضين، وعن الاستعداد له مُتساعِلين، فالأمر كما قال في كتابه المكنون: ﴿قُلْ هُوَ نَبَأٌ عَظِيمٌ﴾ (١٧) أَنْتُمْ عَنْهُ مُعْرِضُونَ ﴿[ص: ٦٧-٦٨]﴾<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً»:

(ط): قال المالكي: (رجع) هاهنا استعمل كـ (صار) معنىً وعملاً، أي: تصيروا، ومنه قول الشاعر:

قَدْ يَرْجِعُ الْمَرْءُ بَعْدَ الْمَقْتِ ذَا مِقَّةٍ بِالْحِلْمِ فَادْرَأْ بِهِ بُغْضَ ذِي<sup>(٤)</sup> إِحْنٍ

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٨ / ٢٠٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨ / ١٨٢)، (١١ / ١٦٩).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٨).

(٤) في الأصل: «بغضاً إذا»، وهو مكسور الوزن على كلا الحالتين، ولعله يستقيم لو قال: «بغضاً لذي إحْنٍ»

[«كفاراً»] سبق شرحه في (الحديث الثالث) من هذا الباب، وسبق أنه لا حُجَّةَ فيه لِمَنْ يقول بالتكفير بالمعاصي، بل المُراد كُفْرَانُ النِّعَمِ، أو هو مَحْمُولٌ عَلَى الْمُسْتَحِلِّ بِلا شُبْهَةٍ<sup>(١)</sup>.

(ق): بهذا وأشباهه كَفَرُ الْخَوَارِجُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيًّا، وَمُعَاوِيَةَ رضي الله عنه، لَأَنَّهُمْ سَمِعُوا أَحَادِيثَ وَلَمْ يُحِطْ بِهَا فَهَمُّهُمْ، كَمَا قَرَأُوا الْقُرْآنَ وَلَمْ يُجَاوِزْ تَرَاقِيَهُمْ، وَكَأَنَّهُمْ مَا قَرَأُوا: ﴿وَلَنْ طَافَيْنَا مِنْ الْمُؤْمِنِينَ أَفْتَلَوْا فَاصْلِحُوا بَيْنَهُمَا﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ٩ - ١٠]، فَأَبْقَى عَلَيْهِمْ اسْمَ الْإِيمَانِ وَأُخُوَّتَهُ، مَعَ أَنَّهُمْ قَدْ تَقَاتَلُوا، وَبَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الْأُخْرَى، وَقَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَغْفِرُ أَنْ يُشْرَكَ بِهِ، وَيَغْفِرُ مَا دُونَ ذَلِكَ لِمَنْ يَشَاءُ﴾ [النساء: ٤٨]، وَالْقَتْلُ لَيْسَ بِشُرْكَ بِالْإِتِّفَاقِ، وَإِنَّمَا مَحْمِلُ الْحَدِيثِ عَلَى التَّشْبِيهِ، تَغْلِيظًا؛ لَأَنَّهُمْ إِذَا تَقَاتَلُوا فَقَدْ تَشَبَّهُوا بِالْكَفَّارِ، فَكَأَنَّهُ ﷺ أَطْلَعَ عَلَى مَا يَكُونُ فِي أُمَّتِهِ مِنَ الْمِحْنِ وَالْفِتَنِ، فَحَذَّرَ مِنْ ذَلِكَ، بَدَلًا لِلنَّصِيحَةِ، وَمُبَالَغَةً فِي الشَّفَقَةِ<sup>(٢)</sup>.

(ق): «لِيبلغ» على صيغة الأمر، فالغين مكسورة<sup>(٣)</sup>.

(ن): فيه: وجوب تبليغ العلم، وهو فرض كفاية، فيجب تبليغه بحيث ينتشر<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٠١٦/٦).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٨/٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٨/٥).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦٩/١١).

\* قوله ﷺ: «فلعل بعض مَنْ يبلغه أن يكون أوعى له مَنْ بعض مَنْ سمعه»:

(ن): احتجَّ به العلماءُ على جواز رواية الفضلاء عن الشيوخ الذين لا علمَ عندهم ولا فقهَ إذا ضَبَطَ ما يُحدِّثُ به<sup>(١)</sup>.

(ق): وفيه حُجَّةٌ على أن المتأخَّرَ قد يفهم من الكتاب والسنة ما لم يحضر المُتقدِّم، فإن الفهمَ فضلُ الله يؤتیه من يشاء، ولكن هذا يندُر ويَقِلُّ، فأين البَحْرُ من الوَشَلِ؟! [والعلُّ من العَلَلِ]<sup>(٢)</sup>، و:

لَيْسَ التَّكْحُلُ فِي الْعَيْنَيْنِ كَالْكَحْلِ

وقوله ﷺ: «ألا هل بلغت؟» استفهام على جهة التقرير؛ أي: قد بلغتكم ما أُمِرْتُ بتبليغيه، فلا عُذْرَ، إذ لم يقع مني تقصيرٌ في التبليغ، ويحتمل أن يكون على جهة استعلامٍ ما عندهم، واستنطاقهم بذلك، كما في حديث جابر، حيث خطبَ ﷺ، فقال في خطبته: «وَأَنْتُمْ تُسْأَلُونَ عَنِّي، فَمَا أَنْتُمْ قَائِلُونَ؟» قالوا: نَشْهَدُ أَنَّكَ قَدْ بَلَغْتَ وَأَدَّيْتَ وَنَصَحْتَ، فقال بإصبعه السَّبَّابَةِ يرفعُها إلى السَّمَاءِ، وَيَنْكُتُهَا إِلَى الْأَرْضِ: «اللَّهُمَّ اشْهَدْ» ثلاث مرات<sup>(٣)</sup>.

(ك): لَمَّا كَانَ التَّبْلِيغُ وَاجِباً عَلَيْهِ، أَشْهَدَ اللَّهُ عَلَى أَدَاءِ الْوَاجِبِ<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ١٧٠).

(٢) من «المفهم» للقرطبي (٤٩ / ٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٩ / ٥).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٨ / ٢٠٣).

٢١٤ - وعن أبي أُمَامَةَ إِيَّاسِ بْنِ ثَعْلَبَةَ الْحَارِثِيِّ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ بِيَمِينِهِ فَقَدْ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ النَّارَ وَحَرَّمَ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ» ، فَقَالَ رَجُلٌ : وَإِنْ كَانَ شَيْئاً يَسِيرًا يَا رَسُولَ اللَّهِ ؟ فَقَالَ : «وَإِنْ قَضِيًّا مِنْ أَرَاكِ» رواه مسلم .

### (الْبَاقِي عَشْرًا)

(ق) : «اقتطع» : افتعل ، من القَطْع ، وهو الْأَخْذُ هُنَا ، لِأَن مَنْ أَخَذَ شَيْئاً لِنَفْسِهِ فَقَدْ قَطَعَهُ <sup>(١)</sup> .

(ن) : فِي قَوْلِهِ ﷺ : «حَقَّ امْرِئٍ مُسْلِمٍ» لَطِيفَةٌ ، إِذْ يَدْخُلُ فِيهِ مَنْ حَلَفَ عَلَى غَيْرِ مَالٍ ، كَجَلْدِ الْمَيْتَةِ وَالسَّرْجِينِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ مِنَ النِّجَاسَاتِ الَّتِي يُنْتَفَعُ بِهَا ، وَكَذَا سَائِرُ الْحَقُوقِ الَّتِي لَيْسَتْ بِمَالٍ ، كَحَدِّ الْقَذْفِ ، وَنَصِيبِ الزَّوْجَةِ فِي الْقَسَمِ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ ، وَتَقْيِيدُهُ ﷺ بِالْمُسْلِمِ لَا يَدُلُّ عَلَى تَحْرِيمِ حَقِّ الذَّمِّيِّ ، بَلْ مَعْنَاهُ أَنَّ هَذَا الْوَعِيدَ الشَّدِيدَ لِمَنْ اقْتَطَعَ حَقَّ مُسْلِمٍ ، وَأَمَّا الذَّمِّيُّ : فَاقْتَطَاعَ حَقَّهُ حَرَامٌ ، لَكِنَّهُ لَيْسَ يُلْزَمُ أَنْ يَكُونَ فِي هَذِهِ الْعُقُوبَةِ الْعَظِيمَةِ ، هَذَا مَذْهَبُ مَنْ يَقُولُ بِالْمَفْهُومِ ، وَعِنْدَ مَنْ نَفَاهُ لَا يَحْتَاجُ إِلَى تَأْوِيلٍ .

قَالَ الْقَاضِي عِيَّاضٌ : تَخْصِيصُ الْمُسْلِمِ لِكُونِهِمُ الْمُخَاطَبِينَ ، وَعَامَّةُ الْمُتَعَامِلِينَ فِي الشَّرِيعَةِ ، لَا أَنَّ غَيْرَ الْمُسْلِمِ بِخِلَافِهِ ، بَلْ حُكْمُهُ حُكْمُهُ ، ثُمَّ إِنَّ هَذِهِ الْعُقُوبَةَ لِمَنْ لَمْ يَتَّبِعْ .

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (١ / ٣٤٧) .

وأما قوله: «حرم عليه الجنة»: فمحمولٌ على المُستَحِلِّ لذلك إذا مات على ذلك، فإنه يَكْفُرُ ويُخَلَّدُ في النار، أو يكون معناه: استحقَّ النارَ ويجوز العفو عنه، أو قد يُحرَّم عليه دخول الجنة أولَ وهلة مع الفائزين.

وفيه: بيانٌ غَلِظٌ تحريمِ حقوق المسلمين، وأنه لا فرق بين قليل الحق وكثيره، لقوله: «وإن قضيب من أراك» هكذا هو في أكثر الأصول، وفي كثير منها «وإن قضيباً» على أنه خبر (كان) المَحذوفَة، أو أنه مفعول لفعل محذوف تقديره: وإن اقتطع قضيباً.

وفي هذا الحديث دلالةٌ لمذهب مالك، والشافعي، وأحمد، والجماهير: أنَّ حُكْمَ الحاكم لا يبيح للإنسان ما لم يكن له، خلافاً لأبي حنيفة<sup>(١)</sup>.



٢١٥- وعن عَدِيِّ بْنِ عُمَيْرَةَ رضي الله عنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ مِنْكُمْ عَلَى عَمَلٍ، فَكَتَمْنَا مَخِطاً فَمَا فَوْقَهُ، كَانَ غُلُولاً يَأْتِي بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، فَقَامَ إِلَيْهِ رَجُلٌ أَسْوَدُ مِنَ الْأَنْصَارِ، كَأَنِّي أَنْظُرُ إِلَيْهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اقْبَلْ عَنِّي عَمَلَكَ، قَالَ: «وَمَا لَكَ؟»، قَالَ: سَمِعْتُكَ تَقُولُ كَذَا وَكَذَا، قَالَ: «وَأَنَا أَقُولُهُ الْآنَ: مَنْ اسْتَعْمَلَنَاهُ عَلَى عَمَلٍ فَلْيَحْيِ بِقَلِيلِهِ وَكَثِيرِهِ، فَمَا أُوتِيَ مِنْهُ أَخَذَ، وَمَا نُهِيَ عَنْهُ انْتَهَى» رواه مسلم.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٦١).

٢١٦- وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: لَمَّا كَانَ يَوْمُ خَيْرِ أَقْبَلَ  
نَفَرٌ مِنْ أَصْحَابِ النَّبِيِّ ﷺ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ، وَفُلَانٌ شَهِيدٌ،  
حَتَّى مَرُّوا عَلَى رَجُلٍ، فَقَالُوا: فُلَانٌ شَهِيدٌ. فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «كَلَّا،  
إِنِّي رَأَيْتُهُ فِي النَّارِ فِي بُرْدَةٍ غَلَّهَا - أَوْ عَبَاءَةٍ -» رواه مسلم.

### (الْبَاءُ عَشْرَةٌ وَالزَّائِعُ عَشْرَةٌ)

(ن): «مخيطاً» بكسر الميم وإسكان الخاء، هو الإبرة<sup>(١)</sup>.

\* قوله ﷺ: «فليجئ بقليله وكثيره»:

(ق): هذا يدلُّ على أنه لا يجوز أن يقطعَ منه شيئاً لنفسه لا أجرةً ولا  
غيرها، ولا لغيره، إلا بإذن الإمام<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «لما كان يوم خير»:

(ن): هو بالخاء المعجمة آخره راء، هكذا وقع في «مسلم»، وهو  
الصواب، ورواه بعضهم (حنين) بالحاء المهملة والنون<sup>(٣)</sup>.

قوله: «فلان شهيد»: سيأتي معنى الشهيد واشتقاقه في (كتاب الجهاد).

\* قوله: «حتى مروا على رجل»:

(ق): هذا الرجل هو المُسَمَّى بِمِذْعَمٍ، وكان عبداً للنبي ﷺ، فبينا

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٣٣).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٣٣).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ١٢٨).

هو يَحْطُ رَحَلَ النَّبِيِّ ﷺ، إِذْ أَصَابَهُ سَهْمٌ، فَقَالَ النَّاسُ: هَنِيئًا لَهُ الْجَنَّةُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: (كَلَّا) هَذَا رَدْعٌ لَهُمْ وَزَجْرٌ عَنِ الْحَكْمِ بِالشَّهَادَةِ لَهُ<sup>(١)</sup>.

(ن): وقيل: إنه غير مدْعَم، لما في رواية البخاري: أن اسمه: (كَرْكِرَة)<sup>(٢)</sup>.

• قوله ﷺ: «إني رأيته في النار»:

(ق): ظاهره أنها رؤية عَيْنٍ ومُشَاهَدَةٌ، لا رؤْيَا منام، فهو حُجَّةٌ لأهل السنة على قولهم: إن الجنة والنار قد خُلِقَتَا ووُجِدَتَا، وفيه أن بعض مَنْ يدخل النار يدخلها ويُعَذَّب فيها قبل يوم القيامة، ولا حُجَّةٌ فيه للمُكْفَرَةِ بِالذُّنُوبِ، لأننا نقول: إن طائفة من المؤمنين يدخلون النارَ بذُنُوبِهِمْ، ثم يَخْرُجُونَ مِنْهَا بِتَوْحِيدِهِمْ، أو بِالشَّفَاعَةِ لَهُمْ، فيجوز أن يكون هذا الغَالُ منهم<sup>(٣)</sup>.

(ن): «البردة» بضم الباء: كِسَاءٌ مُخَطَّطٌ، وهي الشَّمْلَةُ والنَّمِرَةُ، وقال أبو عبيد: كِسَاءٌ أَسْوَدُ فِيهِ صِغَرٌ، وجمعها: بُرْدٌ بفتح الراء<sup>(٤)</sup>.

(ق): هي كِسَاءٌ صَغِيرٌ مُرَبَّعٌ يَلْبَسُهُ الْأَعْرَابُ، قاله الجَوْهَرِيُّ، وقيل: هي الشَّمْلَةُ الْمُخَطَّطَةُ، وهي كِسَاءٌ يُؤْتَرَزُ بِهِ، و«العَبَاءَةُ» ممدود: الكِسَاءُ<sup>(٥)</sup>.

(ن): يقال فيها: (عباية) بالياء أيضاً، وقوله: «في بردة»؛ أي: من

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٣٢١).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٢٩).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٣٢١).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٢٨)، وفيه: «فيه صور» بدل: «فيه صغر».

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٣٢١).

أجلها وسببها، انتهى<sup>(١)</sup>.

ويحتمل أنه ﷺ رآه في ذلك الكساء أو العباء؛ أي: كان مُشْتَمَلًا به لابسًا به، كما في رواية أخرى: «إِنَّ الشَّمْلَةَ لَتَلْتَهَبُ عَلَيْهِ نَارًا»<sup>(٢)</sup>.

وسبق معنى الغُلُول في (الحديث العاشر) من هذا الباب.

(ن): فيه: غِلَظَ تحريم الغُلُول، وفيه: أنه لا فرق بين قليله وكثيره، حتى الشُّرَاك.

وفيه: أن الغُلُول يمنع من إطلاق اسم الشهادة على الغَالِّ إذا قُتِلَ. وفيه: أن مَنْ غَلَّ شيئاً من الغنيمة يجب عليه رَدُّه، وأنه إذا رَدَّه يُقبل منه.

ولا يُحرق مَتَاعُهُ، رَدَّه أو لم يَرُدَّه، فإنه ﷺ لم يحرق مَتَاعَ صاحب الشُّرَاك، كما رواه مسلم، ولو كان واجباً لفعله، ولو فعله لَنُقِلَ.

وأما حديث: «مَنْ غَلَّ فَأَحْرِقُوا مَتَاعَهُ وَاضْرِبُوهُ»<sup>(٣)</sup>، وفي رواية: «وَاضْرِبُوا عُنُقَهُ»<sup>(٤)</sup>: فضيفُ، قال الطَّحَاوِيُّ: ولو كان صحيحاً لكان منسوخاً، انتهى<sup>(٥)</sup>.

بقية هذا الحديث: (ثم قال رسولُ الله ﷺ: يَا بَنَ الْخَطَّابِ! اذْهَبْ

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٢٨).

(٢) رواه مسلم (١١٥)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) رواه أبو داود (٢٧١٣)، من حديث عمر بن الخطاب ؓ، وهو حديث ضعيف.

انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٧١٧).

(٤) انظر: «شرح مشكل الآثار» للطحاوي (١٠/ ٤٤٨).

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٣٠).

فناد في النَّاسِ: ألا إنه لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ، قال: فخرجتُ،  
فناديت في الناس: ألا إنه لا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ إِلَّا الْمُؤْمِنُونَ).

(ط): فإن قلت: الكلام في الشهادة لا في الإيمان، فما معنى هذا القول؟

قلت: هو تغليظُ واردٌ على سبيل المُبالغة، [يعني]: جزمهم أنه من الشهداء وأنه من أهل الجنة، وقد رأيتُه في النار، فدعوا هذا الكلام؛ لأن الكلام في إيمانه، زَجْراً وردَّعاً عن الغُلُول<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢١٧ - وعن أَبِي قَتَادَةَ الْحَارِثِ بْنِ رَبِيعٍ رضي الله عنه، عن رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَنَّهُ قَامَ فِيهِمْ، فَذَكَرَ لَهُمْ أَنَّ الْجِهَادَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَالْإِيمَانَ بِاللَّهِ أَفْضَلُ الْأَعْمَالِ، فَقَامَ رَجُلٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، تُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ إِنْ قُتِلْتَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ»، ثُمَّ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَيْفَ قُتِلْتَ؟»، قَالَ: أَرَأَيْتَ إِنْ قُتِلْتُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَتُكْفَّرُ عَنِّي خَطَايَايَ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «نَعَمْ وَأَنْتَ صَابِرٌ مُحْتَسِبٌ، مُقْبِلٌ غَيْرٌ مُدْبِرٌ، إِلَّا الدَّيْنِ؛ فَإِنَّ جِبْرِيلَ قَالَ لِي ذَلِكَ» رواه مسلم.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٩ / ٢٧٨٠).

## (الخَمَلِيسُ عَشِيرَةٌ)

(ن): «المحتسب» هو الْمُخْلِصُ لله، فإن قاتل لِعَصَبِيَّةٍ، أو لَغَنِيمةٍ، أو لَصِيَّتٍ، أو نحو ذلك، فليس له هذا الثواب ولا غيرُهُ<sup>(١)</sup>.

وقوله: «مقبلاً غير مدبر» احترازٌ مِمَّنْ يُقْبَلُ في وقتٍ ويدبر في وقتٍ.

(ط): يجوز أن يكون «غير مدبر» تأكيداً، على منوال قولهم: أمس الدَّابر، لأن الكَرَّ والفرَّ، في المُبَارَزة مَحْمُودٌ، وقوله: «إلا الدِّين» استثناءٌ مُنْقَطِعٌ، ويجوز أن يكون مُتَّصِلاً<sup>(٢)</sup>.

(تو): أراد بالدِّين هاهنا ما يَتَعَلَّقُ بِدِينِهِ من حُقوق المسلمين، إذ ليس الدَّائِنُ أَحَقُّ بِالوَعِيدِ والمُطَالَبَةِ منه من الجاني، والغاصب، والخائن، والسَّارق.

(ق): لكن هذا كله إذا امتنع من أداء الحُقوق مع تَمَكُّنه منه، أما إذا لم يجد للخُروج من ذلك سبيلاً، فالمرجُو من كرم الله إذا صَحَّتْ توبته وَصَدَّقَ في قَصْدِهِ أن يُرْضِيَ خُصُومَهُ، كما في حديث أبي سعيد الخُدْرِيِّ المَشْهُور، ولا يُلْتَفَتُ إلى قول من قال: إن هذا إنما كان قبل قوله عليه الصلاة والسلام: «مَنْ تَرَكَ دِينًا أو ضِياعًا، فَعَلَيْ»<sup>(٣)</sup> يشير بذلك إلى أن حديث أبي قتادة منسوخٌ، فإنه قولٌ باطلٌ منسوخٌ، فإن المقصود من قوله: «فعلي» بيانُ أحكام الدُّيُون في الدُّنْيَا، فإن من أحكامها دَوَامُ المُطَالَبَةِ.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢٩ / ١٣).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٦٣٥ / ٨).

(٣) رواه مسلم (٨٦٧)، من حديث جابر رضي الله عنه.

وحديث أبي قتادة لم يَتَعَرَّضْ لهذه الأحكام، وإنما تَعَرَّضَ لمغفرة الذُّنُوبِ فقط، هذا إذا قلنا: إن هذا ناسخٌ، وأما إذا حَقَّقْنَا النظرَ فيه: فلا يكون ناسخاً، وإنما غايته أنه ﷺ على مقتضى كَرَمِ خُلُقِهِ تحمَّلَ عن المُعَسِّرِ دينَه، ويدلُّ عليه قوله: «أنا أُولَى بِكُلِّ مُؤْمِنٍ مِنْ نَفْسِهِ»<sup>(١)</sup>، فعلى هذا: يكون هذا التحمُّلُ مَخْصُوصاً به، أو من جُمْلَةِ تَبَرُّعَاتِهِ لِمَا وَسَّعَ اللهُ عليه وعلى المُسْلِمِينَ<sup>(٢)</sup>.

(ن): فيه: هذه الفضيلة العظيمة للمُجاهد، وهي تكفير خطاياهِ إلا حُقُوقَ الْآدَمِيِّينَ، وإنما يكون التكفير بهذه الشروط المذكورة، وفيه: أن الأعمالَ لا تنفعُ إلا بالنية والإخلاص.

وأما قوله ﷺ: «نعم»، ثم قوله بعد ذلك: «إلا الدين»: فمحمولٌ على أنه أَوْحَى به في الحال، ولهذا قال: «قال لي جبريل»<sup>(٣)</sup>.

(ق): فيه: جواز تأخير الاستثناء قَدْرًا يسيراً، وقد يجاب عنه بأنه لِمَا أَرَادَ أَنْ يَسْتَنْثِي، أعاد اللفظ الأول، ووصل الاستثناء به في الحال، فلا يجوز التأخير، إذ الاستثناء والتَّخْصِصُ وَغَيْرُهُمَا الصَّادِرَةُ عنه عليه الصلاة والسلام كُلٌّ مِنْ عِنْدِ اللهِ، لا مِنْ عِنْدِهِ ﷺ بِالاجْتِهَادِ، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وفيه: غِلْظُ حُرْمَةِ حُقُوقِ الْآدَمِيِّينَ، فإن الذي قُتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ صَابِراً

(١) رواه مسلم (٨٦٧ / ٤٣)، من حديث جابر ؓ.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧١٣ / ٣).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢٩ / ١٣).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧١٥ / ٣).

مُحتسباً مُقبلاً غير مُدبر، مع ما نال من رفعة المنازل ودرجة الشهادة وغفران جميع خطاياها، لا يُكفر عنه مظالم العباد، فكيف بالمُقصر المُخَلِّط؟!

\*\*\*

٢١٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أن رسول الله ﷺ قال : «تَذَرُونَ مَا الْمُفْلِسُ؟»، قَالُوا: الْمُفْلِسُ فِينَا مَنْ لَا دِرْهَمَ لَهُ وَلَا مَتَاعَ، فَقَالَ: «إِنَّ الْمُفْلِسَ مِنْ أُمَّتِي مَنْ يَأْتِي يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَلَاةٍ وَصِيَامٍ وَزَكَاةٍ، وَيَأْتِي قَدْ شَتَمَ هَذَا، وَقَذَفَ هَذَا، وَأَكَلَ مَالَ هَذَا، وَسَفَكَ دَمَ هَذَا، وَضَرَبَ هَذَا، فَيُعْطَى هَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، وَهَذَا مِنْ حَسَنَاتِهِ، فَإِنْ فَنِيَتْ حَسَنَاتُهُ قَبْلَ أَنْ يَقْضِيَ مَا عَلَيْهِ، أُخِذَ مِنْ خَطَايَاهُمْ، فَطُرِحَتْ عَلَيْهِ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ» رواه مسلم.

(السُّنَنِ الْعَشَرَةِ)

\* قوله ﷺ : «ما المفلس؟» :

(ط): كذا في «صحيح مسلم» و«الترمذي»، و«كتاب الحميدي»، و«جامع الأصول»، و«شرح السنة»<sup>(١)</sup>، فعلى هذا: السؤال عن وصف المُفْلِسِ، لا عن حقيقته، ومن ثمَّ أجاب ﷺ بوصفه في قوله: «شتم»،

(١) انظر: «صحيح مسلم» (٢٥٨١)، و«سنن الترمذي» (٢٤١٨)، و«الجمع بين الصحيحين» للحميدي (٢٧٤٠)، و«جامع الأصول» لابن الأثير (٧٩٥٩)، و«شرح السنة» للبغوي (٣٦٠ / ١٤).

«وقذف»، «وأكل».

وفي «مشارك الأنوار»، وبعض نسخ «المصاييح»: «مَن المفلس؟»، وهذا سؤال إرشاد لا استعلام، ولذلك قال: «إن المفلس كذا وكذا»<sup>(١)</sup>.

(ق): هكذا صَحَّت الرواية بـ (ما) وقعت [هنا] على مَن يعقل، وأصلها لما لا يعقل، و«المفلس» اسم فاعلٍ من أَفْلَسَ: إذا صار مُفْلِسًا؛ أي: صارت دراهمُه فُلوسًا، كما يقال: أجبَن الرجلُ: إذا كان أصحابُه جُنُبًا، وأقطف: إذا صارت دابَّتُه قُطوفًا، ويجوز أن يُراد: أنه صار إلى حال يقال فيه: ليس معه فُلَيْسٌ، كما يقال: أَقْهَرَ الرَّجُلُ: إذا صار إلى حال يُقْهَرُ عليها، وأذَلَّ الرجلُ: صار إلى حال يُذَلُّ فيها<sup>(٢)</sup>.

(ن): معناه: أن هذا حقيقةُ المُفْلِس، فأما مَن ليس له مالٌ، أو قلَّ ماله: فالناسُ يُسمُّونه مُفْلِسًا، وليس هو حقيقة المُفْلِس، لأن هذا أمرٌ يزول وينقطع بموته، وربما ينقطع بيسار يحصل له بعد ذلك في حياته، بخلاف هذا المُفْلِس، فإنه الهالك الهلاك التام، والمُعْدِمُ الإعدام المُنْقَطِع. وزعم بعضُ المبتدعة أن هذا الحديث مُعارضٌ بقوله تعالى: ﴿وَلَا تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَىٰ﴾ [الأنعام: ١٦٤]<sup>(٣)</sup>.

وقد سبق الجوابُ عنه في (الحديث الثامن) من هذا الباب.

(ق): أي: أن هذا أحقُّ باسم المُفْلِس، إذ يُؤخذ منه أعمالُه التي

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٢٥٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٦٣).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٣٥).

تَعَبَ فِي تَصْحِيحِهَا بِشُرُوطِهَا حَتَّى قُبِلَتْ مِنْهُ، فَلَمَّا كَانَتْ فِي وَقْتِ فَقْرِهِ إِلَيْهَا وَمَنْفَعَتِهِ بِهَا، أَخَذَتْ مِنْهُ، ثُمَّ طُرِحَ فِي النَّارِ، فَفِيهِ دَلَالَةٌ عَلَى وُجُوبِ السَّعْيِ فِي التَّخَلُّصِ مِنْ حُقُوقِ النَّاسِ بِكُلِّ مُمَكِّنٍ، وَالاجْتِهَادِ فِي ذَلِكَ، فَإِنْ لَمْ يُمْكِنَ، فَالْإِكْتِسَارُ فِي الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، فَلَعَلَّ بَعْدَمَا أَخَذَ مَا عَلَيْهِ يَبْقَى لَهُ بَقِيَّةٌ رَاجِحَةٌ، وَالْمَرْجُوُّ مِنْ كَرَمِ الْكَرِيمِ لِمَنْ صَحَّحَتْ فِي الْأَدَاءِ نِيَّتُهُ، وَعَجَزَتْ عَنْ ذَلِكَ قُدْرَتُهُ، أَنْ يَرْضَى اللَّهُ عَنْهُ خُصُومَهُ، فَيَغْفِرَ لِلطَّالِبِ وَالْمَطْلُوبِ، وَيُوصِلَهُمْ إِلَى أَفْضَلِ مَحْبُوبٍ<sup>(١)</sup>.

وفيه: دَلَالَةٌ عَلَى أَنَّ الصِّيَامَ يُؤْخَذُ فِيمَا عَلَيْهِ مِنَ الْحُقُوقِ، كَسَائِرِ الْأَعْمَالِ، خِلَافًا لِمَنْ زَعَمَ أَنَّهُ اللَّهُ لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَصْحَابِ الْحُقُوقِ أَنْ يَأْخُذَ مِنْهُ شَيْئًا، لَمَّا رُوي: «الصَّوْمُ لِي»<sup>(٢)</sup>، وَقَدْ كُنْتُ أَسْتَحْسِنُهُ إِلَى أَنْ عَثَرْتُ عَلَى هَذَا الْحَدِيثِ.



٢١٩ - وَعَنْ أُمِّ سَلَمَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ، وَإِنَّكُمْ تَخْتَصِمُونَ إِلَيَّ، وَلَعَلَّ بَعْضَكُمْ أَنْ يَكُونَ أَلْحَنَ بِحُجَّتِهِ مِنْ بَعْضٍ، فَأَقْضِي لَهُ بِنَحْوِ مَا أَسْمَعُ، فَمَنْ قَضَيْتُ لَهُ بِحَقِّ أَخِيهِ، فَإِنَّمَا أَقْطَعُ لَهُ قِطْعَةً مِنَ النَّارِ» مَتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥٦٣).

(٢) رواه البخاري (٧٠٥٤)، من حديث أبي هريرة ؓ، ومسلم (١١٥١/ ١٦٥)، من حديث أبي هريرة وأبي سعيد ؓ.

«الْحَنَ» أَي: أَعْلَمَ.

## (السَّابِعُ عَشَرَ)

(ن): «الْحَنَ» بالحاء المهملة: أَعْلَمَ وأَبْلَغَ فِي الْحُجَّةِ<sup>(١)</sup>.

(غب): أَي: أَلْسَنَ وَأَفْصَحَ وَأَبَيَّنَ كَلَاماً، وَأَقْدَرَ عَلَى الْحُجَّةِ، وَالْحَنَ فِي الْكَلَامِ: صَرَفَهُ عَنْ سَنَنِهِ الْجَارِي عَلَيْهِ، إِمَّا بِإِزَالَةِ الْإِعْرَابِ، أَوْ التَّضْجِيفِ، وَهُوَ الْمَذْمُومُ، وَذَلِكَ أَكْثَرُ اسْتِعْمَالاً<sup>(٢)</sup>.

(تو): إِنَّمَا ابْتَدَأَ فِي الْحَدِيثِ بِقَوْلِهِ: «إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ»، تَنْبِيهاً عَلَى أَنَّ السَّهْوَ وَالنَّسْيَانَ غَيْرُ مُسْتَبَعَدٍ مِنَ الْإِنْسَانِ، وَأَنَّ الْوَضْعَ الْبَشَرِيَّ يَقْتَضِي أَنْ لَا يُدْرِكَ مِنَ الْأُمُورِ إِلَّا ظَوَاهِرُهَا، فَإِنَّهُ خُلِقَ خَلْقاً لَا يَسْلَمُ مِنْ قَضَايَا تَحْجُبُهُ عَنْ حَقَائِقِ الْأَشْيَاءِ، وَمِنَ الْجَائِزِ أَنْ يَسْمَعَ الشَّيْءَ فَيَسْبِقَ إِلَى وَهْمِهِ أَنَّهُ صِدْقٌ، وَيَكُونُ الْأَمْرُ بِخِلَافِ ذَلِكَ، يَعْنِي: إِنْ تُرِكَتْ عَلَى مَا جُبِلَتْ عَلَيْهِ مِنَ الْقَضَايَا الْبَشَرِيَّةِ، وَلَمْ أُؤَيَّدْ بِالْوَحْيِ السَّمَاوِيِّ، طَرَأَ عَلَيَّ مِنْهَا مَا يَطْرَأُ عَلَى سَائِرِ الْبَشَرِ.

فَإِنْ قِيلَ: أَوَلَمْ يَكُنِ النَّبِيُّ ﷺ مَصُوناً فِي أَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ، مَعْصُوماً عَلَى سَائِرِ أَحْوَالِهِ؟

قلنا: إِنْ الْعِصْمَةُ تَتَحَقَّقُ فِيمَا يُعَدُّ عَلَيْهِ ذَنْباً، وَيَقْصِدُهُ قَصْداً، وَأَمَّا [مَا] نَحْنُ فِيهِ: فَلَيْسَ بِدَاخِلٍ فِي جَمَلَتِهِ، فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَمْ يُكَلِّفْهُ فِيمَا لَمْ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ٥).

(٢) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٧٣٩).

ينزل عليه إلا ما كَلَّفَ غيرَه، وهو الاجتهاد في الإصابة، ويدل على هذا ما روت أمُّ سلمة رضي الله عنها: «إِنَّمَا أَقْضِي بَيْنَكُمْ بِرَأْيِي فِيمَا لَمْ يُنْزَلْ عَلَيَّ».

(ن): معناه: التنبيه على الحالة البشرية، وأن البشر لا يعلمون من الغَيْب وبواطن الأمور شيئاً، إلا أن يُطْلِعَهُم الله على شيء من ذلك، وأنه يجوز عليه في أمور الأحكام ما يجوز عليهم، وإنما يحكم بين الناس بالظاهر، والله يتولى السرائر، فيحكم بالْبَيْتَةِ وباليَمِين مع إمكان كونه في الباطن خلاف ذلك، وهذا نحو قوله ﷺ: «أَمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَقُولُوا: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ» الحديث<sup>(١)</sup>.

وفي حديث المُتْلَعَيْنِ: «لَوْ لَا الْإِيمَانُ، لَكَانَ لِي وَلَهَا شَأْنٌ»<sup>(٢)</sup>.

ولو شاء الله لأطلعه على باطن أمر الحَصْمَيْنِ، فحكم بيقينٍ من غير حاجةٍ إلى شهادةٍ ويمين، ولكن لما أمر الله تعالى أُمَّتَهُ بِاتِّبَاعِهِ والِاقْتِدَاءِ بِأَقْوَالِهِ وَأَفْعَالِهِ وَأَحْكَامِهِ، أجرى عليه حُكْمَهُمْ في عدم الاطِّلاع على باطن الأمور، ليكون حُكْمُ الْأَمَةِ في ذلك حُكْمَهُ، فأجرى الله تعالى أحكامه على الظاهر الذي يستوي فيه هو وغيره، ليصِحَّ الاقْتِدَاءُ وتطيب نفوس العباد في الانقياد للأحكام الظاهرة من غير نظرٍ إلى الباطن.

فإن قيل: هذا الحديث ظاهره أنه ﷺ يقع منه حكمٌ في الظاهر مُخَالَفٌ للباطن، وقد اتفق الأصوليون على أنه ﷺ [لا] يُقَرَّرُ على خطأ في الأحكام.

(١) رواه البخاري (٢٥)، ومسلم (٢٢)، من حديث ابن عمر ؓ.

(٢) رواه البخاري (٤٤٧٠)، من حديث ابن عباس ؓ.

فالجواب: أن مُراد الأصوليين فيما حكم باجتهاده، فمن جَوَّزَ منهم فيه الخطأ، قالوا: لا يُقَرَّرُ على إِمضائه، بل يُعَلِّمُهُ الله به، ويتداركُهُ، وأما في الحديث فمعناه: إذا حكم بغير اجتهاد، كالبيّنة، واليمين، فالحكم على هذا لا يُسَمَّى خطأ، بل الحكم صحيح، بناءً على ما استقرَّ به التكليف، وهو وجوب العمل بشاهدين أو بيمين، فإن كانا شاهدي زور، فالتقصير منهما ومِمَّن ساعدهما، فأما الحاكم: فلا حيلة له في ذلك، ولا عَتَبَ عليه بسببه، بخلاف ما إذا أخطأ في الاجتهاد.

وفيه دلالة لمذهب مالك والشافعي وأحمد والجماهير: أن حُكْمَ الحاكم لا يُحِلُّ الباطن، ولا يُحِلُّ حراماً، فإذا شهد الإنسان بمالٍ، فحكم به الحاكم، لم يَحِلَّ للمَحْكوم عليه ذلك المال، وإن شهدا أنه طَلَّق امرأته، لم يَحِلَّ لَمَنْ علم كذبهما أن يتزوجها بعد حُكْم القاضي بالطلاق.

وقال أبو حنيفة: يُحِلُّ حُكْمُ الحاكم الفروجَ دون الأموال، فقال: يَحِلُّ نكاح المذكورة، وهذا مخالفٌ لهذا الحديث الصَّحيح، ولإجماع مَنْ قبله، ومُخالفٌ لقاعدة وافق هو وغيره عليها، وهي: أن الأَبْضَاعَ أُولَى بالاحتياط من الأموال، والتقييد بـ «أخيه» خرج مَخْرَجَ الغالب، وليس المراد الاحتراز به عن الكافر، فإن مال الذمِّي، والمُعَاهَد، والمُرتد في هذا كَمال المسلم<sup>(١)</sup>.

✽ قوله ﷺ: «فإنما أقطع له قطعة من النار»:

(ن): معناه: إن قضيتُ له بظاهرٍ يُخالف الباطنَ، فهو حرامٌ يُؤوَّلُ به

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/٥).

إلى النار<sup>(١)</sup>.

(ط): وضع المُسَبَّب وهو «قطعة من النار» موضع السَّبَب، وهو ما حكمَ به له<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٢٠ - وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَنْ يَزَالَ الْمُؤْمِنُ فِي فُسْحَةٍ مِنْ دِينِهِ مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا» رواه البخاري.

(الْبَاسُ عَشْرٌ)

(ط): «في فسحة»؛ أي: في سعة من دينه، يُرجى له رحمةُ الله ولُطفه ولو باشرَ الكبائرَ سوى القتل، فإذا قتل، ضاقت عليه، ودخل في زُمرة الآيسين من رحمة الله، كما ورد في حديث أبي هريرة: «مَنْ أَعَانَ عَلَى قَتْلِ مُؤْمِنٍ بِشَطْرِ كَلِمَةٍ، لَقِيَ اللَّهَ مَكْتُوبٌ بَيْنَ عَيْنَيْهِ: آيسٌ مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>.

وهو من باب التغليظ، ويجوز أن يُنزَلَ معنى الحديث على معنى قوله ﷺ: «لَا يَزَالَ الْمُؤْمِنُ مُعْنَقًا صَالِحًا مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ دَمًا حَرَامًا، بَلَغَ»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) المرجع السابق (١٢ / ٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٨ / ٢٦١٢).

(٣) رواه ابن ماجه (٢٦٢٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٨ / ٢٤٥٤)، والحديث رواه أبو داود (٤٢٧٠)، من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٦٩٣).

المُعْنِق: المُسْرَعُ فِي الْمَشْيِ، مِنَ الْعَنْقِ، وَهُوَ الْإِسْرَاعُ، وَالخَطُوءُ  
الْفَسِيحُ، وَالتَّبْلِيحُ: الْإِغْيَاءُ؛ أَي: لَا يَزَالُ الْمُؤْمِنُ مُوَفَّقًا لِلْخَيْرَاتِ وَمُسَارِعًا  
إِلَيْهَا مَا لَمْ يُصِبْ دَمًا حَرَامًا، فَإِذَا أَصَابَ ذَلِكَ أَعْي، وَانْقَطَعَ عَنْهُ ذَلِكَ بِشُؤْمٍ  
مَا ارْتَكَبَ مِنَ الْإِثْمِ.

\* \* \*

٢٢١- وَعَنْ خَوْلَةَ بِنْتِ عَامِرِ الْأَنْصَارِيَّةِ، وَهِيَ امْرَأَةٌ حَمْزَةٌ  
- رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَعَنْهَا - قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ  
رَجُلًا يَتَخَوَّضُونَ فِي مَالِ اللَّهِ بِغَيْرِ حَقٍّ، فَلَهُمُ النَّارُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رَوَاهُ  
الْبُخَارِيُّ.

### (التَّائِعُ عَشِيرَةٍ)

(غب): «الْخَوْضُ»: هُوَ الشَّرُوعُ فِي الْمَاءِ، وَالْمُرُورُ فِيهِ، وَيُسْتَعَارُ  
فِي الْأُمُورِ، وَأَكْثَرُ مَا وَرَدَ وَرَدَ فِيْمَا يُذَمُّ الشَّرُوعُ فِيهِ، نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿ثُمَّ  
ذَرَهُمْ فِي خَوْضِهِمْ يَلْعَبُونَ﴾ [الأنعام: ٩١] <sup>(١)</sup>.

(ط): «فَلَهُمُ النَّارُ» خَبَرٌ «إِنْ» وَأَدْخَلَ الْفَاءَ، لِأَنَّ اسْمَهَا نَكْرَةٌ موصوفة  
بِالْفِعْلِ <sup>(٢)</sup>.

□ □ □

(١) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٣٠٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٨/ ٢٦٠٣).

## ٢٧- باب

تعظيم حُرُمَاتِ المسلمين، وبيان حقوقهم،  
والشفقة عليهم، ورحمتهم

\* قال الله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ،  
عِنْدَ رَبِّهِ ۖ ﴾ [الحج : ٣٠] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعِيرَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ ۖ ﴾  
[الحج : ٣٢] .

وقال تعالى : ﴿ وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ ۖ ﴾ [الحجر : ٨٨] .

وقال تعالى : ﴿ مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ  
فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ  
جَمِيعًا ۖ ﴾ [المائدة : ٣٢] .

(الباب السابع والعشرون)

(في تعظيم حرّمات المسلمين وبيان حقوقهم  
والشفقة عليهم والرحمة لهم)

\* قوله تعالى : ﴿ ذَٰلِكَ وَمَنْ يُعَظِّمْ حُرْمَتِ اللَّهِ فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ، عِنْدَ

رَبِّهِ ﴿[الحج: ٣٠]؛ أي: هذا الذي أمرنا به من الطاعات في أداء المناسك، وما لفاعلها من الثواب.

(الكشاف): ﴿ذَلِكَ﴾ خبر مبتدأ محذوف؛ أي: الأمر والشأن ذلك، كما يُقدِّم الكاتبُ جملةً من كلامه في بعض المعاني، فإذا أراد الخوض في معنى آخر، قال: هذا، وقد كان كذا<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعْظَمْ حُرْمَتِ اللَّهِ﴾؛ أي: يجتنب معاصيه ومحارمه، ويكون ارتكابها عظيماً في نفسه، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾؛ أي: فله على ذلك خيرٌ كثير، وثوابٌ جَزِيل، فكما يثاب على فعل الطاعات، كذلك يثاب على ترك المحظورات والمُحرِّمات.

قال مجاهد: الحُرِّمات: مكة والحج، والعُمرة، وما نهى الله عنه من معاصيه كُلِّها<sup>(٢)</sup>.

(الكشاف): الحُرمة: ما لا يحِلُّ هَتَكُهُ، وجميع ما كَلَفَهُ الله ﷻ بهذه الصفة، من مناسك الحج وغيرها، فيحتمل أن يكون عامّاً في جميع تكاليفه، ويحتمل أن يكون خاصّاً فيما يتعلق بالحج، ﴿فَهُوَ خَيْرٌ لَهُ﴾؛ أي: فالتعظيم خيرٌ، ومعنى التعظيم: العِلْمُ بأنها واجبة المُرعاة والحِفْظ، والقيامُ بمراعاتها.

قال المُتكلِّمون: لا يدخل النَّوافِلُ في حُرِّمات الله.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٠/ ٥١).

وقوله: ﴿عِنْدَ رَبِّهِ﴾ يدلُّ على الثواب المُدَّخَر، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال أبو عثمان: لا يُعَظَّمُ حُرْمَاتِ اللَّهِ إِلَّا مَنْ حَرَمَهُ اللَّهُ، ولا يُعَظَّمُ اللَّهُ إِلَّا مَنْ عَرَفَهُ، وَمَنْ عَرَفَهُ خَضَعَ لَهُ وَخَشَعَ، وَمَنْ خَضَعَهُ وَخُشِعَهُ الْمُتَوَلَّدُ مِنْ تَعْظِيمِهِ لِرَبِّهِ تَعْظِيمُ حُرْمَاتِ الْمُؤْمِنِينَ.

\* قوله تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعَائِرَ اللَّهِ﴾ [الحج: ٣٢]؛ أي: أوامره.

(م): يدخل فيه كلُّ عبادة، وقيل: بل المناسك في الحجِّ، وقيل: بل المُراد الهَدْيُ خاصة، والأصل في الشعائر: الأعلام التي يُعرف بها الشيء، وإذا فسرناه بالهَدْي، فتعظيمُها يحتمل وجهين:

أحدهما: أن يختار عظامَ الأجسامِ سِمَانًا، غاليةَ الأثمان، ويترك المِكَاسَ في شرائها، فقد كانوا يَتَغَالَوْنَ في ثلاثة، ويكرهون المِكَاسَ فيهنَّ: الهَدْي والأُضْحِيَّة، والرَّقَبَة.

وروى ابنُ عمر عن أبيه: أنه أهدى نَحِيَّةً طلبت [منه] بثلاث مئة دينار، فسأل رسولَ الله ﷺ أن يبيعها ويشتريَ بثمانها بُدْنًا، فقال: «بَلْ، أَهْدِهَا»<sup>(٢)</sup>، وأهدى رسولُ الله ﷺ مئة بدنة فيها جملٌ لأبي جهلٍ في أنفه بُرَّةً من ذهب<sup>(٣)</sup>.

والثاني: أن يعتقد أن طاعةَ الله في التقربُ بها وإهدائها إلى بيته المُعَظَّم أمرٌ مُعَظَّمٌ لا بدَّ أن يُقام ويسارعَ فيه<sup>(٤)</sup>.

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٥٥)، و«التفسير الكبير» للرازي (٢٣/ ٢٩).

(٢) رواه أبو داود (١٧٥٦)، وفيه: «انحرها»، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٣٨٥).

(٣) رواه أبو داود (١٧٤٩)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣/ ٢٩).

\* قوله تعالى: ﴿فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢]:

(الكشاف): أي: فإن تعظيمها من أفعال ذوي [تقوى] القلوب، فحُذفت هذه المضافات، ولا يستقيم المعنى إلا بتقديرها، لأنه لا بدَّ من راجع من الجزء إلى من ليرتبط<sup>(١)</sup> به، وإنما ذُكرت القلوب، لأنها مراكز التقوى التي إذا ثبتت فيها وتمكّنت، ظهر أثرها في سائر الأعضاء<sup>(٢)</sup>.

(م): ولأن المنافق قد يُظهر التقوى من نفسه، و[لكن] لما كان قلبه خالياً منها، لا يكون مُجِدِّداً في أداء الطاعات، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال السُّلَمِيُّ في «الحقائق»: تقوى القلوب ما يَرُمُّ الجوارحَ عن المُخالفات، وقال الجنيد: من تعظيم شعائر الله إظهارُ التوكل، واليقين، والتفويض، والتسليم، فإنها من شعائر الحقِّ في أسرار أوليائه، فإذا عَظَّمه وعَظَّم حُرْمَتَهُ، زَيَّنَ الله ظاهره بفنون الآداب<sup>(٤)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر: ٨٨]: سيأتي تفسيره (في الباب الثالث والثلاثين).

\* قوله تعالى: ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [المائدة: ٣٢] الآية، قال مجاهد: مَنْ قَتَلَ النفسَ فله النار، فهو كما لو قتل الناسَ كُلَّهُمْ، وفي رواية: مَنْ قَتَلَ النَّفْسَ الْمُؤْمِنَةَ مُتَعَمِّداً، جعلَ اللهُ جَزَاءَهُ جَهَنَّمَ، وَغَضِبَ

(١) في الأصل: «ارتبط»، والمثبت من «الكشاف».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١٥٨ / ٣).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣ / ٢٩).

(٤) انظر: «تفسير السلمي» (٢٣ / ٢).

عَلَيْهِ، وَلَعْنَهُ، وَأَعَدَّ لَهُ عَذَاباً عَظِيماً، وَلَوْ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً لَمْ يَزِدْ عَلَى ذَلِكَ الْعَذَابِ.

وقال عبدُ الرحمن بنُ زيد بن أسلم: مَنْ قَتَلَ نَفْساً فَقَدْ وَجَبَ عَلَيْهِ الْقِصَاصُ، فَلَا فَرْقَ بَيْنَ الْوَاحِدِ وَالْجَمَاعَةِ.

قال أبو هريرة: دخلت على عثمان رضي الله عنه يوم الدَّار، فقلت: جئتُكَ لأنْصُرَكَ، وقد طاب الضَّرْبُ يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ، فقال: يا أبا هريرة! أَيْسَرُكَ أَنْ تَقْتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً وَإِيَّايَ مَعَهُمْ<sup>(١)</sup>؟ قلت: لا، قال: فَإِنَّكَ إِنْ قَتَلْتَ نَفْساً وَاحِداً فَكأنما قَتَلْتَ النَّاسَ جَمِيعاً، فَانصَرِفْ مَا ذُونَا لَكَ، مَا جُوراً غَيْرَ مَا زُور<sup>(٢)</sup>، قال: فَانصَرَفْتُ، وَلَمْ أَقَاتِلْ.

وقوله: ﴿وَمَنْ أَحْيَاهَا﴾؛ أَي: عفا عن قاتل وَلِيِّهِ، وقال مُجاهد: أَنْجَاهَا مِنْ غَرَقٍ، أَوْ حَرَقٍ، أَوْ هَلَكَةٍ، وَقِيلَ لِلْحَسَنِ: يَا أبا سَعِيدَ! هَذِهِ الْآيَةُ لَنَا كَمَا كَانَتْ لِبَنِي إِسْرَائِيلَ؟ فَقَالَ: إِي وَالَّذِي لَا إِلَهَ غَيْرُهُ، وَمَا جَعَلَ دِمَاءَ بَنِي إِسْرَائِيلَ أَكْرَمَ عَلَى اللَّهِ مِنْ دِمَائِنَا<sup>(٣)</sup>.

«الكشاف»: الْفَائِدَةُ فِي تَشْبِيهِ الْوَاحِدِ بِالْجَمْعِ: تَعْظِيمُ قَتْلِ النَّفْسِ وَإِحْيَائِهَا فِي الْقُلُوبِ، لِيَشْمَتَزَّ النَّاسُ عَنِ الْجَسَارَةِ عَلَيْهَا، وَيَتَرَاغَبُوا فِي الْمُحَامَاةِ فِي حُرْمَتِهَا، لِأَنَّ الْمُتَعَرِّضَ لِقَتْلِ النَّفْسِ إِذَا تَصَوَّرَ قَتْلَهَا بِصُورَةٍ قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعاً، عَظُمَ ذَلِكَ عَلَيْهِ، فَثَبَّطَهُ، وَكَذَلِكَ الَّذِي أَرَادَ إِحْيَاءَهَا.

(١) فِي الْأَصْلِ: «تَعْمَهُمْ»، وَالْمَثْبُوتُ مِنْ «تَارِيخِ دِمَشْقَ» لِابْنِ عَسَاكِرَ (٣٩٦ / ٣٩).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «غَيْرَ مَأْمُونًا».

(٣) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ ابْنِ كَثِيرٍ» (١٨٠ / ٥، ١٨٢).

وعن الحسن: يابن آدم، لو قتلت الناس جميعاً، أكنت تطمَعُ أن يكون لك عمل يوازي ذلك [فيغفر لك] به؟ كلا، إنه شيء سَوَّلَته لك نفسك والشيطان، فكَذلك إذا قتلت واحداً<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٢٢ - وعن أبي موسى رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «الْمُؤْمِنُ لِلْمُؤْمِنِ كَالْبُنْيَانِ يَشُدُّ بَعْضُهُ بَعْضاً»، وَشَبَكَ بَيْنَ أَصَابِعِهِ. متفقٌ عليه.

(الْإِسْلَامُ)

(ط): التعريف في «المؤمن» للجنس، والمراد: بعضُ المؤمن للبعض، وقوله: «يشد» بيان لوجه التشبيه<sup>(٢)</sup>

و«البنيان»: الحائط، وهو واحد، قال الله تعالى: ﴿لَا يَزَالُ بُنْيَانُهُمُ الَّذِي بَنَوْا رِيبَةً فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [التوبة: ١١٠].

(ق): هذا تمثيلٌ في الحَضِّ على معونة<sup>(٣)</sup> المؤمن للمؤمن، وأن ذلك أمرٌ هو متأكدٌ لا بدَّ منه، فإن البناء لا يتمُّ أمرُه إلا بأن يُمسك بعضُه بعضاً ويُقوِّيه، فإن [لم] يكن كذلك، انحلت أجزاءه، وخرب بناؤه، كذلك المؤمن لا يستقلُّ بأمر دُنياه ودينه إلا بمَعونة أخيه ومُعاضدته<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٦٦١).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٧٦).

(٣) في الأصل: «مؤنته».

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٦٥).

(ن): فيه: تعظيمُ حقوقِ المُسلمين بعضهم على بعض، وحثُّهم على التَّراحم، والمُلاطفة، والتَّعاضُد في غيرِ إثمٍ ولا مَكروه، وفيه: جوازُ التشبيهِ وضَرْبِ الأمثال؛ لتقريبِ المعاني إلى الأفهام<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٢٣ - وعنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ مَرَّ فِي شَيْءٍ مِنْ مَسَاجِدِنَا أَوْ أَسْوَاقِنَا وَمَعَهُ نَبْلٌ فَلْيُمْسِكْ، أَوْ لِيَقْبِضْ عَلَى نِصَالِهَا بِكَفِّهِ؛ أَنْ يُصِيبَ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ مِنْهَا بِشَيْءٍ» متفقٌ عليه.

### (الْبَاقِي)

(ط)<sup>(٢)</sup>: «النصال»: جمع نَصْل، وهو حديدةُ السَّهم.

فيه: استحبابُ الأخذِ بنِصَالِها عند إرادةِ المُرور بين الناس في مسجد أو سُوق أو غيرها، وفيه: اجتنابُ كلِّ ما يُخاف منه ضررٌ<sup>(٣)</sup>.

(ك): هذا من تأكيدِ حُرمةِ المُسلمين، لأن المساجدَ مَوْزُودَةٌ لِلخَلْقِ، لا سيما في الأوقات الخمس، وهذا من كرائمِ خُلُقِهِ ورَأْفَتِهِ بِالْمُؤْمِنِينَ، وفيه: التعظيمُ لقليلِ الدَّمِ وكثيره، وفيه: أن المسجدَ يجوزُ فيه إدخالُ السِّلَاحِ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٣٩).

(٢) كذا في الأصل، ولعل الصواب: (ن).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٦٩).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٤ / ١١١).

(ق): هذا مِمَّا اسْتُدِلَّ به لمالكٍ على أصله في سدِّ الدَّرَائِعِ، فقلوه: «كي لا يخدش مسلماً» فيه ما يُدَلُّ على صِحَّة القول بالقياس، وتعليل الأحكام الشرعية<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٢٤ - وعن النُّعْمَانِ بْنِ بَشِيرٍ رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَثَلُ الْمُؤْمِنِينَ فِي تَوَادُّهِمْ وَتَرَاحُمِهِمْ وَتَعَاطُفِهِمْ مَثَلُ الْجَسَدِ: إِذَا اشْتَكَى مِنْهُ عُضْوٌ، تَدَاعَى لَهُ سَائِرُ الْجَسَدِ بِالسَّهَرِ وَالْحُمَّى» متفقٌ عليه.

### (البَّالِغُ)

\* قوله ﷺ: «تداعى له سائر الجسد»:

(نه): كأن بعضه دعا بعضاً، ومنه قولهم: تداعت الحيطان؛ أي: تساقطت، أو كادت، ووجه التشبيه فيه: هو التوافق في المَشَقَّةِ والرَّاحَةِ، والنَّفْعِ والضَّرِّ<sup>(٢)</sup>.

(ق): هكذا صحيح الرواية: «في توادهم» ومعناه واضح، وقد وقع في رواية: «توادهم» بغير «في»، ويصح ذلك، ويكون مخفوضاً<sup>(٣)</sup> على أنه

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٠١).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢ / ١٢١)، وانظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري (٩ / ١٦٦).

(٣) في الأصل: «محفوظاً».

بدلُ الاشتمال [من «المؤمنين»]، ومقصود الحديث: الحثُّ على ما يتعيَّن من مَحَبَّةِ المؤمن، ونُصْحِهِ، والاهتمام بأمره<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

٢٢٥ - وعن أبي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قال: قَبَلَ النَّبِيُّ ﷺ الْحَسَنَ بْنَ عَلِيٍّ رضي الله عنه، وَعِنْدَهُ الْأَقْرَعُ بْنُ حَابِسٍ، فَقَالَ الْأَقْرَعُ: إِنَّ لِي عَشْرَةً مِنْ الْوَلَدِ مَا قَبَلْتُ مِنْهُمْ أَحَدًا. فَنَظَرَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «مَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ» متفقٌ عليه.

(الترغيب)

\* قوله: «نظر إليه رسول الله ﷺ» هذا نظرٌ تَعَجُّبٍ من قسوة قلبه، وَغِلَظِ طَبْعِهِ وَجَفَائِهِ.

(ق): «الرحمة» في حَقِّنا: رِقَّةٌ وَحُنُوٌّ يجده الإنسان من نفسه عند مُشَاهَدَةِ مُبْتَلَى، أو ضَعِيفٍ، أو صَغِيرٍ، يَحْمِلُهُ على الإحسان إليه، واللُّطْفِ به، والرِّفْقِ، والسَّعْيِ في كَشْفِ ما به، وقد جعل الله هذه الرحمة في الْحَيَوانِ كُلِّهِ، فَبِهَا تَعَطَّفُ الْحَيَواناتُ على نوعها وأولادها، فَتَحْنُو عَلَيْهَا، وَتَلْطَفُ بِهَا في حالِ ضَعْفِهَا أو صِغَرِهَا، وَحِكْمَةُ هَذِهِ الرَّحْمَةِ تَسْخِيرُهَا الْقَوِيَّ لِلضَّعِيفِ، وَالْكَبِيرَ لِلصَّغِيرِ، حَتَّى يَنْحَفِظَ نَوْعُهُ، وَتَتِمَّ مَصْلَحَتُهُ، وَذَلِكَ تَدْبِيرُ اللَّطِيفِ الْخَبِيرِ.

وهذه الرحمة جزءٌ من مئة رحمةٍ أَدَّخَرَهَا اللهُ لِيَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَيَرْحَمُ بِهَا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٦٥).

عبادَه المؤمنين، ورحمةُ الله تعالى راجعةٌ إلى ثمرة تلك الرِّقَّة والرَّأفة، وهي اللُّطف بالمُبتلى والضعيف، والإحسانُ إليه، وكشفُ ما هو فيه من البلاء، وإذا تَقَرَّرَ هذا، فَمَنْ خَلَقَ اللهُ في قلبه هذه الرحمةَ فقد رحمه في الحال، وجعل ذلك علامةً على رحمته إياه في المآل، وَمَنْ سَلِبَ ذلك المعنى منه، وابْتُلِيَ بنقيض ذلك من القسوة والغِلَظ، فلم يُلطف بضعيف، ولا أشفق على مُبتلى، فقد شَقِيَ في الحال، وجعل ذلك عَلَمًا على شِقْوَتِهِ في المآل، نعوذ بالله من ذلك، ولذلك قال ﷺ: «الرَّاحِمُونَ يَرْحَمُهُمُ الرَّحْمَنُ»<sup>(١)</sup> وقال: «إِنَّمَا يَرْحَمُ اللهُ مِنْ عِبَادِهِ الرَّحْمَاءَ»<sup>(٢)</sup> وقال: «لا تَنْزَعُ الرَّحْمَةُ إِلَّا مِنْ شَقِيٍّ»<sup>(٣)</sup>.

وفي هذا الحديث: جوازُ تقبيل الصغير على جهة الرحمة والشفقة، وكراهةُ الامتناع من ذلك على جهة الأنفة، وهذه القُبلة هي على الفَم، ويُكره مثلها في الكِبَار، إذ لم يكن ذلك معروفًا في الصَّدْر الأوَّل، ولا يدلُّ على شَفَقَةٍ.

وأما تقبيلُ الرأس: فأكرامٌ عند مَنْ جرت عاداتهم بذلك، كالأب، والأُم.

وأما تقبيل اليد: فكرهه مالكٌ، ورآه من باب الكِبَر، وإذا كان ذلك

(١) رواه الترمذي (١٩٢٤)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٣٥٢٢).

(٢) رواه البخاري (٦٢٧٩)، ومسلم (٩٢٣ / ١١)، من حديث أسامة بن زيد رضي الله عنه.

(٣) رواه الترمذي (١٩٢٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٤٦٧).

مكروهاً في اليد، كان أولى وأحرى في الرِّجل، وقد أجاز بعضهم في اليد والرجل مُستدلاً بأن اليهود قَبَلُوا يدَ رسول الله ﷺ ورجليه حين سألوه عن مسائل فأخبرهم بها، ولا حُجَّة في ذلك؛ لأنه ﷺ قد نَزَّهَهُ اللهُ مِنَ الْكِبَرِ، وليس كذلك غيره، ولأن ذلك إظهارٌ من اليهود تعظيمه واعتقادهم صدقه، فأقرَّهم على ذلك ليتبينَ للحاضرين ما عندهم من معرفتهم بصدقه، وأن كُفْرَهُمْ عِنَادٌ وَجَحْدٌ، ولو فهمت الصَّحَابَةُ جَوَازَ ذلك، كانوا يفعلون به ذلك دائماً، وفي كل وقت، كما كانوا يتبرَّكون بيزاقه، ونُخَامَتِهِ، وَيَدْلُكُونَهَا وَجُوهَهُمْ، وَيَتَطَيَّبُونَ بِعَرَقِهِ، وَيَقْتَتِلُونَ عَلَى وَضُوئِهِ، وَلَمْ يُرَوْ قَطُّ عَنْ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِطَرِيقٍ صَحِيحٍ أَنَّهُ قَبَّلَ لَهُ يَدًا وَلَا رِجْلًا، فَصَحَّ مَا قُلْنَا، وَاللَّهُ وَلِيُّ التَّوْفِيقِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

لعل الكراهة هي قولُ أصحاب مالك، والمُصَنِّفُ رحمه الله عقد لاستحبابه باباً، فقال في (الباب الرابع بعد المئة): (بابُ استحباب المُصَافَحَةِ فِي اللَّقَاءِ، وَتَقْبِيلِ يَدِ الرَّجُلِ الصَّالِحِ)، وسيأتي هناك الأحاديثُ الدالة على استحباب ذلك.

\* \* \*

٢٢٦ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت: قَدِمَ نَاسٌ مِنَ الْأَعْرَابِ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالُوا: أَتَقَبِّلُونَ صِبْيَانَكُمْ؟ فَقَالَ: «نَعَمْ»، قَالُوا: لَكِنَّا وَاللَّهِ مَا نَقْبَلُ! فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَوْ أَمْلِكُ إِنْ كَانَ اللَّهُ نُزَعَ مِنْ قُلُوبِكُمُ الرَّحْمَةُ!» متفقٌ عليه.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ١٠٨).

## (الْحَمْدُ لِلَّهِ)

(ط): الهمزة الاستفهامية [في] «أو أملك» إنكارية<sup>(١)</sup>.

(شف): يُروى «أن» بفتح الهمزة، فهي مصدرية، ويقدر مضاف؛ أي: لا أملك لك دفعَ نزعِ الله عن قلبك الرحمة، ويروى بكسر الهمزة شرطاً، وجزاؤه محذوفٌ من جنس ما قبله؛ أي: إن نزعَ الله من قلبك الرحمة، لا أملك لك دفعه ومنعه.

(ق): قد أَبْعَدَ مَنْ كَسَرَهَا، ولم تصحَّ روايةُ الكسر، ومعنى الكلام: نفى قدرته عليه الصلاة والسلام عن الإتيان بما نزعَ الله من قلبه من الرحمة<sup>(٢)</sup>.



٢٢٧ - وعن جرير بن عبد الله رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
«مَنْ لَا يَرْحَمَ النَّاسَ لَا يَرْحَمُهُ اللَّهُ» متفقٌ عليه.

## [السِّيَاقُ]

\* قوله ﷺ: «إن من لا يرحم الناس لا يرحمه الله»:

(ن): قال العلماء: هذا عامٌ يتناول رحمةَ الأطفال وغيرهم، انتهى<sup>(٣)</sup>.  
قال الحافظ محمد بن معمر: إن مَنْ لَا يَرْحَمُ النَّاسَ إنما لَا يَرْحَمُهُمْ  
لعدم تَوْفِي حَظَّهُ من الرحمة التي أفاضها الله تعالى على خلقه، من جملة

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٧٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ١٠٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥ / ٧٧).

ما أنزلها الله من مئة [جزء من] الرَّحمة التي خلقها، وبها يتراحم الناس ويتعاطفون، وتترأءُ الدَّوابُّ [...]»<sup>(١)</sup>، وَمَنْ لَا يَرْحَمُ لَا يُرْحَمُ، إِنَّمَا هِيَ أَعْمَالُكُمْ تُرَدُّ إِلَيْكُمْ.

\* \* \*

٢٢٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «إِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِلنَّاسِ فَلْيُخَفِّفْ ؛ فَإِنَّ فِيهِمُ الضَّعِيفَ وَالسَّقِيمَ وَالْكَبِيرَ، وَإِذَا صَلَّى أَحَدُكُمْ لِنَفْسِهِ فَلْيُطَوِّلْ مَا شَاءَ» متفقٌ عليه. وفي رواية : «وَذَا الْحَاجَّةِ».

٢٢٩ - وعن عائشة رضي الله عنها قالت : إِنْ كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ لِيَدْعُ الْعَمَلَ وَهُوَ يُحِبُّ أَنْ يَعْمَلَ بِهِ ؛ خَشْيَةً أَنْ يَعْمَلَ بِهِ النَّاسُ فَيُفْرَضَ عَلَيْهِمْ» متفقٌ عليه.

### (الْبَيْتَانِ وَالْبَيْتَانِ)

(ن) : هذا الأمرُ بتخفيف الصلاة، حيث لا يُخِلُّ بِسُنَنِهَا وَمَقَاصِدِهَا، وَأَنَّهُ إِذَا صَلَّى لِنَفْسِهِ طَوَّلَ مَا شَاءَ فِي الْأَرْكَانِ الَّتِي تَحْتَمِلُ التَّطْوِيلَ، وَهِيَ : الْقِيَامُ، وَالرُّكُوعُ، وَالسُّجُودُ، وَالتَّشَهُدُ، دُونَ الْاِعْتِدَالِ، وَالْجُلُوسِ بَيْنَ السَّجْدَتَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

(١) كلمة غير واضحة في الأصل.

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١٨٤).

(قضى): خِفة الصلاة عبارة عن عدم تطويل قراءتها، وعن ترك الدَّعَوَات الطويلة في الانتقالات، وتماؤها [عبارة] عن الإتيان بجميع الأركان والسُّنن، واللُّبْتُ راکعاً وساجداً بقدر ما يُسبِّح ثلاثاً، انتهى<sup>(١)</sup>.

\* قولها: «خشية أن يفرض عليهم»:

قال بعض العلماء: كان النبي ﷺ يدع كثيراً من الأعمال الظاهرة.

\* \* \*

٢٣٠ - وَعَنْهَا رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: نَهَاَهُمُ النَّبِيُّ ﷺ عَنِ الْوِصَالِ رَحْمَةً لَهُمْ، فَقَالُوا: إِنَّكَ تَوَاصِلُ؟ قَالَ: «إِنِّي لَسْتُ كَهَيْئَتِكُمْ، إِنِّي أَبِيتُ يُطْعِمُنِي رَبِّي وَيَسْقِينِي» متفقٌ عليه.  
مَعْنَاهُ: يَجْعَلُ فِي قُوَّةٍ مَنْ أَكَلَ وَشَرَبَ.

(التَّائِيْدُ)

(ن): اتفق أصحابنا على النهي عن الوِصَال، وهو صومُ يومين فصاعداً من غير أكلٍ وشربٍ بينهما، ونَصَّ الشافعي وأصحابه على كراهته، والأصحُّ أنها كراهةٌ تحريم، وقيل: تنزيه.

قال القاضي عياض: قيل: النهي عن الوِصَال نهيٌ رحمةٌ وتخفيف، فمنْ قَدَرَ فلا حَرَجَ، وقد واصل جماعةٌ من السَّلَفِ الأيامَ، وقال: أجازَه ابن وهب وأحمد وإسحاق إلى السَّحَر، ثم حكى عن الأكثرين كراهته.

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ٣٤٤).

قال الخطابي: احتجَّ مَنْ أباحَهُ بقوله: «رحمة لهم»، وبأنه ﷺ واصل بهم يوماً ثم يوماً، ثم رأوا الهلال، فقال: لو مُدُّ لنا الشهرُ لوصلنا وصلاً يدع المتعمِّقون تعمُّقهم، واحتجَّ الجمهورُ بعموم النهي، وأجابوا عن قوله: «رحمة» بأنه لا يمنع ذلك أن يكون منهيّاً عنه للتحريم، وسببُ تحريمه الشَّفَقَةُ عليهم، لئلا يتكلَّفوا ما يشقُّ عليهم، وأما الوصالُ بهم: فاحتمل للمصلحة في تأكيد زجرهم، وبيان الحكمة في نهيمهم، والمفسدة المترتبة على الوصال، وهي المللُ من العبادة، والتعرُّضُ للتقصير في بعض وظائف الدين، من إتمام الصَّلاة، وخُشوعها، وأذكارها، وآدابها، وملازمة الأذكار، وسائر الوظائف المشروعة في نهاره وليله<sup>(١)</sup>.

(قض)<sup>(٢)</sup>: يريد بقوله: «لست كهيتكم» الفرقَ بينه وبين غيره، لأنه سبحانه يفيض عليه ما يسدُّ مسدَّ طعامه وشرابه، من حيث إنه يشغله عن إحساس الجوع والعطش، ويقوِّيه على الطاعة، ويحرِّسه عن تحليل يُفضي إلى كلال القوى، وضعف الأعضاء<sup>(٣)</sup>.

(ن): معناه: يُجعل في قُوَّة الطَّاعِم والشَّارِب، وقيل: هو على ظاهره، وأنه يُطعم من طعام الجنة كرامةً له، والصَّحيحُ الأول، لأنه لو أكل حقيقة، لم يكن مُواصلًا، ومِمَّا يوضَّح هذا التأويلَ ويقطع كلَّ نزاعٍ قوله ﷺ، كما رواه مسلم في «صحيحه»: «إِنِّي أَظَلُّ يُطْعِمُنِي رَبِّي»<sup>(٤)</sup>، ولفظ: (ظل) لا يكون إلا

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٢١١).

(٢) في الأصل: «قض، ق»، والكلام للبيضاوي.

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١ / ٤٩٤).

(٤) رواه مسلم (١١٠٤ / ٦٠)، من حديث أنس رضي الله عنه.

في النهار بلا شك<sup>(١)</sup>.

(ق): قيل في معناه: إن الله يخلق فيَّ من الشَّبْع والرِّيِّ مثلَ ما يخلقه فيمَن أكل وشرب. وهذا القول يُبَعِّدُه النظرُ إلى حاله عليه السلام، فإنه كان يجوع أكثرَ ممَّا يشبع، ويربط على بطنه الحجارةَ من الجُوع، وكان يقول: «الجُوعُ حِرْفَتِي» على ما روي عنه، ويُبَعِّدُه أيضاً النظرُ إلى المعنى، وذلك أنه لو خُلِقَ فيه الشَّبْعُ والرِّيُّ، لَمَا وجدَ لعبادة الصوم رُوحَهَا الذي هو الجُوع والمَشَقَّةُ، وحيثُذ يكون تركُ الوِصالِ أُولَى.

وقيل: معناه: إن الله يحفظ عليَّ قَوَّتِي بقدرته من غير طعام ولا شراب، كما يحفظها بالطعام والشراب<sup>(٢)</sup>.

(ش): المراد به ما يُغْذِيهِ الله من معارفه، وما يُفِيضُ على قلبه من لَدَّةِ مناجاته التي هي غِذاءُ القلوب، ونَعِيمُ الأرواح، وللرُّوح والقلب بها أعظمُ غِذاءٍ وأجَلُهُ وأنْفَعُهُ، وقد يَقْوَى هذا الغِذاءُ حتى يُغْنِيَ عن غِذاءِ الأجسام مُدَّةَ من الزمان، كما قيل:

لَهَا أَحَادِيثُ مِنْ ذِكْرَاكَ تَشْغُلُهَا	عَنِ الشَّرَابِ وتُلْهِمُهَا عَنِ الزَّادِ
لَهَا بَوَاجِهُكَ نُورٌ تَسْتَضِيءُ بِهِ	وَمِنْ حَدِيثِكَ فِي أَعْقَابِهَا حَادِي
إِذَا شَكَّتْ مِنْ كَلَالِ السَّيْرِ أَوْعَدَهَا	رُوحُ الْقُدُومِ فَتَحْيَا عِنْدَ مِيعَادِ

وَمَنْ لَهُ أَدْنَى تَجْرِبَةٍ وَشَوْقٍ يَعْلَمُ اسْتِغْنَاءَ الْجِسْمِ بِغِذَاءِ الْقَلْبِ وَالرُّوحِ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٢١١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ١٦١).

عن كثير من الغذاء الحيواني<sup>(١)</sup>، لا سِيَّما إذا أُقِرَّتْ عَيْنُ الْمُحِبِّ بِمَحْبُوبِهِ،  
وتنعم بقرْبه، وألطفُ محبوبه وهداياه وتُحْفُهُ تصلُ إليه كلَّ وقت، أفليس  
في هذا أعظمُ غذاء لهذا المُحِبِّ؟!

وقد واصل ﷺ بأصحابه مُنْكَلاً بهم، مُعْجِزاً لهم، فلو كان يأكل ويشرب  
ليلاً ونهاراً، لَمَا كان في ذلك تنكيلٌ ولا تعجيزٌ بل ولا وصالٌ، وهذا بحمد الله  
واضح<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٣١ - وعن أبي قتادة الحارث بن ربعي رضي الله عنه قال: قال  
رسولُ الله ﷺ: «إِنِّي لَأَقُومُ إِلَى الصَّلَاةِ وَأُرِيدُ أَنْ أَطُولَ فِيهَا، فَاسْمَعُ  
بُكَاءَ الصَّبِيِّ، فَاتَجَوَّزَ فِي صَلَاتِي كَرَاهِيَةً أَنْ أَشُقَّ عَلَى أُمِّهِ» رواه  
البخاري.

(العَشِيرَةُ)

(ط): «فَاتَجَوَّزَ»؛ أي: فأخفف، كأنه يُجَاوِزُ عَمَّا كَانَ يَقْصِدُهُ ويفعله  
لولا بكاء الصبي<sup>(٣)</sup>.

(ن): أي: أخفف؛ لاشتغال قلبها به، وفيه دليلٌ على الرِّفْقِ بالمؤمنين  
وسائر الأتباع، ومُراعاتهم، وفيه: جوازُ الصلاة للنساء مع الرجال في المسجد،

(١) في الأصل «الروحاني»، والمثبت من «زاد المعاد» لابن القيم (٢/ ٣٣).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٢/ ٣٣).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٤/ ١١٥٩).

وَأَنْ الصَّبِيَّ يَجُوزُ إِدْخَالُهُ الْمَسْجِدَ وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلَى تَنْزِيهَهُ عَنِ الْمَسْجِدِ فَيَمَنْ لَا يُؤْمَنُ مِنْهُ حَدَّثٌ<sup>(١)</sup>.

(خط): فيه دليلٌ على أن للإمام إذا أحسَّ برجل يريد معه الصلاة وهو راکعٌ أن ينتظرَ راکعاً ليدرك الركعة؛ لأنه إذا كان له أن يقتصر لحاجة إنسان في أمر دُنيوي كان له أن يزيد في أخرويٍّ بالأحرى<sup>(٢)</sup> وكرهه بعضهم وقال: أخاف أن يكون مشركاً، وهو مذهب مالك<sup>(٣)</sup>.

(ق): لأن هذه الزيادة عملٌ في الصلاة، بخلاف الحديث<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٢٣٢ - وعن جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبَنَّكَ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ يُدْرِكُهُ، ثُمَّ يَكْبِتُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ» رواه مسلم.

(الْحَافِي عَشِيرَةٍ)

(ق): «في ذمة الله»؛ أي: في أمان الله، وفي جواره؛ أي: قد استجار بالله، والله تعالى قد أجاره، فلا ينبغي لأحد أن يتعرض له بضراً أو أذى، فمن

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١٨٧).

(٢) في الأصل: «أخرى».

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١ / ٢٠١).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢ / ٧٩).

فعل ذلك فالله تعالى يطلب بحقه، ومن يطلبه لم يجد مفراً ولا ملجأ، وهذا وعيد لمن يتعرض للمُصلِّين، وترغيب في حضور صلاة الصبح، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي الحكيم في «النوادر»: طلبنا وجه هذا، كيف خصَّ صلاة الغداة من بين الصلوات، فبه يصير في ذمة الله؟ فوجدنا عن أبي الدرداء، عن رسول الله ﷺ في قوله: ﴿إِنَّ قُرْآنَ الْفَجْرِ كَانَ مَشْهُودًا﴾ [الإسراء: ٧٨]، قال: شهدته الله وملائكته، وذلك أنه ينزل إلى سماء الدنيا في الساعة الآخرة من الليل، فيقول: هل من تائب فأتوب عليه؟ هل من مُستغفر فأغفر له؟ حتى ينفجر الصُّبح، فإذا انفجر الصُّبح، وصُليت الفجر، شهدها الله وملائكته، فإذا شهد العبد تلك الصلاة، شهد ما شهدها الله، فوقع في قُربه، فصار في ذمته.

(ط): «فلا يطلبنكم الله» من باب: لا أرينك هاهنا، وقع النهي على مطالبة الله تعالى إياهم عن نقض العهد والمراد نهيهُم عن التعرض لما يوجب مطالبة الله إياهم، وفيه مُبالغات، لأن الأصل: لا تخفروا ذمته، فجيء بالنهي كما ترى، وصرح بضمير الله، ووضع النهي الذي هو مُسبب موضع التعرض الذي هو سبب فيه، ثم أعاد الطلب، وكرر الذمّة، ورُتب عليه الوعيد.

والمعنى: مَنْ صلى صلاة الصبح فهو في ذمة الله تعالى، فلا تتعرضوا له بشيء يسير، فإنكم إن تعرضتم له يدرككم الله تعالى، ولن تفوتوه<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٢٨٢).

(٢) في الأصل ومطبوع «شرح المشكاة» للطبري: «ولن يفوته»، والمثبت من «فيض القدير» للمناوي (٦/ ١٦٤) نقلاً عن الطبري، وهو الأنسب بالسياق.

فيحيط بكم من جوانبكم كما يحيط المحيط بالمحاط، وَيَكْبُكُم فِي النَّارِ،  
والضمير في «ذمته» يجوز أن يعود إلى الله تعالى، وإلى «مَن».

وقيل: يجوز أن يكون المراد بالذمة الصلاة الْمُقْتَضِيَّةَ لِلْأَمَانِ، فيكون  
المعنى: لا تتركوا صلاة الصبح، فينتقض العهد الذي بينكم وبين ربكم،  
فيطلبُكُم به، وإنما خَصَّ الصبح بالذكر لِمَا فِيهَا مِنَ الْكُلْفَةِ وَالْمَشَقَّةِ، وأداؤها  
مَظَنَّةٌ خُلُوصِ الرَّجُلِ، وَمِثْنَةٌ إِيْمَانِهِ، وَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا خَالصًا، فهو في ذِمَّةِ اللَّهِ  
وَعَهْدِهِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٣٣ - وعن ابنِ عمر رضي الله عنهما: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ  
أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يُسْلِمُهُ، مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ  
اللَّهُ فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ  
كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» متفقٌ  
عليه.

### (الْبَابُ الْخَامِسُ)

(نه): يقال: أسلم فلان فلاناً: إذا ألقاه إلى التَّهْلُكَةِ، ولم يَحْمِهْ من  
عدوِّه، وهو عامٌّ في كلِّ مَنْ أَسْلَمَتْهُ إِلَى شَيْءٍ، لكن دخله التخصيصُ، وغلب  
عليه الإلقاء في التَّهْلُكَةِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٣/ ١٩٦).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢/ ٣٩٤).

(ن): «كان الله في حاجته»؛ أي: أعانه عليها، ولطف به فيها، وفي هذا الحديث: فضلُ إعانة المسلم، وتفريج الكرب عنه، سواء أزالها بماله، أو جاهه، أو مُساعدته، والظاهرُ أنه يدخل فيه مَنْ أزالها بإشارته، أو رأيه، أو دلالته، وأما السَّترُ المندوبُ إليه هنا: فالمراد به السَّترُ على ذوي الهيئات ونحوهم مِمَّن ليس معروفاً بالأذى والفساد.

وأما المعروفُ بذلك: فيُستحبُّ أن لا يسترَ عليه، بل يرفع أمره إلى والي الأمر إن لم يخفَ فتنة، لأن السَّترَ على هذا يُطِمِعُه في الإيذاء والفساد وانتهاكِ الحُرمة، وجَسارةٍ غيره على مثل فعله، هذا كله في ستر معصية وقعت وانقضت، وأما معصية رآه عليها، وهو بَعْدُ مُلتبسٌ بها: فيجب المبادرة بإنكارها عليه ومنعه منها على مَنْ قَدَر على ذلك، ولا يَحِلُّ تأخيرُها، فإن عَجَزَ رفعها إلى وليِّ الأمر إذا لم يترتب على ذلك مَفْسَدَةٌ.

وأما جَرَحُ الرِّوَاةِ، والشُّهُودِ، والأُمَنَاءِ على الصَّدَقَاتِ والأوقافِ والأيتامِ، ونحوهم: فيجب جَرَحُهم عند الحاجة، ولا يَحِلُّ السَّترُ عليهم إذا رأى منهم ما يقدَحُ في أهليتهم، وليس هذا من الغيبة المُحرَّمة، بل من النصيحة الواجبة.

قال العلماء في القسم الأول الذي يستر فيه: هذا السَّترُ مندوبٌ إليه، فلو رفعه إلى السُّلطان ونحوه لم يَأْثُمَ بالإجماع، لكن هذا خلافُ الأوَّلَى، وقد يكون في بعض الصُّوَر ما هو مكروه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٣٥).

٢٣٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:  
«الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ لَا يَخُونُهُ، وَلَا يَكْذِبُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ، كُلُّ  
الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: عِرْضُهُ، وَمَالُهُ، وَدَمُهُ، التَّقْوَى هَاهُنَا،  
بِحَسَبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ».  
رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ.

٢٣٥ - وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا تَحَاسَدُوا،  
وَلَا تَنَاجَشُوا، وَلَا تَبَاغَضُوا، وَلَا تَدَابَرُوا، وَلَا يَبِعْ بَعْضُكُمْ عَلَى  
بَيْعِ بَعْضٍ، وَكُونُوا عِبَادَ اللَّهِ إِخْوَانًا. الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ:  
لَا يَظْلِمُهُ، وَلَا يَحْقِرُهُ، وَلَا يَخْذُلُهُ. التَّقْوَى هَاهُنَا - وَيُشِيرُ إِلَى  
صَدْرِهِ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ - بِحَسَبِ امْرِئٍ مِنَ الشَّرِّ أَنْ يَحْقِرَ أَخَاهُ  
الْمُسْلِمَ. كُلُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ حَرَامٌ: دَمُهُ، وَمَالُهُ، وَعِرْضُهُ»  
رواه مسلم.

«النَّجَشُ»: أَنْ يَزِيدَ فِي ثَمَنِ سِلْعَةٍ يُنَادَى عَلَيْهَا فِي السُّوقِ  
وَنَحْوِهِ، وَلَا رَغْبَةَ لَهُ فِي شِرَائِهَا، بَلْ يَقْصِدُ أَنْ يَغَرَّ غَيْرَهُ، وَهَذَا  
حَرَامٌ.

«وَالْتَدَابُرُ»: أَنْ يُعْرِضَ عَنِ الْإِنْسَانِ وَيَهْجُرَهُ، وَيَجْعَلَهُ كَالشَّيْءِ  
الَّذِي وَرَاءَ الظَّهْرِ وَالذُّبْرِ.

## (البَابُ الْعِشْرُونَ وَالْأَلْفُ عِشْرُونَ)

(ن): «الخدل»: ترك الإعانة والنصر، معناه: إذا استعان به في دفع ظلم ونحوه، لزمه إعانته إذا أمكنه، ولم يكن له عُدْرٌ شرعيٌّ.

«ولا يحقره» وهو بالقاف والحاء المهملة؛ أي: لا يحتقره، ولا يَسْتَصْغِرُه، ولا يَسْتَقِلُّه.

قال القاضي: ورواه بعضهم: «لا يخفره» بضم الياء وبالحاء المعجمة والفاء، أي: لا يَغْدُرُ بعهدِهِ، ولا يَنْقُضُ أمانَهُ، والصواب المَعْرُوفُ هو الأول<sup>(١)</sup>.

(ق): هذا إنما يصدر في الغالب عَمَّنْ غلب عليه الكِبَرُ والجَهْلُ، وذلك أنه لا يصحُّ له استصغارُ غيره حتى ينظر إلى نفسه بعينٍ أنه أكبرُ منه وأعظمُ، وذلك جهلٌ بنفسه، وبحال المُحتَقَرِ، فقد يكون فيه ما يقتضي عكسَ ما وقع للمتكبر.

و«التقوى» مصدر اتَّقَى تَقَاةً، والتاءُ فيه بدلٌ من الواو؛ لأنه من الوقاية، والمتَّقِي هو الذي يجعل بينه وبين ما يخافه من المكروه وقايةً، فالْمُتَّقِي شرعاً: هو الذي يجعل بينه وبين عذاب الله وقايةً من طاعته، فإذا، أَصْلُ التقوى الخوفُ، [والخوفُ إنما] ينشأ [عن] المعرفة بجلال الله وعظمته، والخوف والمعرفة مَحْلُهُما القلبُ، والقلب محلُّه الصَّدْرُ، فلذلك ﷺ أشار إلى صدره، والتقوى خَصْلَةٌ عظيمة، وحالة شريفة آخذة

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٢٠)

بمَجَامِعِ علوم الشريعة وأعمالها، مُوصلةً إلى خير الدنيا والآخرة<sup>(١)</sup>.

(ط): إنما عدَّلَ الراوي في قوله «ويشير» من الماضي إلى المضارع، استحضاراً لتلك الحالة في مُشاهدة السَّامِع، واهتماماً بشأنها، ونحوه قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ الَّذِي أَرْسَلَ الرِّيحَ فَثِيرُ سَحَابًا﴾ [فاطر: ٩]، ومن ثَمَّ أشار بيده إلى صدره، ولم يقل: التقوى في القلب<sup>(٢)</sup>.

(مظ): لا يجوز تحقير المُتَّقِي من الشُّرْك والمعاصي، والتقوى محلُّ القلب، وما كان محلُّه القلب يكون مخفياً عن أعين الناس، وإذا كان مخفياً، فلا يجوز لأحد أن يحكم بعدم تقوى مسلم حتى يحقره، ويحتمل أن يكون معناه: محلُّ التقوى هو القلب، فمن كان في قلبه التقوى، فلا يحقرُ مسلماً، لأن المُتَّقِي لا يحقرُ المسلم<sup>(٣)</sup>.

(ط): الاحتمال الثاني أوجهٌ، والنظم له أدعى؛ لأنه ﷺ إنما شبَّه المسلم بالأخ ليُبَيِّن على المُساواة، وأن لا يرى أحدٌ لنفسه على أحد من المسلمين فضلاً ومزِيَّةً، وتحقيره إياه ممَّا ينافي هذه الحالة، ومُراعاة هذه الشريعة أمرٌ صعب، لأنه ينبغي أن يُسوَّى بين السُّلطان وأدنى العوامِّ، وبين الغني والفقير، والكبير والصغير، ولا يتمكن من هذه الخصلة إلا مَنْ امتحن الله قلبه للتقوى، وأخلصه من الكِبَر والغشِّ والحقد، ونحوها إخلاصُ الذهب الإبريز من خبثه، فيؤثِّرُ لذلك أمرَ الله تعالى على مُتابعة الهوى، ولذلك جاء قوله ﷺ: «التقوى هاهنا»

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٣٦ / ٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣١٧٩ / ١٠).

(٣) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٢١٦ / ٥).

معتزلاً بين قوله: «ولا يحقره»، وقوله: «بحسب امرئ من الشر أن يحقر أخاه المسلم» فإن كلاّ منهما مُتضمّن للنهي عن الاحتقار، وأنت عرفت أن موضع الاعتراض من الكلام موضع التأكيد والتقرير<sup>(١)</sup>.

(ق): «بحسب امرئ» هو بإسكان السين لا بفتحها، وهو خبر ابتداء مقدّم والمبتدأ: «أن يحقر»، ومعناه: كافيه من الشر ذلك، فإنه النصيب الأكبر والحظّ الأوفر، ويفيد أن احتقار المسلم حرام<sup>(٢)</sup>.

(ط): «بحسب» مبتدأ، والباء فيه زائدة، «وأن يحقر أخاه» خبره؛ أي: حسبّه وكافيه من خلال الشرّ ورذائل الأخلاق تحقير أخيه المسلم.

وقوله: «كل المسلم على المسلم حرام... إلى آخره»: هو الغرض الأصلي والمقصود الأولى، والسابق كالتمهيد والمقدمة، فجعل مال المسلم وعرضه جزءاً<sup>(٣)</sup> منه، تلويحاً إلى معنى ما روي: «حرمة مال المسلم كحرمة دمه»<sup>(٤)</sup>.

والمال يُبذل للعرض، قال:

أَصُونُ عِرْضِي بِمَالِي لَا أُدْنِسُهُ      لَا بَارَكَ اللَّهُ بَعْدَ الْعِرْضِ فِي الْمَالِ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٧٨).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٣٧).

(٣) في الأصل ومطبوع «شرح المشكاة» للطبي: «جزاء»، والمثبت من «مرقاة المفاتيح» (٦ / ١٧١) نقلاً عن الطبي، وهو الصواب.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٤٤٦)، وهو حديث صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٣٩٤٧).

ولمّا أن التقوى تُشَدُّ من عَقْد هذه الأخوة، وتستوثق من عُراها، قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلَحُوا بَيْنَ أَخَوِيكُمْ وَاتَّقُوا اللَّهَ﴾ [الحجرات: ١٠]؛ يعني: إنكم إن اتقيتم لم تحملكم التقوى إلا على التّواصل والاتّلاف، ولأن مُستَقَرَّ التقوى ومكانه المُضَغَّةُ التي إذا صَلَحَت صَلَحَ الجسدُ، وإذا فسدت فسدت، لذلك كرر صلوات الله عليه هذه الكلمة وأشار بيده إلى صدره ثلاثاً<sup>(١)</sup>.

❖ قوله ﷺ: «ولا تناجشوا»:

(ن): يحتمل أن المراد بالتناجش: ذَمُّ بعضهم بعضاً، والصحيح أنه التَّناجُشُ المذكور في البيع<sup>(٢)</sup>.

(ق): قولهم: هو من النَّجَشِ في البيع، فيه بُعْدٌ؛ لأن صيغة التفاعل لا تكون إلا من اثنين، فـ (تناجش) لا يكون من واحد، والنَّجَشُ يكون، فافترقا.

وقيل: «لا تناجشوا»؛ أي: لا ينافر بعضكم بعضاً، لأن أصل النَّجَشِ: الاستخراج والإثارة، تقول: نَجَشْتُ الصيدَ نجشاً: إذا استترته من مكانه؛ أي: لا يعامله بما يُنفَرُه كما يُنفَرُ الصيد، بل يسكّنه ويؤنسّه، كما في حديث آخر: «سَكَّنَا وَلَا تُنْفَرَا»<sup>(٣)</sup>، وهذا أحسن من الأول، وأولى بمَسَاق الحديث، انتهى<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٧٩).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٢٠).

(٣) رواه البخاري (٥٧٧٤)، ومسلم (١٧٣٥)، بنحوه من حديث أنس رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٣٥).

قوله ﷺ: «ولا يبيع بعضكم على بيع بعض» البيع على بيع غيرك: هو أن تأمر المشتري بالفسخ لتبيع منه مثل ما اشتراه من غيرك، وهذه الفقرة تؤيد قول من قال: المراد: النجش المذكور في البيع.

(قض): هو تفاعل من النجش، وهو أن يزيد الرجل في ثمن السلعة وهو لا يريد شراءها، ليغترّ به الراغب فيشتري بما ذكره، وإنما ذكره بصيغة التفاعل لأن التجار يتعاوضون من ذلك، فيفعل هذا لصاحبه على أن يكافئه بمثله<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٣٦ - وعن أنسٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه» متفق عليه.

(الْحَقَّقْ لِعَشِيرَتِكَ)

سبق شرحه في (الباب الثاني والعشرين).

\* \* \*

٢٣٧ - وعنه قال: قال رسول الله ﷺ: «انصُرْ أَخَاكَ ظَالِمًا أَوْ مَظْلُومًا»، فَقَالَ رَجُلٌ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنْصُرُهُ إِذَا كَانَ مَظْلُومًا، أَرَأَيْتَ إِنْ كَانَ ظَالِمًا، كَيْفَ أَنْصُرُهُ؟ قَالَ: «تَحْجُزْهُ - أَوْ تَمْنَعْهُ -

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢/ ٢٣٩).

مِنَ الظُّلْمِ ؛ فَإِنَّ ذَلِكَ نَصْرُهُ» رواه البخاري .

(السُّلَاطَةُ عَشْرَةٌ)

\* قوله ﷺ: «انصر أخاك ظالماً أو مظلوماً»:

(ق)<sup>(١)</sup>: هذا من الكلام البليغ الوجيز الذي قلَّ مَنْ ينسج على منواله، أو يأتي بمثاله، وفيه التنويع والتقسيم، وإنما سُمِّي ردُّ الظالم نصراً لأن النصر هو العَوْن، ومنه قالوا: أرضٌ منصورة؛ أي: مُعانة بالمطر، ومنعُ الظالم من الظُّلم عَوْنٌ على مصلحة نفسه، وعلى الرجوع إلى الحق، فكان أولى بأن يُسمَّى نصراً<sup>(٢)</sup>.

(ط): «فذلك نصرك إياه» إشارة إلى المنع؛ أي: منعك أخاك من الظلم نصرك إياه على شيطانه الذي يُغويه، وعلى نفسه التي تأمره بالسوء<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٢٣٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قال: «حَقُّ الْمُسْلِمِ عَلَى الْمُسْلِمِ خَمْسٌ: رَدُّ السَّلَامِ، وَعِيَادَةُ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعُ الْجَنَائِزِ، وَإِجَابَةُ الدَّعْوَةِ، وَتَشْمِيتُ الْعَاطِسِ» متفقٌ عليه.

وفي رواية لمسلم: «حَقُّ الْمُسْلِمِ سِتٌّ: إِذَا لَقِيْتَهُ فَسَلِّمْ عَلَيْهِ، وَإِذَا دَعَاكَ فَاجِبْهُ، وَإِذَا اسْتَنْصَحَكَ فَانْصَحْ لَهُ، وَإِذَا عَطَسَ فَحَمِدَ اللَّهَ

(١) في الأصل: (ط)، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٥٩).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٧٧).

فَشَمَّتُهُ، وَإِذَا مَرِضَ فَعُدَّهُ، وَإِذَا مَاتَ فَاتَّبَعَهُ.

(السَّابِعُ عَشَرَ)

• قوله ﷺ: «حق المسلم على المسلم خمس»:

(ق): أي: الحقوق المشتركة بين المسلمين [عند] ملابسة بعضهم بعضاً، والحق لغة: هو الثابت، ونقيضه الباطل، والحق في الشريعة يقال على الواجب، وعلى المندوب المؤكد، كقوله: «الْوِتْرُ حَقٌّ»<sup>(١)</sup>؛ لأن كل واحد منهما ثابت في الشرع، فإنه مطلوب مقصودٌ قصداً مؤكداً، غير أن إطلاقه على الواجب أولى، وقد يطلق في هذا الحديث الحق على القدر المشترك بين الواجب والمندوب، فإنه جمع فيه بين واجبات ومندوبات<sup>(٢)</sup>.

• قوله: «رد السلام»:

(ن): هو فرض بالإجماع، فإن كان السلام على واحد، كان الرد فرض عَيْن، وإن كان على جماعة، كان فرض كفاية في حقهم. وأما عيادة المريض: فسنة بالإجماع، وسواء فيه مَنْ يعرفه ومَنْ لا يعرفه، والقريب والأجنبي، واختلف العلماء في الأوكد والأفضل منها. وأما اتِّباعُ الجنائز: فسنة بالإجماع أيضاً، وسواء فيه مَنْ يعرفه وقريبه وغيرهما<sup>(٣)</sup>.

(١) رواه أبو داود (١٤١٩)، من حديث بريدة رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٦١٥٠).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٨٨ / ٥).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣١ / ١٤ - ٣٢).

(ق)<sup>(١)</sup>: وأما إجابة الدعوة: فهي واجبةٌ في الوليمة بشروطٍ مبسطة في الفقه، مندوبةٌ في غيرها<sup>(٢)</sup>.

(ن): وأما تسميتُ العاطس: فهو أن يقال: يرحمك الله، يقال بالسين المهملة والمعجمة، لغتان مشهورتان، قال الأزهري: [قال] الليث: التَّسْمِيَةُ: ذكرُ الله على كل شيء، ومنه قوله للعاطس: يرحمك الله. وقال ثعلب: يقال: سَمَتُ العاطسَ وشَمَّتْهُ: إذا دعوت له بالهَدْي، وقَصَدِ السَّمَتِ المُسْتَقِيمَ، قال: والأصلُ فيه المُهْمَلَةُ قُلِبَتْ مُعْجَمَةً. قال صاحبُ «المُحْكَم»: تسميتُ العاطس معناه: هداك [الله] إلى السَّمَتِ، وذلك لِمَا فيه من الانزعاج والقلق.

وتسميتُ العاطس سُنَّةٌ على الكفاية، إذا فعل بعضُ الحاضرين سقط الأمر عن الباقيين، وشرطه أن يسمع قولَ العاطس: الحمدُ لله<sup>(٣)</sup>. (ق): سُمِّيَ الدُّعَاءُ تَسْمِيَةً؛ لأنه إن استُجيب للمَدْعُوِّ له، فقد زال عنه الذي يَشَمَتُ به عَدُوُّهُ لأجله<sup>(٤)</sup>.

\* قوله ﷺ: «إذا استنصحك، فانصح له»:

(ن): معناه: إن طلب منك النصيحة فعليك أن تنصحه، فلا تُدَاهِنه، ولا تُغَشِّه، ولا تُمَسِّك عن بيان النصيحة<sup>(٥)</sup>.

(١) في الأصل: (ن)، والصواب المثبت.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٨٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٤ / ٣١).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٣٨٩).

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٤ / ١٤٣).

(ق): هي واجبة عند الاستنصاح، وفي غيره تفصيلٌ على ما تقدم من قوله ﷺ: «الدِّينُ النَّصِيحَةُ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٣٩ - وعن أبي عَمَّارَةَ الْبَرَاءِ بْنِ عَازِبٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِسَبْعٍ وَنَهَانَا عَنْ سَبْعٍ: أَمَرَنَا بِعِيَادَةِ الْمَرِيضِ، وَاتِّبَاعِ الْجَنَازَةِ، وَتَشْمِيتِ الْعَاطِسِ، وَإِبْرَارِ الْمُقْسِمِ، وَنَصْرِ الْمَظْلُومِ، وَإِجَابَةِ الدَّاعِي، وَإِفْشَاءِ السَّلَامِ. وَنَهَانَا عَنْ خَوَاتِيمٍ - أَوْ تَخْتُمٍ - بِالذَّهَبِ، وَعَنْ شُرْبِ بِالْفِضَّةِ، وَعَنْ الْمِيَاثِرِ الْحُمْرِ، وَعَنْ الْقَسِيِّ، وَعَنْ لُبْسِ الْحَرِيرِ وَالْإِسْتَبْرَقِ وَالذِّيْبَاجِ. متفق عليه.

وفي رواية: وَإِنْشَادِ الضَّالَّةِ فِي السَّبْعِ الْأَوَّلِ.

«الْمِيَاثِرِ»: بَيَاءٌ مِثْلَةُ قَبْلِ الْأَلِفِ، وَثَاءٌ مُثْلَةُ بَعْدَهَا، وَهِيَ جَمْعٌ مِثْرَةٍ، وَهِيَ شَيْءٌ يُتَّخَذُ مِنْ حَرِيرٍ، وَيُحْشَى قُطْنًا أَوْ غَيْرَهُ، وَيُجْعَلُ فِي السَّرَجِ وَكُورِ الْبَعِيرِ يَجْلِسُ عَلَيْهِ الرَّكَّابُ.

«الْقَسِيُّ»: بَفَتْحِ الْقَافِ وَكَسْرِ السِّينِ الْمَهْمَلَةِ الْمَشْدَدَةِ، وَهِيَ ثِيَابٌ تُنْسَجُ مِنْ حَرِيرٍ وَكَتَانٍ مُخْتَلِطَيْنِ.

«وَإِنْشَادُ الضَّالَّةِ»: تَعْرِيفُهَا.

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٤٨٨)، والحديث رواه مسلم (٩٥ / ٥٥)، من

حديث تميم الداري رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

## [البَابُ الثَّامِنُ عَشَرَ]

(ن): إِبْرَارُ الْمُقْسِمِ سُنَّةٌ أَيْضاً مُسْتَحَبَّةٌ مُتَّكِدَةٌ، وَإِنَّمَا يَنْدُبُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِيهِ مَفْسَدَةٌ أَوْ خَوْفٌ ضَرَرٍ، أَوْ نَحْوُ ذَلِكَ، فَإِنْ كَانَ شَيْءٌ مِنْ هَذَا لَمْ يُبَرَّرْ قِسْمُهُ، كَمَا ثَبِتَ أَنَّ أَبَا بَكْرٍ رضي الله عنه لَمَّا عَبَّرَ الرَّؤْيَا بِحَضْرَةِ النَّبِيِّ صلى الله عليه وسلم، فَقَالَ صلى الله عليه وسلم: «أَصَبْتَ بَعْضاً وَأَخْطَأْتَ بَعْضاً» فَقَالَ: أَقْسَمْتُ عَلَيْكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ لِتُخْبِرَنِي، فَقَالَ: «لَا تُقْسِمَ»، وَلَمْ يَخْبِرْهُ <sup>(١)</sup>.

وَأَمَّا إِفْشَاءُ السَّلَامِ: فَهُوَ إِشَاعَتُهُ وَإِكْثَارُهُ، وَأَنْ يَبْذُلَهُ لِكُلِّ مُسْلِمٍ، كَمَا فِي الْحَدِيثِ: «وَتَقْرَأُ السَّلَامَ عَلَى مَنْ عَرَفْتَ وَمَنْ لَمْ تَعْرِفْ» <sup>(٢)</sup>.  
وَأَمَّا إِنْشَادُ الضَّالَّةِ: فَهُوَ تَعْرِيفُهَا، وَهُوَ مَأْمُورٌ بِهِ، كَمَا فَضَّلَ فِي (بَابِ اللَّقْطَةِ) مِنْ كِتَابِ الْفَقْهِ.

وَأَمَّا خَاتَمُ الذَّهَبِ: فَهُوَ حَرَامٌ عَلَى الرَّجُلِ بِالْإِجْمَاعِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُ ذَهَباً وَبَعْضُهُ فِضَّةً، حَتَّى قَالَ بَعْضُ أَصْحَابِنَا: لَوْ كَانَ سِنُّ الْخَاتَمِ ذَهَباً، أَوْ كَانَ مُمَوَّهاً بِذَهَبٍ يَسِيرٍ، فَهُوَ حَرَامٌ؛ لِعُمُومِ الْحَدِيثِ: «إِنَّ هَذَيْنِ حَرَامَانِ عَلَى ذُكُورِ أُمَّتِي، حِلٌّ لِإِنَاثِهَا» <sup>(٣)</sup>.

❖ قَوْلُهُ: «وَعَنْ شَرْبِ بِالْفِضَّةِ»:

(ن): النَّهْيُ فِيهِ لِلتَّحْرِيمِ.

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٦٦٣٩)، مِنْ حَدِيثِ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه.

(٢) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (١٢)، وَمُسْلِمٌ (٣٩)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه.

(٣) انْظُرْ: «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (٣٢ / ١٤)، وَالْحَدِيثُ رَوَاهُ الْبَزَارُ فِي «مُسْنَدِهِ»

(٣٣٣)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ رضي الله عنه.

و«المياثر الحمر» هو بالثاء المثلثة قبل الراء، هو جمعُ (مِثْرَة) بكسر الميم، وهي وِطَاءٌ كانت النساء تصنعه لأزواجهن، وكان من مراكب العجم، ويكون من الحرير، ويكون من الصُوف وغيره، وقيل: هو أغشيَّةٌ للسُّروج تُتخذ من الحرير، وقيل: هو سُروجٌ من الدِّياج، وقيل: هو شيء كالفرّاش الصغير يتخذ من حرير، يُحشى بقطن أو صُوف، يجعلُها الراكب على البعير تحته فوق الرِّحْل. و(المِثْرَة) [غيرُ] مهموزة، وهي مِفْعَلَةٌ بكسر الميم، من الوثارة، يقال: (وَثِرَ) بضم الثاء (وَثَارَةً) بفتح الواو، فهو وَثِيرٌ؛ أي: وَطِيءٌ لَيِّنٌ، وأصلها مؤثرة، قلبت الواو ياء كما في مِيقَات وميزان.

فالمِثْرَة إن كانت من الحرير فهو حرامٌ، وإن كانت من غير الحرير فليست بحرام، سواءً كانت حمراء أو لا، ولا كراهة فيه.

وحكى القاضي عن بعض العلماء كراهتها؛ لثلا يظنها الرائي من بُعْدٍ حريراً.

وأما ما وقع في «صحيح البخاري» عن يزيد بن رومان: أن المراد بالمِثْرَة جلودُ السِّباع: فهو قولٌ باطل مُخالفٌ للمشهور الذي أطبق عليه أئمةُ اللغة<sup>(١)</sup>.

وأما (القَسِّيُّ): فهو بفتح القاف وكسر السين المهملة المشددة، وحكى كسر القاف أيضاً: هي ثيابٌ مُضَلَّعةٌ بالحرير، تُعمل بـ (القَسِّ) بفتح القاف، هي [موضع] من بلاد مصر، وهي قرية على ساحل البحر قريبة من تَنِيس<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: صحيح البخاري (٥/٢١٩٥).

(٢) في الأصل: «تفيس».

وقيل: هي من ثياب القَزِّ، وهو رَدِيءُ الحرير، أُبدل من الزاي سيناً، وهذا إن كان حريره أكثرَ من الكتَّان، فالنهي فيه للتحريم، وإلا فللتنزيه.

وأما الإستبرقُ: فغليظ الدِّياج، بفتح الدال وكسرهما، جمعه: دَبَابِيج وديابِيج<sup>(١)</sup>، وهي عَجَمِيٌّ مُعَرَّبٌ، والديباجُ والإستبرقُ حرامان؛ لأنهما من الحرير<sup>(٢)</sup>.



(١) في الأصل: «دبابيج ودبائع».

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٣٣ / ١٤).

## ٢٨- باب

### ستر عورات المسلمين، والنهي عن إشاعتها لغير ضرورة

• قال الله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ﴾ [النور: ١٩].

(الباب الثامن والعشرون)

(في تحريم عورات المسلمين والنهي عن إشاعتها لغير ضرورة)

• قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُحِبُّونَ أَنْ تَشِيعَ الْفَاحِشَةُ فِي الَّذِينَ ءَامَنُوا لَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ١٩]؛ أي: يختارون ظهور الكلام عنهم بالقبيح.  
وقوله: ﴿فِي الدُّنْيَا﴾؛ أي: بالحدِّ ﴿وَفِي الْآخِرَةِ﴾ العذاب.

روى الإمام أحمد عن ثوبان عن النبي ﷺ قال: «لا تُؤذُوا عبادَ الله، ولا تُعَيِّرُوهُمْ، ولا تَطْلُبُوا عَوْرَاتِهِمْ، فَإِنَّهُ مَنْ طَلَبَ عَوْرَةَ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ طَلَبَ اللَّهُ عَوْرَتَهُ حَتَّى يَفْضَحَهُ فِي بَيْتِهِ»<sup>(١)</sup>.

(م): روي عن رسول الله ﷺ أنه قال: «إِنِّي لَأَعْرِفُ قَوْمًا يَضْرِبُونَ

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٧٩)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٩٨٥).

[صُدُورُهُمْ] ضرباً يسمعه أهل النار، وهم المؤذون الذين يَلْتَمِسُونَ عَوْرَاتِ  
المُسلمينَ، وَيَهْتَكُونَ سِتْرَهُمْ، وَيُشِيعُونَ عَلَيْهِمْ مِنَ الْفَوَاحِشِ مَا لَيْسَ فِيهِمْ<sup>(١)</sup>.

وفي هذه الآية دليلٌ على أن العِزْمَ على الذنب العظيم عظيمٌ، وأن  
إرادة الفسق فسقٌ، لأنه تعالى رَبَّبَ الوعيدَ بِمَحَبَّةٍ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ.

وأما قوله: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [النور: ١٩]: فهو حَسَنُ الْوَقْعِ  
بهذا الموضع، وهذا الذِّكْرُ نَهَائَةٌ فِي الزَّجْرِ؛ لِأَن مِّنْ أَحَبِّ إِشَاعَةِ الْفَاحِشَةِ  
وإنْ بَالِغٍ فِي إِخْفَاءِ تِلْكَ الْمَحَبَّةِ، فَاللَّهُ تَعَالَى يَعْلَمُ ذَلِكَ مِنْهُ، وَيَعْلَمُ قَدْرَ  
الْجَزَاءِ عَلَيْهِ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٤٠ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَا يَسْتُرُ  
عَبْدٌ عَبْدًا فِي الدُّنْيَا، إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» رواه مسلم.

(الْإِسْلَامُ)

سبق في (الحديث الثاني عشر) من الباب السابق.

\* قوله ﷺ: «إِلَّا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»:

(ن): قال القاضي: هذا يحتمل وجهين:

أحدهما: أَنْ يَسْتُرَ مَعَاصِيَهُ وَعُيُوبَهُ عَنْ إِذَاعَتِهَا فِي أَهْلِ الْمَوْقِفِ.

والثاني: تَرْكُ مُحَاسَبَتِهِ عَلَيْهَا، وَتَرْكُ ذِكْرِهَا.

(١) رواه أبو الشيخ في «التوبيخ والتنبيه» (١٢٧)، من حديث خالد الربيعي، وخالد هذا

ترك أبو زرعة حديثه. انظر: «لسان الميزان» لابن حجر (٢/ ٣٧٤).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٢٣/ ١٥٩ - ١٦٠).

والأول أظهر؛ لِمَا جاء في الحديث عند تقريره بذنوبه: «سَتَرْتُهَا عَلَيْكَ فِي الدُّنْيَا وَأَنَا أَغْفِرُهَا لَكَ الْيَوْمَ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٤١ - وعنه قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ أُمَّتِي مُعَافَى إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ، وَإِنْ مِنَ الْمُجَاهِرَةِ أَنْ يَعْمَلَ الرَّجُلُ بِاللَّيْلِ عَمَلًا، ثُمَّ يُصْبِحَ وَقَدْ سَتَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ، فَيَقُولَ: يَا فَلَانُ! عَمِلْتُ الْبَارِحَةَ كَذَا وَكَذَا، وَقَدْ بَاتَ يَسْتُرُهُ رَبُّهُ، وَيُصْبِحُ يَكْشِفُ سِتْرَ اللَّهِ عَنْهُ» متفق عليه.

### (الْبَاقِي)

\* قوله ﷺ: «إلا المجاهرين»:

(ن): هم الذين جاهروا بمعاصيهم، وأظهروها، وكشفوا سِتْرَ مَا سَتَرَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، فيتحدثون بها لغير حاجة ولا ضرورة، يقال: جهر وجاهر وأجهر<sup>(٢)</sup>.  
(شف): هو مستثنى من قوله: «معافى»، وهو في معنى النفي؛ أي: كُلُّ أُمَّتِي لَا ذَنْبَ عَلَيْهِمْ إِلَّا الْمُجَاهِرِينَ.

(ط): روي: «إلا المجاهرون» بالرفع، ووجهه أن يقال: كُلُّ أُمَّتِي يُتْرَكُونَ فِي<sup>(٣)</sup> الْغِيْبَةِ إِلَّا الْمُجَاهِرُونَ، كما ورد: «مَنْ أَلْقَى جِلْبَابَ الْحَيَاءِ،

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٤٣)، والحديث رواه البخاري (٢٣٠٩)،

ومسلم (٢٧٦٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨ / ١١٩).

(٣) في الأصل: «على».

فلا غيبة له»<sup>(١)</sup>، والعفو بمعنى التَّرك، وفيه معنى النفي، نحو قوله تعالى: ﴿وَيَأْتِي اللَّهَ إِلَّا أَنْ يُسَمِّرَ نُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢]<sup>(٢)</sup>.

(ق): هكذا وقع في نسخة شيخنا أبي الصَّبْر أيوب: «إلا المجاهرون» بالرفع، وهو جائز على أن يحمل (إلا) على (غير)، كقوله: لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرَقْدَانِ<sup>(٣)</sup>

\* قوله ﷺ: «يكشف ستر الله عليه»:

(ق): هذا من أكبر الكبائر وأفحشها، لأن هذا لا يصدر إلا عن جاهل بقدر المعصية، ومُستَهين بها، مُصرٌّ عليها، مُظهرٍ للمُنكر، والواحد من هذه الأمور كبيرة، فكيف إذا اجتمعت؟! فكذلك فاعل ذلك أشدُّ بلاء في الدنيا وعُقوبة في الآخرة؛ لأنه يجتمع عليه عقوبة تلك الأمور كلها، وسائر الناس ممن ليس على مثل حاله - وإن كان مُرتكبَ كبيرة - فأمره أخفُّ وعُقوبته إن عوقب أهون، ورجوعه عنها أقرب من الأول؛ لأن ذلك المُجاهرَ قلَّ أن يتوب أو يرجع عمّا اعتاده من المعصية وسَهْل عليه منها، فيكون كلُّ العُصاة بالنسبة إليه إما مُعافى مطلقاً إن تاب، وإما مُعافى بالنسبة إليه إن عوقب<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) رواه البيهقي في «السنن الكبرى» (١٠ / ٢١٠)، من حديث أنس رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٤٨٣).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١١٩).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦١٧).

(٤) المرجع السابق (٦ / ٦١٨).

٢٤٢ - وعنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا زَنَتِ الْأَمَةُ فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّانِيَةَ فَلْيَجْلِدْهَا الْحَدَّ وَلَا يُثْرَبْ عَلَيْهَا، ثُمَّ إِنْ زَنَتِ الثَّلَاثَةَ فَلْيَعْرِضْهَا وَلَوْ بِحَبْلِ مِنْ شَعَرٍ» متفق عليه.

«التَّشْرِيبُ»: التَّوْبِيخُ.

### (الْبَيْتُ الثَّلَاثُ)

(ن): «فَتَبَيَّنَ زَنَاهَا»؛ أي: تحققه؛ إما بالبيِّنة، وإما برؤيته وعلمه عند مَنْ يُجَوِّزُ الْقَضَاءَ بِالْعِلْمِ فِي الْحُدُودِ، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفيه: الإرشاد إلى اجتناب الظُّنُونِ الْفَاسِدَةِ، فَإِنْ بَعْضَ الظَّنِّ إِثْمٌ.

\* قوله ﷺ: «فليجلدها الحد»:

(ن): فيه دليلٌ على وجوب حَدِّ الزَّنا على الإماء والعبيد.

وفيه: أن السيّدَ يقيمُ الحَدَّ على عبده وأمته، هذا مذهبنا ومذهبُ مالك وأحمدَ وجماهير العلماء من الصَّحابة والتابعين فَمَنْ بعدهم، وقال أبو حنيفة في طائفة: ليس له ذلك.

وفيه: أن العبد والأمة لا يُرْجَمان، سواءً كانا مُزَوَّجَيْنِ أم لا؛ لقوله ﷺ: «فليجلدها» ولم يفرق بين مُزَوَّجَةٍ وَغَيْرِهَا.

و«التَّشْرِيبُ»: التَّوْبِيخُ وَاللُّومُ عَلَى الذَّنْبِ، وفيه: أنه لا يُؤَبَّخُ الزَّانِي،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٢١١).

بل يُقام عليه الحَدُّ<sup>(١)</sup>.

(قضى): كان تأديبُ الزَّناة قبل شرع الحَدِّ هو الشَّرب وحده، فأمرهم بالجلْد ونهى عن الاقتصار بالشَّرب، وقيل: المراد النهي عن الشَّرب بعد الجلْد، فإنه كفارة لما ارتكبه، ولعله إنما سقط التَّغريب عن المماليك، نظراً للسَّادة، وصيانةً لحقوقهم<sup>(٢)</sup>.

(ن): في قوله: «ثم إن زنت الثانية فليجلدها» دليلٌ على أن الزَّاني إذا حُدَّ ثم زنى ثانياً، يلزمه حدٌّ آخر، وهكذا أبداً، أما إذا تكرر منه الزَّنا ولم يُحدَّ، يكفيه حدٌّ واحدٌ للجميع.

وفي قوله: «فليبيعها ولو بحبل» دليل على ترك مُخالطة الفُسَّاق وأهل المعاصي وفراقهم، وهذا البيعُ المأمورُ به يستحبُّ عند الجمهور، وقال داود وأهل الظاهر: هو واجبٌ.

وفيه: جواز بيع الشيء [النَّفيس] بثمنٍ حقيرٍ، هذا مُجمَعٌ عليه إذا كان البائع عالماً به، فإن كان جاهلاً، فكذلك عندنا وعند الجمهور، ولأصحاب مالك فيه خلافٌ، وهذا البيعُ المأمورُ به يلزم صاحبها أن يبين حالها للمُشتري؛ لأنه عيبٌ.

فإن قيل: كيف يكره شيئاً، ويرتضيه لأخيه المسلم؟

فالجواب: لعلها تستعِفُّ عند المُشتري، بأن يُعَفِّها بنفسه، أو يصونها

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٢١١).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» لليضاوي (٢ / ٥١٤).

بهيته، أو بالإحسان إليها والتوسعة عليها، أو يُزَوِّجها، أو غير ذلك<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٤٣ - وعنه قال: أَنَبِي النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ خَمْرًا، قال: «اضْرِبُوهُ» قال أَبُو هُرَيْرَةَ: فَمِنَّا الضَّارِبُ بِيَدِهِ، وَالضَّارِبُ بِنَعْلِهِ، وَالضَّارِبُ بِثَوْبِهِ. فَلَمَّا انْصَرَفَ قَالَ بَعْضُ الْقَوْمِ: أَخْزَاكَ اللَّهُ، قال: «لَا تَقُولُوا هَكَذَا؛ لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ» رواه البخاري.

(السنن ٣٧٠)

\* قوله: أَنَبِي النَّبِيِّ ﷺ بِرَجُلٍ قَدْ شَرِبَ خَمْرًا، قال: «اضْرِبُوهُ»:

(خط): فيه: أَن حَدَّ الْخَمْرِ لَا يُسْتَأْنَى بِهِ الْإِفَاقَةُ، كَحَدِّ الْحَامِلِ لِتَضَعِ الْحَمْلَ، وفيه: أَنَّهُ أَخَفُّ الْحُدُودِ<sup>(٢)</sup>.

(ك): وقع في «البخاري»: أَن الرَّجُلَ هُوَ النِّعْمَانُ - أَوْ ابْنُ النِّعْمَانِ - بن عمرو الأنصاري، كان من قُدماء الصحابة وخيارهم، وكانت فيه دُعَابَةٌ. قال ابن عبد البر: إنه كان رجلاً صالحاً، وإن الذي حَدَّ فِي الْخَمْرِ ابْنُهُ، انتهى<sup>(٣)</sup>.

\* «لَا تَعِينُوا عَلَيْهِ الشَّيْطَانَ»؛ أَي: لَا تَكُونُوا عَوْنًا لِلشَّيْطَانِ عَلَى أَخِيكُمْ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٢١١).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣ / ٣٣٧)، و«فتح الباري» لابن حجر (٤ / ٤٩٢).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٢٣ / ١٨٢).

المُسلم، فإن الشيطان هو الذي يُحِبُّ خِزْيَ المسلم وهَوَانَهُ بإيقاعه في المعاصي، وما ترتَّب عليه من البلايا في الدنيا والآخرة، ثم لا يُرضيه إلا الخِزْيُ الأكبر، وهو دُخُولُ ابن آدم النار، فإذا دعا المسلم على أخيه بالخِزْيِ فقد أعان الشيطان، فينبغي أن يعكس هذه القضية، ويكونَ عَوْنًا للمُسلم على الشيطان، بأن يسألَ اللهَ لأخيه العَفْوَ والغُفرانَ، وأن يُلَمَّ شَعْنَهُ، ويصلَحَ قلبه، ويردِّه إلى ما كان عليه من العبادة.

ثم ينبغي أن ينصحَ أخاه بلُطف، كما رواه ابن أبي حاتم عن يزيد بن الأصمِّ قال: كان رجلٌ من أهل الشام ذو بأس، وكان يَفِدُّ إلى عمر، ففقدته عمر، فقال: ما فعل فلان بن فلان؟ قالوا: يا أميرَ المؤمنين! يتابع في هذا الشراب، قال: فدعا عمر كاتبه، فقال: اكتب من عمر بن الخطاب إلى فلان بن فلان: سلامٌ عليك، فإني أحمدُ إليك اللهَ الذي لا إله إلا هو غافر الذَّنْبِ وقابل التَّوْبَ شديد العقاب ذي الطَّوْلِ، لا إله إلا هو إليه المصير، ثم قال لأصحابه: ادعوا اللهَ لأخيكُم أن يُقْبَلَ بقلبه، ويتوبَ [الله] عليه، فلمَّا بلغ الرجلَ كتابُ عمر جعل يقرؤه ويردِّده، ويقول: غافرُ الذَّنْبِ وقابلُ التَّوْبِ، قد حَذَّرني عُقوبته، ووعدني أن يغفرَ لي<sup>(١)</sup>.

ورواه الحافظ أبو نعيم، وزاد فيه: فلم يزل يُردِّدها على نفسه، ثم بكى [ثم نزع] فأحسن التَّنَزُّعَ، فلما بلغ عمرَ خبره قال: هكذا فاصنعوا، إذا رأيتمَ أخاً لكم [زلَّ] زَلَّةً، فسَدِّدُوهُ، ووفِّقُوهُ، وادعوا اللهَ أن يتوبَ عليه، ولا تكونوا أعواناً للشَّيطان عليه<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٨٤١٦)

(٢) انظر: «حلية الأولياء» لأبي نعيم (٩٧ / ٤).

وروي: أن أخوين من السَّلف انقلب أحدهما عن الاستقامة، فقبل لأخيه: ألا تقطعه وتهجره؟ فقال: أحوج ما كان إليَّ في هذا الوقت لمَّا وقع في عَثْرته أن آخذَ بيده وأتلفَ له في المُعَابَةِ، وأدعو له بالعودِ إلى ما كان عليه<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ١٨٤).

## ٢٩- باب

### قضاء حوائج المسلمين

\* قَالَ اللهُ تَعَالَى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج : ٧٧].

(الباب التاسع والعشرون)

(في قضاء حوائج المسلمين)

\* قَوْلُهُ تَعَالَى : ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [الحج : ٧٧] :

(الكشاف): عن ابن عباس في قوله: ﴿وَأَفْعَلُوا الْخَيْرَ﴾ صَلَهِ الأرحام، ومكارم الأخلاق، ﴿لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾، أي: افعلوا هذا كله وأنتم تَرْجُونَ الفلاحَ، طامعون فيه غير مُسْتَيْقِنِينَ، ولا تَتَكَلَّبُوا على أعمالكم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٤٤ - وعن ابن عمر رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللهِ ﷺ قَالَ: «الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يُسْلِمُهُ مَنْ كَانَ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ كَانَ اللهُ

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ١٧٤).

فِي حَاجَتِهِ، وَمَنْ فَرَّجَ عَنْ مُسْلِمٍ كُرْبَةً، فَرَّجَ اللَّهُ عَنْهُ بِهَا كُرْبَةً مِنْ  
كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ» متفق  
عليه.

### (الْأَوَّلُ)

سبق شرحه في الحديث الثاني عشر من (الباب السابع والعشرين).

\* \* \*

٢٤٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قَالَ: «مَنْ نَفَّسَ  
عَنْ مُؤْمِنٍ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ الدُّنْيَا نَفَّسَ اللَّهُ عَنْهُ كُرْبَةً مِنْ كُرْبِ يَوْمِ  
الْقِيَامَةِ، وَمَنْ يَسَّرَ عَلَى مُعْسِرٍ يَسَّرَ اللَّهُ عَلَيْهِ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ،  
وَمَنْ سَتَرَ مُسْلِمًا سَتَرَهُ اللَّهُ فِي الدُّنْيَا وَالْآخِرَةِ، وَاللَّهُ فِي عَوْنِ  
الْعَبْدِ مَا كَانَ الْعَبْدُ فِي عَوْنِ أَخِيهِ، وَمَنْ سَلَكَ طَرِيقًا يَلْتَمِسُ فِيهِ  
عِلْمًا سَهَّلَ اللَّهُ لَهُ طَرِيقًا إِلَى الْجَنَّةِ وَمَا اجْتَمَعَ قَوْمٌ فِي بَيْتٍ مِنْ  
بُيُوتِ اللَّهِ تَعَالَى، يَتْلُونَ كِتَابَ اللَّهِ، وَيَتَدَارَسُونَهُ بَيْنَهُمْ، إِلَّا نَزَلَتْ  
عَلَيْهِمُ السَّكِينَةُ، وَغَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ،  
وَذَكَرَهُمُ اللَّهُ فِيمَنْ عِنْدَهُ. وَمَنْ بَطَأَ بِهِ عَمَلُهُ لَمْ يُسْرِعْ بِهِ نَسَبُهُ»  
رواه مسلم.

### (الْبَاقِي)

(ط): يُقَالُ نَفَّسْتُ عَنْهُ كُرْبَةً تَنْفِيسًا: إِذَا رَفَعْتَهُ وَفَرَّجْتَهُ عَنْهَا، مَاخُذُ

من قولهم: أنت في نفس، أي: سعة، كأن من كان في كربة وضيق سدّ عنه مداخل الأنفاس، وإذا فُرج عنه فتحت المداخل، و«المُعسر»: من ركبه الدّين، وتعرّس عليه قضاؤه<sup>(١)</sup>.

(مظ): «من ستر» يجوز أن يراد به الظاهر، وأن يراد ستر من ارتكب ذنباً، فلا يفضحه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وقد سبق مواضع استحباب السّتر وعدم الاستحباب في (الباب السابع والعشرين).

«كربة»، أي: غمّاً وشدةً، نكّرها قليلاً، وميّز بها<sup>(٣)</sup> بعد الإيهام، وبَيَّنّها بقوله: «من الدنيا»، للإيذان بتعظيم شأن التنفيس؛ أي: أن أقلّه المُختَصّ بالدنيا يفيد هذه الفائدة، فكيف بالكثير المُختَصّ بالعُقبى؟! فلذلك لم يُقيّد في هذه القرينة بما قيّده في القرينتين الأخيرتين، من ذكر الدنيا والآخرة معاً، ولأنهما تخصيصٌ بعد التعميم، اهتماماً بشأنهما.

«والله في عون العبد» تذييلٌ للسابق، لاشتماله على دفع المَصْرَةِ عن أخيه المسلم، وعلى جلب النفع، ولذلك أخرجّه من سياق الشرطية، وبنى الخبر على المبتدأ ليتقوى به الحكم، وخصّ العبد بالذكر تشريفاً له بنسبة العبدية إليه، كما شَرَّفَ رسول الله ﷺ بقوله: «سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ» [الإسراء: ١]، وقال<sup>(٤)</sup>: «في عون العبد» ولم يقل: والله يعينه في كذا، كما

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٦٦٥).

(٢) انظر: «المفاتيح في شرح المصاييح» للمظهري (١/ ٣٠٥).

(٣) في الأصل «وميزها»، والمثبت من «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٦٦٥).

(٤) في الأصل: «وكان».

قال: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩]؛ أي: أن الله يُوقِعُ العونَ في العبد، ويجعله مكاناً له، مُبالغةً في الإعانة، انتهى.

\* قوله ﷺ: «من يسر على معسر، يسر الله عليه في الدنيا والآخرة»: هذا التيسير، إما بَحْطُ البعض، أو باسترداد متاعه الذي تَعَيَّبَ عنه المشتري، أو كسد سُوقِهِ، وإن كان عندما اشتراه سليماً مرغوباً فيه، وبالمُساهلة، والمُجاملة في التقاضي، أو يُنْظَرُهُ إلى ميسرة، أو بالإبراء عنه، كما قال تعالى: ﴿وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢٨٠]، فكل هذا من الإحسان المندوب إليه، قال ﷺ: «خُذْ حَقَّكَ مِنْ عَفَافٍ، وَافٍ أَوْ غَيْرِ وَافٍ، يُحَاسِبُكَ اللهُ حِسَاباً يَسِيراً»، رواه ابن ماجه، وابن حبان، والحاكم مُصَحَّحاً<sup>(١)</sup>.

وقال ﷺ: «اسْمَحْ، يُسْمَحْ لَكَ»، خرَّجه الطبراني<sup>(٢)</sup>، قال الحافظ زين الدين بن العراقي: هذا حديث حسن<sup>(٣)</sup>.

وفي «صحيح الترمذي» عن أبي هريرة ؓ قال: قال ﷺ: «مَنْ أَنْظَرَ

---

(١) رواه ابن ماجه (٢٤٢٢)، والحاكم في «المستدرک» (٢٢٣٩)، من حديث أبي هريرة ؓ، وابن حبان في «صحيحه» (٥٠٨٠)، والحاكم في «المستدرک» (٢٢٣٨)، من حديث ابن عمر وعائشة ؓ، وحديث أبي هريرة ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢٨١٧)، وحديث ابن عمر وعائشة صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٣٨٤).

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥١١٢)، من حديث ابن عباس ؓ. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٩٨٢).

(٣) انظر: «تخريج أحاديث الإحياء» للعراقي (١/ ٤٢٦).

مُعْسِرًا، أو وضع عنه، أَظْلَهُ اللهُ فِي ظِلِّهِ»<sup>(١)</sup>.

وله عن أبي قتادة مرفوعاً: «مَنْ سَرَّهُ أَنْ يُنَجِّيهُ اللهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ، فَلْيُنْفِسْ عَنْ مُعْسِرٍ، أو يَضَعْ عَنْهُ»<sup>(٢)</sup>.

وله أيضاً عنه مرفوعاً: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أو وضع عنه، أَنْجَاهُ اللهُ مِنْ كُرْبِ يَوْمِ الْقِيَامَةِ»<sup>(٣)</sup>.

وفي «سنن ابن ماجه»: عن بُرَيْدَةَ الْأَسْلَمِيِّ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللهِ ﷺ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا كَانَ لَهُ بِكُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ، وَمَنْ أَنْظَرَهُ بَعْدَ حِلِّهِ كَانَ لَهُ مِثْلُهُ فِي كُلِّ يَوْمٍ صَدَقَةٌ»، ورواه أحمد والحاكم مُصَحَّحاً عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ<sup>(٤)</sup>.  
قال الإمام الغزالي: وقد كان من السَّلَفِ مَنْ لَا يُحِبُّ أَنْ يَقْضِيَ غَرِيمُهُ [الَّذِينَ]، لِأَجْلِ هَذَا الْخَبَرِ، حَتَّى يَكُونَ كَالْتَصَدَّقِ بِجَمِيعِهِ كُلِّ يَوْمٍ<sup>(٥)</sup>.

❖ قوله ﷺ: «من سلك طريقاً»:

(ط): أطلق الطريق والعلم ليشملا في جنسهما أيَّ طريق كان، من مفارقة الأوطان، والضَّرَبِ فِي الْبُلْدَانِ، والتعلُّم والتعليم والتصنيف، والكَدْحِ

---

(١) رواه الترمذي (١٣٠٦)، بنحوه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦١٠٧).

(٢) رواه مسلم (١٥٦٣).

(٣) رواه البغوي في «معالم التنزيل» (٢٦٥ / ١).

(٤) رواه ابن ماجه (٢٤١٨)، والإمام أحمد في «المسند» (٣٥١ / ٥)، والحاكم في «المستدرک» (٢٢٢٥)، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦١٠٨).

(٥) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٨١ / ٢).

فيه، ممّا لا يُحصى كثرة<sup>(١)</sup>.

و«علماً» أيّ علم كان من علوم الدّين، قليلاً كان أو كثيراً، وقيدَ «طريقاً» بقوله: «من طرق الجنة»، ليشير إلى أنه تعالى يُوفّقه للأعمال الصالحة، فيوصله بها إلى الجنة، ويُسهّل عليه ما يزيد به علمه؛ لأنه أيضاً طريق من طرق الجنة، بل هو أقربها وأعظمها، لأن صحة الأعمال وقبولها متوقفة على العلم.

(ش): الطريق التي يسلكها إلى الجنة إنما جعلت له جزاءً على سلوكه في الدنيا طريق العلم الموصلة إلى رضا ربّه ﷻ<sup>(٢)</sup>.

(ق): فيه: الترغيب في الرّحلة في طلب العلم، والاجتهاد في تحصيله، وقد رواه أبو داود، وزاد فيه زيادات حسنة ستأتي في كتاب العلم، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال الحافظ أبو الفرج عبد الرحمن بن رجب الحنبلي رحمه الله: يحتمل أن يُراد به السُّلوك الحقيقي الذي هو السَّعي بالأقدام، ويحتمل أن يُراد به سلوك الطريق المعنوية المؤدية إلى حُصول العلم، مثل حفظه ودراسته، ونحو ذلك من الطُّرق التي يُتوصَّل بها إلى العلم، وأما قوله: «سهل الله له به طريقاً إلى الجنة»: يحتمل أموراً:

أحدها: أن يُسهّل عليه العلم الذي طلبه وسلك طريقه، وأن العلم

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٦٦٦).

(٢) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١/ ٦٣).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٨٥).

طريق مُوصِل إلى الجنة، قال الله تعالى: ﴿وَلَقَدْ يَسَّرْنَا الْقُرْآنَ لِلذِّكْرِ فَهَلْ مِنْ مُدَكِّرٍ﴾ [القمر: ١٧]، قال بعضُ السَّلَف: هل من طالب علم فيعان؟  
ثانيها: أن يُسهَّل عليه العمل بمقتضى ذلك العلم، وذلك من طُرُق الجنة.

ثالثها: يُسهَّل عليه أموراً أُخَرَ ينتفع بها، فيكون ذلك طريقاً مُوصِلاً إلى الجنة، فمَنْ طلب العلم ليهتدي به، زاده الله هُدى وعُلوماً نافعة.  
رابعها: يُسهَّل عليه سلوك الطريق الحُسنى المُفضي إلى الجنة، وما بعده وما قبله من الأهوال<sup>(١)</sup>.

\* قوله ﷺ: «ما اجتمع قوم في بيت من بيوت الله»:

(ق): «بيوت الله» هي المساجد، كما قال تعالى: ﴿فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ وَيُذْكَرَ فِيهَا أَسْمُهُ﴾ [النور: ٣٦]<sup>(٢)</sup>.

(ن): يلتحق بالمسجد في تحصيل هذه الفضيلة الاجتماعُ في مسجد ورباط ونحوهما إن شاء الله، ويُدلُّ عليه ما رواه مسلم: «لَا يَقْعُدُ قَوْمٌ يَذْكُرُونَ اللَّهَ، إِلَّا حَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ وَعَشِيََتْهُمْ الرَّحْمَةُ»<sup>(٣)</sup>، فإنه مُطلقٌ يتناول جميعَ المواضع، ويكون التقييد في الحديث الأول خرجَ مخرجَ الغالب، لا سيَّما في ذلك الزَّمان، فلا يكون له مفهومٌ يُعمل به<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «جامع العلوم والحكم» لابن رجب (١/ ٣٤٢).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٨٧).

(٣) رواه مسلم (٢٧٠٠/ ٣٩).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧/ ٢٢).

(مظ): إنما عدل ﷺ من (المساجد) إلى هذه الصيغة، أعني: «من بيوت الله» ليشمل جميع ما بُني لله تقرباً إليه، من المساجد، والمدارس، والرُّبَط، و«يتدارسون» شامل لجميع ما يُناط بالقرآن، من التعليم والتعلم، والاستكشاف عن دقائق معانيه<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه دليل لفضل الاجتماع على تلاوة القرآن في المساجد، وهو مذهبنا ومذهب الجمهور، وقال مالك: يكره. وتأولُهُ بعض أصحابه<sup>(٢)</sup>.

(ق): يَسْتَدِلُّ بهذا الحديث مَنْ يُجَوِّز قراءة الجماعة القرآن على لسان واحد، كما يُفعل عندنا بالمغرب، وكره بعض علمائنا ذلك، ورأوا أنها بدعة، إذ لم يكن كذلك قراءة السلف، وإنما الحديث مَحْمُولٌ على أن كل واحد يدرس لنفسه، أو مع مَنْ يُصْلِح عليه وَيَسْتَعِينُ به.

وفيه دليلٌ على جواز تعليم القرآن في المساجد، أما الكبار: فلا إشكال فيه، وأما الصغار الذين لا يَتَحَفَّظُونَ بالمساجد: فلا يجوز، لأنه يُعَرِّضُ المسجدَ للقذر والعبث، وقد قال ﷺ: «جَنَّبُوا مَسَاجِدَكُمْ صِبْيَانَكُمْ وَمَجَانِينَكُمْ»<sup>(٣)</sup>.

(ن): الْمُخْتَارُ فِي مَعْنَى السَّكِينَةِ: أنها شيء من مخلوقات الله تعالى

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (١ / ٣٠٦).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ٢١).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٨٧)، والحديث رواه ابن ماجه (٧٥٠)، من حديث واثلة بن الأسقع رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢٦٣٦).

فيه طُمَأْنِينَةٌ ورحمةٌ ومعهُ المَلَائِكَةُ<sup>(١)</sup>.

(تو): هي الحالة التي يطمئنُ بها القلبُ، فيسكن عن الميل إلى الشهوات وعن الرُّغْبِ، والأصل فيه الوَقَارُ، وقيل: السَّكِينَةُ: مَلَكٌ يَسْكُنُ قَلْبَ الْمُؤْمِنِ وَيُؤَمِّنُهُ.

(مظ): «السَّكِينَةُ» هي ما يحصل به السُّكُونُ والوَقَارُ وصفاءُ القلبِ بنور العِرفانِ، وذهابُ الظُّلْمَةِ النَّفْسَانِيَّةِ، ونزولُ ضياءِ الرَّحْمَانِيَّةِ<sup>(٢)</sup>.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه: السَّكِينَةُ مَغْنَمٌ وَتَرْكُهَا مَغْرَمٌ<sup>(٣)</sup>.

(ق): هي إما السُّكُونُ والوَقَارُ والخُشُوعُ، وإما المَلَائِكَةُ الَّذِينَ يَسْتَمْعُونَ الْقُرْآنَ، سَمُّوا بِذَلِكَ لِمَا هُمْ عَلَيْهِ مِنَ السُّكُونِ وَالخُشُوعِ<sup>(٤)</sup>.

(مظ): معنى «غَشِيَتْهُمْ الرَّحْمَةُ»؛ أَي: غَطَّتْهُمْ وَعَلَّتْهُمْ الرَّحْمَةُ، وَحَفَّتْ بِهِمْ؛ أَي: أَخَذَتْهُمْ وَأَحَاطَتْ بِهِمْ<sup>(٥)</sup>.

(ق): «فِيْمَنْ عِنْدَهُ»؛ أَي: فِي الْمَلَأِ الْكَرِيمِ مِنَ الْمَلَائِكَةِ الْمُقَرَّبِينَ، وَهَذَا الذِّكْرُ يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذِكْرَ ثَنَاءٍ وَتَشْرِيفٍ، وَأَنْ يَكُونَ ذِكْرَ مُبَاهَاةٍ، كَمَا

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦ / ٨٢).

(٢) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (١ / ٣٠٦).

(٣) رواه الإسماعيلي في «معجم الشيوخ» (ص: ٤٣٣)، وهو عنده من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٣٣٤٦).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٨٧).

(٥) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (١ / ٣٠٧). وانظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢ / ٦٦٥).

يباهي الملائكة بأهل عرفة<sup>(١)</sup>.

• قوله ﷺ: «ومن بطأ به عمله، لم يسرع به نسبه»:

(ط): الواو فيه وفي قوله: «والله في عون العبد» استئنافية، وبقية الواوات عاطفة، وأخرج الأخيرة مخرج الحَصْرُ خصوصاً بـ (ما) و(إلا)، ليقطع الحكم به، ويكْمِلُ العنايةَ بشأنها<sup>(٢)</sup>.

(ن): معناه: من كان عمله ناقصاً، لم يلحقه نسبه بمرتبة أصحاب الأعمال، فينبغي أن لا يَتَّكِلَ على شَرَفِ النَّسَبِ وفضيلة الآباء، ويُقَصِّرَ في العمل، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قيل: شَبَّهَ صلوات الله وسلامه عليه العالمين لله السابقين إلى مغفرة من رَبِّهِمْ وجنة عرضها السماوات والأرض برُقْفَةٍ سائرة إلى مقصد لها، وشَبَّهَ أعمالَ العالمين بمركب السَّائرين؛ أي: مَنْ ترك مركبَه مُطِيعاً لهواه، مؤثراً للرَّاحات الدُّنْيَا البدنية، حَتَّى أَبْطَأَ في سَيْرِهِ، وتأخَّرَ عن الذين اجتهدوا وجَدُّوا، وبقي في زُمرَةِ الْمُتَنَقِّطِينَ، ولم يلحقه نسبه بالذين أدلَّجُوا وأنضَوْا مراكِبَهُم بالسَّيْرِ الْحَثِيثِ حَتَّى قَرَّتْ أَعْيُنُهُم بالوصول، فَحَمَدُوا عند الصَّبَاحِ الشُّرَى، وما أَحْسَنَ قولَ القائل:

دَعِ الْآبَاءَ وَالرَّجَمَ الْبَوَالِي      وَكُنْ رَجُلًا كَمَا كَانُوا رَجَالًا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٨٨).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢/ ٦٦٦).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧/ ٢٢).

وقول ابن الرُّومي:

وَمَا الْحَسَبُ الْمَوْزُوْتُ لَا دَرَّ دَرُّهُ      بِمُحْتَسَبٍ إِلَّا بآخرٍ مُكْتَسَبٍ  
إِذَا الْعُودُ لَمْ يُثْمَرْ وَإِنْ كَانَ شُعْبَةً      مِنْ الْمُثْمِرَاتِ اعْتَدَهُ النَّاسُ فِي الْحَطَبِ  
وَقَدْ رَفَعَ الْإِسْلَامُ سَلْمَانَ فَارِسٍ      وَقَدْ وَضَعَ الْكُفْرُ الشَّرِيفَ أَبَا لَهَبٍ

قوله: «لم يسرع به نسبه» أراد به مُجَرَّدَ الحَسَبِ والنَّسَبِ من غير اقتران عمل صالح به، أما إذا تعاون النَّسَبُ الواضح والحَسَبُ الرَّاجِح، والعملُ الصَّالِحُ: فذلك نُورٌ على نُورٍ.

روي عنه ﷺ: «كُلُّ حَسَبٍ وَنَسَبٍ يَنْقَطِعُ إِلَّا حَسَبِي وَنَسَبِي»<sup>(١)</sup>، فلو لم يُقَيَّدَ به لانقطع أيضاً، كما في قوله تعالى: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ فَلَا أَنْسَابَ بَيْنَهُمْ يَوْمَئِذٍ﴾ [المؤمنون: ١٠١].



(١) رواه البزار في «مسنده» (٢٧٤)، بنحوه من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٤٥٢٧).

## ٣٠- باب

### الشفاعة

❖ قال الله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا ﴾

[النساء : ٨٥] .

(الباب الثلاثون)

(في الشفاعة)

(ق) : «الشفاعة» أصلها الضَّمُّ والجمعُ، ومنه ناقة شَفُوعٌ : إذا جمعت بين مَحْلِيَيْنِ في حَلْبَةٍ واحدة، وناقة شافع : إذا اجتمع لها حَمْلٌ وولد يتبعها، والشَّفْعُ ضم واحد إلى واحد، والشُّفْعَةُ ضَمُّ مُلْكٍ الشَّرِيكَ إلى ملكك .

فالشفاعة إذاً : ضم غيرك إلى جاهك ووسيلتك، فهي على التحقيق : إظهارُ منزلة الشفيع عند المشفَّع ، وإيصالُ منفعة إلى المَشْفُوع له<sup>(١)</sup> .

❖ قوله تعالى : ﴿ مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً يَكُنْ لَهُ نَصِيبٌ مِّنْهَا ﴾ ؛ أي : مَنْ يسعى في أمر فيترتب عليه خيرٌ، كان له نصيبٌ من ذلك .

وفي «معجم الطبراني» عن سَمُرَةَ قال : قال رسولُ الله ﷺ : «أَفْضَلُ

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (١ / ٤٢٨) .

الصَّدَقَةُ صَدَقَةُ اللِّسَانِ»، قيل: يا رسول الله! وما صدقة اللسان؟ قال: «الشَّفَاعَةُ يُفَكُّ بِهَا الْأَسِيرُ، وَيَحْصَنُ بِهَا الدِّينُ، وَتَجْرُ بِهَا الْإِحْسَانُ وَالْمَعْرُوفَ إِلَى أَخِيكَ، وَتَدْفَعُ عَنْهُ الْكَرِهَةَ»<sup>(١)</sup>.

قال مُجَاهِدٌ: نزلت هذه الآية في شَفَاعَاتِ النَّاسِ بَعْضِهِمْ لِبَعْضٍ. قال الْحَسَنُ الْبَصْرِيُّ: قال الله تعالى: ﴿مَنْ يَشْفَعْ شَفْعَةً حَسَنَةً﴾، ولم يقل: مَنْ يُشَفِّعُ، انتهى<sup>(٢)</sup>.

أراد الحسن أن الثواب يترتب على الشفاعة، سواء شَفِّعَ أم لا. (الكشاف): الشفاعة الحسنة هي التي رُوعي بها حَقُّ مُسْلِمٍ، ودُفِعَ عنه بها شَرٌّ، أو جُلِبَ إليه خَيْرٌ، وابتُغِيَ بها وَجْهُ اللَّهِ، ولم يُؤْخَذَ عليها رِشْوَةٌ، وكانت في أمر جائز، لا في حَدٍّ من حدود الله، ولا في حَقٍّ من الْحُقُوقِ، وَالشَّفَاعَةُ السَّيِّئَةُ ما كان بخلاف ذلك.

وعن مسروق أنه شفع شفاعة، فأهدى له المَشْفُوعُ له جاريةً، فغضب ورَدَّهَا، وقال: لو علمت ما في قلبك، ما تكلَّمتُ في حاجتك، ولا أتكلَّم فيما بقي منها.

وقيل: الشَّفَاعَةُ الْحَسَنَةُ هي الدَّعْوَةُ لِلْمُسْلِمِ؛ لأنها في معنى الشفاعة إلى الله.

وفي الحديث: «مَنْ دَعَا لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ بظَهْرِ الْغَيْبِ اسْتُجِيبَ لَهُ»،

---

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٦٩٦٢)، وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤٤٢).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ١٨٢).

وَقَالَ لَهُ الْمَلِكُ: وَلَكَ مِثْلُ ذَلِكَ<sup>(١)</sup>، فذلِكَ النَّصِيبُ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٤٦ - وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال: كان النبي ﷺ إذا أتاه طَالِبُ حَاجَةٍ، أَقْبَلَ عَلَى جُلَسَائِهِ فَقَالَ: «اشْفَعُوا تُوجَرُوا، وَيَقْضِيَ اللَّهُ عَلَى لِسَانِ نَبِيِّهِ مَا أَحَبَّ» متفقٌ عليه.  
وفي رواية: «مَا شَاءَ».

\* قوله ﷺ: «تُوجَرُوا»:

(ق): مجزوم على جواب الأمر الْمُضْمَن معنى الشرط، وفي بعض الأصول: «فلتُوجَرُوا» بفاء ولام، فينبغي أن تكسر اللام لتكون لَامَ (كي)، والفاء زائدة، ويحتمل أن تكون لَامَ أمر، ويكون المأمور به التعرُّض للأجر بالاستشفاع، وعلى هذا: فيجوز كسر هذه اللام، ويجوز تخفيفها بالسكون، لأجل حركة الحرف الذي قبلها<sup>(٣)</sup>.

(ط): الفاء أو اللام مُقَحَّمَةٌ للتأكيد، بل كلاهما مُؤَكِّدان، لأنه لو قيل: تُوجَرُوا، جواباً للأمر، لَصَحَّ<sup>(٤)</sup>.

(مظ): يعني: إذا عَرَضَ صاحبُ حاجةٍ عليّ، اشفعوا له إليّ، فإنكم

---

(١) رواه مسلم (٢٧٣٢ / ٨٦)، بنحوه من حديث أبي الدرداء رضي الله عنه.

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٥٧٤).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٣٢).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٧٧).

إذا فعلتم ذلك حصل لكم بذلك أجرٌ، سواء قُبِلَتْ شفاعتُكم، أو لم تُقبل، وقوله: «ويُقضي الله على لسان رسوله»؛ أي: يُجري على لساني ما شاء؛ أي: إن قضيت حاجةً من شفاعتكم [له]، فهو بتقدير الله، وإن لم أقض، فهو أيضاً بتقدير الله<sup>(١)</sup>.

(ط): «على لسان رسوله»؛ أي: من باب التجريد، إذ الظاهر أن يُقال: «[على] لساني»، كأنه قال: اشفعوا إليّ، ولا تقولوا: ما ندري أيقبل شفاعتنا أم لا؟ فإنني وإن كنت نبيّ الله وصفيّه، لا أدري أقبَلُ شفاعتكم أم لا؟ لأنّ الله هو القاضي، فإن قضى لي أن أقبَل قبلت، وإلا فلا، وهذا من قبيل: «اعملوا، فكلُّ مُيسَّرٍ لما خُلِقَ له»<sup>(٢)</sup>.

(ن): الشفاعة في الحدود حرامٌ، وكذلك الشفاعة في تميم باطل، أو إبطال حقٍّ، ونحو ذلك<sup>(٣)</sup>.

(ق): لا يخفى ما في الشفاعة من الأجر والثواب؛ لأنها من باب صنائع المعروف، وكشفِ الكرب، ومَعونة الضعيف، إذ ليس كل أحد يقدرُ على الوصول إلى السّلطان وذوي الأمر، وكان ﷺ مع تواضعه وقربه من الصّغير والضعيف يقول: «أبلغوني حاجةً من لا يستطيع إبلاغها»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٥ / ٢١٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٧٧)، والحديث رواه البخاري (٤٦٦٦)، ومسلم (٢٦٤٧ / ٧)، من حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٧٨).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ١٥٧)، من حديث هند بن أبي هالة رضي الله عنه، وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «مختصر الشمائل» (٦)، وعزاه في «الجامع الصغير» =

قال القاضي: ويدخل في عموم الحديث الشفاعة للمُذنبين فيما لا حَدَّ فيه عند السلطان وغيره، وله قبول الشفاعة والعَفْوُ عنه إذا رأى ذلك، كما له العَفْوُ عن ذلك ابتداءً، وهو فيمَن كانت منه الزَّلَّةُ والفَلْتَةُ، وفي أهل السَّتر والعَفاف، وأما المُصْرُّون على فسادهم، المُسْتَهْتَرُونَ في باطلهم: فلا يجوز الشفاعة لأمثالهم، ولا ترك السلطان عقوبَتَهُم، لِيُزَجَّرُوا عن ذلك، وليردَع غيرهم بما يُفَعَّلُ بهم، وقد جاء الوَعِيدُ في الشفاعة في الحُدود<sup>(١)</sup>.




---

= للطبراني عن أبي الدرداء. وهو حديث ضعيف أيضًا. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٤٨).

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٣٣).

## ٣١- باب

### الإصلاح بين الناس

- \* قال الله تعالى : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجَوْنَهُمْ إِلَّا مَن أَمَرَ بِصَدَقَةٍ أَوْ مَعْرُوفٍ أَوْ إِصْلَاحٍ بَيْنَ النَّاسِ﴾ [النساء : ١١٤].
- \* وقال تعالى : ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء : ١٢٨].
- \* وقال تعالى : ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال : ١].
- \* وقال تعالى : ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات : ١٠].

(الباب الحادي والثلاثون)

(في الإصلاح بين الناس)

- \* قوله تعالى : ﴿لَا خَيْرَ فِي كَثِيرٍ مِّن نَّجَوْنَهُمْ﴾ الآية؛ يعني : كلام الناس، وفي الحديث : «كلام ابن آدم كله عليه لا له، ما خلا أمراً بمعروفٍ، أو نهياً عن منكرٍ، أو ذكر الله»<sup>(١)</sup>، وللترمذي مُصَحَّحاً عن أبي الدرداء قال : قال

(١) رواه الترمذي (٢٤١٢)، من حديث أم حبيبة رضي الله عنها، وهو حديث ضعيف .  
انظر : «ضعيف الجامع الصغير» (٤٢٨٣).

رسول الله ﷺ: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِأَفْضَلِ مِنْ دَرَجَةِ الصَّيَّامِ وَالصَّلَاةِ وَالصَّدَقَةِ؟» قالوا: بلى، قال: «إِصْلَاحُ ذَاتِ الْبَيْنِ، قال: وَفَسَادُ ذَاتِ الْبَيْنِ هِيَ الْحَالِقَةُ»<sup>(١)</sup>.

وروى البرّار عن أنس: أن النبي ﷺ قال لأبي أيّوب: «أَلَا أَذْكَكَ عَلَى تِجَارَةٍ؟» قال: بلى، قال: «تَسْعَى فِي صُلْحٍ بَيْنَ النَّاسِ إِذَا تَفَاسَدُوا، وَتُقَارِبُ بَيْنَهُمْ إِذَا تَبَاعَدُوا»<sup>(٢)</sup>، فيه: عبد الرحمن بن عبد الله العمرى<sup>(٣)</sup>.

ذكر من أعمال الخير ثلاثة أنواع: الأمر بالصدقة، والأمر بالمعروف، والإصلاح بين الناس، وذلك لأن عمل [الخير] إما أن يكون بإيصال المنفعة، أو بدفع المضرّة، والأول إما أن يكون من الخيرات الجسمانية، وهو إعطاء المال، وإليه الإشارة بقوله: ﴿إِلَّا مَنْ أَمَرَ بِصَدَقَةٍ﴾ [النساء: ١١٤]، أو من الخيرات الرّوحانية، وهو عبارة عن تكميل القوّة النظرية بالعلوم، وتكميل القوّة العمليّة بالأعمال الحسنة، ومجموعها عبارة عن الأمر بالمعروف، وإما بإزالة الضّرر، وإليها الإشارة بقوله: ﴿أَوْ إِصْلَاحِ بَيْنِ النَّاسِ﴾ [النساء: ١١٤]، فثبت أن مجامع الخيرات المذكورة في هذه الآية<sup>(٤)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَالصُّلْحُ خَيْرٌ﴾ [النساء: ١٢٨]:

(١) رواه الترمذي (٢٥٠٩) وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٥٩٥).

(٢) رواه البزار في «مسنده» (٦٦٣٣)، وهو حديث حسن لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٨١٨).

(٣) قال ابن عدي في «الكامل» (٢٧٦ / ٤): ضعيف، وقال أبو نعيم في «الضعفاء» (١٠٢ / ١): حدث عن أبيه وعمه سهيل وهشام بالمناكير، وقال الإمام أحمد: حديثه ليس بشيء. انظر: «تاريخ بغداد» للخطيب البغدادي (٢٣٢ / ١٠).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٣٣ / ١١).

(الكشاف): خيرٌ من الفرقة، أو من الشُّوز والإعراض وسوء العشرة،  
أو هو خير من الخصومة في كل شيء، أو هو خير من الخيور، كما أن  
الخصومة شرٌّ من الشرور<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ وَأَصْلِحُوا ذَاتَ بَيْنِكُمْ﴾ [الأنفال: ١]:

(الكشاف): أي: أحوال بَيْنكم، حَتَّى تكون أحوال ألفة ومَحَبَّة واتفاق،  
كقوله: ﴿بَذَاتِ الصُّدُورِ﴾ [آل عمران: ١١٩]، وهي مُضَمَّرَاتُهَا<sup>(٢)</sup>، لَمَّا كانت الأحوال  
مُلابِسةً للبين، قيل لها: ذاتُ البين، كقولهم: اسقني ذا إنائك، يريدون: ما في  
الإناء من الشراب، وقد جعل التقوى وإصلاح ذات البين، وطاعة الله ورسوله  
من لوازم الإيمان وموجباته، لِيُعْلِمَهُمْ أن كمالَ الإيمان موقوفٌ على التوفُّر  
عليها<sup>(٣)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ فَأَصْلِحُوا بَيْنَ أَخَوَيْكُمْ﴾ [الحجرات: ١٠]:  
سبق تفسيره في (الباب الحادي والعشرين).

(الثعلبي): أي: أصلحوا بينهما إذا اختلفا واقتتلا، قال أبو عثمان  
الحيري: أخوة الدين أثبت من أخوة النسب، فإن أخوة النسب تنقطع بمخالفة  
الدين، وأخوة الدين لا تنقطع بمخالفة النسب<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٠٥).

(٢) في الأصل: «مضموناتا».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ١٨٥).

(٤) انظر: «تفسير الثعلبي» (٩/ ٧٩)، وفيه: «أبو عثمان البصري» بدل: «أبو عثمان  
الحيري».

٢٤٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كُلُّ سَلَامَى مِنَ النَّاسِ عَلَيْهِ صَدَقَةٌ كُلَّ يَوْمٍ تَطْلُعُ فِيهِ الشَّمْسُ: تَعْدِلُ بَيْنَ الْاِثْنَيْنِ صَدَقَةٌ، وَتُعِينُ الرَّجُلَ فِي دَابَّتِهِ فَتَحْمِلُهُ عَلَيْهِا، أَوْ تَرْفَعُ لَهُ عَلَيْهِا مَتَاعَهُ، صَدَقَةٌ، وَالْكَلِمَةُ الطَّيِّبَةُ صَدَقَةٌ، وَبِكُلِّ خَطْوَةٍ تَمْشِيهَا إِلَى الصَّلَاةِ صَدَقَةٌ، وَتَمِيطُ الْأَذَى عَنِ الطَّرِيقِ صَدَقَةٌ» متفق عليه.

ومعنى «تَعْدِلُ بَيْنَهُمَا»: تُصْلِحُ بَيْنَهُمَا بِالْعَدْلِ.

### (الْاَوَّلَى)

سبق في (الباب الثالث عشر).

\* \* \*

٢٤٩ - وعن أمِّ كُلثُومِ بِنْتِ عُقْبَةَ بْنِ أَبِي مُعَيْطٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا، قَالَتْ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «لَيْسَ الْكَذَّابُ الَّذِي يُصْلِحُ بَيْنَ النَّاسِ، فَيَنْمِي خَيْرًا، أَوْ يَقُولُ خَيْرًا» متفق عليه.

وفي رواية مسلم زيادة، قالت: وَلَمْ أَسْمَعْهُ يُرَخِّصُ فِي شَيْءٍ مِمَّا يَقُولُهُ النَّاسُ إِلَّا فِي ثَلَاثٍ؛ تَعْنِي: الْحَرْبَ، وَالْإِصْلَاحَ بَيْنَ النَّاسِ، وَحَدِيثَ الرَّجُلِ امْرَأَتَهُ، وَحَدِيثَ الْمَرْأَةِ زَوْجَهَا.

### (الْبَاقِي)

(ط): اللام في «الكذاب» للعهد الذهني، يعني: الكذاب المذموم

عند الله المَمْقُوت عند المسلمين ليس من يصلح ذات البَيِّن، فإنه مَحْمُودٌ عند الله وعندهم، وعلى هذا: يجب أن يكون «الكذاب» مرفوعاً على أنه اسم «ليس»، وقوله: «الذي يصلح» خبره، خلافاً لمن زعم أن «الكذاب» خبر «ليس»، و«الذي» اسمه<sup>(١)</sup>.

(نه): يقال: نَمَيْتُ الحديثَ أَنَمِيهِ: إذا بَلَغْتَ على وجه الإصلاح وطلب الخير، فإذا بَلَغْتَ على وجه الإفساد والنِّمِيَّة، قلت: نَمَيْتُهُ بالتشديد، قاله أبو عبيد وابن قُتَيْبَةَ وغيرهما، وقولُ الحَرَبِيِّ: (نَمَى) مُشَدَّدَةٌ، وَمَنْ خَفَّفَهُ لزمه أن يقول: «خير»، ليس بشيء، فإن «خيراً» ينتصب بـ «ينمي» كما انتصب بـ «قال»، وكلاهما على زعمه لازمان، وإنما (نَمَى) مُتَعَدٌّ، يقال: نَمَيْتُ الحديثَ؛ أي: رفَعْتُهُ<sup>(٢)</sup> وأبْلَغْتُهُ.

\* وقولها: «ولم أسمعهُ يُرَخِّصُ في شيء مما يقوله الناس إلا في ثلاث»: ثلاث:

(ق): تعني بذلك: أنه لم يُرَخِّصْ في شيءٍ مِمَّا يكذب الناس فيه إلا في هذه الثلاث، وقد جاء به بلفظ (الكذب) نصّاً في «كتاب الترمذي» من حديث أسماء بنت يزيد قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا يَحِلُّ الكَذِبُ إِلَّا في ثلاثٍ، يُحَدِّثُ الرَّجُلُ امرأَتَهُ ليرضيها، والكَذِبُ في الحَرْبِ، والكَذِبُ ليُصْلِحَ بينَ النَّاسِ»، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣١١٦ / ١٠).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٢٠ / ٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٩١ / ٦)، والحديث رواه الترمذي (١٩٣٩)، وهو حديث صحيح دون قوله: «ليرضيها». انظر: «ضعيف سنن الترمذي» (٣٢٨ - ٢٠٢٠).

روى الطبراني عن أبي كاهل قال: وقع بين رجلين من أصحاب النبي ﷺ كلامٌ حتى تصارَما، فلقيتُ أحدهما فقلت: ما لك ولفلان، وقد سمعته يُحسنُ عليك الثناء؟! ولقيت الآخرَ فقلتُ له مثلَ ذلك، حتى اصطلحا، فقلت: أهلكُ نفسي، وأصلحتُ بين هذين، فأخبرتُ النبي ﷺ، فقال: «يا أبا كاهل، أصلحُ بينَ النَّاسِ ولو»<sup>(١)</sup> يعني: بالكذب.

(ن): قال القاضي: اختلف في المراد بالكذب المُباح في هذه الأحوال، فقالت طائفة: هو على إطلاقه، وأجازوا في هذه المواطن قولَ ما لم يكن للمصلحة، وقالوا: الكذب المذموم: هو ما فيه مَضَرَّةٌ، واحتجوا بقول إبراهيم: ﴿بَلْ فَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ﴾ و﴿إِنِّي سَقِيمٌ﴾، وقوله: (إنها أختي)، وقول منادي يُوسف: ﴿أَيَّتَهَا آلِ عِزُّ إِنَّكُمْ لَسَرِقُونَ﴾ [يوسف: ٧٠]، قالوا: ولا خلاف أنه لو طلب ظالمٌ رجلاً عنده مُخْتَفٍ، وجب عليه الكذبُ في أنه لا يدري أين هو.

وقال آخرون منهم الطبري: لا يجوز في شيء أصلاً، قالوا: وما جاء من الإباحة في هذا، المُراد به التَّورية واستعمالُ المعارض، لا صريحُ الكذب، قالوا: وقول إبراهيم عليه السلام ومنادي يوسف من المعارض المُباحة، وهي أن يأتي بكلمات مُحتملة يُفهم المُخاطب ما يُطِيبُ به قلبه، وإذا سعى في الإصلاح، نقل عن هؤلاء كلاماً جميلاً، ومن هؤلاء إلى هؤلاء كذلك، والمعارضُ في الحرب، مثل أن يقول لعدوّه: مات إمامكم الأعظم، وينوي إمامهم في الأزمان الماضية، أو: غداً يأتينا مددٌ، أي: طعامٌ ونحو ذلك.

وأما كذبه لزوجته وكذبها: فالمراد به في إظهار الوُدِّ، والوعدُ بما

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٦١ / ١٨) وهو حديث موضوع. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٨٩١).

لا يلزم، ونحو ذلك، مثل أن يَعِدَ زوجته بأن يُحسنَ إليها، أو يَكْسُوها كذا، وينوي إن قَدَّرَ الله تعالى ذلك، وأما المُخادعةُ في مَنعِ حَقِّ عليه أو عليها، أو أَخْذِ ما ليس له أو لها: حَرَامٌ بإجماع المُسلمين<sup>(١)</sup>.

(ق): تَمَسَّكَ الطبريُّ بالقاعدة الكُلِّيَّة في تحريم الكذب، وَمَنَعَهُ عن الكذب الصَّريح، وتَأَوَّلَ هذه الأحاديثَ على التَّورية والتَّعريض، [وهو] تأويلٌ لا يَعْضُدُهُ دليل، ولا تعارضٌ بين العموم والخصوص، كما هو عن العلماء منصوصٌ، وأما كذبه يُنجي فيه والياً، أو إماماً، أو مظلوماً مِمَّن يريد ظلمه: فذلك لا يختلف في وجوبه أُمَّةً من الأمم، لا العرب ولا العجم، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال الغزاليُّ: هذه الثلاث ورد فيها صريح الاستثناء، وفي معناها ما عداها إذا ارتبط به غرضٌ صحيح له أو لغيره:

أما ما له: فَمِثْلُ أن يأخذه ظالمٌ ويسأله عن ماله، فله أن يُنكر، أو يأخذه السُّلطان فيسأله عن فاحشة بينه وبين الله ارتكبتها، فله أن ينكر فيقول: ما زينتُ، ولا شربتُ، قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ ارتكبَ شيئاً من هذه القاذوراتِ، فليستَرِ بِسِتْرِ اللَّهِ»<sup>(٣)</sup>، وذلك لأن إظهار الفاحشة فاحشةً أُخرى،

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٥٨).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٩٢).

(٣) رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢ / ٨٥٢) قال ابن عبد البر في «الاستذكار» (٧ / ٤٩٧): لم يختلف عن مالك في إرسال هذا الحديث، ولا أعلمه يستند بهذا اللفظ من وجه من الوجوه.

قال ابن حجر في «التلخيص الحبير» (٤ / ٥٧): ومراده بذلك من حديث مالك، وإلا فقد رواه الحاكم في «المستدرک» من حديث ابن عمر.

قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (٢ / ٨١٣): وإسناده حسن.

فللرجل أن يحفظ دمه وماله الذي يؤخذ ظلماً وعرضه بلسانه وإن كان كاذباً.

وأما غرض غيره: فبأن يُسأل عن سرِّ أخيه، فله أن ينكر، وأن يصلح بين الضَّرات من نسائه، بأن يظهر لكل واحدة [أنها] أحبُّ إليه، أو إن كانت امرأته لا تُطيعه إلا بوعده لا يقدر عليه، فيعدها في الحال تطييباً لقلبها، أو يعتذر إلى إنسان وكان لا يَطيِّبُ قلبه إلا بارتكاب ذنب وزيادة تَوَدُّد، فلا بأس.

ولكن الحدُّ فيه: أن الكذبَ مَحذُورٌ، ولو صدق في هذه المواضع تولَّد منه محذورٌ، فينبغي أن يُقابلَ أحدهما بالآخر، ويَرْنَ بالميزان القِسْطَ، فإذا علم أن المحذورَ الذي يحصل بالصدِّق أشدُّ وقعاً في الشرع من الكذب، فله الكذبُ، وإن كان ذلك المقصودُ أهْوَنَ من مقصود الصدِّق، فيجب الصدِّقُ، وقد يتقابل الأمران بحيث يتردَّد فيهما<sup>(١)</sup>، وعند ذلك المَيْلُ إلى الصدِّق أولى؛ لأن الكذبَ مُباحٌ لضرورة، أو حاجة مُهمَّة، فإذا شك في كون الحاجة مُهمَّة، فالأصل التحريم، فيرجع إليه.

ولأجل غُمُوض إدراك مراتب المقاصد ينبغي أن يحذر الإنسان من الكذب ما أمكنه، فأما إذا تعلق بغرض غيره: فلا يجوز المُسامحةُ بحَقِّ الغير والإضرار به<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٥٠- وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: سمعَ رسولُ الله ﷺ صَوْتَ خُصُومٍ بِالْبَابِ عَالِيَةٍ أَصْوَاتُهُمَا، وإذا أَحَدُهُمَا يَسْتَوْضِعُ

(١) في الأصل: «الأمر بحيث يتوَدَّد فيه».

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣/ ١٣٨).

الْآخِرَ، وَيَسْتَرْفِقُهُ فِي شَيْءٍ، وَهُوَ يَقُولُ: وَاللَّهِ لَا أَفْعَلُ، فَخَرَجَ عَلَيْهِمَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: «أَيْنَ الْمُتَأَلِّي عَلَى اللَّهِ لَا يَفْعَلُ الْمَعْرُوفَ؟»، فَقَالَ: أَنَا يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَلَهُ أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ. متفقٌ عليه.

معنى «يَسْتَوْضِعُهُ»: يَسْأَلُهُ أَنْ يَضَعَ عَنْهُ بَعْضَ دَيْنِهِ.

«وَيَسْتَرْفِقُهُ»: يَسْأَلُهُ الرَّفْقَ.

«وَالْمُتَأَلِّي»: الْحَالِفُ.

### (الْبَابُ الثَّالِثُ)

(ن): «يَسْتَرْفِقُهُ»؛ أي: يَسْأَلُ الرَّفْقَ به في الاستيفاء والمُطالبة، وفيه

دليلٌ على أنه لا بأس بمثل هذا، لكن بشرط أن لا ينتهي إلى الإلحاح، وإهانة النفس، والإيذاء، ونحو ذلك، إلا من ضرورة<sup>(١)</sup>.

(ق): كره مالك ذلك، لما فيه من المَهانة والمِنَّة، قلت: وهذه الكراهة

من مالك إنما هي من طريق تسمية تركِ الأوَّلَى مكروهاً<sup>(٢)</sup>.

(ن): «الْمُتَأَلِّي»: الْحَالِفُ، وَالْأَلِيَّةُ: الْيَمِينُ، فِيهِ كَرَاهِيَةُ الْحَلْفِ عَلَى

تَرْكِ الْخَيْرِ، وَإِنْكَارُ ذَلِكَ، وَأَنَّهُ يُسْتَحَبُّ لِمَنْ حَلَفَ أَنْ لَا يَفْعَلَ خَيْرًا أَنْ يَحْنَثَ، فَيُكْفَّرَ عَنْ يَمِينِهِ، وَفِيهِ الشَّفَاعَةُ إِلَى أَصْحَابِ الْحُقُوقِ، وَقَبُولُ الشَّفَاعَةِ فِي الْخَيْرِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢٢٠ / ١٠).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٢٨ / ٤).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢٢٠ / ١٠).

(ق): «أَيُّ ذَلِكَ أَحَبُّ»؛ أَي: الْوَضْعُ أَوْ الرَّفْعُ، وَكَانَ حَقُّهُ: أَيُّ ذَيْنِكَ، فَإِنَّ الْمُشَارَ إِلَيْهِ اثْنَانِ، لَكِنَّهُ أَشَارَ إِلَى الْكَلَامِ الْمَتَقَدِّمِ الْمَذْكُورِ، فَكَأَنَّهُ قَالَ: لَهُ أَيُّ ذَلِكَ الْمَذْكُورِ أَحَبُّ، كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَنْ يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا﴾ [الفرقان: ٦٨]، وَإِذَا تَأَمَّلْتَ هَذَا الْكَلَامَ، بَانَ لَكَ لَطَافَةُ النَّبِيِّ ﷺ بِالنَّهْيِ عَنْ رَفْعِ الْأَصْوَاتِ فِي الْمَسَاجِدِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٥١ - وَعَنْ أَبِي الْعَبَّاسِ سَهْلِ بْنِ سَعْدٍ السَّاعِدِيِّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَلَغَهُ أَنَّ بَنِي عَمْرِو بْنِ عَوْفٍ كَانُوا بَيْنَهُمْ شَرًّا، فَخَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يُصْلِحُ بَيْنَهُمْ فِي أَنْاسٍ مَعَهُ، فَحُبِسَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَجَاءَ بِلَالٌ إِلَى أَبِي بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، فَقَالَ: يَا أَبَا بَكْرٍ! إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ حُبِسَ وَحَانَتْ الصَّلَاةُ، فَهَلْ لَكَ أَنْ تَوْمَّ النَّاسَ؟ قَالَ: نَعَمْ إِنْ شِئْتَ، فَأَقَامَ بِلَالٌ الصَّلَاةَ، وَتَقَدَّمَ أَبُو بَكْرٍ، فَكَبَّرَ وَكَبَّرَ النَّاسُ، وَجَاءَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَمْشِي فِي الصُّفُوفِ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَأَخَذَ النَّاسُ فِي التَّصْفِيقِ، وَكَانَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ لَا يَلْتَفِتُ فِي صَلَاتِهِ، فَلَمَّا أَكْثَرَ النَّاسُ التَّصْفِيقَ التَفَتَ فَإِذَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَأَشَارَ إِلَيْهِ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَرَفَعَ أَبُو بَكْرٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَرَجَعَ الْقَهْقَرَى وَرَاءَهُ حَتَّى قَامَ فِي الصَّفِّ، فَتَقَدَّمَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ فَصَلَّى لِلنَّاسِ، فَلَمَّا فَرَغَ أَقْبَلَ عَلَى النَّاسِ فَقَالَ: «أَيُّهَا النَّاسُ! مَا لَكُمْ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ٤٢٩).

حِينَ نَابَكُمْ شَيْءٌ فِي الصَّلَاةِ أَخَذْتُمْ فِي التَّصْفِيقِ؟ إِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ، مَنْ نَابَهُ شَيْءٌ فِي صَلَاتِهِ، فَلْيَقُلْ: سُبْحَانَ اللَّهِ، فَإِنَّهُ لَا يَسْمَعُهُ أَحَدٌ حِينَ يَقُولُ: سُبْحَانَ اللَّهِ، إِلَّا التَّفَتَ، يَا أَبَا بَكْرٍ! مَا مَنَعَكَ أَنْ تُصَلِّيَ بِالنَّاسِ حِينَ أَشَرْتُ إِلَيْكَ؟، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ: مَا كَانَ يَنْبَغِي لِابْنِ أَبِي قُحَافَةَ أَنْ يُصَلِّيَ بِالنَّاسِ بَيْنَ يَدَيِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ. متفقٌ عليه.

معنى «حُبْسَ»: أَمْسَكُوهُ لِيُضْفِئُوهُ.

(الترمذي)

\* قوله ﷺ: «إنما التصفيق للنساء»:

(ق): يروى: (التصفيح)، وهما بمعنى واحد، قاله أبو علي البغدادي، وهو أن يضرب بإصبعين من اليد اليمنى في باطن الكف اليسرى، وهو صَفْحُهَا، وَصَفْحُ كُلِّ شَيْءٍ: جَانِبُهُ، وَصَفَحَتَا السِّيفُ: جَانِبَاهُ، وَقِيلَ: التَّصْفِيقُ: الضَّرْبُ بظَاهِرِ أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ.

وَاخْتَلَفَ فِي حُكْمِهِ فِي الصَّلَاةِ، فَقِيلَ: لَا يَجُوزُ فَعَلُهُ لَا لِلرِّجَالِ وَلَا لِلنِّسَاءِ، وَإِنَّمَا هُوَ التَّسْبِيحُ لِلْجَمِيعِ، وَإِلَيْهِ ذَهَبَ مَالِكٌ وَأَصْحَابُهُ، وَتَأَوَّلُوا قَوْلَهُ: «وَإِنَّمَا التَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»: أَنَّ ذَلِكَ دَمٌّ لِلتَّصْفِيقِ، وَمَعْنَاهُ: إِنَّهُ مِنْ شَأْنِ النِّسَاءِ لَا الرِّجَالِ، وَقِيلَ: هُوَ جَائِزٌ لِلنِّسَاءِ دُونَ الرِّجَالِ، تَمَسُّكَ بِظَاهِرِ الْحَدِيثِ، وَبِحَدِيثِ أَبِي هُرَيْرَةَ: «التَّسْبِيحُ لِلرِّجَالِ، وَالتَّصْفِيقُ لِلنِّسَاءِ»<sup>(١)</sup>، وَهُوَ مَذْهَبُ

(١) رواه البخاري (١١٤٥)، ومسلم (٤٢٢/١٠٦).

الشافعي والأوزاعي، وحكي عن مالك أيضاً.

وعَلَّلُوا اختصاصَ النساء بالتصفيق، لأن أصواتهنَّ عَوْرَةٌ، فلذلك يُمنَعن من الأذان، ومن الجَهْر بالإقامة والقراءة، وهو معنى مُناسبٌ شهد الشرعُ له بالاعتبار، وهذا القول الثاني هو الصَّحِيحُ نظراً وخبراً<sup>(١)</sup>.

(ك): قال: «ما كان لابن أبي قحافة»، ولم يقل: لأبي بكر، تحقيراً لنفسه، واستصغاراً لمرتبته عند رسول الله ﷺ، والمراد من «بين يدي» القُدَام، أو لفظ (يدي) مُقَحَّمٌ، أو مَحْمُولٌ على الحقيقة<sup>(٢)</sup>.

(ن): في هذا الحديث: فضل الإصلاح بين الناس، ومَشْيُ الإمام وغيره في ذلك. وفيه: أن الإمام إذا تأخَّر عن الصلاة، تقدَّم غيره إذا لم يُخَف فتنة وإنكاراً من الإمام وغيره في ذلك.

وفيه: أن المُتقدِّم نيابةً عن الإمام ينبغي أن يكون أفضل القوم وأصلحهم لذلك الأمر، وأقوَمهم به.

وفيه: أن المؤذن وغيره يَعْرِضُ التقدُّم على الفاضل، وأن الفاضل يوافقُه.

وفيه: أن الفعل القليل لا يبطل الصلاة، لقوله: «صفق الناس».

وفيه: جوازُ الالتفات في الصلاة للحاجة، واستحبابُ حَمْدِ الله لمن تَجَدَّدت له نعمة، ورفع اليدين في الدعاء، وفعل ذلك الحمد والدعاء عَقِيبَ النعمة وإن كان في الصلاة.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٥٥).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٥/ ٦٦).

وفيه: جواز مشي الخطوة والخطوتين في الصلاة.

وفيه: جواز استخلاف المصلي بالقوم مَنْ يُتِمُّ الصلاةَ لهم، وهذا هو الصحيح من مذهبنا.

وفيه: أن التابع إذا أمره المتبوع بشيء، وفهم منه إكرامه بذلك الشيء، لا تحتمل الفعل، فله أن يتركه، وهذا لا يكون مخالفةً للأمر، بل يكون أدباً وتواضعاً، وتحذقاً في فهم المقاصد.

وفيه: ملازمة الأدب مع الكبار.

وفيه: أن السنة لمن نابه شيء في صلاته، كإعلام مَنْ يستأذن عليه، وتنبيه الإمام، وغير ذلك: أن يُسَبِّحَ إن كان رجلاً، فيقول: سبحان الله، وأن يُصَفَّقَ - وهو التصفيح - إن كانت امرأة، فتضرب بطنَ كفِّها الأيمن على ظهر كفِّها الأيسر، ولا تضرب بطنَ كفٍّ على بطنِ كفٍّ على وجه اللِّعْبِ واللَّهْوِ، فإن فعلت هكذا على وجه اللِّعْبِ، بطلت صلاتها لمنافاة الصلاة.

وفيه: فضائل لأبي بكر رضي الله عنه، وتقديم الصحابة له، وتفضيلهم له، واتفاقهم على فضله عليهم ورُجْحَانِهِ.

وفيه تقديم الصلاة في أول وقتها.

وفيه: أن الإقامة لا تصحُّ إلا عند إرادة الدخول في الصلاة، لقوله: «أتصلي فأقيم؟».

وفيه: أن المؤدَّن هو الذي يقيم الصلاة، وهذا هو السنة، ولو أقام غيره كان خلاف السنة، لكن يُعتدُّ بإقامته عندنا وعند جمهور العلماء.

وفيه: جواز خرق الإمام الصفوف إذا احتاج إلى خرقها، كخروجه

لطهارة أو رُعاف ونحوهما، ورجوعه، وكذا من احتاج إلى الخروج من المأمومين لعذر له خرّفها، وكذا في الدُّخول إذا رأى قُدَّامَهُمْ فُرْجَةً، فإنهم مُقَصِّرُونَ بتركها.

واستدل به أصحابنا على جواز اقتداء المُصَلِّي بمن يُحَرِّمُ بالصلاة بعده، فإن الصَّدِيقَ عليه السلام أحرم أولاً، ثم اقتدى بالنبي صلى الله عليه وآله حين أحرم بعده، وهذا هو الصحيح.

وفيه: أن من رجع لصلاته لشيء يكون رجوعه إلى وراء، ولا يستدبر القبلة، ولا يتحرّفها، لقوله: «ورجع القهقري»<sup>(١)</sup>.

(ك): وفيه: أن المسبوق يدخل في الصّفِّ، ولا يقف منفرداً.

وفيه: أن المُصَلِّي لا يلتفت إلا عند شِدَّة الحاجة، وجوازُ إمامة المَفْضُول مع وجود الفاضل.

وفيه: سؤال الرئيس عن مانع مُخالفة أمره.

وفيه: أن الإمامَ المَعْهُودَ إذا أتى والناسُ في الصلاة، ليس له أن يُخْرِجَ مَنْ قُدِّمَ، إلا أن يأباه، كما فعل أبو بكر رضي الله عنه، فقيل: إن هذا خاصٌّ بالنبي صلى الله عليه وآله؛ لأنه لا يجوز التَّقَدُّمُ بين يديه، وليس لسائر الناس اليوم من الفضل ذلك، وكان جائزاً لأبي بكر أن لا يتأخّر؛ لإشارة النبي صلى الله عليه وآله أن امْكُثْ مكانَكَ<sup>(٢)</sup>.



(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦٩ / ٢).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٦٧ / ٥).

## ٣٢- باب

### فضل ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْفُقَرَاءِ وَالْخَامِلِينَ

\* قال الله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨].

(الباب الثاني والثلاثون)

(في فضل ضَعْفَةِ الْمُسْلِمِينَ وَالْفُقَرَاءِ وَالْخَامِلِينَ)

\* قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾؛ أي: اجلس مع الذين يذكرون الله، ويُهَلِّلُونَهُ، وَيُحَمِّدُونَهُ، وَيُسَبِّحُونَهُ، وَيُكَبِّرُونَهُ، ويسألونه بُكْرَةً وَعَشِيًّا، سواء كانوا فقراء أو أغنياء أو أقوياء<sup>(١)</sup>.

(الثعلبي): نزلت في عُيَيْنَةَ بْنِ حِصْنِ الْفَزَارِيِّ، وذلك أنه أتى النبي ﷺ قبل أن يُسْلِمَ، وعنده صُهَيْبٌ وَخَبَّابٌ وَعِمَارٌ، وعامر بن فُهَيْرَةَ، ومُهْجَعٌ، وسلمان الفارسي، وعلى سلمان شِمْلَةٌ قد عَرِقَ فيها، وبيده خُوصَةٌ يشقُّها ثم يَنْسِجُها، فقال عُيَيْنَةُ لِلنَّبِيِّ ﷺ: أما يُؤْذِيكَ يَا مُحَمَّدٌ رِيحُ هَؤُلَاءِ؟! والله، لقد أذانا ريحُهم، ثم قال: نحن ساداتُ مُضَرَ وأشرافُها، فإن أسلمنا أسلم الناسُ،

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٩/ ١٢٧).

وإن أئبنا أبى الناس، وما يمعنا من أباك إلا هؤلاء فَنَحْ هؤلاء، نَبْعك، أو  
اجعل لنا مجلساً، فأنزل الله هذه الآية<sup>(١)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿بِالْفَدْوَةِ وَالْعَشِيِّ﴾؛ يعني: طرفي النهار، قال قتادة:  
يعني صلاة الصبح وصلاة العصر، قال كعب: والذي نفسي بيده، إنهم لأهل  
الصلاة المكتوبة.

وقال قتادة: نزلت هذه الآية في أصحاب الصُّفَّة، وكانوا سبع مئة رجل  
فُقراء في مسجد رسول الله ﷺ، قد لزموه لا يرجعون إلى تجارة، ولا إلى  
زَرْع، ولا إلى ضَرْع، يُصلُّون صلاةً، ويَتَظَرَّون الأخرى<sup>(٢)</sup>.

(م): فيه وجوه:

الأول: كونهم مواظبين على هذا العمل في كل الأوقات، كقول  
القائل: ليس لفلان عملٌ بالغداة والعشيَّ إلا شَتْمٌ.  
والثاني: المراد صلاة الفجر وصلاة العصر.

الثالث: أن الغداة هي الوقت الذي ينتقل فيه الإنسان من النوم إلى  
اليقظة، وهذا الانتقال شبيه بالانتقال من الموت إلى الحياة، والعشيَّ هو الوقت  
الذي ينتقل الإنسان من الحياة إلى الموت، ومن اليقظة إلى النوم، والإنسان  
العاقل يكون في هذين الوقتين كثير الذكر لله، عظيم الشكر لآلائه ونعمائه<sup>(٣)</sup>.

وفي «مسند أحمد» عن أبي أمامة قال: خرج رسول الله ﷺ على قاصٍّ

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (٦ / ١٦٥).

(٢) انظر: «تفسير البغوي» (٣ / ١٥٩).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٢١ / ٩٨).

يُقَصُّ، فأمسك، فقال رسول الله ﷺ: «قَصِّ، فَلَأَنْ أَقْعَدَ غَدُوَّةَ إِلَى أَنْ تُشْرِقَ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ»<sup>(١)</sup>.

وفيه أيضاً عن رجل من أصحاب بدر: أنه سمع النبي ﷺ يقول: «لَأَنْ أَقْعَدَ فِي مِثْلِ هَذَا الْمَجْلِسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ أَرْبَعَ رِقَابٍ»، قال شعبة: فقلت: أيُّ مجلس؟ قال: كان قاصّاً<sup>(٢)</sup>.

روى أبو داود الطيالسي في «مسنده» عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «لَأَنْ أُجَالِسَ قَوْماً يَذْكُرُونَ اللَّهَ مِنْ صَلَاةِ الْغَدَاةِ إِلَى طُلُوعِ الشَّمْسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِمَّا طَلَعْتَ عَلَيْهِ الشَّمْسُ، وَلَأَنْ أَذْكُرَ اللَّهَ مِنْ صَلَاةِ الْعَصْرِ إِلَى غُرُوبِ الشَّمْسِ أَحَبُّ إِلَيَّ مِنْ أَنْ أُعْتِقَ ثَمَانِيَةَ مَنْ وَلَدَ إِسْمَاعِيلَ، دِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً»، فَحَسَبْنَا دِيَاتِهِمْ وَنَحْنُ فِي مَجْلِسِ أَنْسٍ، فَبَلَغَتْ سِتَّةٌ وَتِسْعِينَ أَلْفاً، وَهَاهُنَا [مَنْ] يَقُولُ: «أَرْبَعَةٌ مَنْ وَلَدَ إِسْمَاعِيلَ»، وَاللَّهُ مَا قَالَ إِلَّا: «ثَمَانِيَةٌ... دِيَّةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ اثْنَا عَشَرَ أَلْفاً»<sup>(٣)</sup>.

روى البزار عن أبي هريرة وأبي سعيد قالوا: جاء رسول الله ﷺ، وَرَجُلٌ يَقْرَأُ (سُورَةَ الْحَجَرِ)، أَوْ (سُورَةَ الْكَهْفِ)، فَسَكَتَ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا الْمَجْلِسُ الَّذِي أُمِرْتُ أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ»<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٦١ / ٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٩٠): رجاله موثقون، إلا أن فيه أبا الجعد عن أبي أمامة، فإن كان هو الغطفاني، فهو من رجال الصحيح، وإن كان غيره، فلم أعرفه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣٦٦ / ٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١ / ١٩٠): فيه كردوس بن قيس، وثقه ابن حبان، وبقية رجاله رجال الصحيح.

(٣) رواه الطيالسي في «مسنده» (٢١٠٤).

(٤) رواه البزار في «مسنده» (٨٩ / ١٨). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٧ / ١٦٤): =

وروى الطبراني عن سهل بن حنيف قال: نزلت على رسول الله ﷺ، وهو في بعض أبياته: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدَاةِ وَالْعَشِيِّ﴾ الآية [الكهف: ٢٨]، فخرج يلتمسهم، فوجد قوماً يذكرون الله، منهم ثائر الرأس، وجاف<sup>(١)</sup> الجلد، وذو الثوب الواحد، فلما رآهم جلس معهم وقال: «الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ فِي أُمَّتِي مَنْ أَمَرَنِي أَنْ أَصْبِرَ نَفْسِي مَعَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ﴾ قال ابن عباس: لا تجاوزهم إلى غيرهم.

﴿تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ الجملة في موضع الحال، قال ابن عباس: يعني: تطلب بدلهم أصحاب الشرف والثروة<sup>(٣)</sup>.

ولما بالغ بمجالسة الفقراء من المسلمين، بالغ في النهي عن الالتفات إلى أقوال المنكرين من الكافرين، فقال: ﴿وَلَا نُطِيعَ مَنْ أَغْفَلْنَا قَلْبَهُ عَنْ ذِكْرِنَا﴾، أي: شغل عن الدين وعبادة ربه بالدنيا.

﴿وَكَانَ أَمْرُهُ فُرُطًا﴾؛ أي: أعماله وأفعاله سفة وتفريط وضياع<sup>(٤)</sup>.

= رواه البزار متصلًا ومرسلًا، وفيه عمرو بن ثابت أبو المقدام، وهو متروك.

(١) في الأصل: «وجاب».

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٨٨٦٦)، بنحوه من حديث أبي سعيد الخدري، ورواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٣٥ / ١٥)، من حديث سهل بن حنيف رضي الله عنه كما ذكره الشارح، وعزاه الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢١ / ٧) للطبراني من حديث عبد الرحمن بن سهل بن حنيف، وقال: رجاله رجال الصحيح.

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٩ / ١٣٠).

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (٢١ / ٩٨).

(الثعلبي): قيل: معناه: ضَيَّع أمره، وعَطَّل أيامه، ويقال: إن المؤمن يستعمل الأوقات، ولا تستعمله الأوقات<sup>(١)</sup>.

(م): هذا يدل على أن شرَّ أحوال الإنسان أن يكون قلبه خالياً عن ذكر الحق، ويكون مملوءاً من الهوى الداعي إلى الاشتغال بالخلق، وتحقيق القول: أن ذكر الله نور، وذكر غيره ظلمة، لأن الوجود طبيعة النور، والعدم منبع الظلمة، والحق تعالى واجب الوجود لذاته، فكان النور الحق هو الله، وما سوى الله فهو ممكن الوجود لذاته، والإمكان طبيعة عدمية، فكان منبع الظلمة، فالقلب إذا أشرق فيه ذكر الله، فقد حصل فيه النور والضوء والإشراق، وإذا توجه القلب إلى الخلق، فقد حصل فيه الظلمة والظلم، بل الظلمات، فلهذا السبب إذا أعرض القلب عن الحق، وأقبل على الخلق، فهو في الظلمة الحاصلة التامة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٥٢ - عن حارثة بن وهب رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «ألا أخبرُكم بأهل الجنة؟ كلُّ ضعيفٍ مُتَضَعِّفٍ، لو أقسم على الله لأَبْرَهُ، ألا أخبرُكم بأهل النار؟ كلُّ عَتَلٍ جَوَّازٍ مُسْتَكْبِرٍ» متفقٌ عليه.

«العتلُ»: الغليظ الجافي. «والجَوَّازُ»: بفتح الجيم وتشديد الواو وبإلطاء المعجمة، وهو الجموعُ المنوعُ، وقيل: الضخمُ المختالُ في مشيته، وقيل: القصيرُ البطينُ.

(١) انظر: «تفسير الثعلبي» (١٦٦/٦).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٠٠/٢١).

## (الإيمان)

(ن): ضبطوا «متضعف» بفتح العين وكسرها، المشهور الفتح، معناه: يَتَضَعُّهُ النَّاسُ، وَيَحْتَقِرُونَهُ، وَيَتَجَبَّرُونَ عَلَيْهِ، لضعف حاله في الدنيا.

وأما رواية الكسر: فمعناه: مُتَوَاضِعٌ مُتَذَلِّلٌ خَامِلٌ وَاضِعٌ مِنْ نَفْسِهِ.  
قال القاضي: وقد يكون الضَّعْفُ هنا رِقَّةَ الْقُلُوبِ وَلِينَهَا، وَإِخْبَاتَهَا لِلإِيمَانِ، والمراد: أن أغلب أهل الجنة هؤلاء، كما أن معظم أهل النار الْقِسْمُ الْآخَرُ، وليس المراد الاستيعاب في الطرفين<sup>(١)</sup>.

\* وقوله ﷺ: «لو أقسم على الله، لأبره»:

(ن): معناه: لو حلف يميناً طمَعاً في كرم الله تعالى بإبراره لأَبْرَهُ، وقيل: لو دعا لأجابه، يقال: أَبْرَرْتُ قَسَمَهُ وَبَرَّرْتُهُ، والأول هو المشهور<sup>(٢)</sup>.

(ق): «مُتَضَعَّفٌ» اسم مفعول؛ أي: الغالبُ على صفة أهل الجنة الضَّعْفُ عن نَيْلِ الدُّنْيَا وَمَالِهَا وَجَاهِهَا وَمَنَاصِبِهَا، وَإِثَارُ الْخُمُولِ وَالتَّوَاضُّعِ فِيهَا، يَلْبَسُونَ زُرِّيَّ الْمَلَابِسِ، وَلَا يَلْتَفِتُونَ إِلَى مَفَاخِرِ الْمَرَاقِبِ، وَلَا إِلَى صُدُورِ الْمَجَالِسِ عِلْماً مِنْهُمْ [بأنهم] عَلَى جَادَةِ سَفَرٍ، وَأَنَّ الدُّنْيَا لَيْسَتْ بِمَقَرٍّ<sup>(٣)</sup>.

(ن): «العتل» بضم العين والتاء: هو الجافي الشديدُ الْخُصُومَةُ بِالْبَاطِلِ، وقيل: الجافي الْفَقْطُ الْغَلِيظُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٨٧).

(٢) المرجع السابق، الموضوع نفسه.

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧ / ١٦٩).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٨٧).

(ق): وقيل: هو الأكل الشروب الظلوم، والعُتل هو العُنف، منه سُميت القسيّ الفارسية: عتلاً، لشدتها، و«المستكبر»: هو الموصوف بالكبر المُستعمل له<sup>(١)</sup>.

(ن): هو بَطَرُ الحَقِّ وغمطُ الناس<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٥٣ - وعن أبي العباس سهل بن سعد الساعدي رضي الله عنه قال: مرَّ رجلٌ على النبي ﷺ؛ فقال لرجلٍ عنده جالسٍ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟»، فقال: رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِ النَّاسِ، هَذَا وَاللَّهِ حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ يُشَفَّعَ. فَسَكَتَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، ثُمَّ مَرَّ رَجُلٌ آخَرُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا رَأَيْكَ فِي هَذَا؟»، فقال: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَذَا رَجُلٌ مِنْ فُقَرَاءِ الْمُسْلِمِينَ، هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خَطَبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ. فقال رسولُ اللَّهِ ﷺ: «هَذَا خَيْرٌ مِنْ مِلءِ الْأَرْضِ مِثْلِ هَذَا» متفقٌ عليه.

قوله: «حَرِيٌّ» هو بفتح الحاء وكسر الراء وتشديد الباء؛ أي: حَقِيقٌ.

وقوله: «شَفَعَ» بفتح الفاء.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧/ ١٧٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧/ ١٨٨).

## (الْبَيِّنَاتُ)

\* قوله ﷺ: «هذا خير من ملء الأرض مثل هذا»:

(ط): «ملء الأرض» وقع مُفضَّلاً عليه باعتبار مُميَّزِهِ، وهو قوله:

«مثل هذا» لأنَّ البَيَانَ والمُبَيِّنَ شيءٌ واحد، انتهى<sup>(١)</sup>.

فيه: فضيلة الحُمُول، والزُّهْدِ في الدُّنْيَا، والتَّقَلُّلِ من الجَاهِ والمَالِ، ومعرفةِ النَّاسِ، فإنَّ كلَّ واحدٍ من هذه المذكوراتِ عَوْنٌ للبعدِ في سَيْرِهِ إِلَى رَبِّهِ.

وفيه: أَنَّ الجِبِلَّةَ الإنْسَانِيَّةَ مَطْبُوعَةٌ عَلَى أَنَّهَا تُحِبُّ الْعَاجِلَةَ، وتَذَرُ الْآخِرَةَ، فَإِنَّ الصَّحَابِيَّ الْجَلِيسَ لِلنَّبِيِّ ﷺ عَنِ بَقُولِهِ: «هَذَا حَرِيٌّ إِنْ خُطِبَ أَنْ لَا يُنْكَحَ، وَإِنْ شَفَعَ أَنْ لَا يُشَفَّعَ، وَإِنْ قَالَ أَنْ لَا يُسْمَعَ لِقَوْلِهِ»: أَنَّ غَالِبَ الْبَشَرِ هَذَا حَالُهُمْ، لَا أَفْرَادَ الْمُؤْمِنِينَ، فَضْلاً عَنِ الْمُتَتَجِبِينَ فِيهِمْ وَالْمُتَخَبِّينَ.

وفيه: أَنَّ الْوَاحِدَ الْكَامِلَ مِنَ النُّوعِ الْإِنْسَانِيِّ رُبَّمَا يُوَازِي أُلُوفاً مُؤَلِّفَةً مِنَ الَّذِينَ طَبَعَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ، وَاتَّبَعُوا أَهْوَاءَهُمْ، وَغَلَبَتْ عَلَيْهِمُ الشُّقُوءُ، وَأَسْرَتَهُمُ الشَّهَوَةُ، فَإِنَّهُمْ كَغُثَاءِ السَّيْلِ لَا يُعْبَأُ بِكَثْرَتِهِمْ، وَلِهَذَا كَانَ بَعَثُ النَّارِ مِنْ وَلَدِ آدَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ مِنْ كُلِّ أَلْفٍ تِسْعُ مِائَةٍ وَتِسْعَةٌ وَتِسْعُونَ، وَفِي التَّنْزِيلِ:

﴿إِنْ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠].

\* \* \*

٢٥٤ - وعن أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ قَالَ:

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبيي (١٠ / ٣٣١١).

«اَحْتَبَّتِ الْجَنَّةُ وَالنَّارُ، فَقَالَتِ النَّارُ: فِيَّ الْجَبَّارُونَ وَالْمُتَكَبِّرُونَ، وَقَالَتِ الْجَنَّةُ: فِيَّ ضِعْفَاءُ النَّاسِ وَمَسَاكِينُهُمْ، فَقَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا: إِنَّكَ الْجَنَّةُ رَحِمَتِي أَرْحَمُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ، وَإِنَّكَ النَّارُ عَذَابِي أُعَذِّبُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ، وَلِكُلِّيْكُمْ عَلَيَّ مِلْؤُهَا» رواه مسلم.

### (الباب الثاني)

\* قوله ﷺ: «احتبت الجنة والنار» :

وفي رواية لمسلم: «تَحَاجَّتْ»<sup>(١)</sup>، قال الأزهري: حَاجَجْتُهُ أَحَاجُّهُ حِجَاجًا وَمُحَاجَّةً حَتَّى أَحْجَجْتُهُ؛ أي: غلبته بِالْحُجَّةِ<sup>(٢)</sup>.

(ط): الحديث لا يُحْمَلُ على هذا، لأن كل واحدة منهما ليست بغالبة على الأخرى فيما تكلمت به، بل لِمُجَرَّدِ حكاية ما اختصت به، وفيها شائبة من نوع الشكاية، ألا ترى كيف قال للجنة: «إنما أنت رحمتي» وقال للنار: «إنما أنت عذابي»؟ فأفحم كلَّ واحدة منهما بما تقتضيه مَسِيئَتُهُ، انتهى<sup>(٣)</sup>.

الحديث محمول على الحقيقة اللغوية، ينادي بهذا قوله ﷺ: «فَقَضَى اللَّهُ بَيْنَهُمَا»، إذ الحكم مسبوق بِالْمُحَاجَّةِ.

وقوله: لأن كل واحدة منهما ليست بغالبة على الأخرى. يقال: لا يلزم من التَّحَاجِّ حُصُولُ الغلبة، بل إِرَادَتُهَا، وهي حاصلة، فإن النار

(١) رواه مسلم (٢٨٤٦ / ٣٥)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) انظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣ / ٢٥١).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١١ / ٣٥٩٦).

قالت: «أُوثرت بالجبارين والمتكبرين» ادَّعَاءٌ مِنْهَا بِمَزِيَّةٍ لَهَا عَلَى الْجَنَّةِ بِهَذَا، وَالْجَنَّةُ مَعَ مَا مُنَحَتْ مِنَ الْفَضَائِلِ لَمَّا نَظَرَتْ إِلَى أَكْثَرِ أَهْلِهَا، وَمَا وَجَدَتْ إِلَّا سِقَاطَ النَّاسِ وَضِعَافَهُمْ، فَكَرَّتْ فِي حُجَّةٍ لَهَا، فَجَعَلَتْ تُدَمِّدُ مَعَ نَفْسِهَا وَتَقُولُ: «مَا لِي لَا يَدْخُلُنِي إِلَّا ضُعْفَاءُ النَّاسِ وَسَقَطُهُمْ وَعَجَزُهُمْ»، فَقَالَ اللَّهُ لَهَا: «أَنْتِ رَحْمَتِي، أَرْحَمُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ»، فَكَأَنَّهُ سَبَحَانَهُ لَقْنَهَا حُجَّتَهَا، إِذْ رَحْمَةُ اللَّهِ غَالِبَةٌ عَلَى غَضَبِهِ كَمَا وَرَدَ فِي «الصَّحِيحِ»<sup>(١)</sup>، فَإِذَا قَالَتْ: أَنَا رَحْمَةُ اللَّهِ، فَقَدْ غَلَبَتْ حَقِيقَةُ وَحُجَّةٍ، وَقَالَ لِلنَّارِ: «أَنْتِ عَذَابِي أَصِيبُ بِكَ مِنْ أَشَاءَ»؛ أَيُّ: مَا أَنْتِ إِلَّا مَأْمُورَةٌ يَجِبُ عَلَيْكَ الْإِثْمَارُ لِمَا أَمَرْتُ.

(ن): هَذِهِ الْمُحَاجَّةُ عَلَى ظَاهِرِهَا، وَأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى جَعَلَ فِي الْجَنَّةِ وَالنَّارِ تَمْيِيزًا تَدْرِكَانِ بِهِ فَتَحَاجَّتَا، وَلَا يَلْزَمُ مِنْ هَذَا أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ التَّمْيِيزُ فِيهِمَا دَائِمًا<sup>(٢)</sup>.

(ق): ظَاهِرُ هَذِهِ الْمُحَاجَّةِ: أَنَّهَا لِسَانَ مَقَالٍ، فَيَكُونُ خَزَنَةُ كُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا هُمُ الْقَائِلُونَ ذَلِكَ، وَيَجُوزُ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ ذَلِكَ الْقَوْلَ فِيمَا شَاءَ مِنْ أَجْزَاءِ الْجَنَّةِ، وَلَا يَشْتَرُطُ عَقْلًا فِي الْأَصْوَاتِ الْمُقْطَعَةِ أَنْ يَكُونَ مَحَلُّهَا حَيًّا، خِلَافًا لِمَنْ اشْتَرَطَ ذَلِكَ، وَلَوْ سَلَّمْنَا ذَلِكَ، لَكَانَ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَخْلُقَ اللَّهُ فِي بَعْضِ أَجْزَاءِ الْجَنَّةِ وَالنَّارِ الْجَمَادِيَّةِ حَيَاةً، بَحِثْ يَصْدُرُ ذَلِكَ الْقَوْلُ عَنْهُ، لَا سِيَّمَا وَقَدْ قَالَ بَعْضُ الْمَفْسُرِينَ فِي قَوْلِهِ: ﴿وَإِنَّ الدَّارَ الْآخِرَةَ لَإِيهِيَ الْحَيَوَانُ﴾ [العنكبوت: ٦٤]: إِنَّ كُلَّ مَا فِي الْجَنَّةِ حَيٌّ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ

(١) رواه البخاري (٦٩٨٦)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٨١).

لسان حال، فيكون ذلك عبارة عن حالَيْهِمَا، والأول أَوْلَى، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

(حس): سُمِّيت الجنة رحمةً، لأن بها تظهر<sup>(٢)</sup> رحمة الله تعالى، كما

قال: «أَرْحَمُ بِكَ مَنْ أَشَاءُ»، وإلا فرحمة الله من صفاته التي لم يزل موصوفاً بها، ليس [الله] صفةً حادثةً، ولا اسمٌ حادثٌ، فهو قديم بجميع أسمائه وصفاته جَلَّ جلاله، وتقدَّس أسماؤه<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٢٥٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّهُ لَيَأْتِي الرَّجُلُ السَّمِينُ الْعَظِيمُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ لَا يَزُنُ عِنْدَ اللَّهِ جَنَاحَ بَعُوضَةٍ مُتَفَقِّ عَلَيْهِ».

(الشيخ)

(ن): معنى «لا يزن عند الله جناح بعوضة»؛ أي: لا يعدُّله في القَدْر والمنزلة؛ أي: لا قَدْرَ له، وفيه: ذَمُّ السَّمَنِ<sup>(٤)</sup>.

(ق): إذ لا يُثْقَل الميزان إلا صحيفة الأعمال، لا أشخاص العاملين، وقد قال ﷺ في عبدالله بن مسعود: «أَتَعْجَبُونَ مِنْ حُمُوشَةٍ سَاقِيَةٍ؟! لَهَا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧ / ١٩٢).

(٢) في الأصل: «يذهب».

(٣) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١٥ / ٢٥٧).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٢٩).

أَثْقَلُ فِي الْمِيزَانِ مِنْ أَحَدٍ»<sup>(١)</sup>، أو كما قال؛ أي: الأعمال التي عمل بها، لا أن ساقية توضع في الميزان، ولا شَخْصُهُ، كما قال بعض المتكلمين على هذه الآية: إن الأشخاصَ توزن.

وفيه: أن السَّمَنَ المكتسب للرجال مذمومٌ، وقد قال ﷺ: «إِنَّ أَبْغَضَ الرِّجَالِ إِلَى اللَّهِ الْخَبِرُ السَّمِينُ»<sup>(٢)</sup>، وقال في حديث عمران: «يُظْهَرُ فِيهِمُ السَّمَنُ»<sup>(٣)</sup>.

وسبب ذلك: أن السَّمَنَ المكتسب إنما هو كثرة الأكل، والشرُّ، والدَّعَةُ، والرَّاحَةُ، والأمن، والاسترسال مع النفس على شهواتها، وحاصل هذا الحديث يرجع إلى الحديث الآخر: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ، وَلَكِنْ يَنْظُرُ إِلَى قُلُوبِكُمْ»<sup>(٤)</sup>، وقد سبق<sup>(٥)</sup>.

\* \* \*

٢٥٦ - وعنه: أَنَّ امْرَأَةً سَوْدَاءَ كَانَتْ تَقُمُّ الْمَسْجِدَ، أَوْ شَابًا، فَقَدَّهَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَ عَنْهَا، أَوْ عَنْهُ، فَقَالُوا: مَاتَ. قَالَ: «أَفَلَا كُنْتُمْ أَذْنَتُمُونِي؟»، فَكَانَتْهُمْ صَغَرُوا أَمْرَهَا، أَوْ أَمْرَهُ، فَقَالَ:

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ١١٤)، من حديث علي بن أبي طالب. قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٩ / ٢٨٩): رواه أحمد وأبو يعلى والطبراني، ورجالهم رجال الصحيح غير أم موسى، وهي ثقة.

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٥٦٦٨) عن كعب بن جراح.

(٣) رواه البخاري (٢٥٠٨)، ومسلم (٢١٤ / ٢٥٣٥).

(٤) رواه مسلم (٣٣ / ٢٥٦٤)، من حديث أبي هريرة.

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣٥٩ / ٧).

«دُلُّونِي عَلَى قَبْرِهِ» فَدَلُّوهُ، فَصَلَّى عَلَيْهَا، ثُمَّ قَالَ: «إِنَّ هَذِهِ الْقُبُورَ مَمْلُوءَةٌ ظُلْمَةً عَلَى أَهْلِهَا، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُنَوِّرُهَا لَهُمْ بِصَلَاتِي عَلَيْهِمْ» متفقٌ عليه.

قوله: «تَقُمْ»: هو بفتح التاء وَضَمَّ القافِ، أَي: تَكُنْسُ، وَ«الْقِمَامَةُ»: الْكِنَاسَةُ، وَ«أَدْتُمُونِي» بِمَدِّ الهمزة، أَي: أَعْلَمْتُمُونِي.

### (الْمَقَامُ الْخَامِسُ)

(ق): «تَقُمُ الْمَسْجِدَ»، أَي: تَكُنْسُهُ، وَالْقِمَامَةُ: الْكِنَاسَةُ<sup>(١)</sup>.

(ن): فِيهِ: بَيَانُ مَا كَانَ عَلَيْهِ النَّبِيُّ ﷺ مِنَ التَّوَاضُّعِ وَالرَّفَقِ بِأُمَّتِهِ، وَتَفَقُّدِ أَحْوَالِهِمْ، وَالْقِيَامِ بِحَقُوقِهِمْ، وَالْإِهْتِمَامِ بِمَصَالِحِهِمْ فِي آخِرَتِهِمْ وَدُنْيَاهُمْ<sup>(٢)</sup>.

(ق): وَفِيهِ: تَنْبِيْهُ عَلَى أَنْ لَا يُحْتَقَرُ مُسْلِمٌ، وَلَا يُصَغَّرَ أَمْرُهُ<sup>(٣)</sup>.

(ك): قَالَ ابْنُ بَطَّالٍ: وَفِيهِ: الْحَضُّ عَلَى كَنْسِ الْمَسَاجِدِ وَتَنْظِيفِهَا؛ لِأَنَّهُ ﷺ إِنَّمَا خَصَّهُ بِالصَّلَاةِ عَلَيْهِ بَعْدَ دَفْنِهِ مِنْ أَجْلِ ذَلِكَ، وَقَدْ رُويَ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهُ كَنَسَ الْمَسْجِدَ، وَفِيهِ خِدْمَةُ الصَّالِحِينَ.

وَفِيهِ: جَوَازُ الْمُكَافَأَةِ بِالْدُّعَاءِ وَالتَّرْحُمِ عَلَى مَنْ أَوْقَفَ نَفْسَهُ عَلَى نَفْعِ الْمُسْلِمِينَ وَمَصَالِحِهِمْ.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٦١٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٢٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٦١٧).

وفيه: الرّغبة في حضور خيار الصّالحين.

وفيه: جواز الصلاة في المقبرة<sup>(١)</sup>.

(ن): في قوله ﷺ: «أفلا كنتم آذنتموني» دلالة لاستحباب الإعلام بالميت، وفيه: دلالة لمذهب الشافعيّ وموافقيه في الصلاة على الميت في قبره، سواء صلّي عليه أم لا، تأوّل أصحاب مالك - حيث منعوا الصلاة على القبر - بتأويلات باطلة لا فائدة في ذكرها، لظهور فسادها<sup>(٢)</sup>.

(ق): مذهب مالك ومشهور قول أصحابه: جواز الصلاة على القبر إذا لم يصلّ عليه، وعنه أيضاً وعن أشهب وسُحنون: أنه لا يصلّي عليه؛ لفوت ذلك.

وأما من صلّي عليه، فليس لمن فاتته الصلاة عليه أن يصلّي عليه، وهو [المشهور من مذهب مالك وأصحابه وهو] قول الليث، والثوري، وأبي حنيفة، قال: إلا أن يكون وليّه، فله إعادة الصلاة عليه.

وإذا قلنا: تفوت، فما الذي يقع به الفوت؟ فقل: بهيّل التراب وتسويته، وقيل: بخوف تغيّره، وقيل: بالطول فيمن لم يصلّ عليه، وهو ما زاد على ثلاثة أيام فأكثر عند أبي حنيفة، وقال أحمد فيمن صلّي عليه: تُعاد إلى شهر<sup>(٣)</sup>.

---

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٤ / ١١٩)، وكلمة: «المقبرة» تحرفت في الأصل إلى «القبر».

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٢٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢ / ٦١٦)، وما بين معكوفتين منه.

(ط): قوله ﷺ: «إن هذه القبور مملوءة ظلمة» هذا كالأسلوب الحكيم، يعني: ليس النظر في الصلاة على الميت إلى حقارته ورفعة شأنه، بل هي بمنزلة الشفاعة له [ليُؤَرَّ قبره]، ويُخَفَّف من عذابه، وعليه الدعاء السابق، فليتأمل<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

٢٥٧ - وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «رُبَّ أَشْعَثَ مَدْفُوعٍ بِالْأَبْوَابِ لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ لِأَبْرَهُ» رواه مسلم.

(الشيء الأشعث)

(قض): «الأشعث» هو المُغْبَرُّ الرأس، المُتَفَرِّقُ الشُّعُور، وأصل التركيب هو التفرُّق والانتشار، و«مدفوع» الصواب بالدال؛ أي: يُدْفَع عند الدُّخُول على الأعيان، والحُضُور في المحافل، فلا يُتْرَك أن يُلْجَ الباب، فضلاً أن يحضر معهم، ويجلس فيما بينهم<sup>(٢)</sup>.

(ن): أي: لا قَدَر له عند الناس، فهم يدفعونه عن أبوابهم ويطردونه احتقاراً له.

وقوله: «لو أقسم على الله، لأبره»؛ أي: لو حلف على وقوع شيء، لأوقعه الله إكراماً له بإجابة سؤاله، وصيانتَه من الحنث في يمينه، وهذا لعظم منزلته عند الله، وإن كان حقيراً عند الناس، وقيل: معنى القسم هاهنا الدعاء، وإبراره إجابته<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٤/ ١٣٩٥)، وما بين معكوفتين منه.

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣/ ٢٩٦).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٧٤).

[(ط):] مما يؤيد الثاني لفظ «على الله»، لأنه أراد به المُسَمَّى، ولو أُريد به اللَّفْظ، لقليل: (بالله)، ويشهد للوجه الأول حديثُ أنس بن النَّضْر: «والله لا تُكسرُ نَبِيَّهَا»<sup>(١)</sup>.

(قض): إذا قلنا: المُراد بالإبرار الإجابة، فيكون قد شَبَّهَ إجابة المُنشدِ المُقسَم على غيره بوفاء الحالف على يمينه وبرِّه فيها<sup>(٢)</sup>.

(ط): فيكون من باب الاستعارة والتمثيل، ويجوز أن يكون من باب المُشاكلة المَعنويَّة<sup>(٣)</sup>.

(الكشاف): شهد رجلٌ عند شُريح فقال: إنك لَسَبْتُ الشهادة، فقال الرجل: إنها لم تَجْعَدْ عَنِّي، والذي سَوَّغَ تجعیدَ الشهادة هو مُراعاة المُشاكلة، ولولا ذكر سُبوطة الشهادة لامتنع تجعيدها<sup>(٤)</sup>.

(ق): فإن قيل: كيف تكون هذه أوصاف أهل الجنة، وقد أمر الشرع بالنظافة، والزَّينة، والتطَيُّب في الجمعة والأعياد، وكان ﷺ يَتَطَيَّب، وَيَتَنَظَّف، وَيَتَزَيَّن للوفود وللجمَع والأعياد.

قلنا: لا تناقض بينهما، فإنه ﷺ إنما وصف هؤلاء القوم بما غلب من أحوالهم، من مُلازمة الأسفار الشرعية، من الحَجِّ، والجِهاد، والسَّيَاحة في الأرض، والفِرار بأديانهم من الفِتَنِ، ومع ذلك كُلُّه فيتنظفون النظافة الشرعية،

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٣٠٩)، والحديث رواه البخاري (٤٣٣٥)،

ووقع فيه: «سنُّها»، واللفظ المذكور ذكره التبريزي في «مشكاة المصابيح» (٣٤٦٠).

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣ / ٢٩٦).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٣٠٩).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ١٤١).

ويتزينون التزيّن الشرعيّ إذا حضر وقته، وأمّكنهم ذلك، ويحضرّون جماعة المسلمين وجمعاتهم، فهم مع الناس كائنون، وعنهم باثنون، داخلون في غمارهم ومُستترّون بخمولهم وأطمارهم، قد توجّهوا إلى الحقّ، وأعرضوا عن الخلق، انتهى<sup>(١)</sup>.

ولبعضهم في وصفهم:

رُبَّ ذِي طُمُرَيْنِ نِضْوٍ      يَأْمَنُ الْعَالَمُ شَرَّهُ  
لَا يُرَى إِلَّا غِنِيًّا      وَهُوَ لَا يَمْلِكُ ذَرَّةً  
ثُمَّ لَوْ أَقْسَمَ فِي      شَيْءٍ عَلَى اللَّهِ أَبْرَهُ  
وللآخر:

فَلَا يَغُرَّنَكَ ذُو طُمُرَيْنِ تَحْقِرُهُ      فَرُبَّ حُرٍّ كَرِيمٍ بَيْنَ أَطْمَارِ

\* \* \*

٢٥٨ - وعن أسامة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «قُمْتُ عَلَى بَابِ الْجَنَّةِ، فَإِذَا عَامَّةٌ مَن دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ، وَأَصْحَابُ الْجَدِّ مَحْبُوسُونَ، غَيْرَ أَنَّ أَصْحَابَ النَّارِ قَدْ أُمِرَ بِهِمْ إِلَى النَّارِ، وَقُمْتُ عَلَى بَابِ النَّارِ، فَإِذَا عَامَّةٌ مَن دَخَلَهَا النِّسَاءُ» متفقٌ عليه.

«وَالْجَدُّ» بفتح الجيم: الحظُّ والغنى.

وقوله: «مَحْبُوسُونَ»؛ أي: لَمْ يُؤْذَنَ لَهُمْ بَعْدُ فِي دُخُولِ الْجَنَّةِ.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧/ ١٦٩).

\* قوله ﷺ: «إِذَا عَامَةٌ مِنْ دَخَلَهَا الْمَسَاكِينُ» قَالَ ابْنُ أَبِي جَمْرَةَ الْأَزْدِيُّ: لَفْظُ «الْمَسَاكِينِ» فِي هَذَا الْحَدِيثِ لَيْسَ عَلَى عُمُومِهِ، لِمَا رُوي: «إِنَّ الْفُقَرَاءَ يَدْخُلُونَ الْجَنَّةَ قَبْلَ الْأَغْنِيَاءِ بِنِصْفِ يَوْمٍ، وَهُوَ خَمْسُ مِائَةِ عَامٍ مِنْ أَعْوَامِ الدُّنْيَا»، فَقَامَ إِلَيْهِ فَقِيرٌ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا مِنْهُمْ؟ قَالَ: «أَلَاكَ ثَوْبَانِ: إِذَا غَسَلْتَ الْوَاحِدَ لَبِستَ الْآخَرَ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَسْتَ مِنْهُمْ» فَقَامَ إِلَيْهِ ثَانٍ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَنَا مِنْهُمْ؟ وَلَيْسَ كَمَنْ تَقَدَّمَ، أَيْ: لَيْسَ لَهُ إِلَّا ثَوْبٌ وَاحِدٌ، فَقَالَ: «أَلَاكَ غَدَاءٌ وَعَشَاءٌ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَسْتَ مِنْهُمْ» فَقَامَ ثَالِثٌ، فَقَالَ: أَنَا مِنْهُمْ؟ وَلَيْسَ كَمَنْ تَقَدَّمَ قَالَ: «أَلَاكَ بَيْتٌ تَأْوِي إِلَيْهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «لَسْتَ مِنْهُمْ»، فَقَامَ رَابِعٌ، فَقَالَ: أَنَا مِنْهُمْ؟ وَلَيْسَ كَمَنْ تَقَدَّمَ، قَالَ: «أَتُصْبِحُ وَتُمْسِي وَأَنْتَ رَاضٍ عَنِ اللَّهِ؟» قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «أَنْتَ مِنْهُمْ»، أَوْ كَمَا قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ.

وكَذَلِكَ يُلْزَمُ فِي الْفَقِيرِ مِنْ طَرِيقِ النَّظَرِ أَنَّهُ يَقُومُ بِمَا فُرِضَ عَلَيْهِ، فَالْفَقِيرُ التَّارِكُ لِلصَّلَاةِ، كَيْفَ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ حَتَّى يَكُونَ مِنْ أَكْثَرِ أَهْلِهَا؟ إِذْ كَمَا يُوقَفُ الْغَنِيُّ لِيُسْأَلَ عَنْ رَكْنٍ مِنْ أَرْكَانِ الْإِسْلَامِ، وَهُوَ الزَّكَاةُ، كَذَلِكَ الْمُفْرَطُ فِي الصَّلَاةِ، إِذْ هُوَ رَكْنٌ أَيْضًا.

(ن): «أَصْحَابُ الْجَدِّ» بَفَتْحِ الْجِيمِ، الْمُرَادُ بِهِ أَصْحَابُ الْبَيْتِ وَالْحِظِّ فِي الدُّنْيَا، وَالْوَجَاهَةُ بِهَا، وَقِيلَ: الْمُرَادُ بِهِ أَصْحَابُ الْوِلَايَاتِ، وَ«مَحْبُوسُونَ»؛ أَيْ: لِلْحِسَابِ، وَيَسْبِقُهُمُ الْفُقَرَاءُ بِخَمْسِ مِائَةِ عَامٍ، كَمَا جَاءَ فِي الْحَدِيثِ. وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: تَفْضِيلُ الْفَقْرِ عَلَى الْغِنَى، وَفِيهِ فَضِيلَةُ الْفُقَرَاءِ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧/٥٢).

قال ابن أبي جَمْرَةَ: وفيه دليلٌ على أن الغالبَ على الأغنياء عدمُ التوفيق، لكونهم قليلين في الجنة، ولأنه يمنعهم عن اتِّباع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام كثرةُ حُطام الدنيا، والاشتغال بها، وإن دخلوا في الإسلام، قلَّما يُخَلِّصون أنفسهم من كثرة ما يتوجَّه عليهم من الحقوق، اللهم إلا من [خصَّه] الله منهم بمَعونة، والفقراء قليلو المَوَدَّة، روي عن الحسن البصريِّ أنه وقع نارٌ في البصرة، فأخذ مُصْحَفاً وخرج، وقال: أهل البصرة، فاز المُخِفُّون، ما لي في بلدكم غيرُ هذا، يعني: مُصْحَفُهُ، يشير أنه بقلَّة دُياه نجا من نار البصرة بنفسه وبكل ما معه، فكَذلك في الدار الآخرة.

\* \* \*

٢٥٩- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لَمْ يَتَكَلَّمْ فِي الْمَهْدِ إِلَّا ثَلَاثَةٌ: عِيسَى بْنُ مَرْيَمَ، وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ، وَكَانَ جُرَيْجٌ رَجُلًا عَابِدًا، فَاتَّخَذَ صَوْمَعَةً، فَكَانَ فِيهَا، فَأَتَتْهُ أُمُّهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَتْ: يَا جُرَيْجُ! فَقَالَ: يَا رَبِّ! أُمِّي وَصَلَاتِي، فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، فَانْصَرَفَتْ. فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ أَتَتْهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَتْ: يَا جُرَيْجُ! فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ! أُمِّي وَصَلَاتِي، فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ، أَتَتْهُ وَهُوَ يُصَلِّي، فَقَالَتْ: يَا جُرَيْجُ! فَقَالَ: أَيُّ رَبِّ! أُمِّي وَصَلَاتِي، فَأَقْبَلَ عَلَى صَلَاتِهِ، فَقَالَتْ: اللَّهُمَّ لَا تُمِتْهُ حَتَّى يَنْظُرَ إِلَى وُجُوهِ الْمُؤْمِسَاتِ. فَتَذَاكَرَ بَنُو إِسْرَائِيلَ جُرَيْجًا وَعِبَادَتَهُ، وَكَانَتْ امْرَأَةٌ بَغِيٌّ يُتَمَثَّلُ بِحُسْنِهَا، فَقَالَتْ: إِنْ شِئْتُمْ لَا أَفْتِنَنَّهُ، فَتَعَرَّضَتْ لَهُ،

فَلَمْ يَلْتَفِتْ إِلَيْهَا، فَأَتَتْ رَاعِيًا كَانَ يَأْوِي إِلَى صَوْمَعَتِهِ، فَأَمَكَّتَهُ مِنْ  
نَفْسِهَا، فَوَقَعَ عَلَيْهَا فَحَمَلَتْ، فَلَمَّا وَلَدَتْ قَالَتْ: هُوَ مِنْ جُرَيْجٍ،  
فَاتَّوَهُ فَاسْتَزَلُّوهُ وَهَدَمُوا صَوْمَعَتَهُ، وَجَعَلُوا يَضْرِبُونَهُ، فَقَالَ:  
مَا شَأْنُكُمْ؟ قَالُوا: زَنَيْتَ بِهِذِهِ الْبَغْيِيَّ، فَوَلَدَتْ مِنْكَ. قَالَ: أَئِنَّ  
الصَّبِيَّ؟ فَجَاؤُوا بِهِ، فَقَالَ: دَعُونِي حَتَّى أَصَلِّيَ، فَصَلَّى، فَلَمَّا  
انْصَرَفَ أَتَى الصَّبِيَّ، فَطَعَنَ فِي بَطْنِهِ وَقَالَ: يَا غُلَامُ! مَنْ أَبُوكَ؟  
قَالَ: فُلَانُ الرَّاعِي، فَأَقْبَلُوا عَلَى جُرَيْجٍ يُقْبَلُونَهُ وَيَتَمَسَّحُونَ بِهِ،  
وَقَالُوا: نَبِيٌّ لَكَ صَوْمَعَتُكَ مِنْ ذَهَبٍ، قَالَ: لَا، أَعِيدُوهَا مِنْ طِينٍ  
كَمَا كَانَتْ، فَفَعَلُوا. وَبَيْنَا صَبِيٌّ يَرْضَعُ مِنْ أُمِّهِ، فَمَرَّ رَجُلٌ رَاكِبٌ  
عَلَى دَابَّةٍ فَارَاهُ وَشَارَهُ حَسَنَةً، فَقَالَتْ أُمُّهُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَ  
هَذَا، فَتَرَكَ الثَّدْيَ وَأَقْبَلَ إِلَيْهِ، فَنَظَرَ إِلَيْهِ فَقَالَ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي  
مِثْلَهُ، ثُمَّ أَقْبَلَ عَلَى ثَدْيِهِ، فَجَعَلَ يَرْضَعُ، فَكَانِي أَنْظُرُ إِلَى  
رَسُولِ اللَّهِ ﷺ وَهُوَ يَحْكِي ارْتِضَاعَهُ بِأُصْبُعِهِ السَّبَابَةِ فِي فِيهِ، فَجَعَلَ  
يَمْصُهَا، قَالَ: «وَمَرُّوا بِجَارِيَةٍ وَهُمْ يَضْرِبُونَهَا، وَيَقُولُونَ: زَنَيْتَ،  
سَرَقْتَ، وَهِيَ تَقُولُ: حَسْبِيَ اللَّهُ وَنِعْمَ الْوَكِيلُ. فَقَالَتْ أُمُّهُ: اللَّهُمَّ  
لَا تَجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهَا، فَتَرَكَ الرِّضَاعَ، وَنَظَرَ إِلَيْهَا، فَقَالَ: اللَّهُمَّ  
اجْعَلْنِي مِثْلَهَا، فَهَنَالِكَ تَرَا جَعَا الْحَدِيثَ، فَقَالَتْ: مَرَّ رَجُلٌ حَسَنُ  
الْهَيْئَةِ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْ ابْنِي مِثْلَهُ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي

مِثْلَهُ، وَمَرُّوا بِهَذِهِ الْأَمَةِ وَهُمْ يَضْرِبُونَهَا وَيَقُولُونَ: زَيْنَتٌ، سَرَقَتْ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْ إِنِّي مِثْلَهَا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا؟! قَالَ: إِنَّ ذَلِكَ الرَّجُلَ كَانَ جَبَّارًا، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ لَا تَجْعَلْنِي مِثْلَهُ، وَإِنَّ هَذِهِ يَقُولُونَ لَهَا: زَيْنَتٌ، وَلَمْ تَزِنْ، وَسَرَقَتْ، وَلَمْ تَسْرِقْ، فَقُلْتُ: اللَّهُمَّ اجْعَلْنِي مِثْلَهَا» متفق عليه.

«وَالْمُؤِمَّاتُ»: بضم الميم الأولى، وإسكان الواو، وكسر الميم الثانية، وبالسين المهملة، وهُنَّ الزَّوَانِي. وَالْمُؤِمَّاتُ: الزَّانِيَةُ. وقوله: «دَابَّةٌ فَارِهَةٌ» بالفاء؛ أي: حَادِقَةٌ نَفِيسَةٌ. «وَالشَّارَةُ»: بِالشَّيْنِ الْمُعْجَمَةِ وَتَخْفِيفِ الرَّاءِ، وَهِيَ الْجَمَالُ الظَّاهِرُ فِي الْهَيْئَةِ وَالْمَلْبَسِ. وَمَعْنَى «تَرَجَعَا الْحَدِيثَ»؛ أي: حَدَّثَتِ الصَّبِيَّ، وَحَدَّثَهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### (الْبَيْتُ الْخَامِسُ)

\* قوله ﷺ: «لم يتكلم في المهد إلا ثلاثة»:

(ن): ليس في هذا الحديث الصبي الذي كان مع المرأة في قصة أصحاب الأخدود، وقد ذكره مسلم.

وجوابه: أن ذلك الصبي لم يكن في المهد، بل كان أكبر من صاحب المهد وإن كان صغيراً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/١٠٦).

(ق): «المهد»: مصدر مَهَذْتُ الشيءَ أَمَهْدُهُ: إذا سَوَّيْتَهُ وَعَدَّلْتَهُ، وَمَهْدُ الصَّبِيِّ: كُلُّ مَحَلٍّ يُسَوَّى لَهُ وَيُوطَأُ، فَقَدْ يَكُونُ سَرِيرَهُ، وَقَدْ يَكُونُ حَجَرُ أُمِّهِ، كَمَا قَالَ قَتَادَةُ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿مَنْ كَانَ فِي أَلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾ [مريم: ٢٩]، وَظَاهِرُ هَذَا الْحَدِيثِ الْحَصْرُ.

وَقَالَ الضَّحَّاكُ: تَكَلَّمَ فِي الْمَهْدِ سِتَّةٌ: شَاهِدُ يَوْسُفَ، وَصَبِيُّ مَاشِطَةَ امْرَأَةِ فِرْعَوْنَ، وَعِيسَى، وَيَحْيَى، وَصَاحِبُ جُرَيْجٍ، وَصَاحِبُ الْأَخْدُودِ.  
قُلْتُ: وَأَسْقَطَ صَبِيَّ الْجَبَّارِ، فَيَكُونُ الْمُتَكَلِّمُونَ فِي الْمَهْدِ سَبْعَةً، وَقَدْ يَجَابُ بِأَنْ مَنْ عَدَا هَذِهِ الثَّلَاثَةَ كَانُوا كِبَارًا، بَحِثْ يَتَكَلَّمُونَ وَيَعْقِلُونَ، وَقِيلَ: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ أَخْبَرَ بِمَا عِلْمُهُ، ثُمَّ أَخْبَرَهُ اللَّهُ بِمَا شَاءَ مِنْ ذَلِكَ، فَأَخْبَرَنَا<sup>(١)</sup>.

قَوْلُهُ: «صَوْمَعَةٌ» بَفَتْحِ الصَّادِ وَالْمِيمِ، الْجَوْهَرِيُّ: يَقَالُ: أَتَانَا بِشَرِيدَةٍ مُصَمَّعَةٍ: إِذَا دُقِّقَتْ<sup>(٢)</sup> وَحُدِّدَ رَأْسُهَا، وَصَوْمَعَةُ النَّصَارَى فَوْعَلَةٌ مِنْ هَذَا؛ لِأَنَّهَا دَقِيقَةُ الرَّأْسِ<sup>(٣)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «يَا رَبِّ، أُمِّي وَصَلَاتِي»:

(ن): كَانَ الصَّوَابُ فِي حَقِّهِ إِجَابَتِهَا؛ لِأَنَّهُ كَانَ فِي صَلَاةِ نَفْلٍ، وَالِاسْتِمْرَارُ فِيهَا تَطَوُّعٌ لَا وَاجِبٌ، وَإِجَابَةُ الْأُمِّ وَبِرُّهَا وَاجِبٌ، وَعُقُوقُهَا حَرَامٌ، وَكَانَ يُمْكِنُهُ أَنْ يُخَفِّفَ الصَّلَاةَ وَيُجِيبَهَا، فَلَعَلَّهُ خَشِيَ أَنَّهَا تَدْعُوهُ لِمُفَارَقَةِ صَوْمَعَتِهِ، وَالْعَوْدَ إِلَى الدُّنْيَا وَمُتَعَلِّقَاتِهَا وَحُظُوظِهَا، وَيَضْعُفُ عَزْمُهُ فِيمَا نَوَاهُ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥١١ - ٥١٢).

(٢) فِي الْأَصْلِ: «دَقَّتْ».

(٣) انظر: «الصحيح» للجوهري (٣/ ١٢٤٥)، (مادة: صمع).

وعاهد عليه، انتهى<sup>(١)</sup>.

روى الترمذي الحكيم في «النوادر» عن يزيد بن حَوْشَب الفهري،  
عن عبدالله قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «لو كان جُريجُ الرَّاهِبِ فقيهاً  
عالمًا، لعَلِمَ أَنَّ إجابته أُمُّهُ مِنْ عِبَادَةِ رَبِّهِ»<sup>(٢)</sup>.

(ق): هذا يدل على أن جُريجاً كان عابداً، ولم يكن عالماً، إذ بأدنى  
فِكْرَةٍ يُدرك أن صلاته نافلة، وإجابة أُمِّه واجبة، لا سيما وقد تكرر مجيئها  
إليه، وتَشَوُّقُها واحتياجُها إلى مُكالمته، فلا تعارضَ يوجب إشكالاً، ويبعد  
اختلافَ الشرائع في وجوب<sup>(٣)</sup> بَرِّ الوالدين، والظاهر أن هذه المرأة كانت  
عالمَةً فاضلة، ألا ترى كيف تحرّزت في دُعائها، فقالت: «حتى ينظر»، ولم  
تقل غير ذلك؟! وقد جاء في رواية لمسلم: «ولو دَعَتْ أَنْ يُفْتَنَ لَفُتِنَ»<sup>(٤)</sup>.

وهي أيضاً لو كظمت غيظها أو صبرت، لكان أولى بها، لكن لما  
علم الله صدق حَالِهما، لَطَفَ بهما، وأظهر كرامتهما عنده، وفائدته: تَأَكُّدُ  
سعي الولد في إرضاء الأُمِّ، واجتنابُ تَغْيِيرِ قلبها، واغتنامُ صالحِ دَعْوَتِها<sup>(٥)</sup>.

(ن): «المومسات» بضم الميم الأولى وكسر الثانية؛ أي: الزَّواني البغايا  
الْمُتَجَاهِرَاتِ بذلك، الواحدة مُومِسة، ومعنى «يتمثل بحسنها»: يُضربُ بها

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠٥).

(٢) انظر: «نوادير الأصول» للحكيم الترمذي (٢ / ٢٢٤). وهو حديث ضعيف. انظر:  
«السلسلة الضعيفة» (١٥٩٩).

(٣) في الأصل: «يوجب».

(٤) رواه مسلم (٧ / ٢٥٥٠)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥١٢).

المَثَل؛ لانفرادها به، انتهى<sup>(١)</sup>.

ذكر الفقيه أبو الليث: أن جُريحاً لما أخذوه قال لأُمّه: يا أُمّاه! إنك دعوت الله فاستجابَ دُعاءك، فادّعي يَكشِفُ غائِلَةَ ذلك عَنِّي، فقالت أُمّه: اللهم، إن كان جُريحٌ إنما أخذته بدعوتي فاكشف عنه.

قال: وروى أن جُريجاً قال للمرأة: أين أتيتكِ؟ وأين أصبتكِ؟ قالت: تحت الشجرة، وكانت الشجرة عند الصَّومعة، فقال جُريجٌ: اخرجوا إلى تلك الشجرة، فقال: يا شجرة، أسألك<sup>(٢)</sup> بالذي خلقتك أن تخبريني مَنْ زنا بهذه المرأة؟ فقال كلُّ غُصْنٍ منها: راعي الضَّأن.

وروي عن ابن عباس رضي الله عنه: أن أُمَّ جريج - وكانت مُجَابَةَ الدعوة معروفةً فيهم بالصلاح - وضعت يدها على بطن المرأة، ثم دعت بدَعَوَات، فقالت: اللهم، أنت شاهدُ كلِّ نَجْوَى، وعالمُ كلِّ خَفِيٍّ، ومُطَّلِعٌ على كلِّ سِرٍّ، وأنت إذا شئتَ شيئاً تقول له: كن، فيكون، لا يُعَارِضُكَ شيءٌ، ولا يُعْجِزُكَ ما تريد، وأنت ناصرٌ أوليائك، اللهم صدِّق الصادق، وكذِّب الكاذب، وألْقَى الله تعالى في نفسها: أن نادي ما في البطن، فقالت: يا صاحبَ البطن، فأجاب: لييك، لييك، لييك، قالت: مَنْ أبوك؟ قال: فلانُ الرَّاعي عَبْدُ بني فلان، فتعجَّب الناس وخلصَ الله جُريجاً.

قال ابن عباس: فانطلقت المرأة، فوضعت بعد ثالثة، فقال الفُسَّاق وَمَنْ وافقهم من الرُّهبان وغيرهم: ما سمعنا شيئاً، فتكلم الناس مِنْ مُصَدِّق

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠٥ - ١٠٦).

(٢) في الأصل: «أتيناك».

وَمُكَذَّب، وخاضوا فيه، وكانت أم جريج مَرْضِيَّةً فيهم، فأتت المَلِك، فقالت: أيها المَلِك! إن الذي أنطق الصبي في بطن أمه قادرٌ على أن ينطقه خارجاً من بطن أمه، وقد كَذَّب الناس بما رأوا من العِبرة، فَأُحِبُّ أن تجمعَ لي المُرتابين، وتدعوا هذه المرأة، ففعل الملك، وجيء بالمرأة ومعها صَبِيَّهَا، فقالت: أيها الغلام، ابن مَنْ أنت؟ فقال: أخبرتك، وإنما مُخْبِرُكَ، أنا ابنُ فلان الراعي عبد بني فلان، فتكلم مرتين مرة في بطن أمه، ومرة وهو طفل.

روي عن ابن عباس أن جُرَيْجاً كان شاباً أديباً عالماً، تَرَهَّب وهو ابن ثلاثة عشر سنة، وكان في عبادته عشرين سنة، وكانت له أمٌ ليست بدونه في العبادة والفضل، وكانت تختلف إليه بالطعام والشراب، فأتته ليلة ذات مطر وريح، فدعته، فأبطأ عليها حتى تبرَّمت، فدعت عليه، وكان الفُسَّاق قد وَلَعُوا بالرُّهبان والأخبار، ولم يكن عندهم أغيظُ ولا أشدُّ عليه حَنَقاً منهم على جريج، لاجتهاده، وكان سُنَّتَهُمْ إذا تَرَهَّبَ الرجل، ثم أتى بالفجور، لم يُقبل منه إلا القتل.

(ن): قد يقال: الزاني لا يلحقه الولد، وجوابه من وجهين:

أحدهما: لعله كان في شرعهم يلحقه.

والثاني: المُراد: من ماء مَنْ أنت؟ وسماه أباً مجازاً.

و«الصومعة»: هي نحو المنارة، ينقطعون فيها عن الوصول إليهم، وعن الدُّخول عليهم<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٠٥ - ١٠٧).

(ق): فيه دلالة على أن من تعدَّى على جدار أو دار وجَبَ عليه أن يعيده كما كانت، إذا انضبطت صفته، وتمكَّنت مُماثلته، ولا يلزمُ قيمة ما تعدَّى عليه، وقد بَوَّب البخاريُّ على هذا الحديث بقوله: (من هدم حائطاً بنى مثله)، فإنْ تعذرت المُماثلة، فالمرجعُ إلى القيمة، هذا مذهب الكوفيين، والشافعيِّ، وأبي ثور، وأهل الظاهر، وهو مشهور، ومذهب مالك وأصحابه وجماعة: أن فيه وفي سائر المتلفات المضمونات القيمة، إلا ما يرجع إلى الكَيْل والوَزْن، بناء منهم على أنه لا تتحقق المُماثلة إلا فيهما<sup>(١)</sup>.

(ن): «الفارهة» بالفاء: النشيطة، الحادَّة، القويَّة، وقد فرَّه - بضم الراء - فراهة وفراهة، و«الشارة»: الهيئة واللباس<sup>(٢)</sup>.

(ق): الهيئة المُزيَّنة التي يُشار<sup>(٣)</sup> إليها من حُسْنها<sup>(٤)</sup>.

(ن): «يمصّها» بفتح الميم على اللغة المشهورة، وحُكي ضَمُّها.

ومعنى قوله: «اللهم اجعلني مثلها»؛ أي: سالماً من المعاصي كما هي سالمة، وليس مثلها في النسبة إلى باطل يكون منه برياً.

ومعنى «تراجعا الحديث»: أقبلت على الرّضيع تُحدِّثه، وكانت أولاً لا تراه أهلاً للكلام، فلمَّا تكرّر منه الكلام، علمت أنه أهل له، فسألته وراجعته<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥١٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٠٧).

(٣) في الأصل: «يسأل».

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥١٥).

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٠٥).

(ق): أُمُّ هَذَا الصَّبِيِّ الرَّضِيعِ نَظَرَتْ إِلَى الصُّورَةِ الظَّاهِرَةِ، فَاسْتَحَسَنْتْ صُورَةَ الرَّجُلِ، فَدَعَتْ لَابْنَهَا بِمِثْلِ ذَلِكَ، وَاسْتَقْبَحَتْ صُورَةَ الْأُمَّةِ وَحَالَتَهَا، فَدَعَتْ أَنْ لَا يَجْعَلَ ابْنَهَا فِي مِثْلِ حَالَتَهَا، فَأَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى بِلُطْفِهِ تَنْبِيْهَهَا، بِأَنْ أَنْطَقَ ابْنَهَا الرَّضِيعَ بِمَا يَجِبُ مِنْ مُرَاعَاةِ الْأَحْوَالِ الْبَاطِنَةِ، وَالصِّفَاتِ الْقَلْبِيَّةِ، وَهَذَا كَمَا قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ لَا يَنْظُرُ إِلَى صُورِكُمْ» الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup>، وَكَمَا قَالَ بَعْضُ حُكَمَاءِ الشُّعْرَاءِ:

لَيْسَ الْجَمَّالُ بِمُنْزَرٍ      فَاعْلَمْ وَإِنْ رُدِّيتَ بُرْدًا  
إِنَّ الْجَمَّالَ مَعَادِنٌ      وَمَنَاقِبٌ أَوْرَثَنَ مَجْدًا

وَهَذَا الصَّبِيُّ ظَاهِرُهُ أَنْ اللَّهَ خَلَقَ فِيهِ عَقْلًا وَإِدْرَاكًا كَمَا يَخْلُقُهُ فِي الْكِبَارِ عَادَةً، فَفَهِمَ كَمَا يَفْهَمُونَ، وَيَكُونُ خَرَقًا لِلْعَادَةِ فِي خَلْقِ ذَلِكَ لَهُ قَبْلَ أَوَانِهِ، وَيَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ أَجْرَى اللَّهِ ذَلِكَ الْكَلَامَ عَلَى لِسَانِهِ وَهُوَ لَا يَعْقِلُهُ، كَمَا خَلَقَ فِي الذَّرَاعِ وَالْحَصَا كَلَامًا لَهُ مَعْنَى صَحِيحٌ، مَعَ مُشَاهَدَةِ تِلْكَ الْأُمُورِ بَاقِيَةً عَلَى جَمَادِيَّتِهَا، كُلُّ ذَلِكَ مُمْكِنٌ وَالْقُدْرَةُ صَالِحَةٌ.

وَأَمَّا عِيسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ: فَخَلَقَ اللَّهُ لَهُ فِي مَهْدِهِ مَا خَلَقَ لِلْعُقُلَاءِ وَالْأَنْبِيَاءِ فِي حَالِ كَلَامِهِمْ، مِنَ الْعَقْلِ الْكَامِلِ، وَالْفَهْمِ الثَّاقِبِ، كَمَا شَهِدَ لَهُ بِذَلِكَ الْقُرْآنُ<sup>(٢)</sup>.

(ن): فِي هَذَا الْحَدِيثِ فَوَائِدُ:

مِنْهَا: عِظَمُ بَرِّ الْوَالِدَيْنِ، وَتَأَكُّدُ حَقِّ الْأُمِّ، وَأَنْ دَعَاءَهَا مُسْتَجَابٌ.

(١) تَقْدِمُ تَخْرِيجَهُ.

(٢) انْظُرْ: «الْمَفْهَمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٦/٥١٦).

ومنها: أنه إذا تعارضت الأمور بُدئَ بأهمها.

ومنها: أن الله تعالى يجعل لأوليائه مَخارجَ عند ابتلائهم بالشَّدائد غالباً، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَّقِ اللَّهَ يَجْعَلْ لَهُ مَخْرَجًا﴾ [الطلاق: ٢]، وقد يُجري الله عليهم الشَّدائدَ في بعض الأوقات زيادةً في أحوالهم وتهذيباً لهم، فيكون لطفاً.

ومنها: استحبابُ الوضوء والصلاة عند الدُّعاء بالمُهمَّات.

ومنها: أن الوضوء كان معروفاً في شرع من قبلنا، فقد ثبت في هذا الحديث في «البخاري»: «فَتَوْضُأً وَصَلَّى»<sup>(١)</sup>، وحكى القاضي عياض عن بعضهم: أنه زعم اختصاصه بهذه الأمة.

ومنها: إثباتُ كرامات الأولياء، وهو مذهب أهل السُّنة، خلافاً للمُعترلة. وفيه: أن كرامات الأولياء قد تقع باختيارهم وطلبهم، وهذا هو الصحيح عند أصحابنا المتكلمين، ومنهم من قال: لا تقع باختيارهم وطلبهم.

وفيه: أن الكرامات قد تكون بخوارق العادات على جميع أنواعها، ومنعه بعضهم وادَّعى أنه مُختصٌّ بمثل إجابة دُعاء ونحوه، وهذا غلطٌ من قائله، وإنكارٌ للحسِّ، بل الصَّواب جريانها بقلب الأعيان، وإحضار الشيء من العدم، ونحوه<sup>(٢)</sup>.



(١) رواه البخاري (٢٣٥٠)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠٨).

### ٣٣- باب

ملاطفة اليتيم والبنات وسائر الضعفة

والمساكين والمنكسرين والإحسان إليهم، والشفقة عليهم،

والتواضع معهم وخفض الجناح لهم

\* قال الله تعالى : ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر : ٨٨].

\* وقال تعالى : ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعَشيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ، وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ تُرِيدُ زِينَةَ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الكهف : ٢٨١].

\* وقال تعالى : ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝١ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى : ١٠ - ٩].

\* وقال تعالى : ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالذِّينِ ۝١ فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ الْيَتِيمَ ۝٢ وَلَا يُحِضُّ عَلَى طَعَامِ الْمِسْكِينِ﴾ [الماعون : ١ - ٣].

(الباب الثالث والثلاثون)

(في ملاطفة اليتيم والبنات وسائر الضعفة والمساكين والمنكسرين

والإحسان إليهم والشفقة عليهم والتواضع معهم وخفض الجناح لهم)

\* قوله تعالى : ﴿وَأَخْفِضْ جَنَاحَكَ لِلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الحجر : ٨٨] ، أي : ليس بجانبك لهم ، وارفق بهم .

(الكشاف): الطائر إذا أراد أن ينحطَّ للوقوع كسر جناحه وخفضه، وإذا أراد أن ينهض للطيران رفع جناحه، فجعل خفض جناحه عند الانحطاط مثلاً في التواضع ولين الجانب، ومنه قول بعضهم:

وَأَنْتَ الشَّهِيرُ بِخَفْضِ الْجَنَاحِ      فَلَا تَكُ فِي رَفْعِهِ أَجْدَلَا  
ينهاه عن التكبر بعد التواضع<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] سبق تفسيره في الباب قبله.

\* قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]؛ أي: كما كنت يتيماً فأواك الله، فلا تقهر اليتيم؛ أي: لا تدله وتنهره وتهنه، ولكن أحسن إليه، وتلطّف به.

قال قتادة: كن لليتيم كالأب الرحيم<sup>(٢)</sup>.

(الكشاف): ﴿فَلَا تَقْهَرْ﴾؛ أي: لا تغلبه على ماله وحقه، لضعفه، وفي قراءة ابن مسعود: (فلا تكهر)، وهو أن لا يعبس في وجهه، فلان ذو كهر؛ أي: عابس الوجه<sup>(٣)</sup>.

(م): منه الخبر «الله الله فيمن ليس له إلا الله»<sup>(٤)</sup>، ومنه حديث موسى عليه السلام حين قال: إلهي! بم نلت ما نلت؟ قال: أتذكر حين هربت

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٣٤٥).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٤/ ٣٨٥).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤/ ٧٧٣)، وفيه: «ذو كهورة» بدل: «ذو كهر».

(٤) أورده الدليمي في «الفردوس» (٥٢٧)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٤٦٠).

منك السَّخْلَةُ، فلمَّا قَدَرْتَ عليها قلت: أَتَعْبِتُ نَفْسَكَ، ثم حملتها، فلهذا السبب جعلتك والياً على الخلق، فلمَّا نال موسى النبوة بالإحسان إلى الشاة، فكيف بالإحسان إلى اليتيم؟! وإذا كان هذا العِتَابُ بِمُجَرَّدِ الصَّيَاحِ والْعُبُوسَةِ، فكيف إذا أَذَلَّهُ وأَكَلَ ماله؟! انتهى<sup>(١)</sup>.

روى الإمام أحمد عن أبي هريرة: أن رجلاً شكَا إلى النبي ﷺ قَسْوَةَ قلبه، فقال: «امسَحْ رَأْسَ الْيَتِيمِ، وَأَطْعِمِ الْمِسْكِينَ»<sup>(٢)</sup>.

وعن أبي أمامة قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ مَسَحَ رَأْسَ يَتِيمٍ لَمْ يَمْسَحْهُ إِلَّا اللَّهُ، كَانَ لَهُ بِكُلِّ شَعْرَةٍ تَمُرُّ عَلَيْهَا يَدُهُ حَسَنَاتٌ، وَمَنْ أَحْسَنَ إِلَى يَتِيمٍ أَوْ يَتِيمَةٍ عِنْدَهُ، كُنْتُ أَنَا وَهُوَ فِي الْجَنَّةِ كَهَاتَيْنِ» وقرنَ بينَ إصْبَعَيْهِ. رواه أحمدُ والترمذيُّ مُغْرَباً<sup>(٣)</sup>.

وعن ابن عباس ؓ قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ آوَى يَتِيماً إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ أَوْجَبَ اللَّهُ [له] الْجَنَّةَ الْبَتَّةَ، إِلَّا أَنْ يَعْمَلَ ذَنْباً لَا يُغْفَرُ، وَمَنْ عَالَ ثَلَاثَ بَنَاتٍ، أَوْ مِثْلَهُنَّ مِنَ الْأَخَوَاتِ، فَأَذَبَهُنَّ وَرَحِمَهُنَّ حَتَّى يُغْنِيَهُنَّ اللَّهُ أَوْجَبَ اللَّهُ لَهُ الْجَنَّةَ» فقال رجل: يا رسول الله! أو اثنتين؟ قال: «أَوْ اثْنَتَيْنِ»، حتى لو قالوا: أو واحدة، لقال: واحدة، «وَمَنْ أَذْهَبَ اللَّهُ بِكَرِيمَتَيْهِ أَوْجَبَ لَهُ الْجَنَّةَ»، قيل: يا رسول الله! وما كَرِيمَتَاهُ؟ قال: «عَيْنَاهُ»، رواه في «شرح السنة»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣١ / ١٩٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في المسند (٢ / ٣٨٧). وهو حديث حسن لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٤٥).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٢٥٠) قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٨ / ١٦٠): فيه علي بن يزيد الألهماني، وهو ضعيف.

(٤) رواه البغوي في «شرح السنة» (٣٤٥٧).

ولابن ماجه عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُحْسَنُ إِلَيْهِ، وَشَرُّ بَيْتٍ فِي الْمُسْلِمِينَ بَيْتٌ فِيهِ يَتِيمٌ يُسَاءُ إِلَيْهِ»<sup>(١)</sup>.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ الْيَتِيمَ إِذَا بَكَى اهْتَزَّ لُبُكَاثُهُ عَرْشُ الرَّحْمَنِ، فيَقُولُ اللهُ عَزَّ وَجَلَّ لِمَلَائِكَتِهِ: مَنْ أَبْكَى هَذَا الْيَتِيمَ الَّذِي غَيَّبْتُ أَبَاهُ فِي التُّرَابِ؟ فَتَقُولُ الْمَلَائِكَةُ: رَبَّنَا! أَنْتَ أَعْلَمُ، فيَقُولُ اللهُ تَعَالَى لِمَلَائِكَتِهِ: إِنِّي أَشْهَدُكُمْ أَنَّ لِمَنْ أَسْكَنَهُ وَأَرْضَاهُ أَنْ أَرْضِيَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، قال: وكان عمرُ إذا رأى يتيماً مسحَ رأسَهُ، وأعطاه شيئاً<sup>(٢)</sup>. خَرَّجَهُ ابْنُ إِسْحَاقَ لَهُ.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾ [الضحى: ١٠]؛ أي: كما كنت ضالاً فهداك الله، فلا تنهر السائل في العلم المُسترشد.  
قال ابن إسحاق: أي: فلا تكن جباراً، ولا مُتَكَبِّراً، ولا فَحَّاشاً، ولا فَظًّا على الضُّعفاء من عباد الله.

وقال قتادة: يعني: رُدَّ المسكينَ بِرَحْمَةٍ وَلِينٍ<sup>(٣)</sup>.

(م): يقال: نهرة وأنهره: إذا استقبله بكلام يَزْجُرُهُ، وفي المراد من السائل قولان:

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٦٧٩). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢٩٠٥).

(٢) أورده الديلمي في «الفردوس» (٩٠٥٠)، وأبو نعيم في «تاريخ أصبهان» (٢/ ٢٦٩)، قال ابن عراق في «تنزيه الشريعة» (٢/ ١٣٦): في سنده من لم أقف لهم على ترجمة.

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٤/ ٣٨٥).

أحدهما - وهو اختيار الحسن - : أن المراد منه مَنْ يسأل العلم، ونظيره من وجه: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾ [عبس: ١]، وحيثُذ يحصل الترتيب؛ لأنه قال تعالى أولاً: ﴿أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى﴾ ٦ و﴿وَجَدَكَ ضَالًّا فَهَدَى﴾ ٧ و﴿وَجَدَكَ عَائِلًا فَأَغْنَى﴾، ثم اعتبر هذا الترتيب، فأوصاه برعاية اليتيم<sup>(١)</sup>، ثم برعاية حقٍّ مَنْ سألَه عن العلم والهداية، ثم أوصاه بشكر نِعَم الله عليه.

والقول الثاني: أن المراد مطلق السائل، ولقد عاتب الله رسوله ﷺ في شأن الفقراء في ثلاثة مواضع:

أحدها: أنه كان جالساً وحوله صناديدُ قريش، إذ جاءه ابنُ أمِّ مكتوم، فتخطى رقابَ الناس حتى جلس بين يديه، وقال: علمني ممَّا علمك الله، فسقَّ ذلك عليه، فعبسَ في وجهه، فنزل ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّى﴾<sup>(٢)</sup>.

الثاني: حين قالت له قريش: اجعل لنا مجلساً، وللفقراء آخر، فهمَّ أن يفعل، فنزل قوله: ﴿وَاصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ وَالْعِسَى﴾ [الكهف: ٢٨]<sup>(٣)</sup>.

الثالث: أنه كان جالساً، فجاءه عثمان بعُذْقٍ من تمر فوضعه بين يديه، فأراد أن يأكل، فوقف سائل بالباب فقال: يرحمُ الله عبداً يرحمنا، فأمر بدفعه إلى السائل، فكره عثمانُ ذلك، وأراد أن يأكله النبي ﷺ، فخرج واشتراه من السائل، يفعل ذلك ثلاث مرات، وكان يعطيه النبي ﷺ إلى أن قال النبي ﷺ: «أَسْأَلُ أَنْتَ أُمَّ بَائِعٌ»، فنزل: ﴿وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ﴾<sup>(٤)</sup>.

(١) في الأصل: «برعاية اليتيم ثم برعاية اليتيم».

(٢) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (١٩١٢٥)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٣) رواه ابن ماجه (٤١٢٧)، بنحوه من حديث خباب ؓ.

(٤) انظر: «تفسير الرازي» (١٣١ / ١٩٩).

(الثعلبي): عن أبي هريرة يرفعه: «لَا يَمْنَعَنَّ أَحَدُكُمْ السَّائِلَ أَنْ يُعْطِيَهُ إِذَا سَأَلَ، وَإِنْ رَأَى فِي يَدِهِ قُلْبَيْنِ مِنْ ذَهَبٍ»<sup>(١)</sup>.

وقال إبراهيم بن أدهم: نِعَمَ الْقَوْمُ السُّؤَالِ يَحْمِلُونَ زَادَنَا إِلَى الْآخِرَةِ.  
و[قال إبراهيم النخعي]<sup>(٢)</sup>: السائل يريد الآخرة، يجيء إلى باب أحدكم فيقول: هل توجّهون إلى أهليكم بشيء؟  
وعن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا رَدَدْتَ السَّائِلَ ثَلَاثًا فَلَمْ يَرْجِعْ، فَلَا عَلَيْكَ أَنْ تَزْبُرَهُ»<sup>(٣)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿أَرَأَيْتَ الَّذِي يُكَذِّبُ بِالدِّينِ﴾ [الماعون: ١]:

(م): معناه: هل عرفت الذي يكذب بالجزاء مَنْ هو؟ فإن لم تعرفه، فهو الذي يدعُ اليتيم، وهذا اللفظ وإن كان في صورة الاستفهام، لكن الغرض منه المبالغة في التعجب، كقولك: رأيت فلاناً [ماذا] ارتكب؟  
ثم إنه خطابٌ للرسول الله ﷺ.

وقيل: بل خطابٌ لكل عاقل؛ أي: رأيتَ يا عاقلُ هذا الذي يكذبُ بالدين بعد ظهور دلائله، ووضوح تبيانه، أيفعلُ ذلك لا لغرض؟ فكيف [يليق] بالعاقل جرُّ العقوبة الأبدية إلى نفسه من غير غرض، أو لأجل

---

(١) رواه البزار في «مسنده» (٨٨٤٣). وهو حديث منكر. انظر: «سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة» (٥٨٣٧).

(٢) ما بين معكوفتين من «تفسير الثعلبي» (٢٣٠/١٠).

(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٣٠/١٠)، والحديث ذكره المتقي الهندي في «كتر العمال» (١٦٢٥٣)، وعزاه للدارقطني في «الأفراد». وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٢٠).

الدنيا؟! فهل يليق به بيع الكثير الباقي بالقليل الفاني؟!

قال ابن جريج: نزلت في أبي سفيان، كان ينحر جُزورين في كل أسبوع، فأتاه يتيم فسأله لحماً، فقرعه بعصاه.

قال مقاتل: نزلت في العاص بن وائل السهمي، وكان من صفته الجمعُ بين التَكْذِيبِ بيوم القيامة، والإتيان بالأفعال القبيحة.

وقال السدي: نزلت في الوليد بن المغيرة.

وحكى الماوردي أنها نزلت في أبي جهل، كان وصياً لیتيم، فجاءه وهو عريان يسأله شيئاً من مال نفسه، فدفعه ولم يعبأ به، فأيس الصبي، فقال له أكابر قريش: قل لمُحمَّد يشفع لك، وكان غرضهم الاستهزاء، ولم يعرف اليتيم ذلك، فجاء إلى النبي ﷺ، والتمس منه الشفاعة، وكان ﷺ لا يردُّ مُحتاجاً، فذهب معه إلى أبي جهل، فقام أبو جهل ورَحَّبَ به، وبذل المالَ للیتيم، فعيره قريش، وقالوا: صَبَّأت، فقال: لا والله ما صَبَّأتُ، ولكن رأيت عن يمينه وعن يساره حَرَبَةٌ خِفْتُ إن لم أجبه يَطْعَنُهَا فِيَّ.

وروي عن ابن عباس أنها نزلت في منافق جمع بين البُخل والمُراعاة<sup>(١)</sup>.

وقيل: إنه عامٌّ لكل من كان مُكذِّباً بيوم الدين، وذلك لأن إقدام الإنسان على الطاعات، وإحجامه عن المحظورات، إنما يكون للرغبة في الثواب، أو الرهبة من العقاب، فإذا كان مُنكراً للقيامة، لم يترك شيئاً من المُستَهْتِيات واللذات، فإنكار القيامة كالأصل لجميع أنواع الكفر والمعاصي.

وقيل: الدين هاهنا الإسلام؛ لأنه عند الإطلاق يقع عليه، إذ سائرُ

(١) في «تفسير الرازي» (٣٢/ ١٠٥): «والمراعاة».

الأديان الباطلة لا تسمّى ديناً إلا بضربٍ من التقييد، كدين النصارى واليهود.  
 وقال أكثر المفسرين: إن المراد بالدين الحسابُ والجِزاء، إذ لا يُقدِّم  
 على كل قبيح من غير مُبالاة إلا المنكرُ للمعاد<sup>(١)</sup>.  
 قوله تعالى: ﴿فَذَلِكَ الَّذِي يَدْعُ أَلَيْتِهِ﴾ [الماعون: ٢]؛ أي: يدفعه  
 بعنف وجفوة.

(م): حاصل الأمر في دعّ اليتيم أمورٌ:  
 أحدها: دفعه عن حقّه وماله بالظلم.  
 والثاني: ترك المُواساة معه وإن لم تكن المُواساة واجبةً، فقد يُلام  
 المرءُ على ترك النَّوافل، لا سيّما إذا أُسند<sup>(٢)</sup> إلى النِّفاق.  
 والثالث: أن يزجره ويضربه ويستخفّ به.  
 وفي قوله: ﴿يَدْعُ﴾ بالتشديد فائدةٌ، وهي أن ﴿يَدْعُ﴾ بالتشديد  
 معناه: أن يعتاد ذلك، فلا يتناول الوعيد من وُجد ذلك عنه نادراً وندم عليه،  
 ومنه سُمّي ذنبُ المؤمن لَمَمًا؛ لأنه كالطّيْف والخيال يطراً ولا يبقى<sup>(٣)</sup>.  
 \* قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْضُ عَلَى طَعَامِ الْمَسْكِينِ﴾ [الماعون: ٣]:

(م): فيه وجهان:  
 أحدهما: أنه لا يحضّ نفسه على طعام المسكين؛ لقساوة قلبه، وخساسة  
 طبعه.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣٢/ ١٠٥ - ١٠٦).

(٢) في الأصل: «اشتد».

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (٣٢/ ١٠٥ - ١٠٦).

والثاني: أنه لا يَحْضُ غَيْرَهُ، بسبب أنه لا يعتقد في ذلك الفعل ثواباً<sup>(١)</sup>.

واعلم أنه تعالى وصفَ المكذَّبَ بالَّذِينَ بوصفين:

أحدهما: من باب الأفعال، وهو دَعُ الْيَتِيمَ.

والثاني: من باب التَّروك، وهو ﴿وَلَا يَحْضُ﴾.

وإنما اقتصر عليهما على سبيل التمثيل، كأنه تعالى ذكر من كل واحد مثلاً، تنبيهاً بذكره على سائر القبائح، أو لأجل أن هاتين الخصلتين كما أنهما قبيحتان مُنكران بحسب الشرع، فهما منكران أيضاً بحسب المُروءة الإنسانية.

\* \* \*

٢٦٠- وعن سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، قال: كُنَّا مَعَ النَّبِيِّ ﷺ سِتَّةَ نَفَرٍ، فَقَالَ الْمُشْرِكُونَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: اطْرُدْ هَؤُلَاءِ لَا يَجْتَرِئُونَ عَلَيْنَا، وَكُنْتُ أَنَا، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَرَجُلٌ مِنْ هُذَيْلٍ، وَبِلَالٌ، وَرَجُلَانِ لَسْتُ أُسَمِّيهِمَا، فَوَقَعَ فِي نَفْسِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مَا شَاءَ اللَّهُ أَنْ يَقَعَ، فَحَدَّثَ نَفْسَهُ، فَأَنْزَلَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَلَا تَطْرُدِ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدُوفَةِ وَالْعَشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢] رواه مسلم.

(الْأَوَّلُ)

\* قوله: «ما شاء الله أن يقع»:

(١) المرجع السابق (٣٢ / ١٠٦).

(ط): ورد في تفسير الآية: أن المُشركين قالوا لرسول الله ﷺ: لو طردت هؤلاء جلسنا إليك وحادثناك، فقال ﷺ: «ما أنا بطاردِ المؤمنين»، قالوا: فأقمهم عنا إذا جئنا، قال: «نعم»، طمعاً في إيمانهم<sup>(١)</sup>.

(ق): قيل: معناه: يدعون ربَّهم بالغداة لطلب التوفيق واليسير، وبالعشي لطلب العفو عن التقصير، وقيل: يعني به: دوام عبادتهم، وإنما خصَّ طرفي النهار بالذكر لأن مَنْ عمل في وقت الشُّغل، كان في وقت الفراغ من الشُّغل أعمل.

وقوله: ﴿يُرِيدُونَ وَجْهَهُ﴾ [الأنعام: ٥٢]؛ أي: يخلصون في عبادتهم وأعمالهم لله تعالى، ويصح أن يقال: يقصدون بأعمالهم الفوز بقاء الله ورؤية وجهه الكريم.

وفي الحديث: النهي عن أن يُعظَّم أحدٌ لجاهه أو أبويه، وعن أن يُحتقرَ لُحموله ورثاته أثوابه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٦١- وعن أبي هُبَيْرَةَ عَائِدِ بْنِ عَمْرِو الْمُزَنِيِّ، وَهُوَ مِنْ أَهْلِ بَيْعَةِ الرِّضْوَانِ ﷺ: أَنَّ أَبَا سُفْيَانَ أَتَى عَلَى سَلْمَانَ وَصَهْبٍ وَبِلَالٍ فِي نَفَرٍ، فَقَالُوا: مَا أَخَذْتَ سَيْوْفَ اللَّهِ مِنْ عَدُوِّ اللَّهِ مَأْخَذَهَا، فَقَالَ أَبُو بَكْرٍ ﷺ: أَتَقُولُونَ هَذَا لِشَيْخِ قُرَيْشٍ وَسَيِّدِهِمْ؟! فَأَتَى النَّبِيَّ ﷺ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٢ / ٣٩٢٧). وانظر: «تفسير البغوي» (٢ / ٩٩).

والحديث رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٠٤٩٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٢٨٥).

فَأَخْبَرَهُ، فقال: «يَا أَبَا بَكْرٍ! لَعَلَّكَ أَغْضَبْتَهُمْ؟ لَئِنْ كُنْتَ أَغْضَبْتَهُمْ لَقَدْ أَغْضَبْتَ رَبَّكَ»، فَأَتَاهُمْ فَقَالَ: يَا إِخْوَتَاهُ! أَغْضَبْتُكُمْ؟ قالوا: لا، يَغْفِرُ اللَّهُ لَكَ يَا أَخِي. رواه مسلم.

قوله: «مَأْخَذَهَا»؛ أي: لَمْ تَسْتَوْفِ حَقَّهَا مِنْهُ.

وقوله: «يَا أَخِي»: رُوي بفتح الهمزة وكسر الخاء وتخفيف الياء، ورُوي - بضم الهمزة وفتح الخاء وتشديد الياء -.

### (الْبَاقِي)

(ن): «مَأْخَذَهَا» ضبطوه بوجهين:

أحدهما: (مَأْخَذَهَا)، بالقَصْر وفتح الخاء.

والثاني: بالمَدِّ وبكسرها، وكلاهما صحيح، وهذا قيل لأبي سفيان قبل أن يُسَلِّمَ بعد صلح الحُدَيْبِيَّةِ<sup>(١)</sup>.

(ط): «مَأْخَذَهَا» قيل: مفعول به، وقيل: مفعول فيه، ويجوز أن يكون مصدراً، والكلام إخبارٌ فيه معنى الاستفهام المُتَضَمِّنُ للاستبطاء، استعار الأخذ للسَّيف تشبيهاً له بمن له حَقٌّ على صاحبه، وهو يُلْزَمُ ويطالبه، والغريمُ يمتنع عن إيفاء حَقِّه ويُمَاطِلُهُ، انتهى<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «أَتَقُولُونَ هَذَا لَشَيْخٍ قَرِيشٍ وَسَيِّدِهِمْ» هذا من الصَّدِيقِ ﷺ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ٦٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢ / ٣٩٣٤).

تأليفُ قلب أبي سفيان، طمعاً أن يؤمن، وخوفاً من أن تأخذه حَمِيَّةُ الجاهلية إذا سمع منهم أمثال هذه الكلمات، ويستمرّ في كفره.

\* قوله: «فقالوا: لا»:

قال القاضي: وقد روي عن أبي بكر رضي الله عنه أنه نهى عن مثل هذه الصيغة، وقال: قل: عافاك الله، رحمك الله، لا تزد؛ أي: لا تقل قبل الدعاء: (لا) فيصير صورته [صورة] نفى الدعاء.

وقال بعضهم: قل: (لا، ويغفر الله لك).

قوله: «أخي» روي بالتصغير، وهو تصغيرٌ تحبيبٍ وترقيقٍ وملاطفةٍ، وروي مكبراً.

فيه: فضيلةٌ ظاهرةٌ لسلمان ورُفقتَه هؤلاء، وفيه: مُراعاةٌ لقلوب الضُّعفاء وأهل الدين، وإكرامهم ومُلاطفَتهم<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٦٢- وعن سهل بن سعد رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ:  
«أَنَا وَكَافِلُ الْيَتِيمِ فِي الْجَنَّةِ هَكَذَا»، وَأَشَارَ بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى،  
وَفَرَجَ بَيْنَهُمَا. رواه البخاري.  
وَ«كَافِلُ الْيَتِيمِ»: الْقَائِمُ بِأُمُورِهِ.

٢٦٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «كَافِلُ  
الْيَتِيمِ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ فِي الْجَنَّةِ»، وَأَشَارَ الرَّاوي - وَهُوَ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/٦٦).

مَالِكُ بْنُ أَنَسٍ - بِالسَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى . رواه مسلم .

وقوله ﷺ: «الْيَتِيمُ لَهُ أَوْ لِغَيْرِهِ» مَعْنَاهُ: قَرِيبُهُ، أَوْ الْأَجْنَبِيُّ مِنْهُ، فَالْقَرِيبُ مِثْلُ أَنْ تَكْفُلَهُ أُمُّهُ، أَوْ جَدُّهُ، أَوْ أَخُوهُ، أَوْ غَيْرُهُمْ مِنْ قَرَابَتِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### (الْبَائِتُ وَالسَّبَابَةُ)

(ن): «كافل اليتيم» هو القائم بأموره: من نفقة، وكسوة، وتأديب، وتربية، وغير ذلك، وهذه الفضيلة تحصل لمن كَفَلَهُ من مال نفسه، أو من اليتيم بولاية شرعية<sup>(١)</sup>.

(ط): «له أو لغيره» راجعٌ إلى الكافل؛ أي: أن اليتيم سواءً كان للكافل من ذوي رَحِمِهِ وأَنَسَابِهِ، أو كان أجنبيًّا لغيره يكفل به. وقوله: «في الجنة» خبر «أنا».

و«هكذا» نصبٌ على المصدر من مُتَعَلِّقٍ بالخبر.

«وأشار بالسبابة والوسطى»، أي: أشار بهما إلى ما في ضميره صلوات الله عليه من معنى الانضمام، وهو بيان «هكذا»<sup>(٢)</sup>.

(ق): أي: هو معه في الجنة وبحضرته، غير أن كل واحد منهما على درجته فيها، إذ لا يبلغ درجة نبينا ﷺ أحدٌ من الأنبياء عليهم السلام، فكيف بغيرهم؟! وإلى هذا المعنى الإشارةُ بقرانه بين إصبعيه السَّبَابَةِ وَالْوُسْطَى،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨/١١٣).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣١٧٦).

فيفهم من الجمع بينهما المَعِيَّةُ والحُضُورُ، ومن تفاوت ما بينهما اختصاصُ كل واحد منهما بمنزلته ودرجته، وقد نصَّ النبي ﷺ على هذا المعنى بقوله: «المرءُ معَ مَنْ أَحَبَّ، ولَهُ ما اكتسَبَ»، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الترمذي الحَكِيم: وإنما يَرِنُ هذا على سائر الأعمال؛ لأنَّ اليتيمَ قد افتقد تربية أبيه وبرَّه ولُطفَه، وتعاهُدَه مصالحَ أموره، وهي أعظمُ الأغذية، والله تعالى وليُّ ذلك كُلِّه يُجريها على الأسباب، فإذا قبض أبويه فهو الوليُّ لذلك اليتيم في جميع أموره، كما رُوي عن عطاء قال: قال موسى عليه السلام: يا ربِّ! أتميتُ أبوي الصبيِّ ومَنْ لا حيلةَ له، وتدعه هكذا؟! قال: يا موسى، أما ترضى بي كافلاً؟!

ومن أسمائه تعالى: الكَفِيلُ والوَكِيلُ، فإنما توَكَّلَ لعباده وتكفَّلَ لهم بما يحتاجون إليه، وهو حَسْبُهُم، فاليتيمُ كافله خالقه، فمَنْ مَدَّ يَدَه إلى كفالة هذا اليتيم، فإنما ذاك عمل يعملُه عن الله، لا عن نفسه، والرسُلُ من شأنهم أنهم يؤدُّون عن الله حُجَجَه إلى خلقه وبيانه وهدايته، فلذلك صار كافِلُ اليتيم بالقرب منه في الدَّرَجَة والمَوْقف، وليس في المَوْقف بُقْعَةٌ أَرْوَحُ ولا أُنُورُ ولا أَطْيَبُ ولا آمَنُ من البُقْعَة التي يكون فيها مُحَمَّدٌ ﷺ، فإذا نال كافِلُ اليتيم القُرْبَ من تلك البُقْعَة، فقد سَعِدَ جَدُّه<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٦٤- وعنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦١٤)، والحديث رواه الترمذي (٢٣٨٦)، من حديث

أنس رضي الله عنه. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٥٩٢٣).

(٢) انظر: «نوادير الأصول» للحكيم الترمذي (٢ / ٥٤).

تَرُدُّهُ التَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَا اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، إِنَّمَا الْمِسْكِينُ الَّذِي يَتَعَفَّفُ متفق عليه .

وفي رواية في «الصحيحين»: «لَيْسَ الْمِسْكِينُ الَّذِي يَطُوفُ عَلَى النَّاسِ تَرُدُّهُ اللَّقْمَةُ وَاللَّقْمَتَانِ، وَالتَّمْرَةُ وَالتَّمْرَتَانِ، وَلَكِنَّ الْمِسْكِينَ الَّذِي لَا يَجِدُ غِنًى يُغْنِيهِ، وَلَا يُفْطَنُ بِهِ فَيَتَصَدَّقَ عَلَيْهِ، وَلَا يَقُومُ فَيَسْأَلَ النَّاسَ» .

### (الْمِسْكِينُ)

(ق): «المسكين» مَفْعِيلٌ، مِنَ الشُّكُونِ، فَكَأَنَّهُ مِنْ عُدْمِ الْمَالِ سَكَنَتْ حَرَكَاتُهُ، وَوَجُوهُ مَكَاسِبِهِ، وَعِنْدَ الْأَصْمَعِيِّ أَنَّهُ أَسْوَأُ حَالاً مِنَ الْفَقِيرِ، وَعِنْدَ غَيْرِهِ عَكْسُ ذَلِكَ، وَقِيلَ: هُمَا اسْمَانِ لِمُسْمًى وَاحِدٍ<sup>(١)</sup>.

(خط): فِيهِ دَلِيلٌ عَلَى أَنَّ الْمِسْكِينَ فِي الظَّاهِرِ عِنْدَهُمُ وَالْمُتَعَارِفِ لَدِيهِمْ: هُوَ السَّائِلُ الطَّوَّافُ، وَإِنَّمَا نَفَى ﷺ اسْمَ الْمَسْكَنَةِ عَنْهُ لِأَنَّهُ بِمَسْأَلَتِهِ يَأْتِيهِ الْكِفَايَةُ، وَقَدْ تَأْتِيهِ الزِّيَادَةُ عَلَيْهَا، فَتَزُولُ حَاجَتُهُ، وَيَسْقُطُ عَنْهُ اسْمُ الْمَسْكَنَةِ، وَإِنَّمَا تَدُومُ الْحَاجَةُ وَالْمَسْكَنَةُ فِيمَنْ لَا يَسْأَلُ وَلَا يُفْطَنُ لَهُ فَيُعْطَى<sup>(٢)</sup>.

(ط): وَيُؤَيِّدُ هَذَا التَّأْوِيلَ إِيقَاعُ الْخَبَرِ مُوَصُولاً، وَجَعْلُ «تَرَدُّهُ» حَالاً مِنَ الضَّمِيرِ فِي «يَطُوفُ»، فَيَفِيدُ الْإِنْحِصَارَ، وَرَدَّ مَنْ زَعَمَ خِلَافَ ذَلِكَ، أَيْ: لَيْسَ الْمِسْكِينُ الْمُتَعَارِفُ شَرْعاً مَنْ هُوَ مُتَعَارِفٌ عِنْدَكُمْ، لِأَنَّهُ ذُو كِفَايَةٍ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٨٤).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢ / ٦١).

يأتيه الزيادة عليها<sup>(١)</sup>.

(ن): ليس معناه نفى المَسْكَنَةِ عن الطَّوَّافِ، بل معناه أن كاملَ المَسْكَنَةِ، والذي هو أَحَقُّ بالصدقة وأَحوجُ إليها: هو الذي لا يجد غِنًى، ولا يسأله، كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ الْبِرَّ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ قِبَلَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧]<sup>(٢)</sup>.

(ق): وكقوله ﷺ: «لَيْسَ الشَّدِيدُ بِالصُّرْعَةِ، إِنَّمَا الشَّدِيدُ الَّذِي يَمْلِكُ نَفْسَهُ عِنْدَ الْغَضَبِ»<sup>(٣)</sup>.

(مظ): في هذا الحديث بيانُ فضلِ مسكينٍ لم يسأل على مَنْ يسأل، وقوله: «لا يَفْطِنُ»؛ أي: لا يُعلم حاله أنه مُحْتَاجٌ، بل يُخفي حال نفسه<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٢٦٥- وعنه، عن النبي ﷺ: «السَّاعِي عَلَى الْأَرْمَلَةِ وَالْمِسْكِينِ كَالْمُجَاهِدِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»، وَأَحْسَبُهُ قَالَ: «وَكَالْقَائِمِ الَّذِي لَا يَفْطَرُ، وَكَالصَّائِمِ لَا يَفْطَرُ» متفقٌ عليه.

(السَّاعِي عَلَى الْمِسْكِينِ)

(ن): «الأرملة» مَنْ لَا زَوْجَ لَهَا، سواءً كانت تزوّجت قبل ذلك أم لا،

---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (١٥٠٥ / ٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢٩ / ٨).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٨٤ / ٣)، والحديث رواه البخاري (٥٧٦٣)، ومسلم (٢٦٠٩)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٤) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٥٠٩ / ٢).

وقيل : هي التي فارقتها زوجها، قال ابن قُتيبة: سُميت أرملةً من الإرمال، وهو الفقرُ وذهابُ الرّاد بفقد الزوج، انتهى<sup>(١)</sup>.

(الجوهري): «الأرمل»: الرجل الذي لا امرأة له، و«الأرملة»: المرأة التي لا زوج لها، وقد أرملت المرأة: إذا مات عنها زوجها، قال:

هَـذِي الأَرَامِلُ قَدْ قَضَيْتَ حَاجَتَهَا

فَمَنْ لِحَاجَةٍ هَـذَا الأَرْمَلِ الذَّكَرِ

قال ابن السكيت: الأرامِلُ: المساكين من رجال ونساء، ويقال للرجال المُحتاجين الضُّعفاء: أرملة، وإن لم يكن فيهم نساء<sup>(٢)</sup>.

(ن): «الساعي على الأرملة والمسكين» المراد به الكاسبُ لهما، والعامل لمؤنتهما<sup>(٣)</sup>.

(ط): لأنه ﷺ عَدَاهُ بـ (على) مضمناً فيه معنى الإنفاق<sup>(٤)</sup>.

(ق): إنما شَبَّهه بالمُجاهد؛ لأن القيامَ على المرأة بما يُصلِحُها، وبما يحفظها ويصونها لا يُتصوّر الدَّوامُ عليه إلا مع الصبر العظيم ومُجاهدة النفس والشیطان، فإنهما يُكسِلان عن ذلك، ويثقلانه، ويفسدان النِّيَّاتِ في ذلك، وربما يدعوان بسبب ذلك إلى السُّوء، ولذلك قُلَّ مَنْ يدوم على ذلك العمل، وأقلُّ من ذلك مَنْ يسلم منه<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨ / ١١٢).

(٢) انظر: «الصحيح» للجوهري (٤ / ١٧١٣)، (مادة: رمل).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٨ / ١١٢).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٧٥).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦١٣).

(شف): الألف واللام في «كالقائم» و«كالصائم» غيرُ مُعرِّفين،  
ولذلك وَصَفَ كُلَّ واحدٍ منهما بجملة فعلية، كقول الشاعر:  
وَلَقَدْ أَمَرْتُ عَلَى اللَّثِيمِ يَسْتُبْنِي



٢٦٦- وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «شَرُّ الطَّعَامِ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُمْنَعُهَا مَنْ يَأْتِيهَا، وَيُدْعَى إِلَيْهَا مَنْ يَأْبَاهَا، وَمَنْ لَمْ يُحِبِ الدَّعْوَةَ فَقَدْ عَصَى اللَّهَ وَرَسُولَهُ» رواه مسلم.

وفي رواية في «الصحيحين» عن أبي هريرة من قوله: «بِئْسَ الطَّعَامُ طَعَامُ الْوَلِيمَةِ يُدْعَى إِلَيْهَا الْأَغْنِيَاءُ وَيُتْرَكَ الْفُقَرَاءُ».

### (السَّبَّاحُ)

(ن): معنى الحديث: الإخبار بما يقع من الناس بعده ﷺ، من مُراعاة الأغنياء في الولائم ونحوها، وتخصيصهم بالدعوة، وإيثارهم بطيب الطعام، ورفع مجالسهم، وتقديمهم، وغير ذلك مما هو الغالب في الولائم، والله المستعان<sup>(١)</sup>.

(قض): يريد: من شَرِّ الطعام، فإن من الطعام ما يكون شَرًّا منه، ونظيره «شَرُّ النَّاسِ مَنْ أَكَلَ وَحْدَهُ»<sup>(٢)</sup>، وإنما سَمَّاهُ شَرًّا لِمَا ذكر عقيبهِ، فإنه

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩/ ٢٣٧).

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٥١/ ١٣٣). من حديث معاذ ﷺ. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٢١٧٣).

الغالبُ فيها، فكأنه قال: شرُّ الطعام طعامُ الوليمة التي من شأنها هذا، واللفظُ وإن أطلق، فالمراد به التقييدُ بما ذكر عقيبه، وكيف يريد به الإطلاق وقد أمر باتخاذ الوليمة، وإجابة الداعي إليها، ورَتَّب العِصيان على تركها؟! ولذلك [قيل] بوجوب الإجابة، انتهى<sup>(١)</sup>.

فالحاصل: أن قوله: «يدعى لها الأغنياء» يحتمل وجهين: أحدهما: أن يكون مُستأنفاً ذُكر على الغالب من أحوال الناس. والثاني: أن يكون في المعنى صفةً للوليمة؛ أي: الوليمة التي يُدعى لها الأغنياء.

(تو): لا جائز أن يقال: إنه شر الطعام على الإطلاق، فإنه ﷺ أمر باتخاذ الوليمة، وأمر بإجابة مَنْ يدعو إليها، ومعاذ الله أن يأمر هو بما فيه شر، ويدعو إلى ما يُقَرَّب من شرٍّ، فكيف بما هو الشرُّ المَحْض.

(ق): بَيَّن في الحديث أن الجهة التي يكون بها طعامُ الوليمة شرَّ الطعام إنما هي تركُ الأولى، وذلك أن الفقيرَ هو المحتاج، فلا يُدعى، والغنيُّ غيرُ محتاج فيدعى، ولذلك قد لا يُجيب، أو تثقل عليه الإجابة، فكان العكسُ أولى، وهذا مثلُ قوله ﷺ: «شَرُّ صُفوفِ الرِّجالِ آخرُها، وخَيْرُها أَوَّلُها، وشَرُّ صُفوفِ النِّساءِ أَوَّلُها، وخَيْرُها آخرُها»<sup>(٢)</sup>، فإن هذا أيضاً من باب ترك الأولى، [كما قد يقال] عليه: مكروه، وإن لم يكن مطلوبَ الترك على ما يعرف في الأصول.

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢/ ٣٦٦).

(٢) رواه مسلم (٤٤٠/ ١٣٢)، من حديث أبي هريرة ؓ، ولفظه: «خير صفوف الرجال أولها، وشرها آخرها، وخير صفوف النساء آخرها، وشرها أولها».

فإذاً، الشرُّ المذكور هاهنا: قِلَّةُ الثَّواب والأجر، والخير: كثرة الثَّواب والأجر، ولذلك كره العلماء اختصاصَ الأغنياء بالدَّعوة، ثم اختلفوا فيمن فعل ذلك: هل تجاب دعوته أم لا؟

فقال ابن مسعود: لا تُجاب، ونحوه يحيى بن حبيب من أصحابنا. وظاهر كلام أبي هريرة وجوبُ الإجابة.

ودعا ابنُ عمرَ رضي الله عنهما في وليمة الأغنياء والفقراء على حِدَةٍ، فأجلس الفقراء على حِدَةٍ، وقال: هاهنا لا تفسدوا عليهم ثيابهم، فإننا سنُطعمكم ممَّا يأكلون.

ومقصود الحديث: الحثُّ على دَعْوَةِ الفقراء والضعفاء، ولا تقصُر الدَّعوة على الأغنياء، كما يفعل مَنْ لا مبالاة عنده بالفقراء من أهل الدنيا<sup>(١)</sup>.

• قوله ﷺ: «ومن لم يجب الدعوة، فقد عصى الله ورسوله»:

(ق): قال القاضي عياض: لم يختلف العلماء في وجوب الإجابة في وليمة العرس، واختلفوا فيما عداها، فمالكٌ وجمهورُهم على أنها لا تجبُ، وذهب أهل الظاهر إلى وجوبها في كل دعوة، عرساً كانت أو غيرها.

قلت: ومُعْتَمِدُ أهل الظاهر مُطلقُ أوامر هذا الباب، كقوله: «إِذَا دُعِيتُمْ فَأَجِيبُوا»<sup>(٢)</sup>، «إِذَا دَعَا أَحَدُكُمْ أَخَاهُ فَلْيُجِبْ»<sup>(٣)</sup>، وكأن الجمهورَ صرفوا هذه المُطلقات إلى وليمة العرس، إذ يحصل منه إشاعةُ النكاح وإعلانه، وهو

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ١٥٥).

(٢) رواه مسلم (١٤٢٩ / ٩٩)، بنحوه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

(٣) رواه مسلم (١٤٢٩ / ١٠٠)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما.

مقصودٌ مُهِمٌّ للشرع .

وكلُّ هذا ما لم يكن في الدعوة مُنْكَرٌ، فإن كان فلا يجوز حُضورها عند كافة العلماء، وقد شدَّ أبو حنيفة وبعضهم، فقالوا بجواز الحضور .

فأما لو كان هناك لِعَبٍّ مُباحٌ أو مكروهٌ، فالأكثرُ على جواز الحضور، وعندنا فيه قولان، وكره مالكٌ لأهل الفضل والهيئة التسرع لإجابة الدعوات، وحضور مواضع اللهو المُباح<sup>(١)</sup> .

وسيأتي في (الباب المئة في آداب الطعام) بقيةُ مباحث حُضور الولائم .

\* \* \*

٢٦٧- وعن أنسٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «مَنْ عَالَ جَارَيْتَيْنِ حَتَّى تَبْلُغَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ أَنَا وَهُوَ كَهَاتَيْنِ»، وَضَمَّ أَصَابِعَهُ . رواه مسلم .

«جَارَيْتَيْنِ»: أَي: بِنَتَيْنِ .

(الْبَابُ الْمِائَةُ)

(ن): معنى «عال»: قام عليهما بالمؤنة والتربية ونحوهما، مأخوذاً من العَوْل وهو القُوْتُ، ومنه: «ابْدَأْ بِمَنْ تَعُولُ»<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ١٥٢) .

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٨٠)، والحديث رواه البخاري (١٣٦١)، ومسلم (١٠٣٤)، من حديث حكيم بن حزام رضي الله عنه .

(ق): يعني ببلوغهما: وُصولهما إلى حال يَسْتَقِلَّانِ بأنفسهما، وذلك إنما يكون في النساء إلى أن يَدْخُلَ بهن أزواجهن، ولا يعني ببلوغهما إلى أن تحيض وتكلّف، إذ قد تتزوج قبل ذلك، فتستغني بالزوج عن قيام الكافل، وقد تحيض وهي غير مُسْتَقْلَةٍ بشيء من مصالحها، ولو تُرِكَت لضاعت وفسدت أحوالها، بل هي في هذه الحال أَحَقُّ بِالصِّيَانَةِ وَالْحِفْظِ والقيام عليها، لتكمل صيانتها فيُرْغَبَ في تزويجها، ولهذا المعنى قال علماؤنا: لا تسقط النفقة عن والد الصَّبِيَّةِ بنفس بلوغها، بل بدخول الزوج بها<sup>(١)</sup>.

(ط): «أنا وهو هكذا» جملة حالية بغير واو؛ أي: جاء مُصاحِباً لي<sup>(٢)</sup>.

وسبق في (الحديث الثالث) من هذا الباب معنى: «أنا وهو في الجَنَّةِ كهاتين».



٢٦٨- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: دَخَلْتُ عَلَيَّ امْرَأَةً وَمَعَهَا ابْنَتَانِ لَهَا تَسْأَلُ، فَلَمْ تَحْذِ عِنْدِي شَيْئاً غَيْرَ تَمْرَةٍ وَاحِدَةٍ، فَأَعْطَيْتُهَا إِيَّاهَا، فَقَسَمْتُهَا بَيْنَ ابْنَتَيْهَا، وَلَمْ تَأْكُلْ مِنْهَا، ثُمَّ قَامَتْ فَخَرَجَتْ، فَدَخَلَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَيْنَا، فَأَخْبَرْتُهُ، فَقَالَ: «مَنْ ابْتُلِيَ مِنْ هَذِهِ الْبَنَاتِ بِشَيْءٍ، فَأَحْسَنَ إِلَيْهِنَّ، كُنَّ لَهُ سِتْرًا مِنَ النَّارِ» متفق عليه.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦٣٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/ ٣١٧٥).

٢٦٩- وعن عائشة رضي الله عنها قالت: جَاءَتْنِي مِسْكِينَةٌ تَحْمِلُ ابْنَتَيْنِ لَهَا، فَأَطْعَمْتُهَا ثَلَاثَ تَمَرَاتٍ، فَأَعْطَتْ كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا تَمْرَةً، وَرَفَعَتْ إِلَيَّ فِيهَا تَمْرَةً لِتَأْكُلَهَا، فَاسْتَطَعَمْتُهَا ابْنَتَاهَا، فَشَقَّتِ التَّمْرَةَ الَّتِي كَانَتْ تُرِيدُ أَنْ تَأْكُلَهَا بَيْنَهُمَا، فَأَعْجَبَنِي شَأْنُهَا، فَذَكَرْتُ الَّذِي صَنَعْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَوْجَبَ لَهَا بِهَا الْجَنَّةَ، أَوْ أَعْتَقَهَا بِهَا مِنَ النَّارِ» رواه مسلم.

٢٧٠- وعن أبي شريح خويلد بن عمرو الخزاعي رضي الله عنه قال: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «اللَّهُمَّ إِنِّي أُحَرِّجُ حَقَّ الضَّعِيفَيْنِ: الْيَتِيمَ وَالْمَرْأَةَ» حديث حسن، رواه النسائي بإسناد جيد.

ومعنى «أُحَرِّجُ»: أُلْحِقُ الْحَرَجَ - وَهُوَ الْإِثْمُ - بِمَنْ ضَيَّعَ حَقَّهُمَا، وَأَحْذَرُ مِنْ ذَلِكَ تَحْذِيرًا بَلِيغًا، وَأَزْجُرُ عَنْهُ زَجْرًا أَكِيدًا.

٢٧١- وعن مُصْعَبِ بْنِ سَعْدِ بْنِ أَبِي وَقَّاصٍ رضي الله عنه، قال: رَأَى سَعْدٌ أَنَّ لَهُ فَضْلًا عَلَى مَنْ دُونَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «هَلْ تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ إِلَّا بِضُعْفَائِكُمْ؟» رواه البخاري هكذا مُرْسَلًا؛ فَإِنَّ مُصْعَبَ بْنَ سَعْدٍ تَابِعِيٌّ، وَرَوَاهُ الْحَافِظُ أَبُو بَكْرٍ الْبَرْقَانِيُّ فِي «صَحِيحِهِ» مُتَّصِلًا عَنْ مُصْعَبٍ عَنْ أَبِيهِ ﷺ.

٢٧٢- وعن أَبِي الدَّرْدَاءِ عُوَيْمِرٍ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «ابْغُونِي الضُّعَفَاءَ؛ فَإِنَّمَا تُنْصَرُونَ وَتُرْزَقُونَ بِضُعْفَائِكُمْ» رواه

## (البشارة)

### إلى آخر الباب

• قوله ﷺ: «من ابتلي من هذه البنات بشيء»:

(ن): إنما سَمَّاهُ ابتلاءً لأنَّ الناس يكرهونه في العادة، قال تعالى:

﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا وَهُوَ كَظِيمٌ﴾ [النحل: ٥٨] <sup>(١)</sup>.

(ق): معنى «ابتلي»: امتحن واختبر، ومعنى «أحسن إليهنَّ»:

صانهنَّ، وقام بما يصلحهنَّ، وقوله: «بشيء من البنات» يفيدُ بحكم عُمومه أن السَّتر من النار يَحْصُلُ بالإحسان إلى واحدة من البنات، وبالزيادة يحصل له السَّترُ من النار والسَّبْقُ مع رسول الله ﷺ إلى الجنة، كما في الحديث الآخر: «مَنْ عَالَ جَارِيَتَيْنِ» الحديث، انتهى <sup>(٢)</sup>.

• قوله: «رأى سعد أن له فضلاً»؛ أي: بسبب شجاعته، وبِحِدَّتِهِ

وإقدامه في الحروب، وشِدَّة رمية وإصابته في ذلك، وكثرة ماله وسخاوته، وكونه مِمَّنْ أسلم قديماً، إذ أسلم وهو ابن سبع عشرة، قال: مكثتُ ثلاثة أيام وأنا ثلثُ الإسلام، وكان أولَ مَنْ رمى بسهم في سبيل الله، شَهِدَ المَشاہِدَ كُلَّهَا مع رسول الله ﷺ، قيل: كان يعدُّ بألف فارس.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٧٩).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٣٦)، والحديث رواه مسلم (٢٦٣١)، من حديث أنس بن مالك ؓ.

فقال ﷺ: «فهل تنصرون وترزقون إلا بضعفائكم»؛ أي: فائدة الشجاعة وثمرتها النصرُ على الأعداء، وما النصرُ إلا من عند الله، ولا يُستجلبُ إلا ببركة ضُعاء المؤمنين، لا بالشجاعة، إذ كان في صناديد قريش من الأبطال والفرسان مَنْ هو مشهورٌ بالشجاعة والإقدام.

وأما أرزاق العباد: فهي في خزائن الله، ومفتاحها توجُّهُ قلوب الضُعاء ودعاؤهم وإخلاصهم، فلا يُرزق الأقوياء ولا يُدفع عنهم البلاءُ إلا ببركة الضُعاء، كما ورد في بعض الآثار: «لولا الصَّيَّانُ الرُّضْعُ، والمَشَايخُ الرُّكْعُ، والبَهَائِمُ الرُّتْعُ، لَصَبَّ عَلَيْكُمْ الْبَلَاءُ صَبًّا»<sup>(١)</sup>.

وفي الحديث: فضل الضُعاء، وفيه: أن أرزاق المُوسرين ونصر المُلوك والسَّلاطين ليس إلا ببركة ضُعاء المؤمنين.

وروى الحافظ إسماعيل التَّيْمِيُّ في «الترغيب» عن مُصعب بن سعد، عن أبيه: أنه ظَنَّ أن له فضلاً على مَنْ دونه من أصحاب رسول الله ﷺ، فقال رسول الله ﷺ: «إِنَّمَا نَصَرَ اللَّهُ هَذِهِ الْأُمَّةَ بَضْعِيفِهَا، بَدَعُوْتَهُمْ، وَصَلَاتِهِمْ، وَإِخْلَاصِهِمْ»<sup>(٢)</sup>.

(نه): «ابغني كذا» بهمزة الوصل؛ أي: اطلب لي، و(أبغني) بهمزة القطع؛ أي: أعني على الطيب، ومنه الحديث: «ابغوني حَديدةً أَسْتَطِيبُ

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٢٢ / ٣٠٩)، من حديث أبي عبيدة الدؤلي عن أبيه عن جده ﷺ.

(٢) ورواه النسائي (٣١٧٨)، من حديث سعد ﷺ. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٣٨٨).

بها» بهمزة الوصل والقطع<sup>(١)</sup>.

سبق في آخر (الباب السابع) أن الْمُحْتَرَفَ شكا أخاه إلى النبي ﷺ،  
فقال: «لَعَلَّكَ تُرْزَقُ بِهِ»<sup>(٢)</sup>.



---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/١٤٣).

(٢) رواه الترمذي (٢٣٤٥)، من حديث أنس بن مالك رضي الله عنه، وهو حديث صحيح. انظر:  
«صحيح الجامع الصغير» (٥٠٨٤).

## ٣٤- باب

### الوصية بالنساء

\* قال الله تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء : ١٩] .

\* وقال تعالى : ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ وَلَوْ حَرَصْتُمْ فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمِيلِ فَتَذَرُوهَا كَالْمُعَلَّقَةِ وَإِنْ تُصْلِحُوا وَتَتَّقُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ غَفُورًا رَحِيمًا﴾ [النساء : ١٢٩] .

(الباب الرابع والثلاثون)

(في الوصية بالنساء)

\* قال الله تعالى : ﴿وَعَاشِرُوهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [النساء : ١٩] ؛ أي : طيَّبوا أقوالكم لهن ، وحَسَّنوا أفعالكم وهيئاتكم بحسب قُدرتكم ، كما تحبُّ ذلك منها ، فافعل بها أنت مثله ، كما قال الله تعالى : ﴿وَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ٢٢٨] ، وقال ﷺ : «خَيْرُكُمْ خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ ، وَأَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِي»<sup>(١)</sup> ، وكان ﷺ جميلَ العِشرةِ دائمَ البِشْرِ ، يلاعب أهله ، ويتلطفُ

(١) رواه الترمذي (٣٨٩٥) ، من حديث عائشة رضي الله عنها ، وهو حديث صحيح .

انظر : «صحيح الجامع الصغير» (٣٣١٤) .

بهم، ويوسعُهم نفقةً، ويُضاحِك نساءه، حتى إنه كان يُسابق عائشة أم المؤمنين يتودّد إليها بذلك، ويجتمع نساؤه كلّ ليلة في بيت التي يبيتُ عندها رسول الله ﷺ، فيأكل معهن العشاء في بعض الأحيان، ثم تنصرف كلّ واحدة إلى منزلها، وكان إذا صلى العشاء فدخل منزله، يَسْمُرُ مع أهله قليلاً قبل أن ينام، يُؤانسُهم بذلك، وكان ينام مع المرأة من نساءه في شعار واحد، يضع عن كتفيه الرداء وينام مع الإزار، وقد قال تعالى: ﴿وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [الأحزاب: ٢١]، وقوله تعالى: ﴿فَإِنْ كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَيَجْعَلَ اللَّهُ فِيهِ خَيْرًا كَثِيرًا﴾ [النساء: ١٩]؛ أي: فعسى أن يكون صبركم على إمساكنكم لهنّ مع كراحتكم فيه خيرٌ كثير لكم في الدنيا والآخرة، كما قال ابن عباس: هو أن يعطِفَ عليها، ويُرزقَ منها ولداً، ويكون في ذلك خيرٌ كثير<sup>(١)</sup>، فسّر الخير الكثير بالولد، وبأنه لما كره صُحبَتها، ثم تحمّل ذلك المكروه طلباً لثواب الله، وأنفق عليها، وأحسن إليها على خلاف الطّبع، استحقّ الثواب الجزيل في العقبى، والثناء الجميل في الدنيا.

\* قوله تعالى: ﴿وَلَنْ تَسْتَطِيعُوا أَنْ تَعْدِلُوا بَيْنَ النِّسَاءِ﴾ الآية [النساء:

١٢٩]؛ أي: لا تستطيعوا أيها الناس أن تُساووا بين النساء من جميع الوجوه، فإنه وإن حصل القسَمُ الصُّوريُّ ليلةً وليلةً، فلا بُدَّ من التفاوت في المحبة والشهوة والجماع، قاله ابن عباس، وعبيدة السلمانيّ، ومُجاهدٌ، والحسن البصريّ، والضّحّاك بن مزاحم<sup>(٢)</sup>.

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣١٣/٤)، وانظر: «تفسير ابن كثير» (٤٠٠/٣).

(٢) انظر أقوالهم في «تفسير ابن أبي حاتم» (١٠٨٣/٤)، و«الدر المنثور» للسيوطي

وخرَّج ابن حاتم عن ابن أبي مُليكة: أن هذه الآية نزلت في عائشة<sup>(١)</sup>،  
يعني: أن النبي ﷺ كان يُحبُّها أكثرَ من غيرها، كما رواه الإمام أحمد وأهل  
«السنن» عن عائشة قالت: كان رسولُ الله ﷺ يَقسِم بين نسائه فيعدل، ثم  
يقول: «اللَّهُمَّ، هذا قَسَمِي فيما أَمْلِكُ، فلا تُلْمَنِي فيما تَمْلِكُ ولا أَمْلِكُ»،  
يعني: القلب<sup>(٢)</sup>.

(الثعلبي): كان رسول الله ﷺ يطوف على نسائه في مرضه حتى حلَّته،  
فأقام عند عائشة رضي الله عنها، وذُكر لنا أن عمر بن الخطاب كان يقول:  
اللهم أما قلبي فلا أملك، وأما ما سوى ذلك فأرجو أن أعدل<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: ﴿فَلَا تَمِيلُوا كُلَّ الْمَيْلِ﴾ [النساء: ١٢٩]؛ أي: فإذا مِلْتُمْ  
إلى واحدة منهن، فلا تُبالِغوا في الميل بالكلية، فبقي الأخرى مُعلَّقة،  
يعني: لا ذات زوج، ولا مُطلَّقة، قاله ابن عباس، ومُجاهد، وسعيد بن  
جُبَيْر، والحسن، والضَّحَّاك، وغيرهم<sup>(٤)</sup>.

(م): كما أن الشيء المُعلَّق لا يكون على الأرض ولا على السماء<sup>(٥)</sup>.

(الكشاف): قال:

- 
- (١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٦٠٥٦).  
(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣٠٥ / ٤)، والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند»  
(٤٤ / ٦)، وأبو داود (٢١٣٤)، والنسائي (٦٣ / ٧)، والترمذي (١١٤٠)، وابن  
ماجه (١٩٧١). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٤٥٩٣).  
(٣) انظر: «تفسير الثعلبي» (٣ / ٣٩٦، ٣٩٧).  
(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣٠٦ / ٤).  
(٥) انظر: «تفسير الرازي» (٥٤ / ١١).

هَلْ هِيَ إِلَّا حِظَّةٌ أَوْ تَطْلِيْقٌ      أَوْ صَلَفٌ أَوْ بَيْنَ ذَاكَ تَعْلِيْقٌ

يعني: أن اجتناب كل الميل مما هو في حدّ اليُسْر والسَّعة، فلا تفرطوا فيه، وإن وقع منكم التفریط في العدل كلّهُ، وفيه ضربٌ من التوبيخ، وفي قراءة أُبيّ: (فتذروها كالمسجونة)، انتهى<sup>(١)</sup>.

في «مسند أبي داود الطيالسي» عن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ كَانَتْ لَهُ امْرَأَتَانِ، فَمَالَ إِلَى أَحَدِهِمَا، جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ وَاحِدٌ شَقِيهٌ سَاقِطٌ»<sup>(٢)</sup>، وهكذا رواه أحمد وأهل «السنن»<sup>(٣)</sup>.

وروي أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه بعث إلى أزواج النبي ﷺ بمال، فقالت عائشة رضي الله عنها: إلى كل أزواج رسول الله ﷺ بعث عمر مثل هذا؟ قالوا: لا، بعث إلى القرشيات بمثل هذا، وإلى غيرهن بغيره، فقالت: ارفع رأسك، فإن رسول الله ﷺ كان يعدل بيننا في القسمة بماله ونفسه، فرجع الرسول فأخبره، فأتهم لهنّ جميعاً<sup>(٤)</sup>.

وكان لمُعَاذ رضي الله عنه امرأتان، فإذا كان عند إحداهما لم يتوضأ في بيت

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٦٠٦).

(٢) رواه الطيالسي في «مسنده» (٢٤٥٤).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢/ ٣٤٧)، وأبو داود (٢١٣٣)، والنسائي (٧/ ٦٣)، والترمذي (١١٤١)، وابن ماجه (١٩٦٩)، وقوله: «ساقط» تحرف في الأصل إلى: «ساقطة». وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٩٤٩).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٤٧٥)، بنحوه. قال الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث «الكشاف» (١/ ٣٦٣): غريب.

الأخرى، وماتتا في الطاعون، فدفنهما في قبر واحد<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأِنْ نُّصَلِّحُوا وَتَنَقُّوا﴾، أي: وإن أصلحتم في أموركم، وقسمتكم بالعدل فيما تملكون، واتقيتم الله في جميع الأحوال، غفر الله لكم ما كان من ميل إلى بعض النساء دون البعض<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٧٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا؛ فَإِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، وَإِنَّ أَعْوَجَ مَا فِي الضِّلَعِ أَعْلَاهُ، فَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهُ كَسَرْتَهُ، وَإِنْ تَرَكْتَهُ لَمْ يَزَلْ أَعْوَجَ، فَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ» متفق عليه.

وفي رواية في «الصحيحين»: «الْمَرْأَةُ كَالضِّلَعِ، إِنْ أَقَمْتَهَا كَسَرْتَهَا، وَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ وَفِيهَا عَوَجٌ».

وفي رواية لمسلم: «إِنَّ الْمَرْأَةَ خُلِقَتْ مِنْ ضِلَعٍ، لَنْ تَسْتَقِيمَ لَكَ عَلَى طَرِيقَةٍ، فَإِنْ اسْتَمْتَعْتَ بِهَا اسْتَمْتَعْتَ بِهَا وَفِيهَا عَوَجٌ وَإِنْ ذَهَبَتْ تُقِيمُهَا كَسَرْتَهَا وَكَسَرُهَا طَلَاقُهَا».

قوله: «عَوَجٌ»: هو بفتح العين والواو.

(١) انظر: «تخريج أحاديث الكشاف» للزيلعي (١ / ٣٦٤).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤ / ٣٠٧).

## (الإعراب)

(ن): «العوج» ضُبُط بفتح العين وبكسرهما، ولعل الفتح أكثر، وضبطه ابن عساكر وآخرون بالكسر، وهو الأرجح.

قال أهل اللغة: «العوج» بالفتح في كل مُتَّصِب كالحائط وشبهه، وبالكسر: ما كان في بَسَاط، أو أرض، أو معاش، أو دين، يقال: في دينه عِوَج بالكسر، [قال صاحب «المطالع»: قال أهل اللغة: «العوج» بالفتح في كل شخص، وبالكسر]<sup>(١)</sup> فيما ليس بمرئي كالرأي والكلام، قال: وانفرد عنهم أبو عمر الشَّيباني فقال: كلاهما بالكسر، ومصدرهما بالفتح. و«الضلع» بكسر الضاد وفتح اللام، وفيه دليل لما يقال: إن حواء خُلِقَتْ من ضِلَعِ آدم<sup>(٢)</sup>.

(ق): ويحتمل أن يكون هذا قُصِدَ به المَثَل؛ أي: هي كالضِّلَعِ اعوجاجاً، ويشهد له قوله: «لن تستقيم لك على طريقة، فإن استمعت بها استمعت وبها عوج، وإن ذهبت تُقيمها كسرتها، وكسرُها طلاقُها»<sup>(٣)</sup>.

(تو): معنى «استوصوا بالنساء خيراً»: اقبلوا وصيَّتي فيهن، والاستيصاء: طلب الوصية من نفسه أو من غيره، بأحد أو بشيء.

(ط): الأظهر أن السنين للطلب، مُبالغة؛ أي: اطلبوا الوصية من أنفسكم في حقِّهن بخير، ويجوز أن يكون من الخطاب العام؛ أي: لِيَسْتَوْصِ

(١) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (٥٧/١٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥٧/١٠).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢٢٢/٤).

بعضكم من بعض في حق النساء<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: الحثُّ على مُلاطفة النساء، والإحسان إليهن، والصبر على عوج أخلاقهن، واحتمال ضعف عقولهن، وكراهة طلاقهن بلا سبب، وأنه لا مَطْمَع في استقامتهن<sup>(٢)</sup>.

وفيه: أن المرأة خُلقت خَلْقاً فيه اعوجاجٌ لا يستطيع أحد من خلق الله أن يقيمه ويغيّره عمّا جُبِل عليه، وهي من أصل خلقها وأصل فطرتها رُكْب فيها العوجُ، لا يتهيأ الانتفاع بها إلا بمُداراتها والصبر على عوجها.

(ك): فإن قلت: الكلام يتم بدون هذه المُقدّمة - يعني: قوله: «وإن أعوج ما في الضلع أعلاه» - فما فائدة ذكرها؟

قلت: توكيدٌ معنى الكسر؛ لأن عدم الإقامة أثرها [أظهر في] الجهة الأعلى، أو بيان أنها خلقت من أعوج أجزاء الضِّلَع، وكأنهن خُلِقن من أعلى الضِّلَع وهو أعوجُه<sup>(٣)</sup>.

(ط): وفي قوله: «وكسرهما طلاقها» إشعارٌ باستحالة تقويمها؛ أي: إن كان لا بدّ من كسرهما، فكسرهما طلاقها<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٢٧٤ - وعن عبد الله بن زَمْعَةَ رضي الله عنه: أَنَّهُ سَمِعَ النَّبِيَّ ﷺ يَخْطُبُ،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧/ ٢٣٢٦).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠/ ٥٧).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١٣/ ٢٢٨).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧/ ٢٣٢٦).

وَذَكَرَ النَّاقَةَ وَالَّذِي عَقَرَهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِذَا أُنْبِعثَ أَشَقَّهَا»: انْبِعثَ لَهَا رَجُلٌ عَزِيزٌ عَارِمٌ مَنِيعٌ فِي رَهْطِهِ، ثُمَّ ذَكَرَ النِّسَاءَ، فَوَعَظَ فِيهِنَّ، فَقَالَ: «يَعْمَدُ أَحَدُكُمْ فَيَجْلِدُ امْرَأَتَهُ جَلْدَ الْعَبْدِ، فَلَعْلَهُ يُضَاجِعُهَا مِنْ آخِرِ يَوْمِهِ»، ثُمَّ وَعَظَهُمْ فِي ضَحِكِهِمْ مِنَ الضَّرْطَةِ، وَقَالَ: «لِمَ يَضْحَكُ أَحَدُكُمْ مِمَّا يَفْعَلُ؟» متفقٌ عليه.

«وَالْعَارِمُ» بِالْعَيْنِ الْمَهْمَلَةِ وَالرَّاءِ: هُوَ الشَّرِيرُ الْمُفْسِدُ.

وَقَوْلُهُ: «انْبِعثَ»؛ أَي: قَامَ بِسُرْعَةٍ.

### (الثَّانِي)

\* قوله: «ذكر الناقة»؛ أي: ناقة صالح، والذي عقرها هو قَدَار بن سَالِف عَاقِرُ الناقة، وكان هذا الرجل عزيزاً في قومه، شريفاً فيهم، نسيباً رئيساً مُطَاعاً.

(ن): (عَرَم) بفتح الراء وبكسرهما (عَرَامَة) بفتح العين وعُراماً بضمها، فهو عَارِمٌ وَعَرِمٌ، وفيه النهي عن ضرب النساء من غير ضرورة التأديب<sup>(١)</sup>.

(ط): «ثم» في قوله. «ثم يجامعها» استبعادية؛ أي: مُستبعدٌ من العاقل الجمع بين هذا الإفراط والتفريط، من الضرب المُبرِّح والمُضَاجعة، وفيه إشارةٌ إلى جواز ضرب العبيد والإماء للتأديب إذا لم يتزجروا بالكلام، وفيه: حُسنُ المُعاشرة مع النساء والرفق بهن<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٧ / ١٨٨).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧ / ٢٣٢٧).

(ك): فإن قلت: فالمفهوم منه أنه لا يضربها أصلاً، وإذا ضربها لا يجامعها.

قلت: المُجَامعة من توابع النكاح وضروراته عرفاً وعادةً، فالمُتَنَفِي هو الأول، فكأنه قال: لا بدّ من مُجَامعتها، فلا يُفَرِّط في الضرب<sup>(١)</sup>.

(ط): «ثم» في قوله: «ثم وعظهم» للتراخي في الزمان، يعني: بعد ما تكلم بالكلام السابق بزمانٍ رآهم يضحكون من الفِعلَة المذكورة، فوعظهم<sup>(٢)</sup>.

(ن): وفيه: [النهْيُ عن] الضحك من الضَّرْطَة يسمّعُها من غيره، بل ينبغي أن يتغافلَ عنها، ويستمرَّ على حديثه واشتغاله بما كان فيه من غير التفات، ويظهر أنه لم يسمع، انتهى<sup>(٣)</sup>.

ذكر أنه جاءت امرأة إلى حاتم الأصمّ تسأله عن مسألة، فاتفق أنه خرج منها في تلك الحالة صوتٌ فخرجت، فتصامم عنها، وقال: أعيدي عليّ، فأعادت، فقال لها: ارفعي صوتك، فإني لا أسمع ذاك، وأرى من نفسه أنه أصمّ، فسُرَّت المرأة من ذلك، وقالت: إنه لم يسمع الصَّوتَ.

وحاتم هذا: هو أبو عبد الرحمن حاتم بنُ عُنوان، من أكابر مشايخ خُراسان، وكان تلميذَ شقيق، وأستاذَ أحمدَ بن خِضْرَوَيْه، لم يكن به صَمَمٌ، وإنما تصامم [عن] هذه المرأة، فسُمِّي بالأصمّ.

(ط): فيه: تنبيه على أنه ينبغي للرجل العاقل إذا أراد أن يعيب على

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١٩ / ١٥٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧ / ٢٣٢٧).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ١٨٨).

أخيه المسلم شيئاً، أن ينظر في نفسه أولاً: هل هو بَرِيءٌ منه، أو ملتبسٌ به؟ ولقد أحسن القائل:

أَرَى كُلَّ إِنْسَانٍ يَرَى عَيْبَ غَيْرِهِ وَيَعْمَى عَنِ الْعَيْبِ الَّذِي هُوَ فِيهِ<sup>(١)</sup>

\* \* \*

٢٧٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
«لَا يَفْرُكُ مُؤْمِنٌ مُؤْمِنَةً، إِنْ كَرِهَ مِنْهَا خُلُقًا رَضِيَ مِنْهَا آخَرَ»، أَوْ قَالَ:  
«غَيْرُهُ» رواه مسلم.

وقوله: «يَفْرُكُ» هو بفتح الياء وإسكان الفاء وفتح الراء،  
معناه: يُبْغِضُ، يقال: فَرَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا، وَفَرَكَهَا زَوْجُهَا  
- بكسر الراء - يَفْرُكُهَا؛ أَي: أَبْغَضَهَا، والله أعلم.

### (الْبَائِلُ)

(ق): أصل الفَرْكُ إنما يقال في النساء، يقال: فَرَكَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا،  
وَأَبْغَضَ الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ، واستعماله في هذا الحديث تجوُّزٌ؛ أَي: لَا يَبْغِضُهَا  
بَغْضًا كَلْبِيًّا يَحْمِلُهُ عَلَى فِرَاقِهَا، بَلْ يَغْفِرُ سَيِّئَهَا لِحَسَنِهَا، وَيَتَغَاضَى عَمَّا يَكْرَهُ  
لِمَا يَحِبُّ<sup>(٢)</sup>.

(ن): «يفرك» بفتح الياء والراء وإسكان الفاء بينهما، يقال: فَرَكَهُ بِكَسْرِ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧/ ٢٣٢٧).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ٢٢٢).

الراء يفرّكه بفتحها: إذا أبغضه، والفرّك بفتح الفاء وإسكان الراء البُغض.

قال القاضي: ليس هذا على النهي، بل هو خبر؛ أي: لا يقع منه بغضٌ تامٌّ لها، قال: وبُغض الرجال للنساء خلافُ بُغْضِهِنَّ لَهُمْ، ولهذا قال: «إن كره منها خلقاً رضي آخر»، هذا كلام القاضي، وهو ضعيفٌ أو غلطٌ، بل الصواب أنه نهى؛ أي: ينبغي أن لا يبغضها؛ لأنه إن وجد فيها خلقاً يُكره وجد فيها خلقاً مريضاً، بأن تكون شرسة الخلق لكنها ديتة، أو جميلة، أو عفيفة، أو رفيقة به، ونحو ذلك، وهذا الذي ذكرته من أنه نهى يتعيّن لوجهين:

أحدهما: أن المعروف في الروايات: «لا يفرّك» بإسكان الكاف لا برفعها، وهذا يتعيّن فيه النهي، ولو روي بضمّ الكاف لكان نهياً بلفظ الخبر.

والثاني: أنه وقع خلافه، فبعضُ الناس يبغضُ زوجته بغضاً شديداً، ولو كان خبراً لم يقع خلافه، وهذا واقعٌ، ولا أدري ما حمّل القاضي على هذا التفسير! انتهى<sup>(١)</sup>.

\*\*\*

٢٧٦ - وعن عمرو بن الأحوص الجُشَمِيِّ رضي الله عنه: «أَنَّ سَمْعَ النَّبِيِّ ﷺ فِي حَجَّةِ الْوَدَاعِ يَقُولُ بَعْدَ أَنْ حَمِدَ اللَّهَ تَعَالَى، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَذَكَرَ وَوَعَّظَ، ثُمَّ قَالَ: «أَلَا وَاسْتَوْصُوا بِالنِّسَاءِ خَيْرًا، فَإِنَّمَا

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠ / ٥٨).

هُنَّ عَوَانٍ عِنْدَكُمْ، لَيْسَ تَمْلِكُونَ مِنْهُنَّ شَيْئاً غَيْرَ ذَلِكَ، إِلَّا أَنْ يَأْتِيَنَّ بِفَاحِشَةٍ مُبَيَّنَةٍ، فَإِنْ فَعَلْنَ، فَاهْجُرُوهُنَّ فِي الْمَضَاجِعِ، وَاضْرِبُوهُنَّ ضَرْباً غَيْرَ مُبْرِحٍ، فَإِنْ أَطَعْنَكُمْ فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً؛ أَلَا إِنَّ لَكُمْ عَلَى نِسَائِكُمْ حَقّاً، وَلِنِسَائِكُمْ عَلَيْكُمْ حَقّاً، فَحَقُّكُمْ عَلَيْهِنَّ: أَنْ لَا يُوطِئَنَّ فُرُشَكُمْ مَنْ تَكْرَهُونَ، وَلَا يَأْذَنَ فِي بُيُوتِكُمْ لِمَنْ تَكْرَهُونَ، أَلَا وَحَقُّهُنَّ عَلَيْكُمْ: أَنْ تُحْسِنُوا إِلَيْهِنَّ فِي كِسْوَتِهِنَّ وَطَعَامِهِنَّ» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

قوله ﷺ: «عَوَانٍ»؛ أَي: أُسِيرَاتٌ، جَمْعُ عَانِيَةٍ - بِالْعَيْنِ الْمُهِمْلَةِ - وَهِيَ الْأَسِيرَةُ، وَالْعَانِي: الْأَسِيرُ. شَبَّهَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ الْمَرْأَةَ فِي دُخُولِهَا تَحْتَ حُكْمِ الزَّوْجِ بِالْأَسِيرِ، «وَالضَّرْبُ الْمُبْرِحُ»: هُوَ الشَّاقُّ الشَّدِيدُ.

وقوله ﷺ: «فَلَا تَبْغُوا عَلَيْهِنَّ سَبِيلاً»؛ أَي: لَا تَطْلُبُوا طَرِيقاً تَحْتَجُونَ بِهِ عَلَيْهِنَّ، وَتُؤْذِنَهُنَّ بِهِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

(التَّائِيِد)

\* قوله: «وَذَكَرَ وَوَعِظَ»، هُمَا بِمَعْنَى، وَجَمَعَ بَيْنَهُمَا تَأْكِيداً.

(الْجَوْهَرِيُّ): (الْوَعِظُ): النَّصْحُ وَالتَّذْكِيرُ بِالْعَوَاقِبِ<sup>(١)</sup>.

سَبَقَ مَعْنَى الْاِسْتِیْصَاءِ فِي هَذَا الْبَابِ، وَإِنَّمَا جَعَلَهُنَّ عَوَانِي لَأَنَّهُنَّ

(١) انظر: «الصحاح» للجوهري (٣/ ١١٨١)، (مادة: وعظ).

تحت حكم الأزواج لا اختيار لهنَّ في الخروج من بيتهن لمصالح دُنياهن، ولحفظ أموالهن، ولا لزيارة الأبوين والأقارب، ولا لعيادتهم، وكأنهن مَسْجُونَاتٌ وفي الأسْيار، ففيه: الإعلامُ بضعفهنَّ، وأن لا يمتوهُنَّ في الأشغال والعمل.

• وقوله ﷺ: «غير ذلك»؛ أي: غير كونهن عَوَانِيَ عندكم، وتحت حُكمكم فيما يتعلق بالاستمتاع، لستم تملكون شيئاً غيره من الاستخدام والضرب ونحوه، إلا أن يأتين بفاحشة مبيّنة، فلكم الهَجْر والضرب، وفي الفاحشة المبيّنة قولان:

أحدهما: أنها الزَّنا، قاله ابن عباس، وابن مسعود، وسعيد بن المسيَّب، والشَّعْبِيُّ، والحسن البصريُّ، ومُحمَّد بن سيرين، وسعيد [ابن] جُبَيْر، ومُجاهد، وعكرمة، وعطاء الخراسانيُّ، وجماعة.

والثاني: أنها النُّشوز والعِصيان، وشكاسةُ الخلق، وإيذاء الزوج وأهله، رُوي ذلك أيضاً عن ابن عباس، وعكرمة، والضَّحَّاك. واختار ابنُ جرير أنه يعمُّ ذلك كله: الزَّنا، والعِصيان، والنُّشوز، وبِذاءة اللِّسان، وغير ذلك.

• قوله ﷺ: «فاهجروهن في المضاجع» قال ابن عباس: الهَجْران: [أن لا] يُجامعها ويضاجعها على فراشها، ويؤولها ظهره، فيكون هَجْرانُ المضطجع كناية عن ترك المباشرة، وقال ابن عباس في رواية، والسُّدِّيُّ والضَّحَّاك: ولا يكلمها مع ذلك، وفي رواية عن ابن عباس: لا يكلمها من غير أن يذَرَ نكاحها، وذلك عليها شديداً<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤ / ٢٥).

قال الشافعي: ولا يزيد في هجرة الكلام ثلاثاً، وقال: الضرب مباح، وتركه أفضل.

• قوله ﷺ: «غير مبرح»:

(نه): أصل التبريح: المَشَقَّة والشَّدَّة، يقال: برَّح به: إذا شَقَّ عليه، ومنه: «ضرباً غير مبرح»؛ أي غير شاق، انتهى<sup>(١)</sup>.

وإذا ضربها، وجب أن يكون مُفَرَّقاً على بدنِها، ويَتَّقِي الوجهَ لأنه مَجْمَعُ المَحاسن، وأن يكون دون الأربعين، ومن أصحابنا مَنْ قال: لا يبلغ به عشرين، لأنه حَدٌّ كامل في حق العبد، ومنهم من قال: ينبغي أن يكون الضربُ بمندِيل ملفوف، أو بيده، ولا يضربها بالسَّياط، ولا بالعَصا.

قال الإمام فخرُ الدِّين: والتخفيف مرعِيٌّ في هذا الباب على أبلغ الوجوه، والذي يدلُّ عليه: أنه تعالى ابتداءً بالوعظ، ثم ترقَّى منه إلى الهجران في المضاجع، ثم ترقَّى منه إلى الضرب، وذلك تنبيهٌ يجري مجرى التصريح، أنه مهما حصل الغرض بالأخف، وجب الاكتفاء به<sup>(٢)</sup>.

• قوله ﷺ: «فحقكم عليهن أن لا يُوطئنَ فرشكم أحدًا تكرهونه»:

(ن): قال المازريُّ: قيل: المراد بذلك: أن لا يَسْتَخْلِينَ بالرجال، ولم يُرَدِّ زناها؛ لأن ذلك يوجب حَدَّها، ولأن ذلك حرامٌ مع مَنْ يكرهه الزوجُ ومَنْ لا يكرهه.

قال القاضي: قيل: كانت عادةُ العرب حديثَ الرجال مع النساء،

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ١١٣).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٠/ ٧٣).

ولم يكن ذلك ريباً ولا عيباً عندهم، فلما نزلت آية الحِجَاب، نُهوا عن ذلك.

والمُختار: أن معناه: لا يأذن لأحد تكرهونه في دخول بيوتكم، والجلوس في منازلكم، سواء كان المأذون له أجنبياً، أو امرأة، أو أحداً من محارم الزوجة، فالنهي يتناول جميع ذلك، وهكذا حكم المسألة عند الفقهاء، لا يحلُّ لها أن تأذن لرجل ولا امرأة ولا محرم ولا غيره في دخول منزل الزوج، إلا من علمت أو ظنت أن الزوج لا يكرهه؛ لأن الأصل تحريم [دخول] منزل الإنسان حتى يوجد الإذن في ذلك منه، أو ممن أذن له في الإذن في ذلك، أو عُرف رضاه باطراد العُرف بذلك ونحوه، ومتى حصل الشك في الرضا ولم يترجح شيء، ولا وُجدت قرينة الحال، لا يحل الدُخول ولا الإذن<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٧٧ - وعن معاوية بن حيدة رضي الله عنه قال: قلت: يا رسول الله! ما حقُّ زَوْجَةٍ أَحَدِنَا عَلَيْهِ؟ قال: «أَنْ تُطْعِمَهَا إِذَا طَعِمْتَ، وَتَكْسُوَهَا إِذَا اكْتَسَيْتَ، وَلَا تَضْرِبَ وَجْهَهُ، وَلَا تُقَبِّحْ، وَلَا تَهْجُرْ إِلَّا فِي الْبَيْتِ» حديثٌ حسنٌ، رواه أبو داود وقال: معنى «لا تُقَبِّحْ»؛ أي: لا تَقُلْ: قَبَحَكَ اللهُ.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨ / ١٨٣).

## (الْحَمَلِينَ)

\* قوله ﷺ: «أَنْ تَطْعَمَهَا إِذَا طَعِمْتَ»:

(ط): التفاتٌ من الغيبة إلى الخطاب، اهتماماً بما قصده من الإطعام والكِسْوة<sup>(١)</sup>.

(حسن): في قوله: «لا تضرب الوجه» دلالةٌ على جواز ضربها على غير الوجه، وقد نهى النبي ﷺ عن ضرب الوجه نهياً عاماً<sup>(٢)</sup>.

(ط): «لا تقبح» معناه: لا يُسمعها المكروه، ولا يَسُبُّها، بأن يقول: قَبَحَكَ اللهُ، وما أشبهه من الكلام.

«ولا تهجر إلا في البيت» معناه: لا تهجر إلا في المَضْجَع، ولا تَحْوَل عنها، أو تُحوِّلها إلى دار أخرى<sup>(٣)</sup>.

وهذا محمولٌ على استحباب الاحتمال والصبر على أذاهنَّ، وأما الهجران عنها في غير البيت: جائزٌ، وهجر النبي ﷺ أزواجه شهراً في غير بُيُوتهن.

قال البخاري في «صحيحه»: (باب هِجْرَةِ النَّبِيِّ ﷺ أَزْوَاجَهُ فِي غَيْر بُيُوتِهِنَّ)، ويُذكر عن مُعاوية بن حَنْدَةَ رَفَعَهُ: «غَيْرَ أَنْ لَا تَهْجَرَ إِلَّا فِي الْبَيْتِ»، والأول أصحُّ، ثم ساق حديث إيلائه ﷺ نساءه، انتهى<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧/ ٢٣٣٤).

(٢) انظر: «شرح السنة» للبخاري (٩/ ١٦٠).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧/ ٢٣٣٤).

(٤) انظر: «صحيح البخاري» (٥/ ١٩٩٦)، رقم الحديث: (٤٩٠٦).

٢٧٨ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « أَكْمَلُ الْمُؤْمِنِينَ إِيمَانًا أَحْسَنُهُمْ خُلُقًا ، وَخِيَارُكُمْ خِيَارُكُمْ لِنِسَائِهِمْ » رواه الترمذي ، وقال : حديث حسن صحيح .

(السياسة)

\* قوله ﷺ : « وخياركم خياركم لنسائهم » إنما كان كذلك ، لأن المداواة معهنَّ ، والصبر على اعوجاج أخلاقهن ، ووقايتهنَّ عمَّا يوجب النار ، وأمرهنَّ بلزوم الاستقامة ، لا يتأتَّى إلا ممَّن مُنح حظاً وافراً من حُسن الخلق ، ولهذا قال ﷺ : « أَنَا خَيْرُكُمْ لِأَهْلِهِ »<sup>(١)</sup> ، كما أثنى الله سبحانه عليه بقوله : ﴿ وَإِنَّكَ لَعَلَى خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴾ [القلم : ٤] .

\* \* \*

٢٧٩ - وعن إياس بن عبد الله بن أبي ذباب رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : « لَا تَضْرِبُوا إِمَاءَ اللَّهِ » ، فجاء عمر رضي الله عنه إلى رسول الله ﷺ ، فقال : ذَرْنِ النَّسَاءَ عَلَى أَزْوَاجِهِنَّ ، فَرَخَّصَ فِي ضَرْبِهِنَّ ، فَأَطَافَ بِآلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجِهِنَّ ، فقال رسول الله ﷺ : « لَقَدْ أَطَافَ بِآلِ بَيْتِ مُحَمَّدٍ نِسَاءٌ كَثِيرٌ يَشْكُونَ أَزْوَاجِهِنَّ ، لَيْسَ أَوْلَيْكَ بِخِيَارِكُمْ » رواه أبو داود بإسناد صحيح .

(١) تقدم تخريجه .

قوله: «ذَرْنِ» : هُوَ بِذَالِ مُعْجَمَةٍ مَفْتُوحَةٍ ثُمَّ هَمْزَةٍ مَكْسُورَةٍ  
ثُمَّ رَاءٍ سَاكِنَةٍ ثُمَّ نُونٍ ؛ أَيُ : اجْتَرَأَنَ .  
قوله : «أَطَافَ» ؛ أَيُ : أَحَاطَ .

### (السَّبَائِعُ)

\* قوله : «ذَرْنِ النِّسَاءِ» هي على لغة : أَكْلُونِي الْبِرَاغِيثَ ، وهي لغة قليلة .

(نه) : أَيُ : نَشَزْنَ عَلَيْهِمْ ، وَاجْتَرَأْنَ ، يُقَالُ : ذَرَّتِ الْمَرْأَةُ تَذَارُ ، فَهِيَ ذَرِيرٌ وَذَارِيرٌ ؛ أَيُ : نَاشِزٌ ، وَكَذَلِكَ الرَّجُلُ <sup>(١)</sup> .

(حسن) : فِيهِ مِنَ الْفَقْهِ : أَنَّ ضَرْبَ النِّسَاءِ فِي مَنَعِ حَقُوقِ الزَّوْجِ مُبَاحٌ ، إِلَّا أَنَّهُ يَضْرِبُ ضَرْباً غَيْرَ مُبَرَّحٍ ، وَوَجْهُ تَرْتِيبِ السُّنَّةِ عَلَى الْكِتَابِ يَحْتَمِلُ أَنَّ نَهْيَ النَّبِيِّ ﷺ عَنْ ضَرْبِهِنَّ قَبْلَ نَزُولِ الْآيَةِ ، ثُمَّ لَمَّا ذَرَّتِ النِّسَاءُ أُذُنَ فِي ضَرْبِهِنَّ ، وَنَزَلَ الْقُرْآنُ مُوَافِقاً لَهُ ، ثُمَّ لَمَّا بِالْغَوَا فِي الضَّرْبِ ، أَخْبَرَ ﷺ أَنَّ الضَّرْبَ وَإِنْ كَانَ مُبَاحاً عَلَى شَكَاةِ أَخْلَاقِهِنَّ ، فَالْتَحَمُلُ وَالصَّبْرُ عَلَى سُوءِ أَخْلَاقِهِنَّ وَتَرْكُ الضَّرْبِ أَفْضَلُ وَأَجْمَلُ ، وَيَحْكِي عَنِ الشَّافِعِيِّ هَذَا الْمَعْنَى <sup>(٢)</sup> .

\* \* \*

٢٨٠ - وَعَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ عَمْرٍو بْنِ الْعَاصِ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «الدُّنْيَا مَتَاعٌ ، وَخَيْرُ مَتَاعِهَا الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ .

(١) انظر : «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢ / ١٥١) .

(٢) انظر : «شرح السنة» للبغوي (٩ / ١٨٧) .

## (التَّائِبِينَ)

(نه): «المتاع»: كلُّ ما ينتفع به من عُروض الدُّنيا قليلها وكثيرها<sup>(١)</sup>.

(ق): «المرأة الصالحة» في زوجها، ونفسها، ودينها، والمُصلحة لحال زوجها، كما في الحديث الآخر: «أَلَا أُخْبِرُكُمْ بِخَيْرِ ما يَكْنِزُهُ الْمَرْءُ؟» قالوا: بلى، قال: «الْمَرْأَةُ الصَّالِحَةُ الَّتِي إِذَا نَظَرَ إِلَيْهَا سَرَّتَهُ، وَإِذَا غَابَ عَنْهَا حَفِظَتْهُ، وَإِذَا أَمَرَهَا أَطَاعَتْهُ»<sup>(٢)</sup>.

(ط): الظاهر أنه ﷺ أخبر أن الاستمتاعِ الدُّنيويةَ حقيرةٌ لا يُؤبِه بها، ولذلك أنه تعالى لَمَّا ذَكَرَ أَصْنَافَهَا وَأَنْوَاعَهَا وَسَائِرَ مَلَاذُهَا فِي قَوْلِهِ: ﴿زَيْنَ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ﴾ إِلَى قَوْلِهِ: ﴿وَالْأَنْعَامِ وَالْحَرْثِ﴾ أَتْبَعَهُ بِقَوْلِهِ: ﴿ذَلِكَ مَتَعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [آل عمران: ١٤]، ثُمَّ قَالَ بَعْدَهُ: ﴿وَاللَّهُ عِنْدَهُ حُسْنُ الْمَتَابِ﴾ [آل عمران: ١٤]، فَتَبَّهَ أَنَّهَا تُضَادُّ مَا عِنْدَ اللَّهِ مِنْ حُسْنِ الْمَتَابِ، وَخَصَّ مِنْهَا الْمَرْأَةَ، وَقَيَّدَهَا بِالصَّالِحَةِ، لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهَا شَرُّهَا لَوْ لَمْ تَكُنْ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ، وَمِنْ ثَمَّ قَدَّمَهَا فِي الْآيَةِ عَلَى سَائِرِهَا، وَوَرَدَ فِي حَدِيثِ أُسَامَةَ: «مَا تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةً أَضَرَّ عَلَى الرِّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ»<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/ ٢٩٣).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ٢٢١)، والحديث رواه أبو داود (١٦٦٤)، من حديث ابن عباس ؓ. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٦٤٣).

(٣) انظر: «شرح المشكاة»، للطبري (٧/ ٢٢٥٩)، والحديث رواه البخاري (٤٨٠٨)، ومسلم (٢٧٤٠)، من حديث أسامة بن زيد ؓ.

## ٣٥- باب حق الزوج على المرأة

• قال الله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ فَالصَّالِحَاتُ قَنِينَتٌ حَافِظَاتٌ لِلْغَيْبِ بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾ [النساء : ٣٤] .

(الباب الخامس والثلاثون)

(في حق الزوج على الزوجة)

• قوله تعالى : ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء : ٣٤] الآية ؛ أي : الرجل قيّم على المرأة ، وهو رئيسها وكبيرها ، والحاكم عليها ، ومؤدبها إذا اعوجّت ؛ لأن الرجال أفضل من النساء ، ولهذا كانت النبوة مختصة بالرجل ، وكذلك الملك الأعظم ، وكذا منصب القضاء ، وغير ذلك ، ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ من المهر ، والنفقات ، والكُلْف التي أوجب الله لهنّ عليهم في الكتاب والسنة ، فللرجل الفضل عليها والإفضال ، فناسب أن يكون قيّمًا عليها .

قال ابن عباس رضي الله عنهما : ﴿قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ ؛ أي : أمراء عليهن ؛ أي : تطيعه فيما أمرها الله به من طاعته ، وتكون مُحسنة إلى أهله حافظة لِماله <sup>(١)</sup> .

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٢٤٥) .

قال الحسن البصري: جاءت امرأة إلى النبي ﷺ تستعدي على زوجها أنه لطمها، فقال رسول الله ﷺ: «القصاص»، فأنزل الله ﷻ: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣٤] (١).

وروى ابن جرير عن جعفر بن محمد، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب نحوه، وزاد فيه: فقال رسول الله ﷺ: «أردتُ أمراً، وأراد الله غيره» (٢).

\* قوله: ﴿فَالصَّالِحَاتُ﴾؛ أي: من النساء ﴿قَنِينَتُ﴾؛ أي: مطيعات لأزواجهن، قاله ابن عباس، ﴿حَفِظْتُ لِلْغَيْبِ﴾؛ أي: تحفظ زوجها في غيبته في نفسها وماله ﴿بِمَا حَفِظَ اللَّهُ﴾؛ أي: المحفوظ من حفظه (٣).

روى ابن جرير عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «خير النساء امرأة إذا نظرت إليها سرتك، وإذا أمرتها أطاعتك، وإذا غبت عنها حفظتك في مالك أو نفسها، ثم قرأ رسول الله ﷺ هذه الآية: ﴿الرِّجَالُ قَوَّامُونَ عَلَى النِّسَاءِ﴾ إلى آخرها [النساء: ٣٤]» (٤).

(الكشاف): ﴿بِمَا فَضَّلَ اللَّهُ﴾؛ أي: بما حفظهن الله حين أوصى بهن الأزواج في كتابه، وأمر رسوله ﷺ، فقال: «استوصوا بالنساء خيراً» (٥)، أو بما حفظهن الله وعصمهن الله، ووفقهن لحفظ الغيب، و(ما) مصدرية (٦).

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٢٤٦).

(٢) انظر: «تفسير الطبري» (٥٨ / ٥).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢٢ / ٤).

(٤) انظر: «تفسير الطبري» (٦٠ / ٥).

(٥) تقدم تخريجه.

(٦) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٥٣٨ / ١).

(م): «القَوَام»: اسمٌ لَمَنْ يكون مُبالغاً في القيام بالأمر، واعلم أن فضل الرجال على النساء [حاصلٌ] من وجوه كثيرة، بعضها صفاتٌ حقيقة، وبعضها أحكام شرعية، والفضائل الحقيقية يرجع حاصلها إلى أمرين: إلى العلم، وإلى القدرة، ولا شكَّ أن عُقُولَ الرجال وعُلُومَهُم أكثر، وأن قُدْرَتَهُم على الأعمال الشاقَّة أكمل، فلهذا فضَّلوا في العقل، والحَزْم، والعَزْم، والقُوَّة، والكتابة في الغالب، والفُروسِيَّة، والرِّمِّي، وأن منهم الأُمَنَاءَ والعُلَمَاءَ، وفيهم الإمامة الكُبرى والصُّغرى، والجهاد، والأذان، والخُطبة، والاعتكاف، والشهادة في الحُدود والقِصاص بالاتفاق، وفي الأنكحة عند الشافعي، وزيادة النِّصيب في الميراث، والتعصيب، وتحُمْلُ الدِّيَّة، والولاية في النكاح، والطلاق، والرَّجْعَة، وعدد الأزواج، وإليهم الانتساب.

والسبب الثاني لحصول هذه الفضيلة قوله تعالى: ﴿وَبِمَا أَنْفَقُوا مِنْ أَمْوَالِهِمْ﴾ [النساء: ٣٤]<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

وَأَمَّا الْأَحَادِيثُ، فَمِنْهَا: حَدِيثُ عَمْرِو بْنِ الْأَخْوَصِ السَّابِقِ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ.

٢٨١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا دَعَا الرَّجُلُ امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ فَلَمْ تَأْتِهِ، فَبَاتَ غَضْبَانَ عَلَيْهَا، لَعْنَتُهَا

(١) انظر: «تفسير الرازي» (١٠ / ٧١)، وفيه: «وأن منهم الأنبياء» بدل: «وأن منهم الأُمَنَاءَ».

المَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» متفقٌ عليه .

وفي روايةٍ لهما: «إِذَا بَاتَتِ الْمَرْأَةُ هَاجِرَةً فِرَاشَ زَوْجِهَا، لَعَنَتَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» .

وفي روايةٍ: قال رسولُ الله ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! مَا مِنْ رَجُلٍ يَدْعُو امْرَأَتَهُ إِلَى فِرَاشِهِ، فَنَأْبَى عَلَيْهِ، إِلَّا كَانَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ سَاحِطًا عَلَيْهَا حَتَّى يَرْضَى عَنْهَا» .

### (الإِثْمُ)

(ن): فيه دليلٌ على تحريم امتناعها من فراشه بغير عُذر شرعيٍّ، وليس الحيضُ بعذرٍ في الامتناع؛ لأنَّ له حَقَّ الاستمتاع بما فوق الإِزار، ومعنى الحديث: أن اللعنة تستمرُّ عليها حتى تزول المعصية بطلوع الفجر، والاستغناء عنها، أو بتوبتها ورجوعها إلى الفراش<sup>(١)</sup> .

(ق): لا خلاف في هذا، وإليه الإشارة بقوله تعالى: ﴿وَالرِّجَالُ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، بخلاف المرأة، فلو دعت المرأة زوجها إلى ذلك، لم يَجِبْ عليه إجابتها، إلا أن يقصد بالامتناع مُضَارَّتَهَا، فيحرم عليه ذلك، والفرق بينهما أن الرجل هو الذي ابتغاها بماله، فهو المالك للبُضع، والدَّرَجَةُ التي [له] عليها هي السَّلْطَنَةُ التي له بسبب مُلكه، أيضاً فقد لا ينشَطُ الرجل في وقتٍ تدعوه ولا يتهيأ له ذلك، بخلاف المرأة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ١٠) .

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ١٦٠) .

(ط): فيه دليلٌ على أن سُخْطَ الزوج يوجب سُخْطَ الرَّبِّ، ورضاه يوجب رضاه، هذا في حق الشهوة، فكيف إذا كان في أمر الدين؟! (١)

(ق): «والذي نفسي بيده» هو قسمٌ بالله تعالى؛ أي: والذي هو مالك نفسي، أو قادرٌ عليها، وفيه دليلٌ على أن الحَلْفَ بالألفاظ المُبَهِّمة المُراد بها [اسم] الله تعالى جائزة، حُكْمُها حكم الأسماء الصَّريحة، و«الذي في السماء» ظاهره أن المُراد به الله تعالى، ويكون معناه كمعنى قوله: ﴿ءَأَمْنُكُمْ مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ [الملك: ١٦] (٢)، ويحتمل أن يراد به هنا الملائكة، كما جاء في الرواية الأخرى: «إِلَّا لَعْنَهَا الْمَلَائِكَةُ حَتَّى تُصْبِحَ» (٣).

\* \* \*

٢٨٢ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه أيضاً: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَحِلُّ لِمَرْأَةٍ أَنْ تَصُومَ وَزَوْجُهَا شَاهِدٌ إِلَّا بِإِذْنِهِ، وَلَا تَأْذَنَ فِي بَيْتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ» متفقٌ عليه، وهذا لفظ البخاري.

### (الْبَيْتَانِي)

\* قوله ﷺ: «وزوجها شاهد»:

(ن): أي: حاضر، هذا محمولٌ على صوم التطوع، وهذا النهي للتحريم، وسببه أن الزوج له حق الاستمتاع بها في كل الأيام، وحقه واجب

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٧/ ٢٣٢٨).

(٢) في الأصل: «العدة».

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤/ ١٦٠)، والحديث رواه البخاري (٤٨٩٧).

على الفور، فلا يفوته بتطوُّع، ولا بواجبٍ على التراخي.

فإن قيل: فينبغي أن يجوز لها الصوم بغير إذنه، فإذا أراد الاستمتاع بها كان له ذلك، ويفسد صومها.

والجواب: أن صومها يمنعه من الاستمتاع في العادة، لأنه يهابُ انتهاك الصوم بالإفساد.

وقوله: «شاهد»؛ أي: مقيم بالبلد، أما إذا كان مسافراً فلها الصوم؛ لأنه لا يتأتى منه الاستمتاع، انتهى<sup>(١)</sup>.

فيه: دلالة على عِظَم حَقِّ الزوج عليها، إذ هي مأمورة بتأخير قضاء الصوم الواجب، وترك التثقل بالصيام، وترك كثير من العبادات، كالحج والاعتكاف ونحوهما، قالت عائشة رضي الله عنها: إن كانت إحدانا لتفطرُ في زمان رسول الله ﷺ، فما تقدر على أن تقضيه مع رسول الله ﷺ حتى يأتي شعبان<sup>(٢)</sup>. وهذا من كمال أدبها، إذ كانت مترصدة لاستمتاعه في جميع أوقاتها إن أراد ذلك، ولم تستأذنه في الصوم مخافة أن يأذن لها، وقد يكون له حاجةٌ إليها فتفوَّتْها عليه، وكانت تؤخِّر القضاء إلى شعبان؛ لأنه ﷺ كان يصومُ معظمَ شعبان، فلا حاجة له بالنهار فيهن، وأيضاً إذا جاء شعبان يضيق قضاء رمضان، فلا يجوز التأخير.

• قوله ﷺ: «ولا تأذن في بيته إلا بإذنه»:

(ن): فيه: إشارةٌ إلى أنه [لايُفتاتُ] على الزوج وغيره من مالكي

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١١٥).

(٢) رواه مسلم (١١٤٦).

البُيُوت وغيرها بالإِذن في أملاكهم إلا بإِذْنهم، وهذا محمولٌ على ما [لا] يُعلم رضا الزوج ونحوه به، فإن عَلِمَتِ المرأة ونحوها رضاه به جاز<sup>(١)</sup>.

(ق): وقع في رواية مسلم: «ولا تأذن في بيته وهو شاهدٌ إلا بإِذنه»<sup>(٢)</sup>، فتخصيصُ المنع بحضور الزوج يدلُّ على أن ذلك لِحَقِّ الزوج في زوجته، إذ قد يكون المآذون له في تلك الحال مِمَّنْ يُشَوِّش على الزوج مقصوده وخلوته بها، وعلى هذا تظهر المناسبة بين هذا النهي، وبين النهي عن الصوم المُتَقَدِّم. وقال بعض الأئمة: إن ذلك مُعَلَّلٌ، بأن البيت مُلك الزوج، وإِذْنُها في دخوله تصرفٌ فيما لا تملك، وهذا فيه بُعْدٌ، إذ لو كان مُعَلَّلًا بذلك، لاستوى حضور الزوج وَغَيْبُهُ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٢٨٣ - وعن ابنِ عمر رضي الله عنهما، عن النبي ﷺ قال: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْأَمِيرُ رَاعٍ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ عَلَى أَهْلِ بَيْتِهِ؛ وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ عَلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَوَلَدِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» متفقٌ عليه.

(الْبَالِغُ)

(ن): قال العلماء: «الرَّاعِي»: هو الحافظ المُؤْتَمَن المُلتَزِمُ صلاح

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ١١٥).

(٢) رواه مسلم (١٠٢٦) من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٦٩).

ما قام عليه وهو تحت نظره، ففيه: أن كل مَنْ كان تحت نظره شيءٌ، فهو مُطالبٌ بالعدْل فيه، والقيام بمصالحه في دينه ودُنياه ومُتعلقاته<sup>(١)</sup>.

(نه): «الرعية» كلُّ مَنْ شَمَله حفظُ الراعي ونظرُه<sup>(٢)</sup>.

(خط): أصلُ الرعاية حفظُ الشيء، وحسنُ التعهّد له، وجرى اسمُها على هؤلاء المذكورين على سبيل التسوية، لكن المعاني فيهم مُختلفة، أما رعاية الإمام: فهي ولايةُ الأمور الشرعية، والحِياطةُ من ورائهم، وإقامةُ الحدود والأحكام فيهم.

و[أما] رعاية الرجل أهله: فالقيامُ عليهم بالحقِّ في النفقة، وحُسنُ العشرة.

وأما رعاية المرأة: فحُسنُ التدبير في أمر بيت زوجها، والتعهّد لمن تحت يده من عياله وأضيافه.

ورعاية الخادم: هو حفظُ ما في يده من مال سيّده، والنّصيحةُ له فيه، والقيامُ بما استكفاه من الشُّغل والخدمة<sup>(٣)</sup>.

وفي قوله: «الرجل راعٍ على أهل بيته» دليلٌ على أن للسيّد أن يُقيم الحدَّ على عبّيده وإمائه، وقد جاء: «أَقِيمُوا الحُدُودَ على ما مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ»<sup>(٤)</sup>.

وفي قوله: «المرأة راعية» دليلٌ على سُقوط القطع عن المرأة إذا

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/٢١٣).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢/٢٣٦).

(٣) انظر «الكواكب الدراري» للكرماني (٦/١٦).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/٩٥). من حديث عليٍّ عليه السلام. وهو حديث

ضعيف. انظر: «إرواء الغليل» (٢٣٢٥).

سرقت من مال زوجها.

(ك): وفي قوله: «كلكم راعٍ» دليلٌ على أن الجمعة يجوز إقامتها بغير سلطان إذا اجتمعت شرائطها، وعلى أن الرجلين إذا حكما بينهما حكماً، نفذ حكمه عليهما إذا أصاب الحق.

فإن قلت: إذا كان كلٌّ منا راعياً، فمن الرعية؟

قلت: أعضاء نفسه، وجوارحه، وقواه، وحواشيه، أو الراعي يكون مرعياً باعتبار آخر، ككون الشخص مرعياً للإمام راعياً لأهله، أو الخطاب خاصاً بأصحاب التصرفات، ومن تحت نظره وما عليه إصلاح حاله<sup>(١)</sup>.

(ط): «كلكم راعٍ»: تشبيهٌ مضمّرُ الأداة؛ أي: كلُّكم مثلُ الراعي، وقوله: «كلكم مسؤول عن رعيته» حالٌ عمِلَ فيه التشبيه، وهذا مسطورٌ في التفضيل، ووجه التشبيه: حفظُ الشيء، وحسنُ التعهدِ لما استُحفظ، وهو القدرُ المشترك في التفضيل.

وفيه: أن الراعي ليس مطلوباً لذاته، وإنما أُقيم لحفظ ما استرعاه المالك، فعلى السلطان حفظُ الرعيّة فيما يتعيّن عليه، من حفظ شرائعهم، والذبّ عنها لكل مُتصدٍّ لإدخال داخلَةٍ فيها، أو تحريفٍ لمعانيها، أو إهمالٍ حُدودهم، أو تضييع حقوقهم، وترك حماية مَنْ جار عليهم، ومُجاهدة عدوّهم، أو ترك سيرة العدل فيهم، فينبغي أن لا يتصرف في الرعية إلا بإذن الله ورسوله، ولا يطلب أجره إلا من الله، كالراعي، وهذا تمثيل لا يُرى في الباب ألطف ولا أجمع ولا أبلغ منه، ولذلك أجملَ أولاً، ثم فصّله، ثم أتى بالفلذكة كالخاتمة.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٦/ ١٦ - ١٧).

والفاء في قوله: «فكلكم راع» جواب شرط محذوف، والفَذْلَكَة: هي التي يأتي بها المُحَاسِبُ بعد التفصيل، فيقول: فذلك كذا وكذا، ضبطاً للحساب، وتوقياً عن الزيادة والنقصان فيما فَصَّلَهُ<sup>(١)</sup>.

(ق): كل ما ذكر في الحديث قد كُلف ضبطاً ما أُسند إليه من رعيته واؤتمن عليه، فيجب عليه أن يجتهد في ذلك، وينصح، فإن وَفَّى ما عليه من الرِّعَاية، حصل على الحَظِّ الأوفر، والأجر الأكبر، وإن كان غير ذلك، طالبه كلُّ واحد من رعيته بحَقِّه، فكثُر مُطَالِبُوهُ، وناقشه مُحَاسِبُوهُ، ولذلك قال ﷺ: «مَا مِنْ أَمِيرٍ عَشْرَةٍ فَمَا فَوْقَهُمْ إِلَّا وَيُوتَى بِهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ مَغْلُولاً، فَمَا أَنْ يَفْكُهُ الْعَدْلُ، أَوْ يُوبِقَهُ الْجَوْرُ»<sup>(٢)</sup>.

وفي الصحيح: «مَا مِنْ عَبْدٍ يَسْتَرْعِيهِ رَعِيَّةٌ يَمُوتُ يَوْمَ يَمُوتُ وَهُوَ غَاشٌّ لِرَعِيَّتِهِ إِلَّا حَرَّمَ اللَّهُ عَلَيْهِ الْجَنَّةَ»<sup>(٣)</sup>، وينبغي أن يعلم أن أهمَّ ما عليه ضبطُ جوارحه التي هي رعاياه، وهو مَسْئُولٌ عنها جَارِحَةً جَارِحَةً، كما قال تعالى: ﴿إِنَّ السَّمْعَ وَالْبَصَرَ وَالْفُؤَادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنْهُ مَسْئُولًا﴾ [الإسراء: ٣٦]، وقال: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨]، انتهى<sup>(٤)</sup>.

قال الغزالي رحمه الله: يقال: إن أولَ ما يتعلق بالرجل يوم القيامة أهله وولده، فيوقفونه بين يدي الله تعالى، ويقولون: يا رَبَّنَا خُذْ لَنَا بِحَقِّنَا،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٥٦٨ / ٨).

(٢) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٦٦١٤)، من حديث أبي هريرة ؓ. وهذا حديث إسناده حسن. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢٦٢١).

(٣) رواه البخاري (٦٧٣١)، ومسلم (٢٢٧ / ١٤٢)، من حديث معقل بن يسار ؓ.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢٧ / ٤).

فإنه ما علّمنا ما نجهل، وكان يُطعمنا الحرام ونحن لا نعلم، فيقتصّ لهم منه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٨٤ - وعن أبي عليّ طلق بن عليّ رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «إذا دعا الرجل زوجته لحاجته، فلتأنيبه وإن كانت على التّنور» رواه الترمذي والنسائي، وقال الترمذي: حديث حسن صحيح.

٢٨٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لو كنتُ أمراً أحداً أن يسجد لأحد، لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن صحيح.

٢٨٦ - وعن أمّ سلمة رضي الله عنها، قالت: قال رسول الله ﷺ: «أيما امرأة ماتت وزوجها عنها راضٍ، دخلت الجنة» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

(الترغيب)

إلى آخر الباب

(ط): «وإن كانت على التّنور» ذكره مبالغة وتتميماً<sup>(٢)</sup>.

(تو): إنما علّق الأمر بكونها على التّنور، لأن شغلها بالخبز من الأشغال

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ٣٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧/ ٢٣٣٣).

الشاغلة التي لا تتفرغ منها إلى غيرها إلا بعد انقضائها والفراغ منها، انتهى.

• قوله ﷺ: «لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»، السجود دالٌّ على نهاية الذلِّ والخُضوع من الساجد للمسجود له، والانقياد لأوامره، ولمَّا لم يكن ذلك على أتمِّ الوجوه إلا لله، لم يكن السجود لغيره، فمعنى الحديث: إني لو كنتَ أمراً أحداً أن يُطيعَ أحداً في جميع أوامره، وينقادَ له غاية الانقياد، لأمرت المرأة أن تكون كذلك لزوجها، لكن لا<sup>(١)</sup> طاعة لمخلوق في معصية الخالق، فليس للزوج أن يأمرها بمعصية، فلهذا لا يجوز لها أن تسجدَ له.

\*\*\*

٢٨٧ - وعن معاذ بن جبلٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «لا تُؤذي امرأةً زوجها في الدنيا، إلاَّ قالتَ زوجُتهُ مِنَ الحُورِ العينِ: لا تُؤذيه، قاتلك الله! فإنَّما هوَ عندك دَخيلٌ يُوشِكُ أنْ يفارقَكَ إلينا» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

(ط): «الدخيل»: الضَّيف والنَّزِيل، يريد أنه كالضيف والنزيل عليك، وأنت لستِ بأهل له على الحقيقة، لأنه يفارقك عن قريب، ولا تلتحقين به كرامةً له، كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَابْتَغَوْا ذُنُوبَهُمْ يَابِئِينَ الْفَنَاءِ مِنْهُمْ ذُرِّيَّتَهُمْ﴾ [الطور: ٢١]، وإنما نحن أهله، فيفارقك ويتركك في النار، ويلحق بنا، ويصل

---

(١) في الأصل: «أما».

إلينا، انتهى<sup>(١)</sup>.

يحتمل أن يكون قولهن للمؤمننة السيئة الخلق: «قاتلك الله» من قبيل قولهم: عَفَرَى حَلَقَى، وَتَرَبَّتْ يَدَاكَ، من الأدعية الجارية على لسان العرب من غير إرادة حقيقة معناها، ومرادها أنت لا تقدرين قَدَرُ هذا العبد الصالح، وتقدرين على أذاه ما دام في دار الدنيا، يوشك أن ينتقل عنها إلى ما أعدَّ الله له من الكرامة، وينتقل إلينا، فلا يبقى لك بعد ذلك قُدْرَةٌ على أذاه، أما في الدنيا: فظاهر، وأما في الجنة: فلقوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ﴾ [الأعراف: ٤٣].

وفائدة الحديث: الإعلام بعظم حقِّ الزوج، وفضلهم على الزوجات.

\* \* \*

٢٨٨ - وعن أسامة بن زيد رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «ما تَرَكْتُ بَعْدِي فِتْنَةٌ هِيَ أَضَرُّ عَلَى الرَّجَالِ مِنَ النِّسَاءِ» متفقٌ عليه.

\* قوله ﷺ: «ما تركت بعدي فتنة أضرب على الرجال من النساء»:

(ط): وذلك، لأن المرأة إذا لم يمنعها الصلاح الذي ليس من جبلتها، كانت عينَ المفسدة، فلا تأمر زوجها إلا بشرٍّ، ولا تحثه إلا على فساد، وأقلُّ ذلك أن تُرغِّبه في الدنيا كي يتهالك فيها، ولهذا قدَّمها في آية ذكر الشهوات على سائر أنواعها، وجعلها نفسَ الشهوات، حيث بيَّن الشهوات بقوله: ﴿زَيْنٌ لِلنَّاسِ حُبُّ الشَّهَوَاتِ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [آل عمران: ١٤]، ثم

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧/ ٢٣٣٣).

عَقَّبَهَا بِغَيْرِهَا، دَلَالَةً عَلَى أَنَّهَا أَصْلُهَا وَرَأْسُهَا، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.

قيل: لا فتنة أصعبُ منهن، فإن مَنْ نظر إليهن افتنن، ومن اتَّبَعْنِ افتنن ومن أَحَبَّهن افتنن، وَمَنْ عَرَفَهن افتنن، ومن تزَوَّجَ شيئاً منهن افتنن، فَكُلُّهُنَّ فَتَنَةٌ.

وفي كلامٍ لعبدالله بن المبارك: معناه ليس على ما تذهبون إليه من فتنة الشهوة، ولكنه لِمَا يَدْخُلْنَ على الأزواج من القطيعة في القرابات، وما يُبْتَلَى به الرجل من أجل النساء.

وقال بعضهم: المرأة حَيَّةٌ تَسْعَى ما دامت حَيَّةً تَسْعَى، وذلك لضيق أخلاقهن، ونُقْصَانِ عقولهن، وسُرْعَةِ مَلَلِهِنَّ، وتنوُّعِ أهوائهن، وَحَمْلِ أزواجهن على ما لا يُحْمَل، ولا يحمل إليهم، إلا مَنْ عصَمَهَا الله، وتلك أعزُّ من الغراب الأعصم، والكبريت الأحمر.

فإن قيل: ما وجه مناسبة هذا الحديث بهذا الباب؟

يقال: إن الزوجَ مع تعرُّضه لهذه الفتنة العظيمة، إذا تَجَسَّم كُفَّةَ الإنفاق عليها، وتَحَمَّلَ مَوْنَهَا، فَقَدْ عَظَّمَ عَلَيْهَا حَقَّهُ.



---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبيي (٧/ ٢٢٦٠).

## ٣٦- باب النفقة على العيال

\* قال الله تعالى : ﴿وَعَلَى الْمَوْلُودِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾  
[البقرة : ٢٣٣].

\* وقال تعالى : ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قَدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ  
فَلْيُفْسِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ لَا يَكْلِفُ اللَّهُ نَفْسًا إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾ [الطلاق : ٧].  
\* وقال تعالى : ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِّن شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا : ٣٩].

(الباب السادس والثلاثون)

(في النفقة على العيال)

(الجوهري): عِيَالُ الرجل: مَنْ يُعُولُهُ، وواحدُ الْعِيَالِ: عَيْلٌ،  
والجمع<sup>(١)</sup> عَيَالٌ، مثل جَيْدٍ وَجَيَّادٍ، وأعالِ الرَّجُلُ، أي: كثرُ عياله، فهو  
مُعِيلٌ<sup>(٢)</sup>.

قال الرَّاغِبُ: الْعَوْلُ يقال فيما يثقل، منه الْعِيَالُ، لَمَّا فيه من الثَّقَلِ،

(١) أي: جمع الجمع.

(٢) انظر: «الصحاح» للجوهري (٥/ ١٧٨٠)، (ماده: عيل).

وعاله : تَحْمِلُ ثَقْلَ مُؤْنَتِهِ ، ومنه قوله ﷺ : « ابدأ بِمَنْ تَعُولُ » ، انتهى <sup>(١)</sup> .

شكا رجل إلى الشُّبْلِيِّ عِيَالَهُ ، فقال : ارجع إلى بيتك ، وَمَنْ لَمْ يَكُن رِزْقُهُ عَلَى اللَّهِ ، فَأَخْرِجْهُ مِنْ دَارِكَ .

وقيل لرجل كثير الحاشية : لو أَخْرَجْتَ بَعْضَهُمْ كَثْرَ مَالِكَ ، فَهَمَّ بِذَلِكَ ، فرأى ليلةً في المنام كأن العِيَالَ الَّذِينَ هَمَّ بِإِخْرَاجِهِمْ يَدْخُلُونَ بَيْتَهُ ، وَيُخْرِجُون دَقِيقًا يَحْمِلُونَهُ ، فسألهم عن حَمْلِ ذَلِكَ ، فقالوا : هذا رِزْقُنَا نَخْرِجُهُ مِنْ دَارِكَ إِلَى دَارِ مَنْ يَتَكْفَّلُ بِنَا ، فانتبه ، ورأى خطأ عَزَمَهُ ، فقَارَّهم وزاد لكل منهم .

\* قوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْوَالِدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ؛

أي : على والد الطفل نفقةُ الوالدات ، ﴿وَكِسْوَتُهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ﴾ ؛ أي : بما جرت به عادةُ أمثالهن في بلدهن من غير إسرافٍ ولا إقتارٍ ، بحسب قُدْرَتِهِ فِي يَسَارِهِ ، وتوسُّطه وإقتاره .

وقال الضَّحَّاكُ : إِذَا طَلَّقَ زَوْجَتَهُ وَلَهُ مِنْهَا وَلَدٌ ، وَجِبَ عَلَى الْوَالِدِ نَفَقَتُهَا وَكِسْوَتُهَا بِالْمَعْرُوفِ <sup>(٢)</sup> .

(الكشاف) : لم يقل : على الوالد ، لِيُعْلَمَ أَنَّ الْوَالِدَاتِ إِنَّمَا وَلَدْنَ لَهُمْ ؛

لأن الأولاد للآباء ، ولذلك يُنسَبُونَ إِلَيْهِمْ لَا إِلَى الْأُمَّهَاتِ ، وَأُنْشِدَ لِلْمَأْمُونِ بْنِ الرَّشِيدِ :

فَإِنَّمَا أُمَّهَاتُ النَّاسِ أَوْعِيَةٌ      مُسْتَوْدَعَاتٌ وَلِلْآبَاءِ أَبْنَاءُ

(١) انظر : «مفردات القرآن» للراغب (١ / ٥٩٧) ، والحديث تقدم تخريجه .

(٢) انظر : «تفسير ابن كثير» (٢ / ٣٧٥) .

فكان عليهم أن يرزقوهن ويكسوهن إذا أرضعن ولدهم كالأطّار<sup>(١)</sup>.

(م): فيه تنبيه على أنه وُلِدَ لأجل الأب، فكان نفعه عائداً إليه، ورعاية مصالحه لازمة [له]، كما قيل: كُلُّهُ لَكَ وَكُلُّهُ عَلَيْكَ<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾؛ أي: لينفق على المولود والده أو والدته بحسب قدرته.

روى ابن جرير: أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه سأل عن أبي عبيدة، فقيل: إنه يلبس الغليظ من الثياب، ويأكل أخشن الطعام، فبعث إليه بألف دينار، وقال للرسول: انظر ما يصنع بها إذا هو أخذها، فما لبث أن لبس اللين من الثياب، وأكل أطيب الطعام، فجاء الرسول فأخبره، فقال: رحمه الله تأول هذه الآية: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ وَمَن قُدِرَ عَلَيْهِ رِزْقُهُ فَلْيُنْفِقْ مِمَّا آتَاهُ اللَّهُ﴾ [الطلاق: ٧]<sup>(٣)</sup>.

روى الطبراني في «معجمه» عن أبي مالك الأشعري قال: قال رسول الله ﷺ: «ثلاثة نفر، كان لأحدهم عشرة دنانير، فتصدق منها بدينار، وكان لآخر عشرة أواق، فتصدق منها بأوقية، وكان لآخر مئة أوقية، فتصدق منها بعشر أواق، فقال رسول الله ﷺ: هُم فِي الْأَجْرِ سَوَاءٌ، كُلُّ قَدْ تَصَدَّقَ بِعَشْرِ مَالِهِ، قال الله تعالى: ﴿لِيُنْفِقَ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ﴾» هذا حديث غريب<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٣٠٧).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٦/ ١٠٢).

(٣) انظر: «تفسير الطبري» (٢٨/ ١٤٩).

(٤) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (٣٤٣٩). وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٣٤٤٩).

(م): أمر أهل التوسع على أن يُوسّعوا على نسائهم المُرضعات على قَدَر سَعَتِهِمْ، ومن كان رزقه مقدار القوت فليُنْفِقْ على مقدار ذلك.  
وقوله: ﴿إِلَّا مَاءً آتَاهَا﴾؛ أي: أعطاهها من الأرزاق<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾ [سبا: ٣٩]؛ أي: وما أنفقتم من شيء فيما أمركم به وأباحه لكم، فهو يُخْلِفُهُ عليكم في الدنيا بالبدل، وفي الآخرة بالجزاء والثواب، كما في الخبر الإلهي: «يا بن آدم، أنفق أنفق عليك»<sup>(٢)</sup>.

روى الحافظ أبو يعلى الموصلي عن حذيفة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ:  
«أَلَا إِنَّ بَعْدَ زَمَانِكُمْ هَذَا زَمَانٌ عَضُوضٌ، يَعَضُّ الْمُسِرُّ عَلَى مَا فِي يَدَيْهِ حَذَارَ الْإِنْفَاقِ، قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ [سبا: ٣٩]، وَيَنْهَلُ شِرَارُ الْخَلْقِ يُبَايِعُونَ كُلَّ مُضْطَرٍّ، أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ، أَلَا إِنَّ بَيْعَ الْمُضْطَرِّينَ حَرَامٌ، الْمُسْلِمُ أَخُو الْمُسْلِمِ، لَا يَظْلِمُهُ وَلَا يَخْذُلُهُ، إِنْ كَانَ عِنْدَكَ مَعْرُوفٌ فَفِدْيَةُ أَخِيكَ، وَإِلَّا فَلَا تَزِدْهُ هَلَاكًا إِلَى هَلَاكِهِ»،  
هذا حديث غريب من هذا الوجه، وفي إسناده ضعف<sup>(٣)</sup>.

وقال مُجَاهِدٌ: لَا يَتَأَوَّلَنَّ أَحَدُكُمْ هَذِهِ الْآيَةَ: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾، إِذَا كَانَ عِنْدَ أَحَدِكُمْ مَا يُقِيمُ فَلْيَقْتَصِدْ فِيهِ، فَإِنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣٠ / ٣٤).

(٢) رواه البخاري (٤٤٠٧)، ومسلم (٩٩٣)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «المطالب العالية» لابن حجر (١٤٢٢)، و«مسند» الإمام أحمد (١ / ١١٦).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١ / ٢٩٤).

زاد في «الكشاف» عن مجاهد: فَإِنَّ الرِّزْقَ مَقْسُومٌ، وَلَعَلَّ مَا قَسِمَ لَهُ قَلِيلٌ، وَهُوَ يَنْفَقُ نَفَقَةَ الْمُوسَّعِ عَلَيْهِ، فَيَنْفَقُ جَمِيعَ مَا فِي يَدِهِ، ثُمَّ يَبْقَى طَوْلَ عَمْرِهِ فِي فَقْرٍ، وَلَا يَتَأَوَّلُ ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ﴾، فَإِنَّ هَذَا فِي الْآخِرَةِ.

﴿خَيْرُ الرِّزْقَيْنِ﴾ وَأَعْلَاهُم رَبُّ الْعِزَّةِ، لِأَنَّهُ كُلُّ مَا رَزَقَ غَيْرَهُ، مِنْ سُلْطَانٍ يَرْزُقُ جَنْدَهُ، أَوْ سَيِّدٍ يَرْزُقُ عَبْدَهُ، أَوْ رَجُلٍ يَرْزُقُ عِيَالَهُ، فَهُوَ مِنْ رَزَقِ اللَّهِ، أَجْرَاهُ عَلَى أَيْدِي هَؤُلَاءِ، وَهُوَ خَالِقُ الرِّزْقِ، وَخَالِقُ الْأَسْبَابِ الَّتِي يَنْتَفِعُ بِهَا الْمَرْزُوقُ بِالرِّزْقِ.

وَعَنْ بَعْضِهِمْ: الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَوْجَدَنِي وَجَعَلَنِي مِمَّنْ يَشْتَهِي، فَكَمْ مِنْ مُشْتَهٍ لَا يَجِدُ، وَوَاجِدٍ لَا يَشْتَهِي<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٨٩ - وَعَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «دِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ فِي رَقَبَةٍ، وَدِينَارٌ تَصَدَّقْتَ بِهِ عَلَى مَسْكِينٍ، وَدِينَارٌ أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ؛ أَعْظَمُهَا أَجْرًا الَّذِي أَنْفَقْتُهُ عَلَى أَهْلِكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

٢٩٠ - وَعَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ - وَيُقَالُ لَهُ: أَبِي عَبْدِ الرَّحْمَنِ - ثَوْبَانَ بْنِ بُجْدٍ مَوْلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣/ ٥٩٦).

«أَفْضَلُ دِينَارٍ يُنْفَقُهُ الرَّجُلُ دِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى عِيَالِهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى دَابَّتِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ، وَدِينَارٌ يُنْفَقُهُ عَلَى أَصْحَابِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ»  
رواه مسلم.

## (الْأَوَّلُ وَالثَّانِي)

(ط): «دينار» مبتدأ «أنفقته» صفته، وما بعده معطوفٌ عليه، والخبرُ جملةٌ قوله: «أعظمها أجراً الذي . . . إلى آخره»<sup>(١)</sup>.

(ن): مقصود الحديث: الحثُّ على النفقة على العِيَالِ، وبيانُ عِظَمِ الثواب فيه، لأنَّ منهم مَنْ تجبُ نفقته بالقربة، ومنهم مَنْ تكون مندوبةً، ويكون صدقةً وصلةً، ومنهم مَنْ تكون واجبةً بمُلكِ النكاح، أو بمُلكِ اليمين، وهذا كُلُّهُ فاضلٌ [مَحْثُوثٌ عليه، وهو أَفْضَلُ]<sup>(٢)</sup> من صدقة التطوع، ولهذا رَجَّحَ النفقة على العِيَالِ على النفقة في سبيلِ اللَّهِ وفي العِتْقِ وفي الصدقة، وزاده تأكيداً بقوله في الحديث الآخر: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ»<sup>(٣)</sup>، ف (قوته) مفعولٌ (يحبس) <sup>(٤)</sup>.

(ق): هذا إذا ما استوى الحال في الأهل والأجنبي، فلو كان أحدهما أَوْحَجَ أو أَوْكَدَ، لكان المُنْفَقُ فِي الْأَوْكَدِ أعْظَمَ أجْراً، فإذا استوت المراتبُ،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٥/ ١٥٦٢).

(٢) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٨٢).

(٣) رواه مسلم (٩٩٦)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٨٢).

فترتيبُ الأعظم كما وقع في الحديث، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال مسلم في «صحيحه»: قال أبو قلابَةَ: وبدأ بالعيال، وأَيُّ رجلٍ أعظمُ أجراً من رجلٍ ينفق على عيال يُعِفُّهم الله، أو ينفَعُهم الله به ويُغْنِيهم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٩١ - وعن أُمِّ سَلَمَةَ رضي الله عنها، قالتُ: قلتُ: يا رسولَ الله! هل لي أجرٌ في بني أبي سَلَمَةَ أنْ أنْفِقَ عَلَيْهِمْ، وَلَسْتُ بِتَارِكْتَهُمْ هَكَذَا وَهَكَذَا، إِنَّمَا هُمْ بَنِي؟ فقال: «نعم، لَكَ أَجْرٌ مَا أَنْفَقْتَ عَلَيْهِمْ» متفقٌ عليه.

٢٩٢ - وعن سعدِ بنِ أَبِي وقَّاصٍ رضي الله عنه في حديثه الطَّويل الذي قدَّمناه في أوَّلِ الكتابِ في بابِ النِّيةِ: أنَّ رسولَ الله ﷺ قالَ لَهُ: «وإنَّكَ لَنْ تُنْفِقَ نَفَقَةً تَبْتَغِي بِهَا وَجَهَ اللَّهِ إِلَّا أَجَرْتَ بِهَا، حَتَّى مَا تَجْعَلَ فِي فِي امْرَأَتِكَ» متفقٌ عليه.

### (الْبَابُ الثَّانِي وَالْأَرْبَعُونَ)

\* قولها: «ولست بتاركتهم هكذا وهكذا»: هي من ألفاظ الكِنَايات، ويُكنى بها عن المجهول، وعمَّا لا يُراد التصريحُ به؛ أي: لستُ بتاركتهم بلا طعام، ولا شرابٍ، ولا كِسْوَةٍ، يتردَّدون ها هنا وها هنا، ويتكفَّفون.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٠ / ٣٠).

(٢) انظر: «صحيح مسلم» (٦٩١ / ٢)، حديث رقم: (٩٩٤).

(ن): «لك أجر ما أنفقت عليهم» المراد به صدقة التطوع، وسياق الأحاديث يدلُّ عليه<sup>(١)</sup>.

(ق): اختلف قول مالك في الصدقة الواجبة على القرابة غير الوالدين والولد والزوجة بالجواز والكراهية، ووجه الكراهية مخافة الميل للمدح بصلة الأرحام، فتفسد نيّة أداء الفرض، أو تضعف، وأما الوالدان والولد الفقراء: فلا تُدفع الزكاة إليهم بالإجماع، واختلفوا في المرأة هل تعطي زوجها؟ فأجازه الشافعي، وأبو يوسف، ومحمد بن الحسن، وأبو ثور، وأشهب إذا لم يصرفه إليها فيما يلزمه لها، ولم يُجزه مالك، ولا أبو حنيفة، واختلف فيه عن أحمد<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٩٣ - وعن أبي مسعود البدري رضي الله عنه، عن النبي ﷺ قال: «إِذَا أَنْفَقَ الرَّجُلُ عَلَى أَهْلِهِ نَفَقَةً يَحْتَسِبُهَا، فَهِيَ لَهُ صَدَقَةٌ» متفق عليه.

(الْمُتَلَبِّينَ)

\* قوله ﷺ: «يحتسبها»:

(نه): أي: طلباً لوجه الله وثوابه، والاحتسابُ من الحسب، كالاعتداد من العَدِّ، وإنما قيل لمن ينوي بعمله وجه الله: احتسبه، لأن له حينئذ أن يعتدَّ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٨٨).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٦).

عمله، فجعل في حال مباشرة الفعل كأنه مُعتدُّ به، والاحتسابُ في الأعمال الصَّالحات، وعند المَكروهات: هو البِدَارُ إلى طلب الأجر وتحصيله بالتسليم والصبر، أو باستعمال أنواع البرِّ، والقيام بها على الوجه المرسوم فيها، طلباً للثواب المرجوُّ منها<sup>(١)</sup>.

(ك): «يحتسبها» هو حال من الفاعل، ويحتمل أن يكون من المفعول المحذوف.

فإن قلت: فهل هو صدقةٌ حقيقةً حتى يترتب عليه أحكام الصدقات، مثل أن يحرم على الرِّجال الإنفاق على الزوجات الهاشميات، أم لا؟ قلت: مجازٌ، والقرينة الصارفة عن إرادة الحقيقة: هو الإجماعُ على عدم حرمة الإنفاق على الزوجات هاشميةً وغيرها، والعلاقة بين المعنى المَوْضوع له والمعنى المَجَازي: هو ترتيب الثواب عليهما، وتشابُّهما فيه من حيث أصل الثواب، لا في كَيْفِيَّتِهِ وَكَمِّيَّتِهِ.

فإن قلت: الأهل خاصٌّ بالولد والزوجة، أو هو أعم من ذلك؟ قلت: الظاهر أنه خاصٌّ، سَيِّماً في هذا المَقَام؛ لأنه إذا كان الإنفاق في الأمر الواجب، كالصدقة، فلا شكَّ أن يكون آكَدَ، ويلزم منه كونه صدقةً في غير الواجب بالطريق الأولي<sup>(٢)</sup>.

(ن): فيه: الحثُّ على الإخلاص، وإحضار النية في جميع الأعمال الظاهرة والخَفِيَّة، وفيه دليلٌ على أن النفقةَ على العِيَال وإن كانت من أفضل الطاعات إنما تكون طاعةً إذا نوى بها وجهَ الله، وكذلك نفقتهُ على نفسه،

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٨٢/١).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانلي (٢١٤ - ٢١٥).

وَضَيْفِهِ، وَدَابَّتِهِ، وَغَيْرَ ذَلِكَ، فَكُلُّهَا إِذَا نَوَى بِهَا الطَّاعَةَ كَانَتْ طَاعَةً، وَإِلَّا فَلَا<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٩٤ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يُضَيِّعَ مَنْ يَقُوتُ» حديثٌ صحيحٌ رواه أبو داود وغيره.

ورواه مسلم في «صحيحه» بِمَعْنَاهُ، قال: «كَفَى بِالْمَرْءِ إِثْمًا أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ».

[السِّيَرَاتُ]

(نه): «من يقوت»؛ أي: مَنْ يُلْزِمُهُ نَفَقَتَهُ، مِنْ أَهْلِهِ وَعِيَالِهِ وَعَبِيدِهِ، وَيُرَوَّى: (مَنْ يُقَيِّت) عَلَى اللُّغَةِ الْآخَرَى<sup>(٢)</sup>.

(خط): كَأَنَّهُ قَالَ لِلْمُتَصَدِّقِ: لَا تُتَصَدَّقْ بِمَا لَا فَضْلَ فِيهِ عَنْ قُوَّتِ أَهْلِكَ تَطْلُبُ بِهِ الْأَجْرَ، فَيَنْقَلِبُ ذَلِكَ إِثْمًا إِذَا أَنْتَ ضَيَّعْتَهُمْ<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «أَنْ يَحْبِسَ عَمَّنْ يَمْلِكُ قُوَّتَهُ»:

(ن): قوله: «قُوَّتَهُ» مَفْعُولٌ «يَحْبِسُ»<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٢٩٥ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «مَا مِنْ يَوْمٍ

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٢ / ٧).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١١٩ / ١).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٨٢ / ٢).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٢ / ٧).

يُصْبِحُ الْعِبَادُ فِيهِ، إِلَّا مَلَكَانِ يَنْزِلَانِ، فَيَقُولُ أَحَدُهُمَا: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُنْفِقًا خَلَفًا، وَيَقُولُ الْآخَرُ: اللَّهُمَّ أَعْطِ مُمْسِكًا تَلَفًا متفق عليه.

### [الْبَيْتُ الْخَامِسُ]

\* قوله ﷺ: «ما من يوم»:

(ط): «ما» بمعنى (ليس)، و«يوم» اسمه، و«من» زائدة، «يصبح العباد» صفة «يوم»، و«ملكان» مستثنى من مُتَعَلِّقٍ محذوفٍ هو خبر «ما»، المعنى: ليس يومٌ موصوفٌ بهذا الوصف ينزلُ فيه أحدٌ إلا ملكان يقولان: كيت كيت، فحذف المُسْتثنى منه، ودل عليه بوصف الملكين ينزلان، نظيره في مجيء الموصوف مع الصفة بعد (إلا) في الاستثناء المُفَرَّغ قولك: ما اخترتُ إلا رفيقاً منكم، التقدير: ما اخترتُ منكم أحداً إلا رفيقاً، وهو من أمثلة كتاب «المفتاح»، و«أعط» الثاني مُشَاكَلَةٌ لِلأول<sup>(١)</sup>.

(ك): إِذِ التَّلَفُ لَا يُعْطَى<sup>(٢)</sup>.

(نه): «خلفاً»؛ أي: عوضاً، يقال: خَلَفَ اللهُ لَكَ خَلَفًا بخير، وأخلف عليك خيراً؛ أي: أبدلك ما ذهب منك، وَعَوَّضَكَ عَنْهُ، وإذا ذهب للرجل ما يُخْلَفُهُ، مثل المال والولد، قيل: أخلف الله لك وعليك، وإذا ذهب له ما لا يُخْلَفُهُ غالباً، كالأب، والأُمُّ، قيل: خلف الله عليك [وقد يقال: خلف الله عليك، إذا مات لك ميت]؛ أي: كان الله خليفته عليك<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٥٢٣ / ٥).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٢٠٥ / ٧).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٦٦ / ٢)، وفيه: «خليفة عليك» مكان: «خليفته عليك».

(ن): قال العلماء: هذا الإنفاق في الطاعات، ومكارم الأخلاق، وعلى العيال والضيّفان، والصدقات، ونحو ذلك، بحيث لا يُذمُّ، ولا يُسمّى سرفاً، والإمساك المذموم هو الإمساك عن هذا<sup>(١)</sup>.

(ق): هذا موافق في المعنى لقوله تعالى: ﴿وَمَا أَنْفَقْتُمْ مِنْ شَيْءٍ فَهُوَ يُخْلِفُهُ، وَهُوَ خَيْرُ الرَّزَاقِينَ﴾ [سبأ: ٣٩] وهذا يُعمُّ الواجبات والمندوبات، والمُمسك هنا هو الذي يُمسك عن النفقات الواجبات، وأما المُمسك عن المندوبات فقد لا يستحقُّ هذا الدُّعاء، اللهم إلا أن يغلب عليه البُخلُ بها، وإن قلَّت في نفسها، كالحبَّة، واللُّقمة، وما شاكلَ هذا، فهذا قد يتناوله هذا الدُّعاء؛ لأنه إنما صار كذلك لغلبة صفة البُخل المذمومة عليه، وقلَّ مَنْ يكون كذلك إلا ويبخلُ بكثير من الواجبات، ولا تطيبُ نفسه بها<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٩٦ - وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «اليد العليا خير من اليد السفلى، وأبدأ بِمَنْ تَعُولُ، وخَيْرُ الصَّدَقَةِ مَا كَانَ عَنْ ظَهْرِ غِنَى، وَمَنْ يَسْتَغْفِرْ، يُعِفَّهُ اللهُ، وَمَنْ يَسْتَغْنِ، يُغْنِهِ اللهُ» رواه البخاري.

[البُخَارِيُّ]

\* قوله ﷺ: «اليد العليا خير من اليد السفلى»:

(ن): المراد علوُّ الفضل والمجد، ونيل الثواب، وقد وقع في «الصحيحين»

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٩٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٥٥).

أَنَّ الْعُلْيَا: الْمُتَعَفِّقَةُ، مِنَ الْإِنْفَاقِ، وَالسُّفْلَى: السَّائِلَةُ، وَكَذَا ذَكَرَهُ أَبُو دَاوُدَ فِي أَكْثَرِ الرُّوَايَاتِ، وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ ابْنِ عَمَرَ: «الْيَدُ الْعُلْيَا الْمُتَعَفِّقَةُ»<sup>(١)</sup> مِنَ الْعِفَّةِ. وَرَجَّحَ الْخَطَّابِيُّ هَذِهِ الرِّوَايَةَ قَالَ: لِأَنَّ السِّيَاقَ فِي ذِكْرِ الْمَسْأَلَةِ وَالتَّعَفُّفِ عَنْهَا، وَالصَّحِيحُ: الرِّوَايَةُ الْأُولَى، وَيَحْتَمِلُ صِحَّةُ الرِّوَايَتَيْنِ، فَالْمُتَعَفِّقَةُ أَعْلَى مِنَ السَّائِلَةِ، أَي: الْآخِذَةُ، وَالْمُتَعَفِّقَةُ أَعْلَى مِنَ السَّائِلَةِ<sup>(٢)</sup>. (خط): عَلُوُّ الْمَجْدِ وَالْكَرَمِ: هُوَ التَّرْفُّعُ عَنِ الْمَسْأَلَةِ، وَالتَّعَفُّفُ عَنْهَا، وَأَنْشَدَنِي أَبُو عَمَرَ، وَقَالَ: أَنْشَدَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ، قَالَ: أَنْشَدَنَا ابْنُ الْأَعْرَابِيِّ فِي مَعْنَاهُ:

صَبِرْتَ وَكَانَ الصَّبْرُ مِنْكَ سَجِيَّةً      وَحَسْبُكَ أَنَّ اللَّهَ أَثْنَى عَلَى الصَّبْرِ  
إِذَا كَانَ بَابُ الدَّلِّ مِنْ جَانِبِ الْغِنَى      سَمَوْتَ إِلَى الْعِلْيَاءِ مِنْ جَانِبِ الْفَقْرِ  
يُرِيدُ بِهِ التَّعَزُّزَ، وَتَرْكَ الْمَسْأَلَةِ، وَالتَّنَزُّعَ عَنْهُمَا<sup>(٣)</sup>.

(ط): هَذَا إِنَّمَا يَتِمُّ إِذَا اقْتَصَرَ عَلَى قَوْلِهِ: «الْيَدُ الْعُلْيَا هِيَ الْمُنْفِقَةُ»، وَلَمْ يُعَقِّبْهُ بِقَوْلِهِ: «الْيَدُ السُّفْلَى هِيَ السَّائِلَةُ»، لِدَلَالَتِهِمَا عَلَى عُلُوِّ الْمُنْفِقَةِ وَسَفَالَةِ السَّائِلَةِ وَرِذَالَتِهَا، وَهِيَ مِمَّا يُسْتَنْكَفُ عَنْهَا، وَيُتَعَفَّفُ عَنِ الْإِتِّصَافِ بِهِمَا، فَظَهَرَ مِنْ هَذَا أَنَّ رِوَايَةَ الشَّيْخَيْنِ أَرْجَحُ مِنْ إِحْدَى رِوَايَتِي أَبِي دَاوُدَ نَقْلًا وَدِرَايَةً، لِأَنَّهَا حَيْثُذُ مِنْ بَابِ الْكِنَايَةِ، وَهِيَ أَبْلَغُ مِنَ التَّصْرِيحِ<sup>(٤)</sup>.

(١) رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ (١٦٤٨). وَهُوَ حَدِيثٌ إِسْنَادُهُ صَحِيحٌ عَلَى شَرْطِ الشَّيْخَيْنِ، وَرِوَايَةُ عَبْدِ الْوَارِثِ: «مُتَعَفِّقَةٌ» لَمْ أَرِ مِنْ وَصْلِهَا. انْظُرْ: «صَحِيحُ أَبُو دَاوُدَ» (١٤٥٤).

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٢٥ / ٧).

(٣) انْظُرْ: «مَعَالِمُ السَّنَنِ» لِلْخَطَّابِيِّ (٧٠ / ٢).

(٤) انْظُرْ: «شَرْحُ الْمَشْكَاةِ» لِلطَّيْبِيِّ (١٥١٥ / ٥).

(ق): تفسير العليا من بالمنفقة، والسفلى بالسائلة نصٌّ يرفع تعسّف من تعسّف في تأويله، وذكر أبو داود أيضاً من حديث مالك بن نضلة مرفوعاً: «الأيدي ثلاث، بيد الله العليا، بيد المُعْطِي التي تليها، بيد السائل السفلى، فأعط الفضل، ولا تعجز عن نفسك»، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفي «شرح السنة» عن عبد الله، عن النبي ﷺ قال: «الأيدي ثلاثة: يدُ الله العليا، ويدُ المُعْطِي التي تليها، ويدُ السائل السفلى إلى يوم القيامة، فاستعفف عن السؤال ما استطعت»<sup>(٢)</sup>.

ومن التعسّفات قول بعضهم: العليا الآخذة، والسفلى المنفقة، لأن عادة الكرماء أنهم يسيطون الكفّ حتى يأخذ الفقير منها، فيد الآخذ هي أعلى، وحينئذ يقال: إن المالك يفيد الفقير الدنيا، وهو القليل الفاني، والفقير يفيد المالك الآخرة، وهو خير وأبقى.

قال القاضي عياض رحمه الله: وقيل: العليا: الآخذة، والسفلى: المانعة<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «وابدأ بمن تعول»:

(نه): يقال: عال الرجل عياله يعولهم: إذا قام بما يحتاجون إليه،

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧٩ / ٣)، والحديث رواه أبو داود (١٦٤٩). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٧٩٤).

(٢) رواه البغوي في «شرح السنة» (١٦١٨). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (٤٩٧).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢٥ / ٧).

من قُوت، وكِسوة، وغيرهما<sup>(١)</sup>.

(ق): يعني: أنه يبدأ بكفاية مَنْ يلزمه كفايته، ثم بعد ذلك يدفع لغيرهم، لأن القيام بكفاية العيال واجب، والصدقة على الغير مندوبٌ إليها، ولا يدخل في ذلك ترفيه العيال الزائد على الكفاية، فإن الصدقة بما يُرفّه به العيال أولى، لأن مَنْ لم تندفع حاجته أولى مِمَّنْ اندفعت حاجته في مقصود الشرع، انتهى<sup>(٢)</sup>.  
وذكر الطَّبِيُّ نحوَ هذا في الحديث العشرين من (الباب السادس والخمسين).

«تو»: «عن ظهر غنى» هو مثل قولهم: هو على ظهر سَيْر، وراكبٌ متنّ السلامة، ومُمتَطٍ غاربَ العِزِّ، ونحو ذلك من الألفاظ التي يُعبّر بها عن التمكن من الشيء، والاستعلاء عليه، والتنكير فيه للتفخيم.  
(خط): «الظهر» قد يزداد به في مثل هذا، إشباعاً للكلام وتمكيناً، كأنَّ صدقته مُستندةٌ إلى ظهر قويٍّ<sup>(٣)</sup>.

(ط): استعير الصدقة للإنفاق، حثّاً عليه، ومُسارعةً، فيما يرجى منه جزيلُ الثواب، ومِنْ ثَمَّ أتبعه قوله: «وابداً بمن تعول» قرينةً للاستعارة، فيشمل النفقة على العيال، وصدقتي الواجب والتطوع، وأن يكون ذلك الإنفاق من الربح، لا من صُلب المال، فعلى هذا: كان من الظاهر أن يؤتى بالفاء، فعدل إلى الواو، ومن الجملة الإخبارية إلى الإنشائية، تفويضاً للترتيب إلى الذهن، واهتماماً بشأن الإنفاق، وأن كلَّ مَنْ تمكّن من ذلك

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣ / ٣٢١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٨٠).

(٣) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (١ / ٣٧٥).

مأمورٌ بالبَذءِ، والبَذءُ يقتضي أموراً تنتهي إلى الغاية<sup>(١)</sup>.

(ن): يعني: أفضل الصدقة ما أبقت بعدها غنىً يَعتمدُها، صاحبُها، ويستظهر به على مصالحه وحوائجه، لأن من تصدق بالجميع يندم غالباً، وقد يحتاج بعده، ويؤدُّ أنه لم يتصدق، بخلاف مَنْ بقي بعده مُستغنياً.

وقد اختلف في الصدقة بجميع المال، فمذهبنا: أنه مُستحبٌّ لِمَنْ لا دَيْنَ عليه، ولا له عيالٌ لا يصبرون، بشرط أن يكون مِمَّنْ يصبر على الإِضَاقَةِ والفَقْدِ فإن لم يجمع هذه الشروط، فهو مكروه.

قال القاضي: جَوَّزَ جمهور العلماء، وأئمة الأمصار الصدقة بجميع ماله، وهو مرويٌّ عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه، وقيل: ينفذ في الثلث، وهو مذهب أهل الشام، وقيل: إن زادت على الثلث، رُدَّت الزيادة، وهو محكيٌّ عن مكحول.

وقال أبو جعفر الطبري: ومع جوازه، فالمُستحبُّ أن لا يفعله، ويقتصر على الثلث<sup>(٢)</sup>.

(ق): يعني: أفضل الصدقة ما كان بعد القيام بحقوق النفس، وحقوق العيال، وهذا التأويل أولى مِمَّا أوَّله الخطابي وغيره، غير أنه يبقى علينا النظر في درجة الإيثار التي أثنى الله بها على الأنصار، إذ قال: ﴿وَيُؤْثِرُونَ عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ وَلَوْ كَانَ بِهِمْ خَصَاصَةٌ﴾ [الحشر: ٩].

وقد رُوي أن هذه الآية نزلت في أنصاريٍّ أتاه ضيفٌ، فنومَ صبيته،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٥/ ١٥٦٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٢٥).

وأطفأ السَّراجَ، وآثر الضَّيفَ بقوتهم<sup>(١)</sup>، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَيُطْعَمُونَ أَطْعَامَ عَلَى حُبِّهِ﴾ [الإنسان: ٨]، أي: على شِدَّةِ الحاجة إليه والشَّهوة [له] ولا شَكَّ أن صدقة مَنْ هذه حاله أفضلُ، وفي حديث أبي ذرٍّ: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ جُهْدٌ مِنْ مُقِلٍّ»<sup>(٢)</sup>، وفي حديث أبي هريرة: «سَبَقَ دِرْهَمٌ مِائَةَ أَلْفٍ دِرْهَمٍ» قالوا: كيف؟ قال: «رَجُلٌ لَهُ دِرْهَمَانِ يَتَصَدَّقُ بِأَحَدِهِمَا، وَرَجُلٌ لَهُ مَالٌ كَثِيرٌ، فَأَخَذَ مِنْ عُرْضِ مَالِهِ مِائَةَ أَلْفٍ فَتَصَدَّقَ بِهَا»<sup>(٣)</sup>.

فأفاد مجموع ما ذكرناه أن صدقة المؤثر والمُقِلُّ أفضلُ، وحيثُ ثبت التعارضُ بين هذا المعنى، وبين قوله: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى» على تأويل الخطابيِّ، فأما على ما تأولنا به: يرتفع التعارضُ، وبيانه أن الغنى يعني به في الحديث: حصول ما ترتفع به الحاجاتُ الضَّرورية، كالأكل عند الجُوع المُشوِّش الذي لا صبرَ عليه، وستر العورة، والحاجة إلى ما يدفع به عن نفسه الأذى، وما هذا سبيلُه، فهذا ونحوه ممَّا لا يجوز الإيثارُ به، ولا التصدَّقُ، بل يحرم، فإذا سقطت هذه الواجباتُ، صَحَّ الإيثارُ، وكان صدقته هي الأفضلُ، لأجل ما يحمله من مَضَضِ الحاجة، وشِدَّةِ المَشَقَّةِ<sup>(٤)</sup>.

❖ وقوله ﷺ: «من يستعفف يعفه الله»:

(نه): «الاستعفاف»: طلب العَفَافِ والتَعَفُّفِ وهو الكَفُّ عن الحرام،

(١) رواه مسلم (٢٠٥٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٧٨ / ٥). وفي إسناده المسعودي، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٠ / ١): وهو ثقة، ولكنه اختلط.

(٣) رواه الحاكم في «المستدرک» (١٥١٩)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٨٠ / ٣).

والسُّؤال من الناس، أي: مَنْ طلب العِفَّة وتكلَّفها، أعطاه الله تعالى إياها، وقيل: «الاستعفاف»: الصبر والتَّزَاهُة عن الشيء، يقال: عَفَّ يَعِفُّ عِفَّةً، فهو عفيف، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ التيمي: «من يستغن، يغنه الله» شرط وجزاء، وعلامة الجزم حذف الياء، أي: من يطلب الغنى من الله، يعطه الغنى، ومن يطلب العفاف وهو ترك المسألة يُعطيه الله العفاف.

(ط): معناه: مَنْ طلب العِفَّة عن السُّؤال، ولم يظهر الاستغناء، صَيَّرَه الله عفيفاً، وَمَنْ تَرَقَّى من هذه المرتبة إلى ما هو أعلى منه، من إظهار الاستغناء من الخلق، يملأ الله قلبه غِنًى<sup>(٢)</sup>.

(ق): أي: يخلق في قلبه غِنًى، أو يعطيه ما يستغني به عن الخلق<sup>(٣)</sup>.



---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/ ٢٦٤).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٥/ ١٥١٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٩٩).

## ٣٧- باب

### الإنفاق مما يحب، ومن الجيد

• قال الله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

عمران: ٩٢].

• وقال تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ وَمِمَّا أَخْرَجْنَا لَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾

[البقرة: ٢٦٧].

(الباب السابع والثلاثون)

(في الإنفاق مما يحب ومن الجيد)

• قال الله تعالى: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

: [٩٢]

قال عمرو بن ميمون: البرُّ: الجنة، وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنهما قال: حضرتني هذه الآية: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، فذكرت ما أعطاني الله، فلم أجد شيئاً أحبَّ إليَّ من جارية لي رومية، فقلت: هي حُرَّةٌ لوجه الله، فلو أني أعود في شيء جعلته الله، لنكحتها،

يعني: تزوجتها<sup>(١)</sup>.

(الكشاف): لن تبلغوا حقيقة البرِّ، ولن تكونوا أبراراً حتى يكون إعطاءكم بعضكم من أموالكم التي تحبونها، وكان السلف إذا أحبوا شيئاً، جعلوه لله، لمَّا نزلت هذه الآية، جاء زيد بن حارثة بفرس له كان يحبها فقال: هذه في سبيل الله فحمل عليها رسول الله ﷺ أسامة بن زيد، فكان زيدا وجد في نفسه، وقال: إنما أردت أن أتصدق به، فقال رسول الله ﷺ: «أَمَا إِنَّ اللَّهَ قَدْ قَبِلَهَا مِنْكَ»<sup>(٢)</sup>.

وكتب عمر رضي الله عنه [إلى] أبي موسى الأشعري أن يبتاع له جارية من سبِّي جلّولاء يوم فُتحت مدائن كسرى، فلمّا أعجبه، فقال: إن الله يقول: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] فأعتقها<sup>(٣)</sup>.

وقرأ عبدالله: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وهذا يدل على أن (من) للتبعض، ونحوه: أخذت من المال، و(من) في ﴿مِنْ شَيْءٍ﴾ لتبيين ﴿وَمَا تُنْفِقُوا﴾، أي: من أي شيء كان طيباً تُحبُّونه، أو خبيثاً تكرهونه، فإن الله به عليم<sup>(٤)</sup>.

(م): قيل: البرُّ هو التقوى، واحتجَّ بقوله: ﴿وَلَكِنَّ الْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِاللَّهِ

---

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣/ ١٠٨ - ١٠٩). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٦/ ٣٢٦): رواه البزار، وفيه من لم أعرفه.

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ٣٤٨). قال الحافظ الزيلعي في تخريج أحاديث «الكشاف» (١/ ١٩٣): وهذا حديث مرسل.

(٣) ذكره الثعلبي في «تفسيره» (٣/ ١١٠).

(٤) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٤١١ - ٤١٢).

وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ﴿البقرة: ١٧٧﴾ الآية، قال الحسن: كل شيء أنفقهُ المسلم من ماله يطلبُ به وجهَ الله تعالى، فإنه من الذين عنى الله سبحانه بقوله: ﴿حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢] حتى التمرة، والقاضي خصصه بإيتاء المال على سبيل النذب، وهو الصحيح<sup>(١)</sup>.

\* قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَنْفِقُوا مِنْ طَيِّبَاتِ مَا كَسَبْتُمْ﴾ [البقرة: ٢٦٧]:

قال ابن عباس: أمرهم بالإنفاق من أطيب المال، وأجوده، وأنفسه، ونهاهم عن التصدق برذالة المال وديته، وهو خبيثه، وقيل: الخبيث: المال الحرام، لما رواه الإمام أحمد عن عبد الله بن مسعود قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَخْلَاقَكُمْ كَمَا قَسَمَ بَيْنَكُمْ أَرْزَاقَكُمْ، وَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُعْطِي الدُّنْيَا مَنْ يُحِبُّ وَمَنْ لَا يُحِبُّ، وَلَا يُعْطِي الدِّينَ إِلَّا مَنْ أَحَبَّ، فَمَنْ أَعْطَاهُ اللَّهُ الدِّينَ، فَقَدْ أَحَبَّهُ، والذي نفسِي بيده، لَا يُسْلِمُ عَبْدٌ حَتَّى يُؤْمِنَ قَلْبُهُ وَلِسَانُهُ، وَلَا يُؤْمِنُ حَتَّى يَأْمَنَ جَارُهُ بِوَائِقِهِ»، قالوا: وما بوائقه يا رسولَ الله؟ قال: «غَشْمُهُ وَظُلْمُهُ، وَلَا يَكْسِبُ عَبْدٌ مَالًا مِنْ حَرَامٍ، فَيَنْفُقَ مِنْهُ، فَيُبَارِكَ لَهُ فِيهِ، وَلَا يَتَصَدَّقُ بِهِ، فَيَقْبَلَ مِنْهُ، وَلَا يَتْرُكُ خَلْفَ ظَهْرِهِ إِلَّا كَانَ زَادَهُ إِلَى النَّارِ، إِنَّ اللَّهَ لَا يَمْحُو بِالسَّيِّئِ السَّيِّئَ، وَلَكِنْ يَمْحُو السَّيِّئَ بِالْحَسَنِ، إِنَّ الْخَبِيثَ لَا يَمْحُو الْخَبِيثَ»<sup>(٢)</sup>.

والصحيح القول الأول، لما رواه ابن جرير عن البراء بن عازب قال: كانت الأنصار إذا كان أيام جداد النخل، أخرجت من حيطانها أقنأ البُسُر،

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٨ / ١١٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٣٨٧). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٠٧٦).

فعلقوه على جبل بين الأسطوانتين في مسجد رسول الله ﷺ، فيأكل فقراء المهاجرين منه، فيعمد الرجل منهم إلى الحشف، فيدخله مع أقناء البسر، يظن ذلك جائزاً، فأنزل الله فيمن فعل ذلك ﴿وَلَا تَيَمَّمُوا الْخَبِيثَ مِنْهُ تُنْفِقُونَ﴾ [البقرة: ٢٦٧] (١).

روى الإمام أحمد عن عائشة رضي الله عنها قالت: أتني رسول الله ﷺ بضب، فلم يأكله، ولم ينه عنه، قلت: يا رسول الله، نطعمه المساكين؟ قال: «لَا تُطْعِمُوهُمْ مِمَّا لَا تَأْكُلُونَ» (٢).

قوله: ﴿وَلَسْتُمْ بِتَاخِذِيهِ إِلَّا أَنْ تُغْمِضُوا فِيهِ﴾ [البقرة: ٢٦٧] قال ابن عباس: يقول: لو كان لكم على أحد حق، فجاءكم بحق دون حَقِّكم، [لم] تأخذوه (٣) بحساب الجيد حتى تنقصوه، فكيف ترضون لي ما لا ترضون لأنفسكم، وحقِّي عليكم من أطيب أموالكم وأنفسي؟ (٤)

﴿وَأَعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ﴾ عن جميع خلقه، والخلق فقراء إليه، وهو الحميد المحمود في جميع أفعاله، وشرعه، وقدره.

ويمكن أن يذكر قول ثالث، وهو: أن المراد من الطيب ههنا ما يكون طيباً من كل الوجوه، فيكون طيباً بمعنى الحلال، ويكون طيباً بمعنى الجودة، لا يقال: حمل اللفظ المشترك على مفهومه لا يجوز، لأننا نقول:

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٣/ ٨٢).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦/ ١٠٥). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٤/ ٣٧): رجاله رجال الصحيح.

(٣) في الأصل: «أتأخذونه».

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٤/ ٢٨٠).

الحلال إنما يُسمَّى طيباً، لأنه يستطيعه العقل والدين، والجيد إنما يُسمَّى طيباً، لأنه يستطيعه الميل والشهوة، فمعنى الاستطابة مفهومٌ واحد مشترك بين القسمين، فكان اللفظ محمولاً عليه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٩٧ - عن أنس رضي الله عنه، قال: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ رضي الله عنه أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ مَالاً مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبَّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءُ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبِلَةَ الْمَسْجِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا طَيْبٍ. قَالَ أَنَسٌ: فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنْ اللَّهُ تَعَالَى أَنْزَلَ عَلَيْكَ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنْ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءُ، وَإِنَّهَا صَدَقَةُ اللَّهِ تَعَالَى أَرْجُو بَرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَضَعُهَا يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بِخٍ! ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِحٌ، وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنْ تَجْعَلَهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفْعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ، وَبَنِي عَمِّهِ. متفقٌ عليه.

قوله ﷺ: «مَالٌ رَابِحٌ» رُوي في «الصحيحين»: «رَابِحٌ»، و«رَابِحٌ» - بالباء الموحدة، وبالياء المثناة -؛ أي: رابحٌ عليك

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٥٥ / ٧).

نَفْعُهُ، وَ«بَيْرَحَاءُ»: حَدِيثُهُ نَخْلٍ، وروى - بكسر الباء وفتحها -.

(ن): «بيرحاء» اختلف في لفظه، قال القاضي: روينا بفتح الراء وضمها مع كسر الباء، ويفتح الباء والراء، ومنهم مَنْ فتح الراء على كل حال، وَمَنْ فتح الراء وألزمها حكم الإعراب، فقد أخطأ، قال: وبالرفع قرأناه على شيوخنا بالأندلس، وأكثر رواياتهم فيه القصر، ورويناه عن بعض شيوخنا بالوجهين، وبالممدّ وجدته بخط الأصيلي، وهذا الموضع يعرف بقصر بني جديلة قبلي المسجد، وهو حائط يُسمّى بهذا الاسم، وليس اسم بئر والحديث يدل عليه<sup>(١)</sup>.

قال الحافظ التيمي: هو بالرفع اسم «كان» و«أحب» خبره، ويجوز عكسه، و«حا» مقصور، كذا المحفوظ، ويجوز أن يُمدَّ في اللغة يقال: (هذه حاء) بالقصر والمد، وقد جاء في اسم قبيلة، وبئر حاء بستان، وكانت بساتين المدينة تدعى بالآبار التي فيها، أي: البستان الذي فيها بئر حاء، أضيف (البئر) إلى (حا) [وإروى]: «بَيْرَحَاءُ» بفتح الباء وسكون الياء وفتح الراء: هو اسم مقصور لا يتيسر فيه إعراب، يعني: فهي كلمة واحدة، لا مُضَافٌ ومُضَافٌ إليه.

\* قوله: «إن الله يقول في كتابه»:

(ن): فيه دلالة للمذهب الصحيح وقول الجمهور: إنه يجوز أن يقال:

إن الله يقول، كما يقال: إن الله قال.

وقال مطرف بن عبد الله بن الشَّحِيرِ التابعي: لا يقال: إن الله يقول، ظناً

منه أنه يقتضي استئناف القول، وقول الله قديم، وهذا ظنٌ عجيبٌ، فإن المعنى

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٨٤).

مفهومٌ ولا لبسَ فيه، وقد قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤]، وقد تظاهرت الأحاديث الصحيحة باستعمال ذلك، قد أشرت إلى طرف منها في كتاب «الأذكار»<sup>(١)</sup>.

**\* قوله: «بخ»:**

(ن): هو بإسكان الخاء وتنوينها مكسورة، وحكى القاضي الكسر بلا تنوين، وحكى الآخر التشديد فيه، وروي بالرفع، وإذا كررت، فالاختيار: تحريك الأول مُنَوَّنًا، وإسكان الثاني.

قال ابن دُرَيْد: معناه تفخيم الأمر وتعظيمه، وسكنت الخاء فيه كسكون اللام في (هل) و(بل) ومن كسره مُنَوَّنًا، شَبَّهه بالأصوات، كَصَهْ ومَهْ، وقيل: هي كلمة تقال عند الإعجاب بالشيء، وقال الدَّاوُدِيُّ: يقال إذا حمد الفعل، ويقال عند المدح والرِّضا بالشيء، ويكرر للمبالغة، وهي مبنية على السكون، فإن وصلت، جررت ونَوَّنَتْ، ورُبَّمَا شَدَّدَتْ.

(ن): «رايح» رويناه بوجهين، بالمشناة من تحت، وبالموحدة، ومعناه ظاهر، وأما المشناة: فمعناه رايح عليك أجره ونفعه في الآخرة<sup>(٢)</sup>.

(خط): أي: قريب [المسافة]، يروح خيره، وليس بعازب، وذلك أنفس ما يكون من الأموال وأحضرها نفعاً، كقوله:

سَأْبِغِيكَ مَالاً بِالْمَدِينَةِ إِنَّنِي أَرَى عَازِبَ الْأَمْوَالِ قَلْتُ فَضَائِلُهُ<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٨٤).

(٢) المرجع السابق، (٧ / ٨٥).

(٣) انظر: «غريب الحديث» للخطابي (١ / ٦١٠).

(ق): وصف المال بالرابح، لأنه بسببه يربح، قال تعالى: ﴿فَمَا رِبْحَتْ يَحْزَنُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وهذا على مذهب العرب في لابِنٍ وتَامِرٍ، أي: ذو لبن وتمر، و[أما] بالمشناة: فهو اسم فاعل من راح، ومعناه قريب الفائدة، وقيل: يروح عليه أجره في الآخرة، [وقال آخر: يروح عليه<sup>(١)</sup>] كُلَّمَا أَثْمَرَتِ الثَّمَارُ<sup>(٢)</sup>.

(ك): ويحتمل أن يراد أنه مال من شأنه الرِّواح، أي: الذَّهَابُ والفَوَاتُ فإذا ذهب في الخير، فهو أولى، «وقد سمعت ما قلت» أراد سماع الإجابة والقبول، كقوله: «سَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، لأن غرض السائل الإجابة والقبول<sup>(٣)</sup>.

(ن): فيه: استحباب الإنفاق مِمَّا يُحِبُّ، ومشاورة أهل العلم والفضل في كيفية الصدقات، ووجوه الطاعات، وغيرها، وفيه: أن الصدقة على الأقارب أفضل من الأجانب إذا كانوا مُحتاجين، وفيه: أن القرابة يُرعى حَقُّها في صلة الأرحام، وإن لم يجتمعوا إلا في أب بعيد، إذ إنما يجتمع حَسَنٌ وأَبِيٌّ معه في الأب السابع<sup>(٤)</sup>.

(ق): وقال أبو عمر: إن حَسَنًا يجتمع معه في حرام<sup>(٥)</sup>، وهو الجَدُّ

(١) ما بين معكوفتين من «المفهم» للقرطبي (٤٢/٣).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٢/٣).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٥/٨).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٥/٧ - ٨٦).

(٥) في الأصل: «عمر».

الثالث، وأبيّ يجتمع معه في عمرو وهو الجدّ السابع، وفيه: صحّة الصدقة المطلقة، والحبس المطلق، وهو الذي لم يُعيّن مصرفه، وبعد هذا يعيّن مصرفه، وفيه: صحة الوكالة، لقوله: «ضعه حيث شئت»، وفيه: إطلاق لفظ الصدقة بمعنى الحبس.

وقد روي أنها بقيت وقفاً بأيدي بني عمّه، لكن قد روي من طريق صحيح أن حسان باع نصفه من معاوية، ف قيل له: تبيع صدقة أبي طلحة؟ فقال: ألا أبيع صاعاً من تمر بصاع من دراهم، وعلى هذا: فلا يكون فيه ما يدلُّ على صحّة الوقف، انتهى<sup>(١)</sup>.

وفيه: استحباب الحَضِّ والحَثِّ لمن سَنَحَ له معروفٌ أن يُمضيّه، ويغتنم ما خطر له، ولا يؤمر بالتثبُّت والتوقُّف، فإن القلب شديد التقلُّب، والنفس أماراة بالسُّوء، ميّالةٌ إلى الهوى.



---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٢ - ٤٣).

## ٣٨- باب

وجوب أمره أهله وأولاده المميزين،  
وسائر من في رعيته بطاعة الله تعالى، ونهيهم عن المخالفة،  
وتأديبهم، ومنعهم عن ارتكاب منهي عنه

\* قال الله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢].

\* وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾

[التحريم: ٦].

### (الباب الثامن والثلاثون)

(في وجوب أمره وأولاده المميزين وسائر من في رعيته بطاعة الله ونهيهم  
عن المخالفة وتأديبهم ومنعهم عن ارتكاب منهي عنه)

\* قوله تعالى: ﴿وَأْمُرْ أَهْلَكَ بِالصَّلَاةِ وَاصْطَبِرْ عَلَيْهَا﴾ [طه: ١٣٢]: أي:

أنقذهم من عذاب الله بإقامة الصلاة، واصطبر أنت على فعلها.

﴿لَا تَسْأَلُكَ رِزْقًا﴾ [طه: ١٣٢]، أي: إذا أقمت الصلاة، أتاك الرزق من

حيث لا تحتسب.

قال الثوري: أي لا نكلفك الطلب، روى ابن حاتم عن ثابت: كان

النبي ﷺ إذا أصابه خصاصة، نادى أهله: «يا أهلاه، صلوا صلوا».

قال ثابت: وكانت الأنبياء إذا نزل بها أمر فزعوا إلى الصلاة، وروى

الترمذي عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «يَقُولُ اللَّهُ: يَا بَنَ آدَمَ،

تَفَرَّغَ لِعِبَادَتِي، أَمَلًا صَدْرَكَ غِنَى، وَأَسَدُّ فَقْرَكَ، وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ، مَلَأْتُ صَدْرَكَ شُغْلًا، وَلَمْ أَسَدِّ فَقْرَكَ»<sup>(١)</sup>.

وفي «سنن ابن ماجه» عن ابن مسعود رضي الله عنه قال: سمعت نبيكم صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ جَعَلَ الْهُمُومَ هَمًّا وَاحِدًا، هَمَّ الْمَعَادِ، كَفَاهُ اللَّهُ هَمَّ دُنْيَاهُ، وَمَنْ تَشَعَّبَتْ بِهِ الْهُمُومُ فِي أَحْوَالِ الدُّنْيَا، لَمْ يُبَالِ اللَّهُ فِي أَيِّ أَوْدِيَةٍ هَلَكَ»<sup>(٢)</sup>.

وروي أيضاً عن زيد بن ثابت قال: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: «مَنْ كَانَتْ الدُّنْيَا هَمَّهُ، فَزَقَ اللَّهُ تَعَالَى أَمْرَهُ، وَجَعَلَ فَقْرُهُ بَيْنَ عَيْنَيْهِ، وَلَمْ يَأْتِهِ مِنَ الدُّنْيَا إِلَّا مَا كُتِبَ لَهُ، وَمَنْ كَانَتْ الْآخِرَةُ<sup>(٣)</sup> نِيَّتَهُ، جَمَعَ لَهُ أَمْرَهُ، وَجَعَلَ غِنَاهُ فِي قَلْبِهِ، وَأَتَتْهُ الدُّنْيَا، وَهِيَ رَاغِمَةٌ»<sup>(٤)</sup>.

(م): قوله: ﴿أَهْلَكَ﴾ منهم مَنْ حمله على أقاربه، ومنهم من حمله على كل أهل دينه، وهذا أقرب، كقوله: ﴿وَكَانَ يَأْمُرُ أَهْلَهُ بِالصَّلَاةِ وَالزَّكَاةِ﴾ [مريم: ٥٥]<sup>(٥)</sup>.

(الكشاف): أي: أقبل أنت مع أهلك على عبادة الله والصلاة، واستعينوا بها على خصاصتكم، ولا تهتمّ بأمر الرزق والمعيشة، فإن رزقك مكفّي من عندنا، ونحن رازقوك، ولا نسألك أن ترزق نفسك ولا أهلك، ففرغ بالك لأمر

(١) رواه الترمذي (٢٤٦٦). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (١٩١٤).

(٢) رواه ابن ماجه (٤١٠٦). وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦١٨٩).

(٣) في الأصل: «الدنيا».

(٤) رواه ابن ماجه (٤١٠٥). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٥١٦).

(٥) انظر: «تفسير الرازي» (١١٨ / ٢٢).

الآخرة، وفي معناه: مَنْ كَانَ فِي عَمَلِ اللَّهِ كَانَ اللَّهُ فِي عَمَلِهِ<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِكُم نَارًا﴾ [التحریم: ٦]،

قال ابن عباس: يعني: اعملوا بطاعة الله، واتقوا معاصيه، ومروا أهليكم بذلك، ينجيكم الله من النار.

قال الضَّحَّاك ومُقاتل: حَقٌّ عَلَى الْمُسْلِمِ أَنْ يُعْلِمَ أَهْلَهُ، مِنْ قَرَابَتِهِ، وَإِمَائِهِ، وَعَبِيدِهِ مَا فَرَضَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ، وَمَا نَهَاهُمْ عَنْهُ<sup>(٢)</sup>.

(الكشاف): فِي الْحَدِيثِ: «رَحِمَ اللَّهُ رَجُلًا قَالَ: يَا أَهْلَاهُ، صَلَاتُكُمْ، صِيَامُكُمْ، زَكَاتُكُمْ، مَسْكِينُكُمْ، يَتِيمُكُمْ، جِيرَانُكُمْ، لَعَلَّ اللَّهَ يَجْمَعُهُمْ مَعَهُ فِي الْجَنَّةِ».

وقوله: ﴿نَارًا﴾، أي: نوعاً من النار لا يَتَّقِدُ إِلَّا بِالنَّاسِ وَالْحِجَارَةِ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٢٩٨ - عَنْ أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: أَخَذَ الْحَسَنُ بْنُ عَلِيٍّ رضي الله عنه تَمْرَةً مِنْ تَمْرِ الصَّدَقَةِ، فَجَعَلَهَا فِي فِيهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «كَخْ كَخْ، ازْمِ بِهَا، أَمَا عَلِمْتَ أَنَّا لَا نَأْكُلُ الصَّدَقَةَ!؟» متفقٌ عليه.

وفي رواية: «أَنَا لَا تَحِلُّ لَنَا الصَّدَقَةُ». وقوله: «كَخْ كَخْ»

---

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ٩٩)، وفيه: «من دان في عمل الله... بدل: «من كان في عمل الله».

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٤ / ٥٨).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٤ / ٥٧٢).

يُقَالُ بِإِسْكَانِ الْخَاءِ، وَيُقَالُ بِكَسْرِهَا مَعَ التَّنْوِينِ، وَهِيَ كَلِمَةُ زَجْرٍ  
لِلصَّبِيِّ عَنِ الْمُسْتَقْدَرَاتِ، وَكَانَ الْحَسَنُ ﷺ صَبِيًّا.

### (الإِثْلَاقُ)

(ن): «كخ» قال القاضي: هي بفتح الكاف وكسرهما، وتسكين  
الخاء، ويجوز كسرهما مع التنوين، ومعناه: اتركه وارم به.

قال الداودي: هي كلمة عَجَمِيَّة مُعَرَّبَةٌ بمعنى: بئس، وإلى هذا أشار  
البخاري حيث ترجم على هذا الحديث: (من تكلم بالفارسية)<sup>(١)</sup>، وفيه: أن  
الصَّبِيَّانَ يُوقُونَ مِمَّا يُوقَاهُ الْكِبَارُ، وتمنع من تعاطيه، وهذا واجبٌ على الولي<sup>(٢)</sup>.

(ق): حتى يَتَدَرَّبُوا على آداب الشريعة، ويتأدَّبُوا بها، ويعتادوها،  
وعلى هذا: فلا يُلبَسُ الذُّكُورُ الصَّغَارُ الحُرِيرَ، ولا يُحَلَّوْنَ بالذهب، ويُخَاطَبُ  
الأولياء بأن يُجَنَّبُوهم ذلك، كما يُخَاطَبُونَ بأن يُجَنَّبُوهم شرب الخمر، وأكل  
ما لا يَحِلُّ<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «أما علمت أنا لا نأكل الصدقة»؟!

(ن): هذه اللفظة تقال في الشيء الواضح التحريم ونحوه، وإن لم يكن  
المُخَاطَبُ عالمًا به، وتقديره: عجبٌ كيف خفي عليك هذا، مع ظهور  
تحريمه؟! وهذا أبلغُ في الزَّجْر عنه من قوله: لا تفعله.

وفيه: تحريم الزكاة عليه ﷺ وعلى آله، وهم: بنو هاشم، وبنو المطلب،

(١) انظر: «صحيح البخاري» (٣ / ١١١٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ١٧٥).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ١٢٣).

وقال أبو حنيفة ومالك: هم بنو هاشم خاصّة، وقال بعض العلماء: هم قريش كلّها، وقال: أَصْبَحُ المَالِكِيُّ: هم بنو قُصَيٍّ، دليل الشافعيّ أن رسول الله ﷺ قال: «إِنَّ بَنِي هَاشِمٍ، وَبَنِي الْمُطَّلِبِ شَيْءٌ وَاحِدٌ»<sup>(١)</sup>، وقَسَمَ بينهم سَهْمَ ذَوِي الْقُرْبَى.

وأما صدقة التطوع: فللشافعي فيها ثلاثة أقوال:

أصحها: أنها تحرم على رسول الله ﷺ، وتحلّ لآله.

والثاني: تحرم عليه وعليهم.

والثالث: تحلّ له ولهم.

وأما موالى بني هاشم وبني المطلب: فهل تحرم عليهم الزكاة؟ فيه وجهان:

أصحهما: التحريم، وبه قال أبو حنيفة، وسائر الكوفيين، وبعض المالكية.

والثاني: تحلّ، وبه قال مالك<sup>(٢)</sup>.

(ك): والحكمة في تحريمها عليهم: أنها مُطَهَّرَةٌ لِلْمَلَائِكَةِ ولأموالهم، قال تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِمْ بِهَا﴾ [التوبة: ١٠٣]، فهي كغسالة الأوساخ، وآل محمد مُنْزَهُونَ عن أوساخ الناس وغسالاتها، وإما لأن أخذها مَذَلَّةٌ اليَدِ السُّفْلَى، ولا يليق بهم الذُّلُّ والافتقار إلى غير الله، ولهم اليَدُ العُلْيَا، وإما لأنهم لو أخذوها، لَطَالَ لِسَانُ الأَعْدَاءِ، أن محمداً يدعونا إلى

(١) رواه البخاري (٣٣١١)، من حديث جبير بن معطم رضي الله عنه بلفظ: (إنما بنو...).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٧٥).

ما يدعونا إليه، ليأخذ أموالنا ويعطيها لأهل بيته، قال تعالى: ﴿قُلْ لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الشورى: ٢٣]، ولهذا أمر أن تُصرف إلى فقرائهم في بلدكم<sup>(١)</sup>.

(ط): فإن قلت: كيف أباحها لبعض أمته، فإن من كمال إيمان المرء أن يُحبَّ لأخيه ما يحبُّ لنفسه؟!

قلت: ما أباحها لهم عزيمة، بل اضطراراً، وكم من أحاديث تراها ناهية عن السؤال، فعلى الحازم أن يراها كالميتة، ﴿فَمَنْ أَضْطَرَّ غَيْرَ بَاغٍ وَلَا عَادٍ فَلَا إِثْمَ عَلَيْهِ﴾ [البقرة: ١٧٣]<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٩٩ - وعن أبي حفص عمر بن أبي سلمة عبد الله بن عبد الأسد ربيب رسول الله ﷺ، قال: كنتُ غلاماً في حجر رسول الله ﷺ، وكانت يدي تطيشُ في الصَّخْفَةِ، فقال لي رسول الله ﷺ: «يَا غُلامُ! سَمَّ الله تعالى، وكُلَّ بِمِمينِكَ، وكُلَّ ممَّا يليك»، فما زالت تلك طعمتي بعد. متفق عليه.

«وَتَطِيشُ»: تدورُ في نواحي الصَّخْفَةِ.

[الْبَاقِي]

\* قوله: «كنت غلاماً في حجر رسول الله ﷺ»:

(ط): هو كناية عن كونه ربيباً له، وأنه في حضنته يُربِّيهِ تربية الأولاد،

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٨ / ٣٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطيبى (٥ / ١٥٠٣).

وكان عمر هذا هو ابن أُم سلمة زوج النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

**\* وقوله: «طيش»:**

(ن): بكسر الطاء، وبعدها مثناة من تحت ساكنة، أي: تتحرك وتمتدُّ إلى نواحي الصَّخْفة، ولا تقتصر على موضع واحد، والصَّخْفة دون القَصْعة، وهي ما يسعُّ ما يُشْبِعُ خمسة، والقَصْعة [تشبع] عشرة، وقيل: الصَّخْفة كالقَصْعة، وجمعها صِخَاف<sup>(٢)</sup>.

(ق): وفي رواية: «فَجَعَلْتُ أَخْذُ مِنْ لَحْمٍ حَوْلَ الْقَصْعة».

(ط): الظاهر أن يقال: كنت أطيّش، فعدل وأسند الطيش إلى اليد، مُبالغةً، وأنه لم يكن يُراعي آداب الأكل، فأرشده لذلك إلى التسمية والأكل باليمين<sup>(٣)</sup>.

(ن): في قوله: «سم الله» دليل على استحباب التسمية في ابتداء الطعام، وهذا مُجمَعٌ عليه، وكذا حمد الله في آخره، وكذا يُسْتَحَبُّ التسمية في أول الشراب، واللبن، والعسل، والمرق، والدَّواء، بل في أول كل أمر ذي بال، ويُسْتَحَبُّ أن يجهرَ بالتسمية، ليُسمَعَ غيره، وينبَّه عليها، ولو ترك التسمية في أول الطعام عامداً، أو ناسياً، أو جاهلاً، أو مُكرهاً، أو عاجزاً، أو لغرض آخر، ثم تَمَكَّنَ في أثناء أكله منها، اسْتَحَبَّ أن يسمِّي، ويقول: باسم الله أوَّلَه وآخرَه، كما ثبت في الحديث، وسواء في استحباب التسمية الجُنُب والحائض وغيرهما.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٩/ ٢٨٣٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ١٩٣).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٩/ ٢٨٣٨).

وَيُسْتَحَبُّ أَنْ يُسَمِّيَ كُلَّ وَاحِدٍ مِنَ الْآكِلِينَ، فَإِنْ سَمَّى وَاحِدًا مِنْهُمْ، حَصَلَ السُّنَّةُ، نَصَرَ عَلَيْهِ الشَّافِعِيُّ، وَيَسْتَدِلُّ لَهُ بِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ أَخْبَرَ أَنَّ الشَّيْطَانَ إِنَّمَا يَتِمَكَّنُ مِنَ الطَّعَامِ إِذَا لَمْ يُذَكَّرْ اسْمُ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَهَذَا قَدْ ذَكَرَ اسْمَ اللَّهِ عَلَيْهِ، وَأَنَّ الْمَقْصُودَ يَحْصُلُ بِوَاحِدٍ، وَقَدْ أَوْضَحْتَ هَذِهِ الْمَسَائِلَ فِي كِتَابِ «الْأَذْكَارِ»<sup>(١)</sup>.

(ش): الصحيح وجوبُ التسمية عند الأكل، وهو أحد الوجهين لأصحاب أحمد، وأحاديثُ الأمر بها صحيحةٌ صريحة، لا مُعارضَ لها، ولا إجماعٌ يُسَوِّغُ مُخَالَفَتَهَا، ويُخرجها عن ظاهرها، وتاركها شريكه الشيطانُ في طعامه وشرابه<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «وكل بيمينك»:

(ن): فيه: استحباب الأكل والشرب باليمين، وكراهتهما بالشمال، وقد قال ﷺ: «لا تَأْكُلُوا بِالشَّمَالِ، فَإِنَّ الشَّيْطَانَ يَأْكُلُ بِالشَّمَالِ»<sup>(٣)</sup>، وكان نافع يزيد فيها: ولا يأخذ بها، ولا يعطي بها، وهذا إذا لم يكن عُذْرٌ، وإن كان عُذْرٌ يَمْنَعُ الْأَكْلَ وَالشَّرْبَ بِالْيَمِينِ، مِنْ مَرَضٍ، أَوْ جِرَاحَةٍ، أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ، فلا كراهةَ فِي الشَّمَالِ<sup>(٤)</sup>.

(ق): هذا الأمر على جهة النَّدْبِ، لأنه من باب تشريف اليمين على الشمال، وذلك لأنها أقوى في الغالب، وأسبقُ للأعمال، وأمكنُ في الأشغال،

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣ / ١٨٨).

(٢) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٢ / ٣٩٧).

(٣) رواه مسلم (٢٠١٩) من حديث جابر رضي الله عنه.

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣ / ١٩١).

ثم هي مُشتَقَّة من اليُمن والبركة، وقد شَرَّفَ الله تعالى أهلَ الجنة، بأن نسبهم إليها، كما دَمَّ أهلَ النار حين نسبهم إلى الشُّمال، وعلى الجملة: فاليمين وما نُسب إليها، وما اشْتُقَّ منها محمودٌ لساناً، وشرعاً، ودنياً وآخرة، والشُّمال على النقيض من ذلك، فمن الآداب المُناسبة لمكارم الأخلاق، والسَّيرة الحَسنة عند الفضلاء اختصاصُ اليمين بالأعمال الشريفة، والأحوال النظيفة، وإن احتيج في شيء منها إلى الاستعانة بالشُّمال، فيَحْكُم التَّبعية، وأما إزالة الأقدار: فبالشُّمال، لما يناسبها من الحَقارة والاسترذال<sup>(١)</sup>.

(ش): مقتضى هذا الحديث: تحريمُ الأكل بالشُّمال، وهو الصحيح، فإن الآكلَ بها إما شيطانٌ، وإما مُشَبَّه بالشیطان، وصَحَّ عنه أنه ﷺ قال لرجل أكل عنده بشماله: «كُلْ بِيَمِينِكَ»، فقال: لا أستطيع، فقال: «لا استَطَعْتَ»، فما رفع يده إلى فيه بعدها<sup>(٢)</sup>، فلو كان ذلك جائزاً، لَمَّا دعا عليه بفعله، وإن كان كِبْرُهُ قد حمّله على ترك امتثال الأمر، فذلك أبلغ في العصيان واستحقاق الدُّعاء عليه<sup>(٣)</sup>.

\* قوله ﷺ: «وكل مما يليك»<sup>(٤)</sup>:

(ن): فيه: استحباب الأكل مِمَّا يليه، [لأن أكله من موضع يد]<sup>(٥)</sup>

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥ / ٢٩٥).

(٢) رواه مسلم (٢٠٢١)، من حديث سلمة بن الأكوع ؓ.

(٣) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (٢ / ٤٠٥).

(٤) في الأصل: «بيمينك».

(٥) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (١٣ / ١٩٣).

صاحبه سُوءُ عِشْرَة، وَتَرَكَ مُرْوَعَة، سَيِّمًا فِي الْأُمْرَاقِ وَشَبِهَا، وَإِنْ كَانَ تَمْرًا  
أَوْ أَجْنَسًا، فَقَدْ نَقَلُوا إِبَاحَةَ اخْتِلَافِ الْأَيْدِي فِي الطَّبَقِ وَنَحْوِهِ، وَالَّذِي يَنْبَغِي  
تَعْمِيمُ النِّهْيِ حَتَّى يَثْبُتَ دَلِيلٌ مَخْصُصٌ<sup>(١)</sup>.

(ق): هَذِهِ سَنَةٌ مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَخِلَافُهَا مَكْرُوهٌ شَدِيدٌ الْاِسْتِقْبَاحِ،  
وَسَبَبُهُ: أَنَّ كُلَّ أَكَلٍ كَالْحَائِزِ لِمَا يَلِيهِ مِنَ الطَّعَامِ، فَأَخَذَ الْغَيْرُ لَهُ تَعَدُّ، مَعَ مَا  
فِي ذَلِكَ مِنْ تَقَدُّرِ النُّفُوسِ مَا خَاضَتْ فِيهِ الْأَيْدِي وَالْأَصَابِعُ، وَلَمَّا فِيهِ مِنْ  
إِظْهَارِ الْحِرْصِ عَلَى الطَّعَامِ، وَالنَّهْمِ، ثُمَّ هُوَ سُوءُ أَدَبٍ مِنْ غَيْرِ فَائِدَةٍ [إِذَا  
كَانَ الطَّعَامُ نَوْعًا وَاحِدًا]<sup>(٢)</sup>، أَمَّا إِذَا اخْتَلَفَ أَنْوَاعُ [الطَّعَامِ]، فَقَدْ أَبَاحَ ذَلِكَ  
الْعُلَمَاءُ، إِذْ لَيْسَ فِيهِ شَيْءٌ مِنْ تِلْكَ [الْأُمُورِ] الْمُسْتَقْبَحَةِ.

وَفِيهِ: تَعْلِيمُ الصَّبْيَانِ مَا يَحْتَاجُونَ إِلَيْهِ مِنْ أُمُورِ الدِّينِ وَآدَابِهِ، وَهَذِهِ  
الْأَوَامِرُ كُلُّهَا عَلَى النَّدْبِ، لِأَنَّهَا مِنَ الْمَحَاسَنِ الْمُكْمِلَةِ وَالْآدَابِ الْمُسْتَحَبَّةِ<sup>(٣)</sup>.

\* وَقَوْلُهُ: «فَمَا زَالَتْ تِلْكَ طَعْمَتِي بَعْدَ»:

(نَه): هِيَ بِالْكَسْرِ خَاصَّةٌ حَالَةُ الْأَكْلِ، أَي: فَمَا زَالَتْ تِلْكَ حَالَتِي فِي  
الْأَكْلِ<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

٣٠٠ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو رضي الله عنه، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٣/ ١٩٣).

(٢) ما بين معكوفتين من «المفهم» للقرطبي (٥/ ٢٩٨).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥/ ٢٩٨).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/ ١٢٦).

يقول: «كُلُّكُمْ رَاعٍ، وَكُلُّكُمْ مَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، الْإِمَامُ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالرَّجُلُ رَاعٍ فِي أَهْلِهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، وَالْمَرْأَةُ رَاعِيَةٌ فِي بَيْتِ زَوْجِهَا، وَمَسْئُولَةٌ عَنْ رَعِيَّتِهَا، وَالْخَادِمُ رَاعٍ فِي مَالِ سَيِّدِهِ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ، فَكُلُّكُمْ رَاعٍ، وَمَسْئُولٌ عَنْ رَعِيَّتِهِ» متفقٌ عليه.

### (الْبَابُ الثَّلَاثُونَ)

سبق شرحه في (الباب الخامس والثلاثين).

\* \* \*

٣٠١ - وعن عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ، عن أَبِيهِ، عن جَدِّهِ عليه السلام، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مُرُوا أَوْلَادَكُمْ بِالصَّلَاةِ، وَهُمْ أَبْنَاءُ سَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُمْ عَلَيْهَا، وَهُمْ أَبْنَاءُ عَشْرِ، وَفَرِّقُوا بَيْنَهُمْ فِي الْمَضَاجِعِ» حديثٌ حسنٌ، رواه أَبُو دَاوُدَ بِإِسْنَادٍ حَسَنٍ.

٣٠٢ - وعن أَبِي ثُرَيَّةَ سَبْرَةَ بْنِ مَعْبِدٍ الْجُهَنِيِّ عليه السلام، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «عَلِّمُوا الصَّبِيَّ الصَّلَاةَ لِسَبْعِ سِنِينَ، وَاضْرِبُوهُ عَلَيْهَا ابْنَ عَشْرِ سِنِينَ» حديثٌ حسنٌ، رواه أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ.

وَلَفْظُ أَبِي دَاوُدَ: «مُرُوا الصَّبِيَّ بِالصَّلَاةِ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ».

(ط): «مروا» أمر حُذفت همزته تخفيفاً، فلما حذفت فاء الفعل، لم يحتاج إلى همزة الوصل، لَتَحَرُّكِ الميم، يعني: إذا بلغ أولادكم سبع سنين، فأمرهم بأداء الصلاة، ليعتادوها، ويستأنسوا بها، انتهى<sup>(١)</sup>.

ولا شك أن هذا الأمر يستدعي الأمرَ بطهارة البدن والثوب عن الخبث، وتعلّم فرائض الوضوء ونواقضه، إذ الإتيان بالعبادة الفاسدة حرام إجماعاً، فكيف يمكن الأمر بالمُحرّم المُجمّع عليه؟! وأيضاً، إن هذا الأمر إنما شرع، ليعتادوها ويستأنسوا بها، فلا ينبغي أن يُعوّدَ الإتيان بها فاسدة.

\* قوله ﷺ: «واضربوهم عليها وهم أبناء عشر»:

(خط): هذا يدل على إغلاظ العقوبة إذا تركها مُدركاً، وكان بعض أصحاب الشافعي يحتج [به] في وجوب قتله إذا تركها مُتعمداً بعد البلوغ، ويقول: إذا استحقَّ الصبي [الضرب] وهو غير بالغ، فقد عُقِلَ أنه يستحق بعد البلوغ من العقوبة ما هو أشدُّ من الضرب، وليس بعد الضرب شيءٌ ممّا قاله العلماء أشدَّ من القتل<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «وفرّقوا بينهم في المضاجع»:

(ط): لئلا يقعوا فيما لا ينبغي، لأن بلوغ العشر مَظَنَّةُ الشهوة وإن كُنَّ أخوات، وإنما جمع بين الأمر بالصلاة، والفرق بينهم [في المضاجع] في الطُفُولية، تأديباً ومُحافظةً لأمر الله كله، لأن الصلاة أصلُها وأسبقُها،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣ / ٨٧٠).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (١ / ١٤٩).

وتعليماً لهم المُعاشرةَ بين الخلق، وأن لا يقفوا مواقفَ التُّهم، فيجتنبوا  
محارمَ الله تعالى كُلَّها<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣ / ٨٧١).

## باب ٣٩ - حق الجار والوصية به

• قال الله تعالى : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾  
[النساء : ٣٦] .

(الباب التاسع والثلاثون)  
(في حق الجار والوصية به)

كان الزُّهريُّ يقول : الجار هم أربعون يَمَنَّةً ، وأربعون يَسْرَةً ، وأربعون أُمَاماً ، وأربعون خَلْفاً<sup>(١)</sup> .

• قوله تعالى : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَنًا﴾  
[النساء : ٣٦] : أمر تعالى بعبادته وحده ، فإنه المستحق لذلك وحده ، ثم أوصى بالإحسان إلى الوالدين ، فإن الله سبحانه جعلهما سبباً لخروجك من العدم إلى الوجود ، وكثيراً ما قرن بين عبادته والإحسان إلى الوالدين ، ثم أمر بالإحسان إلى القربات من الرجال والنساء ، لما في الحديث : «الْصَّدَقَةُ عَلَى ذِي الرَّحِمِ

(١) انظر : «تفسير الرازي» (١٠ / ٧٨) .

صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ»<sup>(١)</sup>، ثم أمر بالإحسان إلى اليتامى، وذلك لأنهم قد فقدوا مَنْ يقوم بمصالحهم وإنفاقهم، فأمرُوا بِالْحُنُوِّ عَلَيْهِمْ، ثم المساكين، وهم المَحَاوِج الذين لا يجدون مَنْ يقوم بكفائتهم، فأمر الله بمُساعدتهم بما يَتِمُّ بِهِ كَفَايَتُهُمْ، ﴿وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، يعني: بينك وبينه قرابة، والجار الجُنُب: الذي ليس بينك وبينه قرابة، وقيل: ذِي الْقُرْبَى، يعني: المسلم، والجار الجُنُب، يعني: اليهوديَّ والنصرانيَّ<sup>(٢)</sup>.

وفي «مسند أحمد» عن عمر رضي الله عنه قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَا يَشِيعُ الرَّجُلُ دُونَ جَارِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وفيه أيضاً: عن المقداد بن الأسود قال: قال رسولُ الله ﷺ لأصحابه: «مَا تَقُولُونَ فِي الزَّنا؟» قالوا: حَرَّمَهُ اللهُ وَرَسُولُهُ، فهو حرام إلى يوم القيامة، فقال رسولُ الله ﷺ لأصحابه: «لأن يَزْنِيَ الرَّجُلُ بَعْشَرَ [نِسْوَةٍ]، أَيْسَرُ مِنْ أَنْ يَزْنِيَ بِامْرَأَةِ جَارِهِ»، قال: «مَا تَقُولُونَ فِي السَّرْقَةِ؟» قالوا: حَرَّمَهَا اللهُ وَرَسُولُهُ، فهي حرام، قال: «لأنَّ يَسْرِقَ الرَّجُلُ [مِنْ] عَشْرِ آيَاتٍ، أَيْسَرُ عَلَيْهِ مِنْ أَنْ يَسْرِقَ مِنْ جَارِهِ»<sup>(٤)</sup>.

وروى البزار عن جابر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «الْجِيرَانُ ثَلَاثَةٌ: جَارٌ

(١) رواه الترمذي (٦٥٨)، من حديث سلمان بن عامر، يبلغ به. وهو حديث حسن. انظر: «إرواء الغليل» (٨٨٣).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣٢ / ٤ - ٣٣).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥٤ / ١). قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (١٦٧ / ٨): رجاله رجال الصحيح إلا عباية بن رفاعه لم يسمع من عمر.

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٨ / ٦). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٤٩).

لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ، وَهُوَ أَدْنَى الْجِيرَانِ حَقًّا، وَجَارٌ لَهُ حَقَّانَ، وَجَارٌ لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ، وَهُوَ أَفْضَلُ الْجِيرَانِ حَقًّا، فَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقٌّ وَاحِدٌ: فَجَارٌ مُشْرِكٌ لَا رَحِمَ لَهُ، لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ حَقَّانِ: فَجَارٌ مُسْلِمٌ، لَهُ حَقُّ الْإِسْلَامِ، وَحَقُّ الْجَوَارِ، وَأَمَّا الَّذِي لَهُ ثَلَاثَةُ حُقُوقٍ: فَجَارٌ مُسْلِمٌ ذُو رَحِمٍ، لَهُ حَقُّ الْجَوَارِ، وَحَقُّ الْإِسْلَامِ، وَحَقُّ الرَّحِمِ»<sup>(١)</sup>.

وفي «مسند الإمام أحمد» عن عقبه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَوَّلُ خَصْمَيْنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ جَارَانِ»<sup>(٢)</sup>.

وقوله تعالى: ﴿وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ﴾ [النساء: ٣٦]، قال عليّ، وابن مسعود رضي الله عنه: هي المرأة<sup>(٣)</sup>، وقال ابن عباس، ومُجاهد، وعكرمة، وقتادة: هو الرَّفِيقُ فِي السَّفَرِ<sup>(٤)</sup>، وقال زيد بن أسلم: هو جليسك في الحضر، ورفيقك في السَّفَرِ<sup>(٥)</sup>، وأما ابن السبيل: فعن ابن عباس وجماعة: هو الضَّيِّقُ<sup>(٦)</sup>.

وقال مُجاهد، وأبو جعفر الباقر، والحسن، والضَّحَّاك، ومقاتل: هو

---

(١) انظر: «مجمع الزوائد» للهيتمي (٨ / ١٦٤)، وقال: رواه البزار عن شيخه عبد الله ابن محمد الحارثي، وهو وضاع.

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤ / ١٥١). وهو حديث حسن. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٥٧).

(٣) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣٠٢).

(٤) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣٠٣، ٥٣٠٤).

(٥) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣٠٦).

(٦) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣٠٨).

الذي يُمَرُّ عليك مجتازاً في السَّفَر<sup>(١)</sup>، وهذا أظهر<sup>(٢)</sup>.

وقوله: ﴿وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء: ٣٦]، وصيةٌ بالأرقاء، لأن الرقيق ضعيفُ الجَنَبَةِ، أسيرٌ في أيدي الناس، ولهذا ثبت أنه ﷺ جعل يوصي أُمَّتَهُ في مرض موته، يقول: «الصَّلَاةُ الصَّلَاةُ، وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ» فجعل يُرَدِّدُهَا حتى ما يُفِيضُ بها لسانه<sup>(٣)</sup>.

(م): أرشد الله سبحانه في هذه الآية إلى سائر الأخلاق الحسنة، وذكر فيها أحد عشر نوعاً، وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ اتفقوا على أن ههنا محذوفاً والتقدير: وأحسنوا بالوالدين، يقال: أحسنت بفلان وإلى فلان.

واعلم أن اليتيمَ مَخْصُوصٌ بنوعين من العَجْزِ، أحدهما: الصَّغَرُ، والثاني: عدم المُنْفِقِ، ولا شك أن [من] هذا حاله كان في غاية العَجْزِ واستحقاق الرحمة.

وقال ابن عباس: يَرْفُقُ بهم وبدينهم، ويمسح رأسهم، وإن كان وصياً لهم، فليبالغ في حفظ أموالهم، ثم وصى بالجار، وروي في الحديث: «والذي نفسُ مُحَمَّدٍ بيده، لا يُؤَدِّي حَقَّ الْجَارِ إِلَّا مَنْ رَحِمَ اللَّهُ، وَقَلِيلٌ مَا هُمْ، أَتَدْرُونَ مَا حَقُّ الْجَارِ؟ إِنْ افْتَقَرَ، أَغْنَيْتَهُ، وَإِنْ اسْتَقْرَضَ، أَقْرَضْتَهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ، هَنَأْتَهُ، وَإِنْ أَصَابَهُ شَرٌّ، عَزَيْتَهُ، وَإِنْ مَرِضَ،

---

(١) رواه ابن أبي حاتم في «تفسيره» (٥٣٠٩).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٢).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤/ ٤٢)، والحديث رواه ابن ماجه (١٦٢٥) من حديث أم سلمة رضي الله عنها. قال البوصيري في «مصباح الزجاجة» (٢/ ٥٦): هذا إسناد صحيح على شرط الشيخين، فقد احتجا بجميع رواته.

عُدَّتْهُ، وَإِنْ مَاتَ، شَيَّعَتْ جَنَازَتَهُ»<sup>(١)</sup>.

ثم ختم الآية بقوله: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُحِبُّ مَنْ كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا﴾ [النساء:

٣٦] الْمُخْتَالُ: ذُو الْخِيَلَاءِ وَالْكِبَرِ، قَالَ ابْنُ عَبَّاسٍ: يَرِيدُ بِالْمُخْتَالِ الْعَظِيمِ فِي نَفْسِهِ، وَالَّذِي لَا يَقُومُ بِحُقُوقِ أَحَدٍ.

قَالَ الزَّجَّاجُ: وَإِنَّمَا ذَكَرَ الْاِخْتِيَالَ، لِأَنَّ الْمُخْتَالَ يَأْتِي مِنْ أَقَارِبِهِ إِذَا كَانُوا فَقَرَاءَ، وَمِنْ جِيرَانِهِ إِذَا كَانُوا ضُعْفَاءَ، فَلَا يُحَسِّنُ عَشْرَتَهُمْ، ثُمَّ ذَمَّ الْفَخُورَ، لِثَلَا يُقَدِّمَ عَلَى رِعَايَةِ هَذِهِ الْحُقُوقِ، لِأَجْلِ الرِّيَاءِ وَالسُّمْعَةِ، بَلْ لَمَخُضَ أَمْرَ اللَّهِ تَعَالَى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٠٣ - وَعَنْ ابْنِ عَمْرٍو عَائِشَةَ رضي الله عنهما، قَالَا: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ:  
«مَا زَالَ جِبْرِيلُ يُوصِينِي بِالْجَارِ حَتَّى ظَنَنْتُ أَنَّهُ سَيُورَّثُهُ» مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

٣٠٤ - وَعَنْ أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «يَا أَبَا ذَرٍّ! إِذَا طَبَخْتَ مَرَقَةً، فَأَكْثِرْ مَاءَهَا، وَتَعَاهَدْ جِيرَانَكَ» رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رِوَايَةٍ لَهُ عَنْ أَبِي ذَرٍّ، قَالَ: إِنْ خَلِيلِي ﷺ أَوْصَانِي:  
«إِذَا طَبَخْتَ مَرَقًا فَأَكْثِرْ مَاءَهُ، ثُمَّ انْظُرْ أَهْلَ بَيْتٍ مِنْ جِيرَانِكَ،

---

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «مُسْنَدِ الشَّامِيِّينَ» (٢٤٣٠)، بِنَحْوِهِ مِنْ حَدِيثِ عَمْرِو بْنِ شُعَيْبٍ عَنْ أَبِيهِ عَنْ جَدِّهِ ﷺ.

(٢) انْظُرْ: «تَفْسِيرُ الرَّازِيِّ» (١٠ / ٧٦ - ٧٩).

فَأَصْبَهُمْ مِنْهَا بِمَعْرُوفٍ» .

## (الْأَوَّلُ وَالثَّانِي)

(ق): الجار يقال [على] الجار في الدار، و[على] الداخل في الجِوَار، ولكل واحد منهما حَقٌّ، ولا بدَّ من الوفاء به، وتحرم أَدْيَتُهُ تحريماً أشدَّ من تحريم أذى المسلم مُطلقاً، والمراد هنا: هو جار الدار<sup>(١)</sup>.

\* قوله ﷺ: «فأكثر ماءها وتعاهد جيرانك»:

(ق): هذا تبيينٌ لطيف على تيسر الأمر على البخيل، إذ الزيادة المأمور بها إنما هو فيما ليس له ثمنٌ، وهو الماء، ولذلك لم يقل: أكثر لحمها، أو طبيخها، إذ لا يسهل ذلك على أحد، وهذا الأمر على جهة الندب، والحضُّ على مكارم الأخلاق، والإرشاد إلى محاسنها، لما يترتب عليها من المحبة، وحُسن الألفة والعشرة، ولما يحصل به من المنفعة، ودفع الحاجة والمفسدة، فقد يتأذى الجار وعياله وصغارُ ولده بقتارٍ قدّر جاره، ولا يقدر على التوصل إلى ذلك، فتتهيجُ من ضعفائهم الشهوة، ويعظم على القائم عليهم الألم والكلفة، وربما يكون أرملةً ضعيفة، أو يتيماً، فتعظم المسقّة، ويشدّ فيهم الألم والحسرة، وكل ذلك يندفع بتشريكهم في شيء من الطَّيِّخ يُدفع إليهم، فلا أقبح من منع هذا النّزْر اليسير الذي يترتب عليه هذا الضررُ الكثير<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «فأصبهم منها بمعروف»:

(ق): أي: بشيء يَهْدَى مثله عرفاً، تحرزاً من القليل المُحتقر، فإنه

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٦١٠).

(٢) المرجع السابق، (٦/ ٦١١).

وإن كان مما يُهدى، فلعله لا يقع ذلك الموق<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٠٥- وعن أبي هريرة رضي الله عنه: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ: «وَاللَّهِ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ، وَاللَّهُ لَا يُؤْمِنُ!»، قِيلَ: مَنْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: «الَّذِي لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ» متفق عليه.

وفي رواية لمسلم: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ مَنْ لَا يَأْمَنُ جَارُهُ بَوَائِقَهُ». «البَوَائِقُ»: الْغَوَائِلُ وَالشُّرُورُ.

### (الثَّالِثُ)

(ق): «البوائق»: جمع بائقة، وهي الدَّاهية التي تُوبِقُ صاحبها، أي: تهلكه<sup>(٢)</sup>.

(ن): هذا محمول على من يستحل الإيذاء، مع علمه بتحريمه، أو معناه: جزاؤه أنه لا يدخلها وقت دخول الفائزين إذا فُتحت أبوابها لهم، بل يُؤخَّر، ثم قد يُجازى، وقد يُعفى عنه، فيدخلها<sup>(٣)</sup>.

(ق): مَنْ كَانَ مَعَ هَذَا التَّأْكِيدِ الشَّدِيدِ مُضِرًّا لِجَارِهِ، كَاشَفًا لِعَوْرَاتِهِ، حَرِيصًا عَلَى إِنْزَالِ الْبَوَائِقِ بِهِ، كَانَ ذَلِكَ مِنْهُ دَلِيلًا، إِمَّا عَلَى فُسَادِ اعْتِقَادِ وَنْفَاقٍ، فَيَكُونُ كَافِرًا، وَإِمَّا عَلَى اسْتِهَانَةٍ بِمَا عَظَّمَ اللَّهُ مِنْ حُرْمَةِ الْجَارِ، فَيَكُونُ فَاسِقًا

---

(١) المرجع السابق، (٦ / ٦١٢).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٢٢٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ١٧).

فَسَقَا عَظِيماً، مُرْتَكِباً كَبِيرَةً، يُخَافُ عَلَيْهِ مِنَ الْإِضْرَارِ أَنْ يُخْتَمَ عَلَيْهِ بِالْكُفْرِ، فَإِنَّ الْمَعَاصِيَ بَرِيدُ الْكُفْرِ، فَيَكُونُ مِنَ الصَّنْفِ الْأَوَّلِ، وَإِنْ سَلِمَ مِنْ ذَلِكَ، وَمَاتَ غَيْرَ تَائِبٍ، فَأَمَرَهُ إِلَى اللَّهِ، فَإِنْ عَاقَبَهُ بِدُخُولِ النَّارِ، لَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ حِينَ يَدْخُلُهَا مَنْ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ، أَوْ لَا يَدْخُلِ الْجَنَّةَ الْمُعَدَّةَ لِمَنْ قَامَ بِحَقُوقِ جَارِهِ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٠٦ - وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَا نِسَاءَ الْمُسْلِمَاتِ! لَا تَحْقِرَنَّ جَارَةً لِّجَارَتِهَا وَلَوْ فِرْسَنَ شَاةٍ» متفقٌ عليه.

(السنن)

سبق شرحه في (الباب الثالث عشر).

\* \* \*

٣٠٧ - وعنه: أن رسول الله ﷺ قال: «لَا يَمْنَعُ جَارٌ جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَةً فِي جِدَارِهِ»، ثُمَّ يَقُولُ أَبُو هُرَيْرَةَ: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ وَاللَّهِ! لَأَرْمِينَ بِهَا بَيْنَ أَكْتَافِكُمْ. متفقٌ عليه.

رُوي: «خَشَبَةٌ» بِالْإِضَافَةِ وَالْجَمْعِ. وَرُوي «خَشَبَةٌ» بِالتَّنْوِينِ عَلَى الْإِفْرَادِ. وَقوله: مَالِي أَرَاكُمْ عَنْهَا مُعْرِضِينَ؟ يَعْنِي: عَنْ هَذِهِ السَّنَةِ.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٢٢٨).

## (الْحَمْدُ لِلَّهِ)

\* قوله: «أن يغرز خشبة»:

(ن): قال القاضي: رويناه في «صحيح مسلم» وغيره من الأصول والمُصَنَّفَات «خشبة» بالإنفراد، و«خَشَبَه» بالجمع.

وقال الطَّحَاوِيُّ عن رَوْح بن الفَرَج: سألت أبا زيد، والحارث بن مسكين، ويونس بن عبد الأعلى عنه، فقالوا كلُّهم: «خشبة» بالتنوين على الإنفراد. وقال عبد الغني بن سعيد: الناس كلُّهم يقولونه بالجمع إلا الطَّحَاوِيُّ<sup>(١)</sup>.

(ق): وإنما اعتنى هؤلاء الأئمة بتحقيق هذا الحرف، لأن أمر الخشبة الواحدة يَخِفُّ على الجار المُسامحة به، وأما الكثير: فقد لا يتسامح به، وَيَثْقُلُ عليه، وذلك للحقوق الضَّرَرُ به<sup>(٢)</sup>.

(ن): اختلف العلماء في معنى هذا الحديث، هل هو على النذب، أم على الإيجاب؟ فيه قولان لأصحاب الشافعي ومالك، وأصحُّهما في المذهبين: النذب، وبه قال أبو حنيفة، والكوفيون، والثاني: الإيجاب، وبه قال أحمد، وأبو ثور، وأصحاب الحديث، وهو ظاهر الحديث<sup>(٣)</sup>.

(ق): احتجَّ من ذهب إلى النذب بقول النبي ﷺ: «لَا يَحِلُّ مَالُ امْرِئٍ مُسْلِمٍ إِلَّا بِطَيْبِ نَفْسٍ مِنْهُ»<sup>(٤)</sup>، ولأن الأصل المعلوم من الشريعة: أن المَالَك

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٤٧).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٥٣١).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٤٧).

(٤) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥ / ٧٢)، من حديث عمِّ أبي حرة الرقاشي رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «إرواء الغليل» (١٤٥٩).

لا يُجبر على إخراج ملكٍ عن يده بغير عَوْضٍ، واحتجَّ المُوجِبُونَ بظاهر النهي، ولأنه قد رُوي من طريق آخر عن أبي هريرة في هذا الحديث: «لا يَحِلُّ لامرئٍ مُسلمٍ أن يمنع جَارَهُ أَنْ يَغْرِزَ خَشَبَاتٍ فِي جِدَارِهِ»<sup>(١)</sup>، وبقضاء عمر رضي الله عنه على مُحَمَّد بن مَسْلَمَة، وعلى يحيى المازني بمثل ذلك، من المُرور بالزَّيْع وتحويله في أرضهما، على ما رواه مالك في «الموطأ»<sup>(٢)</sup>، ولم يُسمع بمُخالف له من الصحابة غير مُحَمَّد بن مَسْلَمَة، وهو المحكوم عليه.

فرع على القول بالنذب: إذا أذن له في ذلك إذناً مطلقاً، لم يكن له أن يطالبه بقلعها، إلا إذا دعت إلى [ذلك] ضرورة، كبناء الجدار، أو شيء لا بدَّ منه، لأن الإذن المُطلق يقتضي التأييد، فإن أذن له إلى مُدَّة مُعيَّنة، فله ذلك عند انقضائها<sup>(٣)</sup>.

(ق): الضمير في قوله: «ما لي أراكم عنها معرضين؟!» يعود على المقالة التي صدرت منه<sup>(٤)</sup>.

(ن): أي: هذه السُّنَّة، والخَصْلَة، والمَوْعِظَة، والكلمات، وجاء في رواية أبي داود: فَنَكَسُوا رُؤُوسَهُمْ فَقَالَ: «مَا لِي أَرَاكُمْ أَعْرَضْتُمْ؟!»<sup>(٥)</sup>. و«أكتافكم» بالتاء المثناة فوق، أي: بينكم، وقد روي بالنون أيضاً،

(١) رواه البخاري (٢٣٣١)، بنحوه.

(٢) انظر: «الموطأ» للإمام مالك (٧٤٦ / ٢). وهو حديث صحيح. انظر: «إرواء الغليل» (١٤٢٧).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٣٠ / ٤).

(٤) المرجع السابق، (٥٣٢ / ٤).

(٥) رواه أبو داود (٣٦٣٤).

ومعناه أيضاً: بينكم، والكَتَفُ: الجانب، ومعنى الأول: أُصِرَّحُ بها بينكم وأَوْجَعَكُم بالتقريع بها، كما يُضْرَبُ الإنسان بالشيء بين كتفيه<sup>(١)</sup>.

(ق): فيه: تبليغ العلم لِمَنْ [لم] يرده ولا استدعاه، إذا كان من الأمور المُهِمَّة، ويظهر منه أن أبا هريرة رضي الله عنه كان يعتقد وجوب بذل الحائط، لغرز الخشبة، وأن السامعين له لم يكونوا يعتقدون ذلك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٠٨ - وعنه: أن رسول الله ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلَا يُوْذِ جَارَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُقِلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَسْكُتْ»، متفق عليه.

٣٠٩ - وعن أبي شريح الخزاعي رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُحْسِنْ إِلَى جَارِهِ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُقِلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَسْكُتْ» رواه مسلم بهذا اللفظ، وروى البخاريُّ بعضه.

(السِّيَاقُ)

\* قوله ﷺ: «من كان يؤمن بالله واليوم الآخر»:

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١ / ٤٧).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤ / ٥٣٢).

(ق): أي: الإيمان الكامل المُنجي من عذاب الله، المُوصِل إلى رضوان الله، لأن مَنْ آمَن بالله حَقَّ إيمانه، خاف وعيَّده، ورجا ثوابه، ومَنْ آمَن بالله واليوم الآخر، استعدَّ له، واجتهد في فعل ما يدفع به أهواله ومكارهه<sup>(١)</sup>.

(ك): فإن قلت: لم خصَّصها بالذكر من بين سائر ما يجبُ الإيمان به؟ قلت: إشارة إلى المبدأ والمعاد، يعني: إذا آمَن بالله الذي خلقه، وأنه يُجازيه يومَ القيامة بالخَيْرِ والشرِّ، لا يؤذي جاره<sup>(٢)</sup>.

(ن): كذا وقع في الأصول «فلا يؤذي» بالياء في آخره، وروينا في غير «مسلم»: «فلا يؤذ» بحذفها، للنهي، وإثباتها على أنه خبرٌ يراد به النهي، فيكون أبلغ، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا تَضَارُّوْا الدِّينَ﴾ [البقرة: ٢٣٣] على قراءة من رفع<sup>(٣)</sup>.

(ق): «الضيف»: هو القادم على القوم، النازل بهم، ويقال: ضيفٌ على الواحد والجمع، ويجمع على أضياف أيضاً، وضيوف وضيْفان، والمرأة ضَيْفٌ وضيْفَةٌ، وأضيفَ الرَّجُلُ وضيْفَتُهُ: إذا أنزلته لك ضيفاً، وضيْفُ الرجلِ ضيافة: إذا نزلت عليه<sup>(٤)</sup>.

(ن): قال القاضي عياضٌ: معنى الحديث: أن مَنْ التزم شرائع الإسلام، لزمه إكرامُ جاره وضيْفُهُ وبرُّهُما، وكل ذلك تعريف بحَقِّ الجار، وحثٌّ على حفظه، وقد أوصى الله تعالى بالإحسان إليه في كتابه.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٢٩).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٢١/ ١٧٤ - ١٧٥).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٢٠).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٢٩ - ٢٣٠).

والضيافة من أدب الإسلام، وخلق النبيين والصالحين، وقد أوجبها الليث ليلة واحدة، واحتج بالحديث «لَيْلَةُ الضَّيْفِ حَقٌّ وَاجِبٌ عَلَى كُلِّ مُسْلِمٍ»<sup>(١)</sup>، وبحديث عقبة: «إِنْ نَزَلْتُمْ بِقَوْمٍ، فَأَمَرُوا لَكُمْ بِحَقِّ الضَّيْفِ، فَاقْبَلُوا، وَإِنْ لَمْ يَفْعَلُوا، فَخُذُوا مِنْهُمْ حَقَّ الضَّيْفِ الَّذِي يَنْبَغِي لَهُمْ»<sup>(٢)</sup>، وعامة الفقهاء على أنها من مكارم الأخلاق، وحجَّتْهم قوله ﷺ: «جَائِزَتُهُ يَوْمٌ وَلَيْلَةٌ»<sup>(٣)</sup>، والجائزة: العَطِيَّةُ، والمِنْحَةُ، والصَّلَةُ، وذلك لا يكون إلا مع الاختيار.

وقوله: «فليكرم»، و«ليحسن» يدل على هذا أيضاً، إذ ليس يستعمل مثله في الواجب، مع أنه مضموم إلى الإكرام إلى الجار، والإحسان إليه، وذلك غير واجب، وتأولوا الأحاديث على أنها كانت في أول الإسلام، إذ كانت المُواساة واجبةً.

واختلف هل الضيافة على الحاضر والبادي، أم على البادي خاصة؟ فذهب الشافعي، ومحمد بن الحَكَم إلى أنها عليهما.

وقال مالك وسُخْنُون: إنما ذلك على أهل البوادي، لأن المُسافر يجد في الحَضَر المنازل في الفنادق، ومواضع التَّزُول، وما يشتري [من المأكَل] في الأسواق، وقد جاء في حديث: «الضَّيْفَةُ عَلَى أَهْلِ الْوَبَرِ، وَلَيْسَتْ عَلَى أَهْلِ الْمَدَرِ»<sup>(٤)</sup>، لكن الحديث عند أهل المعرفة موضوع، وقد

(١) رواه أبو داود (٣٧٥٠)، من حديث أبي كريمة ؓ. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٤٧٠).

(٢) رواه البخاري (٢٣٢٩)، ومسلم (١٧٢٧)، من حديث عقبة بن عامر ؓ.

(٣) رواه البخاري (٥٧٨٤)، ومسلم (١٥ / ٤٨)، من حديث أبي شريح ؓ.

(٤) رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٢٨٤) من حديث ابن عمر ؓ. وهو حديث موضوع. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (٣٦٠٣).

تتعين الضيافة لمن كان محتاجاً وضيف عليه، وعلى أهل الذمة إذا شرطت عليهم<sup>(١)</sup>.

(حس): قال الله: ﴿هَلْ أُنْتُكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَاهِيمَ الْمُكْرَمِينَ﴾ [الذاريات: ٢٤]، قيل: أكرمهم إبراهيم بتعجيل قراهم، والقيام بنفسه عليهم، وطلاقة الوجه، وكان سلمان إذا دخل عليه رجل، فدعا بما حضر، خبزاً وملحاً؛ قال: لولا أنا نُهينا أن يتكلف بعضنا لبعض؛ لتكلف لك.

\* قوله ﷺ: «فليقل خيراً أو ليسكت»:

(ن): معناه: إذا أراد أن يتكلم، فإن كان ما يتكلم به خيراً مُحَقَّقاً يُثَاب عليه، واجباً كان أو مندوباً، فليتكلم، وإن لم يظهر له أنه خير يثاب عليه، فليُمسك عن الكلام، سواء ظهر له أنه حرام، أو مكروه، أو مباح مُستوي الطرفين، فعلى هذا يكون الكلام المباح مأموراً بتركه، مندوباً إلى الإمساك عنه، مخافةً من انجراره إلى المُحَرَّم، أو المَكْرُوه، وهذا يقع في العادة كثيراً، أو غالباً، وقد قال تعالى: ﴿مَا يَلْفُظُ مِنْ قَوْلٍ إِلَّا لَدَيْهِ رَقِيبٌ عَتِيدٌ﴾ [ق: ١٨].

واختلف السلف في أنه هل يُكْتَبُ جميع ما يلفظ به العبد، وإن كان مُباحاً لا ثواب فيه ولا عقاب، لعموم الآية، أم لا يكتب إلا ما فيه جزاء، من ثواب، أو عقاب؟ وإلى الثاني ذهب ابن عباس وغيره من العلماء، فعلى هذا: تكون الآية مَحْصُوصَةً، أي: ما يلفظ من قول يترتب عليه جزاء.

وقال الشافعي: معنى الحديث: إذا أراد أن يتكلم، فليتفكر، فإن ظهر

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٨).

له أنه لا ضررَ عليه، تكلم، وإن ظهر له فيه ضررٌ، أو شكٌ فيه، أمسك.

وقد قال الإمام الجليل أبو عبدالله بن أبي زيد إمام المالكية بالمغرب في زمنه: جماعُ آداب الخير يتفرع من أربعة أحاديث: قول النبي ﷺ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكَلِّمْ خَيْرًا أَوْ لِيَصْمُتْ»، وقوله ﷺ: «مَنْ حَسَّنَ إِسْلَامَ الْمَرْءِ تَرَكَهُ مَا لَا يَغْنِيهِ»<sup>(١)</sup>، وقوله ﷺ للذي اختصر له الوصية: «لَا تَغْضَبْ»<sup>(٢)</sup>، وقوله ﷺ: «لَا يُؤْمِنُ أَحَدُكُمْ حَتَّى يُحِبَّ لِأَخِيهِ مَا يُحِبُّ لِنَفْسِهِ»<sup>(٣)</sup>.

روينا عن الأستاذ أبي القاسم القشيري رحمه الله: الصمتُ سلامة، وهو الأصل، والشكوت في وقته صفةُ الرجال، كما أن النطق في موضعه من أشرف الخصال، وقال: سمعت أبا علي الدقاق يقول: مَنْ سَكَتَ عَنِ الْحَقِّ، فَهُوَ شَيْطَانٌ أَخْرَسٌ، فأما إثارة أصحاب المجاهدة السكوت، فلما علموا في الكلام من الآفات، ثم ما فيه من حظ النفس، وإظهار صفات المدح، والميل إلى أن يتميز من بين أشكاله بحسن النطق، وغير [هذا من الآفات، و] ذلك نعتٌ لأرباب الرياضة، وهو أحد أركانهم في حكم المنازلة، وتهذيب الأخلاق.

ورويانا عن الفضيل بن عياض: مَنْ عَدَّ كَلَامَهُ مِنْ عَمَلِهِ، قَلَّ كَلَامُهُ فِيمَا لَا يَغْنِيهِ، وعن ذي النون رحمه الله: أَصَوْنُ النَّاسِ لِنَفْسِهِ أَمْلَكُهُمْ لِللَّسَانِ<sup>(٤)</sup>.

---

(١) رواه الترمذي (٢٣١٧)، من حديث أبي هريرة ؓ، وقال: حديث غريب. وهو حديث حسن لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٨٨١).

(٢) رواه البخاري (٥٧٦٥)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٣) رواه البخاري (١٣)، ومسلم (٤٥)، من حديث أنس ؓ.

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٩ / ٢).

(ق): إن من أكثر المعاصي عدداً وأيسرها فعلاً معاصي اللسان، وقد استقرأ المحاسبون أنفسهم آفات اللسان، فوجدوها تنيفُ على العشرين.

وفي الحديث: «كُلُّ كَلَامٍ لِبَنِ آدَمَ عَلَيْهِ لَه، إِلَّا ذِكْرُ اللَّهِ، أَوْ أَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ، أَوْ نَهْيٌ عَنْ مُنْكَرٍ»<sup>(١)</sup> فَمَنْ عَلِمَ ذَلِكَ، وَآمَنَ بِهِ حَقَّ إِيْمَانِهِ، اتَّقَى اللَّهَ فِي لِسَانِهِ، فَتَكَلَّمَ فَعَنِمَ، أَوْ سَكَتَ فَسَلِمَ<sup>(٢)</sup>.

(ك): فَإِنْ قُلْتَ: مَا وَجْهَ هَذِهِ الْأُمُورِ الثَّلَاثَةِ؟

قلت: هذه من جوامع الكلم، إذ الثالث منها إشارة إلى القوليّات، والأوّلان إلى الفعلية، الأوّل منها إلى التّخلية عن الرّذيلة، والثاني إلى التّخلية بالفضيلة، يعني: مَنْ كَانَ لَهُ صِفَةُ التَّعْظِيمِ لِأَمْرِ اللَّهِ، لَا بُدَّ لَهُ أَنْ يَتَّصِفَ بِالشَّفَقَةِ عَلَى خَلْقِ اللَّهِ، إِمَّا قَوْلًا بِالْخَيْرِ، أَوْ سُكُوتًا عَنِ الشَّرِّ، وَإِمَّا فِعْلًا لِمَا يَنْفَعُ، أَوْ تَرْكًا لِمَا يَضُرُّ<sup>(٣)</sup>، صَلَّى اللَّهُ عَلَى قَائِلِهَا أَفْضَلَ الصَّلَوَاتِ.

\* \* \*

٣١٠- وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ لِي جَارَيْنِ، فإِلَى أَيِّهِمَا أُهْدِي؟ قَالَ: «إِلَى أَقْرَبِهِمَا مِنْكَ بِأَبَاءٍ»، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

- 
- (١) رواه الترمذي (٢٤١٢)، وابن ماجه (٣٩٧٤)، من حديث أم حبيبة رضي الله عنها. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٧٢٠).
- (٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٢٩).
- (٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١٧٥/ ٢١).

## (التَّائِبُ)

\* قوله ﷺ: «أقربهما منك باباً»:

(ك): لعل السرَّ فيه أنه ينظر إلى ما يدخل داره، وأنه أسرع لحوقاً به عند الحاجات في أوقات الغفلات<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣١١- وعن عبدالله بن عمر رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «خَيْرُ الْأَصْحَابِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرُهُمْ لِصَاحِبِهِ، وَخَيْرُ الْجِيرَانِ عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرُهُمْ لَجَارِهِ» رواه الترمذي، وقال: حديث حسن.

## (التَّائِبُ)

فيه إشارة إلى تأكد حق الجار، وعظمه عند الله، فإن خير الجيران خيرهم لجاره، عن عبدالله قال: [قال] رجل: يا رسول الله، كيف لي أن أعلم إذا أحسنت أو أسأت؟ قال: «إِذَا سَمِعْتَ جِيرَانَكَ يَقُولُونَ: قَدْ أَحْسَنْتَ، فَقَدْ أَحْسَنْتَ، وَإِذَا سَمِعْتَهُمْ يَقُولُونَ: قَدْ أسأتَ، فَقَدْ أسأتَ» رواه أحمد، والطبراني<sup>(٢)</sup>، قال ابن العراقي: هذا حديث حسن.

قال الإمام الغزالي رحمه الله: اعلم أنه ليس حق الجوار كف الأذى فقط، بل احتمال الأذى، فإن الجَمَادَ أيضاً قد كفَّ أذاه، فليس في ذلك قضاء حق، ولا يكفي احتمال الأذى، بل لا بُدَّ من الرِّفق، وإهداء الخير

(١) المرجع السابق، (٢١/١٧٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١/٤٠٢)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٤٣٣). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦١٠).

والمعروف، إذ يقال: إن الجار الفقير يتعلق بجاره الغني يوم القيامة، ويقول: يا رب، سل هذا لم منعي معروفه، وسد بابي دوني؟

وشكا بعضهم كثرة الفأر في داره، فقيل له: لو اقتنيت هراً، فقال: أخشى أن يسمع الفأر صوت الهر، فتهرب إلى دور الجيران، فأكون قد أحبيت لهم ما لا أحبه لنفسي.

وفي الخبر: «أتدرون ما حق الجار؟ إن استعان بك، أعتته، وإن استقرضك، أقرضته، وإن افتقر، عُدت عليه، وإن مرض، عُدته، وإن مات، اتبعت جنازته، وإن أصابه خير، هنيئته، وإن أصابته مُصيبة، عزيتته، ولا تستطيل عليه بالبناء، فتحجب عنه الريح إلا بإذنه، وإذا اشتريت فأكهه، فأهد له، فإن لم تفعل، فأدخلها سراً، ولا يخرج بها ولدك، ليغيظ بها ولده، ولا تؤذ به بقتار قدرك، إلا أن تعرف له منها، أتدرون ما حق الجار؟ والذي نفسي بيده، لا يبلغ حق الجار إلا من رحمه الله»، هكذا رواه عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عنه عليه السلام (١).

وقال مجاهد: كنت عند عبد الله بن عمر، و غلام يسلم له شاة، فقال: يا غلام، إذا سلخت، فابدأ بجارنا اليهودي، حتى قال ذلك مراراً، فقال: كم تقول هذا؟ فقال: رسول الله ﷺ: «لم يزل يؤصينا بالجار حتى خشينا أنه سيورثه» (٢).



- 
- (١) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٥٦٠)، وابن عدي في «الكامل في الضعفاء» (١٧١ / ٥). وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٥٢٣).
- (٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (٢ / ٢١٣)، والحديث رواه السلفي في «المنتقى من مكارم الأخلاق» (٩٤). وهو حديث صحيح. انظر: «تخريج مشكاة الفقهاء» (١٠١).

## ٤٠- باب

### برّ الوالدين، وصلة الأرحام

\* قال الله تعالى : ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ وَالْيَتَامَىٰ وَالْمَسْكِينِ وَالْجَارِ ذِي الْقُرْبَىٰ وَالْجَارِ الْجُنُبِ وَالصَّاحِبِ بِالْجَنبِ وَابْنِ السَّبِيلِ وَمَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ [النساء : ٣٦].

\* وقال تعالى : ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء : ١].

\* وقال تعالى : ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ الآية [الرعد : ٢١].

\* وقال تعالى : ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَالِدَيْهِ حُسْنًا﴾ [العنكبوت : ٨].

وقال تعالى : ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا وَلَا نَهْرَهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴿٢٣﴾ وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء : ٢٣ - ٢٤].

وقال تعالى: ﴿وَوَصَّيْنَا الْإِنْسَانَ بِوَلَدَيْهِ حَمَلَتْهُ أُمُّهُ وَهْنًا عَلَى وَهْنٍ  
وَفِصْلَهُ فِي عَامَيْنِ أَنْ أَشْكُرَ لِي وَلِوَلَدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

### (الباب الأربعون)

#### (في بر الوالدين وصلة الأرحام)

(ن): «برُّ الوالدين»: هو الإحسان إليهما، وفعل الجميل معهما، وفعل ما يسرُّهما، ويدخل فيه الإحسانُ إلى صديقهما، كما في الصحيح: «إِنَّ مِنْ أَبْرَ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ»، يقال: بَرَزْتُ والدي بكسر الراء أبرُّة بضمها مع فتح الباء، بَرَّاء، وأنا بَرَّ به بفتح الباء، وبَارَّ، وجمع البرِّ، الأبرار، وجمع البارِّ: البررة<sup>(١)</sup>.

(ك): «صلة الرَّحِمِ»: هي تشريك ذوي القربات في الخيرات، وهي تختلف باختلاف حال الواصل والموصول إليه، فتارة تكون بالمال، وتارة بالخدمة، وتارة بالزيارة والسَّلام، وغير ذلك، واختلفوا، فقليل: هو عامٌّ في المَحْرَم وغيره، وقيل: هو خاصٌّ بالمَحْرَم، وهو الذي لا يَحِلُّ مُنَاكَحَتُهُ أبداً، ثم إن لها مراتب من البرِّ، والإكرام، وأقلُّها السَّلام<sup>(٢)</sup>.

(غب): «الرَّحِمُ» رَحِم المرأة، ومنه استُعير الرحم للقرابة، لكونهم خارجين من رَحِم واحدة<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧٦ / ٢).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٩ / ١٩٦، ٢١ / ١٥٥).

(٣) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ١٩١).

• قوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء: ٣٦]، سبق تفسيره في باب قبله.

• قوله تعالى: ﴿وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾ [النساء: ١]، أي: كما يقال أسألك بالله؟ وقوله: ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾، أي: واتقوا الأرحام أن تقطعوها، ولكن يرثوها وصلوها، قاله ابن عباس، ومجاهد، والضحاك، والزبيع، وعكرمة، والحسن، وقرأ بعضهم ﴿وَالْأَرْحَامَ﴾ بالخفض على العطف على الضمير في ﴿بِهِ﴾، أي: تسألون به وبالأرحام، كما يقال: أسألك بالله، وبالرحم، قاله مجاهد، والحسن<sup>(١)</sup>.

(الكشاف): قد أذن عزّ وعلا، إذ قرن الأرحام باسمه أن صلتها منه بمكان، كما قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، وأول صلة الولد: <sup>(٢)</sup> أن يختار له الموضع الحلال، ولا يضعه موضع سوء، يتبع شهوته وهواه بغير هدى من الله<sup>(٣)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَصِلُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ﴾ [الرعد: ٢١]، أي: من صلة الأرحام، والإحسان إليهم، وإلى الفقراء، والمحاويج، وبذل المعروف<sup>(٤)</sup>.

(م): ويدخل في هذه الصلة عيادة المَرْضَى، وشهود الجنائز، وإفشاء

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٣ / ٣٣٤).

(٢) في الأصل: «الأولاد».

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٤٩٣).

(٤) انظر: «تفسير ابن كثير» (٢ / ٥١١).

السلام، والتبسم في وجوههم، وكف الأذى عنهم، ويدخل فيه كل حيوان حتى الهرّة والدجاجة.

وعن الفضيل بن عياض: أن جماعة دخلوا عليه بمكة، فقال: من أين أنتم؟ قالوا: من خراسان، فقال: اتقوا الله وكونوا من حيث كنتم، واعلموا أن العبد لو أحسن كل الإحسان، وكانت له دجاجة، فأساء إليها، لم يكن من المحسنين<sup>(١)</sup>.

(الثعلبي): عن كعب: والذي فلق البحر لبني إسرائيل، إن في التوراة لمكتوباً: يا بن آدم، اتق ربك، وأبرّ والديك، وصل رحمك، أمدك في عمرك، وأيسر لك يسرك، وأصرف عنك عُسرَكَ<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَوَضِعْنَا الْإِنْسَانَ بِلَدٍّ حَسَنًا﴾ [العنكبوت: ٨]، أمر عباده، بالإحسان إلى الوالدين بعد الحث على التمسك بتوحيده، فإنهما سبب وجود الإنسان، ولهما عليه غاية الإحسان، فالوالد بالإنفاق، والوالدة بالإشفاق، ومع هذه الوصية بالإحسان والرحمة قال: ﴿وَلِنْ جَهْدَاكَ عَلَىٰ أَنْ تُشْرِكَ بِي﴾ [العنكبوت: ٨]، أي: وإن حرصاً عليك أن تتابعهما في الكفر فإياك وإياهما، لا تطعهما في ذلك فإن مرجعكم إليّ يوم القيامة، فأجزيك بإحسانك إليهما، وصبرك على دينك<sup>(٣)</sup>.

روى الطبراني عن سعد بن مالك قال: نزلت فيّ هذه الآية، كنت رجلاً

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٣٤ / ١٩).

(٢) انظر: «تفسير الثعلبي» (٢٨٥ / ٥).

(٣) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤٩٥ / ١٠).

بِرّاً بِأُمِّي، فلما أسلمت، قالت: يا سَعْدُ، ما هذا الذي أراك قد أحدثت،  
لتَدَعَنَّ دِينَكَ هذا، أو لا آكل، ولا أشرب حتى أموت فَتُغَيَّرَ<sup>(١)</sup> بي، فيقال:  
يا قاتل أُمِّه، فقلت: لا تفعلني يا أُمِّه، فإني لا أدع ديني هذا لشيء، فمكثتُ  
يوماً وليلة لم تأكل، فأصبحت قد جَهِدْتُ، فمكثتُ يوماً آخر وليلة لا تأكل،  
فأصبحت وقد اشتدَّ جَهِدُهَا، فلما رأيت ذلك، قلت: يا أُمِّه، تعلمين والله،  
لو كانت لك مائة نفس، فخرجت نفساً نفساً، ما تركت ديني هذا لشيء، فإن  
شئت فكلي، وإن شئت لا تأكلي، فأكلت.

(م): الإحسان بالوالدين مأمورٌ به، لأنهما سبب وجود الولد بالولادة،  
وسبب بقاءه بالتربية المعتادة، وهما سببٌ مجازاً، والله تعالى سببٌ له في  
الحقيقة بالإرادة، وسبب بقاءه بالإعادة وبالسَّعادة، فهو أولى بأن يُحَسِّنَ العبدُ  
حالَه معه<sup>(٢)</sup>.

• قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، القضاء  
ههنا بمعنى الأمر، قال مجاهد: قضى بمعنى وصى.

وقوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾، أي: لا تُسمِعْهُمَا قولاً سيئاً، حتى  
ولا التأفيف الذي هو أدنى مراتب القول السيئ.

﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾، أي: لا يصدر منك إليهما<sup>(٣)</sup> فعلٌ قبيح، قال عطاء:  
أي: لا تنفضنَّ يدك على والديك.

(١) في الأصل: «متغير».

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (٣٢ / ٢٥).

(٣) في الأصل: «إليك منهما».

﴿قَوْلَا كَرِيماً﴾ أي: ليناً بتأدب وتعظيم وتوقير.

﴿وَخَفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذُّلِّ﴾ [الإسراء: ٢٤]، أي: تواضع، ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا﴾، أي: في كبرهما، وعند وفاتهما، قال ابن عباس: ثم أنزل الله: ﴿مَا كَانِ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ وَلَوْ كَانُوا أُولَىٰ قُرْبَىٰ﴾ [التوبة: ١١٣] <sup>(١)</sup>.

وفي «مسند الإمام أحمد»: أنه ﷺ قال: «مَنْ ضَمَّ يَتِيماً مِنْ أَبْوَيْنِ مُسْلِمَيْنِ إِلَى طَعَامِهِ وَشَرَابِهِ حَتَّى يَسْتَغْنِيَ عَنْهُ، وَجَبَتْ لَهُ الْجَنَّةُ الْبَتَّةَ، وَمَنْ أَدْرَكَ وَالِدَيْهِ، أَوْ أَحَدَهُمَا فَدَخَلَ النَّارَ، فَأَبْعَدَهُ اللَّهُ» <sup>(٢)</sup>.

(م): المناسبة بين الأمر بعبادة الله، وبين الأمر ببرِّ الوالدين من وجوه:  
الأول: أن السَّبَبَ الحقيقي لوجود الإنسان هو تخليق الله وإيجاده، والسبب الظاهري هو الأبوان، فأمر بتعظيم السَّبَبِ الحقيقي، ثم أتبعه بتعظيم السَّبَبِ الظاهري.

الوجه الثاني: المَوْجود إما قديمٌ أو مُحدث، ويجب أن يكون معاملته الإنسان مع الإله القديم المعبودية، ومع المُحدث بالشفقة، فيكون إشارة إلى التعظيم لأمر الله، والشفقة على خلق الله.

الثالث: أن الاشتغال بشُكْرِ المُنعم واجبٌ، ثم المُنعم الحقيقي هو الله سبحانه، وقد يكون أحدُ المخلوقين مُنعماً عليك، وشُكره أيضاً واجبٌ، لما

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٤٦٦ / ٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٩ / ٥)، من حديث مالك بن الحارث ﷺ، بنحوه.

وهو حديث صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (١٨٩٥).

في الحديث: «مَنْ لَمْ يَشْكُرِ النَّاسَ، لَمْ يَشْكُرِ اللَّهَ»<sup>(١)</sup>، وليس لأحد من الخلائق نعمة على الإنسان مثل ما للأبوين، وتقريره من وجوه:

أحدها: أن الولد [قطعة من الوالدين، قال ﷺ: «فَاطِمَةُ بَضْعَةٌ مِنِّي»<sup>(٢)</sup>.

وثانيهما: أن شفقة الأبوين على الولد<sup>(٣)</sup> عظيمة، وجَدُّهما في إيصال الخير إليه [كالأمر الطبيعي، ومتى كانت الأواصي إلى اتصال الخير]<sup>(٤)</sup> متوفرة، والصَّوارف عنه زائلة، لا جرم كثر إيصال الخير إليه، فوجب أن تكون نعم الوالدين على [الولد] كثيرة أكثر من نعمة كل أحد.

ثالثها: أن الإنسان أوَّل ما يولد يكون في غاية الضَّعف، ونهاية العَجْز، ونعمهما في ذلك الوقت واصله إليه، ومن المعلوم أن موقعه يكون عظيماً.

رابعها: أن إيصال الخير إلى الغير قد يكون لداعية إيصال الخير إليه، وقد يمتزج بهذا غرض آخر، وإيصال الخير إلى الولد ليس لغرض، فالإنعام فيه أتم وأكمل، فثبت أنه ليس لأحد من المخلوقين نعمة على غيره أكمل من نعمة الوالدين على الولد، فبدأ الأمر بالشكر لنعمة الخالق، ثم أَرَدَفه بشكر نعمة الوالدين.

وقوله: ﴿وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي: وأحسنوا بالوالدين إحساناً، قال في «الكشاف»: لا يجوز أن يتعلق الباء بالإحسان، لأن المصدر

---

(١) رواه الترمذي (١٩٥٥)، من حديث أبي سعيد الخدري رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٦٥٤١).

(٢) رواه البخاري (٣٥٢٣)، من حديث المسور بن مخرمة رضي الله عنه.

(٣) ما بين معكوفتين من «تفسير الرازي» (١٤٨ / ٢٠).

(٤) ما بين معكوفتين من «تفسير الرازي» (١٤٨ / ٢٠).

لا يتقدم عليه صلته، وإنما قدّمه، ليفيد شِدَّةَ الاهتمام بالإحسان إليهما، والتذكير فيه يدلُّ على التعظيم، أي: تُحسنوا إلى الوالدين إحساناً عظيماً كاملاً؛ لأنه لما كان إحسانهما إليك قد بلغ الغاية العظيمة، وجب أن يكون إحسانك إليهما كذلك، ثم على جميع التقديرات، فلا تحصل المُكافأة، لأن إحسانهما إليك كان على سبيل الابتداء.

وقوله: ﴿إِنَّمَا يَتَّبِعَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ﴾ [الإسراء: ٢٣]، أي: يبلغان إلى حالة الضَّعْف والعَجْز، فيصيران عندك في آخر العمر، كما كنت عندهما في أول العمر.

واعلم أنه تعالى لما ذكر هذه الجملة، فعند هذا كَلَّفَ الإنسانَ في حق الوالدين بخمسة أشياء:

الأول: قوله: ﴿فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَفْيٌ﴾ مثلُ يُضْرَبُ للمنع من كل مكروه، وأذِيَّةٍ وإن خَفَّ وَقَلَّ.

والثاني: ﴿وَلَا تَنْهَرُهُمَا﴾، أي: لا تستقبلهما بكلام يَزْجُرُهُمَا.

الثالث: ﴿وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾ المُراد منه: أن يُخاطَبَهُمَا بالكلام المَقْرُونُ بآمارات التعظيم والاحترام.

الرابع: خفض الجناح، وتقديره من وجهين:

أحدهما: أن الطائر إذا أراد ضَمَّ فَرْخَهُ إليه للتربية، خَفَضَ له جناحَه، فيكون كنايةً عن حُسْن التدبير، أي: بضمِّهما إلى نفسك، كما فعلا ذلك بك في حال صغرك.

والثاني: أن الطائر إذا أراد الطيران، ينشر جناحيه، وإذا ترك الطيران والارتفاع، خَفَضَ جناحيه، فصار خفضُ الجناح كنايةً عن فعل التواضع.

وقوله: [من الرحمة]، أي: ليكن خفضُ جناحيك لهما بسبب فرط رحمتك لهما، وعطفك عليهما.

الخامس: أن يدعو لهما بالرحمة، أي: افعل بهما هذا النوع من الإحسان، كما أحسنا إليَّ في تربيتهما إيايَّ.

سئل<sup>(١)</sup> سفيان: كم يدعو الإنسان لوالديه في اليوم؟ فقال: نرجو أن يجزئه إذا دعا لهما في آخر الشهادات، كما أن الله تعالى قال: ﴿صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب: ٥٦] فكانوا يرون أن التشهد يجرى عن الصلاة على النبي ﷺ<sup>(٢)</sup> والشافعي ذهب إلى الوجوب في آخر التشهد<sup>(٣)</sup>.

الكشاف: روي عن سعيد بن المسيَّب أن البارَّ لا يموت ميتةً سوء، وقال رجل: يا رسول الله، إن أبوي بلغا من الكبر أني ألي منهما ما وليا مني في الصَّغر، فهل قضيتهما؟ قال: لا، فإنهما كانا يفعلان ذلك، وهما يُحبَّان بقاءك، وأنت تفعل ذلك، وأنت تريد موتَهما.

وعن ابن عمر: أنه رأى رجلاً في الطواف يحمل أمَّه ويقول:

إِنِّي لَهَا مَطيَّةٌ لَا تَذَعُرُ      إِذَا الرِّكَابُ نَفَرَتْ لَا تَنْفِرُ  
مَا حَمَلْتُ وَأَرْضَعْتَنِي أَكْثَرَ      اللَّهُ رَبِّي ذُو الْجَلَالِ الْأَكْبَرِ  
تَظَنَّنِي جَزِيَّتُهَا يَا بَنَ عُمَرَ

(١) في الأصل: «قيل».

(٢) ما بين معكوفتين من «تفسير الرازي» (١٥٣/٢٠).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٤٨/٢٠ - ١٥٣).

قال: لا، ولا زفرة واحدة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣١٢ - عن أبي عبد الرحمن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: سَأَلْتُ النَّبِيَّ ﷺ: أَيُّ الْعَمَلِ أَحَبُّ إِلَى اللَّهِ تَعَالَى؟ قَالَ: «الصَّلَاةُ عَلَى وَقْتِهَا»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «بِرُّ الْوَالِدَيْنِ»، قُلْتُ: ثُمَّ أَيٌّ؟ قَالَ: «الْجِهَادُ فِي سَبِيلِ اللَّهِ» متفق عليه.

### (الْأَوَّلُ)

\* قوله: «الصلاة على وقتها»، وفي بعض الروايات: «لوقتها».

(ك): الظاهر يقتضي (في)، لأن الوقت ظرف لها، لكن عند الكوفيين حروف الجر يُقام بعضها مقامَ البعض، وأما عند البصرية: فاستعمال (على) هو بالنظر إلى إرادة الاستعلاء على الوقت، والتمكّن على أدائها في أيّ جزء من أجزائها، وأما اللام: فهي مثل اللام في قوله تعالى: ﴿فَطَلَقُوهُنَّ لِعَدَّتِهِنَّ﴾ [الطلاق: ١]، وقولهم: لقيته لثلاث ليال بقين من الشهر، وتسمّى بلام التأقيت والتاريخ<sup>(٢)</sup>.

(ق): قد روى الدارقطني هذا الحديث من طريق صحيح، وقال: «الصَّلَاةُ لِأَوَّلِ وَقْتِهَا»، وهو ظاهرٌ في أن أوائل أوقات الصلاة أفضل، كما

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢/ ٦١٦).

(٢) انظر «الكواكب الدراري» للكرمانى (٤/ ١٨١).

ذهب [إليه] الشافعي، وعند مالك فيه تفصيل، انتهى<sup>(١)</sup>.

وجه الجميع بين هذا الحديث، وبين حديث أبي ذرٍّ، قلت: يا رسول الله، أيُّ الأعمال أفضل؟ قال: «الإيمان بالله، والجهادُ في سبيله» سبق في أول (الباب الثالث عشر).

وفيه: أن أعمال البر يُفْضَل بعضها على بعض عند الله، وفيه: فضيلة برِّ الوالدين، إذ هو مُقَدَّم على الجهاد، مع ما فيه من الفضيلة، وقال ﷺ للذي استأذنه للجهاد: «أَحْيِ وَالِدَاكَ؟» قال: نعم، قال: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣١٣- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «لَا يَجْزِي وَلَدٌ وَالِدًا إِلَّا أَنْ يَحِدَّهُ مَمْلُوكًا، فَيَسْتَرِيَهُ، فَيُعْتِقَهُ» رواه مسلم.

### (الْبَاقِي)

(ن): «يجزي» بفتح أوله، أي: لا يكافئه بإحسانه وقضاء حَقِّه، إلا أن يُعْتِقَهُ<sup>(٣)</sup>.

(خط): إنما هذا جزاء له، وأداء لحَقِّه، لأن العِتْقَ أفضل ما يُنْعَم به

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٧٩)، والحديث رواه الدارقطني في «سننه» (١/ ٢٤٧)، من حديث أم فروة رضي الله عنها. وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (١٨٣٢).

(٢) رواه البخاري (٢٨٤٢)، من حديث عبد الله بن عمرو رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح مسلم» النووي (١٠/ ١٥٢).

أحدٌ على أحد، لأنه يخلصه بذلك من الرِّقِّ، ويجبر منه النقص الذي فيه في الأملاك، والأنكحة، ونحوها من الأمور<sup>(١)</sup>.

(ن): اختلفوا في عتق الأقارب إذا مُلِكُوا، فقال أهل الظاهر: لا يَعْتَقُ أحدٌ منهم بمجرد الملك، سواء الوالد، والولد، وغيرُهما، بل لا بدَّ من إنشاء عتق، واحتجُّوا بمفهوم هذا الحديث، وقال جماهير العلماء: يحصل العتق في الآباء، والأمهات، والأجداد، والجَدَّات، وإن علوا وعلَوْنَ، وفي الأبناء، والبنات، وأولادهم، الذُّكور، والإناث، وإن سفلوا بمجرد الملك سواء المسلم، والكافر، والوارث، وغيره، ومختصره: أنه يَعْتَقُ عمودُ النسب بكل حال.

وقال مالك: يَعْتَقُ الإخوة أيضاً، وعنه روايةٌ أنه يَعْتَقُ جميع ذوي الأرحام المُحرَّمة، وفي رواية ثالثة كمذهب الشافعي.

وقال أبو حنيفة: يَعْتَقُ جميع ذوي الأرحام المُحرَّمة، ويتأوَّل الجمهور الحديث على أنه لَمَّا تسبَّب في شراء الذي يترتب عليه عتقه، أُضيف العتق إليه<sup>(٢)</sup>.

(قض): مُتَمَسَّك الظاهرية: أنه لو لم يكن كذلك، لم يَصِحَّ ترتُّب الإعْتاق على الشُّراء، والجمهور على أن معناه: فيعتقه بالشُّراء، لا بإنشاء عتق، والترتُّب باعتبار الحُكم دون الإنشاء<sup>(٣)</sup>.

(مظ): فعلى هذا: الفاء في قوله: «فيعتقه» للسببية، أي: فيعتقه بسبب

(١) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤/ ١٥٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠/ ١٥٣).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢/ ٤٣٢ - ٤٣٣).

شرائه، والظاهرية يجعلونه للتعقيب<sup>(١)</sup>.

(ق): مُتَعَلِّقُ الظاهرية من الحديث ليس بصحيح، لأن الله تعالى قد أوجب علينا الإحسانَ إلى الأبوين، كما قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فقد سَوَّى بين عبادته، وبين الإحسان في الوجوب، وليس من الإحسان أن يبقى والدُه في مُلكه، فإذا، يجب عِتْقُه، إما لأجل المُلك، عملاً بالحديث، أو لأجل الإحسان، عملاً بالآية، والظاهرية تركوا العملَ بكل واحد منهما، للتمسُّك بظاهرٍ لم يُحيطوا بمعناه.

وأما الرواية الثانية عن مالك فمُتَعَلِّقُ الحديثُ الثابت في ذلك الذي خرَّجه أبو داود والترمذيُّ من طُرُق متعدِّدة<sup>(٢)</sup>، وأحسن طُرُقَه ما خرَّجه النسائي من حديث ضُمُرَةَ، عن سفيان، عن عبد الله بن دينار، عن ابن عمر قال: قال رسولُ الله ﷺ: «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ، فَقَدْ عَتَقَ»<sup>(٣)</sup>، هذا حديثٌ ثابت لم يقدح فيه أحدٌ، غير أن بعضهم قال: تفرد به ضُمُرَةُ، وهذا لا يلتفت إليه، لأن ضُمُرَةَ عدلٌ ثقة، وانفراده لا يضرُّ على ما مهَّدنا في الأصول، فلا ينبغي أن يعدل عن هذا الحديث، بل يجب العمل به، لصِحَّتِه سنداً، ولشهادة الكتاب له معنى، لقوله تعالى: ﴿وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا وَبِذِي الْقُرْبَىٰ﴾ [النساء: ٣٦]، وليس من الإحسان للأبوين، ولا للقرابة استرقاقهم، فإن نفسَ الاسترقاق، وبقاء اليد على المُسترقِّ إذلال [له] وإهانة، ولذلك

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٤ / ١٦٠).

(٢) رواه أبو داود (٣٩٤٩)، والترمذي (١٣٦٥)، من حديث سمرة رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «إرواء الغليل» (١٧٤٦).

(٣) رواه النسائي في «الكبرى» (٤٨٩٧).

فسخنا على النصراني شراءه للمسلم على رواية .

فإن قيل : فهذا يلزم في القربات كلهم وإن بُعدوا؟

قلنا : هذا يلزم ، لكن قد خَصَّصَ النبي ﷺ بعضَ القربات بقوله : «مَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ» ، فوصفه بالمَحْرَمِيَّةِ ، فَمَنْ لَيْسَ كَذَلِكَ ، لَا تَتَضَمَّنُهُ الْآيَةُ وَلَا الْحَدِيثُ<sup>(١)</sup> .

(ط) : هذا وأمثاله لا يشفي الغليل ، لأنَّ الأَبَوَّةَ تقتضي المالكية ، كما في حديث عمرو بن شعيب : «أَنْتَ وَمَالُكَ لِوَالِدِكَ»<sup>(٢)</sup> ، وقوله تعالى : ﴿وَعَلَى الْوَلَدِ لَهُ رِزْقُهُنَّ﴾ [البقرة : ٢٣٣] ، والشراء من مُقَدَّمَاتِ الْمُلْكِ ، والعِتْق من مُقْتَضِيَّاتِهِ ، كما تَقَرَّرَ في علم الأصول أَنَّ مَنْ قَالَ : أَعْتَقْتُ عَبْدَكَ عَنِي ، يَقْتَضِي تَمْلِيكَه إِيَّاهُ ، ثُمَّ عِتْقَهُ عَنْهُ ، فَالْجَمْعُ بَيْنَهُمَا جَمْعٌ بَيْنَ الْمُتَنَافِيَيْنِ ، فَالْحَدِيثُ مِنْ بَابِ التَّعْلِيْقِ بِالْمُحَالِ ، لِلْمُبَالَغَةِ ، الْمَعْنَى : لَا يَجْزِي وَالِدٌ وَلَدَهُ إِلَّا أَنْ يَمْلِكَهُ ، فَيُعْتِقَهُ ، وَهُوَ مُحَالٌ ، فَالْمُجَازَاةُ مُحَالٌ ، كَمَا فِي قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿وَلَا تَنْكِحُوا مَا نَكَحَ آبَاؤُكُمْ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [النساء : ٢٢]<sup>(٣)</sup> .

(الكشاف) : يعني : إن أمكنكم أن تنكحوا ما قد سلف ، فأنكحوه ، فلا يحل لكم غيره ، وذلك غير ممكن ، فالغرض المبالغة في تحريمه ، وسدُّ الطريق إلى إباحته ، كما تعلق بالمُحَالِ وقوله تعالى : ﴿فَتَوْبُوا إِلَى بَارِيكُمْ

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (٤ / ٣٤٤ - ٣٤٦) .

(٢) رواه أبو داود (٣٥٣٠) . وهو حديث صحيح . انظر : «صحيح الجامع الصغير» (١٤٨٧) .

(٣) انظر : «شرح المشكاة» للطبري (٨ / ٢٤٣٠) .

فَأَقْضُوا أَنْفُسَكُمْ ﴿البقرة: ٥٤﴾، إذا جعلت التوبة نفسَ القتل<sup>(١)</sup>.

وقوله: «مملوكاً» نصب على الحال من الضمير المنصوب في «يجده».

\* \* \*

٣١٤ - وعنه أيضاً ﷺ: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُكْرِمْ ضَيْفَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ، وَمَنْ كَانَ يُؤْمِنُ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ، فَلْيُقِلْ خَيْرًا، أَوْ لِيَصُمْتُ» متفقٌ عليه.

(البَيْهَقِيُّ)

سبق في الباب قبله.

\* \* \*

٣١٥ - وعنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ الْخَلْقَ، حَتَّى إِذَا فَرَّغَ مِنْهُمْ، قَامَتِ الرَّحِمُ، فَقَالَتْ: هَذَا مَقَامُ الْعَائِدِ بِكَ مِنَ الْقَطِيعَةِ، قَالَ: نَعَمْ، أَمَا تَرْضَيْنَ أَنْ أَصِلَ مَنْ وَصَلَكَ، وَأَقْطَعَ مَنْ قَطَعَكَ؟ قَالَتْ: بَلَى، قَالَ: فَذَلِكَ لَكَ»، ثم قال رسول الله ﷺ: «اقْرَؤُوا إِن شِئْتُمْ: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقْطِعُوا أَرْحَامَكُمْ﴾ ٢٢ أولئك الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَاصْبِرْمْ وَأَعْمَى أَبْصَرَهُمْ ﴿[محمد: ٢٢-٢٣]»، متفقٌ عليه.

(١) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١/ ٥٢٥).

وفي رواية للبخاري: فقال الله تعالى: «مَنْ وَصَلَكِ، وَصَلَتْهُ، وَمَنْ قَطَعَكَ، قَطَعَتْهُ».



(ق): معنى «فرغ منهم» كَمَلَّ خلقهم، لا أنه اشتغل بهم، ثم فرغ من شُغله بهم، إذ ليس فعله بمباشرة، ولا بمناولة، ولا خلقه بآلة، ولا مُحاولَة، تعالى عما يتوهمه المتوهمون، وسبحانه، ﴿إِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ﴾ [آل عمران: ٤٧] <sup>(١)</sup>.

(ن): قال القاضي: الرَّحِمُ التي تُوصَل وتُقطَع إنما هي معنى من المعاني لا يتأتى منها القيام ولا الكلام، فيكون هذا ضرباً مثل، وحُسن استعارة على عادة العرب في ذلك، والمراد تعظيم شأنها وفضيلة واصلها، وعظم إثم قاطعها بعقوقهم، ولهذا سُمِّي العقوق قطعاً، والعَقُّ الشَّقُّ، كأنه قطع ذلك السبب المتَّصل، قال: ويجوز أن يكون المراد قيام ملك من الملائكة تعلّق بالعرش وتكلّم على لسانها بهذا بأمر الله، هذا كلام القاضي.

و«العائد»: المُستعيد، والمُعْتَصِم بالشيء، المُلتجئ إليه، المُستجير به. قال العلماء: وحقيقة الصِّلَة العطف والرَّحمة، فصلة الله عبادة: لُطفه بهم، ورحمته إياهم، وعطفه بإحسانه ونعمه، أو صلتهم بأهل ملكوته الأعلى، وشرحُ صدورهم بمعرفته وطاعته.

قال القاضي: ولا خلاف أن صِلَة الرَّحِم واجبة في الجملة، وقطيعتها

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٢٤).

معصية كبيرة، ولكن للصلة درجات، بعضها أرفع من بعض، وأدناها تركُ المهاجرة، وصلَّتها بالكلام، ولو بالسلام، ويختلف ذلك باختلاف القدرة والحاجة، فمنها واجب، ومنها مُستحبٌّ، ولو وصل بعض الصَّلة، ولم يصل غايَتها، لا يُسمَّى قاطعاً، ولو قَصَّرَ عَمَّا يَقْدِرُ عليه، ينبغي أن يسمَّى واصلاً، قال: واختلفوا في حَدِّ الرَّحِمِ التي يجب صِلَتُها، فقيل: هو كل مَحْرَمٍ، بحيث لو كان أحدهما ذكراً والآخر أنثى، حُرِّمَتْ مُناكحتُهما، فعلى هذا: لا يدخل أولادُ الأعمام، ولا أولادُ الأخوال.

وقيل: هو عامٌّ في كل رَحِمٍ من ذوي الأرحام، هذا كلام القاضي، وهذا القول الثاني هو الصواب، ومِمَّا يدل عليه الحديث الذي ورد في أهل مصر، «فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا»<sup>(١)</sup>، وحديث: «إِنَّ أَبْرَّ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدُّ أَبِيهِ»<sup>(٢)</sup>، مع أنه لا محرمية<sup>(٣)</sup>.

(ق): مقصود الحديث: الإخبارُ بتأكيد أمر صِلَةِ الرَّحِمِ، وأن الله تعالى قد أنزلها بمنزلة مَنْ استجار به، فأجاره وأدخله في ذمته وخِفَّارته، وإذا كان كذلك، فجار الله غير مَخْذُولٍ، وعهده غير منقوض<sup>(٤)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ﴾ [محمد: ٢٢]:

(ق): (عسى) من أفعال المُقارِبة، قال الجوهري: (عسى) من الله

(١) رواه مسلم (٢٥٤٣ / ٢٢٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٢٥٥٢ / ١١)، من حديث ابن عمر رضي الله عنه.

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١١٢).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٢٥).

واجبة في جميع القرآن، إلا قوله: ﴿عَسَىٰ رَبُّهُ إِن طَلَّقَكُنَّ﴾ [التحریم: ٥]، الآية: وظاهر الآية أنها خطاب لجميع الكفار، قال قتادة: فلعلكم، أو يخاف عليكم إن أعرضتم عن الإيمان، أن تعودوا إلى الفساد في الأرض بسفك الدماء.

وعلى هذا: فتكون الرحم المذكورة ههنا رحم دين الإسلام والإيمان التي قد سماها أخوة بقوله: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وقال الفراء: نزلت هذه الآية في بني هاشم وبني أمية، فعلى هذا: فتكون رحمهم القرابة، فالرحم المحرم قطعها، المأمور بصلتها: على وجهين، عامة وخاصة، فالعامة: رحم الدين، ويجب مواصلتها بملازمة الإيمان والمحبة لأهله، ونصرتهم، والنصيحة لهم، وترك مضاررتهم، والعدل بينهم والنصفة في معاملتهم، والقيام بحقوقهم الواجبة، كتمريض المرضى، وحقوق الموتى، وغير ذلك من الحقوق الدينية.

وأما الرحم الخاصة: فيجب لهم الحقوق العامة وزيادة عليها، كالشفقة على القرابة القريبة، وتفقد أحوالهم، وترك التغافل عن تعاهددهم في أوقات ضروراتهم، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣١٦- وعنه عليه السلام، قال: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فقال: يا رسول الله! مَنْ أَحَقُّ النَّاسِ بِحُسْنِ صَحَابَتِي؟ قال: «أُمُّكَ»، قال: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ»، قال: ثُمَّ مَنْ؟ قال: «أُمُّكَ»، قال: ثُمَّ مَنْ؟

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

قال: «أَبُوكَ»، متفقٌ عليه.

وفي رواية: يا رسول الله! مَنْ أَحَقُّ بِحُسْنِ الصُّحْبَةِ؟ قال: «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ، ثُمَّ أَبَاكَ، ثُمَّ أَدْنَاكَ أَدْنَاكَ».

وَالصَّحَابَةُ» بمعنى: الصُّحْبَةِ.

وقوله: «ثُمَّ أَبَاكَ» هَكَذَا، هو منصوبٌ بفعلٍ محذوفٍ؛ أي: ثم برَّ أباك. وفي رواية: «ثُمَّ أَبُوكَ»، وهذا واضح.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ)

\* قوله: «بحسن صحابتي»:

(ن): «الصَّحَابَةُ» ههنا بفتح الصاد، وبمعنى الصُّحْبَةِ، وفيه: الْحَثُّ على برِّ الأقارب، وأن الأمَّ أحقُّهم، ثم بعدها الأب، ثم الأقرب فالأقرب، وسبب تقديم الأمِّ كثرةُ تعبها عليه، وشفقتها، وخدمتها، ومُعَانَاة المَشَاقِّ في حملة، ثم وَضْعُه، ثم إرضاعه، ثم تربيته، وخدمته، وتمريضه، وغير ذلك، ونقل الحارث المَحَاسِنِيُّ إجماعَ العلماء على أن الأمَّ تَفْضَلُ في البرِّ على الأب.

وحكى القاضي عياض خلافاً في ذلك، فقال الجمهور بتفضيلها، وقال بعضهم: يكون برُّهما سواء، قال: ونسب بعضهم هذا إلى مالك، والصواب الأول، لصريح هذه الأحاديث في<sup>(١)</sup> المعنى المذكور.

قال القاضي: أجمعوا على أن الأمَّ والأب أكثر حُرمةً من سواهما، قال: وتردَّد بعضهم بين الأجداد والإخوة، لقوله ﷺ: «ثم أدناك أدناك».

(١) في الأصل: «ثم».

قال أصحابنا ويُسْتَحَبُّ أَنْ يُقَدَّمَ فِي الْبِرِّ الْأُمُّ، ثُمَّ الْأَبُ، ثُمَّ الْأَوْلَادُ، ثُمَّ الْأَجْدَادُ وَالْجَدَّاتُ، ثُمَّ الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ، ثُمَّ سَائِرُ الْمَحَارِمِ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ، كَالْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ، وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ، وَيُقَدَّمُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبٍ، وَيُقَدَّمُ مَنْ أَدْلَى بِأَبْوَيْنَ عَلَى مَنْ أَدْلَى بِأَحَدِهِمَا، ثُمَّ بِذَوِي الرَّحِمِ غَيْرِ الْمَحْرَمِ، كَابْنِ الْعَمِّ وَبِنْتِهِ، وَأَوْلَادِ الْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ، وَغَيْرِهِمْ، ثُمَّ بِالْمُصَاهِرَةِ، ثُمَّ بِالْمَوْلَى مِنْ أَعْلَى وَأَسْفَلَ، ثُمَّ بِالْجَارِ، وَيُقَدَّمُ الْقَرِيبُ الْبَعِيدُ الدَّارِ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقَرِيبُ فِي بَلَدٍ آخَرَ، فَيُقَدَّمُ عَلَى الْجَارِ الْأَجْنَبِيِّ، وَالْحَقُّو الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةُ بِالْمَحَارِمِ<sup>(١)</sup>.

(ق): قوله: «أُمُّكَ» ثلاث مرات وفي الرابعة: «أَبُوكَ» يدل على صِحَّةِ قول مَنْ قَالَ: إِنَّ لِلْأُمِّ ثَلَاثَةَ أَرْبَاعِ الْبِرِّ، وَلِلْأَبِ رُبْعَهُ، وَمَعْنَى ذَلِكَ: أَنَّ حَقَّهُمَا وَإِنْ كَانَ وَاجِبًا، فَالْأُمُّ تَسْتَحِقُّ الْحِظَّ الْأَوْفَرَ مِنْ ذَلِكَ، وَفَائِدَةُ ذَلِكَ: الْمُبَالِغَةُ فِي الْقِيَامِ بِحَقِّ الْأُمِّ، وَأَنَّ حَقَّهَا مُقَدَّمٌ عِنْدَ تَزَاحُمِ حَقِّهَا وَحَقِّهِ.

وقوله: «ثُمَّ أَدْنَاكَ ثُمَّ أَدْنَاكَ»، يَعْنِي: أَنَّكَ إِذَا قَمْتَ بِبِرِّ الْأَبْوَيْنِ، يَتَعَيَّنُ عَلَيْكَ الْقِيَامُ بِصِلَةِ رَحِمِكَ، وَابْتَدَى مِنْهُمْ الْأَقْرَبُ، وَهَذَا كُلُّهُ عِنْدَ تَزَاحُمِ الْحُقُوقِ، وَأَمَّا عِنْدَ التَّمَكُّنِ مِنَ الْقِيَامِ بِحَقُوقِهِمْ، يَتَعَيَّنُ الْقِيَامُ بِجَمِيعِ ذَلِكَ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣١٧ - وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «رَغِمَ أَنْفٌ، ثُمَّ رَغِمَ

(١) انظر: «شرح مسلم» النووي (١٦ / ١٠٢).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٠٨).

أَنْفٌ، ثُمَّ رَغِمَ أَنْفٌ مِّنْ أَدْرَكَ أَبَوَيْهِ عِنْدَ الْكِبَرِ، أَحَدَهُمَا أَوْ كِلَيْهِمَا، فَلَمْ يَدْخُلِ الْجَنَّةَ، رواه مسلم.

(السِّيَرُ الْمَشْهُورُ)

(ق): «رغم» بكسر الغين وفتحها، لغتان، رَغَمًا بفتح الراء وكسرها وضَمًّا، معناه لصق بالرَّغَام بفتح الراء، وهو التراب، وأرغم الله أنفه، أي: ألصقه به<sup>(١)</sup>.

(ن): «الرغام» تراب مختلط برمل، وقيل: الرَّغْمُ: كلُّ ما أصاب الأنف ممَّا يُؤْذِيهِ<sup>(٢)</sup>.

(ق): هذا من النبي ﷺ دعاء مُؤَكَّد على من قَصَرَ في برِّ أبويه، ويحتمل وجهين:

أحدهما: أن يكون معناه: صَرَعَهُ اللهُ لأنفه وأهلكه، وهذا إنما يكون في حَقِّ من لم يَقُمْ بما يجب عليه من برِّهما.

وثانيهما: أن يكون معناه: أذله الله، لأنَّ مَنْ أَلْصَقَ أَنْفَهُ الَّذِي هُوَ أَشْرَفُ أَعْضَاءِ الْوَجْهِ بِالتُّرَابِ الَّذِي هُوَ مَوْطِئُ الْأَقْدَامِ، وَأَخْسَرُ الْأَشْيَاءِ، فَقَدْ انْتَهَى مِنَ الدَّلِّ إِلَى الْغَايَةِ الْقُصْوَى، وَهَذَا يَصْلَحُ أَنْ يُدْعَى بِهِ عَلَى مَنْ فَرَطَ فِي مُتَأَكَّدَاتِ الْمَنْدُوبَاتِ، وَيَصِحُّ لِمَنْ فَرَطَ فِي الْوَاجِبَاتِ، وَهُوَ الظَّاهِرُ، وَتَخْصِيصُهُ عِنْدَ الْكِبَرِ بِالذِّكْرِ وَإِنْ كَانَ بَرُّهُمَا وَاجِبًا عَلَى كُلِّ حَالٍ، إِنَّمَا يَكُونُ لَشِدَّةِ حَاجَتِهِمَا،

(١) المرجع السابق، (١/ ٢٩٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٠٩).

ولضعفهما عن القيام بكثير من مصالحهما<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «أحدهما أو كليهما»:

(ق)<sup>(٢)</sup>: كذا الرواية الصحيحة، بنصب «أحدهما» و«كليهما» لأنه بدل من «والديه» المنصوب بـ «أدرك»، وقد وقعا في بعض النسخ مرفوعين على الابتداء، ويؤكد لهما إضمار الخبر، والأول أولى<sup>(٣)</sup>.

(مظ): «عند الكبر» ظرف في موضع الحال، والظرف إذا كان في موضع الحال يرفع ما بعده فـ «أحدهما» مرفوع بالظرف و«كلاهما» معطوف على «أحدهما»<sup>(٤)</sup>.

(ق): «أو» المذكورة ههنا للتقسيم، ومعناه: أن المبالغة في برٍّ أحد الأبوين عند عدم الآخر يُدخل الولد الجنة، كالمبالغة في برِّهما معاً<sup>(٥)</sup>.

(ط): «ثم» في قوله: «ثم لم يدخل الجنة» [استبعاد، يعني ذلَّ وخسر من أدرك تلك الفرصة التي هي موجه للفلاح والفوز بالجنة]<sup>(٦)</sup>، ثم لم ينتهزها، وانتهازها: هو ما اشتمل عليه قوله تعالى: ﴿وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا﴾ إلى قوله: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٣ - ٢٤]، فإنه دل على الاجتناب عن جميع الأقوال

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥١٨ / ٦).

(٢) في الأصل: «ن»، والمثبت هو الصواب.

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥١٩ / ٦).

(٤) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٢٠٢ / ٥).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥١٦ / ٦).

(٦) ما بين معكوفتين من «شرح المشكاة» للطبري (٣١٥٥ / ١٠).

المُحَرَّمَة، والإتيان بجميع كرائم الأقوال والأفعال، من التواضع، والخدمة، والإنفاق عليهما، ثم في الدعاء لهما في العافية.

فإن قلت: بيّن لي الفرق بين قوله ﷺ: «عند الكبير»، وقوله تعالى: ﴿عِنْدَكَ الْكِبَرُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

قلت: معنى ﴿عِنْدَكَ﴾ أن يكبرا ويعجزا، وكانا كلاً عليك، ولا كافلاً لهما غيرك، فهما عندك، وفي بيتك، وكنفك، ومعنى «عند الكبير»: في حال حضوره، ومكان حصوله، أي: يدركهما والحال أنهما عاجزان، والضعف مُتِمِّكُن فيهما، وكأنهما لحم على وَضَم، فتزاول إنقاذهما من تلك الوزطة، بالإحسان قولاً، وخَفْض الجناح بالذُّلِّ فعلاً، وطلب الرحمة من الله تعالى، فإنه يدل على الاعتراف بالعجز والقصور في أداء حَقِّهما، والإحالة على الله تعالى ورحمته، لأنه هو الكافي والحسيب، وإليه الإشارة بقوله: ﴿كَارِئَانِي صَغِيرًا﴾<sup>(١)</sup> [الإسراء: ٢٤].

\* \* \*

٣١٨ - وعنه ﷺ: أن رجلاً قال: يا رسول الله! إن لي قرابةً أصْلَهُمْ وَيَقْطَعُونِي، وَأُحْسِنُ إِلَيْهِمْ وَيَسِيئُونَ إِلَيَّ، وَأَحْلُمُ عَنْهُمْ وَيَجْهَلُونَ عَلَيَّ، فقال: «لَئِنْ كُنْتَ كَمَا قُلْتَ، فَكَأَنَّمَا تُسْفَهُمُ الْمَلَّ، وَلَا يَزَالُ مَعَكَ مِنَ اللَّهِ ظَهِيرٌ عَلَيْهِمْ مَا دُمْتَ عَلَى ذَلِكَ»، رواه مسلم.

«وَتُسْفَهُمُ»: بضم التاء وكسر السين المهملة وتشديد الفاء،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣١٥٥ / ١٠).

«وَالْمَلُّ»: بفتح الميم، وتشديد اللام، وهو الرَّمَادُ الحَارُّ؛ أي: كَأَنَّمَا تُطْعِمُهُمُ الرَّمَادَ الحَارَّ، وَهُوَ تَشْبِيهٌ لِمَا يُلْحَقُهُمْ مِنَ الإِثْمِ بِمَا يُلْحَقُ أَكِلَ الرَّمَادِ الحَارِّ مِنَ الأَلَمِ، وَلَا شَيْءَ عَلَى هَذَا الْمُحْسَنِ إِلَيْهِمْ، لَكِنْ يَنَالُهُمْ إِثْمٌ عَظِيمٌ بِتَقْصِيرِهِمْ فِي حَقِّهِ، وَإِدْخَالِهِمُ الأَذَى عَلَيْهِ، واللَّهُ أعلم.

### (السيبويه)

(ن): «أحلم» بضم اللام، و«يجهلون»؛ أي: يسيئون، والجهل هنا: القبيح من القول<sup>(١)</sup>.

(ق): الرواية بضم تاء «تسفهم» وكسر السين، وضم الفاء، أي: تجعلهم يَسْفُونَهُ، والسَّفُّ: شرب كل دواء يؤخذ غير مَلْتُوتٍ<sup>(٢)</sup>.

(نه): «تسفهم المل» هو من قولهم: سَفِفْتَ الدواء - بالكسر - أَسَفُهُ، وأسَفَفْتَهُ غَيْرِي، هو السَّفُوفُ بالفتح، يعني: إذا لم يشكروا، فَإِنَّ عَطَاءَكَ إِيَاهُمْ حَرَامٌ عَلَيْهِمْ، ونار في بُطُونِهِمْ<sup>(٣)</sup>.

(ن): وقيل معناه: أنك بالإحسان إليهم تخزيهم وتُحَقِّرُهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ، لكثرة إحسانك، وقبيح فعلهم من الخِزْيِ والحَقَارَةِ عند أنفسهم، كَمَنْ يَسِفُّ المَلَّ، انتهى.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١١٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٢٩).

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» (٢ / ٣٧٥).

ويحتمل أن يكون معناه: أن إحسانك إليهم لا يفيدهم قوةً على أذيتك، بل هو سببٌ لضعفهم عن الأذى، كما أن الذي يَسْتَفُّ المَلَّ لا يقوى بذلك، بل يَضْعُفُ<sup>(١)</sup>.

(ط): قوله: «فكأنما» هكذا هو بالفاء في نسخ «مسلم» و«كتاب الحميدي»، والظاهر اللام، كما ورد في «شرح السنة»، لأن اللام في قوله: «لئن كنت» موطئة للقسم، وهذه جوابه سَدَّ مَسَدَّ الشرط، اللهم، إلا أن يعكس، ويجعل جزاء الشرط سَادًّا مَسَدَّ الْقَسَمِ، وفي هذا المعنى قول الحماسي:

وإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَ بَنِي أَبِي      وَبَيْنَ بَنِي عَمِّي لَمْخْتَلِفٌ جَدًّا  
إِذَا أَكَلُوا لَحْمِي وَفَرَّتْ لِحُومُهُمْ      وَإِنْ هَدَمُوا مَجْدِي بَنَيْتُ لَهُمْ مَجْدًا  
وَإِنْ ضَيَّعُوا غَيْبِي<sup>(٢)</sup> حَفِظْتُ غُيُوبَهُمْ      وَإِنْ هُمْ هَوُوا غَيْبِي هَوَيْتُ لَهُمْ رُشْدًا<sup>(٣)</sup>

(ق): «الظهير»: المُعِين، ومعناه أن الله يُؤَيِّدُكَ بالصبر على جفائهم، وحُسن الخلق معهم، ويُعَلِّيك عليهم في الدنيا والآخرة مُدَّةَ دوامك على مُعاملتك لهم بما ذكرت<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١١٥).

(٢) في الأصل: «عهدي».

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٦٤).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٢٩).

٣١٩- وعن أنسٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ : «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يُبْسَطَ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَيُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ، فَلْيَصِلْ رَحِمَهُ»، متفقٌ عليه.  
ومعنى «يُنْسَأَ لَهُ فِي أَثَرِهِ» ؛ أي : يُؤَخَّرَ له في أَجَلِهِ وعُمُرِهِ.

### (الْبَيِّنَاتُ)

(ق) : بَسَطَ الرِّزْقُ : سَعَتُهُ، وتكثيره، والبركة فيه <sup>(١)</sup>.

(نه) : الأثر : الأجل، وسُمِّيَ به لأنه يتبعُ العُمُرَ.

قال زهير :

يَسْعَى الْفَتَى لَأُمُورٍ لَيْسَ يُدْرِكُهَا      وَالنَّفْسُ وَاحِدَةٌ وَالْهَمُّ مُنْتَشِرٌ  
وَالْمَرْءُ مَا عَاشَ مَمْدُودٌ لَهُ أَمَلٌ      لَا يَنْتَهِي الْعُمُرُ حَتَّى يَنْتَهِيَ الْأَثَرُ  
وَأَصْلُهُ مِنْ أَثَرٍ مَشِيهِ فِي الْأَرْضِ، فَإِنَّ مَنْ مَاتَ لَا يَبْقَى لَهُ أَثَرٌ، فَلَا يُرَى  
لَأَقْدَامِهِ فِي الْأَرْضِ أَثَرٌ <sup>(٢)</sup>.

(ن) : في تأخير الأجل سؤال مشهور، وهو أن الآجال والأرزاق مُقَدَّرَةٌ لا تزيد ولا تنقص، «فَإِذَا جَاءَ أَجَلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ»  
[الأعراف : ٣٤]، أجاب العلماء بوجوه :

أحدها - وهو الصَّحيح - : أن هذه الزيادة بالبركة في العمر؛ بسبب التوفيق للطاعات، وعمارة أوقاته بما ينفعه في الآخرة، وصيانتها عن

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٢٨).

(٢) انظر : «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١ / ٢٣).

الضِّياع، وغير ذلك.

ثانيها: أنه بالنسبة إلى ما يظهر للملائكة في اللوح المحفوظ، ونحو ذلك، فيظهر لهم في اللوح المحفوظ أن عمره ستون سنة، إلا أن يصلَ رَحِمَهُ، فإن وصلها، زيد له أربعون، وقد علم الله تعالى بما سيقع له من ذلك، وهو من معنى قوله تعالى: ﴿يَمَحُورُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ وَيُثَبِّتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٣٩]، فأما بنسبته إلى علم الله تعالى، وما سبق به قدره، فلا زيادة، بل هي مستحيلة، وبالنسبة إلى ما ظهر للمخلوقين تُتصوَّرُ الزيادة، وهو مراد الحديث.

ثالثها: أن المراد بقاء ذكره الجميل بعده، فكأنه لم يَمُتْ، حكاة القاضي، وهو ضعيفٌ، أو باطل<sup>(١)</sup>.

(ط): كان هذا الوجه أظهر؛ فإن أثر الشيء هو حصول ما يدل على وجوده، فمعنى «يُؤَخَّرُ في أثره»؛ أي: يؤخَّرُ ذكره الجميل بعد موته، أو يُجرى له ثواب عمله الصالح بعد موته، قال الله تعالى: ﴿وَنَكْتُبُ مَا قَدَّمُوا وَآثَرَهُمْ﴾ [يس: ١٢]، وعليه كلام صاحب «الفائق» حيث قال بجواز أن يكون المعنى: أن الله يُبقي أثرَ واصل الرِّحْمِ في الدنيا طويلاً، فلا يَضْمَحِلُّ سريعاً، كما يَضْمَحِلُّ أثرُ قاطع الرِّحْمِ، انتهى<sup>(٢)</sup>.

رُوي عن وَهْب بن مُنْبِه قال: إن في الألواح التي كتب الله لموسى عليه السلام: قال: يا موسى وَقَرِّ والديك، فإنه مَنْ وَقَرَّ والديه مدَّتْ في عمره، ووهبت له ولداً يَبْرُهُ، وَمَنْ عَقَّ والديه، قَصُرَتْ له من عمره، ووهبت له ولداً

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١١٤).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٦٠).

يُعْتَقُهُ، رواه الحافظ التيمي.

\*\*\*

٣٢٠ - وعنه، قال: كَانَ أَبُو طَلْحَةَ أَكْثَرَ الْأَنْصَارِ بِالْمَدِينَةِ  
مَالًا مِنْ نَخْلٍ، وَكَانَ أَحَبُّ أَمْوَالِهِ إِلَيْهِ بَيْرَحَاءَ، وَكَانَتْ مُسْتَقْبَلَةَ  
الْمَسْحِدِ، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَدْخُلُهَا، وَيَشْرَبُ مِنْ مَاءٍ فِيهَا  
طَيِّبٍ، فَلَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا  
مُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢]، قَامَ أَبُو طَلْحَةَ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ،  
فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّ اللَّهَ - تَبَارَكَ وَتَعَالَى - يَقُولُ: ﴿لَنْ نَنَالُوا الْبِرَّ  
حَتَّى تُنْفِقُوا مِمَّا تُحِبُّونَ﴾، وَإِنَّ أَحَبَّ مَالِي إِلَيَّ بَيْرَحَاءَ، وَإِنَّهَا  
صَدَقَةُ اللَّهِ تَعَالَى، أَرْجُو بِرَّهَا وَذُخْرَهَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى، فَضَعَهَا  
يَا رَسُولَ اللَّهِ حَيْثُ أَرَاكَ اللَّهُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «بَيْعْ! ذَلِكَ مَالٌ  
رَابِعٌ، ذَلِكَ مَالٌ رَابِعٌ! وَقَدْ سَمِعْتُ مَا قُلْتَ، وَإِنِّي أَرَى أَنَّ  
تَجْعَلُهَا فِي الْأَقْرَبِينَ»، فَقَالَ أَبُو طَلْحَةَ: أَفَعَلُ يَا رَسُولَ اللَّهِ،  
فَقَسَمَهَا أَبُو طَلْحَةَ فِي أَقَارِبِهِ وَبَنِي عَمِّهِ، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.  
وَسَبَقَ بَيَانُ أَلْفَاظِهِ فِي: بَابِ: الْإِنْفَاقِ مِمَّا يُحِبُّ.

(الْبَيْعُ)

سبق في (الباب السابع والثلاثين).

\*\*\*

٣٢١ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال: أَقْبَلَ رَجُلٌ إِلَى نَبِيِّ اللَّهِ ﷺ، فَقَالَ: أَبَايُكَ عَلَى الْهَجْرَةِ وَالْجِهَادِ أَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ: «فَهَلْ لَكَ مِنْ وَالِدَيْكَ أَحَدٌ حَيٌّ؟»، قَالَ: نَعَمْ، بَلْ كِلَاهُمَا، قَالَ: «فَتَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ تَعَالَى؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَارْجِعْ إِلَى وَالِدَيْكَ، فَأَحْسِنْ صُحْبَتَهُمَا»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ، وَهَذَا لَفْظُ مُسْلِمٍ.

وفي روايةٍ لَهُمَا: جَاءَ رَجُلٌ، فَاسْتَأْذَنَهُ فِي الْجِهَادِ، فَقَالَ: «أَحْيٍ وَالِدَاكَ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَفِيهِمَا فَجَاهِدْ».

### (الْعَشِيرَةُ)

\* قوله ﷺ: «فَتَبْتَغِي الْأَجْرَ مِنَ اللَّهِ؟»؛ أَي: إِنْ كُنْتَ صَادِقًا فِي قَوْلِكَ هَذَا، وَمَطْلُوبُكَ الْأَجْرُ؛ فَارْجِعْ، فَأَحْسِنْ صُحْبَةَ وَالِدَيْكَ.

(ط): «فَفِيهِمَا» مُتَعَلِّقٌ بِالْأَمْرِ، قُدِّمَ لِلإِخْتِصَاصِ، وَالْفَاءُ الْأُولَى جَزَاءُ شَرْطٍ مَحْذُوفٍ، وَالثَّانِيَةُ جَزَائِيَّةٌ، لِتَضَمُّنِ الْكَلَامِ مَعْنَى الشَّرْطِ، أَي: إِذَا كَانَ الْأَمْرُ كَمَا قُلْتُ، فَاسْتَخَصَّ الْمُجَاهِدَةُ فِي خِدْمَةِ الْوَالِدَيْنِ؛ نَحْوُ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿يَعْبَادِي الَّذِينَ ءَامَنُوا إِنَّ أَرْضِي وَسِعَةٌ فَإِنِّي فَاعْبُدُونِ﴾ [العنكبوت: ٥٦]؛ أَي: إِذَا لَمْ تُخْلِصُوا إِلَيَّ الْعِبَادَةَ فِي أَرْضٍ، فَأَخْلِصُوهَا فِي غَيْرِهَا، فَحُذِفَ الشَّرْطُ، وَعَوِّضَ مِنْهُ تَقْدِيمُ الْمَفْعُولِ الْمَفِيدِ لِلإِخْتِصَاصِ ضَمْنًا.

وقوله: «فجاهد» جيء به مُشاكلةً<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: دليلٌ على عظيم فضيلة برّهما، وأنه آكدُ من الجهاد، وفيه: حُجّةٌ أنه لا يجوز الجهاد إلا بإذنهما إذا كانا مُسلمين، أو بإذن المُسلم منهما، فلو كانا مشركين، لم يشترط إذنهما عند الشافعي ومُوافقيه، هذا كله إذا لم يحضر القتال، فإن حضر القتال، يجوز بغير إذن<sup>(٢)</sup>.

(حس): إذا كان الجهاد فرضاً مُتعيّناً، فلا حاجة إلى إذنهما، وإن منعه؛ عصاهما، وخرج، وكذلك لا يخرج إلى شيء من التطوعات، كالْحَجِّ، والعُمرة، والزيارة، ولا يصوم التطوع إذا كره الوالدان المُسلمان أو أحدهما إلا بإذنهما<sup>(٣)</sup>.

(ق): هذا إنما يكون لمن يَسلم له في موضعه دينه، أما لو خاف الفتنة على دينه، يجب عليه الفرارُ بدينه، وترك آبائه وأولاده، كما فعل المهاجرون الذين هم صَفْوَتُهُ من عباده<sup>(٤)</sup>.



٣٢٢ - وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «لَيْسَ الْوَاصِلُ بِالْمُكَافِئِ، وَلَكِنَّ الْوَاصِلَ الَّذِي إِذَا قَطَعَتْ رَحِمُهُ، وَصَلَّهَا»، رواه البخاري.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطيب (٨ / ٢٦٤٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠٤).

(٣) انظر: «شرح السنة» للبغوي (١٠ / ٣٧٨).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥١٠).

وَقَطَعَتْ: بِفَتْحِ الْقَافِ وَالطَّاءِ، وَرَحِمُهُ مَرْفُوعٌ.

(الْحَادِي عَشْرَةَ)

(ط): التعريف في «الواصل» للجنس، أي: ليس حقيقةً الواصل وَمَنْ يُعْتَدُّ وصلُهُ مَنْ يُكَافِئُ صاحِبَهُ بمثل فعله، ونظيره قوله: ليس هو بالرجل مَنْ يصدر منه المَكَارِمُ والفضائل، والرواية في «لكن» بالتشديد، وإن جاز التخفيف<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٢٤ - وعن أُمِّ الْمُؤْمِنِينَ مَيْمُونَةَ بِنْتِ الْحَارِثِ رضي الله عنها: أَنَّهَا أَعْتَقَتْ وَلِيدَةً، وَلَمْ تَسْتَأْذِنِ النَّبِيَّ ﷺ، فَلَمَّا كَانَ يَوْمُهَا الَّذِي يَدُورُ عَلَيْهَا فِيهِ، قَالَتْ: أَشَعَرْتُ يَا رَسُولَ اللَّهِ أَنِّي أَعْتَقْتُ وَلِيدَتِي؟ قَالَ: «أَوْ فَعَلْتِ؟»، قَالَتْ: نَعَمْ، قَالَ: «أَمَّا إِنَّكَ لَوْ أَعْطَيْتَهَا أَخْوَالكِ، كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ»، متفقٌ عليه.

[الثَّالِثُ عَشْرَةَ]

\* قوله ﷺ: «كَانَ أَعْظَمَ لَأَجْرِكَ»:

(ن): فيه: فضيلة صلة الأرحام، والإحسان إلى الأقارب، وأنها أفضل من العتق، وقوله: «أخْوَالكِ» هكذا هو في «مسلم» باللام، ووقعت في رواية غير الأصيلي: «أخواتك» بالتاء.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠/٣١٦٣).

قال القاضي: ولعله أصح؛ بدليل رواية مالك في «الموطأ»: «لو أعطيتها أُخْتُكَ»<sup>(١)</sup>.

قلت: الجميع صحيح، ولا تعارض، ويحتمل أن يكون ﷺ قد قال ذلك كله، وفيه: الاعتناء بأقارب الأم؛ إكراماً لها، وزيادةً في برّها، وفيه: جواز تبرع المرأة بمالها بغير إذن زوجها، انتهى.  
وستقف قريباً على خلاف فيه على مذهب مالك.

\* \* \*

٣٢٥ - وعن أسْمَاءِ بِنْتِ أَبِي بَكْرٍ الصِّدِّيقِ رضي الله عنه، قالت: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ مُشْرِكَةٌ فِي عَهْدِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَاسْتَفْتَيْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، قُلْتُ: قَدِمْتُ عَلَى أُمِّي وَهِيَ رَاغِبَةٌ، أَفَأَصِلُ أُمِّي؟ قَالَ: «نَعَمْ صَلِّي أُمَّكَ»، متفقٌ عليه.

وقولها: «رَاغِبَةٌ»؛ أَي: طَامِعَةٌ عِنْدِي تَسْأَلُنِي شَيْئاً؛ قِيلَ: كَانَتْ أُمُّهَا مِنَ النَّسَبِ، وَقِيلَ: مِنَ الرِّضَاعَةِ، وَالصَّحِيحُ الْأَوَّلُ.

[الْبَابُ عَشِيرٌ]

\* قوله: «راغبة»:

(ن): قيل: معناه راغبة عن الإسلام، وكارهة له، وفي رواية أبي داود:

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ٨٦)، والحديث رواه الإمام مالك في «الموطأ» (٢/ ٩٦٧).

«قَدِمَتْ عَلَيَّ أُمِّي رَاغِبَةً فِي عَهْدِ قُرَيْشٍ وَهِيَ رَاغِمَةٌ مُشْرِكَةٌ»<sup>(١)</sup> فالأول: (راغبة) بالباء، أي: طامعة [طالبة] صِلَتِي، والثانية بالميم، معناه كارهة للإسلام، ساخطة، وأمُّ أسماء: قَيْلَةٌ، وقيل: قُتَيْلَةٌ، بالقاف وتاء مثناة من فوق، وهي قَيْلَةٌ بنت عبد العُزَّى القرشية العامرية، قيل: إنها أسلمت، والأكثرون على موتها مُشْرِكَةٌ<sup>(٢)</sup>.

(ق): فيه: صِلَةُ الأبوين المُشْرِكِينَ، كما قال تعالى: ﴿وَصَاحِبُهُمَا فِي الدُّنْيَا مَعْرُوفًا﴾ [لقمان: ١٥]<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٢٦ - وعن زَيْنَبِ الثَّقَفِيَّةِ امْرَأَةِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ رضي الله عنه، وعنها، قالت: قال رسولُ الله ﷺ: «تَصَدَّقْنَ يَا مَعْشَرَ النِّسَاءِ، وَلَوْ مِنْ حُلِيِّكُنَّ»، قالت: فَرَجَعْتُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ، فَقُلْتُ لَهُ: إِنَّكَ رَجُلٌ خَفِيفُ ذَاتِ الْيَدِ، وَإِنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَدْ أَمَرَنَا بِالصَّدَقَةِ فَأَتَيْهِ، فَاسْأَلْهُ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ يُجْزِي عَنِّي، وَإِلَّا صَرَفْتُهَا إِلَى غَيْرِكُمْ، فقال عبدُ الله: بَلِ ائْتِيهِ أَنْتِ، فَاَنْطَلَقْتُ، فَإِذَا امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ بِبَابِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، حَاجَتِي حَاجَتُهَا، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قَدْ أُلْقِيَتْ عَلَيْهِ الْمَهَابَةُ، فَخَرَجَ عَلَيْنَا بِلَالٌ، فَقُلْنَا لَهُ: ائْتِ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ،

(١) رواه أبو داود (١٦٦٨)، من حديث أسماء رضي الله عنها، وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٢٥٠٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٩ / ٧).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٨ / ٣).

فَأَخْبِرُهُ أَنَّ امْرَأَتَيْنِ بِالْبَابِ تَسْأَلَانِكَ : أَتُجْزَى الصَّدَقَةُ عَنْهُمَا عَلَى أَزْوَاجِهِمَا، وَعَلَى أَيْتَامٍ فِي حُجُورِهِمَا؟ وَلَا تُخْبِرُهُ مَنْ نَحْنُ، فَدَخَلَ بِلَالٌ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ، فَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ هُمَا؟»، قَالَ: امْرَأَةٌ مِنَ الْأَنْصَارِ، وَزَيْنَبُ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَيُّ الزَّيْنَبِ هِيَ؟»، قَالَ: امْرَأَةُ عَبْدِ اللَّهِ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «لَهُمَا أَجْرَانِ: أَجْرُ الْقَرَابَةِ، وَأَجْرُ الصَّدَقَةِ»، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

### (الْخَمْسُ عَشْرَةَ)

(ن): المعشر: الجماعة الذين صِفَتْهُمْ واحدة، و«حليكن» بفتح الحاء وإسكان اللام مفرد، وأما الجمع: فيقال بضم الحاء وكسرهما، واللام مكسورة فيهما، والياء مشددة، فيه: أَمْرٌ وَلِيَّ الْأَمْرِ رَعِيَّتَهُ بِالصَّدَقَةِ، وَفِعَالُ الْخَيْرِ، وَوَعَظُهُ النِّسَاءَ إِذَا لَمْ يَتَرْتَبْ عَلَيْهِ فِتْنَةٌ<sup>(١)</sup>.

(ق): احتجَّ بظاهره مَنْ رَأَى أَنَّ الزَّكَاةَ تَجِبُ فِي الْحُلِيِّ، وَلَا حُجَّةَ فِيهِ، لِأَنَّا لَا نُسَلِّمُ أَنَّ هَذِهِ الصَّدَقَةُ هُنَا هِيَ الْوَاجِبَةُ، بَلِ التَّطَوُّعُ، بِدَلِيلِ قَوْلِهِ: «وَلَوْ مِنْ حَلِيكِن»، فَإِنَّهُ ظَاهِرٌ فِي الْحَثِّ وَالْحَضِّ عَلَى فِعْلِ الْخَيْرِ، وَالْمُبَالِغَةِ فِيهِ، أَلَا تَرَى أَنَّهُ قَدْ سَلَكَ فِيهِ مَسْلَكَ قَوْلِهِ: «رُدُّوا السَّائِلَ وَلَوْ بِظُلْفٍ مُخْرَقٍ»<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٨٦).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٤٣٥)، من حديث حواء الأنصارية رضي الله عنها. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٣٥٠٢).

وَمِمَّنْ قَالَ بِوُجُوبِ الزَّكَاةِ فِي الْحُلِيِّ - وَإِنْ كَانَ لِلْبَّاسِ - : عَمْرُو، وَابْنُ مَسْعُودٍ، وَجَمَاعَةٌ مِنَ الصَّحَابَةِ، وَابْنُ الْمُسَيَّبِ، وَابْنُ سِيرِينَ، وَالزَّهْرِيُّ فِي جَمَاعَةٍ مِنَ التَّابِعِينَ، وَقَالَ الْكُوفِيُّونَ، وَمِمَّنْ قَالَ: لَا زَكَاةَ فِيهِ: ابْنُ عَمْرٍو عَلَى خِلَافِ عَنْهُ، وَجَابِرٌ، وَعَائِشَةُ، وَغَيْرُهُمْ مِنَ الصَّحَابَةِ وَالتَّابِعِينَ، وَهُوَ قَوْلُ مَالِكٍ، وَأَحْمَدَ، وَإِسْحَاقَ، وَأَظْهَرُ قَوْلِي الشَّافِعِيَّ<sup>(١)</sup>.

(خط): الظاهر من الكتاب يشهد لقول مَنْ أوجبها، ويؤيده ما رُوي عن عائشة رضي الله عنها قالت: دخل عليَّ رسولُ الله ﷺ، فرأى في يدي فَتَخَاتٍ مِنْ وَرَقٍ، فقال: «مَا هَذَا يَا عَائِشَةُ؟»، فقلت: صَنَعْتُهُنَّ أَتَزِينُ لَكَ يَا رَسُولَ اللَّهِ، فقال: «أَتُؤَدِّينَ زَكَاتَهُنَّ؟» قلت: لَا، أَوْ مَا شَاءَ اللَّهُ، قال: «هُوَ حَسْبُكَ مِنَ النَّارِ»<sup>(٢)</sup>.

وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جَدِّهِ: أَنَّ امْرَأَةً أَتَتْ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَمَعَهَا ابْنَةٌ لَهَا، وَفِي يَدِ ابْنَتِهَا مَسَكَتَانِ غَلِيظَتَانِ مِنْ ذَهَبٍ، فَقَالَ لَهَا: «أَتُعْطِينَ زَكَاةَ هَذَا؟» قَالَتْ: لَا، قَالَ: «أَيَسُرُّكَ أَنْ يُسَوِّرَكَ اللَّهُ بِهِمَا يَوْمَ الْقِيَامَةِ سَوَارَتَيْنِ مِنْ نَارٍ؟!»، قَالَ: فَخَلَعْتُهُمَا، فَأَلْقَيْتُهُمَا إِلَى النَّبِيِّ ﷺ، وَقَالَتْ: هُمَا لِلرَّسُولِ، خَرَّجَهُمَا أَبُو دَاوُدَ فِي «سُنَنِهِ»<sup>(٣)</sup>.

وَمَنْ أَسْقَطَهَا، ذَهَبَ إِلَى النَّظَرِ، وَمَعَهُ طَرَفٌ مِنَ الْأَثَرِ، وَالْإِحْتِيَاطُ أَدَاؤُهَا، وَاللَّهُ أَعْلَمُ<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٤).

(٢) رواه أبو داود (١٥٦٥). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح أبي داود» (١٣٩٨).

(٣) رواه أبو داود (١٥٦٣). وهو حديث حسن. انظر: «صحيح أبي داود» (١٣٩٦).

(٤) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/ ١٧).

(ق): فيه: دليلٌ على جواز صدقة المرأة من مالها بغير إذن زوجها، لكن ممّا لا يُجَحِّفُ بِحَقِّ الزوج، وأما ما له بَالٌ: فليس لها أن تخرجه بغير معاوضة إلا بإذن الزوج؛ بدليل ما خرّجه النسائي من حديث عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدّه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا يَحِلُّ لامرأةٍ أَنْ تَقْضِيَ فِي ذِي بَالٍ مِنْ مَالِهَا إِلَّا بِإِذْنِ زَوْجِهَا»<sup>(١)</sup>، نقلته من حفظ وسماع لا من كتاب، وهذا مذهب مالك، والذي له بَالٌ عنده الثُّلُث فصاعداً.

والْحُلِيِّ عندنا على ثلاثة أَصْرُب: مُتَّخَذٌ لِلْبَاسِ، ولا زكاة فيه، ومُتَّخَذٌ لِلتَّجَارَةِ، أو على غير الوجه المُسَوَّغ، وفيه الزكاة، ومُتَّخَذٌ لِلْكَرَاءِ، وفيه خلاف؛ للتردّد بينهما، انتهى<sup>(٢)</sup>.

ومذهب الشافعية في الْحُلِيِّ كمذهب مالك، والأصحُّ عندهم: أن المُتَّخَذَ لِلْكَرَاءِ لا زكاة فيه.

\* قولها: «يجزى»:

(ن): هو بفتح الياء، أي: يكفي<sup>(٣)</sup>.

قال صاحب «التحرير»: حمل البخاريُّ الصدقةَ في هذا الحديث على الزكاة، وبنى البابَ عليه؛ نظراً إلى لفظ «يجزى»، لأن الإجزاء يقتضي أن يكون ذلك فرضاً، وحمل لفظ «وأيتام لي في حجري» على أن الإضافة ليست إضافة الولادة، وإنما هي إضافة التربية.

(١) رواه النسائي (٢٥٤٠) بنحوه.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٥).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥/ ٢٣٤).

(ق): لا يفهم من هذا أنها أرادت الصدقة الواجبة، إذ لَمَّا وعظهن النبي ﷺ؛ أخذن في الصدقة؛ ليحصل لهن الوقاية من النار، فكأنها خافت إن تصدقت على زوجها أن لا ينفعها ذلك، فأجيب بأن لك أجريْن<sup>(١)</sup>، وقد روي في غير «مسلم» أنها أخذت حُلِيِّهَا؛ لتتصدق به، وقالت: لعل الله أن لا يجعلني من أهل النار، وهذا يدل على أنها كانت صدقة تطوُّع، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قوله: «بل ائتيه أنت» لعل ابن مسعود رضي الله عنه كان عالماً بجواز الصدقة على الأزواج، فأراد أن يكون بعيداً عن التهمة، فأمرها بالسؤال بنفسها، وإلا؛ فهو كان أحق بالاستفتاء؛ لكونه عالماً ضابطاً مُتَقِيّاً، وهي كانت مخدرة مأمورة بأن تقرّ في بيتها.

\* قولها: «وكان رسول الله ﷺ قد ألقى عليه المَهَابَة»:

(ط): «كان» هي التي تفيد الاستمرار، ومن ثمَّ كان أصحابه في مجلسه كأنهم على رؤوسهم الطير، وذلك عِزَّة منه، لا كِبَرًا وَسُوءَ خُلُقٍ، وأن تلك العِزَّة ألبسها الله تعالى إياه صلوات الله عليه، لا من تلقاء نفسه، انتهى<sup>(٣)</sup>.

ويحتمل أن يقال: إنه ﷺ كان ألقى عليه هيبَةً خاصَّة في تلك الحالة، لَمَّا تخلَّى في بيته، وتجلَّى له صفة من صفات العِزَّة والجلال، فلم يمكنهما الدخول والسؤال، وإلا؛ فقد كانت الصحابيَّات يدخلن عليه

(١) في الأصل: «كل أجران».

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٤٤).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٥/ ١٥٦٣).

كثيراً، ويسألنه عن فروع الدين، وكانت الجوّاري تتغنّى بحضرتة ﷺ، وكان إذا دخل عمر؛ هبّته، ويقلن: أنت أفضُّ وأغلظ من رسول الله ﷺ، وربما كانت الأمة من إماء المدينة تأخذ بيد رسول الله ﷺ، فتنتطق به حيث شاءت، رواه البخاري، وعزّته صلوات الله عليه وسلامه، وهيبّته الدائمة لم تكن تمنع أحداً ممّا ذكرناه.

\* قولها: «ولا تخبره من نحن»:

(ن): أخبر بهما بلالٌ، فقد يقال: إنه إخلافٌ للوعد، وإفشاءٌ للسّرّ، وجوابه: أنه عارض ذلك جوابُ رسول الله ﷺ، وجوابه واجبٌ مُتَحْتَمٌّ لا يجوز تأخيرهُ، ولا يُقدّم عليه غيره، وقد تقرر أنه إذا تعارضت المصالح؛ بُدِءَ بأهمّها<sup>(١)</sup>.

(ق): هذا كلّ بناءً على أنهما أمرتا، ويحتمل أن يكون ذلك سؤالاً سألتاه، ولا يجب إسعاف<sup>(٢)</sup> كلّ سؤال، أو فهم بلالٌ أن ذلك ليس على الإلزام<sup>(٣)</sup>.

(ن): في قوله: «لهما أجران» حثٌّ على الصدقة على الأقارب، وأن فيها أجرين، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وقد سبق في (الباب السادس والثلاثين) حكمُ الصدقة الواجبة والمستحبة

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٨٧).

(٢) في هامش الأصل: «يقال: أسعفتُ الرَّجُلَ بحاجته: إذا قضيتها له، صحاح».

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٤٦).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧ / ٨٧).

\* \* \*

٣٢٧- وعن أَبِي سُفْيَانَ صَخْرِ بْنِ حَرْبٍ رضي الله عنه في حَدِيثِهِ الطَّوِيلِ فِي قِصَّةِ هِرْقَلٍ: أَنَّ هِرْقَلَ قَالَ لِأَبِي سُفْيَانَ: فَمَاذَا يَأْمُرُكُمْ بِهِ؟ - يَعْنِي: النَّبِيَّ ﷺ - قَالَ: قُلْتُ: يَقُولُ: «اعْبُدُوا اللَّهَ وَحْدَهُ، وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا، وَاتْرَكُوا مَا يَقُولُ آبَاؤُكُمْ، وَيَأْمُرُنَا بِالصَّلَاةِ، وَالصَّدَقِ، وَالْعَفَافِ، وَالصَّلَاةِ»، مُتَّفَقٌ عَلَيْهِ.

(السُّلَالَةُ عَشْرَةٌ)

سبق في (الباب الرابع).

\* \* \*

٣٢٨- وعن أَبِي ذَرٍّ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّكُمْ سَتَفْتَحُونَ أَرْضًا يُذَكَّرُ فِيهَا الْقِيرَاطُ».

وفي رواية: «سَتَفْتَحُونَ مِصْرَ، وَهِيَ أَرْضٌ يُسَمَّى فِيهَا الْقِيرَاطُ، فَاسْتَوْصُوا بِأَهْلِهَا خَيْرًا؛ فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا».

وفي رواية: «إِذَا افْتَتَحْتُمُوهَا، فَأَحْسِنُوا إِلَى أَهْلِهَا، فَإِنَّ لَهُمْ ذِمَّةً وَرَحِمًا»، أَوْ قَالَ: «ذِمَّةً وَصِهْرًا»، رواه مسلم.

قَالَ الْعُلَمَاءُ: الرَّحِمُ الَّتِي لَهُمْ: كَوْنُ هَاجِرٍ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ ﷺ مِنْهُمْ، «وَالصَّهْرُ»: كَوْنُ مَارِيَةَ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ مِنْهُمْ.

## (السَّابِعُ عَشَرَ)

بقية الحديث: «إِذَا رَأَيْتَ رَجُلَيْنِ يَخْتَصِمَانِ فِي مَوْضِعٍ لَبَنَةٍ؛ فَاخْرُجْ مِنْهَا»، قال: فرأيت عبد الرحمن بن سُرخبيل بن حَسَنَةَ، وأخاه ربيعة يختصمان في موضع لَبَنَةٍ، فخرجتُ منها<sup>(١)</sup>.

(ق): «مِصْر» اشتقاقه من المِصْر، وهو القَطْع، كأنها قُطِعت من الخراب، وقيل: سُمِّيت باسم بانيها، وهو مِصْرُ بن النَّبِيط، ولدُ كوش بن كنعان، انتهى<sup>(٢)</sup>.

أُنشد الإمام عمرُ بن الوَرْدِيُّ رحمه الله:

دِيَارُ مِصْرٍ هِيَ الدُّنْيَا وَسَاكِنُهَا      هُمُ الْأَنَامُ فَقَابِلُهَا بِتَقْبِيلِ  
يَا مَنْ يُبَاهِي بِبَغْدَادٍ وَدَجَلَتِهَا      مِصْرٌ مُقَدَّمَةٌ وَالشَّرْحُ لِلنَّيْلِ

\* قوله ﷺ: «يذكر فيها القيراط»:

(ق): يعني: يدور [على] ألسنتهم كثيراً، وكذلك هو، لأن أجزاء الدنيا الأربعة والعشرين يُسمَّونها قَرَارِيطَ، بخلاف غيرهم من الأقاليم؛ فإنهم يُسمُّون ذلك بأسماء أُخر<sup>(٣)</sup>.

(قُض): أي: يُكثِر أهلها ذكرَ القَرَارِيطِ في مُعاملاتهم؛ لتشدُّدهم فيها، وَقِلَّةُ مُرُوءَتِهِمْ<sup>(٤)</sup>.

(١) رواه مسلم (٢٥٤٣/٢٢٦)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٠٠/٦).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٩٩/٦).

(٤) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٥٢١/٣).

وأنشد [جار الله] لبعض البدويات :

عَرِيضُ الْقَفَا مِيزَانُهُ فِي شِمَالِهِ      قَدْ انْخَصَّ مِنْ حَسْبِ الْقَرَارِيطِ شَارِبُهُ<sup>(١)</sup>

وقيل : القاريط كلمة يذكرها أهلها في المُسَابَّة، ومعنى الحديث : أن القومَ لهم دَنَاءٌ وَخِصَّةٌ، أو في لسانهم بَذَاءٌ وَفُحْشٌ، فإذا استوليتهم عليهم، وَتَمَكَّنْتُمْ مِنْهُمْ؛ فَأَحْسِنُوا إِلَيْهِمْ بِالصَّفْحِ وَالْعَفْوِ عَمَّا تَنَكَّرُونَ، وَلَا يَحْمِلَنَّكُمْ سُوءُ أَقْوَالِهِمْ وَأَفْعَالِهِمْ عَلَى الْإِسَاءَةِ؛ فَإِنْ لَهُمْ ذِمَّةٌ وَرَحِمَاءٌ؛ وَذَلِكَ لِأَن هَاجِرَ أُمِّ إِسْمَاعِيلَ، وَمَارِيَةَ أُمِّ إِبْرَاهِيمَ بْنِ النَّبِيِّ ﷺ كَانَتَا مِنَ الْقَبِيطِ<sup>(٢)</sup>.

(ن) : «الذمة» : الحُرمة والحقُّ، وفي هذا الحديث معجزات ظاهرة؛ منها : إخباره بأنه يكون لهم قُوَّةٌ وَشَوْكَةٌ بعده؛ بحيث يقهرون العجمَ والجبابرة، ومنها : أنهم يفتحون مصرَ، ومنها : تنازع الرجلين في موضع لبنه، وقد وقع ذلك كُلُّهُ، والله الحمد<sup>(٣)</sup>.

(ق) : روى ابن هشام من حديث عمرَ مولى غَفَرَةَ : أن رسول الله ﷺ قال : «الله في أَهْلِ الْمَدِينَةِ السَّوْدَاءِ السُّحْمِ الْجِعَادِ؛ فَإِنَّ لَهُمْ نَسَبًا وَصِهْرًا»<sup>(٤)</sup>، قال عمر : فنسبهم : أن أُمَّ إِسْمَاعِيلَ مِنْهُمْ، وَصِهْرُهُمْ : أن رسول الله ﷺ تسرَّى مِنْهُمْ، الْمَدِينَةَ وَاحِدَ الْمَدَرِ، وَالْعَرَبُ تُسَمَّى الْقَرْيَةَ الْمَدِينَةَ، وَالسُّحْمُ : السُّود، وَهُوَ الشَّدِيدُ الْأُذْمَةِ، وَالْجِعَادُ : الْمُتَكَسِّرُ وَالشُّعُورُ، وَهَذِهِ أَوْصَافُ

(١) انظر : «الكشاف» للزمخشري (١/ ٢٥٨).

(٢) انظر : «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣/ ٥٢١).

(٣) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٩٧).

(٤) رواه ابن هشام في «السيرة النبوية» (١/ ١١٢).

أهل صعيد مصر غالباً، وَحَفَنَ: قرية مارية [سُرِّيَّهُ] النبي ﷺ [وهي التي كَلَّمَ الحسن بن علي مُعاوية أن يضع الخراج عن أهلها؛ لوصية رسول الله ﷺ بهم] <sup>(١)</sup>، ففعل معاويةً ذلك.

قال ابنُ لَهَيْعَةَ: أُمُّ إِسْمَاعِيلَ هَاجِرٌ مِنْ قَرْيَةٍ يُقَالُ لَهَا: الْفَرَمَا، سُمِّيَتْ بِاسْمِ بَانِيهَا الْفَرَمَا بْنِ قَلِيقَسْ، وَيُقَالُ: قَلِيسٌ، وَمَعْنَاهُ: مُحِبُّ الْغَرَسِ، وَهُوَ أَخُو الْإِسْكَندَرِ بْنِ قَلِيسِ الْيُونَانِيِّ، ذَكَرَهُ الطَّبْرِيُّ، وَذَكَرَ أَنَّ الْإِسْكَندَرَ حِينَ بَنَى الْإِسْكَندَرِيَّةَ قَالَ: أَبْنِي مَدِينَةً فَقِيرَةً إِلَى اللَّهِ، غَنِيَةً عَنِ النَّاسِ، وَقَالَ الْفَرَمَا: أَبْنِي مَدِينَةً غَنِيَةً عَنِ اللَّهِ، فَقِيرَةً إِلَى النَّاسِ، فَسَلَّطَ اللَّهُ عَلَيْهَا الْخَرَابَ سَرِيعاً، فَذَهَبَ رُسْمُهَا، وَبَقِيََتِ الْإِسْكَندَرِيَّةُ <sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «يختصمان في موضع لبنة»:

(ط): لعله ﷺ عَلِمَ مِنْ طَرِيقِ الْوَحْيِ أَنَّهُ سَتَحْدُثُ هَذِهِ الْحَادِثَةُ فِي مِصْرَ، وَيَكُونُ عَقِيبَ ذَلِكَ فِتْنٌ وَشُرُورٌ؛ كَخُرُوجِ الْمِصْرِيِّينَ عَلَى عِثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَوَّلًا، وَقَتْلِهِمْ مُحَمَّدَ بْنَ أَبِي بَكْرٍ ثَانِيًا، فَأَمَرَهُ بِالْخُرُوجِ مِنْهَا حِينَمَا رَأَاهُ، وَعَلِمَ أَنَّ فِي طِبَاعِ سُكَّانِهَا خِصَّةً وَمُمَاكَسَةً، فَإِذَا أَفْضَتِ الْحَالُ إِلَى أَنْ يَتَخَاصَمُوا فِي مِثْلِ هَذَا الْمُحَقَّرِ؛ فَيَنْبَغِي أَنْ يَحْتَرِزَ مِنْ مُخَالَطَتِهِمْ، وَيَجْتَنِبَ عَنْ مُسَاكَنَتِهِمْ <sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

---

(١) ما بين معكوفتين من «المفهم» (٥٠٠ / ٦)، ونقل المؤلف عنه فيه اختصاراً.

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٤٩٩ / ٦).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣٧٨٩ / ١٢).

٣٢٩ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، قال: لَمَّا نَزَلَتْ هَذِهِ الْآيَةُ:

﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤]، دَعَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ قُرَيْشًا، فَاجْتَمَعُوا، فَعَمَّ، وَخَصَّ، وَقَالَ: «يَا بَنِي عَبْدِ شَمْسٍ! يَا بَنِي كَعْبِ بْنِ لُؤَيٍّ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي مُرَّةَ بْنِ كَعْبٍ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ مَنَافٍ، أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي هَاشِمٍ أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا بَنِي عَبْدِ الْمُطَّلِبِ! أَنْقِذُوا أَنْفُسَكُمْ مِنَ النَّارِ، يَا فَاطِمَةُ! أَنْقِذِي نَفْسَكَ مِنَ النَّارِ؛ فَإِنِّي لَا أَمْلِكُ لَكُمْ مِنَ اللَّهِ شَيْئًا، غَيْرَ أَنَّ لَكُمْ رَحِمًا سَابِلُهَا بِلَالُهَا»، رواه مسلم.

قوله ﷺ «بِلَالُهَا» هو بفتح الباءِ الثَّانِيَةِ وَكسْرِهَا، «وَالْبِلَالُ»: الْمَاءُ. ومعنى الحديث: سَأَصِلُهَا، شَبَّهَ قَطِيعَتَهَا بِالْحَرَارَةِ تُطْفَأُ بِالْمَاءِ، وَهَذِهِ تُبَرَّدُ بِالصَّلَةِ.

### (الْيَا بَنِي عَشِيرَتِكَ)

\* قوله: «فعم وخص»: عمَّهم بقوله: «يا بني كعب بن لؤي»، ثم خَصَّ منهم بني مُرَّةَ بن كعب، ثم خَصَّ منهم بني عبد مناف، فلم يزل يختصُّهم منهم إلى قوله: «يا فاطمة» فهي أخصُّ من الكل.

قال صاحب «المطالع»: «لؤي» يهمز آخره، ولا يهمز، والهمز أكثر<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٨٠).

(ن): «فإني لا أملك لكم من الله شيئاً» معناه: لا تتكلموا على قرابتي،  
فإني لا أقدر على دفع مكروه يريده الله بكم<sup>(١)</sup>.

(قض): «ببلالها» يقال: للوصل بللٌ يقتضي الالتصاق والاتصال،  
وللهجر يبسٌ يُفضي إلى التفتت والانفصال<sup>(٢)</sup>.

(ط): «ببلالها» فيه مبالغة؛ كقوله: ﴿إِذَا زُلْزِلَتِ الْأَرْضُ زِلْزَالَهَا﴾ [الزلزلة:  
١]؛ أي: زلزالها التي يستوجهه في مشيئة الله تعالى، وهو الزلزال [الشديد]  
الذي [ليس] بعده زلزلة، فالمعنى أبلها بما عرف، واشتهر عند الله وعند  
الناس ما هو، فلا أترك من ذلك شيئاً، شبه الرّحم بأرض إذا بُلّت بالماء  
حقّ بِلَالِها، أثمرت، ويرى في ثمارها أثر النّضارة، وإذا تُركت، يبست  
وأجدبت، فلم تثمر إلا العداوة والقطيعة، هذا هو الوجه، والشاعر يشير  
إلى هذا المعنى في قوله:

فَلَا تَوْبِسُوا بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ الثَّرَى      فَإِنَّ الَّذِي بَيْنِي وَبَيْنَكُمْ مُثْرِي  
وعلى ذلك: قول أهل اللغة: سَنَةٌ جَمَادٌ لا مطر فيها، وناقَةٌ جَمَادٌ  
لا لبن لها، ولا يجعل السنة والناقَة جَمَاداً إلا على معنى أن السنة مخيلة  
بالقَطَر، والناقَة لا تَسْخُو بالدَّر<sup>(٣)</sup>.



(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣/ ٢٤٩).

(٣) انظر: «شرح المصابيح» للطبي (١٠/ ٣١٥٧).

٣٣٠ - وعن أبي عبد الله عمرو بن العاص رضي الله عنه، قال : سمعتُ رسولَ الله ﷺ جَهاراً غَيْرَ سِرٍّ يَقُولُ : «إِنَّ آلَ بَنِي فُلَانٍ لَيَسُوا بِأَوْلِيَائِي، إِنَّمَا وَلِيِّيَ اللَّهُ وَصَالِحُ الْمُؤْمِنِينَ، وَلَكِنْ لَهُمْ رَحِمٌ أَبْلُهَا بِبِلَالِهَا»، متفق عليه، واللفظُ للبخاري.

## التَّالِعُ [عَشْرَةٌ]

\* قوله : «بني فلان» :

(ن) : هذه الكناية من بعض الرواة، خشي أن يُسمَّيه فيترتب عليه مفسدةٌ، أو فتنةٌ؛ إما في حقِّ نفسه، وإما في حقِّ غيره، فكَنَّى عنه.

قال القاضي عياضٌ : قيل : المُكَنَّى ههنا : هو الحَكَم بن أبي العاص، ومعنى الحديث : إنما وليِّي مَنْ كان صالحاً وإنْ بَعُدَ نسبُه مِنِّي، وليس وليِّي مَنْ كان غيرَ صالح وإنْ كان نسبُه قريباً.

وأما قوله : «جَهاراً» : فمعناه علانيةٌ، لم يُخَفِه، بل باح به، وأظهره وأشاعه، وفيه : التبرؤ من المُخالفين، ومُوالاة الصَّالحين، والإعلان بذلك إنْ لم يَخَفْ [ترتب فتنة] عليه<sup>(١)</sup>.

(تو) : معناه : إني لا أوالي أحداً بالقَرابة، وإنما أَحِبُّ اللهَ سبحانه؛ لما يَحِقُّ له على العباد، وَأَحِبُّ صالحِي المؤمنين لوجه الله، وأوالي مَنْ أوالي بالإيمان والصَّلاح، وأراعي لذَوِي الرَّحِمِ حَقَّهُم بِصِلَةِ الرَّحِمِ.

\* \* \*

(١) انظر : «شرح مسلم» للنووي (٣ / ٨٧).

٣٣١- وعن أبي أيوب خالد بن زيد الأنصاري رضي الله عنه: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أخبرني بعمل يدخلني الجنة، ويُباعدني من النار. فقال النبي ﷺ: «تَعْبُدُ اللَّهَ، وَلَا تُشْرِكُ بِهِ شَيْئاً، وَتُقِيمُ الصَّلَاةَ، وَتُؤْتِي الزَّكَاةَ، وَتَصِلُ الرَّحِمَ»، متفقٌ عليه.

### (العَجَائِبُ)

(ن): (العبادة): هي الطاعة مع الخضوع، وقوله: «لا تشرك به شيئاً» إنما ذكره بعد العبادة؛ لأن الكُفَّار كانوا يعبدون من دونه أوثاناً، ويزعمون أنها شركاء فنفى هذا، وقوله: «تصل الرحم»؛ أي: تحسن إلى أقاربك، وذوي رَحِمِكَ بما تيسر على حسب حالك وحالهم؛ من إنفاق أو زيارتهم، أو طاعتهم، أو غير ذلك، وأما ذكره ﷺ صلة الرحم في هذا الحديث، وذكر الأَوْعِيَةِ في حديث عبد قيس، وغير ذلك في غيرهما: فقال القاضي عياض: ذلك بحسب ما يخصُّ السائل ويعنيه<sup>(١)</sup>.

(ق): لم يذكر في هذا الحديث شيئاً من فعل التَّطَوُّعات، فدل على جواز تركها على الجملة، لكن يُفَوَّتُ مَنْ تركها<sup>(٢)</sup> ربحاً عظيماً، وثواباً جسيماً، ومَنْ داوم على ترك شيء من السُّنَنِ، كان ذلك نقصاً في دينه، وقدحاً في عدالته، فإن كان تركه تهاوناً بها ورغبةً عنها؛ كان ذلك فسقاً يستحقُّ به ذمّاً، وقد كان صدر الصحابة فَمَنْ بعدهم يثابرون على فعل

(١) المرجع السابق، (١/ ١٧٣).

(٢) في الأصل: «تاركها».

السُّنَنَ والفضائل مُثابرتَهُم على الفرائض؛ لاغتنام الثواب، وإنما احتاج أئمة  
الفقه إلى ذكر الفرق بينهما؛ لِمَا يترتبُ عليه من وجوب الإعادة وتركها،  
وخوف العقاب على الترك، ونفيه إن حصل تركٌ ما بوجه، وإنما سكت ﷺ  
لهؤلاء السائلين عن ذكر التطوعات، ولم يذكرها لهم؛ كما ذكر في حديث  
طلحة بن عبيدالله؛ لأن هؤلاء - والله أعلم - كانوا حَدِيثِي عهد بإسلام،  
فاكتفى منهم بفعل ما وجب عليهم في تلك الحالة؛ لئلا يُثْقَلَ عليهم  
فِيَمَلُّوا، فتركهم إلى أن تنشرح صدورهم بالفهم عنه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٣٢ - وعن سَلَمَانَ بْنِ عامرٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا  
أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ، فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ؛ فَإِنَّهُ بَرَكَةٌ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ تَمْرًا،  
فَالْمَاءُ؛ فَإِنَّهُ طَهُورٌ»، وقال: «الصَّدَقَةُ عَلَى الْمِسْكِينِ صَدَقَةٌ،  
وَعَلَى ذِي الرَّحِمِ ثِنْتَانِ: صَدَقَةٌ، وَصِلَةٌ».  
رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ.

(الْحَادِي وَالْعَشِير)

\* قوله ﷺ: «إِذَا أَفْطَرَ أَحَدُكُمْ فَلْيَفْطِرْ عَلَى تَمْرٍ»، سيأتي شرحه في  
(باب الصوم).

\* وقوله: «صَدَقَةٌ وَصِلَةٌ»، قال بعض العلماء: يعني: أن الصدقة إذا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٦٦).

كانت على الغرباء حَسُنَ موقعُها، وعَظُمَ ثوابُها؛ فكيف إذا كانت على الأقرباء الذين أُنبِئُتم من أرومتِه<sup>(١)</sup>، وطلعتُم من جُرتِومته<sup>(٢)</sup>؟! وقد جاء في الحديث: «أَفْضَلُ الصَّدَقَةِ عَلَى ذِي الرَّحِمِ الْكَاشِحُ، يَقْطَعُكَ وَتَصِلُهُ»<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٣٣- وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما، قَالَ: كَانَتْ تَحْتِي امْرَأَةٌ، وَكُنْتُ أَحِبُّهَا، وَكَانَ عُمَرُ يَكْرَهُهَا، فَقَالَ لِي: طَلَّقْهَا، فَأَبَيْتُ، فَأَتَى عُمَرُ رضي الله عنه النَّبِيَّ ﷺ، فَذَكَرَ ذَلِكَ لَهُ، فَقَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «طَلَّقْهَا»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ، وَقَالَ: حَدِيثٌ حَسَنٌ صَحِيحٌ.

### (الثَّانِي فِي الْعَشِيرَةِ)

\* قوله ﷺ: «طلقها»:

(ق): فيه دليل على أنهما إذا أمرا، أو أحدهما ولدهما بأمر وجبت طاعتهما فيه إذا لم يكن ذلك الأمرُ معصيةً، وإن كان المأمور به من قبيل المُباحات أو المندوبات في أصله؛ لأن الله تعالى قرن طاعتَهما والإحسانَ إليهما بعبادته وتوحيده، فقال: ﴿وَقَضَى رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فإن قيل: فكيف يرتفع حُكم الله الأصلي بحُكم

(١) في الأصل: «انتميتُم من دوحه».

(٢) في الأصل: «جرتومه».

(٣) رَوَاهُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ فِي «الْمُسْنَدِ» (٤٠٢/٣)، مِنْ حَدِيثِ حَكِيمِ بْنِ حَزَامٍ رضي الله عنه، دُونَ قَوْلِهِ: «يَقْطَعُكَ وَتَصِلُهُ». وَهُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ. انْظُرْ: «إِرْوَاءُ الْغَلِيلِ» (٨٩٢).

غيره الطارىء؟ فالجواب: أنه لم يرتفع حُكْمُ الله بحُكْم غيره، بل بحُكْمه؛ إذ هو الذي أوجب علينا امتثال أمرهما.

وقد ذهب بعضهم إلى أن أمرهما بالمُبَاح يُصَيِّرُهُ في حَقِّ الولد مندوباً، وأمرهما بالمندوب يزيده تأكيداً في نَدْبِيَّتِهِ، والصحيح ما قدَّمناه، انتهى<sup>(١)</sup>.

في «مسند أحمد» و«المعجم الكبير» للطبراني عن معاذ بن جبل رضي الله عنه قال: أوصاني رسولُ الله ﷺ بعشر كلمات، قال: «لا تُشْرِكْ باللهِ شيئاً، وإن قُتِلْتَ وَحُرِّقْتَ، ولا تُعَقِّنْ والدَيْكَ وإن أَمَرَكَ أن تَخْرُجَ عَنْ أَهْلِكَ وَمَالِكَ، ولا تَتَرَكَّنْ صَلَاةً مَكْتُوبَةً؛ فَإِنَّ مَنْ تَرَكَ صَلَاةً مَكْتُوبَةً مُتَعَمِّداً؛ فَقَدْ بَرِئَتْ مِنْهُ ذِمَّةُ اللَّهِ، ولا تَشْرَبَنَّ خَمِراً، فَإِنَّهُ رَأْسُ كُلِّ فَاحِشَةٍ، وَإِيَّاكَ وَالْمَعْصِيَةَ؛ فَإِنَّ بِالْمَعْصِيَةِ حَلَّ سَخَطِ اللَّهِ، وَإِيَّاكَ وَالْفِرَارَ مِنَ الزَّحْفِ وَإِنْ هَلَكَ النَّاسُ، وَإِنْ أَصَابَ النَّاسَ مَوْتُ؛ فَانْبُتْ، وَأَنْفِقْ عَلَى أَهْلِكَ مِنْ طَوْلِكَ، ولا تَرْفَعْ عَنْهُمْ عَصَاكَ أَدْباً، وَأَخْفِهِمْ فِي اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.

ففي هذا الحديث، وحديث ابن عمر الخُروجُ عن المال، ومفارقةُ الزوجة والعِيال؛ طلباً لرضا الوالدين، وإن لم تسمح نفسه بتركهما؛ فليصبر على مُخالفة هواه، قال تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئاً وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئاً وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾ [البقرة: ٢١٦]، ولقد سُهِدَ من بركة ذلك ما يَعْجِزُ عنه وصفُ الواصفين، وكفاك شاهداً قولُ الخليل عليه

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥٢٠ - ٥٢١).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٥/ ٢٣٨)، والطبراني في «المعجم الكبير» (٢٤/ ١٩٠). وهو حديث صحيح. انظر: «إرواء الغليل» (٢٠٢٦).

السلام لابنه إسماعيل: غَيْرَ عَتَبَةٍ بَابُكَ<sup>(١)</sup>، فتركها في الحال من غير مُهْلَةٍ، وربما كان الخَيْرَةُ في مراجعتها، فيأمرانه بذلك، ويربح البرَّ بأبويه؛ كما روى الحافظ عمر بن عبد البرَّ أن عبد الله بن أبي بكر رضي الله عنه لَمَّا طَلَّقَ امرأته عاتكة بنت زيد بأمر أبيه؛ أنشد أبياتاً؛ منها:

فَلَمْ يَرِ مِثْلِي يَوْمَ طَلَّقْتُ مِثْلَهَا      وَلَا مِثْلَهَا فِي غَيْرِ شَيْءٍ تَطَلَّقُ<sup>(٢)</sup>  
فسمعها أبو بكر، فرقَّ له، وأمره بمُراجعتها<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٣٤ - وعن أبي الدَّرْدَاءِ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا أَتَاهُ، فَقَالَ: إِنَّ لِي امْرَأَةً، وَإِنَّ أُمِّي تَأْمُرُنِي بِطَلَاقِهَا؟ فَقَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «الْوَالِدُ أَوْسَطُ أَبْوَابِ الْجَنَّةِ، فَإِنْ شِئْتَ، فَأَضَعُ ذَلِكَ الْبَابَ، أَوْ أَحْفَظُهُ»، رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيح.

[الثَّالِثُ وَالْعِشْرُونَ]

\* قوله ﷺ: «الوالد أوسط أبواب الجنة»:

(نه): أي: خيرها، يقال: هو من أوسط القوم؛ أي: خيارهم<sup>(٤)</sup>.

(١) في هامش الأصل: «وسياأتي الحديث بطوله في كتاب المنشورات والمُلَحَّ».

(٢) في المصادر جاء البيت هكذا:

فلم أر مثلي طَلَّقَ اليَوْمَ مِثْلَهَا      وَلَا مِثْلَهَا فِي غَيْرِ جُرْمٍ تَطَلَّقُ

(٣) رواه ابن عبد البر في «الاستيعاب» (٤ / ١٨٧٧).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٥ / ١٨٣).

(ط): معناه: أن أحسن ما يُتوسَّل به إلى دُخول الجنة، ويُتوصَّل به إلى الوصول إليها مُطاوعةُ الوالد، ومُراعاةُ جانبه، انتهى<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٣٥- وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»، رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

### [الْبَرِّ وَالْعَشِيَّةِ]

\* قوله ﷺ: «الْخَالَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأُمِّ»؛ أي: في عِظَمِ ثوابِ صِلَتِهَا، والبرِّ والإحسانِ إليها، وقد روى ابن حبان في «صحيحه» عن ابن عمر رضي الله عنهما قال: أتى النبي ﷺ رجلٌ، فقال يا رسولَ الله؛ إني أذنبت [ذنباً] كبيراً، فهل [لي] من توبة؟ فقال له رسولُ الله ﷺ: «أَلَكِ وَالِدَانِ؟» قال: لا، قال: «فَلَكِ خَالَةٌ؟» قال: نعم، قال: «فَبِرِّهَا إِذَا»<sup>(٢)</sup>.

ورُوي أنه ﷺ أتمته خالته من الرِّضاعة، فتزع ﷺ رِداءه عن ظهره، وبسّطه لها، وقال: «مَرْحَباً بِأُمِّي»<sup>(٣)</sup>، وأما حديثُ أصحاب الغار: فقد سبق في (الباب الأول)، وحديث جريج: في (الباب الثاني والثلاثين).

□ □ □

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٦٦).

(٢) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٣٥). وهو حديث صحيح. انظر: «التعليقات الحسان على صحيح ابن حبان» (١ / ٤٤٢).

(٣) رواه ابن أبي الدنيا في «مكارم الأخلاق» (٢١٤)، من حديث عبد الله بن عبد الرحمن ابن أبي الحسين مرسلًا.

## ٤١- باب

### تحريم العقوق وقطيعة الرحم

\* قال الله تعالى : ﴿ فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتُقَطِّعُوا أَرْحَامَكُمْ ﴾ (٢٢) أُولَئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعَمَّى أَبْصَرَهُمْ ﴿

[محمد : ٢٢ ، ٢٣] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ وَيَقْطَعُونَ مَا أَمَرَ اللَّهُ بِهِ أَنْ يُوصَلَ وَيُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ أُولَئِكَ لَهُمُ اللَّعْنَةُ وَلَهُمْ سُوءُ الدَّارِ ﴾

[الرعد : ٢٥] .

\* وقال تعالى : ﴿ وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبُلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا ﴾ (٢٣) وَأَخْفِضْ لَهُمَا جَنَاحَ الذَّلِيلِ مِنَ الرَّحْمَةِ وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا ﴿

[الإسراء : ٢٣ - ٢٤] .

(الباب الحادي والأربعون)

(في تحريم العقوق وقطيعة الرحم)

(نه) : «العقوق» مشتق من العَقُّ، وهو الشَّقُّ والْقَطْعُ، يقال : عَقَّ والدَه

يَعُقُّهُ عُقُوقًا؛ فهو عاقٌّ: إذا آذاه وعصاه، وخرج عليه، وهو ضدُّ البرِّ به<sup>(١)</sup>.

(ن): جمع العاق: عَقَقَ بفتح الحروف كُلِّها، وعُقُق بضم العين والقاف، وقال صاحب «المُحَكَّم»: رجل عَقَقَّ، وعُقُقَّ، وعاقٌّ بمعنى واحد، وأما حقيقة العُقُوق المُحَرِّمة شرعاً: فَقَلَّ مَنْ ضبطه.

وقد قال الشيخ أبو محمد بن عبد السَّلام رحمه الله: لم أَقِفْ في عُتُوق الوالدين، وفيما يختصَّان به من الحُقوق على ضابط أَعتمد عليه؛ فإنه لا يجب طاعتُهما في كل ما يأمران به، وينهيان عنه باتفاق العلماء، وقد حَرَّمَ على الولد الجهادُ بغير إِذنهما؛ لِمَا يَشُقُّ عليهما من توقُّع قتله، أو فوت عُضْوٍ من أعضائه.

وقال الشيخ أبو عمرو بن الصَّلاح في «فتاويه»: العُقُوق المُحَرَّم كُلُّ فعل يتأذى به الوالد تأذياً ليس بالهَيِّن، مع كونه ليس من الأفعال الواجبة. قال: وربما قيل: طاعة الوالدين واجبة في كل ما ليس بمعصية، ومُخالفة أمرهما في ذلك عُقُوقٌ، وقد أوجب كثيرٌ من العلماء طاعتَهما في الشُّبُهات.

قال: وليس قولُ مَنْ قال من علمائنا: يجوز له السفر في طلب العلم، وفي التجارة بغير إِذنهما مُخالفاً لِمَا ذكرته؛ فإن هذا الكلام مُطلقٌ، وفيما ذكرته بيانٌ لتقييد ذلك المُطلق<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَهَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ تَوَلَّيْتُمْ أَنْ تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ وَتَقَطَّعُوا

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣/ ٢٧٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٨٧).

أَرْحَامَكُمْ ﴿[محمد: ٢٢]﴾؛ أي: توليتم عن الجهاد، ونكلتُم عنه أن تعودوا إلى ما كنتم فيه من الجاهلية الجهلاء، وهذا نهْيٌ عن الإفساد في الأرض عُموماً، وعن قطع الأرحام خصوصاً.

وسبق طرفٌ من معنى الآية في (الحديث الرابع) من الباب قبل هذا.

(م): ﴿إِنْ تَوَلَّيْتُمْ﴾ فيه وجهان:

أحدهما: إن أخذتم الولاية، وصار الناس في أمركم أن تفسدوا في الأرض وتقطّعوا أرحامكم؛ تناحراً على الملُك، وتهالكاً على الدنيا.

والثاني من التَّوَلَّى، وهو الإعراض<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَنْقُضُونَ عَهْدَ اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مِيثَاقِهِ﴾ [الرعد: ٢٥]، هذا حال الأشقياء، وصفاتهم، ومآلهم في الدار [الآخرة]، ومصيرهم إلى خلاف ما صار إليه المؤمنون؛ كما [أنهم] اتصفوا بخلاف صفاتهم في الدنيا، فأولئك يوفون بعهد الله، ويصلُّون ما أمر الله به أن يوصل، وهؤلاء ينقضون عهد الله، ويقطعون ما أمر الله به أن يوصل، ويفسدون في الأرض، أولئك لهم اللعنة، وهي: الإبعاد من الرحمة، وسوء الدار: هي جهنم، وبئس القرار.

قال أبو العالية: هي سِتُّ خصال في المنافقين، إذا كان فيهم الظَّهْرَةُ على الناس؛ أظهروا هذه الخصال: إذا حدَّثوا؛ كذبوا؛ وإذا وعدوا؛ أخلفوا؛ وإذا أوْتَمَنُوا، خانوا، ونقضوا عهد الله من بعد ميثاقه، وقطعوا ما أمر الله به أن يوصل، وأفسدوا في الأرض، وإذا كان الظَّهْرَةُ عليهم؛ أظهروا الثلاث

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٨ / ٥٦).

## الْخِصَالِ الْأَوَّلِ<sup>(١)</sup>.

(م): ﴿مِنْ بَعْدِ مِثْقَلِهِ﴾؛ أي: بعد أن وثَّق الله تلك الأدلة وأحكمها<sup>(٢)</sup>.

الكشاف: من بعد ما أوثقوه به؛ من الاعتراف، والقبول، ﴿سُوءَ الدَّارِ﴾  
يحتمل أن يراد به سُوء عاقبه الدنيا؛ لأنه في مقابلة ﴿عُقُوبَ الدَّارِ﴾ [الرعد: ٢٢]،  
ويجوز أن يراد به جهنم<sup>(٣)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣]، سبق في  
الباب قبله.

\* \* \*

٣٣٦ - وعن أبي بَكْرَةَ نَفِيعِ بْنِ الْحَارِثِ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ  
رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» - ثَلَاثًا -، قُلْنَا: بَلَى  
يَا رَسُولَ اللَّهِ، قَالَ: «الْإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوبُ الْوَالِدَيْنِ»، وَكَانَ  
مُتَكِنًا فَجَلَسَ، فَقَالَ: «أَلَا وَقَوْلُ الزُّورِ، وَشَهَادَةُ الزُّورِ»، فَمَا زَالَ  
يُكْرِّرُهَا حَتَّى قُلْنَا: لَيْتَهُ سَكَتَ، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.

(الْإِشْرَاكُ)

\* قوله ﷺ: «أَلَا أُنبِّئُكُمْ بِأَكْبَرِ الْكِبَائِرِ؟» ثَلَاثًا:

(ن): أي: قال هذا الكلام ثلاث مرات، ولا انحصار للكبائر في عدد

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٨ / ١٣٩).

(٢) انظر: «تفسير الرازي» (١٩ / ٣٨).

(٣) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٢ / ٤٩٦).

مذكور، وقد جاء عن ابن عباس رضي الله عنه أنه سئل عن الكبائر: أسبع هي؟ فقال: هي إلى سبعين - ويروى: إلى سبع مئة - أقرب<sup>(١)</sup>، وقد اختلف العلماء في حَدَّ الكبيرة: وتميزها من الصَّغيرة فجاء عن ابن عباس رضي الله عنه: كُلُّ شيء نهى الله عنه فهو كبيرة<sup>(٢)</sup>، وبهذا قال الأستاذ أبو إسحاق الإسفرائيني.

وحكى القاضي عياض عن المُحقِّقين قالوا: لأنَّ كلَّ مُخالفة فهي بالنسبة إلى جلال الله تعالى كبيرة، وذهب الجماهير من السلف والخلف إلى انقسام المعاصي إلى صغائر وكبائر، وهو مروى أيضاً عن ابن عباس، وقد تظاهر على ذلك دلائل من الكتاب والسنة، ولا شك في أن المخالفة قبيحة جداً بالنسبة إلى جلال الله، ولكنَّ بعضها أعظم من بعض، وتنقسم باعتبار ذلك إلى ما تكفره الصلوات الخمس، أو صوم رمضان، أو الحج، أو العمرة، أو الوضوء، أو صوم عرفة، أو صوم عاشوراء، أو فعل الحسنة، أو غير ذلك ممَّا جاءت به الأحاديث الصحيحة، وإلى ما لا يكفره ذلك، ولا شك في حُسن هذا.

وإذا ثبت ما ذكرناه؛ فاختُلف في ضبطهما اختلافاً كثيراً، فروى عن ابن عباس: أنه قال: الكبائرُ كُلُّ ذنب ختمه الله بنار، أو غضب، أو لعنة، أو عذاب<sup>(٣)</sup>، ونحو هذا عن الحسن البصري.

وقيل: هي: ما أوعده الله عليه بنار، أو حَدٌّ في الدنيا.

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤١ / ٥).

(٢) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤٠ / ٥).

(٣) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٤١ / ٥).

وقال الغزاليُّ: كلُّ معصية يُقدِّمُ المرءُ عليها من غير استشعار خوف، أو حَذار ندم؛ كالمُتَهَوَّنِ بارتكابها، والمُتَجَرِّئِ عليها اعتياداً، فما أشعر بهذا الاستخفاف والتَّهَوُّن؛ فهو كبيرة، وما يُحْمَلُ على فَلَآتِ النفس، وفَتْرَةِ مُرَاقَبَةِ التقوى، ولا ينفكُّ عن تَنَدُّمٍ يمتزج به تَغْيِصُ اللَّذَّةِ بالمعصية؛ فهذا لا يمنع العدالة، وليس بكبيرة.

وقال أبو عمرو بن الصَّلاح: الكبيرة: كلُّ ذنب كَبُرَ وَعَظُمَ عِظْماً يصح أن يطلق عليه اسم الكبيرة، ويوصَفُ بكونه عظيماً على الإطلاق، ولها أَمَارَاتٌ؛ منها: إيجاب الحَدِّ، ومنها: الإيعادُ [عليها] بالعذاب [بالنار]، ونحوها في الكتاب والسُّنة، ومنها: وصف فاعلها بالفِسْق، ومنها: اللَّعْن، كلَّعَنَ اللهُ مَنْ غَيَّرَ مَنَارَ الْأَرْضِ.

وقال الشيخ أبو محمد بنُ عبد السَّلام: إذا أردت معرفة الفرق بين الصغيرة والكبيرة؛ فاعرض مفسدةَ الذنب على مفاصد الكبائر المَنصُوصِ عليها، فإن نقَصْتَ عن أَقَلِّ مفاصد الكبائر؛ فهي من الصَّغائر، وإن ساوت أدنى مَفاصدِ الكبائر، أو زادت عليه؛ فهي من الكبائر، فَمَنْ شَتَمَ الرَّبَّ سبحانه، أو رسولَ الله ﷺ، أو استهان بالرُّسُلِ، أو كَذَّبَ واحداً منهم، أو ضَمَّنَحَ الكعبةَ بِالْعَدْرَةِ، أو ألقى المُصحفَ في القاذورات؛ فهي من أكبر الكبائر، ولم يصرح الشرع بأنه كبيرة، وكذلك لو أمسك بامرأة مُحَصَّنَةٍ لَمَنْ يَزْنِي بِهَا، أو أمسك مسلماً لَمَنْ يَقْتُلُهُ؛ فلا شك أن مفسدة ذلك أعظم من مفسدة أكل مال اليتيم، مع كونه من الكبائر.

وكذلك لو دَلَّ الْكُفَّارَ عَلَى عَوْرَةِ الْمُسْلِمِينَ، مع علمه بأنهم يستولون بدلالته، وَيَسْبُونُ حُرْمَهُمْ وَأَطْفَالَهُمْ؛ فَإِنْ نَسَبْتَهُ إِلَى هَذِهِ الْمَفَاسِدِ أَعْظَمُ مِنْ

تَوَلَّيْهِ يَوْمَ الزَّخْفِ بغير عُدْرٍ، مع كونه من الكبائر، وكذلك لو كذب على إنسان يعلم أنه يُقتل بسببه، أما إذا كذب عليه كذباً يؤخذ منه بسببه ثمرةٌ فليس كَذِبُهُ من الكبائر.

قال: وقد نصَّ الشرع على أن شهادة الزُّور، وأكلَ مال اليتيم من الكبائر، فإن وقعاً في مالٍ خطير؛ فهذا ظاهر، وإن وقعاً في حقير؛ فيجوز أن يُجعلاً من الكبائر؛ فطاماً عن هذه المفسدة؛ كما جعل شربَ قطرة من الخمر من الكبائر، وإن لم تتحقق المفسدة، ويجوز أن يُضبطَ ذلك بنصاب السرقة.

قال: والحُكم بغير الحقِّ كبيرة؛ فإن شاهدَ الزُّور مُتسبِّبٌ، والحاكم مُباشِرٌ، فإذا جُعِلَ التسبُّبُ كبيرةً؛ فالمُباشرةُ أَوْلَى.

قال: وقد ضبط بعضُ العلماء الكبائرَ بأنها كلُّ ذنبٍ قُرِنَ به الوعيدُ، أو الحدُّ، أو اللَّعنُ، فعلى هذا: كلُّ ذنبٍ عُلِمَ أن مفسدته كمفسدة ما قُرِنَ به الوعيدُ، أو الحدُّ، أو اللَّعنُ، أو أكبرُ من مفسدته؛ فهو كبيرة، ثم قال: الأولى: أن يضبط الكبيرة بما يُشعر بتهافتِ مُرتكبها في دينه إشعاراً أصغر الكبائر المنصوص عليها، هذا آخر كلام الشيخ أبي محمد بن عبد السلام.

قال الإمام أبو الحسن الواحدِيُّ المُفسِّر وغيره: الصَّحِيحُ: أن حَدَّ الكبيرة غيرُ معروف، بل ورد الشرع بوصف نوع من المعاصي بأنها كبائر، وأنواع بأنها صغائر، وأنواع لم توصف، وهى مشتملة على كبائر وصغائر، والحكمة في عدم بيانها: أن يكون العبد مُمتنعاً من جميعها؛ مخافةً أن يكون من الكبائر، قال: وهذا شبيهٌ بإخفاء ليلة القدر، وساعة يوم الجمعة، وساعة إجابة الدعاء من الليل، واسم الله الأعظم، ونحو ذلك ممَّا أخفي، والله أعلم.

قال العلماء: والإصرارُ على الصغيرة يجعلها كبيرةً، وروي عن عمر وابن عباس وغيرهما: لا كبيرة مع الاستغفار، ولا صغيرة مع الإصرار<sup>(١)</sup>، معناه: أن الكبيرة تُمَحَى بالاستغفار، والصغيرة تصير كبيرةً بالإصرار.

قال الشيخ أبو محمد بن عبد السلام في حَدِّ الإصرار: هو أن تتكرَّر منه الصغيرة تكرُّراً يُشعرُ مجموعها بما يُشعر به أصغرُ الكبائر<sup>(٢)</sup>.

✽ قوله ﷺ: «وشهادة الزور»:

(ط): «الزور»: أعلى الصدر، وَزُرْتُ فلاناً تلقَّيته بزوري، وقيل للكذب: زورٌ؛ لكونه مائلاً عن جهته<sup>(٣)</sup>.

(ن): «الزور»: الكذب، والباطل، والتُّهْمَةُ.

(ق): إنما كانت من أكبر الكبائر؛ لأنها يُتَوَصَّلُ بها إلى إتلاف النفوس والأموال، وتحليل ما حرَّم الله، وتحريم ما أحلَّ الله، فلا شيء من الكبائر أعظمُ ضرراً، ولا أكثرُ فساداً منها بعد الشرك<sup>(٤)</sup>.

(ك): فإن قلت: إن الشرك أكبر الكبائر، فما وجه الآخرين؟

قلت: لأنهما أيضاً تشابها به من حيث إن الأب سبب وجوده ظاهراً، وهو يُربِّيهِ، ومن حيث إن الزور يثبت الحقَّ لغير مُستحقِّه؛ ولذلك ذكرهما الله تعالى في سلكه؛ حيث قال: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ

(١) رواه اللالكائي في «اعتقاد أهل السنة» (١٩١٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٤ / ٢).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٥٠٥ / ٢).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢٨٢ / ١).

إِحْسَنًا ﴿[الإسراء: ٢٣]﴾، وقال: ﴿فَاجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوَّلِينَ وَاجْتَنِبُوا قَوْلَ الزُّورِ﴾ [الحج: ٣٠] <sup>(١)</sup>.

\* وقوله: «وكان متكئاً فجلس»:

(ن): جلوسه ﷺ؛ للاهتمام بهذا الأمر، وهو يفيد تأكيداً لتحريمه، وعِظَمُ قُبْحِهِ، وأما قولهم: «ليته سكت» إنما قالوه وتَمَنَّوْهُ؛ شفقةً على رسول الله ﷺ، وكراهة لما يزعجه ويغضبه، انتهى <sup>(٢)</sup>.

ويحتمل أن يقال: إن تمنِّيهم لسكوته إنما كان؛ لأن تكراره ﷺ كان يزيده تأكيداً وعِظَماً، فخافوا إن زاد على هذه المبالغة أن يُوجِبَ لمرتكبه هلاكُ الأبد، فتمنوا سكوتَه لذلك.

\* \* \*

٣٣٧ - وعن عبد الله بن عمرو بن العاصٍ رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «الكَبَائِرُ: الإِشْرَاكُ بِاللَّهِ، وَعُقُوقُ الْوَالِدَيْنِ، وَقَتْلُ النَّفْسِ، وَالْيَمِينُ الْغَمُوسُ»، رواه البخاري.

«الْيَمِينُ الْغَمُوسُ»: الَّتِي يَخْلِفُهَا كَاذِباً عَامِداً، سُمِّيَتْ غَمُوساً؛ لِأَنَّهَا تَغْمِسُ الْحَالِفَ فِي الْإِثْمِ.

(الْبَيِّنَاتُ)

(نو): «اليمين الغموس»: هي الحلف بالله على أمر ماضٍ مُتَعَمِّداً

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١١ / ١٧٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ٨٨).

الكذب فيها، ولا كفارة عند أبي حنيفة، ومالك، وأحمد في أحد الروايتين عنه، وسُميت غموساً؛ لغمس صاحبها في الإثم، ثم في النار.

وقال أبو عبيد: هي أن يقطع الرجل بها مال غيره.

(ك) فإن قلت: ما وجه تخصيص هذه الأربعة بالذكر؟

قلت: لأنها أكبر الكبائر، ولأن الله تعالى أوعد على القتل ما أوعد على الشرك؛ حيث قال: ﴿وَمَنْ يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا﴾ [النساء: ٩٣]، والآخران يُشابهان الشرك<sup>(١)</sup>.

وقد تقدم قريباً قوله ﷺ: «مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ»<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٣٨ - وعنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «مِنْ الْكَبَائِرِ شَتْمُ

الرَّجُلِ وَالِدَيْهِ»، قالوا: يا رسول الله! وهل يشتم الرجلُ والدَيْهِ؟! قال: «نعم؛ يسبُّ أبا الرجل، فيسبُّ أباه، ويسبُّ أمَّهُ، فيسبُّ أمَّهُ»، متفقٌ عليه.

وفي رواية: «إِنَّ مِنْ أَكْبَرِ الْكَبَائِرِ أَنْ يَلْعَنَ الرَّجُلُ وَالِدَيْهِ»، قيل: يا رسول الله! كيف يلعنُ الرجلُ والدَيْهِ؟! قال: «يسبُّ أبا الرجل، فيسبُّ أباه، ويسبُّ أمَّهُ، فيسبُّ أمَّهُ».

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١١ / ١٧٤).

(٢) رواه البخاري (٥٦٢٨)، من حديث عبدالله بن عمرو رضي الله عنه.

## [الْبَالِغُ]

(ق): لأن شَتَمَ المسلم الذي ليس بأب كبيرة، فشَتَمَ الآباءَ أكبرُ منه، وقولُهم: «هل»، و«كيف يلعن» استفهامٌ إنكارٍ واستبعادٌ لوقوع ذلك عن أحد من الناس، وهو دليلٌ على ما كانوا عليه من المُبالغة في برِّ الوالدين، ومن المُلازمة لمكارم الأخلاق والآداب<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: دليلٌ على أن من يتسبب في شيء؛ جاز أن يُنسبَ إليه ذلك الشيء، وإنما جُعِلَ هذا عُقُوقاً؛ لكونه يحصل منه ما يتأذى به الوالدُ تأذياً ليس بالهين، وفيه: قطعُ الدَّرَائِعِ، فيؤخذ منه النهي عن بيع العَصِيرِ مِمَّنْ يَتَّخِذُ الخمرَ، والسَّلاحَ مِمَّنْ يقطع الطريقَ، ونحو ذلك<sup>(٢)</sup>.

(ق): وهو نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا الَّذِينَ يَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّوا اللَّهَ عَدَوًّا بِغَيْرِ عِلْمٍ﴾ [الأنعام: ١٠٨]، الدَّرِيعَةُ: هو الامتناع ممَّا ليس مَحْظُوراً في نفسه؛ مخافة الوقوع في مَحْظُور<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٣٩- وعن أبي محمدٍ جُبَيْرِ بْنِ مُطْعِمٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ قَالَ: «لَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ قَاطِعٌ»، قال سفيانُ في روايته: يَعْنِي: قَاطِعَ رَحِمٍ، متفق عليه.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٨٨).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٨٥).

\* قوله: «قال سفيان: يعني: قاطع الرحم»:

(ق): هذا التفسير صحيح؛ لكثرة مجيء لفظ «قاطع» في الشرع مُضافاً إلى الرِّجْم، فإذا أُورِدَ عَرِيّاً عن الإضافة؛ حمل على ذلك الغالب، وهذا الحديث يُحمل على المُستَحِلِّ لقطع الرِّجْم، فيكون القاطع كافراً، ويُخاف عليه أن يَفْسُدَ قلبه بسبب تلك المعصية، فيُخْتَمَ عليه بالكفر، فلا يدخل الجنة، أو لا يدخل الجنة في الوقت الذي يدخلها الواصل لِرِجْمِهِ؛ لأن القاطع يُحبس في النار بمعصيته، ثم بعد ذلك يُخَلَّص منها بتوحيده، كلُّ ذلك مُحْتَمِلٌ، والله ورسوله أعلم.

وهذا الحديث يدل دلالة واضحة على وُجوب صِلَةِ الرِّجْم على الجملة، وعلى تحريم قطعها، وأنه كبيرة، ولا خلاف فيه، ولكن الصِّلَةُ درجاتٌ بعضها أرفع من بعض، فأدناها ترك المُهاجرة؛ كما قال ﷺ: «صِلُوا أَرْحَامَكُمْ ولو بالسَّلام»<sup>(١)</sup>، وهذا بحسب القدرة عليها، والحاجة إليها، ومنها ما يُستحبُّ، أو يُرغب فيه، وليس مَنْ لم يبلغ أقصى الصِّلَةِ يُسمَّى قاطعاً، ولا مَنْ قَصَرَ عَمَّا ينبغي له ويُقدَّرُ عليه يُسمَّى واصلاً<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٤٠ - وَعَنْ أَبِي عِيسَى الْمُغِيرَةِ بْنِ شُعْبَةَ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ،

(١) رواه القضاعي في «مسند الشهاب» (٦٥٤)، من حديث سويد بن عامر، مراسلاً.

وقد ذكره ابن حبان في «الثقات» (٣٢٤ / ٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٢٦ / ٦).

قال: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى حَرَّمَ عَلَيْكُمْ عُقُوقَ الْأُمِّهَاتِ، وَمَنْعًا وَهَاتِ، وَوَأَدَ الْبَنَاتِ، وَكَرِهَ لَكُمْ قِيلَ وَقَالَ، وَكَثْرَةَ السُّؤَالِ، وَإِضَاعَةَ الْمَالِ»، متفقٌ عليه.

قوله: «مَنْعًا» مَعْنَاهُ: مَنَعُ مَا وَجَبَ عَلَيْهِ، وَ«هَاتِ»: طَلَبُ مَا لَيْسَ لَهُ. وَ«وَأَدَ الْبَنَاتِ» مَعْنَاهُ: دَفْنُهُنَّ فِي الْحَيَاةِ، وَ«قِيلَ وَقَالَ» مَعْنَاهُ: الْحَدِيثُ بِكُلِّ مَا يَسْمَعُهُ، فَيَقُولُ: قِيلَ كَذَا، وَقَالَ فَلَانُ كَذَا؛ مِمَّا لَا يَعْلَمُ صِحَّتَهُ، وَلَا يَظُنُّهَا، وَكَفَى بِالْمَرْءِ كَذِبًا أَنْ يُحَدِّثَ بِكُلِّ مَا سَمِعَ. وَ«إِضَاعَةُ الْمَالِ»: تَبْذِيرُهُ وَصَرْفُهُ فِي غَيْرِ الْوُجُوهِ الْمَأْذُونِ فِيهَا مِنْ مَقَاصِدِ الْآخِرَةِ وَالْدُّنْيَا، وَتَرْكُ حِفْظِهِ مَعَ إِمْكَانِ الْحِفْظِ. وَ«كَثْرَةُ السُّؤَالِ»: الْإِلْحَاحُ فِيمَا لَا حَاجَةَ إِلَيْهِ.

وفي البابِ أَحَادِيثُ سَبَقَتْ فِي الْبَابِ قَبْلَهُ؛ كَحَدِيثِ: «وَأَقْطَعْ مَنْ قَطَعَكَ»، وَحَدِيثِ: «مَنْ قَطَعَنِي، قَطَعَهُ اللَّهُ».

### (الْحَمَلُ عَلَى الْكِبَائِرِ)

(ن): عُقُوقُ الْأُمِّهَاتِ مِنَ الْكِبَائِرِ بِالْإِجْمَاعِ، وَكَذَلِكَ عُقُوقُ الْآبَاءِ مِنَ الْكِبَائِرِ، وَاقْتَصَرَ ههنا عَلَى الْأُمِّهَاتِ؛ لِأَنَّهُ حُرِّمَتْهُنَّ أَكْثَرُ مِنْ حُرْمَةِ الْآبَاءِ؛ وَلِهَذَا قَالَ ﷺ حِينَ قَالَ لَهُ السَّائِلُ: مَنْ أَبْرُّ؟ قَالَ: «أُمُّكَ، ثُمَّ أُمُّكَ» ثَلَاثًا، ثُمَّ قَالَ فِي الرَّابِعَةِ: «ثُمَّ أَبَاكَ»<sup>(١)</sup>، وَلِأَنَّهُ أَكْثَرُ الْعُقُوقِ يَقَعُ لِلْأُمِّهَاتِ، وَيَطْمَعُ

(١) تقدم تخريجه.

الأولاد فيهن<sup>(١)</sup>.

(خط): لم يخصَّ الأمُّ بالعقوق فقط، بل نَبَّهَ بأحدهما على الآخر؛ لأنَّ لعقوق الأمَّهات مَزِيَّةً في القُبْح، وحق الأب مُقَدِّمٌ في الطاعة، وحُسن المتابعة لرأيه، والنفوذ لأمره، وقبول الأدب منه<sup>(٢)</sup>.

(ن): «وَأَدِ الْبَنَاتِ» دفنهن أحياء، فيمتن تحت التراب، وهو من كبائر الموبقات؛ لأنه قتل نفس بغير حَقٍّ، ويتضمَّن أيضاً قِطْعَةَ الرَّحِمِ، وإنما اقتصر على البنات، لأنه المعتاد الذي كانت الجاهلية تفعله<sup>(٣)</sup>.

(ط): قيل: قدَّمَ عقوق الأمَّهات؛ لأنهن الأصول، وعَقَبَهُنَّ بَوَادِ الْبَنَاتِ؛ لأنهن الفروع، وكان ذلك تنبيهاً على أن أكبر الكبائر هو قطعُ النَّسْلِ الذي هو مُوجِبٌ لخراب العالم<sup>(٤)</sup>.

(ن): «وَهَاتِ» بكسر التاء<sup>(٥)</sup>.

(ط): قيل: نهى عن مَنَعِ الْوَاجِبِ مِنْ مَالِهِ، وَأَقْوَالِهِ، وَأَخْلَاقِهِ مِنَ الْحُقُوقِ الْإِثْمِ فِيهَا، ونهى عن استدعاء ما لا يجب عليهم من الحقوق، وتكليفه إِيَّاهُمْ بِالْقِيَامِ بِمَا لَا يَجِبُ عَلَيْهِمْ، فكأنه [ينصف ولا] يَنْتَصِفُ، فهذا من أَسْمَجِ الْخِلَالِ<sup>(٦)</sup>.

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/١١).

(٢) انظر: «أعلام الحديث» للخطابي (٢/٦١٣).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/١٢).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣١٥٧).

(٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢/١٢).

(٦) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣١٥٧).

### • قوله: «قيل وقال»:

(نه): أي: نهى عن فضول ما يتحدث به المتجالسون؛ من قولهم: قيل: كذا، وقال: كذا، ويناؤهما على كونهما فعلين ماضيين متضمنين للضمير، والإعراب على إجرائهما مجرى الأسماء خلوَيْنِ من الضمير، وإدخال حرف التعريف عليهما في قولهم: القِيلُ والقَالُ، وقيل: القَالُ: الابتداء، والقِيلُ: الجواب، وهذا إنما يصح إذا كانت الرواية: (قيل وقال) على أنهما فعلان، فيكون النهي عن القول بما لا يصحُّ ولا تعلمُ حقيقته، وهو كحديثه الآخر: «بَسَّ مَطِيَّةَ الرَّجُلِ زَعَمُوا»<sup>(١)</sup>، فأما مَنْ حكى ما يصحُّ ويُعرف حقيقته وأسنده إلى ثقة صادق: فلا وجه للنهي عنه، ولا ذمَّ.

وقال أبو عبيد: فيه تجوُّزٌ عربيَّةٌ، وذلك أنه جعل القال مصدراً، كأنه قال: نهى عن قيل وقول، يقال: قلت قولاً، وقالاً، وقيلاً، وهذا التأويل على أنهما اسمان، وقيل: أراد النهي عن كثرة الكلام مُبَدِّئاً ومُجَبِّياً، وقيل: أراد به حكاية أقوال الناس، والبحث عما لا يُجري عليه خيراً، ولا يعنيه أمره<sup>(٢)</sup>.

(ط): قيل: هذا الكلام مُتَضَمِّنٌ لعموم حرمة النسيمة والغيبة؛ فإن تبليغ الكلام من أقبح الخصال، والإصغاء إليهما أقبح وأفحش<sup>(٣)</sup>.

### • قوله: «وكثرة السؤال»:

(ن): المراد به التنطع في المسائل، والإكثار من السؤال عمّا لا يقع،

---

(١) رواه أبو داود (٤٩٧٢)، من حديث حذيفة رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٨٤٦).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤/١٢٢).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣١٥٨).

ولا تدعو إليه حاجة، وقيل: المراد به سؤال الناس أموالهم، وما في أيديهم، وقد تظاهرت الأحاديثُ الصَّحيحةُ بالنهي عنهما، وقيل: يحتمل أن يكون المراد به كثرة سؤال الإنسان عن حاله وتفاصيل أمره، فيدخل في ذلك سؤاله عمّا لا يعنيه، ويتضمّن ذلك حصولَ الحرج في حقّ المسؤول؛ فإنه قد لا يؤثّر إخباره بأحواله، فإن أخبره؛ شقّ عليه، وإن كذبه في الإخبار، أو تكلف التعريض؛ لِحَقِّقَةِ الْمَشَقَّةِ، وإن أهمل جوابه؛ ارتكب سوء الأدب.

وقيل: يحتمل أن المراد كثرة السؤال عن أخبار الناس، وأحداث الزّمان، وما لا يعني الإنسان، وهذا ضعيف؛ لأنه قد عُرف هذا من النَّهي عن قِيلَ وقال<sup>(١)</sup>.

(تو): وقيل: المراد كثرة السؤال في العلم؛ وللامتحان، وإظهار المرء، وقيل: المراد كثرة سؤال النبي ﷺ؛ لقوله تعالى: ﴿يَكَايُهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ إِن بُدَّ لَكُمْ تَسْؤُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠١].

\* قوله: «إِضَاعَةُ الْمَالِ»:

(ن): هو صرفه في غير وجوهه الشرعية، وتعرضه للتلف، وسببُ النهي: أنه إفساد، والله لا يحبُّ الفساد؛ لأنه إذا ضاع ماله؛ تعرّض لما في أيدي الناس<sup>(٢)</sup>.

(ط): التقسيم الحاصر فيه: أن تقول إن الذي يُصرف إليه المال؛ إما أن يكون واجباً؛ كالنفقة، والزكاة، ونحوها، فهذا لا ضياع فيه، وهكذا إن

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢ / ١١).

(٢) المرجع السابق، الموضع نفسه.

كان مَدْبُوباً إِلَيْهِ، وإِما أَنْ يَكُونَ حَرَاماً، أَوْ مَكْرُوهاً، وَهَذَا قَلِيلُهُ وَكَثِيرُهُ  
إِضَاعَةٌ وَسَرَفٌ، وإِما أَنْ يَكُونَ مُبَاحاً؛ فَلَا إِشْكَالَ إِلَّا فِي هَذَا الْقِسْمِ؛ إِذْ  
كَثِيرٌ مِنَ الْأُمُورِ يَعُدُّهُ بَعْضُ النَّاسِ مِنَ الْمُبَاحَاتِ، وَعِنْدَ التَّحْقِيقِ لَيْسَ  
كَذَلِكَ؛ كَتَشْيِيدِ الْأَبْنِيَةِ، وَتَزْيِينِهَا، وَالْإِسْرَافِ فِي النِّفْقَةِ، وَالتَّوَسُّعِ فِي لُبْسِ  
الْثِيَابِ النَّاعِمَةِ، وَالْأَطْعَمَةِ الشَّهِيَةِ اللَّذِيذَةِ، وَأَنْتَ تَعْلَمُ أَنَّ الْقِسْوَةَ، وَغِلَظَ  
الطَّعْلِ يَتَوَلَّدُ مِنْ لُبْسِ الرِّقَاقِ، وَيَدْخُلُ فِيهِ تَمْوِيَةُ الْأَوَانِي وَالسُّقُوفِ بِالذَّهَبِ  
وَالْفِضَّةِ، وَسُوءُ الْقِيَامِ عَلَى مَا يَمْلِكُهُ مِنَ الرِّقِيقِ وَالِدَوَابِّ، وَقِسْمَةُ مَا لَا  
يَنْتَفَعُ الشَّرِيكَ بِهِ؛ كَاللُّلُؤَةِ، وَالسَّيْفِ يُكْسِرَانِ، وَكَذَا احْتِمَالُ الْغَبْنِ  
الْفَاحِشِ فِي الْبَيَاعَاتِ، وَهَذَا الْحَدِيثُ أَصْلٌ فِي مَعْرِفَةِ حُسْنِ الْخَلْقِ<sup>(١)</sup>.



---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣١٥٨).

## ٤٢- باب

### فضل برِّ أصدقاء الأب والأمِّ والأقارب والزوجة وسائر مَنْ يُندَبُ إكرامه

(الباب الثاني والأربعون)

(في فضل برِّ أصدقاء الأب

والأمِّ والأقارب والزوجة وسائر مَنْ يُندَبُ إكرامه)

٣٤١ - عن ابن عمر رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «إِنَّ أَبْرَّ الْبِرِّ أَنْ  
يَصِلَ الرَّجُلُ وَدَّ أَبِيهِ».

[القول]

\* قوله ﷺ: «أهل ود أبيه»:

(ن): (الود) ههنا مضموم الواو، وفيه: فضل صلة أصدقاء الآباء،  
والإحسان إليهم، وإكرامهم وهو مُتَضَمِّنُ لبرِّ الأب، وإكرامه؛ لكونه بسببه،  
ويلتحق به أصدقاء الأمِّ، والأجداد، والمشايع، والزَّوج، والزَّوجة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠٩).

٣٤٢ - وعن عبد الله بن دينار، عن عبد الله بن عمر رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا مِنَ الْأَعْرَابِ لَقِيَهُ بِطَرِيقِ مَكَّةَ، فَسَلَّمَ عَلَيْهِ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ، وَحَمَلَهُ عَلَى حِمَارٍ كَانَ يَرْكَبُهُ، وَأَعْطَاهُ عِمَامَةً كَانَتْ عَلَى رَأْسِهِ، قَالَ ابْنُ دِينَارٍ: فَقُلْنَا لَهُ: أَصْلَحَكَ اللَّهُ، إِنَّهُمْ الْأَعْرَابُ، وَهُمْ يَرْضَوْنَ بِالْيَسِيرِ، فَقَالَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ عُمَرَ: إِنَّ هَذَا كَانَ وَدًّا لِعُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ رضي الله عنه، وَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ أَبَرَ الْبِرِّ صِلَةَ الرَّجُلِ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ».

وفي رواية عن ابن دينار عن ابن عمر: أَنَّهُ كَانَ إِذَا خَرَجَ إِلَى مَكَّةَ، كَانَ لَهُ حِمَارٌ يَتَرَوَّحُ عَلَيْهِ إِذَا مَلَ رُكُوبَ الرَّاحِلَةِ، وَعِمَامَةً يَشُدُّ بِهَا رَأْسَهُ، فَبَيْنَا هُوَ يَوْمًا عَلَى الْحِمَارِ، إِذْ مَرَّ بِهِ أَعْرَابِيٌّ، فَقَالَ: أَلَسْتَ ابْنُ فُلَانٍ بِنِ فُلَانٍ؟ قَالَ: بَلَى، فَأَعْطَاهُ الْحِمَارَ، فَقَالَ: ارْكَبْ هَذَا، وَأَعْطَاهُ الْعِمَامَةَ، وَقَالَ: اشْدُدْ بِهَا رَأْسَكَ، فَقَالَ لَهُ بَعْضُ أَصْحَابِهِ: غَفَرَ اللَّهُ لَكَ، أَعْطَيْتَ هَذَا الْأَعْرَابِيَّ حِمَارًا كُنْتَ تَرَوَّحُ عَلَيْهِ، وَعِمَامَةً كُنْتَ تَشُدُّ بِهَا رَأْسَكَ؟! فَقَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «إِنَّ مِنْ أَبَرَ الْبِرِّ أَنْ يَصِلَ الرَّجُلُ أَهْلَ وَدِّ أَبِيهِ بَعْدَ أَنْ يُؤَلِّيَ»، وَإِنَّ أَبَاهُ كَانَ صَدِيقًا لِعُمَرَ رضي الله عنه، رَوَى هَذِهِ الرِّوَايَاتِ كُلُّهَا مُسْلِمٌ.

## [الْبَائِيَّةُ وَالْبَائِيَّةُ]

\* قوله: «كان وُدًا لعمر»:

(ن): قال القاضي: رَوَيْنَاهُ بِضَمِّ الْوَاوِ وَكسْرِهَا؛ أَي: صَدِيقًا، وَمِنْ أَهْلِ مَوَدَّتِهِ، وَهِيَ مَحَبَّتُهُ<sup>(١)</sup>.

(نه): وهو على حذف المضاف، تقديره: كان ذا وُدٍّ لعمر؛ أَي: صَدِيقًا، وَإِنْ كَانَتْ الْوَاوُ مَكْسُورَةً؛ فَلَا يَحْتَاجُ إِلَى حَذْفٍ؛ فَإِنَّ الْوَدَّ - بِالْكَسْرِ - الصَّدِيقُ<sup>(٢)</sup>.

\* وقوله: «يتروح عليه» معناه: يستريح عليه إذا ضَجَرَ من ركوب البعير.

(تو): «بعد أن يولي» هذه الكلمة مِمَّا يَتَخَبَطُ النَّاسُ فِيهَا، وَالَّذِي أَعْرَفَهُ هُوَ [أَنَّ] الْفِعْلَ مُسْنَدٌ إِلَى (أَبِيهِ)؛ أَي: بعد أن يُغَيَّبَ أَبُوهُ، أَوْ يَمُوتُ؛ مِنْ وَلَّى يُوَلِّي، يُؤَيِّدُهُ حَدِيثُ أَبِي أُسَيْدٍ<sup>(٣)</sup> السَّاعِدِيِّ: «وإنْفَازُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوصَلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا»<sup>(٤)</sup>.

(ط): هكذا صُحِّحَ فِي «جَامِعِ الْأَصُولِ»: «يولي» بِضَمِّ الْيَاءِ، وَفَتْحِ الْوَاوِ، وَكسْرِ اللَّامِ الْمُشَدَّدَةِ، الْمَعْنَى: أَنَّ مِنْ جُمْلَةِ الْمَبْرَّاتِ الْفُضْلَى مَبْرَّةَ الرَّجُلِ مَعَ أَحِبَّاءِ أَبِيهِ؛ فَإِنَّ مَوَدَّةَ الْأَبَاءِ قَرَابَةُ الْأَبْنَاءِ؛ أَي: إِذَا غَابَ، أَوْ مَاتَ؛

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١٦٤ / ٥).

(٣) في الأصل: «سعيد».

(٤) رواه أبو داود (٥١٤٢). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب»

(١٤٨٢).

يحفظ أهل وُدّه، ويُحسن إليهم؛ فإنه من تمام الإحسان إلى الأب، وإنما كان أبرّ؛ لأنه إذا حفظ غَيْبَتَهُ؛ فهو بحفظ حضوره أولى وأحرى، انتهى<sup>(١)</sup>.

قيل: لأنه برّ من وجهين، أحدهما: التقرب إلى الله تعالى في برّ والده المتوفى، وما أعظم البرّ إلى ما انقطعت وُصْلَاتُهُ وزالت أسبابه، والثاني: الاضطناع إلى أصدقاء الأب، وفي «صحيح ابن حبان» عن أبي بُرْدَةَ<sup>(٢)</sup> قال: قَدِمْتُ المدينة، فأتاني عبد الله بن عمر، فقال أتدري لم أتيتك؟ قال: قلت: لا، قال سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقول: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَصِلَ أَبَاهُ فِي قَبْرِهِ؛ فَلْيَصِلْ إِخْوَانَ أَبِيهِ بَعْدَهُ»، وإنه كان بين أبي عمر وبين أهلك إِخَاءٌ ووُدٌّ، فأحببتُ أن أصِلَ ذاك<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٤٣ - وعن أبي أُسَيْدٍ - بضم الهمزة وفتح السين - مالك بن رَبِيعَةَ السَّاعِدِيِّ رضي الله عنه، قال: بَيْنَا نَحْنُ جُلُوسٌ عِنْدَ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، إِذْ جَاءَهُ رَجُلٌ مِنْ بَنِي سَلِمْةَ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! هَلْ بَقِيَ مِنْ بَرِّ أَبَوَيْ شَيْءٍ أَبْرُهُمَا بِهِ بَعْدَ مَوْتِهِمَا؟ فَقَالَ: «نَعَمْ، الصَّلَاةُ عَلَيْهِمَا، وَالِاسْتِغْفَارُ لَهُمَا، وَإِنْفَاذُ عَهْدِهِمَا مِنْ بَعْدِهِمَا، وَصِلَةُ الرَّحِمِ الَّتِي لَا تُوَصَّلُ إِلَّا بِهِمَا، وَإِكْرَامُ صَدِيقِهِمَا»، رواه أبو داود.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣١٥٩).

(٢) في الأصل: «هريرة».

(٣) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٤٣٢). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٩٦٠).

## (الرحمة)

\* قوله: «الصلاة عليهما»؛ أي: الدُّعاء لهما بالعفو والمغفرة؛  
امثالاً لقوله تعالى: ﴿وَقُلْ رَبِّ ارْحَمْهُمَا كَمَا رَبَّيَانِي صَغِيرًا﴾ [الإسراء: ٢٤]، «وإنفاذ  
عهدهما» إذا عُهد إلى الولد بأمر؛ ينبغي أن يُنفذه.

\* قوله: «وصلة الرحم التي لا توصل إلا بهما»:

(ط): «التي لا توصل إلا بهما» ليس بصفة للمُضاف إليه، بل  
للمُضاف؛ أي: الصِّلة الموصوفة بأنها خالصة لحَقُّهما ورضائهما، لا لأمرٍ  
آخر ونحوه.

قال الغزاليُّ في «الإحياء»: وهو هذا؛ أن العباد أمروا أن لا يعبدوا إلا  
الله، ولا يريدوا بطاعتهم غيره، وكذلك مَنْ يَخْدُمُ أبويه لا ينبغي أن يَخْدُمَ  
لطلب منزلة عندهما؛ إلا من حيث إن رضا الله في رضا الوالدين، ولا يجوز  
له [أن] يُرائي بطاعته؛ لينال بها منزلة عند الوالدين؛ فإن ذلك معصيةٌ في  
الحال، وسيكشف الله عن ريائه، ويسقطُ منزلته من قلبهما أيضاً، انتهى<sup>(١)</sup>.

جَعَلَ الصِّفة لأقرب المذكورين أَوْلَى، بل هو الظاهر، إلا أن يَصْرِفَ  
عنه قرينةٌ ف «التي» هنا صفة «الرحم»؛ أي: القَرابة الموصوفة بأنها لا تُوصَلُ  
إلا بسببهما، فيكون المراد صلة أقارب الأبوين بعد موتهما، ولو جُعِلَ صفةً  
للصلة<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠/٣١٦٨).

(٢) كذا في الأصل، ولعل فيه نقصاً.

٣٤٤ - وعن عائشة رضي الله عنها، قالت: مَا غَرْتُ عَلَى أَحَدٍ مِنْ نِسَاءِ النَّبِيِّ ﷺ مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ رضي الله عنها، وَمَا رَأَيْتُهَا قَطُّ، وَلَكِنْ كَانَ يُكْثِرُ ذِكْرَهَا، وَرُبَّمَا ذَبَحَ الشَّاةَ، ثُمَّ يَقْطَعُهَا أَغْضَاءً، ثُمَّ يَبْعَثُهَا فِي صَدَائِقِ خَدِيجَةَ، فَرُبَّمَا قُلْتُ لَهُ: كَانَ لَمْ يَكُنْ فِي الدُّنْيَا إِلَّا خَدِيجَةُ! فيقول: «إِنَّهَا كَانَتْ وَكَانَتْ، وَكَانَ لِي مِنْهَا وَلَدٌ»، متفقٌ عليه.

وفي رواية: وَإِنْ كَانَ لِيَذْبَحَ الشَّاةَ، فَيَهْدِي فِي خَلَائِلِهَا مِنْهَا مَا يَسْعُهُنَّ.

وفي رواية: كَانَ إِذَا ذَبَحَ الشَّاةَ يَقُولُ: «أَرْسِلُوا بِهَا إِلَى أَصْدِقَاءِ خَدِيجَةَ».

وفي رواية: قالت: اسْتَأْذَنْتُ هَالَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ أُخْتُ خَدِيجَةَ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَعَرَفَ اسْتِئْذَانَ خَدِيجَةَ، فَارْتَأَحَ لِدَلِكْ، فَقَالَ: «اللَّهُمَّ هَالَةَ بِنْتُ خُوَيْلِدٍ».

قولُها: «فَارْتَأَحَ»: هُوَ بِالْحَاءِ، وَفِي «الْجَمْعِ بَيْنَ الصَّحِيحِينَ» لِلْحُمَيْدِيِّ: «فَارْتَأَعَ» بِالْعَيْنِ، وَمَعْنَاهُ: اهْتَمَّ بِهِ.

[الْحُمَيْدِيُّ]

\* «مَا غَرْتُ عَلَى خَدِيجَةَ»:

(ط): [«مَا» فِيهِ] يَجُوزُ أَنْ تَكُونَ مُصَدَّرِيَّةً وَمَوْصُولَةً؛ أَيْ: مَا غَرْتُ مِثْلَ

غيرتي، أو مثل التي غرتها، والغيرة: الحمية والأنفة، يقال: رجل غيور، وامرأة غيور بلا هاء؛ لأن فعولاً يشترك فيه الذكر والأنثى<sup>(١)</sup>.

• قولها: «يكثّر ذكرها»:

(ق): أي: يمدحها ويثني عليها، ويذكر فضائلها؛ وذلك لفَرْطِ محبته إياها ولما اتصل له من الخير بسببها، وفي بيتها، ومن أحب شيئاً؛ أكثر ذكره، وذبحه الشاة وإهداؤها إلى صدائقي خديجة دليلٌ على كرم خلقه، وحُسن عَهْدِهِ<sup>(٢)</sup>.

(ط): «إنها كانت وكانت» كرر، ولم يرد به التثنية، ولكن التكرير ليعلق به كلّ مرة من خصائصها ما يدلُّ على فضلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الْجِدَارُ فَكَانَ لِغُلَامَيْنِ يَتِيمَيْنِ فِي الْمَدِينَةِ وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا وَكَانَ أَبُوهُمَا صَالِحًا﴾ [الكهف: ٨٢]، ولم يذكر ههنا مُتعلِّقه؛ للشُّهرة؛ تفخيماً<sup>(٣)</sup>.

• قوله ﷺ: «وكان لي منها ولد»:

(ق): أجمع أهل النُّقل أنها ولدت له أربع بنات، كلهن أدركن الإسلام، وأسلمن، وهاجرن: زينب وفاطمة ورُقِيَّةُ وأُمُّ كُلثوم، وأجمعوا أنها ولدت ابناً يُسمَّى القاسم، وبه كان يُكنى، مات بمكة صغيراً، قيل: إنه بلغ إلى أن مشى وقيل: لم يعيش إلا أياماً يسيرة، قيل: لم تلد له ذكراً غيره، وقيل: بل ولدت له عبدالله، والطيب، والظاهر، وقيل: بل ولدت

(١) المرجع السابق، (١٢ / ٣٩٢١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٣١٧).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢ / ٣٩٢١).

عبدالله، والطيبُ والطاهرُ اسمان له، ولم يكن للنبي ﷺ ولدٌ من غير خديجة إلا إبراهيم ولدته مارية القبطية، توفي بالمدينة وهو رضيع<sup>(١)</sup>.

• قولها: «عرف استئذان خديجة»:

(ق): أي: تذكر عند استئذان هالة خديجة، وكانت نعمة هالة تشبه نعمة خديجة، وأصل هذا كله أن من أحب شيئاً؛ أحب محبوباته، وما يتعلق به، وما يشبهه<sup>(٢)</sup>.

(ن): هذا كله دليلٌ لحسن العهد، وحفظ الوُدِّ، وحرمة الصَّاحب<sup>(٣)</sup>،

انتهى.

وعن محمد بن زيد بن مهاجر بن قنفذ أن عجوزاً سوداء دخلت على النبي ﷺ فحيّاها، وقال: «كيف أنتم؟ كيف حالكم؟»، فلمّا خرجت؛ قالت عائشة رضي الله عنها: يا رسول الله؛ ألهذه السوداء تحيي وتضع ما أرى؟! قال: «إنّها كانت تغشانا في حياة خديجة، وإنّ حسن العهد من الإيمان»<sup>(٤)</sup>.

قال أبو بكر الحافظ: كانت هذه العجوزُ ماشطة خديجة رضي الله عنها، واسمها جثامة المُرنية، وتكنى أم زُفر، انتهى.

ولعلها هي التي قالت للنبي ﷺ: إني أُصرع؛ وإني أتكشف؛ فادع الله

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٣١٣).

(٢) المرجع السابق، (٦/ ٣١٧).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥/ ٢٠٢).

(٤) رواه الزبير بن بكار في «المنتخب من كتاب أزواج النبي ﷺ» (ص: ٣٤).

لي، وقد سبق في (باب الصبر).

\* \* \*

٣٤٥ - وعن أنس بن مالك رضي الله عنه، قال: خَرَجْتُ مَعَ جَرِيرِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ الْبَجَلِيِّ رضي الله عنه فِي سَفَرٍ، فَكَانَ يَخْدُمُنِي، فَقُلْتُ لَهُ: لَا تَفْعَلْ، فَقَالَ: إِنِّي قَدْ رَأَيْتُ الْأَنْصَارَ تَصْنَعُ بِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ شَيْئًا آلَيْتُ عَلَى نَفْسِي أَنْ لَا أَصْحَبَ أَحَدًا مِنْهُمْ إِلَّا خَدَمْتُهُ، متفقٌ عليه.

[السِّيَرَاتُ]

في «صحيح مسلم» زاد ابن المشي وابنُ بشار في حديثهما: وكان جريرٌ أكبرَ من أنس، وقال ابنُ بشار: أسَنَّ من أنس<sup>(١)</sup>.  
(ن): فيه: دليلٌ لإكرام المُحسن، والمُتَسَبِّبِ إليه، وإن كان أصغرَ سنًا، وفيه: تواضع جرير وفضيلته، وإكرامه للنبي ﷺ، وإحسانه إلى متسبب إلى مَنْ أحسن إليه ﷺ<sup>(٢)</sup>.

□ □ □

(١) رواه مسلم (٢٥١٣ / ١٨١).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ٧٠).

## ٤٣ - باب

### إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ، وبيان فضلهم

\* قال الله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣].

\* وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يُعَظِّمْ شَعِيرَةَ اللَّهِ فَإِنَّهَا مِنْ تَقْوَى الْقُلُوبِ﴾ [الحج: ٣٢].

(الباب الثالث والأربعون)

(في إكرام أهل بيت رسول الله ﷺ وبيان فضلهم)

(غب): أهل الرَّجُل مَنْ يَجْمَعُهُ وإياهم نسبٌ أو دين، وما يجري مجراهما؛ من صناعة، وبيت، وولد، فأهل الرجل [في الأصل] مَنْ يَجْمَعُهُ وإياهم مَسْكَنٌ، ثم تُجَوِّزُ به، فقيل: أهل بيت الرجل لِمَنْ يَجْمَعُهُ وإياهم نسبٌ، وتُعرف في أسرة النبي ﷺ وعِثْرَتِهِ مُطْلَقاً إذا قيل: أهل البيت؛ لقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ [الأحزاب: ٣٣] (١).

(١) انظر: «مفردات القرآن» للراغب (ص: ٢٩).

قال الشيخ عِمَادُ الدِّينِ بَنُ كَثِيرٍ رَحِمَهُ اللهُ: سياق هذه الآية نَصٌّ في [دخول] أزواج النبي ﷺ في أهل البيت ههنا؛ لأنهن سبب نزول هذه الآية، وسبب النزول داخل فيه قولاً واحداً؛ إما وحده على قول، أو مع غيره على الصحيح.

روى ابن جرير عن عكرمة: أنه كان ينادي في السوق: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾ [الأحزاب: ٣٣]، أنزلت في نساء النبي ﷺ خاصة<sup>(١)</sup>، وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس: أن هذه الآية نزلت في نساء النبي ﷺ، وقال عكرمة: مَنْ شاء باهَلْتُهُ: أنها نزلت في أزواج النبي ﷺ.

فإن كان المراد أنهن سببُ النزول دون غيرهن؛ ففيه نظر؛ فإنه قد وردت أحاديث كثيرة تدلُّ على أن المراد أعمُّ من ذلك، روى الإمام أحمد عن أنس رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان يمرُّ بباب فاطمة رضي الله عنها ستة أشهر إذا خرج إلى صلاة الفجر، يقول: «الصَّلَاةُ يَا أَهْلَ الْبَيْتِ، ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيراً﴾» [الأحزاب: ٣٣]، رواه الترمذي وحسنه<sup>(٢)</sup>.

وروى ابن جرير عن عائشة رضي الله عنها قالت: خرج النبي ﷺ ذات غداة، وعليه مرطٌ مُرَحَّلٌ من شعر أسود، فجاء الحسن، فأدخله معه، ثم جاء الحسين، فأدخله معه، ثم جاءت فاطمة، فأدخلها معه، ثم جاء علي،

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢ / ٨).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٥٩ / ٣)، والترمذي (٣٢٠٦). وهو حديث

ضعيف. انظر: «ضعيف سنن الترمذي» (٦٢٧).

فأدخله، ثم قال: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، ورواه مسلم في «صحيحه» أيضاً<sup>(١)</sup>.

وروى ابن أبي حاتم: أن الحسن بن علي عليه السلام استُخلف حين قُتل علي عليه السلام، قال: فينا هو يصلي؛ إذ وثب عليه رجلٌ، فطعنه بخنجرٍ، وزعم حصين أنه بلغه أن الذي طعنه رجلٌ من بني أسد، قال: فيزعمون أن الطعنة وقعت في وركه، فمرض منها شهراً، ثم برأ، فقعده على المنبر، فقال: يا أهل العراق؛ اتقوا الله فينا؛ فإننا أمراءكم، وضيّفانكم، ونحن أهل البيت الذي قال الله ﷻ: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]، قال فما زال يقرؤها حتى ما بقي أحدٌ من أهل المسجد إلا ويخنُّ بكاءً.

وقال علي بن الحسين عليه السلام لرجل من أهل الشام: أما قرأت في (الأحزاب): ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا﴾ [الأحزاب: ٣٣]؟ قال ولأنتم هم؟ قال: نعم<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿عَنْكُمُ الرِّجْسُ﴾ [الأحزاب: ٣٣]:

(ط): استعار للذنوب الرِّجْسَ، وللتقوى الطُّهْرَ؛ لأنَّ عَرْضَ الْمُقْتَرِفِ لِلْمُقَبَّحَاتِ يَتَلَوَّثُ بِهَا، وَيَتَدَنَسُ؛ كَمَا يَتَلَوَّثُ بَدَنُهُ بِالْأَرْجَاسِ، وَأَمَّا الْمُحْسَنَاتُ، فَالْعَرَضُ مِنْهَا نَقِيٌّ مَصُونٌ؛ كَالثَوْبِ الطَّاهِرِ، وَفِي هَذِهِ

(١) رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢/٦)، ومسلم (٣٦/٢٠٨١).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١/١٥٢)، والحديث رواه ابن جرير الطبري في «تفسيره» (٢٢/٨).

الاستعارة ما يُنفَرُ أولي الألباب عَمَّا كرههُ الله لعباده، ونهاهم عنه، ويُرَغِّبهم فيما رَضِيَهُ لهم، وأمرهم به، و﴿أَهْلَ الْبَيْتِ﴾ نُصِبَ على النداء، أو على المدح، وفي هذا دليلٌ بَيِّنٌ على أن نساء النبي ﷺ من أهل بيته؛ لأنه مَسْبُوقٌ بقوله: ﴿يَنْسَاءَ النَّبِيِّ لَسَنُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [الأحزاب: ٣٢] <sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٤٦ - وعن يزيد بن حَيَّان، قال: انطَلَقْتُ أَنَا وَحُصَيْنُ بْنُ سَبْرَةَ، وَعَمْرُو بْنُ مُسْلِمٍ إِلَى زَيْدِ بْنِ أَرْقَمَ رضي الله عنه، فَلَمَّا جَلَسْنَا إِلَيْهِ، قَالَ لَهُ حُصَيْنُ: لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، رَأَيْتَ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، وَسَمِعْتَ حَدِيثَهُ، وَغَزَوْتَ مَعَهُ، وَصَلَّيْتَ خَلْفَهُ، لَقَدْ لَقِيتَ يَا زَيْدُ خَيْرًا كَثِيرًا، حَدَّثْنَا يَا زَيْدُ مَا سَمِعْتَ مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، قَالَ: يَا بْنَ أَخِي! وَاللَّهِ! لَقَدْ كَبِرَتْ سِنِّي، وَقَدَّمَ عَهْدِي، وَنَسِيتُ بَعْضَ الَّذِي كُنْتُ أَعْيِي مِنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَمَا حَدَّثْتُكُمْ، فَاقْبَلُوا، وَمَا لَا، فَلَا تُكَلِّفُونِيهِ، ثُمَّ قَالَ: قَامَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَوْمًا فِينَا خَطِيبًا بِمَاءٍ يُدْعَى خُمًّا بَيْنَ مَكَّةَ وَالْمَدِينَةِ، فَحَمِدَ اللَّهَ، وَأَثْنَى عَلَيْهِ، وَوَعِظَ، وَذَكَرَ، ثُمَّ قَالَ: «أَمَّا بَعْدُ: أَلَا أَيُّهَا النَّاسُ! فَإِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ يُوشِكُ أَنْ يَأْتِيَ رَسُولُ رَبِّي فَأُجِيبُ، وَأَنَا تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَوَّلُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، فِيهِ الْهُدَى وَالنُّورُ، فَخُذُوا بِكِتَابِ اللَّهِ، وَاسْتَمْسِكُوا بِهِ»،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٢ / ٣٩٠٠).

فَحَثَّ عَلَى كِتَابِ اللَّهِ، وَرَغَّبَ فِيهِ، ثُمَّ قَالَ: «وَأَهْلُ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي، أَذْكُرُّكُمْ اللَّهُ فِي أَهْلِ بَيْتِي»، فَقَالَ لَهُ حُصَيْنٌ: وَمَنْ أَهْلُ بَيْتِهِ يَا زَيْدُ، أَلَيْسَ نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ؟ قَالَ: نِسَاؤُهُ مِنْ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَلَكِنْ أَهْلُ بَيْتِهِ مَنْ حُرِمَ الصَّدَقَةُ بَعْدَهُ، قَالَ: وَمَنْ هُمْ؟ قَالَ: هُمْ آلُ عَلِيٍّ، وَآلُ عَقِيلٍ، وَآلُ جَعْفَرٍ، وَآلُ عَبَّاسٍ، قَالَ: كُلُّ هَؤُلَاءِ حُرِمَ الصَّدَقَةُ؟ قَالَ: نَعَمْ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وفي رواية: «أَلَا وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ ثَقَلَيْنِ: أَحَدُهُمَا كِتَابُ اللَّهِ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ، مَنْ اتَّبَعَهُ، كَانَ عَلَى الْهُدَى، وَمَنْ تَرَكَهُ، كَانَ عَلَى ضَلَالَةٍ».

\* قوله: «بمَاءٍ يَدْعَى خَمًّا»:

(ن): هو بضم الخاء المعجمة، وتشديد الميم، وهو اسم لَغِيْضَةٍ على ثلاثة أميال من الجُحْفَةِ، عندها غَدِيرٌ مشهور، يضاف إلى الغِيْضَةِ، فيقال: غَدِيرُ خُمٍّ<sup>(١)</sup>.

(ق): هو موضعٌ معروف، وقد أكثرَتِ الشَّيْعَةُ، وأهلُ الأهواء فيه من الكذب على رسول الله ﷺ في استخلافه علياً عليه السلام، ووصيته إياه، ولم يَصِحَّ من ذلك شيءٌ إلا هذا الحديث<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥/١٧٩).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/٣٠٣).

• قوله ﷺ: «وأنا تارك فيكم ثقلين»:

(نه): سَمَاهُمَا ثَقَلَيْنِ؛ لأنَّ الأخذَ بهما، والعمل بهما ثَقِيلٌ، ويقال لكل خطير نفيس: ثَقُلَ، فَسَمَاهُمَا ثَقَلَيْنِ؛ إعظاماً لِقَدْرِهِمَا، وَتَفْخِيماً لِسَانَهُمَا<sup>(١)</sup>.  
قال في «الفائق»: قيل لِلْجَنِّ وَالْإِنْسِ: الثَّقَلَانِ؛ لِأَنَّهُمَا قُطَّانُ الْأَرْضِ، وَكَأَنَّهُمَا أُثْقِلَاها، وَقَدْ شُبَّهَ بِهِمَا الْكِتَابُ وَالْعِثْرَةُ فِي أَنَّ الدِّينَ يُسْتَصْلَحُ بِهِمَا، وَيُعَمَّرُ كَمَا عُمِّرَتِ الدُّنْيَا بِالْثَّقَلَيْنِ<sup>(٢)</sup>.

(حس): سُمِّيَ الْجَنُّ وَالْإِنْسُ ثَقَلَيْنِ؛ لِأَنَّهُمَا فَضَّلَا بِالْتَمِيزِ عَلَى سَائِرِ الْحَيَوَانِ، وَكُلُّ شَيْءٍ لَهُ قَدْرٌ وَوِزْنٌ يُتَنَافَسُ فِيهِ فَهُوَ ثَقُلَ<sup>(٣)</sup>.

• قوله ﷺ: «أذكركم الله في أهل بيتي»:

(ط): أَي: أُنذِرْكُمْ اللَّهَ فِي شَأْنِ أَهْلِ بَيْتِي، وَأَقُولُ لَكُمْ: اتَّقُوا اللَّهَ، وَلَا تُؤْذَوْهُمْ، فَاحْفَظُوهُمْ، وَالتَّذْكِيرُ بِمَعْنَى الْوَعْظِ يَدُلُّ عَلَيْهِ قَوْلُهُ: «وَوَعِظْ وَذَكَّرْ»<sup>(٤)</sup>.

(ق): هَذِهِ الْوَصِيَّةُ، وَهَذَا التَّأْكِيدُ الْعَظِيمُ يَقْتَضِي وَجُوبَ احْتِرَامِ آلِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَهْلِ بَيْتِهِ، وَإِبْرَارِهِمْ، وَتَوْقِيرَهُمْ، وَمَحَبَّتِهِمْ وَجُوبَ الْفُرُوضِ الْمُؤَكَّدَةِ الَّتِي لَا عُذْرَ لِأَحَدٍ فِي التَّخَلُّفِ عَنْهَا، هَذَا مَعَ مَا عَلِمَ مِنْ خُصُوصِيَّتِهِمْ بِالنَّبِيِّ ﷺ، وَبَأَنَّهُمْ جُزْءٌ مِنْهُ؛ فَإِنَّهُمْ أَصُولُهُ الَّتِي نَشَأُ مِنْهَا، وَفُرُوعُهُ الَّتِي تَنْشَأُ

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٢١٦).

(٢) انظر: «الفائق في غريب الحديث» للزمخشري (١/ ١٧٠).

(٣) انظر: «شرح السنة» للبخاري (١٤/ ١١٨).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٢/ ٣٩٠٣).

عنه، فويلٌ لِمَن خالف رسولَ الله ﷺ في وصيَّته، وقابله بنقيض مقصوده وأمنيته، فوا خجلَهُمْ؛ إذ وقفوا بين يديه، ووا فضيحتَهُمْ يومَ يُعرَضُونَ عليه<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ومن أهل بيته؟»:

(ق): هذا سؤال من تمسك بظاهر لفظ «البيت»؛ فإن الزوجة هي أهل بيت الرجل؛ إذ هي التي تقمُّه، وتُلازمه، وتقوم بمصالحه، ولذلك أجابه زيدٌ بأن قال: «نساؤه من أهل بيته»؛ أي: بيته المحسوس، وليس هذا هو المراد هنا؛ ولذلك قال في جواب السائل في رواية أخرى: «لا»<sup>(٢)</sup>؛ أي: ليس نساؤه من أهل بيته.

المعنى ههنا: ولكن هم أصله وعصبته، ثم عيَّنتهم بأنهم الذين تحرم عليهم الصدقات الشرعية، وهم: آل عليٍّ إلى آخره، وقد عيَّنتهم زيدٌ تعييناً يرفع معه الإشكال، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال الشيخ عماد الدين أبو الفداء إسماعيل بن كثير: عني زيد بن أرقم: أن نساءه من أهل بيته، وقرباته أحقُّ بهذه التسمية، وهذا يشبه ما ثبت في «صحيح مسلم»: أن رسول الله ﷺ لما سُئل عن المسجد الذي أسس على التقوى من أول يوم، فقال: «هو مسجدي هذا»<sup>(٤)</sup>، فهذا من هذا القبيل؛ فإن

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٣٠٤).

(٢) رواه مسلم (٢٤٠٨ / ٣٧)، من حديث زيد بن أرقم ؓ.

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٣٠٤).

(٤) رواه مسلم (١٣٩٨ / ٥١٤)، من حديث أبي سعيد الخدري ؓ.

الآية نزلت في أزواج النبي ﷺ، وهُنَّ داخلاتٌ في أهل البيت، لكن القرابة أحقُّ وأولى بالدُّخول؛ كما أن الآية نزلت في مسجد قباء، ومسجده ﷺ أحقُّ وأولى بالتأسيس على التقوى<sup>(١)</sup>.

(ن): أي: نساؤه من أهل بيته الذين يُساكنونه، ويعولهم ويأمرهم باحترامهم، وسَمَّاهم نَقْلًا، ووعظ في حقِّهم، وذَكَرَ، فنساؤه داخلاتٌ في هذا كله، ولا يدخلن فيمن حَرَّمَ عليهم الصدقة<sup>(٢)</sup>.

\* قوله: «هو حبل الله»:

(ن): قيل: المراد بحبل الله عَهْدُهُ، وقيل: السبب المُوصل إلى رضا ورحمته، وقيل: هو نوره الذي يَهْدِي به، انتهى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٤٧- وعن ابنِ عَمَرَ ﷺ، عَنْ أَبِي بَكْرٍ الصَّادِقِ ﷺ: مَوْقُوفًا عَلَيْهِ أَنَّهُ قَالَ: ارْقُبُوا مُحَمَّدًا ﷺ فِي أَهْلِ بَيْتِهِ، رواه البخاري. مَعْنَى: «ارْقُبُوا»: رَاعُوهُ، واحْتَرِمُوهُ، وَأَكْرِمُوهُ، والله أعلم.

\* قول الصديق ﷺ: «ارقبوا محمداً ﷺ في أهل بيته»: فيه: الحَثُّ الشَّدِيدُ على مُؤالاة أهل البيت [و] من والاهم، ومُعَاداة مَنْ عاداهم، فينبغي

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١ / ١٦٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٥ / ١٨٠).

(٣) المرجع السابق، (١٥ / ١٨١).

أن يُستحضر شخصه الكريم حياً بين أظهرهم، يشاهد أدبهم وتعظيمهم  
وإكرامهم أهل البيت؛ فإن حقيقة المراقبة استحضار الرقيب.



## ٤٤- باب

توقير العلماء والكبار وأهل الفضل  
وتقديمهم على غيرهم، ورفع مجالسهم،  
 وإظهار مرتبتهم

\* قال الله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ إِنَّمَا  
يَتَذَكَّرُ أُولَؤُلَا الْأَلْبَبِ﴾ [الزمر: ٩].

(الباب الرابع والأربعون)

(في توقير العلماء والكبار وأهل الفضل  
وتقديمهم على غيرهم ورفع مجالسهم وإظهار مرتبتهم)

\* قوله تعالى : ﴿قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [الزمر: ٩]:

(م): فيه تنبيه عظيم على فضيلة [العلم]، وقد فرّق بين سبعة في  
القرآن، فرّق بين الخبيث والطيب، فقال تعالى : ﴿قُلْ لَا يَسْتَوِي الْخَبِيثُ  
وَالطَّيِّبُ﴾ [المائدة: ١٠٠]؛ يعني: الحلال، والحرام، وفرّق بين الأعمى  
والبصير، والنور والظلمة، والجنة والنار، والحيّ والميت، فقال تعالى :  
﴿وَمَا يَسْتَوِي الْأَعْمَى وَالْبَصِيرُ ۝ وَلَا الظُّلُمَتُ وَلَا النُّورُ ۝ وَلَا الظِّلُّ وَلَا الْحَرُورُ ۝  
وَمَا يَسْتَوِي الْأَحْيَاءُ وَلَا الْأَمْوَاتُ﴾ [فاطر: ١٩ - ٢٢]، وإذا تأملت، وجدت كلّ ذلك  
مأخوذاً من الفرق بين العالم والجاهل<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢/ ١٦٥).

(ش): ذكر ابن عبد البر عن عبد الله بن داود قال: إذا كان يومُ القيامة؛ عزل الله سبحانه العلماء عن الحساب، فيقول: ادخلوا الجنة على ما كان منكم، إني لم أجعل حكمتي فيكم إلا لخير أردته بكم.

قال ابن عبد البر في هذا الخبر: إن الله ﷻ يجلس العلماء يوم القيامة حتى يُقضى بين الناس، ويدخل أهل الجنة الجنة، وأهل النار النار، ثم يدعو العلماء، فيقول: يا معشر العلماء؛ إني لم أضع حكمتي فيكم، وأنا أريد أن أعدبكم، قد علمت أنكم تخلطون من المعاصي ما لا يخلط غيركم، فسترتها عليكم، وغفرتها لكم، وإنما كنت أعبد بفتياكم وتعليمكم عبادي، ادخلوا الجنة بغير حساب، ثم قال: لا مُعطي لما منع الله، ولا مانع لما أعطى.

قال: وروى الطبراني بإسناد جيّد مرفوعاً إلى النبي ﷺ: إن الله إذا جمع الناس في صعيد واحد؛ قال للعلماء: إني كنت أعبد بفتواكم، وقد علمت أنكم تخلطون ما لا يخلط الناس، وإني لم أضع علمي فيكم، وأنا أريد أن أعدبكم، اذهبوا فقد غفرت لكم<sup>(١)</sup>، هذا معنى الحديث، وقد روي مسنداً ومرسلاً.

فإن قيل: فقواعد الشرع تقتضي أن يُسامح الجاهل بما لا يُسامح به العالم، وأن يغفر له ما لا يغفر للعالم؛ فإن حجة الله عليه أقوم منها على الجاهل، وعلمه بقبح المعصية، وبُغض الله إياها، وعقوبته عليها أعظم، ونعمة الله عليه بما أودعه من العلم [أعظم] من نعمته على الجاهل، فمن حُبِّي بالإنعام والإكرام، ثم تجرأ على انتهاك المحرمات، واستخف

(١) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٤٢٦٤) وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١/ ٤٧)، من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

بالتَّبِعَاتِ وَالسَّيِّئَاتِ؛ اسْتَحَقَّ أَنْ يُقَابَلَ مِنَ الْإِنْتِقَامِ بِمَا لَا يُقَابَلُ بِهِ مَنْ لَيْسَ مِثْلَهُ، وَعَلَى هَذَا جَاءَ قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يُنَسِّأُ النَّبِيَّ مَنْ يَأْتِ مِنْكُمْ بِفَحِشَةٍ مُبِينَةٍ يُضَعَّفُ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾ [الأحزاب: ٣٠]؛ وَلِهَذَا كَانَ حَدُّ الْحُرِّ ضَعْفِي حَدِّ الْعَبْدِ؛ لِكَمَالِ النِّعْمَةِ عَلَيْهِ، وَفِي الْحَدِيثِ: «أَشَدُّ النَّاسِ عَذَاباً يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَالِمٌ لَمْ يَنْفَعُهُ [اللَّهُ] بِعِلْمِهِ».

قَالَ بَعْضُ السَّلَفِ: يُغْفَرُ لِلْجَاهِلِ سَبْعُونَ ذَنْباً قَبْلَ أَنْ يُغْفَرَ لِلْعَالِمِ ذَنْبٌ.

فَالْجَوَابُ: أَنَّ مَا ذَكَرْتُمُوهُ حَقٌّ لَا رَيْبَ فِيهِ، وَلَكِنْ مَقْتَضَى الشَّرْعِ وَالْحِكْمَةِ أَيْضاً: أَنَّ مَنْ كَثُرَتْ حَسَنَاتُهُ، وَكَانَ لَهُ فِي الْإِسْلَامِ تَأْثِيرٌ ظَاهِرٌ؛ فَإِنَّهُ يَحْتَمِلُ لَهُ مَا لَا يَحْتَمِلُ لِغَيْرِهِ، وَيُغْفَرُ عَنْهُ مَا لَا يُغْفَرُ عَنْ غَيْرِهِ؛ فَإِنَّ الْمَعْصِيَةَ خَبَثٌ، وَالْمَاءَ إِذَا بَلَغَ قُلْتَيْنِ؛ لَمْ يَحْمِلِ الْخَبَثُ، بِخِلَافِ الْمَاءِ الْقَلِيلِ؛ فَإِنَّهُ لَا يَحْمِلُ أَدْنَى خَبَثٍ، فَيؤَثِّرُ فِيهِ، وَيُفْسِدُهُ، وَمِنْ هَذَا قَوْلُ النَّبِيِّ ﷺ لِعُمَرَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: «وَمَا يُدْرِيكَ لَعَلَّ اللَّهَ أَطْلَعَ عَلَى أَهْلِ بَدْرٍ فَقَالَ: اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ، فَقَدْ غَفَرْتُ لَكُمْ»<sup>(١)</sup>، وَهَذَا هُوَ الْمَانِعُ مَنْ قَتَلَ مِنْ حَسَنٍ عَلَيْهِ وَعَلَى الْمُسْلِمِينَ، وَارْتَكَبَ مِثْلَ ذَلِكَ الذَّنْبِ الْعَظِيمِ، وَكَانَ مَقْتَضَى الْعُقُوبَةِ قَائِماً، وَلَكِنْ مَنَعَ مِنْ تَرْتُّبِ أَثَرِهِ عَلَيْهِ مَا لَهُ مِنَ الْمَشْهَدِ الْعَظِيمِ.

وَلَمَّا حَضَرَ النَّبِيُّ ﷺ عَلَى الصَّدَقَةِ، فَأَخْرَجَ عُثْمَانَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ تِلْكَ الصَّدَقَةَ الْعَظِيمَةَ؛ قَالَ النَّبِيُّ ﷺ: «مَا ضَرَّ عُثْمَانَ مَا فَعَلَ بَعْدَ الْيَوْمِ»<sup>(٢)</sup>، وَقَالَ لَطْلُحَةٌ لَمَّا

(١) رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ (٢٨٤٥)، مِنْ حَدِيثِ عَلِيٍّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ.

(٢) رَوَاهُ التِّرْمِذِيُّ (٣٧٠١)، مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنِ سَمُرَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، وَهُوَ حَدِيثٌ

حَسَنٌ. انْظُرْ: «صَحِيحُ سُنَنِ التِّرْمِذِيِّ» (٢٩٢٠).

طأطأ للنبي ﷺ حتى صعد على ظهره على الصخرة: «أَوْجَبَ طَلْحَةُ»<sup>(١)</sup>، وهذا موسى بن عمران كليم الرحمن ألقى الألواح التي فيها كلام الله ﷻ، الذي كتب له، ألقاها على الأرض حتى تكسرت<sup>(٢)</sup>، ولطم عين ملك الموت ففقاها<sup>(٣)</sup>، وأخذ برأس أخيه يجره إليه، وهو نبي كريم، كل هذا لم ينقص منه شيئاً عند ربّه ﷻ؛ فإن الأمر الذي قام به موسى عليه السلام، وصبره على ما أُوذِيَ في الله لا يؤثر فيه أمثال هذه الأمور، ومعلوم في فطرة الناس أن من له ألوف من الحسنات يُسامح بالسيئة الواحدة؛ كما قيل:

فإذا الحبيب أتى بذنبٍ واحدٍ      جاءت محاسنه بألفٍ شفيح  
وقال آخر:

فإن يكن الفعل الذي ساء واحداً      فأفعاله اللاتي سررن كثير  
والله سبحانه يُعامل مع الذين آثروا محابته ومراضيه طول عُمُرهم، وغلبتهم دواعي طبعهم أحياناً من العفو والمسامحة ما لا يُعامل مع غيرهم، وأيضاً؛ فإن العالم إذا زلّ فإنه يُحسن إسراع الفَيْتَةِ، ومُداواة الجُرح، فهو كالطبيب الحاذق البصير بالمرض وأسباب علاجه، وهذا فصل الخطاب في هذا الموضع، وبه يتبين أن الأمرين حقٌّ، ولا مُنافاةَ بينهما أصلاً، وأن كل

(١) رواه الترمذي (١٦٩٢)، من حديث الزبير بن العوام ؓ، وهو حديث حسن. انظر: «صحيح سنن الترمذي» (٢٩٣٩).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١ / ٢٧١)، والطبراني في «المعجم الكبير» (١٢ / ٥٤)، من حديث ابن عباس ؓ. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٥٣٧٤).

(٣) رواه مسلم (٢٣٧٢ / ١٥٨)، من حديث أبي هريرة ؓ.

واحد منهما إنما زاد قبح ذنبه على ذنب الآخر؛ بسبب جهله، وتجرد خطيئته عما يقاومها، [فعاد] القبح في الموضعين إلى الجهل، وما يستلزمه، وإلى العلم وما يستلزمه، وهذا دليل ظاهر على شرف العلم وفضله، وبالله التوفيق<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٤٨ - وعن أبي مسعود عُقبة بن عمرو البدرى الأنصارى رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنْ كَانُوا فِي الْقِرَاءَةِ سَوَاءً، فَأَعْلَمُهُمْ بِالسُّنَّةِ، فَإِنْ كَانُوا فِي السُّنَّةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَأَقْدَمُهُمْ سِنًا، وَلَا يَوْمَنَّ الرَّجُلُ الرَّجُلَ فِي سُلْطَانِهِ، وَلَا يَقْعُدُ فِي بَيْتِهِ عَلَى تَكْرِمَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ»، رواه مسلم.

وفي رواية له: «فَأَقْدَمُهُمْ سِلْمًا» بدل «سِنًا»؛ أي إسلامًا. وفي رواية: «يَوْمُ الْقَوْمِ أَقْرَوْهُمْ لِكِتَابِ اللَّهِ، وَأَقْدَمُهُمْ قِرَاءَةً، فَإِنْ كَانَتْ قِرَاءَتُهُمْ سَوَاءً، فَيَوْمُهُمْ أَقْدَمُهُمْ هِجْرَةً، فَإِنْ كَانُوا فِي الْهِجْرَةِ سَوَاءً، فَلْيَوْمُهُمْ أَكْبَرُهُمْ سِنًا».

والمُرَادُ «بِسُلْطَانِهِ»: مَحَلٌّ وَلَايَتِهِ، أَوْ الْمَوْضِعُ الَّذِي يَخْتَصُّ بِهِ، «وَتَكْرِمَتُهُ» بفتح التاء وكسر الراء: وَهِيَ مَا يَنْفَرِدُ بِهِ مِنْ فِرَاشٍ وَسَرِيرٍ وَنَحْوِهِمَا.

(١) انظر: «مفتاح دار السعادة» لابن القيم (١ / ١٧٥).

## (الإمام)

(ط): «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ» إخبارٌ في معنى الأمر؛ كما أن قوله تعالى:

﴿الزَّانِي لَا يَنْكِحُ إِلَّا زَانِيَةً﴾ [النور: ٣] إخبارٌ في معنى النهي<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: دليلٌ لمن يقول بتقديم الأقرأ على الأفقه، وهو مذهب أبي حنيفة، وأحمد، وبعض أصحابنا، وقال مالك والشافعي وأصحابنا: الأفقه مُقَدَّم على الأقرأ؛ لأن الذي يحتاج إليه من القراءة مضبوط، والذي يحتاج إليه من الفقه غير مضبوط، وقد يَعرِضُ في الصلاة أمرٌ لا يقدر على مُراعاة الصَّواب فيه إلا كاملُ الفقه، قالوا: ولهذا قدَّم النبي ﷺ أبا بكر ﷺ في الصلاة على الباقيين، مع أنه ﷺ نصَّ على أن غيره أقرأ منه، وأجابوا عن الحديث؛ بأن الأقرأ من الصحابة كان هو الأفقه، لكن في قوله: «فإذا كانوا في القراءة سواء؛ فأعلمهم بالسنة» دليلٌ على تقديم الأقرأ مُطلقاً، ولنا وجه اختاره جماعة من أصحابنا: أن الأورع مُقَدَّم على الأفقه والأقرأ؛ لأن المقصود من الإمامة يَحْصُلُ من الأورع أكثر من غيره<sup>(٢)</sup>.

(ق): هذا - والله أعلم - كان في أول الإسلام، عند عدم التفقه، فكان المُقَدَّم هو القارئ وإن كان صبيّاً، على ما جاء في حديث عمرو بن سَلَمَة، فلمَّا تفقه الناس في القرآن والسنة؛ قدَّم الفقيه؛ بدليل تقديمه ﷺ أبا بكر، وقد نصَّ أن أقرأهم أبيّ، فلو كان الأقرأ مُقَدِّماً؛ لكان أبيّ أوّلَى بالإمامة، والمُرَاد من «السنة» أحاديثُ السُّنن عن رسول الله ﷺ.

وفي قوله: «يَوْمَ الْقَوْمِ أَقْرؤُهُمْ» حِجَّةٌ لنا في مَنع إمامة المرأة

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٤/ ١١٥٢).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥/ ١٧٢).

للرجال؛ لأن القوم هم الرجال؛ لأن بهم قِوَامَ الأمور، وقد قال تعالى:  
﴿لَا يَسْخَرُونَ مِنْ قَوْمٍ﴾ ﴿وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءٍ﴾ [الحجرات: ١١]، قال الشاعر:

ولا أدري وسوف إخال أدري أقوم آل حصن أم نساء  
فسمى الرجال قوماً<sup>(١)</sup>.

\* قوله ﷺ: «فأقدمهم هجرة»:

(ن): يدخل فيه طائفتان:

إحدهما: الذين يهاجرون اليوم من دار الكفر إلى دار الإسلام؛ فإن  
الهجرة باقية إلى يوم القيامة عندنا وعند جمهور العلماء، وقوله «لا هجرة  
بعد الفتح»<sup>(٢)</sup>؛ أي: الهجرة الفاضلة المهمة المطلوبة التي يمتاز بها أهلها  
امتيازاً ظاهراً انقطعت بفتح مكة؛ لأن الإسلام قوي وعزَّ بعده عزاً<sup>(٣)</sup> ظاهراً  
بخلاف ما قبله.

والطائفة الثانية: أولاد المهاجرين إلى رسول الله ﷺ؛ فإن كان أحدهما  
من أولاد من تقدمت هجرته، والآخر من أولاد من تأخرت هجرته؛ قُدِّمَ  
الأول<sup>(٤)</sup>.

\* قوله: «فأقدمهم سلماً»:

(ق): أي: إسلاماً، وهذا؛ لفضيلة السَّبْق إلى الإسلام؛ كما قال

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٢٩٧).

(٢) رواه البخاري (٢٦٣١)، من حديث ابن عباس ؓ.

(٣) في الأصل: «امتيازاً».

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥/ ١٧٣).

تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ ﴿١٠﴾ أُولَئِكَ الْمُقَرَّبُونَ﴾ [الواقعة: ١٠ - ١١]، وفي رواية أخرى «سِنًا» مكان «سَلَمًا».

وروى الزهري في هذا الحديث: «فإن استووا في القراءة؛ فأفقههم في دين الله، فإن كانوا في الفقه سواء؛ فأكبرهم سِنًا، فإن كانوا في السِّنِّ سواء؛ فأصحبهم وجهاً، فإن كانوا في الصَّبَاحَةِ والحُسْنِ سواء؛ فأكثرهم حَسَبًا».

قال العلماء: إنما رتَّب النبي ﷺ للأئمة هذا الترتيب؛ لأنها خلافة النبي ﷺ؛ إذ هو إمامُ الناس في الدنيا والآخرة، فهي بعده للأقرب إليه منزلة والأشبه به<sup>(١)</sup> مرتبة<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «ولا يؤمن الرجلُ الرجلَ في سلطانه»:

(ق): أي: في موضع سَلْطَنَتِهِ، وهو ما يملكه، أو يتسلط عليه بالتصرف فيه، وفيه حُجَّةٌ على أن الإمامَ المَنْصُوبَ من السُّلْطَانِ، أو مَنْ جُعِلَ له الصلاةُ أحقُّ بالتقدُّمِ مِنْ غيرِه حيث كان<sup>(٣)</sup>.

(ن): السُّلْطَانُ أو نائبه مُقَدَّمٌ على رَبِّ البيت؛ لأن ولايته وسلطانه عام<sup>(٤)</sup>.

(تو): لأن الجماعة شرعت لاجتماع المؤمنين على الطاعة، وتألفهم وتوآدهم، فإذا أمَّ الرجلُ الرجلَ في سلطانه؛ أدَّى ذلك إلى توهين أمر

(١) في الأصل: «إليه».

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢/ ٢٩٨).

(٣) المرجع السابق، (٢/ ٢٩٩).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٥/ ١٧٣).

السُّلْطَنَةُ، وَخَلَعَ رِبْقَةَ الطَّاعَةِ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَمَّهُ فِي أَهْلِهِ وَقَوْمِهِ؛ أَدَّى ذَلِكَ إِلَى التَّبَاغُضِ، وَالتَّقَاطُعِ، وَظَهَرَ الْخِلَافُ الَّذِي شَرَعَ لِرَفْعِهِ الْاجْتِمَاعُ، وَلَا يَتَقَدَّمُ الرَّجُلُ عَلَى ذِي السُّلْطَنَةِ لِأَسِيْمَا فِي الْأَعْيَادِ وَالْجُمُعَاتِ، وَلَا عَلَى إِمَامِ الْحَيِّ وَرَبِّ الْبَيْتِ إِلَّا بِالْإِذْنِ.

(ن): قَالَ أَصْحَابُنَا: وَيُسْتَحَبُّ لِمَاذَا الْبَيْتِ أَنْ يَأْذَنَ لِمَنْ هُوَ أَفْضَلُ مِنْهُ<sup>(١)</sup>.

\* قَوْلُهُ: «وَلَا يَجْلِسُ فِي تَكْرِمَتِهِ»:

(ن): بِفَتْحِ التَّاءِ وَكَسْرِ الرَّاءِ، هِيَ الْفِرَاشُ وَنَحْوُهُ مِمَّا يُسْتَطْلَقُ لِمَاذَا الْبَيْتِ الْمَنْزِلِ وَيَخْتَصُّ بِهِ<sup>(٢)</sup>.

(تو): هُوَ مَا يُعَدُّ لِلرَّجُلِ؛ إِكْرَامًا لَهُ فِي مَنْزِلِهِ؛ مِنْ فِرَاشٍ، وَسَجَّادَةٍ، وَنَحْوِهِمَا.

(قَضَ): هُوَ فِي الْأَصْلِ مَصْدَرُ كَرَّمَ تَكْرِيمًا، أَطْلَقَ عَلَى مَا يُكْرَّمُ بِهِ مَجَازًا<sup>(٣)</sup>.

(ق): هَذَا الْمَنْعُ مَبْنِيٌّ عَلَى مَنْعِ التَّصَرُّفِ فِي مُلْكِ الْغَيْرِ، غَيْرَ أَنَّهُ خَصَّ التَّكْرِمَةَ؛ لِلتَّسَاهُلِ فِي الْقَعُودِ عَلَيْهِ<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

---

(١) الْمَرْجِعُ السَّابِقُ، الْمَوْضِعُ نَفْسَهُ.

(٢) انْظُرْ: «شَرْحُ مُسْلِمٍ» لِلنَّوَوِيِّ (١٧٤ / ٥).

(٣) انْظُرْ: «تَحْفَةُ الْأَبْرَارِ شَرْحُ مَصَابِيحِ السَّنَةِ» لِلْبَيْضاوِيِّ (٣٤٣ / ١).

(٤) انْظُرْ: «الْمَفْهَمُ» لِلْقُرْطُبِيِّ (٢٩٩ / ٢).

٣٤٩ - وعنه، قال: كان رسولُ الله ﷺ يَمَسُّحُ مَنَاكِبَنَا فِي الصَّلَاةِ، وَيَقُولُ: «اسْتَوُوا وَلَا تَخْتَلِفُوا، فَتَخْتَلِفَ قُلُوبُكُمْ، لِيَلِينِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ»، رواه مسلم.

وقوله ﷺ: «لِيَلِينِي» هو بتخفيف النون، وَلَيْسَ قَبْلَهَا يَاءٌ، وَرَوِي بِتَشْدِيدِ النُّونِ مَعَ يَاءٍ قَبْلَهَا، «وَالنُّهَى»: الْعُقُولُ، «وَأُولُو الْأَحْلَامِ»: هُمُ الْبَالِغُونَ، وَقِيلَ: أَهْلُ الْحِلْمِ وَالْفَضْلِ.

### (الْبَيِّنَاتُ)

\* قوله: «يمسح مناكبنا»:

(ن): أي: يُسَوِّي بَيْنَنَا فِي الصُّفُوفِ، وَيُعَدِّلُنَا فِيهَا<sup>(١)</sup>.

[ط]: وقوله «فتختلف» بالنصب؛ أي: إِنْ اخْتَلَفْتُمْ؛ فَتَخْتَلِفْ؛ مِنْ قَبِيلٍ: لَا تَدْنِ مِنَ الْأَسَدِ؛ فَيَأْكُلْكَ.

فيه: أَنْ الْقَلْبَ تَابِعٌ لِلْأَعْضَاءِ، فَإِذَا اخْتَلَفَتْ؛ اخْتَلَفَ، وَإِذَا اخْتَلَفَ؛ فَسَدَ، فَفَسَدَتِ الْأَعْضَاءُ؛ لِأَنَّهُ رَأْسُهَا<sup>(٢)</sup>.

(ن): أي: يُوَقِّعُ بَيْنَكُمْ الْعَدَاوَةَ وَالْبَغْضَاءَ؛ لِأَنَّ مُخَالَفَتَهُمْ فِي الصُّفُوفِ مُخَالَفَةٌ فِي ظَوَاهِرِهِمْ، وَاخْتِلَافُ الظَّوَاهِرِ سَبَبُ اخْتِلَافِ الْبُؤَارِ<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٥٥).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٤/ ١١٤١) ووقع في مطبوعه، وكذا في الأصل: «يأكلك» دون فاء، والصواب المثبت. انظر: «مرقاة المفاتيح» للقاري (٥/ ١١٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤/ ١٥٧).

(مظ): يعني: أدب الظاهر علامة أدب الباطن، فإن لم تطيعوا أمر الله سبحانه، وأمر رسوله ﷺ في الظاهر؛ يؤدي ذلك إلى اختلاف القلوب، فيورث كدورة، فيسري ذلك إلى ظاهركم، فيقع بينكم عداوة؛ بحيث يُعرضُ بعضكم عن بعض<sup>(١)</sup>.

(نه): «أولو الأحلام والنهي»؛ أي: دَوُو الألباب والعُقُول، واحدها حِلْم بالكسر، وكأنه من الحِلْم الأناة والتثبت في الأمور، وذلك من شعار العقلاء<sup>(٢)</sup>.

(ن): «النهي» بضم النون: العقول، فإذا فُسِّر أولو الأحلام بالعقلاء؛ يكون اللفظان بمعنى، عطف أحدهما على الآخر تأكيداً، وواحدة النهي نُهيّة، بضم النون، وهي العقل، ورجل نهٍ، ويسمى العقل نُهيّة؛ لأنه ينتهي إلى ما أمر به، ولا يتجاوز، وقيل: لأنه ينهي عن القبائح.

قال أبو علي الفارسي: يجوز أن يكون النهي مصدراً كالهدي، وأن يكون جمعاً كالظلم، قال: والنَّهْيُ معناه في اللغة الثبات والحبس، والنَّهْيُ هي التي تنهى وتحبس عن القبائح.

وقوله: «ثم الذين يلونهم» معناه الذين يقربون منهم في هذا الوصف، وفيه: تقديم الأفضل فالأفضل إلى الإمام؛ لأنه أولى بالإكرام، ولأنه ربما احتاج الإمام إلى استخلاف، فيكون هو أولى، ولأنه يتفطن لتنبيه الإمام إلى السهو لما لا يتفطن له غيره، وليضبطوا صفة الصلاة، ويحفظوها، وينقلوها، وليعلموها للناس، وليقتدي بأفعالهم من وراءهم، ولا يختص هذا التقديم

(١) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٢/ ٢٢٣).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٤٣٤).

بالصلاة، بل السنة أن يُقدَّم أهلُ الفضل في كل مجمع إلى الإمام وكبير المجلس؛ كمجالس العلم، والقضاء، والذكر، والمُشاورة، ومواقف القتال، وإقامة الصلاة، والتدريس، واستماع الحديث، ونحوها، ويكون الناس فيها على مراتبهم في العلم، والدين، والعقل، والكفاءة في ذلك الباب، والأحاديث الصَّحيحة مُتعاضدةٌ على ذلك<sup>(١)</sup>.

(تو): يعني: لِيَدُنْ مِنْ الْعُلَمَاءِ النَّجَبَاءِ أُولُو الْأَخْطَارِ، وذوو السَّكِينَةِ والوَقَارِ، وفي ذلك [بعد] الإفصاح بجلالة شؤونهم، ونباهة أقدارهم، حَثُّ لَهُمْ عَلَى الْمُسَابَقَةِ إِلَى تِلْكَ الْفَضِيلَةِ، والمبادرة إلى تلك المَوَاقِفِ والمَصَافِّ قَبْلَ أَنْ يَتِمَكَّنَ مِنْهَا مَنْ هُوَ دُونَهُمْ فِي الرِّتَبَةِ، وفيه: إرشادٌ لِمَنْ قَصُرَ حَالُهُ عَنِ الْمُسَاهَمَةِ لَهُمْ فِي الْمَنْزِلَةِ إِلَى تَحَرِّيِّ مَا يَزَاحِمُهُمْ فِيهَا، وقد كان رسول الله ﷺ إذا صَلَّى<sup>(٢)</sup>؛ قام أبو بكر رضي الله عنه مُحَازِيًا لَهُ، لَا يَقِفُ ذَلِكَ الْمَوْقِفَ غَيْرُهُ، وفي الحديث: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يُعْجِبُهُ أَنْ يَلِيَهُ الْمَهَاجِرُونَ وَالْأَنْصَارُ؛ لِيَحْفَظُوا عَنْهُ<sup>(٣)</sup>.

(قض): «ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» كالمُراهِقِينَ، ثُمَّ كَالصَّبِيَّانِ الْمُتَمَيِّزِينَ، ثُمَّ كَالنِّسَاءِ؛ فَإِنْ نَوَعَ الرِّجَالُ أَشْرَفُ عَلَى الْإِطْلَاقِ<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١٥٥).

(٢) في الأصل: «صام».

(٣) رواه ابن ماجه (٩٧٧)، من حديث أنس رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٤٩٢٤).

(٤) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١ / ٣٣٦).

٣٥٠- وعن عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، قال: قال رسول الله ﷺ:  
 «لِيلَنِي مِنْكُمْ أُولُو الْأَحْلَامِ وَالنُّهَى، ثُمَّ الَّذِينَ يَلُونَهُمْ» ثَلَاثًا «وَيَاكُمْ  
 وَهَيْشَاتِ الْأَسْوَاقِ»، رواه مسلم.

### [الْبَيِّنَاتُ]

(ن): «هيشات» بفتح الهاء وإسكان الياء، وبالشين المعجمة؛ أي:  
 اختلاطها، والمنازعة والخُصومات، وارتفاع الأصوات، واللَّغَطُ التي فيها<sup>(١)</sup>.  
 (حس): وقيل: هي الاختلاط<sup>(٢)</sup>؛ أي: لا تختلطوا اختلاط أهل  
 الأسواق، فلا يتميز الذُّكور عن الإناث، ولا الصبيان من البالغين.  
 ويجوز أن يكون المعنى: قُوا<sup>(٣)</sup> أنفسكم من الاشتغال بأمور الأسواق؛  
 فإنه يَمْنَعُكم أن تلوني.



٣٥١- وعن أبي يحيى، وقيل: أبي مُحَمَّدٍ سَهْلٍ بنِ أَبِي حَثْمَةَ  
 - بفتح الحاء المهملة وإسكانِ الثاءِ المثلثة - الأنصاري رضي الله عنه، قال:  
 انْطَلَقَ عَبْدُ اللَّهِ بْنُ سَهْلٍ وَمُحَيِّصَةُ بْنُ مَسْعُودٍ إِلَى خَيْبَرَ، وَهِيَ يَوْمَئِذٍ  
 صُلْحٌ، فَتَفَرَّقَا، فَأَتَى مُحَيِّصَةُ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ سَهْلٍ، وَهُوَ يَتَشَحَّطُ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١٥٦).

(٢) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٣ / ٣٧٦).

(٣) في الأصل: «اتقوا».

في دمه قتيلاً، فدفعه، ثم قدم المدينة، فانطلق عبد الرحمن بن سهل، ومحيصة وحويصة ابناً مسعود إلى النبي ﷺ، فذهب عبد الرحمن يتكلم، فقال: «كبر، كبر»، وهو أحدث القوم، فسكت، فتكلم، فقال: «أتخلفون وتستحقون قاتلكم؟»، وذكر تمام الحديث، متفق عليه.

وقوله ﷺ: «كبر كبر» معناه: يتكلم الأكبر.

### (الرائع)

بقية الحديث: «أتخلفون وتستحقون قاتلكم؟ قالوا: كيف نحلف ولم نشهد؟ قال: فتبرئكم يهود بخمسين يمينا، قالوا: وكيف نقبل أيمان قوم كفار، فلما رأى ذلك رسول الله ﷺ؛ أعطى عقله»<sup>(١)</sup>، وفي رواية: «بعث إليهم رسول الله ﷺ مائة ناقة»<sup>(٢)</sup>.

(نه): «يتشطح في دمه»؛ أي: يتخبط فيه، ويضطرب، ويتمرغ<sup>(٣)</sup>.

(ن): «حويصة ومحيصة» بتشديد الياء فيهما، وتخفيفهما، لغتان مشهورتان، أشهرهما التشديد، ومعنى الحديث: أن المقتول هو عبد الله، وله أخ اسمه عبد الرحمن، ولهما ابنا عم؛ محيصة وحويصة، وهما أكبر سنًا من عبد الرحمن، فلما أراد عبد الرحمن أخو القتيل أن يتكلم؛ قال

(١) رواه مسلم (١/١٦٦٩)، من حديث رافع بن خديج رضي الله عنه.

(٢) رواه مسلم (٥/١٦٦٩)، من حديث سهل بن أبي حثمة رضي الله عنه.

(٣) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢/٤٤٩).

النبي ﷺ: «كَبُرَ»؛ أي: ليتكلم أكبر منك، وحقيقة الدعوى إنما هي لعبد الرحمن، ولا حَقَّ فيها لابني عمِّه، وإنما أمر النبي ﷺ أن يتكلم الأكبر؛ لأنه لم يكن المراد بكلامه حقيقة الدعوى، بل سماع صورة القِصَّة، وكيف جرت، فإذا أراد حقيقة الدعوى؛ تكلم صاحبها، ويحتمل أن عبد الرحمن وكَّل حوِيصَة ومُحَيِّصَة في الدَّعوى ومُساعدته، أو أمر بتوكيله، وفي هذا: فضيلة السُّنِّ عند التساوي في الفضائل، ولهذا نظائر؛ فإنه يُقدَّم بها في الإمامة، وفي ولاية النكاح ندباً، وغير ذلك<sup>(١)</sup>.

(ق): كبير السُّنِّ لم يستحقَّ التقديم إلا من حيث القِدَمُ في الإسلام، والعلم به، والفقه فيه، ولو كان الشيخ عَرِيًّا عن ذلك؛ لاستحق التأخير، وكان المُتَّصِفُ بذاك هو المُستحقُّ للتقديم، و[إن] كان شاباً، قدم على عمر بن عبد العزيز وفدٌ، فتقدم شابٌ للكلام، فقال له عمر: كَبُرَ كَبُرَ، فقال يا أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ؛ لو كان الأمر بالسُّنِّ؛ لكان ههنا مَنْ هو أولى بالخلافة منك، فقال: تكلم، فأبلغ، وأوجز<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٥٢ - وعن جابرٍ رضي الله عنه: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ يَجْمَعُ بَيْنَ الرَّجُلَيْنِ مِنْ قَتَلَى أَحَدٍ - يَعْنِي: فِي الْقَبْرِ -، ثُمَّ يَقُولُ: «أَيُّهُمَا أَكْثَرُ أَخْذًا لِلْقُرْآنِ؟»، فَإِذَا أُشِيرَ لَهُ إِلَى أَحَدِهِمَا، قَدَّمَهُ فِي اللَّحْدِ، رواه البخاري.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١١/١٤٣، ١٤٦).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٩/٥).

## (الْحَمْدُ لِلَّهِ)

### إلى آخر الباب

\* قوله: «أيهما أكثر أخذاً للقرآن؟»:

(ط): نبه بقوله: «أخذاً» على أن القرآن خالط لحمه ودمه، وأخذ بمجامعه، وحقّ لمثله أن يقدم على كل من سواه في حياته في الإمامة، وفي حياته<sup>(١)</sup> في القبر.

\* \* \*

٣٥٣- وعن ابن عمر رضي الله عنهما: أن النبي ﷺ قال: «أراني في المنام أتسوك بسواك، فجاءني رجلان، أحدهما أكبر من الآخر، فناولت السواك الأصغر، فقيل لي: كبر، فدفعته إلى الأكبر منهما»، رواه مسلم مسنداً، والبخاري تعليقاً.

(ك): «أراني» بفتح الهمزة بلفظ مُتَكَلِّمٍ الْمُضَارِعِ، والفاعل والمفعول عبارتان عن معنى واحد، وهذا من خصائص أفعال القلوب، وفي بعضها بضم الهمزة، ومعناه: أَظُنُّ نَفْسِي<sup>(٢)</sup>.

(ط): «أتسوك» ثالث مفاعيل (أرى) بحذف (أن) ورفع الفعل؛

كقوله:

أَلَا أَيُّهَذَا اللَّائِمِي أَحْضَرَ الْوَعَى

(١) في الأصل: «حمية».

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٣/ ١٠٥).

والمفعول الأول: الضمير المرفوع المستتر، والثاني: المنصوب البارز، و«في المنام» ظرف؛ أي أُريتُ نفسي في المنام مُتَسَوِّكاً، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال صاحب «التحريم»: قوله: «فقليل لي: كبر»؛ أي: ادفع إلى الأكبر، وفيه: دليلٌ على تقديم حقِّ الأكبر من الجماعة الحاضرين، والبداية به، وفيه: دليلٌ على أن استعمال سواك الغير ليس بمكروه، إلا أن المُستحبَّ أن يغسله، ثم يَستعمله.

وقال ابن بطَّال: فيه: تقديمُ ذي السَّنِّ في السَّوَاك، وكذا ينبغي تقديمه في الطعام، والشَّراب، والمَشْي، والكلام؛ قياساً على السَّوَاك، وهذا من باب أدب الإسلام.

وقال المهلب: تقديم ذي السَّنِّ أولى في كل شيء، ما لم يترتب القوم في الجلوس، فإذا ترتَّبوا؛ فالسُّنة تقديمُ الأيمن فالأيمن من الرئيس.

\* \* \*

٣٥٤ - وعن أبي موسى رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ تَعَالَى إِكْرَامَ ذِي الشَّيْبَةِ الْمُسْلِمِ، وَحَامِلِ الْقُرْآنِ غَيْرِ الْغَالِي فِيهِ، وَالْجَافِي عَنْهُ، وَإِكْرَامَ ذِي السُّلْطَانِ الْمُقْسِطِ»، حديثٌ حسنٌ رواه أبو داود.

\* قوله ﷺ: «إِنَّ مِنْ إِجْلَالِ اللَّهِ»:

(ط): أي: من جملة تعظيم الله تعالى وتوقيره أن يُكرَمَ موضعُ وقاره،

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٣/ ٧٨٨).

وهو شَيْبَةُ المسلم؛ ولهذا السِّرُّ قال الخليل: زِدْنِي وَقَاراً<sup>(١)</sup>.  
 (حس): قال طاوس: من السُّنة أن يُوقَّرَ أربعة: العالمُ وذو الشَّيْبَةِ  
 والسُّلطانُ والوالد<sup>(٢)</sup>.

\* قوله ﷺ: «غير الغالي فيه والجافي عنه»:

(نه): لأن من أخلاقه صلوات الله عليه وآدابه التي أمر بها القَصْدُ في  
 الأمور، وخير الأمور أوسطها، وكلا طرفي قَصْدِ الأمور دميمٌ، ومنه حديث:  
 «اقرأوا القرآن، ولا تَجْفُوا عنه»<sup>(٣)</sup>؛ أي: تعاهدوه، ولا تَبْعُدُوا عن تلاوته<sup>(٤)</sup>.  
 (ط): يريد لا تغلوا في القرآن؛ بأن تَبْذُلُوا جُهدكم في قراءته وتجويده  
 من غير تفكُّر وتدبُّر، ولا تجفوا عنه؛ بأن تتركوا قراءته وتشتغلوا بتأويله  
 وتفسيره<sup>(٥)</sup>.

\* قوله ﷺ: «واكرام ذي السلطان المقسط»:

(نه): «المقسط»: هو العادل، يقال: أقسط يقسط فهو مُقْسِطٌ: إذا  
 عدل، وقسط يقسط فهو قاسط: إذا جار، فكأن الهمزة في (أقسط) للسَّلْبِ،  
 كما يقال: شكَا إليه؛ فأشكاه، انتهى<sup>(٦)</sup>.

(١) المرجع السابق (٣١٨٦ / ١٠)

(٢) انظر: «شرح السنة» للبخاري (٢٧ / ١٣).

(٣) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٢٨ / ٣) من حديث عبد الرحمن بن شبل رضي الله عنه.  
 وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (١١٦٨).

(٤) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٣٨٢ / ٣).

(٥) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣١٨٦ / ١٠).

(٦) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٦٠ / ٤).

كرر لفظ (الإكرام) في الفقرة الثالثة من الكلام؛ تأكيداً ومبالغة؛ أي: هو يستحقُّ من النصِّح والإكرام الحظَّ الأوفر، والنصيب التام؛ فإن السلطان ظلُّ الله، يأوي إليه كلُّ مظلوم.

\* \* \*

٣٥٥- وعن عمرو بن شعيب، عن أبيه، عن جدِّه رضي الله عنه، قال: قال رسولُ الله ﷺ: «لَيْسَ مِنَّا مَنْ لَمْ يَرْحَمْ صَغِيرَنَا، وَيَعْرِفْ شَرَفَ كَبِيرَنَا»، حديثٌ صحيحٌ، رواه أبو داود، والترمذي، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ. وفي رواية أبي داود: «حَقَّ كَبِيرَنَا».

\* قوله ﷺ: «ليس منا من لم يرحم صغيرنا»:

الرحمة: رَقَّةٌ في القلب، وانعطاف يقتضي التفضُّل والإحسانَ على مَنْ رَقَّ له؛ أي: ليس من خيارنا؛ أي: ليس مَجْبُولاً على أخلاقنا مَنْ لم يرحم صغيرنا؛ لضعفه وغفلته، وقِلَّةِ حِيلَتِهِ، ولم يعرف شرفَ كبيرنا؛ لسَبْقِهِ إلى الإسلام، وكونه عَرَفَ اللهَ قبلنا.

قال بعضُ العارفين: إذا رأيتَ أصغرَ منك؛ فاحترمه؛ وقل: إنه أقلُّ ذنباً مني، وإذا رأيتَ أكبرَ منك؛ فوَقِّرْهُ، وقل: إنه أطاع الله قبلي، ولَمَّا سُئِلَ العباس رضي الله عنه: أنت أكبر أم رسول الله ﷺ؟ قال: هو أكبر، وأنا وُلِدْتُ قبله.

\* \* \*

٣٥٦ - وعن مَيْمُونِ بْنِ أَبِي شَيْبٍ - رحمه الله - : أَنَّ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا مَرَّ بِهَا سَائِلٌ ، فَأَعْطَتْهُ كِسْرَةً ، وَمَرَّ بِهَا رَجُلٌ عَلَيْهِ ثِيَابٌ وَهَيْئَةٌ ، فَأَقْعَدَتْهُ ، فَأَكَلَ ، فَقِيلَ لَهَا فِي ذَلِكَ ؟ فَقَالَتْ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « أَنْزِلُوا النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ » ، رواه أبو داود ، لَكِنْ قَالَ : مَيْمُونٌ لَمْ يُدْرِكْ عَائِشَةَ .

وَقَدْ ذَكَرَهُ مُسْلِمٌ فِي أَوَّلِ «صَحِيحِهِ» تَعْلِيْقًا ، فَقَالَ : وَذَكَرَ عَنْ عَائِشَةَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا ، قَالَتْ : أَمَرَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ أَنْ نُنْزِلَ النَّاسَ مَنَازِلَهُمْ ، وَذَكَرَهُ الْحَاكِمُ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ فِي كِتَابِهِ «مَعْرِفَةُ عُلُومِ الْحَدِيثِ» ، وَقَالَ : هُوَ حَدِيثٌ صَحِيحٌ .

• قولها : «أمرنا رسول الله ﷺ أن ننزل الناس منازلهم» :

(ق) : فيه : الْحَضُّ عَلَى مُرَاعَاةِ مَقَادِيرِ النَّاسِ ، وَمُرَاتِبِهِمْ ، وَمَنَاصِبِهِمْ ، فَيُعَامَلُ كُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ بِمَا يَلِيقُ بِحَالِهِ ، وَبِمَا يَلَائِمُ مَنْصِبَهُ فِي الدِّينِ ، وَالْعِلْمِ ، وَالشَّرَفِ ، وَالْمَرْتَبَةِ ؛ فَإِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَدْ رَتَّبَ عِبِيدَهُ وَخَلْقَهُ ، وَأَعْطَى كُلَّ ذِي حَقٍّ حَقَّهُ<sup>(١)</sup> .

(ن) : هذا في بعض الأحكام ، أو أكثرها ، وقد سَوَّى الشَّرْعُ بَيْنَهُمْ فِي الْحُدُودِ وَأَشْبَاهِهَا مِمَّا هُوَ مَعْرُوفٌ ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ ، انْتَهَى<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (١ / ١٢٧) .

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١ / ٥٥) .

قال الحَكِيمُ الترمذِيُّ في «النوادر»: الإكرام غذاءُ الآدميِّ، فإذا غُذِيَ  
الطِّفْلُ بالخُبزِ اليابس؛ فهو مقتول، والتارك لتدبير الله في خلقه غيرُ مستقيم  
سبيلُه، فقد دَبَّرَ الله الأحوالَ لعبيده غنىً وفقراً، وعِزّاً وذُلّاً، ورفعَةً وضعَةً في  
هذه الدنيا للابتلاء؛ ليلوهم أئِهم يشكر [على العطاء]، وأئِهم يصبر على  
المنع، فالعاقل عن الله يعاشر أهلَ دُنياه على ما دَبَّرَ الله لهم، فهذا الموافق  
للَّهِ، فالغنيُّ قد عَوَّدَهُ الله النعمةَ، وهي منه كرامةٌ، لا كرامةُ ثواب، ولكن  
كرامة ابتلاء؛ كما في التنزيل: ﴿إِذَا مَا أُنْزِلَتْ رُبُّهُ، فَأَكْرَمُكُمْ، وَنَعْمَهُ، فَيَقُولُ رَبِّي  
أَكْرَمَ﴾ [الفجر: ١٥] الآيتين، فرد عليه بقوله: ﴿كَلَّا﴾ [الفجر: ١٧]؛ أي: لست  
أَكْرَمُ بِدُنْيَا، ولا أَهينُ أحداً بمنعها، فإذا لم تُنزلهُ المنزلةُ التي أنزلهُ الله،  
فاستهنتَ به وجفوتَه من غير جُرم؛ فقد تركتَ مُوافقةَ الله في تدبيره،  
وأفسدتَ عليه دينَه<sup>(١)</sup>، فقولها: «أن نُنزلَ الناسَ منازلهم»؛ أي: المنازلَ التي  
أنزلها الله من دُنياهم، والآخرةُ قد غُيِّبَ شأنُها عن العباد، فإذا سوَّيتَ بينهما  
في مجلس، أو مَادِبَةٍ، أو مُعاطاةٍ؛ من هدية، ونحوها؛ كان ما أفسدتَ أكثرَ  
مِمَّا أصلحتَ، فالغنيُّ يَجِدُ عليك إذا أَقْصَيْتَ<sup>(٢)</sup> مجلسَه، أو دعوته إلى طعام  
دُونِ، أو أهديتَ له شيئاً طَافِيفاً؛ لأنَّ الله تعالى لم يُعوِّده ذاك، والفقيرُ يَعْظُمُ  
ذلك القليلُ في عينه، وَيَقْنَعُ بذلك.

وكذلك مُعاملةُ المُلوكِ والوُلاةِ على هذا السبيل، فإذا عاملتَ معه  
مُعاملةَ الرَّعيَّةِ؛ فقد استخففتَ بحقِّه، وهو ظلُّ الله في الأرض، به تسكن

(١) انظر: «نوادير الأصول» للحكيم الترمذي (١/ ٤١٠).

(٢) في الأصل: «قضيت».

النفوس، وتجمع أمورهم، والناظر إلى [ظل] الله [عليهم] في شغل عن الالتفات إلى أعمالهم، وإنما نفر قومٌ من السلف عنهم وجانبوهم؛ لاشتغالهم بالنظر إلى سِيرهم وأعمالهم<sup>(١)</sup>، ولو كان لهم طريق إلى النظر إلى ظله؛ لشغلهم ذلك عن النظر إلى أعمالهم، وهائبوهم، وأجلُّوهم، وعظموا حُرمتهم، أولئك قوم لم تمت شهواتُ نفوسهم، ولم يكن لقلوبهم مطالعةٌ إلى ما ذكرت، فخافوا إن خالطوهم؛ أن يجدوا حلاوةَ برِّهم، فتخلط قلوبهم بقلوبهم، فاختاروا المُجانبةَ والإعراضَ عنهم، والآخرين نظروا إليهم، فشغلوا بما ألبسوا من ظله عن جميع ما هم فيه، فلم يضرُّهم اختلاطهم بهم، وبهذه القوة كان أصحابُ رسول الله ﷺ يلقَوْنَ الأمراءَ الذين قد ظهر جَوْرُهُم، ويقبلون جوائزَهُم، وكان مالك بن دينار، ومحمد بن واسع، والحسن البصريُّ يلقَوْنَهُم بما ذكرت، ويُظهرون العطفَ عليهم، والنصيحةَ لهم، وقد غلِط في هذا الباب كثيرٌ من الناس من قلة معرفته بتدبير الله، والذي عليه رأسُ العبودية.

واحتجُّوا بحديث ابن عباس رضي الله عنهما: «مَلْعُونٌ مَنْ أَكْرَمَ بِالْغِنَى، وَأَهَانَ بِالْفَقْرِ»<sup>(٢)</sup>، وتأويله عندنا: أن الذي يعظُم في عينه هذا الحُطَام، فيُعظَّم أهلَ الدُّنيا، ويكرمهم؛ تعظيماً لما في أيديهم؛ قد عشق الدُّنيا عشقاً أسكره عن الآخرة، فيُعظَّم أبناءَ الدُّنيا، ويَحقرُ أبناءَ الآخرة، وهذا يستوجب لعنة الله؛ لأن قلبه مَيِّت، وهو مفتون يكرم مفتوناً، فأما عبد يرى الغنيَّ مُبتلىً بغناه، تراكت عليه أثقالُ النعمة، وغرق في حسابها، فيرحمه كالغريق الذي

(١) في الأصل: «شرهم وعمالهم».

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٦٠ / ٣٥٦).

ذهب به السَّيْلُ، فإذا لقيته؛ أكرمه وبرّه؛ إبقاء على دينه، وارحمه بقلبك؛  
لئلا يفسد، فإذا حَقَّرَته؛ فقد أهلكته.

هذا فعل الأنبياء والأولياء، وبذلك أوصى رسول الله ﷺ فقال: «إذا  
جاءكم كَرِيمٌ قَوْمٌ؛ فَأَكْرِمُوهُ»<sup>(١)</sup>، وكريم القوم رئيسُهم، وَمَنْ عَوَّدَهُ قومه  
الإكرامَ، ألا ترى أنه لم ينسبه إلى دين، ولم يذكر منه صلاحاً ولا ديناً؟ فإذا  
كان مَنْ عَوَّدَهُ قَوْمُهُ الإكرامَ والعز؛ أنت مأمورٌ بإكرامه؛ فكيف بمن أكرمه  
الله، فأكرمه ونعمه كرامةً الابتلاء، فهذا يُكْرِمُ بالله، ويُهينُ الله، وكذلك أهل  
الفساد من المُوَحِّدين يرحمهم في الباطن، ويلطف بهم، ويرفق بهم في  
الظاهر؛ إبقاء على أحوالهم في أمر دينهم، والرفق محبوبٌ مباركٌ.

\* \* \*

٣٥٩- وعن أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَكْرَمَ  
شَابٌّ شَيْخاً لِسَنِّهِ، إِلَّا قَبِضَ اللَّهُ لَهُ مَنْ يُكْرِمُهُ عِنْدَ سَنِّهِ»، رواه  
الترمذي، وقال: حديثٌ غريبٌ.

\* قوله: «ما أكرم شاب شيخاً لسنه»:

(نه): سن الجارحة مؤنثة، ثم استُعيرت للعمر؛ استدلالاً بها على  
طوله وقصره، وبقيت على التأنيث<sup>(٢)</sup>.

---

(١) رواه ابن ماجه (٣٧١٢)، من حديث ابن عمر رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا، وهو حديث حسن. انظر:  
«صحيح الجامع الصغير» (٢٦٩).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤١٢/٢).

(ط): «لسنه»؛ أي: لأجل شَيْبِهِ، لا لأمر آخر؛ فإن الشَّيْخُوخَةَ في نفسها مَكْرُوهُةٌ، وما يكرمها [مَنْ يكرمها] إلا لأمر آخر، فمَنْ أكرمها الله تعالى؛ لكونها وَقَارَه؛ لا بُدَّ أَنْ يُجَازِيَهَ بِمِثْلِهِ؛ بأن يُقَدَّرَ له عمراً يبلغ به إلى الشَّيْخُوخَةِ، ويُقَدَّرَ له مَنْ يكرمه، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال الإمام الغزالي: هذا إشارةٌ إلى دوام الحياة؛ فليُتَنَبَّهْ له، فلا يُوفَّقَ لتوقير الشيوخ إلا من قُضِيَ له بِطُولِ العُمُرِ<sup>(٢)</sup>.

وقال بعضُ العلماء: في هذا الحديث: حَثٌّ على إكرام المَشَايخ، وتعظيمهم، وتَبَجِيلهم، وتَفْخِيم أمرهم، والتواضُع لهم، والتَحَفُّف في حاجاتهم، والتوقير لهم؛ يعني: لا يكرم شابٌ شيخاً؛ لِمَكَانِ سِنِّه إلا ويتيح الله تعالى عند طَعْنِهِ في السَّنِّ، وَضَعْفَهُ عن التُّهُوُض بالأعمال مَنْ يكفيه حَرَّ السَّعْيِ، وَيُوقِّرُهُ، وَيُعْظِّمُهُ؛ جزاء لما سلف منه، وهذا في دار الدُّنْيَا، وأما في الآخرة: فالله أعلم ما الذي يُثْبِتُهُ وَيُعْطِيهِ على ذلك.



---

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣١٨٥ / ١٠).

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» (١٩٦ / ٢).

## ٤٥ - باب

زيارة أهل الخير ومجالستهم وصحبتهم ومحبتهم  
وطلب زيارتهم، والدعاء منهم، وزيارة المواضع الفاضلة

\* قال الله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ  
مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ إلى قوله تعالى : ﴿ قَالَ لَهُ مُوسَى هَلْ  
أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني مِمَّا عُلِّمْتَ رُشْدًا ﴾ [الكهف : ٦٠ - ٦٦]  
\* وقال تعالى : ﴿ وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ بِالْغَدْوَةِ  
وَالْعِشِيِّ يُرِيدُونَ وَجْهَهُ ﴾ [الكهف : ٢٨] .

(الباب الخامس والأربعون)

(في زيارة أهل الخير ومجالستهم وصحبتهم ومحبتهم وطلب زيارتهم  
والدعاء منهم، وزيارة المواضع الفاضلة)

\* قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتَاهُ لَا أَبْرَحُ حَتَّى أَبْلُغَ مَجْمَعَ  
الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمْضِيَ حُقُبًا ﴾ إلى قوله : ﴿ هَلْ أَتَّبِعُكَ عَلَى أَنْ تُعَلِّمَني ﴾ [الكهف : ٦٠ -  
٦٦] ؛ سبب قول موسى لفتاه - وهو يوشع بن نون - هذا الكلام : أنه ذكر له  
أن عبداً من عباد الله بمَجْمَعَ البحرين عنده من العلم ما لم يُحِط به موسى ،  
فأحبَّ الذهابَ إليه ، وقال : ﴿ لَا أَبْرَحُ ﴾ ؛ أي : لا أزال سائراً ﴿ حَتَّى أَبْلُغَ

مَجْمَعَ الْبَحْرَيْنِ ﴿ وهما بحر فارس ممّا يلي المشرق، وبحر الروم ممّا يلي المغرب، ﴿أَوْ أَمْضَى حُقْبًا﴾ ؛ أي: ولو أسير حُقْبًا من الزمان، والحُقْبُ في لغة قيس: سنة، وقيل: ثمانون سنة، وقال مُجاهد: سبعون خريفًا، ورُوي عن ابن عباس ﴿حُقْبًا﴾ دهرًا.

فلما بلغا مجمع البحرين؛ وجد الخضر الذي آتاه الله رحمةً من عنده، وعلمًا من لدنه، فقال له موسى، وسأله بلطف لا على وجه الإلزام والإجبار، وهكذا ينبغي أن يكون سؤال المُتعلِّم من العالم: ﴿هَلْ أَتَيْتُكَ﴾؛ أي: أَصَحَبْتُكَ وَأَرَأَيْتُكَ ﴿عَلَى أَنْ تُعَلِّمَنِي﴾ مِمَّا علمك الله شيئًا أسترشد به في أمري؛ من علم نافع، وعمل صالح، فعندها قال الخضر لموسى: ﴿إِنَّكَ لَنْ تَسْتَطِيعَ مَعِيَ صَبْرًا﴾ إلى آخر ما قصَّ الله في كتابه<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿وَأَصْبِرْ نَفْسَكَ مَعَ الَّذِينَ يَدْعُونَ رَبَّهُمْ﴾ [الكهف: ٢٨] سبق في (الباب الثاني والثلاثين).

\* \* \*

٣٦٠- وعن أنسٍ رضي الله عنه، قال: قال أبو بكرٍ لعمر رضي الله عنه بعد وفاته رسول الله ﷺ: انْطَلِقْ بِنَا إِلَى أُمَّ أَيْمَنَ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهَا نَزَّوْرَهَا كَمَا كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ يَزُورُهَا، فَلَمَّا انْتَهَيَا إِلَيْهَا، بَكَتْ، فَقَالَا لَهَا: مَا يُبْكِيكَ، أَمَا تَعْلَمِينَ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ خَيْرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ؟ فقالت: إِنَّي لَا أَبْكِي أَنِّي لَا أَعْلَمُ أَنَّ مَا عِنْدَ اللَّهِ تَعَالَى خَيْرٌ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٩ / ١٦١).

وَلَكِنْ أَبْكِي أَنَّ الْوَحْيَ قَدْ انْقَطَعَ مِنَ السَّمَاءِ، فَهَيَّجَتْهُمَا عَلَى الْبُكَاءِ، فَجَعَلَا يَبْكِيَانِ مَعَهَا، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

### (الْأَوَّلُ)

(ق): «أم أيمن» اسمها بركة بنت ثعلبة بن عمرو بن حصن<sup>(١)</sup>، كُنِيَتْ بابنها أيمن بن عبيد الحبشي، تزوجت بعد [عبيد] زيد بن حارثة، فولدت له أسامة بن زيد، كانت لأم رسول الله ﷺ، ثم صارت له بالميراث، وكان ﷺ يقول: «أُمُّ أَيْمَنَ أُمِّي بَعْدَ أُمِّي»<sup>(٢)</sup>، وكان ﷺ يُكْرِمُهَا وَيَبْرِئُهَا مَبْرَةَ الْأُمِّ، ويكثر زيارتها، وكان ﷺ عندها كالولد<sup>(٣)</sup>.

• قوله: «نزورها»:

(ط): هو أفخمُ بلاغةٍ من أن لو قيل: نَزَرُهَا حَسَبَ مَا اقْتَضَاهُ تَعْظِيمُ الْمَزُورِ، كَأَنَّهُ قِيلَ لِمَ نَنْطَلِقُ إِلَيْهَا؟ فَأُجِيبُ: «نزورها»؛ لأنها مُسْتَحِقَّةٌ لَذَلِكَ، نَحْوُهُ فِي الِاسْتِنْفَافِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

وَقَالَ رَائِدُهُمْ أَرْسُوا نَزَاوُلُهَا<sup>(٤)</sup>

(ن): فيه: زيارة الصالحين، وفضلها، وزيارة الصالح لمن دونه،

(١) في الأصل: «حصين».

(٢) رواه ابن عساكر في «تاريخ دمشق» (٨ / ٥١) عن سليمان بن أبي الشيخ معضلاً. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٢٧٦).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٣٦٢).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٨٢٣).

وزيارة الإنسان لَمَن كان صديقه يزوره، ولأهل وُدّ صديقه، وزيارة جماعة من الرجال المرأة الصالحة، وسماع كلامها، واستصحاب العالم أو الكبير صاحباً له في الزيارة، والعيادة، ونحوها، والبكاء حزناً على فراق الصالحين، وإن كانوا قد انتقلوا إلى أفضل ممّا كانوا عليه<sup>(١)</sup>.

**\* قولها: «أن الوحي»:**

(ق): «أن» مفتوحة؛ لأنها معمولة لـ «أبكي» بإسقاط حرف الجر، تقديره: أبكي لأن، أو من أجل أن؛ يعني: أن الوحي لمّا انقطع؛ عمِل الناسُ بآرائهم، ومُقياسَتهم، فوقع التَّنَازُعُ والفِتْنُ، وعَظُمَت المصائبُ والمَحَنُ؛ لذلك نجمَ بعده ﷺ النِّفَاقُ، والارتداد، والشَّقَاقُ، ولولا أن الله تدارك الدِّينَ بثاني اثنين؛ لَمَّا بقي منه أثرٌ ولا عَيْنٌ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٦١- وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخَاهُ لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَأَرْصَدَ اللَّهُ تَعَالَى عَلَى مَدْرَجَتِهِ مَلَكًا، فَلَمَّا أَتَى عَلَيْهِ، قَالَ: أَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: أُرِيدُ أَخًا لِي فِي هَذِهِ الْقَرْيَةِ، قَالَ: هَلْ لَكَ عَلَيْهِ مِنْ نِعْمَةٍ تَرُبُّهَا عَلَيْهِ؟ قَالَ: لَا، غَيْرَ أَنِّي أَحَبُّهُ فِي اللَّهِ تَعَالَى، قَالَ: فَإِنِّي رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكَ بِأَنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّكَ كَمَا أَحَبَّتَهُ فِيهِ»، رواه مسلم.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٠).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٣٦٢).

يقال: أَرَصَدَهُ لِكَذَا: إِذَا وَكَّلَهُ بِحِفْظِهِ، وَ«الْمَدْرَجَةُ» بفتح الميم والراء: الطَّرِيقُ، ومعنى «تَرَبُّهَا»: تَقُومُ بِهَا، وَتَسْعَى فِي صِلَاحِهَا.

## (الْبَيْتَانِ)

(ن): «الْمَدْرَجَةُ» الطريق، سُمِّيَتْ بِذَلِكَ؛ لِأَنَّ النَّاسَ يَدْرُجُونَ عَلَيْهَا، أَوْ يَمْضُونَ وَيَمْشُونَ.

قال العلماء: مَحَبَّةُ اللَّهِ عَبْدَهُ هِيَ رَحْمَتُهُ لَهُ، وَرِضَاؤُهُ عَنْهُ، وَإِرَادَتُهُ لَهُ الْخَيْرَ، وَأَنْ يَفْعَلَ بِهِ فَعْلَ الْمُحِبِّ لِمُحْبَوِيهِ، وَفِي هَذَا الْحَدِيثِ: فَضِيلَةُ الْمَحَبَّةِ فِي اللَّهِ تَعَالَى، وَأَنَّهَا سَبَبٌ لِحُبِّ اللَّهِ تَعَالَى الْعَبْدَ، وَفِيهِ: فَضِيلَةُ زِيَارَةِ الصَّالِحِينَ وَالْأَصْحَابِ، وَفِيهِ: أَنَّ الْآدَمِيَّ قَدْ يَرُونَ الْمَلَائِكَةَ<sup>(١)</sup>.

(ق): وَفِيهِ: أَنَّ الْحُبَّ فِي اللَّهِ، وَالتَّزَاوُرَ فِيهِ مِنْ أَفْضَلِ الْأَعْمَالِ، وَأَعْظَمِ الْقُرْبَاتِ إِذَا تَجَرَّدَ ذَلِكَ عَنْ أَغْرَاضِ الدُّنْيَا وَأَهْوَاءِ النُّفُوسِ<sup>(٢)</sup>.

(ط): فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ طَابَقَ قَوْلُهُ: «أُرِيدُ أَخًا لِي» لِلسُّؤَالِ، وَهُوَ قَوْلُهُ: «أَيْنَ تَرِيدُ»؟

قُلْتَ: لِأَنَّ السُّؤَالَ مُتَضَمِّنٌ لِقَوْلِهِ: أَيْنَ تَتَوَجَّهْ، وَمَنْ تَقْصِدْ، وَلَمَّا كَانَ قَصْدُهُ الْأَوَّلَى الزِّيَارَةَ؛ ذَكَرَهُ، وَتَرَكَ مَا لَا يَهُمُّ، وَنَظِيرُهُ: قَوْلُهُ تَعَالَى:

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٢٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٥٤٣).

﴿وَمَا أَعْجَلَكَ عَنْ قَوْمِكَ يَمُوسَى﴾ (٨٢) قَالَ هُمْ أُولَاءِ عَلَى أَثَرِي وَعَجِلْتُ إِلَيْكَ رَبِّ لِتَرْضَى ﴿طه: ٨٣ - ٨٤﴾، لَمَّا كَانَ الْغَرَضُ مِنَ السُّؤَالِ فِي اسْتِعْجَالِهِ لَهُ إِنكَارَ تَرْكِهِ الْقَوْمَ وَرَاءَهُ وَتَقَدُّمَهُ عَلَيْهِمْ؛ قَدَّمَهُ فِي الْجَوَابِ، وَأَخَّرَ مَا وَقَعَ السُّؤَالُ عَنْهُ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٦٢ - وعنه، قال: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ عَادَ مَرِيضًا، أَوْ زَارَ أَخًا لَهُ فِي اللَّهِ، نَادَاهُ مُنَادٍ: بِأَنْ طِبْتَ، وَطَابَ مِمَّشَاكَ، وَتَبَوَّاتٌ مِنَ الْجَنَّةِ مَنْزِلًا»، رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ، وفي بعض النسخ: غريبٌ.

### (الثالث)

\* قوله: «طبت... إلى آخره»:

(ط): القرائن الثلاث يجوز أن تحمل على الدعاء، وعلى الإخبار، [وقوله: «طبت» دعاء لنفسه]<sup>(٢)</sup> و«طاب ممشاك» دعاء له، وأن كل خطوة خطاها يُحِطُّ بها سيئةً، ويُكْتَبُ له بها حسنةٌ، وهذا في الدنيا، وفي الآخرة: «تبوات من الجنة منزلاً»، والتذكير في (منزلاً) للتفخيم؛ أي: منزلاً أيّ منزل، انتهى<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٠٠).

(٢) ما بين معكوفتين من «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٠٤).

(٣) المرجع السابق (١٠ / ٣٢٠٤).

أنشد :

إِنْ زَارَ يَوْمًا رَجُلٌ مُسْلِمٌ      أَحَالَهُ فِي اللَّهِ أَوْ زَارَهُ  
فَهُوَ جَدِيرٌ عِنْدَ أَهْلِ النَّهْيِ      بِأَنْ يَحُطَّ اللَّهُ أَوْ زَارَهُ

\* \* \*

٣٦٣ - وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه : أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ قَالَ :  
«إِنَّمَا مَثَلُ الْجَلِيسِ الصَّالِحِ وَجَلِيسِ الشُّوءِ، كَحَامِلِ الْمِسْكِ،  
وَنَافِخِ الْكِيرِ، فَحَامِلُ الْمِسْكِ، إِمَّا أَنْ يُحْذِيكَ، وَإِمَّا أَنْ تَبْتَاعَ مِنْهُ،  
وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا طَيِّبَةً، وَنَافِخُ الْكِيرِ، إِمَّا أَنْ يُحْرِقَ ثِيَابَكَ،  
وَإِمَّا أَنْ تَجِدَ مِنْهُ رِيحًا مُتْنَنَةً»، متفقٌ عليه .  
«يُحْذِيكَ» : يُعْطِيكَ .

[الشيخ ٣٦٣]

\* قوله : «وجليس السوء» :

(ق) : هو من باب إضافة الشيء إلى صفته<sup>(١)</sup> .

(ن) : فيه : فضيلة مُجالسة الصالحين وأهل الخير، والمُروءة، ومكارم  
الأخلاق، والورع، والعلم، والآداب، والنهي عن مُجالسة أهل الشرِّ وأهل  
البدع، ومن يغتاب الناس، أو يكثر مُجونه وبطالته، ونحو ذلك من الأنواع  
المذمومة<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر : «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٣٣) .

(٢) انظر : «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٧٨) .

(ق): فيه: الحث على مُصاحبة من يزيدك نُطقه علماً، وفعله أدباً، ونظره خشيةً، والزَّجر عن مُخالطة مَنْ هو على نقيض ذلك<sup>(١)</sup>.

(ط): قيل: مصاحبة الأخيار تورث الخير، ومصاحبة الأشرار تورث الشرَّ؛ كالريح إن هبَّت على الطَّيب؛ عبَقَتْ طيباً، وإن مرَّت على التَّنَّ؛ حملت تنناً.

وقيل: إذا جالست الحمقى؛ علِق بك من حماقتهم ما لا يعلُق بك من العقل إذا جالست العقلاء؛ لأن الفساد أسرعُ إلى الناس، وأشدُّ اقتحاماً في الطَّبع<sup>(٢)</sup>.

(ن): فيه: طهارة المسك، واستحبابه، وجواز بيعه، وقد أجمع العلماء على جواز هذا، ولم يخالف فيه إلا الشيعة، ولا يُعتدُّ بهم في الإجماع.

ومِن الدَّلَّال على طهارته الإجماع، وهذا الحديث، وهو قوله: «إما أن يبتاع منه»، والنَّجس لا يصحُّ بيعه، ولأنه ﷺ كان يستعمله في بدنه ورأسه، ويصلي به، ويُخبر أنه أطيَّب الطَّيب، ولم يزل المسلمون على استعماله وجواز بيعه، وما رُوي من كراهة العُمَرَيْن ﷺ: فليس فيه نصٌّ لهما، ولا صَحَّت عنهما، بل قَسَم عمرُ بن الخطاب المسك على نساء المسلمين، والمعروف عن عمر استعماله<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٣٤).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٢٠١ - ٣٢٠٢).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٧٨).

(ق): يقال: إن أصله الدم، والدم نجسٌ، فالجواب: لا نُسلم أن أصل المسك الدم، وإن سلم؛ فلا نُسلم أنه بقي على ما أصله؛ فإنه استحالة صلاح يُستطاب، ويُستحسن، ويُفضل على أنواع كل الطيب، وهذا كاستحالة الدم لبناً، وبيضاً، وإن شئت؛ حرّرت فيه قياساً فقهيّاً، فقلت: مائعٌ له مقرٌ يستحيل فيه إلى صلاح، فيكون طاهراً؛ كاللبن والبيض<sup>(١)</sup>.

(ه): «كبر الحداد»: هو المَبْنِي من الطين، وقيل: الزُّق الذي ينفخ به النار، والمَبْنِي: الكور<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٦٤ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «تُنكح المرأة لأربع: لِمَالِهَا، وَلِحَسَبِهَا، وَلِجَمَالِهَا، وَلِدِينِهَا، فَاظْفَرْ بِذَاتِ الدِّينِ تَرِبْتُ يَدَاكَ»، متفقٌ عليه.

ومعناه: أَنَّ النَّاسَ يَقْصِدُونَ فِي الْعَادَةِ مِنَ الْمَرْأَةِ هَذِهِ الْخِصَالَ الْأَرْبَعَ، فَأَحْرِصْ أَنْتَ عَلَى ذَاتِ الدِّينِ، وَاطْفَرْ بِهَا، وَاحْرِصْ عَلَى صُحْبَتِهَا.

(الْحَمْدُ لِلَّهِ)

(ن): أخبر ﷺ بما يفعله الناس في العادة؛ فإنهم يَقْصِدُونَ هَذِهِ الْخِصَالَ الْأَرْبَعَ، وَآخَرُهَا عَنْدهم ذَاتُ الدِّينِ؛ فَاظْفَرْ أَنْتَ أَيُّهَا الْمُسْتَرشد بِذَاتِ الدِّينِ، وفيه: الْحَثُّ عَلَى مُصَاحَبَةِ أَهْلِ الدِّينِ فِي كُلِّ شَيْءٍ؛ لِأَنَّ صَاحِبَهُمْ يَسْتَفِيدُ مِنْ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٣٥).

(٢) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٤ / ٢١٧).

أخلاقهم، وبركتهم، وحسن طريقتهم، ويأمن المفسدة من جهنم<sup>(١)</sup>.

(ط): اللامات المكررة مؤذنة بأن كلاً منهن مُستقلة في الغرض<sup>(٢)</sup>.

(قض): اللائق بذوي المروءات وأرباب الديانات أن يكون مَطْمَحُ نظرهم الدِّين فيما يأتون وما يذرون، لاسيما فيما يدوم أمره ويعظم خطره؛ فلذلك اختاره الرسول ﷺ بآكد وجه وأبلغه، وأمر بالظفر الذي هو غاية البُغية، ومُنتهى الاختيار والطلب الدالّ على تضمّن المطلوب لنعمة عظيمة وفائدة جلية<sup>(٣)</sup>.

(ط): «فاظفر» جزاء شرط محذوف؛ أي: إذا تحققت ما فصلتُ لك تفصيلاً بيّناً؛ فاظفر أيها المسترشد بذات الدِّين؛ فإنها تُكسبك منافع الدارين<sup>(٤)</sup>.

(قض): قوله: «تربت يدك» هو دعاء في الأصل، إلا أن العرب تستعملها لمعانٍ أُخرى؛ كالمُعاتبة، والإنكار، والتعجب، وتعظيم الأمر، والحثّ على الشيء، وهو المراد به هنا<sup>(٥)</sup>.

(حس): هي كلمة جارية على ألسنتهم<sup>(٦)</sup> كقولهم: لا أب لك،

---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠ / ٥٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧ / ٢٢٥٩).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢ / ٣٣٠).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٧ / ٢٢٥٩).

(٥) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢ / ٣٣١).

(٦) في الأصل كتبت كلمة «العرب» بين السطرين، ولعلها تفسير للضمير في «ألسنتهم»،

وفي «شرح السنة» للبغوي (٩ / ٨٩): «ألسنة العرب».

ولا أُمُّ لك، ولم يُرد وقوع الأمر، وقيل: قصد بها وقوع الأمر؛ لتعديده ذوات الدين إلى ذوات المال والجمال، ومعناه: تربت يداك إن لم تفعل ما أمرتك به، والأوّل أولى<sup>(١)</sup>.

(ط): إنما كان الأوّل أوجه؛ لأنه من باب العكس تعجباً؛ وذلك أنهم إذا رأوا مقدّماً أبلى في الحرب بلاء حسناً؛ يقولون: قاتله الله ما أشجعه! إنما يريدون به ما يزيده قوّة وشجاعة، كذلك ما نحن فيه؛ فإن الرجل إنما يؤثر تلك الثلاثة على ذات الدين؛ لإعدامها مالاً وجمالاً وحسباً، فينبغي أن يُحمَل الدُّعاء على ما يُجنَّب عنه [من] الفقر؛ أي: عليك بذات الدين يُغْنِكَ الله، فيوافق معنى الحديث النصّ التزيلي: ﴿وَأَنكِحُوا الْأَيْمَىٰ مِنكُمْ وَالصَّالِحِينَ مِنْ عِبَادِكُمْ وَإِمَائِكُمْ إِن يَكُونُوا فُقَرَاءَ يُغْنِهِمُ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ﴾ [النور: ٣٢]<sup>(٢)</sup>.

(حس): روي أن رجلاً جاء إلى الحسن، فقال: إن لي بنتاً أحبّها، وقد خطبها غير واحد، فمن تشير عليّ أن أزوّجها؟ قال: زوّجها رجلاً يتقي الله؛ فإنه إن أحبّها؛ أكرمها، وإن أبغضها؛ لم يظلمها، انتهى<sup>(٣)</sup>.

قال الإمام الغزالي: ينبغي لمن أراد النكاح أن يعتني بصلاح المرأة ودينها؛ فإنها إن كانت ضعيفة الدين في صيانة نفسها وفرجها؛ أزرّت بزوجها، وسوّدت بين الناس وجهه، وشوّشت بالغيرة قلبه، وتنغص بذلك عيشه، فإن سلك فيه سبيل الحميّة والغيرة؛ لم يزل في بلاء ومحنة، وإن

(١) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٨/٩).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٧/٢٢٥٨).

(٣) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٩/١١).

سلك سبيل التَّساهل؛ كان مُتهاوناً بدينه وعرضه، ومنسوباً إلى قِلَّةِ الحَمِيَّةِ والأَنَفَةِ.

وإذا كانت مع الفساد جميلةً؛ كان بلاؤها أشدَّ؛ إذ يشقُّ على الزوج مفارقتها، فلا يصبر عنها، وإن كانت فاسدةً الدِّين باستهلاك ماله أو بوجه آخر؛ لم يزل العيشُ مُشوشاً معهما، وإن سكت [و] لم ينكر؛ كان شريكاً في المعصية؛ لقوله تعالى: ﴿قُوا أَنْفُسَكُمْ وَأَهْلِيكُمْ نَارًا﴾ [التحریم: ٦]، وإن أنكر وخاصم ومنع؛ تنغص العيشُ؛ ولهذا بالغ رسول الله ﷺ بقوله: «فاظفرْ بذاتِ الدِّين»<sup>(١)</sup>، وفي حديث آخر: «مَنْ نَكَحَ الْمَرْأَةَ لِمَالِهَا وَجَمَالِهَا؛ حُرِمَ مَالُهَا وَجَمَالُهَا؛ وَمَنْ نَكَحَهَا لِدِينِهَا؛ رَزَقَهُ اللَّهُ مَالَهَا وَجَمَالَهَا»<sup>(٢)</sup>، وقال أيضاً: «لَا تَنْكِحِ الْمَرْأَةَ لَجَمَالِهَا؛ فَلَعَلَّ جَمَالَهَا يُرْدِيهَا، وَلَا لِمَالِهَا؛ فَلَعَلَّ مَالَهَا يَطْغِيهَا، وَانْكِحِ الْمَرْأَةَ لِدِينِهَا»<sup>(٣)</sup>، وإنما بالغ في الحثِّ على الدِّين؛ لأنَّ مثلَ هذه المرأة يكون عوناً على الدِّين، انتهى<sup>(٤)</sup>.

وفي «المعجم الكبير» للطبراني عن أنس مرفوعاً: «مَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً

---

(١) رواه البخاري (٤٨٠٢)، من حديث أبي هريرة ؓ.

(٢) رواه الطبراني في «مسند الشاميين» (٢٩ / ١)، وأبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢٤٥ / ٥)، وابن حبان في «المجروحين» (١٥١ / ٢)، من حديث أنس ؓ، بنحوه. وفيه عبد السلام بن عبد القدوس بن حبيب، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢٥٤ / ٤): ضعيف.

(٣) رواه ابن ماجه (١٨٥٩) بنحوه من حديث عبدالله بن عمرو ؓ. قال الحافظ العراقي

في «المغني عن حمل الأسفار» (٣٨٣ / ١): سنده ضعيف.

(٤) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٣٧ / ٢).

لِعِزِّهَا؛ لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا ذُلًّا، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِمَالِهَا؛ لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا فَقْرًا، وَمَنْ تَزَوَّجَهَا لِحُسْنِهَا؛ لَمْ يَزِدْهُ اللهُ إِلَّا دِمَامَةً، وَمَنْ تَزَوَّجَ امْرَأَةً لَمْ يُرِدْ بِهَا إِلَّا أَنْ يَعْصَ بَصْرَهُ، أَوْ يُخْصِنَ فَرْجَهُ، أَوْ يَصِلَ رَحِمَهُ؛ بَارَكَ اللهُ فِيهَا، وَبَارَكَ لَهَا فِيهِ»، رَوَاهُ الدَّيْلَمِيُّ فِي «مُسْنَدِ الْفَرْدَوْسِ»<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٦٥ - وَعَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ النَّبِيُّ ﷺ لِجَبْرِيلَ: «مَا يَمْنَعُكَ أَنْ تَزُورَنَا أَكْثَرَ مِمَّا تَزُورُنَا؟»، فَنَزَلَتْ: ﴿وَمَا نَنْزِلُ إِلَّا بِأَمْرِ رَبِّكَ لَهُ مَبَكِّنْ أَيْدِينَا وَمَا خَلَفْنَا وَمَا بَيْنَ ذَلِكَ﴾ [مريم: ٦٤]، رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ.

(السَّيِّئَاتُ)

فيه: استحبابُ طلب الزيارة من الصالحين وأهل الخير، والتبرك بهم، وزيارتهم والتقرب إليهم.

\* \* \*

٣٦٦ - وَعَنْ أَبِي سَعِيدٍ الْخُدْرِيِّ رضي الله عنه، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «لَا تُصَاحِبْ إِلَّا مُؤْمِنًا، وَلَا يَأْكُلْ طَعَامَكَ إِلَّا تَقِيٌّ»، رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ، وَالتِّرْمِذِيُّ بِإِسْنَادٍ لَا بَأْسَ بِهِ.

(١) رَوَاهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي «الْمَعْجَمِ الْأَوْسَطِ» (٢٣٤٢). وَفِيهِ عَبْدُ السَّلَامِ بْنُ عَبْدِ الْقَدُوسِ، وَهُوَ ضَعِيفٌ كَمَا تَقَدَّمَ قَرِيبًا.

## (السَّابِعُ)

\* قوله ﷺ: «لا تصاحب إلا مؤمناً»:

(ط): (المؤمن) يجوز أن يراد به العام، وأن يراد به الخاص الذي يقابله الفاسق؛ لقوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ مُؤْمِنًا كَمَنْ كَانَ فَاسِقًا﴾ [السجدة: ١٨]، المعنى: لا تُصَاحِبْ إِلَّا صَالِحًا وقوله: «لا يأكل» نهى لغير التقي أن يأكل طعامه، والمراد نهيه عن أن يتعرَّضَ لِمَا لا يأكل التقي طعامه من كسب الحرام، وتعاطي ما لا يَنْفُرُ عنه التقي، فالمعنى: لا تُصَاحِبْ إِلَّا مُطِيعًا، وَلَا تُخَالِلْ إِلَّا تَقِيًّا<sup>(١)</sup>.

(خط): حَدَّثَنَا عَنْ صُحْبَةِ مَنْ لَيْسَ بِتَقِيٍّ، وَزَجَرَ عَنْ مَخَالَطَتِهِ وَمُؤَاكَلَتِهِ؛ لِأَنَّ الْمُطَاعِمَةَ تُوقِعُ الْأُلْفَةَ وَالْمَوَدَّةَ فِي الْقُلُوبِ، وَالْمُرَادُ بِالطَّعَامِ هُوَ الَّذِي هِيَاهُ لِنَفْسِهِ، وَهُوَ مَشْغُولٌ بِأَكْلِهِ؛ أَي: لَا تَوَاطُلْ إِلَّا الْأَتْقِيَاءَ، سِوَاهُ طَلَبُوكَ أَوْ طَلَبْتَهُمْ، وَلَيْسَ مَعْنَاهُ أَنْ لَا يَنْفَقَ إِلَّا عَلَى الْأَتْقِيَاءِ؛ فَإِنْ إِطْعَمَ الطَّعَامَ مَحْمُودٌ مَمْدُوحٌ مُرَغَّبٌ فِيهِ لِكُلِّ جَائِعٍ، سِوَاهُ كَانَ مُسْلِمًا أَوْ كَافِرًا، وَقَدْ مَدَحَ اللَّهُ سَبْحَانَهُ مَنْ يَطْعَمُ الْكُفَّارَ فَقَالَ: ﴿وَيُطْعِمُونَ الطَّعَامَ عَلَى حَيْثُ مَسْكِينًا وَيَتِيمًا وَأَسِيرًا﴾ [الإنسان: ٨]، وَأَرَادَ بِالْأَسِيرِ الْكَافِرَ؛ فَإِنَّ الْمُسْلِمَ لَا يَكُونُ أَسِيرًا فِي أَيْدِي الْمُسْلِمِينَ، انْتَهَى<sup>(٢)</sup>.

روي أنه استضاف مجوسي إبراهيم الخليل عليه السلام، فقال بشرط أن تسلم، فمرَّ المَجُوسِيُّ، فأوحى الله إليه: منذ خمسين سنة نطعّمه على

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٢٠٦).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤ / ١١٤).

كُفْرِهِ، فلو ناولته لُقْمَةً من غير أن تطالبه بتغيير دينه، فمضى إبراهيم عليه السلام على أثره، واعتذر إليه، فسأله عن السبب، فذكر له، فأسلم المَجُوسِيُّ.

\* \* \*

٣٦٧ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن النبي ﷺ قال: «الرَّجُلُ عَلَى دِينِ خَلِيلِهِ، فَلْيَنْظُرْ أَحَدُكُمْ مَنْ يُخَالِلُ»، رواه أبو داود، والترمذي بإسنادٍ صحيح، وقال الترمذي: حديثٌ حسنٌ.

(الْبُخَارِيُّ)

\* قوله ﷺ: «الرجل على دين خليله»:

(نه): «الدِّين»: العادة، يريد به أخلاقه، و«الخُلَّة» بالضم: الصداقة والمحبة التي تخللت القلب، فصارت خِلالَه؛ أي: في باطنه، و«الخليل»: فعيل بمعنى مُفَاعِلٍ، أو مفعول، انتهى<sup>(١)</sup>.

قال بعضُ العلماء: إن الإنسان يَرْتَضِخُ من خليله أخلاقه، وأقواله، وأفعاله، ويسلك طريقه، فإن كان صالحاً؛ صلح بمُخاللته، وإن كان طالحاً؛ طلح.

وقيل: إياك ومجالسة الشَّرِّير؛ فإن طبعك يَسْرِقُ من طبعه، وأنت لا تدري، فكانه ﷺ يأمر أن لا يُخَالَ إِلَّا الصَّالِحَ والمُصْلِحَ الكريم المُفْلِحَ،

---

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (٢ / ٧٢).

الذي يُحسِّن لك الحسنَ، ويُقبِّح القبيحَ، ولا يردُّك عن هَدْي، ولا يدعوك إلى رَدْيٍ، وفائدة الحديث: [الحثُّ] على اختيار الخليل، والبحث عن أحواله، ثم الإقدام على صحبته وخلافه.

قال الشيخ أبو حامد الغزالي: مُجالسةُ الجَريص ومُخالطته تجرُّك إلى الحرِّص، ومُجالسة الزَّاهد ومُخالطته تزهد في الدُّنيا؛ لأنَّ الطُّباع مَجبولةٌ على التشبُّه والافتداء، بل الطبع يسرق من الطبع من حيث لا يدري<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٦٨ - وعن أبي موسى الأشعريؓ: أن النبي ﷺ قال: «المرءُ مع مَنْ أَحَبَّ»، متفقٌ عليه.

وفي رواية قال: قِيلَ لِلنَّبِيِّ ﷺ: الرَّجُلُ يُحِبُّ الْقَوْمَ، وَلَمَّا يَلْحَقُ بِهِمْ؟ قال: «المرءُ مع مَنْ أَحَبَّ».

### [الْبَابُ]

\* قوله ﷺ: «المرء مع من أحب» سبق في الحديث السابع من (الباب الثاني).

\* \* \*

٣٦٩ - وعن أنسٍؓ: أَنَّ أَعْرَابِيًّا قَالَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: مَتَى

(١) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ١٧٣).

السَّاعَةُ؟ قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَا أَعَدَدْتُ لَهَا؟»، قَالَ: حُبُّ اللَّهِ وَرَسُولِهِ، قَالَ: «أَنْتَ مَعَ مَنْ أَحْبَبْتَ»، متفقٌ عليه، وهذا لفظ مسلم.

وفي روايةٍ لهما: مَا أَعَدَدْتُ لَهَا مِنْ كَثِيرِ صَوْمٍ، وَلَا صَلَاةٍ، وَلَا صَدَقَةٍ، وَلَكِنِّي أَحِبُّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ.

٣٧٠ - وعن ابن مسعودٍ رضي الله عنه، قَالَ: جَاءَ رَجُلٌ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! كَيْفَ تَقُولُ فِي رَجُلٍ أَحَبَّ قَوْمًا، وَلَمْ يَلْحَقْ بِهِمْ؟ فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «الْمَرْءُ مَعَ مَنْ أَحَبَّ»، متفقٌ عليه.

### [الْعِشَاءُ]

\* قوله ﷺ: «ما أعددت لها؟»:

(ط): سلك مع السائل طريقَ أسلوب الحكيم؛ لأنه سأل عن وقت الساعة، وأَيَّانَ إرساؤها، فقليل له: ﴿فِيمَ أَنْتَ مِنْ ذِكْرِنَهَا﴾ [النازعات: ٤٣]، وإنما يَهْمُّكَ أَنْ تَهْتَمَّ بِأَهْبَتِهَا، وتعتني بما ينفعك عند إرسائها؛ من العقائد الحَقَّةِ، والأعمال الصالحة، فأجاب بقوله: «ما أعددت لها إلا أنني أحب الله ورسوله»<sup>(١)</sup>.

(١) كذا في الأصل و«شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٠١)، ولعل الصواب أن يكتفي بقوله: «ما أعددت لها؟»، دون زيادة: «إلا أنني...»؛ لأن الذي أجاب هو رسول الله ﷺ بقوله: «ما أعددت لها»، قال القاري في «مرقاة المفاتيح» (٩ / ٢١٤) بعد نقله كلام الطبي هذا: (وبُعْده من المبني والمعنى لا يخفى).

وقوله: «أنت مع من أحببت»؛ أي: مُلْحَقٌ بهم، وداخل في زمرتهم، قال الله تعالى: ﴿وَمَنْ يُطِيعِ اللَّهَ وَالرَّسُولَ فَأُولَٰئِكَ مَعَ الَّذِينَ أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِمْ مِنَ النَّبِيِّينَ وَالصِّدِّيقِينَ وَالشُّهَدَاءِ وَالصَّالِحِينَ وَحَسُنَ أُولَٰئِكَ رَفِيقًا﴾ [النساء: ٦٩] (١).

\* قوله: «ما أعددت لها كثير صلاة ولا صدقة»:

(ق): يعني بذلك: النوافل؛ من الصلاة، والصوم، والصدقة؛ لأن الفرائض لا بُدَّ له منها، فيكون معناه أنه لم يأت منها بالكثير الذي يَعْتَمِدُ عليه، ويرتجى دخول الجنة بسببه، هذا ظاهره، ويحتمل أن يكون أراد أن الذي فعله من تلك الأمور وإن كان كثيراً؛ فإنه مُحْتَقَرٌ بالنسبة إلى ما عنده من مَحَبَّةِ الله ورسوله، فكأنه ظهر له أن مَحَبَّةَ الله ورسوله أفضل الأعمال، فجعلها عُمْدَتَهُ، واتخذها عُدَّتَهُ، وأعْظَمَ بأمر يلحق المُقْصِرَ بالمُشْمِرِ، والمُتَأَخِّرَ بالْمُتَقَدِّمِ!

ولما فهم أنس بن مالك رضي الله عنه أن هذا اللفظ مَحْمُولٌ على عُمومه؛ عُلِّقَ به رجاءه، وَحَقَّقَ فِيهِ ظَنَّهُ، فقال: فأنا أَحِبُّ الله ورسوله، وأبا بكر، وعمر؛ فأرجو أن أكون معهم، وإن لم أعمل بعملهم، والوجه الذي تعلق به أنسٌ يشمل المسلمين المُحِبِّينَ كُلَّ نفس؛ فلذلك تعلق أطماعنا بذلك، وإن كنا مُقْصِرِينَ، ورجونا رحمة الرحمن، وإن كنا غير مستأهلين (٢).

\* \* \*

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣٢٠١).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٤٧).

٣٧١ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «النَّاسُ مَعَادِنُ كَمَعَادِنِ الذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ، خِيَارُهُمْ فِي الْجَاهِلِيَّةِ خِيَارُهُمْ فِي الْإِسْلَامِ إِذَا فَقَّهُوا، وَالْأَرْوَاحُ جُنُودٌ مُجَنَّدَةٌ، فَمَا تَعَارَفَ مِنْهَا، ائْتَلَفَ، وَمَا تَنَافَرَ مِنْهَا، اخْتَلَفَ»، رواه مسلم.

وروى البخاري قوله: «الأَرْوَاحُ...» إلخ من رواية عائشة رضي الله عنها.

### (الْبَاقِي عَشْرٌ)

(نه): «مجندة»؛ أي: مجموعة؛ كما يقال: أُلُوفٌ مُؤَلَّفَةٌ، وقناطيرٌ مُقَنْطَرَةٌ، ومعناه: الإخبار عن مبدأ كون الأرواح، وتقدّمها على الأجساد؛ أي: أنها خُلِقَتْ أَوَّلَ خَلْقِهَا عَلَى قِسْمَيْنِ مِنْ ائْتِلَافٍ وَاخْتِلَافٍ؛ كَالْجُنُودِ الْمَجْمُوعَةِ إِذَا تَقَابَلَتْ وَتَوَاجَهَتْ، وَمَعْنَى تَقَابُلِ الْأَرْوَاحِ: مَا جَعَلَهَا اللَّهُ عَلَيْهِ مِنَ السَّعَادَةِ، وَالشَّقَاوَةِ، وَالْأَخْلَاقِ فِي مَبْدَأِ الْخَلْقِ، يَقُولُ: الْأَجْسَادُ الَّتِي فِيهَا الْأَرْوَاحُ تَلْتَقِي فِي الدُّنْيَا، فَتَأْتِلَفُ وَتَخْتَلِفُ عَلَى حَسَبِ مَا خُلِقَتْ عَلَيْهِ؛ وَلِهَذَا تَرَى الْخَيْرَ يُحِبُّ الْأَخْيَارَ، وَيَمِيلُ إِلَيْهِمْ، وَالشَّرَّيرَ يُحِبُّ الْأَشْرَارَ، وَيَمِيلُ إِلَيْهِمْ<sup>(١)</sup>.

(ن): أما تعارفها: فهو لأمر جعلها الله تعالى عليه، [وقيل: إنها موافقة صفاتها التي جعلها الله عليها]<sup>(٢)</sup> وتناسبها في شيمها، وقيل: لأنها خُلِقَتْ مَجْتَمِعَةً، ثُمَّ فَرَّقَتْ فِي أَجْسَادِهَا، فَمَنْ وَافَقَ بِشِيمِهِ؛ أَلْفَهُ، وَمَنْ

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ٣٠٥).

(٢) ما بين معكوفتين من «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ١٨٥).

باعده؛ نافرته وخالفه<sup>(١)</sup>.

(ق): ولهذا شاع قولهم: المناسبة تؤلف بين الأشخاص، والشكل يألف شكله، والمثلُ يجذب مثله، وقيل في معنى: «ما تعارف...» إلى آخره: هو ما تعرّف الله تعالى به إليها من صفاته، ودلّها عليه من لطفه وأفعاله، فكل رُوح عَرَفَ من الآخر أنه تعرّف إلى الله بمثل ما تعرّف هو به إليه، ويستفاد من هذا الحديث: أن الإنسان إذا وجد من نفسه نفرةً ممّن له فضيلة أو صلاح، فتش عن الموجب لتلك النفرة، ويبحث عنها بنور العلم؛ فإنه يَنكشِفُ له، فيتعين عليه أن يسعى في إزالة ذلك بالرياضة السياسية، والمُجاهدة الشرعية، حتى يتخلّص من ذلك الوصف المذموم، فيميلَ إلى أهل الفضائل والعلوم، وكذلك القول فيما إذا وجد ميلاً لمن فيه شرٌّ أو وصفٌ مذمومٌ، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال الإمام الغزالي: روي عنه عليه السلام: «الأرواحُ جنودٌ مُجَنَّدَةٌ، تلتقي فتشامُّ كما تشامُّ الخيلُ، فما تعارفَ منها؛ اتلفَ، وما تناكرَ منها؛ اختلفَ»<sup>(٣)</sup>، وروي عنه عليه السلام: «لو أن مؤمناً جاءَ إلى مجلسٍ فيه مائةٌ مُنافِقٍ، وليسَ فيهم إلاّ مؤمنٌ؛ لَجاءَ حتّى جلسَ إليه، ولو أن مُنافِقاً دخلَ إلى مجلسٍ فيه مائةٌ مؤمنٍ، ومُنافِقٌ واحدٌ؛ لَجاءَ حتّى جلسَ إليه»<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٨٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٤٥).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٥٢٢٠)، من حديث علي عليه السلام، بنحوه، وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٤١١). ورواه بلفظه البيهقي في «شعب الإيمان» (٩٠٣٨)، من حديث ابن مسعود موقوفاً.

(٤) هو تمة الحديث السابق عند البيهقي.

وروي عن عائشة رضي الله عنها أنها قالت: كانت امرأة بمكة تدخل على نساء قريش تضحكنهن، فلما هاجرت إلى المدينة؛ دخلت المدينة، [قالت عائشة]: دخلت عليّ، قلت: فلانة ما أقدمك؟ قالت: إيلكن، قلت: فأين نزلت؟ قالت: على فلانة، امرأة مضحكة بالمدينة، فدخل رسول الله ﷺ، قلت: يا رسول الله؛ دخلت فلانة المضحكة؟ قال ﷺ: «فعلى من نزلت؟» قلت: على فلانة، قال: المضحكة؟ قلت: نعم، قال: «الحمد لله؛ إن الأرواح جنود مجنّدة» الحديث.

وهذا يدلُّ على أن شبه الشيء مُنجذبٌ إليه بالطبع، وإن كان هو لا<sup>(١)</sup> يشعر به، قال الشاعر:

وَشِبْهُ الشَّيْءِ مُنْجَذِبٌ إِلَيْهِ وَأَشْبَهُنَا بَدُنِيَا الطَّغَامِ

وكان مالك بن دينار يقول: لا يتفق اثنان في عشرة إلا وفي أحدهما وصفٌ من الآخر، وإن أشكال الناس كأجناس الطيور، فلا يتفق نوعان من الطير في الطيران إلا وبينهما مناسبة، قال: فرأى يوماً غراباً مع حمامة، فتعجب من ذلك، فقال: اتفقا وليسا من شكل واحد! ثم طارا، فإذا هما أعرجان، فقال: من ههنا اتفقا<sup>(٢)</sup>.

(حس): فيه: دليلٌ على أن الأرواح ليست بأعراض، وأنها كانت موجودة قبل الأجساد في الخلقة، وأنها تبقى بعد فناء الأجساد؛ كما أخبر النبي ﷺ عن الشهداء: «إنَّ أرواحَهُمْ في جَوْفِ طَيْرٍ خَضِرٍ تَسْرَحُ في الْجَنَّةِ

(١) في الأصل: «كانوا هؤلاء».

(٢) انظر: «إحياء علوم الدين» للغزالي (٢/ ١٦١).

حيثُ شَاءَتْ»<sup>(١)</sup>.

(ط): الفاء في قوله: «فما تعارف منها» للتعقيب أتبعَت المُجْمَل بالتفصيل، فدل قوله: (ما تعارف) على تقدُّم اشتباك واختلاط في الأزل، ثم تفرَّق بعد ذلك في اللايزال أزمنةً مُتطاولة، ثم ائتلافٍ بعد التَّعارُف، كَمَنْ فقد أنيسَه وأليفَه، ثم اتصل به، فلزمه وأنس به.

ودلَّ قوله: «وما تناكر» على أن ذلك الفقيْدَ لِحَقَ لِمَنْ لم يكن له سَبْقُ اختلاط معه، فاشمأزَّ منه، وفارقه، ودلَّ تشبيه الأرواح بالجنود المُجَنِّدة على أن الاجتماعَ في الأزل كان لأمر عظيم وخطب جسيم، ومن عادة الأجناد المتحزِّبة أن يُسوِّمَ كلُّ واحد من أحد الحزبين بعلامة ترفع التناكر من البين، فمتى شاهدوها؛ ائتلفوا.

فعلى هذا بنى قوله: «فما تعارف منها؛ ائتلف، وما تناكر منها؛ اختلف»، فهو تفريع على التشبيه بمنزلة ترشيح الاستعارة، وهذا التعارف إلهاماتٌ يقذفها<sup>(٢)</sup> الله في قلوب العباد من غير إشعار منهم بالسَّابقة، ولا يمنع من هذا التعارف فصلُه بالأبعاد والأجانب، ولا تضمُّه شُجْنَةُ الأرحام والأواصر، قال:

كَانَتْ مَوَدَّةُ سَلْمَانَ لَهُ نَسَبًا      وَلَمْ يَكُنْ بَيْنَ نُوحٍ وَابْنِهِ رَحِمٌ  
وَلَمْ يَحْظَ بِهِ آلُ قُصَيٍّ، وَحَظَّيْتُ بِهِ أُمُّ مَعْبَدٍ، وَلَا يَدْفَعُهُ بُعْدُ الدَّارِ،  
وَلَا يَجْمَعُهُ قُرْبُهَا.

(١) انظر: «شرح السنة» للبخاري (١٣ / ٥٧).

(٢) في الأصل: «يقدمها».



٣٧٢ - وعن أُسَيْرِ بْنِ عَمْرِو - وَيُقَالُ: ابْنُ جَابِرٍ - وهو بضم  
 الهمزة وفتح السين المهملة، قال: كَانَ عُمَرُ بْنُ الْخَطَّابِ رضي الله عنه إِذَا  
 أَتَى عَلَيْهِ أَمْدَادُ أَهْلِ الْيَمَنِ، سَأَلَهُمْ: أَفِيكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ؟ حَتَّى  
 أَتَى عَلَى أُوَيْسٍ رضي الله عنه، فَقَالَ لَهُ: أَنْتَ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ؟ قَالَ: نَعَمْ،  
 قَالَ: مِنْ مُرَادٍ ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: فَكَانَ بِكَ بَرَصٌ،  
 فَبَرَأْتَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ؟ قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: لَكَ وَالِدَةٌ؟ قَالَ:  
 نَعَمْ، قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ  
 عَامِرٍ مَعَ أَمْدَادِ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ مِنْ قَرْنٍ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ،  
 فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ  
 لِأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ، فَافْعَلْ»، فَاسْتَغْفِرُ لِي،  
 فَاسْتَغْفَرَ لَهُ، فَقَالَ لَهُ عُمَرُ: أَتَيْنَ تُرِيدُ؟ قَالَ: الْكُوفَةَ، قَالَ: أَلَا  
 أَكْتُبُ لَكَ إِلَى عَامِلِهَا؟ قَالَ: أَكُونُ فِي غَبْرَاءِ النَّاسِ أَحَبُّ إِلَيَّ،  
 فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْعَامِ الْمُقْبِلِ، حَجَّ رَجُلٌ مِنْ أَشْرَافِهِمْ، فَوَافَى  
 عُمَرَ، فَسَأَلَهُ عَنْ أُوَيْسٍ، فَقَالَ: تَرَكْتُهُ رَثَّ الْبَيْتِ، قَلِيلَ الْمَتَاعِ،  
 قَالَ: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «يَأْتِي عَلَيْكُمْ أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٩٨).

مَعَ أَمْدَادٍ مِنْ أَهْلِ الْيَمَنِ، مِنْ مُرَادٍ، ثُمَّ قَرَنَ، كَانَ بِهِ بَرَصٌ، فَبَرَأَ مِنْهُ إِلَّا مَوْضِعَ دِرْهَمٍ، لَهُ وَالِدَةٌ هُوَ بِهَا بَرٌّ، لَوْ أَقْسَمَ عَلَى اللَّهِ، لِأَبْرَهُ، فَإِنْ اسْتَطَعْتَ أَنْ يَسْتَغْفِرَ لَكَ، فَافْعَلْ»، فَاتَى أُوَيْسًا، فَقَالَ: اسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: أَنْتَ أَحَدْتُ عَهْدًا بِسَفْرِ صَالِحٍ، فَاسْتَغْفِرْ لِي، قَالَ: لَقِيتَ عُمَرَ؟ قَالَ: نَعَمْ، فَاسْتَغْفِرَ لَهُ، فَفَطِنَ لَهُ النَّاسُ، فَانْطَلَقَ عَلَى وَجْهِهِ، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

وَفِي رَوَايَةٍ لِمُسْلِمٍ أَيْضًا عَنْ أُسَيْرِ بْنِ جَابِرٍ رضي الله عنه: أَنَّ أَهْلَ الْكُوفَةِ وَفَدُوا عَلَى عُمَرَ رضي الله عنه، وَفِيهِمْ رَجُلٌ مِمَّنْ كَانَ يَسْخَرُ بِأُوَيْسٍ، فَقَالَ عُمَرُ: هَلْ هَاهُنَا أَحَدٌ مِنَ الْقَرَنِيِّينَ؟ فَجَاءَ ذَلِكَ الرَّجُلُ، فَقَالَ عُمَرُ: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم قَدْ قَالَ: «إِنَّ رَجُلًا يَأْتِيكُمْ مِنَ الْيَمَنِ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ، لَا يَدْعُ بِالْيَمَنِ غَيْرَ أُمَّ لَهُ، قَدْ كَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَدَعَا اللَّهُ تَعَالَى، فَأَذْهَبَهُ إِلَّا مَوْضِعَ الدِّينَارِ أَوْ الدِّرْهَمِ، فَمَنْ لَقِيَهِ مِنْكُمْ، فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

وَفِي رَوَايَةٍ لَهُ عَنْ عُمَرَ رضي الله عنه، قَالَ: إِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ صلى الله عليه وسلم يَقُولُ: «إِنَّ خَيْرَ التَّابِعِينَ رَجُلٌ يُقَالُ لَهُ: أُوَيْسٌ، وَلَهُ وَالِدَةٌ، وَكَانَ بِهِ بَيَاضٌ، فَمُرُوهُ، فَلْيَسْتَغْفِرْ لَكُمْ».

قَوْلُهُ: «غُبْرَاءُ النَّاسِ»: بَفَتْحِ الْغَيْنِ الْمَعْجَمَةِ، وَإِسْكَانِ الْبَاءِ وَبِالْمَدِّ، وَهُمْ فَقَرَاؤُهُمْ وَصَعَالِيكُهُمْ، وَمَنْ لَا يُعْرِفُ عَيْنُهُ مِنْ

أَخْلَاطِهِمْ، «وَالْأَمْدَادُ»: جَمْعُ مَدَدٍ، وَهُمْ الْأَعْوَانُ وَالنَّاصِرُونَ  
الَّذِينَ كَانُوا يُمِدُّونَ الْمُسْلِمِينَ فِي الْجِهَادِ.

### (الثَّالِثُ عَشْرُ)

(ق): أُوَيْسُ بْنُ عَامِرٍ بْنُ جَزْءِ الْمُرَادِيِّ ثُمَّ الْقَرْنِيُّ بَفَتْحِ الرَّاءِ، مَنْسُوبٌ  
إِلَى قَرْنٍ قَبِيلَةٍ مَعْرُوفَةٍ، كَانَ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ الْمُحَقِّقِينَ الَّذِينَ لَا يُؤْبَهُ بِهِمْ،  
وَلَوْلَا أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخْبَرَ عَنْهُ وَوَصَفَهُ بِوَصْفِهِ لَمَا عَرَفَهُ أَحَدٌ.

كَانَ مَوْجُوداً فِي حَيَاةِ النَّبِيِّ ﷺ، وَأَمِنَ بِهِ وَصَدَّقَهُ، وَلَمْ يَلْقَهُ، وَلَمْ  
يَكَاتِبْهُ، فَلَمْ يُعَدَّ فِي الصَّحَابَةِ، وَقَدْ أَخْبَرَ النَّبِيُّ ﷺ أَنَّهُ مِنَ التَّابِعِينَ، قَالَ:  
«إِنَّهُ خَيْرُ التَّابِعِينَ»<sup>(١)</sup>، وَقَدْ اخْتَلَفَ فِي زَمَنِ مَوْتِهِ، فَرُوي عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ  
مُسْلِمٍ قَالَ: غَزَوْنَا أَذْرَبِيجَانَ زَمَنَ عُمَرَ بْنِ الْخَطَّابِ، وَمَعَنَا أُوَيْسُ  
الْقَرْنِيُّ، فَلَمَّا رَجَعْنَا؛ مَرَضَ، فَحَمَلْنَاهُ، فَلَمْ يَسْتَمْسِكْ، فَمَاتَ، فَنَزَلْنَا؛  
فَإِذَا قَبْرٌ مَحْفُورٌ، وَمَاءٌ مَسْكُوبٌ، وَكَفَنٌ وَحَنُوطٌ، فَغَسَلْنَاهُ، وَكَفَّنَاهُ،  
وَصَلَيْنَا عَلَيْهِ، فَقَالَ بَعْضُنَا لِبَعْضٍ: لَوْ رَجَعْنَا فَعَلَّمْنَا قَبْرَهُ؛ فَإِذَا لَا قَبْرَ،  
وَلَا أَثَرَ.

وَرُوي أَنَّهُ وَجَدَ فِي قَتْلِ أَصْحَابِ عَلِيٍّ ؑ يَوْمَ صِفِّينَ، وَلَهُ أَخْبَارُ  
كَثِيرَةٌ، وَكَرَامَاتُ ظَاهِرَةٌ، ذَكَرَهَا أَبُو نُعَيْمٍ، وَابْنُ الْجَوْزِيِّ، وَأُوَيْسُ تَصْغِيرُ  
أَوْسٍ، وَأَوْسُ: الذَّنْبُ<sup>(٢)</sup>، وَقِيلَ: أُوَيْسُ مَصْدَرُ أُسْتُ الرَّجُلِ أَوْسًا: إِذَا

(١) رَوَاهُ مُسْلِمٌ (٢٥٤٢ / ٢٢٤)، مِنْ حَدِيثِ عُمَرَ ؓ.

(٢) فِي الْأَصْلِ: «الصَّغِيرُ أُوَيْسُ الْمَذْنَبِ».

أَعْطِيَتْهُ، فَلَاؤُسُ: الْعَطِيَّةُ<sup>(١)</sup>.

(ن): بفتح القاف والراء: بطنٌ من مراد، وقد وقع في «صحيح الجوهرى» أن أويساً منسوب إلى قَرْنِ المنازل؛ الجبل المعروف؛ ميقات إحرام أهل نجد، وهذا غلط فاحش نبّهت عليه؛ لئلا يُغْتَرَّ به، وفي قوله: «فاستغفر لي» منقبةٌ ظاهرة لأويس، وفيه: استحبابُ الدعاء والاستغفار من أهل الصَّلاح، وإن كان الطالب أفضلَ منهم<sup>(٢)</sup>.

(ق): في قوله ﷺ لعمر: «إذا استطعت أن تستغفر لك؛ فافعل» [إخباراً] بأنَّ أويساً ممَّن يُستجاب دُعاؤه، وإرشادٌ لعمر إلى الازدياد من الخير، واغتنام دعوة من ترتجى إجابته، وهذا كما روي أنه ﷺ قال لمن خرج ليعتمر: «أَشْرِكْنَا يَا أُخَيَّ فِي دُعَايِكَ»<sup>(٣)</sup>، وهذا أيضاً نحو مِمَّا أمر النبي ﷺ من الدعاء له، والصَّلاة عليه، وسؤال الوسيلة له، وإن كان النبي ﷺ أفضلَ ولد آدم<sup>(٤)</sup>.

(مظ): يحتمل أن يكون ذلك تطيباً لقلب أويس؛ لأنه كان يمكنه أن يهاجر إلى النبي ﷺ، لكن برّه بأمّه منعه عن ذلك؛ فلهذا أمرهم بالاستغفار منه؛ ليُعلم أنه مُصِيبٌ في تَخْلُفِهِ<sup>(٥)</sup>.

---

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٤٩٥).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٩٤).

(٣) رواه أبو داود (١٤٩٨)، من حديث ابن عمر رضي الله عنهما. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٢٦٤).

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٤٩٧).

(٥) انظر: «المفاتيح في شرح المصابيح» للمظهري (٦/ ٣٥٧).

• قوله: «أكون في غبراء الناس»:

(ق): بفتح الغين المعجمة، وسكون الموحدة، وهمزة ممدودة؛ يعني به: فقراء الناس، وضُعاءهم، و«الغبراء»: الأرض، ويقال للفقراء: بنو غبراء، كأن الفقر والحاجة ألصقتهم بها؛ كما قال تعالى: ﴿أَوْ مَسْكِينًا ذَا مَتْرَبٍ﴾ [البلد: ١٦]؛ أي: ذا حاجة ألصقته بالتراب، وروي بضم الغين وتشديد الباء، جمع غابر؛ نحو شاهد وشُهد؛ يعني به: بقايا الناس ومُتأخريهم؛ لأن وجوه الناس ورؤساءهم يتقدمون للأُمور، وينهضون بها، أراد أن يكون حَامِلًا؛ بحيث لا يُلفت إليه، طالباً للسلامة، وظافراً بالغنيمة<sup>(١)</sup>.

(ن): الرثاثة والبذاءة بمعنى، وهو حقارة المتاع، وضيق العيش، انتهى<sup>(٢)</sup>.

قال بشرُّ الحافي: مِنْ عُرِّي أُويس أنه جلس في قَوْصَرَةٍ، ثم قال بشر: هذا وأبيك الزاهد الغني.

(ن): وفيه: فضل برِّ الوالدين، وفضل العُزلة، وإخفاء الأحوال<sup>(٣)</sup>.

(ق): «أحدث عهداً»؛ أي: أقرب، و(عهداً) منصوب على التمييز؛ كقوله: ﴿هُمْ أَحْسَنُ أَنْثَاوَرِيَا﴾ [مريم: ٧٤]<sup>(٤)</sup>.

• قوله: «ممن كان يسخر بأويس»؛ أي: يحتقره ويستهزئ به، وهذا

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٤٩٧).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦/ ٩٦).

(٣) المرجع السابق، الموضوع نفسه.

(٤) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٤٩٧).

دليلٌ على أنه كان يُخفي حاله، ويكتُم السرَّ الذي بينه وبين الله، ولا يظهر منه شيءٌ يدل على ذلك، وهذا طريق العارفين وخواصِّ الأولياء.

• قوله ﷺ: «إن خير التابعين رجل يقال له: أويس»

(ن): هذا صريح في أنه خير التابعين، وقال أحمد بن حنبل: إن أفضل التابعين سعيدُ بن المسيَّب، والمراد أن سعيداً أفضل في العلوم الشرعية؛ كالحديث، والتفسير، والفقه، وغيرها، لا في الخير عند الله، وفي هذا اللفظ معجزةٌ ظاهرة لرسول الله ﷺ<sup>(١)</sup>.

(ق): وفي هذا الحديث: معجزة ظاهرة؛ فإنه ﷺ أخبر باسمه، ونسبه، وصِفته، وبعلامته، وأنه يجتمع بعمره ﷺ، وكل ذلك من باب الإخبار بالغيب الواقع على ما أخبر به من غير ريب، انتهى<sup>(٢)</sup>.

وفيه: جُمَل من الفوائد:

منها: استحباب الدعاء بالعافية عند الابتلاء بالعاهات؛ لقوله: «فدعا الله، فبرأ»، ولعل بقاء موضع الدِّينار أو الدرهم؛ ليكون زيادةً في حليته، ونعته، وتعريفه للصحابة، أو لئلا يُمحى اسمه من ديوان أهل البلاء.

ومنها: فضيلة كون الإنسان خفيفَ الحاذِ، تاركاً للشهوات والملاذِّ، حصُوراً؛ فإن الاشتغال بالأهل والمال قاطعٌ للأكثر عن سيِّرهم.

ومنها: أن من التُّمس منه الدُّعاء؛ ينبغي له أن يُسَعِفَ مُلْتَمِسيه، ولا يقول: مَنْ أنا؟ وأنى لي هذه المرتبة؟ فإنَّ بابَ الإجابة مفتوحٌ للمُطِيع

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ٩٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٤٩٨).

والعاصي، وربما امتنع بعضُ السلف من ذلك هُضماً لنفسه، ثم أجاب مُلتَمِسهم ودعا، رُوي أن بعضَ الصالحين جاء إلى أحمد بن حنبل، وقال: ابتليت بكُرب وشِدَّة؛ فادع الله لي، فغضب وقال: تظنني نبياً؟! فلَمَّا سَكَنَ عنه ذلك؛ دعا الله له، ففُرجَ عنه.

\* \* \*

٣٧٣ - وعن عمر بن الخطَّاب رضي الله عنه، قال: استأذنتُ النَّبِيَّ ﷺ في العُمرة، فأذن لي، وقال: «لا تَسْنَا - يا أُخَيَّ - مِنْ دُعَائِكَ» فقال كَلِمَةً مَا يَسُرُّنِي أَنَّ لِي بِهَا الدُّنْيَا.

وفي روايةٍ قال: «أَشْرَكْنَا - يا أُخَيَّ - في دُعَائِكَ».

حديثٌ صحيحٌ، رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

(الْبَيْعُ عَشْرًا)

\* قوله ﷺ: «أَشْرَكْنَا يا أُخَيَّ في دُعَائِكَ»:

(قضى): في هذا الالتماس إظهارُ الخُضوعِ والمَسْكَنَةِ في مقام العُبودية، وتَحْضِيضُ للأُمَّةِ على الرَّغبةِ في دعاء الصالحين، وتفخيم شأن عمر، وإشادة بذكره، وإرشاد إلى ما يحمي دُعَاءَهُ من الرَّدِّ، ويوجب إجابته، وتعليمُ للأُمَّةِ بأن لا يَخْصُوا أَنْفُسَهُم بالدُّعاء، ويشاركوا فيه أقاربهم وأَحِبَّاءَهُمْ، لاسِيَّما في مَظَانِّ الإجابة، وأتى «أُخَيَّ» بالتصغير؛ تَلَطُّفاً وتَعَطُّفاً؛ كالتصغير في (يا بُنَيَّ). وقوله: «فقال كلمة» يحتمل أن يكون المراد بها ما سبق، وأن يكون

غيره، ولم يُصرِّح به؛ توقياً عن تفاخر ونحوه، والباء في «بها» بدلية؛ أي: لو كانت الدنيا بدل تلك الكلمة؛ لما سَرَّني؛ لعلمي بأن تلك الكلمة خيرٌ لي من الدنيا<sup>(١)</sup>.

(تو): يحتمل أن تكون قضية أخرى، ولم يُصرِّح بها؛ توقياً عن استحلاء الطَّبْع، وغير ذلك ممَّا لا يُؤمِّن عليه من آفات النفوس.

فإن قيل: أوليس قد حَدَّثَ بما حَدَّثَ، ولم يَحُلْ ذلك عن مثل ما تدَّعي فيه التوقي؟! قلنا: يحتمل أنه حَدَّثَ به؛ لأنه ﷺ حَدَّثَ به على ملأ من الناس، ثم إنا قَدَرْنَا القول؛ نظراً إلى علم عمر بالله، وخشيته منه، ومعرفته بآفات النفوس، وتباعده عن حُبِّ الثناء والمَحَمْدَةِ، وإلا؛ فالمسألة التي يُنكِّرُ عليها بمَعَزِلٍ من هذه التقديرات سؤالاً وجواباً؛ وذلك لأن الثناء إذا كان من قِبَلِ الرسول ﷺ؛ كان مُتَجَانِباً عن مَظَانِّ الآفات، ومن حَقِّ صاحبه أن يتحدث به لوجهين:

أحدهما: أنه قولٌ صدرَ عَمَّنْ أَيْدِ اللَّهِ بِالْعِصْمَةِ في مقاله في سائر أحواله، فحقٌّ أن يُسَرَّ به ولا يُسَرَّ؛ لأنه الحقُّ الأَبْلَجُ، والبُشْرَى من الله العزيز.

والثاني: أن النبي ﷺ عارفٌ بأوضاع الأُمَّة لا يُواجه أحداً منهم بتزكية أو ثناء إلا قد ألهم بسلامته عَمَّا يُتَوَقَّعُ في ضمن ذلك من الآفة، وما أحقَّ هذا الوجه بالصواب! وهو الذي سأل الله سبحانه أن يجعل لَعْنَهُ وَشَتْمَهُ وَضَرْبَهُ لِمَنْ قصد به زكاةً ورحمةً، فأنى يُتَوَهَّمُ أن يعودَ مدحُه ذمًّا، أو يَعْقُبَ ثناؤه وبالاً، يأبى الله ذلك، ويأباه مَنْ نَوَّرَ الله قلبه بالإيمان.

---

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» لليضاوي (٢ / ١١).

(ط): الفاء في قوله (فقال) عاطفة على «قال: أشركنا» إما لتعقيب القول بعد القول، أو تعقيب المفسر بالمفسر، و(كلمة) نكرة نصب بـ (قال) على معنى تكلم، فالفاء على الأول تقتضي أن يكون القول الثاني غير الأول، وعلى الثاني هو الأول؛ بياناً وتفسيراً، وإنما نكرها؛ تفخيماً لشأنها.

وعلى كلا التقديرين الكلمة يراد بها الجملة من الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿وَجَعَلَهَا كَلِمَةً بَاقِيَةً﴾ [الزخرف: ٢٨]، والظاهر أن المراد بالكلمة ما سبق، وأيُّ فضيلة لعمر عليه السلام أرفع وأسنى من قوله: «أشركنا يا أخي في دعائك؟» حيث وصّاه بالشركة في الدُّعاء، ومن أشرك غيره مع نفسه، جعله مُصاحباً وقريناً له، ثم ترقى من كونه قريناً له إلى كونه قريباً له وبمنزلة أخ، ثم ترقى بالتصغير إلى أن ذلك الأخ ليس كسائر الإخوة، بل كأخ شقيق مُتعطف، ثم توكيد الوصية بقوله: «لا تنسنا» إظهاراً لغاية الاهتمام بما أوصاه به، وأنه مُستقلُّ به، ولا يصدر ذلك إلا عن مثله، وأن دعاءه مُستجابُّ البتّة، فينبغي أن يُشركه فيه<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٧٤ - وعن ابن عمر عليه السلام، قال: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَزُورُ قَبَاءَ رَاكِباً وَمَاشِياً، فَيُصَلِّي فِيهِ رَكْعَتَيْنِ، مَتَّفِقٌ عَلَيْهِ.  
وفي رواية: كَانَ النَّبِيُّ ﷺ يَأْتِي مَسْجِدَ قَبَاءَ كُلَّ سَبْتٍ رَاكِباً وَمَاشِياً، وَكَانَ ابْنُ عُمَرَ يَفْعَلُهُ.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٧١٦ / ٥).

## (الْجُمْلَةُ عَشْرًا)

(ن): الصحيح المشهور في «قَبَاء» المَدُّ والتذكير والصَّرْفُ، وفي لغة مقصورٌ، وفي لغة مُؤنَّث، وفي لغة مُذَكَّر غيرُ مصروف، وهو قريبٌ من المدينة من عَوَالِيهَا<sup>(١)</sup>.

(ق): همزة (قَبَاء) للإلحاق، لا للتأنيث، فلذلك صُرف، وفي إتيانه ﷺ قُبَاءٌ كُلٌّ سَبْتٌ دَلِيلٌ عَلَى جَوَازِ تَخْصِيصِ بَعْضِ الْأَيَّامِ لِبَعْضِ الْأَعْمَالِ الصَّالِحَةِ، وَالْمُدَاوِمَةِ عَلَى ذَلِكَ، وَأَصْلُ مَذْهَبِ مَالِكٍ كِرَاهِيَةُ تَخْصِيصِ شَيْءٍ مِنَ الْأَوْقَاتِ بِشَيْءٍ مِنَ الْقُرْبِ، إِلَّا مَا ثَبِتَ بِهِ تَوْقِيفٌ، وَكَوْنُهُ ﷺ يَأْتِيهَا رَاكِبًا وَمَاشِيًا؛ إِنَّمَا كَانَ ذَلِكَ بِحَسَبِ مَا اتَّفَقَ لَهُ، وَكَانَ تَعَاهُدُهُ لِقَبَاءٍ؛ لِفَضِيلَةِ مَسْجِدِهَا، وَلِتَفْقُدَ أَغْنِيَائَهُمْ وَتَشْرِيفًا لَهُمْ<sup>(٢)</sup>.

(ن): فيه: جواز تخصيص بعض الأيام بالزيارة على ما عليه الجمهور، وكرهه محمد بن مسلمة المالكي، ولعله لم يبلغه هذه الأحاديث<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩ / ١٧٠).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣ / ٥١٠).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٩ / ١٧١).

## ٤٦- باب

فضل الحب في الله، والحث عليه،

وإعلام الرجل من يحبه أنه يحبه، وماذا يقول له إذا أعلمه

\* قال الله تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩] إلى آخر السورة.

\* وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩].

(الباب السادس والأربعون)

(في فضل الحب في الله والحث عليه،

وإعلام الرجل من يحبه أنه يحبه، وما يقول له إذا أعلمه)

\* قوله تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ أي: هو رسوله حقاً بلا شك ولا ريب، وهذا مبتدأ وخبر، وهو مشتمل على كل وصف جميل، ثم نثى بالثناء على أصحابه، فوصفهم بكونهم ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾؛ كما قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [المائدة: ٥٤]، وهذه صفة المؤمنين؛ أن يكون أحدهم شديداً عنيفاً على الكفار رحيماً براً بالأخيار، ثم وصفهم بكثرة العمل، وكثرة الصلاة،

وهي خير الأعمال، ووصفهم بالإخلاص فيها لله، والاحتساب عند الله  
جزيل الثواب.

قال ابن عباس: ﴿سَيَمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ﴾ [الفتح: ٢٩]؛ يعني: السَّمْتُ  
الحسن.

وقال مُجاهدٌ: يعني: الخشوع والتواضع، وقال السُّدِّيُّ: الصلاة تُحَسِّنُ  
وُجُوهِهِمْ، وقال بعضُ السَّلَفِ: مَنْ كَثُرَتْ صَلَاتُهُ بِاللَّيْلِ؛ حَسُنَ وَجْهُهُ بِالنَّهَارِ.  
وقال بعضهم: إِنْ لِلْحَسَنَةِ لَنُورًا فِي الْقَلْبِ، وَضِيَاءٌ فِي الْوَجْهِ، وَسَعَةٌ  
فِي الرِّزْقِ، وَمَحَبَّةٌ فِي قُلُوبِ النَّاسِ.

وقال أمير المؤمنين عثمانُ رضي الله عنه: مَا أَسْرَّ عَبْدٌ سَرِيرَةً؛ إِلَّا أَبْدَاهَا اللَّهُ  
عَلَى صَفَحَاتٍ وَجْهِهِ، وَفَلَتَاتٍ لِسَانِهِ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَبِي سَعِيدٍ،  
عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «لَوْ أَنَّ أَحَدَكُمْ يَعْمَلُ فِي صَخْرَةٍ صَمَاءَ لَيْسَ لَهَا بَابٌ  
وَلَا كُوَّةٌ؛ لَخَرَجَ عَمَلُهُ لِلنَّاسِ كَانِئًا مَا كَانَ»<sup>(١)</sup>، فَالصَّحَابَةُ رضي الله عنهم خُلِصَتْ نِيَّاتُهُمْ،  
وَحُسِنَتْ أَعْمَالُهُمْ، فَكُلٌّ مَن نَظَرَ إِلَيْهِمْ؛ أَعْجَبُوهُ فِي سَمْتِهِمْ وَهَدْيِهِمْ.

وقال مالك رحمه الله: بَلَغَنِي أَنَّ النَّصَارَى كَانُوا إِذَا رَأَوْا الصَّحَابَةَ  
الَّذِينَ فَتَحُوا الشَّامَ؛ يَقُولُونَ: وَاللَّهِ؛ هَؤُلَاءِ خَيْرٌ [مِنَ] الْحَوَارِيِّينَ فِيمَا  
بَلَغْنَا، وَصَدَقُوا فِي ذَلِكَ؛ فَإِنَّ هَذِهِ الْأُمَّةَ مَعْظَمُهَا فِي الْكُتُبِ الْمَتَّقَةِ،  
وَأَعْظَمُهَا وَأَفْضَلُهَا أَصْحَابُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، وَقَدْ نَوَّهَ اللَّهُ بِذِكْرِهِمْ فِي الْكُتُبِ  
الْمَنْزِلَةِ؛ وَلِذَلِكَ قَالَ: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾، ثُمَّ قَالَ: ﴿وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ﴾

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٣/ ٢٨). وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة  
الضعيفة» (١٨٠٧).

كَزَرَخَ أَخْرَجَ شَطْلَهُ؛ أَي: فِرَاحَهُ، ﴿فَفَازَرُهُ﴾؛ أَي: شَدَّهُ، ﴿فَاسْتَغْلَظَ﴾؛ أَي: شَبَّ وَطَالَ، ﴿فَاسْتَوَى عَلَى سُوْقِهِ﴾، فَكَذَلِكَ الصَّحَابَةُ آزَرُوهُ وَأَيَّدُوهُ وَنَصَرُوهُ، فَهَمَّ مَعَهُ كَالشَّطِّ مَعَ الزَّرْعِ، ﴿لِيَغِیْظَ بِهِمُ الْكُفَّارُ﴾ [الفتح: ٢٩]، وَمِنْ هَذِهِ الْآيَةِ انْتَزَعَ الْإِمَامُ مَالِكٌ فِي رِوَايَةٍ عَنْهُ بِتَكْفِيرِ الرِّوَافِضِ الَّذِينَ يُبْغِضُونَ الصَّحَابَةَ، قَالَ: لِأَنَّهُمْ يَغِیْظُونَهُمْ وَمَنْ غَاظَهُ الصَّحَابَةُ؛ فَهُوَ كَافِرٌ؛ لِهَذِهِ الْآيَةِ، وَوَافَقَهُ طَائِفَةٌ مِنَ الْعُلَمَاءِ<sup>(١)</sup>.

\* قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ تَبَوَّءُوا الدَّارَ وَالْإِيمَانَ مِنْ قَبْلِهِمْ يُحِبُّونَ مَنْ هَاجَرَ إِلَيْهِمْ﴾ [الحشر: ٩]؛ أَي: سَكَنُوا دَارَ الْهَجْرَةِ مِنْ قَبْلِ الْمُنَافِقِينَ، وَأَمَّنُوا قَبْلَ كَثِيرٍ مِنْهُمْ، وَمِنْ كَرَمِهِمْ وَشَرَفِهِمْ يُحِبُّونَ الْمُهَاجِرِينَ، وَيُوَاسُونَهُمْ بِأَمْوَالِهِمْ، وَرَوَى الْإِمَامُ أَحْمَدُ عَنْ أَنَسٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ قَالَ: قَالَ الْمُهَاجِرُونَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ؛ مَا رَأَيْنَا مِثْلَ قَوْمٍ قَدَمْنَا عَلَيْهِمْ أَحْسَنَ مُوَاسَاةٍ فِي قَلِيلٍ، وَلَا أَحْسَنَ بَذْلًا فِي كَثِيرٍ، كَفَوْنَا الْمُؤَنَةَ، وَأَشْرَكْنَا فِي الْمَهْنَةِ، حَتَّى خَشِينَا أَنْ يَذْهَبُوا بِالْأَجْرِ كُلِّهِ، قَالَ: «لَا، مَا أَتَيْنِي عَنْهُمْ وَدَعَوْتُمْ اللَّهَ لَهُمْ»<sup>(٢)</sup>.

(م): أَي: مِنْ قَبْلِ قُدُومِ الْمُهَاجِرِينَ عَلَيْهِمْ؛ أَي: تَبَوَّءُوا الدَّارَ، وَأَخْلَصُوا الْإِيمَانَ؛ كَقَوْلِهِ:

مُتَقَلِّدًا سَافِقًا وَرُوحًا

أَوْ جَعَلَ الْإِيمَانَ مُسْتَقَرًّا وَوَطَنًا لَهُمْ؛ لِتَمَكُّنِهِمْ مِنْهُ، وَاسْتِقَامَتِهِمْ عَلَيْهِ؛

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٣ / ١٣٤).

(٢) انظر: «تفسير ابن كثير» (١٣ / ٤٨٨)، والحديث رواه الإمام أحمد في «المسند»

(٣ / ٢٠٠). وإسناده صحيح.

كما أنهم سألوا سلمان عن نسبه ؛ فقال : أنا ابنُ الإسلام<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٧٥ - وعن أنسٍ رضي الله عنه ، عن النبي ﷺ ، قال : «ثَلَاثٌ مَنْ كُنَّ فِيهِ وَجَدَ بِهِنَّ حَلَاوَةَ الْإِيمَانِ : أَنْ يَكُونَ اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَحَبَّ إِلَيْهِ مِمَّا سِوَاهُمَا ، وَأَنْ يُحِبَّ الْمَرْءَ لَا يُحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ ، وَأَنْ يَكْرَهُ أَنْ يَعُودَ فِي الْكُفْرِ بَعْدَ أَنْ أَنْقَذَهُ اللَّهُ مِنْهُ ، كَمَا يَكْرَهُ أَنْ يُقَذَفَ فِي النَّارِ» ، متفقٌ عليه .

### (الْأَوَّلُ)

(ط) : «ثلاث» مبتدأ ، والجملة الشرطية خبره ، وجاز ذلك ؛ لأن التقدير خِصَالُ ثلاث<sup>(٢)</sup> .

(ك) : فيكون صفةٌ موصوف محذوف هو مبتدأ بالحقيقة ، أو يكون التنوين في (ثلاث) بدلاً من المضاف إليه ؛ أي : ثلاث خِصَال<sup>(٣)</sup> .

(ط) : ويجوز أن تكون الجملة الشرطية صفةً لـ (ثلاث) ؛ كما أنه يجوز أن تكون خبر المبتدأ في قولك : زيد إن تعطه ؛ يشكرك ، أو صلة للموصول ؛ كما في قوله تعالى : ﴿وَلْيَخْشَ الَّذِينَ لَوْ تَرَكَوْا﴾ [النساء : ٩] ، أو حالاً لذي الحال ؛ كما في قوله تعالى : ﴿إِنْ تَحْمِلْ عَلَيْهِ يَلْهَثْ﴾ [الأعراف : ١٧٦] ، ويكون

(١) انظر : «تفسير الرازي» (٢٩ / ٢٤٩) .

(٢) انظر : «شرح المشكاة» للطبري (٢ / ٤٤٤) .

(٣) انظر : «الكواكب الدراري» للكرماني (١ / ١٠٠) .

الخبر «من كان الله ورسوله أحبَّ إليه»، وعلى التقديرين لا بُدَّ من تقدير مضاف قبل (من كان)؛ لأنه على الأول؛ إما بدل عن (ثلاث)، أو بيان، وعلى الثاني خبرٌ، [قيل: لا بُدَّ من إضمار مضاف قبل كُلُّ؛ لاستقامة المعنى] <sup>(١)</sup>، تقديره قبل (من) الأولى والثانية: محبة مَنْ كان الله ورسوله، ومحبة من أحبَّ عبداً، وقبل (من) الثالثة: وكراهة مَنْ كره أن يعود، ولشدة اتصال المضاف بالمضاف إليه في الإضافات الثلاث، وغلبة المحبة والكراهة عليهم؛ حذف المضاف منها.

و«حلاوة الإيمان» استعارة، شُبِّهَتْ رغبة المؤمن في إيمانه بشيء ذي حلاوة، وأُثبت له لازمُ ذلك الشيء، وأضيف إليه على التخيلية <sup>(٢)</sup>.  
التمي: يقال: حلا في الفم، وإن حَسُن في القلب والعين، يقال: حلا بعيني.

(ق): «حلاوة الإيمان» عبارةٌ عمَّا يجده المؤمن المُحقِّق في إيمانه؛ من انشراح صدره، وتنويره بمعرفة الله تعالى، ومعرفة رسوله ﷺ، ومعرفة مِنِّه تعالى عليه في أن أنعم عليه بالإسلام، ونظَّمَه في سِلْك أُمَّة خير الأنام، وَحَبَّبَ إليه الإيمان، وَكَرَّهَ إليه الكفرَ والفُسُوقَ والعِصيان، وأنجاه من قبيح أفعال <sup>(٣)</sup> الكفار، وركبك أحوالهم، فعند مُطالعة هذه المِنَنِ يطير قلبه فرحاً وسروراً، ويمتلئ إشراقاً وأنواراً، ولا يخلو أحد من المؤمنين عن إدراك تلك الحلاوة، غير أنهم في تَمَكُّنِها ودوامها مُتفاوتون، وما منهم إلا وله

(١) ما بين معكوفتين من «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٤٤٤).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٤٤٤).

(٣) في الأصل: «أحوال».

منها شَرِبْتُ معلوم<sup>(١)</sup>.

(ن): معنى حلاوة الإيمان: استلذاذ الطاعات، وتحمُّل المشاقِّ في رضا الله تعالى، وإيثار ذلك على هوى نفسه، وأغراض الدنيا، ومَنْ وجد الإيمان؛ اطمأن به نفسه، وانشرح له صدره، وخالط لحمه ودمه، وأحبَّ الله ورسوله؛ بفعل الطاعة، وترك المخالفة.

إِنَّ الْمُحِبَّ لَمَنْ أَحَبَّ مُطِيعٌ

وقيل: المحبة مواطأة القلب على ما يرضي الربَّ سبحانه، فيُحِبُّ ما أحبَّ، ويكره ما كره، وبالجملَة أصل المحبة: الميلُ إلى ما يوافق المُحِبَّ، ثم الميل قد يكون لما يحبه الإنسان ويستلذُّه؛ كحُسن الصورة، والصوت، والطعام، ونحوها، وقد يستلذُّ بعقله للمعاني الباطنة؛ كمحبَّة الصالحين، والعلماء، وأهل الفضل مطلقاً، وقد يكون لإحسانه إليه، ودفع المكاره والمضارِّ عنه.

وهذه المعاني كلّها موجودة في النبي ﷺ؛ لما جمع من جمال الظاهر والباطن، وكمال خِلال الجلال، وأنواع الفضائل، وإحسانه إلى جميع المسلمين؛ بهدايته إياهم إلى صراط مستقيم، ودوام النعيم، والإبعاد عن الجحيم، وقد أشار بعضهم إلى أن هذا مُتصوِّر في حق الله تعالى؛ فإن الخير كلّهُ منه سبحانه.

وقال مالك وغيره: المَحَبَّة في الله من واجبات الإسلام<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢١٠).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ١٣).

(ق): تأوّل المُتكلّمون محبة العبد لله تعالى بطاعته له، وتعظيمه إياه، وموافقته له على ما يريده، وأما أرباب القلوب: فمنهم مَنْ لم يتأوّل، وقال: المَحَبَّة لله هي المَيْلُ الدائم بالقلب الهائم.

وقال القُشيريُّ: هي حالة يجدها العبد من قلبه تُلطف عن العبارة، وقد تحمّله تلك الحالة على التعظيم لله تعالى، وإيثار رضاه، وقلة الصبر عنه، ووجود الاستئناس بدوام ذكره.

وهذا الذي قالوه صحيح؛ إذ مَنْ اتصف بالعلوم الشريفة، والأفعال الكريمة، والأخلاق الحميدة؛ لا بدّ أن تميل إليه النفوس الزكية الفاضلة، والقلوب الكاملة ميلاً عظيماً، لاسيّما إذا كان الموصوف بذلك الكمال قد أحسن إلينا، وفاضت نعمه علينا، ووصلنا برّه وعطفه ولطفه؛ تضاعف ذلك المَيْل، وتجدّد ذلك الأنس، حتى لا نصبر عنه، بل يستغرقنا ذلك الحال إلى أن نذهل عن جميع الأشغال.

وإذا كان ذلك في حقّ مَنْ جماله وكماله [مقيّداً مشوباً بالنقص معروضاً للزوال؛ كان من كماله وجماله] <sup>(١)</sup> واجباً مطلقاً لا يشوبه نقص، ولا يعتريه زوال، وكان إنعامه وإحسانه أكثر؛ بحيث لا ينحصر ولا يُعدّ؛ أولى بذلك المَيْل، وأحقّ بذلك الحُبّ، وليس ذلك إلا لله وحده، ثم لمن خصّه الله تعالى بما شاء من ذلك الكمال، وأكمل نوع الإنسان محمداً عليه أفضل الصلاة والسلام، فمن تحقّق ما ذكرناه واتصف بما وصفناه؛ كان الله ورسوله أحبّ إليه من سواهما <sup>(٢)</sup>.

(١) ما بين معكوفتين من «المفهم» للقرطبي (١/ ٢١٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢١٢).

(قضى): المراد بالحُبِّ ههنا الحُبُّ العقلي الذي هو إثارة ما يقتضي [العقلُ السَّليمُ] رُجحانه، ويستدعي اختياره، وإن كان على خلاف الهوى، ألا ترى أن المريض يعافُ الدواء، وَيَنْفِرُ عنه طبعه، ويميل إليه باختياره، ويهوى تناوله بمقتضى عقله؛ لما علم أن صلاحه فيه؟!

فالمَرءُ لا يؤمن إلا إذا تيقَّن أن الشارع لا يأمر ولا ينهى إلا بما فيه صلاحٌ عاجليٌّ وإخلاصٌ آجليٌّ، والعقل يقتضي ترجيح جانبه وكماله؛ بأن تتمرَّن نفسه؛ بحيث يصير هواه تبعاً لعقله، ويلتذُّ به التذاذاً عقلياً؛ إذ اللذة إدراك ما هو كمال وخير من حيث هو كذلك، وليست بين هذه اللذة واللذات الحسِّيَّة نسبةٌ يُعتدُّ بها، والشارع عبَّر عن هذه الحالة بالحلاوة؛ لأنها أظهرُ اللذائذ المحسوسة.

وإنما جعل هذه الأمور الثلاثة عنواناً لكمال الإيمان المُحصِّل لتلك اللذة؛ لأنه لا يتم إيمان امرئ حتى يتمكَّن في نفسه أن المُنعم والقادر على الإطلاق هو الله تعالى، ولا مانع ولا مانع سواه، وما عداه وسائطُ لها، وأن الرسول ﷺ هو العُطوف الحقيقي، السَّاعي في إصلاح شأنه، وإعلاء مكانه، وذلك يقتضي أن يتوجَّه بشراشه<sup>(١)</sup> نحوه، ولا يُحبُّ ما يحبه إلا لكونه وسطاً بينه وبينه، وأن يتيقَّن أن جملة ما وعد به وأوعد حقٌّ لا يحوم الرَّيبُ حوله، فيتيقن أن الموعد كالواقع، وأن الاشتغال بما يؤول إليه الشيء كُملاسته، فيحسبُ مجالسَ الذِّكر رياضَ الجنة، وأكلَ مال اليتيم أكلَ النار، والعودُ إلى الكفر الإلقاء في النار<sup>(٢)</sup>.

(١) أي: بكليته.

(٢) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ٤٠ - ٤٢).

(ن): إنما قال: «مما سواهما»، ولم يقل: (ممن)؛ لأن (ما) أعم، وفيه: دليلٌ على أنه لا بأس بمثل هذه التثنية، وأما قوله للذي خطب، وقال: (ومن يعصهما؛ فقد غوى): «بئسَ الخَطِيبُ أنتَ»<sup>(١)</sup> فليس من هذا النوع؛ لأن المراد من الخطب الإيضاح، لا الرُّموز، وأما ههنا: فالمراد الإيجازُ في اللفظ؛ ليُحفظ، ومِمَّا يدل عليه ما جاء في «سنن أبي داود»: «مَنْ يُطِيعَ اللَّهَ وَرَسُولَهُ؛ فَقَدْ رَشَدَ، وَمَنْ يَعَصِيهِمَا؛ فَلَا يَضُرُّ إِلَّا نَفْسَهُ»<sup>(٢)</sup>.

(ك): قال الأصوليون: أمرٌ بالإنفراد؛ لأنه أشدُّ تعظيماً، والمقام يقتضي ذلك<sup>(٣)</sup>.

(قض): ثنى الضمير ههنا؛ إيماءً إلى أن المعتبر هو المجموع المركَّب من المَحَبَّتَيْنِ، لا كل واحدة؛ فإنها وحدها ضائعةٌ لاغيةٌ، وأمر بالإنفراد في حديث عديٍّ؛ إشعاراً بأن كلَّ واحد من العصيانيين مُستَقِلٌّ باستلزام الغواية؛ فإن قوله: «ومن عصى الله ورسوله»<sup>(٤)</sup> من حيث إن العطف في تقدير التكرير، والأصل فيه استقلال كلٍّ من المعطوف والمعطوف عليه في الحكم في قوة قولنا: من عصى الله؛ فقد غوى، ومن عصى الرسول؛ فقد غوى.

(ط): هذا كلام حسنٌ متين، ويؤيِّدُه الكتابُ والسُّنة، أما الكتاب: فقولُه: ﴿إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ﴾ [آل عمران: ٣١]؛ حيث أوقع

(١) رواه مسلم (٨٧٠ / ٤٨)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.  
 (٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦ / ١٥٩)، والحديث رواه أبو داود (١٠٩٧)، من حديث ابن مسعود رضي الله عنه. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف سنن أبي داود» (٢٠٢).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١ / ١٠٢).

(٤) رواه مسلم (٨٧٠ / ٤٨)، من حديث عدي بن حاتم رضي الله عنه.

مُتَابِعَتَهُ ﷺ مُكْتَنَفَةً بَيْنَ نَظَرِي مَحَبَّةِ الْعِبَادِ لِلَّهِ، وَمَحَبَّةِ اللَّهِ الْعِبَادَ، وَقَوْلُهُ: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ [النساء: ٥٩]، لَمْ يُعِدْ ﴿أَطِيعُوا﴾ فِي ﴿أُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾ كَمَا أَعَادَ فِي ﴿وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾؛ لِيُؤْذَنَ بِأَنَّهُمْ لَا اسْتِقْلَالَ لَهُمْ فِي الطَّاعَةِ اسْتِقْلَالَ الرَّسُولِ ﷺ.

وَأَمَّا السُّنَّةُ: فَمَا رَوَى التِّرْمِذِيُّ، وَأَبُو دَاوُدَ، وَابْنُ مَاجَةَ عَنِ الْمِقْدَامِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبُ قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْكِتَابَ وَمِثْلُهُ مَعَهُ، لَا يُوشِكُ رَجُلٌ شَبْعَانُ عَلَى أَرِيكَتِهِ يَقُولُ: عَلَيْكُمْ بِهَذَا الْقُرْآنِ»<sup>(١)</sup>.

\* قَوْلُهُ ﷺ: «وَأَنْ يَحِبَّ الْمَرْءُ لَا يَحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ»:

(ك): «لَا يَحِبُّهُ إِلَّا اللَّهُ» جُمْلَةٌ حَالِيَّةٌ [تَحْتَمِلُ] بَيَانًا لِهَيْئَةِ الْفَاعِلِ وَالْمَفْعُولِ، أَوْ كِلَيْهِمَا مَعًا<sup>(٢)</sup>.

(ق): يَعْنِي بِ«الْمَرْءِ» هُنَا: الْمُسْلِمَ الْمُؤْمِنَ؛ لِأَنَّهُ هُوَ الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ يُخْلِصَ اللَّهُ فِي مَحَبَّتِهِ؛ فَإِنَّهُ هُوَ الْمَوْصُوفُ بِالْمَحَبَّةِ الْإِيمَانِيَّةِ، وَالْمَحَبَّةِ الدُّنْيَوِيَّةِ؛ كَمَا قَالَ تَعَالَى: ﴿إِنَّمَا الْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾ [الحجرات: ١٠]، وَكَمَا قَالَ: ﴿فَأَصْبَحْتُمْ بِنِعْمَتِهِ إِخْوَانًا﴾ [آل عمران: ١٠٣]، وَقَدْ أَفَادَ هَذَا الْحَدِيثُ أَنَّ مَحَبَّةَ الْمُؤْمِنِ الْمُؤَصِّلَةَ لِحُلَاوَةِ الْإِيمَانِ لَا بَدَّ وَأَنْ تَكُونَ خَالِصَةً لِلَّهِ، غَيْرَ مُشَوَّبَةٍ بِالْأَغْرَاضِ الدُّنْيَوِيَّةِ، وَلَا الْحُظُوظِ الْبَشَرِيَّةِ؛ فَإِنْ مَنْ أَحَبَّهُ لَذَلِكَ؛ انْقَطَعَتْ مَحَبَّتُهُ؛ بِأَنْ حَصَلَ لَهُ ذَلِكَ الْغَرَضُ، أَوْ يَتَّسِقَ مِنْ حُصُولِهِ، وَمَحَبَّتُهُ الْمُؤْمِنِ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢/ ٤٤٥)، والحديث رواه الترمذي (٢٦٦٤)، وأبو داود (٤٦٠٤)، وابن ماجه (١٢). وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٦٤٣).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٠٠).

دائمة، وُجدت الأغراضُ، أو عُدمت، ولمّا كانت المَحَبَّة للأغراض هي الغالبة؛ قَلَّ وُجْدان تلك الحلاوة، بل قد انعدم، لاسيّما في هذه الأزمان التي قد انمَحى فيها أكثرُ الإيمان<sup>(١)</sup>.

• قوله: «أن يعود في الكفر»:

(ك): المشهور: عاد إليه مُعَدَّى بكلمة الانتهاء، لا بآلة الظرف، وإنما عَدَّاه بـ (في)؛ لأنه قد ضَمَّن فيه معنى الاستقرار<sup>(٢)</sup>، كأنه قال: يعود مُستَقَرًّا فيه، والكراهة: هي ضِدُّ الإرادة، ويستعمل عُرْفًا بمعنى التَّنْفِير<sup>(٣)</sup>.

(ن): «يعود» أو «يرجع» معناه يصير، وقد جاء العَوْدُ والرُّجُوع بمعنى الصَّيرورة<sup>(٤)</sup>.

(ق): «القذف»: الرَّمي، وهذه الكراهية موجبة؛ لما انكشف للمؤمن [من] محاسن الإسلام، ولمّا دخل قلبه من نور الإيمان<sup>(٥)</sup>.

\*\*\*

٣٧٦ - وعن أبي هريرة رضي الله عنه، عن النبي ﷺ، قال: «سَبْعَةٌ يُظِلُّهُمُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ: إِمَامٌ عَادِلٌ، وَشَابٌّ نَشَأَ فِي

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٢١٤).

(٢) في الأصل: «الاستغراق».

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١ / ١٠٠).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ١٤).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١ / ٢١٥).

عِبَادَةِ اللَّهِ ﷻ، وَرَجُلٌ قَلْبُهُ مُعَلَّقٌ بِالْمَسَاجِدِ، وَرَجُلَانِ تَحَابَّا فِي اللَّهِ، اجْتَمَعَا عَلَيْهِ، وَتَفَرَّقَا عَلَيْهِ، وَرَجُلٌ دَعَتْهُ امْرَأَةٌ ذَاتُ حُسْنٍ وَجَمَالٍ، فَقَالَ: إِنِّي أَخَافُ اللَّهَ، وَرَجُلٌ تَصَدَّقَ بِصَدَقَةٍ، فَأَخْفَاهَا حَتَّى لَا تَعْلَمَ شِمَالُهُ مَا تُنْفِقُ يَمِينُهُ، وَرَجُلٌ ذَكَرَ اللَّهَ خَالِيًا، ففَاضَتْ عَيْنَاهُ، متفقٌ عليه.

### (الْبَاقِي)

\* قوله ﷺ: «سبعة يظلهم الله في ظله»:

(ن): قال القاضي: إضافة الظلِّ إلى الله تعالى إضافة مُلْك، وكل ظل؛ فهو لله، ومُلْكُه، وخلقُه، وسُلْطَانُه، والمراد هنا: ظل العرش؛ كما جاء في حديث آخر مُبَيَّنًا، والمراد: يوم القيامة إذا قام الناس لربِّ العالمين، ودنت منهم الشمسُ، واشتدَّ عليهم حرُّها، وأخذهم العَرَقُ، ولا ظلَّ هناك لشيء إلا العرش، وقد يراد به ههنا: ظلُّ الجنة، وهو نعيمُها، والكون فيها؛ كما قال تعالى: ﴿وَنُدْخِلُهُمْ ظِلًّا ظَلِيلًا﴾ [النساء: ٥٧]، وقيل: المراد بالظلِّ هنا: الكرامة، والكنفُ، يقال: فلان في ظلِّ فلان؛ أي: في كنفه وحمايته.

قال القاضي: وهذا أولى الأقوال، وتكون إضافته إلى العرش؛ لأنه مكان التقريب والكرامة، وإلا؛ فالشمسُ وسائرُ العالم تحت العرش وفي ظلِّه<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٢٠).

(ط): (في ظله) تأكيد وتقرير لقوله: «يظلمهم»؛ فإن (يظلمهم) يحتمل أن يراد به ظلمه أو ظلم، غيره، فجيء به؛ نفيًا لظل الغير، وكذا قوله: «يوم لا ظل إلا ظله» على نفي جنس الظل، وإثبات ظله تقريرًا له؛ يعني: أن الله يحرسهم من كرب الآخرة، ويكنفهم في كنف رحمته؛ كما أنهم أخلصوا أعمالهم لله تعالى؛ جعلهم تحت ظل رحمته؛ ولهذا السر لم يقل: سلطان عادل، بل قيل: «إمام عادل»<sup>(١)</sup>.

(ن): هو كل من إليه نظر في شيء من أمور المسلمين؛ من الولاية والحكام، وبدأ به؛ لكثرة مصالحه، وعموم نفعه<sup>(٢)</sup>.

(ك): هو الواضع كل شيء في موضعه، وقيل: المتوسط بين طرفي الإفراط والتفريط، سواء كان في العقائد، أو في الأعمال، أو في الأخلاق، وقيل: الجامع بين أمهات كمالات الإنسان الثلاثة، وهي الحكمة، والشجاعة، والعفة، التي أوساط القوى الثلاث؛ أعني: القوة العقلية، والغضبية، والشهوانية، وقيل: المطيع لأحكام الله تعالى، وقيل: المراعي لحقوق الرعية<sup>(٣)</sup>.

\* قوله: «في عبادة الله»:

(ن): هكذا هو المشهور في رواية هذا الحديث، ووقع في جميع نسخ «مسلم»: «بعبادة الله» بالباء، وكلاهما صحيح، ومعنى رواية الباء: نشأ متلبسًا بالعبادة، أو مصاحبًا لها، أو متعلقًا<sup>(٤)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٣/ ٩٣٣).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٢١).

(٣) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٥/ ٤٦).

(٤) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٢١).

(ق): نشأ؛ أي: نبت وابتدأ؛ أي: لم يكن له صَبُوءٌ<sup>(١)</sup>، وهو الذي قال فيه في الحديث: «عَجِبَ رَبُّكَ مِنْ شَابٍّ لَيْسَتْ لَهُ صَبُوءٌ»<sup>(٢)</sup>، وإنما كان ذلك؛ لغلبة التقوى التي بسببها ارتفعت الصَّبُوءُ<sup>(٣)</sup>.

(ك): لم يقل بدل «شاب»: (رجل)؛ لأن العبادة في الشباب أشدُّ وأوثق؛ لكثرة الدَّوَاعي، وغلبة الشَّهوات، وقُوَّة البَوَاعث على متابعة الهوى<sup>(٤)</sup>.

(ن): «قلبه معلق» هكذا هو في أكثر النسخ، وفي بعضها: (متعلق) بالتاء، وكلاهما صحيح، ورُوي: «في المساجد»، و«بالمساجد»، ومعناه شديد الحُبِّ لها، والمُلَازمة للجماعة فيها، وليس معناه دوام القعود فيها، ومعنى «اجتمعاً عليه وتفرقاً عليه»؛ أي: كان سببُ اجتماعهما حُبَّ الله تعالى، واستمرّاً على ذلك حتى تفرقاً من مجلسهما، وهما صادقان في حُبِّ كلٍّ واحد منهما صاحبه لله تعالى حال اجتماعهما واقترافهما.

وفي هذا الحديث: الحَثُّ على التحابِّ في الله تعالى، وبيان عِظَم فضله، وهو من المُهِمَّات؛ لأن الحُبَّ في الله، والبُغْضَ في الله من الإيمان، وهو بحمد الله كثير، يُوفِّقُ له أكثر الناس<sup>(٥)</sup>.

\* قوله: «إني أخاف الله»:

- 
- (١) في هامش الأصل: «الصَّبُوءُ: الميلُ إلى الهوى».
- (٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤/ ١٥١)، من حديث عقبة بن عامر رضي الله عنه. وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٦٥٨).
- (٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٧٥).
- (٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٥/ ٤٦).
- (٥) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/ ١٢١).

(ن): قال القاضي: يحتمل قوله باللسان، ويحتمل قوله في قلبه؛ ليزجر نفسه، وخص ذات المنصب والجمال؛ لكثرة الرغبة فيها، وعسر حصولها، وهي جامعة للمنصب؛ أي: الحسب، والنسب الشريف، والجمال، لاسيما وهي داعية إلى نفسها؛ أي: إلى الزنا بها، فالصبر عنها؛ لخوف الله تعالى من أكمل المراتب، وأعظم الطاعات.

قال القاضي: ويحتمل أنها دعت لنكاحها، فخاف العجز عن القيام بحققها، أو أن الخوف من الله تعالى شغله عن لذات الدنيا وشهواتها، والصواب الاحتمال الأول<sup>(١)</sup>.

(ق): امتناعه لخوف الله تعالى دليل على عظم معرفته بالله تعالى، وشدة خوفه من عقابه، ومتين تقواه وحيائه من الله تعالى، وهذا هو المقام اليوسفي، انتهى<sup>(٢)</sup>.

أنشدوا لدى الإمام نور الله ضريحه؛ حيث عرض له هذا الحال:

وَمُشْتَهَى طَبْعاً بَيِّتٍ خَالِي	وَفِي الْهَوَى أَحْوَالُهَا كَخَالِي
لَا خَوْفَ لِي عِرْضاً وَلَا فِي مَالِي	تَرَكْتُهَا مِنْ خَوْفِ ذِي الْجَلَالِ
وَيَعْلَمُ اللَّهُ بِمَا فِي قَلْبِي	مَنْ الْهَوَى بِحَيْثُ زَالَ لُبِّي
إِذْ رَأَوْنِي قُلْتُ حَسْبِي رَبِّي	وَمِنْ سُؤَالِي عِلْمُهُ بِخَالِي

(ط): هذا هو المقام الدخض، الذي لا تثبت فيه إلا أقدام المخلصين،

(١) المرجع السابق (٧/ ١٢٢).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٣/ ٧٦).

قال الله تعالى: ﴿وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ وَنَهَى النَّفْسَ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ﴾ (١٠) فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَىٰ﴾ [النازعات: ٤٠ - ٤١]، سمعت والدي قدس الله سره يقول: كان من التابعين فتى جميل الصورة، وضيق الوجه، راودته امرأة ذات حسب وجمال، فامتنع، فأبت إلا ما أرادت، فغلقت الأبواب، فلما اضطر؛ أذن لدخول الخلاء فلوث ثيابه بالعذرة ووجهه، وخرج، فلما رآته؛ طردته، فرأى يوسف في المنام، فشكر صنيعة، ويزق في فمه، فرزق علم رؤيا المنام، وتأويل الأحاديث<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «ما تنفق يمينه»:

(ن): فيه: فضل صدقة السر، قال العلماء: وهذا في صدقة التطوع، والسر فيها أفضل؛ لأنه أقرب إلى الإخلاص، وأبعد من الرياء، وأما الزكاة الواجبة: فأعلانها أفضل، وهكذا حكم الصلاة، فأعلان الفرائض أفضل، وإسرار النوافل أفضل، وذكر اليمين والشمال؛ مبالغة في الإخفاء والإسرار بالصدقة، وضرب المثل بهما؛ لقرب اليمين، أو لملازمتها لها، ومعناه: لو قدرت الشمال رجلاً متيقظاً؛ لما علم صدقة اليمين؛ لمبالغته في الإخفاء، ونقل عن بعضهم: أن المراد من على يمينه وشماله من الناس، والصواب الأول<sup>(٢)</sup>.

(ق): قد سمعنا من بعض المشايخ في المبالغة في الإخفاء: أن ذلك أن يتصدق على الضعيف في صورة المشتري، فيدفع له درهماً مثلاً في شيء يساوي نصف درهم، فالصورة مباحة، والحقيقة صدقة، وهو اعتبار حسن<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٩٣٣/٣).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٢٢/٧).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٧٧/٣).

• قوله ﷺ: «ورجل ذكر الله خالياً»:

(ق): يعني: من الخلق، ومن الالتفات إلى غير الله، وفيضُ العين: بكاؤها، وهو على حسب حال الذكر، وبحسب ما ينكشف له من أوصافه تعالى، فإن انكشف له غضبه وسخطه؛ فبكاؤه عن خوف، وإن انكشف له جماله وجلاله؛ فبكاؤه عن محبة وشوق، وهكذا يتلون الذاكر بتلؤن ما يذكر من الأسماء والصفات<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: فضيلة البكاء من خشية الله تعالى، وفضل طاعة السر؛ لكمال الإخلاص فيها<sup>(٢)</sup>.

(ك): أسند الفيض إلى العين، وإن كان الدمع هو الفائض؛ مُبالغة، كأنها الفائض، فإن قلت: المذكور ثمانية؛ لأنه قال: (رجلان تحابا).

قلت: لما كانت المحبة أمراً نسيئاً لا بُدَّ لها من المُتَسَبِّين؛ وذكرها كذلك، والمراد رجل يحبُّ غيره في الله، فإن قلت: أهذا مختصُّ بالرجل أم النساء أيضاً كذلك؟

قلت: ليس مُختصّاً.

قال أكثر الأصوليين: أحكام الشرع عامةٌ لجميع المُكَلَّفِينَ، وحكمه على الواحد حكمٌ على الجماعة، إلا ما دلَّ الدليلُ على خُصوص البَعْض، وأما التخصيص بذكر هذه السبعة: فيحتمل أن يقال فيه ذلك؛ لأن الطاعة؛ إما أن تكون بين العبد وبين الله، أو بينه وبين الخلق، والأول؛ إما أن يكون

(١) المرجع السابق، الموضع نفسه.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٧/١٢٣).

باللسان أو بالقلب، أو بجميع البدن، والثاني؛ إما أن يكون عامًّا، وهو العدل، أو خاصًّا، وهو إما من جهة النفس، وهو التحابُّ، أو من جهة البدن، أو من جهة المال، انتهى<sup>(١)</sup>.

أنشد الإمام شهاب الدين عبد الرحمن بن أبي شامة:

وَقَالَ النَّبِيُّ الْمُصْطَفَى إِنَّ سَبْعَةَ يُظِلُّهُمْ اللَّهُ الْكَرِيمُ بِظِلِّهِ  
عَفِيفٌ مُحِبٌّ نَاشِئٌ مُتَصَدِّقٌ وَيَاكَ مُصَلِّ وَالْإِمَامُ بَعْدَ لِهِ

\* قوله: «سبعة يظلهم الله» ليس فيه انحصارُ الإِظلال في هؤلاء؛ فإن التخصيصَ بالعدد لا يدل على الزائد والناقص؛ كما تقرر في الأصول، وقد ورد الإِظلالُ في ظلِّ العرش لجماعةٍ أخرى؛ منها: قوله ﷺ: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَوْ وَضَعَ عَنْهُ؛ أَظَلَّهُ اللَّهُ فِي ظِلِّهِ»، رواه مسلم في «صحيحه»، ولفظه: «وضع له»، والترمذي، وقال: حديث حسن صحيح، والبغوي، وحسنه<sup>(٢)</sup>، ومعنى (وضع له)، أي: ترك له شيئاً ممَّا له عليه.

وعن رجل من الأنصار - وكان بدرياً - قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَسْتَظِلَّ - أَوْ يُظِلَّهُ اللَّهُ - مِنْ فَيْحِ جَهَنَّمَ، أَوْ مِنْ فَوْحِ جَهَنَّمَ؟»، فقال القوم كلُّهم: نحن يا رسول الله، قال: «مَنْ أَنْظَرَ مُعْسِرًا، أَوْ وَضَعَ عَنْ غَرِيمِهِ»، رواه عبد بن حميد<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (٥/ ٤٧).

(٢) رواه مسلم (٣٠٠٦)، والترمذي (١٣٠٦)، والبغوي في «شرح السنة» (٢١٤٢)، من حديث أبي اليسر رضي الله عنه.

(٣) رواه عبد بن حميد في «مسنده» (٣٧٨).

وعن سَهْل بن حُنَيْف رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «مَنْ أَعَانَ مُجَاهِدًا فِي سَبِيلِ اللَّهِ، أَوْ غَارِمًا فِي عُسْرَتِهِ، أَوْ مُكَاتِبًا فِي رَقَبَتِهِ؛ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فِي ظِلِّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ»، رواه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وعبد بن حميد، والحاكم <sup>(١)</sup>.

وعن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «مَنْ أَظْلَلَ رَأْسَ غَازٍ؛ أَظَلَّهُ اللَّهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَمَنْ جَهَّزَ غَازِيًا حَتَّى يَسْتَقِلَّ؛ كَانَ لَهُ مِثْلُ أَجْرِ مَنْ يَمُوتُ، أَوْ يَرْجِعُ، وَمَنْ بَنَى لِلَّهِ مَسْجِدًا يُذَكِّرُ فِيهِ اسْمُ اللَّهِ؛ بَنَى اللَّهُ بَيْتًا فِي الْجَنَّةِ»، رواه أحمد بن حنبل، وأبو بكر بن أبي شيبة، وابن ماجه، وابن حبان في «صحيحه»، والحاكم <sup>(٢)</sup>.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه: أن رسول الله ﷺ قال: «أَوْحَى اللَّهُ تَعَالَى إِلَى إِبْرَاهِيمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ: يَا خَلِيلِي؛ حَسِّنْ خُلُقَكَ، وَلَوْ مَعَ الْكُفَّارِ؛ تَدْخُلْ مَدْخَلَ الْأَبْرَارِ، وَإِنَّ كَلِمَتِي سَبَقَتْ لِمَنْ حَسَّنَ خُلُقَهُ؛ أَنْ أَظَلَّهُ تَحْتَ عَرْشِي، وَأَنْ أُسْكِنَهُ مِنْ حَظِيرَةِ قُدْسِي، وَأَنْ أُدْنِيَهُ مِنْ جِوَارِي»، قال الحافظ المُنْذِرِيُّ: رواه الطبراني بسند ضعيف <sup>(٣)</sup>.

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٤٨٧ / ٣)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (٢٢١٧٦)، وعبد بن حميد في «٤٧١»، والحاكم في «المستدرک» (٢٤٤٨). وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٤٥٥٥).

(٢) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٢٠ / ١)، وابن أبي شيبة في «المصنف» (١٩٥٥٣)، وابن ماجه (٢٧٥٨)، والحاكم في «المستدرک» (٢٤٤٧). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (٧٩٧).

(٣) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٦٥٠٦). وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «ضعيف الترغيب والترهيب» (١٥٩٩).

قال شيخنا الإمام العلامة شهابُ الدين أبو الفضل أحمدُ بن حجر  
العسقلاني رحمه الله : وأنشدكم لنفسي في المعنى :

وزد سبعةً إطلالاً غارٍ وعونهُ      وإنظارُ ذي عُسْرٍ وتخفيفُ ثقله  
وتحسينُ خلقٍ مع إعانة غارِمٍ      خفيف يدٍ حتَّى يُكاتبَ أهله<sup>(١)</sup>

وعن جابر بن عبد الله رضي الله عنه قال : قال رسول الله ﷺ : «ثلاثٌ مَنْ كُنَّ  
فيه أظْلُهُ الله ﷻ تحتَ ظلِّ عَرْشه يومَ لا ظِلَّ إلَّا ظِلُّهُ : الوُضوءُ في المَكَارِهِ ،  
والمَشْيُ إلى المَساجِدِ في الظُّلَمِ ، وإِطعامُ الجائِعِ» ، رواه أبو الشيخ في  
كتاب «الثواب» ، وأبو القاسم الأصبهاني ، وعنه مرفوعاً : «مَنْ حَفَرَ قَبْراً ؛  
بَنَى اللهُ لَهُ بَيْتاً» . . . الحديث ، «وَمَنْ كَفَلَ يَتِيماً ، أَوْ أَرْمَلَةً ؛ أَظْلَهُ اللهُ فِي  
ظِلِّهِ ، وَأَدْخَلَهُ الْجَنَّةَ» ، رواه الطبراني في «الأوسط»<sup>(٢)</sup> ، وفي سنده الخليلُ  
بن مُرَّة<sup>(٣)</sup> ، وقد ضَعُفَ .

وعن عائشة رضي الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : «أَتَدْرُونَ مَنْ  
السَّابِقُونَ إلى ظِلِّ الله يومَ الْقِيَامَةِ؟» قالوا : الله ورسوله أعلم ، قال : «الَّذِينَ إِذَا  
أُعْطُوا الْحَقَّ ؛ قَبِلُوهُ ، وَإِذَا سُئِلُوا ؛ بَذَلُوهُ ، وَحَكَمُوا لِلنَّاسِ كَحُكْمِهِمْ لأنْفُسِهِمْ» ،

---

(١) كذا في الأصل ، وفيه إقواء كما ترى ، وهو في «فتح الباري» (٢/ ١٤٤) :

خفيف يدٍ حتَّى مكاتب أهله

والبيتان في «فتح الباري» سياق مختلف بعض الشيء ، فليراجع .

(٢) رواه الطبراني في «المعجم الأوسط» (٩٢٩٢) . وهو حديث ضعيف . انظر : «ضعيف  
الترغيب والترهيب» (٢٠٥٠) .

(٣) في الأصل : «أحمد» .

رواه أحمد بن مَنِيع، وأحمد بن حنبل<sup>(١)</sup>، وفي سندهما ابنُ لهيعة.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «زُرِ الْقُبُورَ؛ تَذَكَّرِ الْآخِرَةَ، وَاغْسِلِ الْمُوتَى؛ فَإِنَّ مُعَالَجَةَ جَسَدِ خَاوٍ مَوْعِظَةٌ بَلِيغَةٌ، وَصَلِّ عَلَى الْجَنَائِزِ لَعَلَّ ذَلِكَ أَنْ يُخْزِنَكَ؛ فَإِنَّ الْحَزِينَ فِي ظِلِّ اللَّهِ يَتَعَرَّضُ لِكُلِّ خَيْرٍ»،  
رواه الحاكم<sup>(٢)</sup>، ورواته ثقات.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «التَّاجِرُ الصَّدُوقُ تَحْتَ ظِلِّ الْعَرْشِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ»، رواه الأصبهاني وغيره.  
قال شيخنا المذكور رحمه الله ورضي عنه: وَأُنشِدُكُمْ لِنَفْسِي فِي الْمَعْنَى:

وَزِدْ تِسْعَةَ حُزْنٍ وَمَشْيٍ لِمَسْجِدٍ      وَكُرْهُ وُضُوءٍ ثُمَّ مَطْعِمٍ فَضْلِهِ  
وَإِخْذْ حَقَّ بَاذِلٍ ثُمَّ كَافِلٍ      وَتَاجِرُ صِدْقٍ فِي الْمَقَالِ وَفِعْلِهِ  
وعن علي بن أبي طالب رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «أَدَّبُوا أَوْلَادَكُمْ عَلَى خِصَالٍ ثَلَاثٍ؛ عَلَى حُبِّ نَبِيِّكُمْ، وَحُبِّ أَهْلِ بَيْتِهِ، وَعَلَى قِرَاءَةِ الْقُرْآنِ؛ فَإِنَّ حَمَلَةَ الْقُرْآنِ فِي ظِلِّ اللَّهِ يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلُّهُ مَعَ أَنْبِيَائِهِ وَأَصْفِيَائِهِ»، رواه صاحب «الفردوس»<sup>(٣)</sup>.

وعن الحسن قال: [قال] موسى عليه السلام: «يَا رَبِّ؛ مَا جَزَاءُ مَنْ عَادَ

---

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (٦ / ٦٧). وهو حديث ضعيف. انظر: «ضعيف الجامع الصغير» (١٠١).

(٢) رواه الحاكم في «المستدرک» (١٣٩٥)، من حديث أبي ذر رضي الله عنه. وهو حديث ضعيف. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٣٦٦٣).

(٣) وهو حديث ضعيف جداً. انظر: «السلسلة الضعيفة» (٢١٦٢).

مَرِيضاً؟ قَالَ: أَبْعَثْ مَلَائِكَتِي يَعُودُونَهُ فِي قَبْرِهِ إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ، قَالَ: فَمَا جَزَاءُ مَنْ غَسَلَ مَيِّتاً؟ قَالَ: أَخْرَجُهُ مِنْ ذُنُوبِهِ كَيَوْمِ وَلَدَتْهُ أُمُّهُ، قَالَ: فَمَا جَزَاءُ مَنْ شَيَّعَ جَنَازَةً؟ قَالَ: أَبْعَثْ إِلَيْهِ مَلَائِكَتِي بِرَايَاتِهِمْ يُشَيِّعُونَهُ مِنْ قَبْرِهِ إِلَى مَحْشَرِهِ، قَالَ: فَمَا جَزَاءُ مَنْ عَزَّى الثَّكَلَى؟ قَالَ: أُظِلُّهُ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»، رواه سعيد بن منصور، ثنا أبو معاوية، ثنا العَوَّامُ بْنُ حَوْشَبٍ، عَنْهُ.

وعن أنس بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إِذَا خَرَجَ الْمُسْلِمُ مِنْ بَيْتِهِ يَعُودُ أَخَاهُ الْمُسْلِمَ؛ خَاضَ فِي الرَّحْمَةِ إِلَى حَقْوَيْهِ، فَإِذَا جَلَسَ عِنْدَ الْمَرِيضِ؛ غَمَرْتُهُ الرَّحْمَةَ، وَغَمَرْتُ الْمَرِيضَ الرَّحْمَةَ، وَكَانَ الْمَرِيضُ فِي ظِلِّ عَرْشِهِ، وَكَانَ الْعَائِدُ فِي ظِلِّ قُدْسِهِ» الحديث، رواه أبو يعلى الموصلي<sup>(١)</sup>.

وعنه قال: «ثَلَاثٌ فِي ظِلِّ الرَّحْمَنِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: وَاصِلُ الرَّحِمِ، وَوَيْمَدُ لَهُ فِي عُمْرِهِ، وَيُوسَّعُ لَهُ فِي رِزْقِهِ، وَامْرَأَةٌ مَاتَ زَوْجُهَا، وَتَرَكَ أَيْتَاماً، فَتَقُومُ هِيَ عَلَى الْأَيْتَامِ حَتَّى يُغْنِيَهُمُ اللَّهُ ﷻ، أَوْ يَمُوتُوا، وَرَجُلٌ اتَّخَذَ طَعَاماً، فَدَعَا إِلَيْهِ الْيَتَامَى وَالْمَسَاكِينَ»، رواه أبو الليث السمرقندي في كتابه «تنبيه الغافلين» بغير إسناد، ولم أقف له على أصل.

قال: سَوَدَتْ: هذه الأوراق، وأنشدت لنفسي في ضبط هؤلاء السبعة:

وَحَامِلُ قُرْآنٍ مَرِيضٌ وَعَائِدٌ	مُعَزٌّ لثَّكَلَى ثُمَّ مُطْعِمٌ حِلَّةٍ
مَسَاكِينَ وَالْأَيْتَامَ كَافِلَةٌ لَهُمْ	وَوَاصِلُ أَرْحَامٍ يَفُوزُوا بِظِلِّهِ

\* \* \*

(١) رواه أبو يعلى في «مسنده» (٣٤٢٩)، وفيه عباد بن كثير، قال الهيثمي في «مجمع الزوائد» (٢/ ٢٩٦): وكان رجلاً صالحاً، ولكنه ضعيف الحديث، متروك؛ لغفلته.

٣٧٧ - وعنه، قال: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يَقُولُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ: أَيْنَ الْمُتَحَابُّونَ بِجَلَالِي؟ الْيَوْمَ أُظِلُّهُمْ فِي ظِلِّي يَوْمَ لَا ظِلَّ إِلَّا ظِلِّي»، رواه مسلم.

### (الثالث)

(ن): فيه: دليلٌ لجواز قول القائل: إن الله يقول<sup>(١)</sup>، وسبق التنبيه [عليه] في آخر (الباب السابع والثلاثين).

\* قوله: «أين المتحابون بجلالي؟»:

(ق): هذا نداء تنويه وإكرام، و«بجلالي» روي باللام وبالباء، ومعناها مُتقاربٌ؛ لأن المقصود من هذا السببية؛ أي: لعظيم حَقِّي وحُرمة طاعتي، لا لغرض من أغراض الدنيا<sup>(٢)</sup>.

(ط): خَصَّ الْجَلالَ بالذكر؛ دلالة على الهيبة والسَّطوة؛ أي: المُتَنَزِّهون عن شائبة الهوى، والنفس، والشيطان، في المَحَبَّة، فلا يَتَحَابُّونَ إِلَّا لِأَجْلِي وَلِوَجْهِي<sup>(٣)</sup>.

(ق): إن في القيامة ظلالاً بحسب الأعمال الصالحة تقي صاحبها من وَهَجِ الشَّمْسِ، وَلَفْحِ النَّارِ، وَأَنْفَاسِ الْخَلْقِ؛ كما قال عليه السلام: «الرَّجُلُ فِي ظِلِّ صَدَقَتِهِ حَتَّى يُقْضَى بَيْنَ النَّاسِ»<sup>(٤)</sup>، وَلَكِنْ ظِلُّ الْعَرْشِ أَكْثَرُ الظُّلَالِ

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٨٤ / ٧).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٥٤١ / ٦).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣٢٠٠ / ١٠).

(٤) رواه ابن حبان في «صحيحه» (٣٣١٠)، من حديث عتبة بن عامر رضي الله عنه. وهو =

وأشرفها، فيُخَصُّ الله به مَنْ يشاء من صالح عباده، ومن جملتهم المُتَحَابُّون لِجَلالِ الله، ويَحتمَلُ أن يُقال: ليس هناك إلا ظِلٌّ واحد يستظل به المؤمنون، لكن لما كان الاستظلال بذلك الظل لا يُنال إلا بالأعمال الصالحات؛ نُسِبَ لكل عمل ظِلٌّ؛ لأنه به وصل إليه، والله أعلم<sup>(١)</sup>.

وهذا كله بناءً على أن الظلال حقيقة لا مجاز، وهو قول الجمهور، وقال عيسى بن دينار: إن معناه يَكُنُّهُمْ من المكاره، ويجعلهم في كَنَفِهِ وسِتْرِهِ؛ كما يقول: أنا في ظِلِّكَ؛ أي: في ذِراكِ وسِتْرِكَ.

\* \* \*

٣٧٨ - وعنه، قال: قال رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ! لَا تَدْخُلُوا الْجَنَّةَ حَتَّى تُؤْمِنُوا، وَلَا تُؤْمِنُوا حَتَّى تَحَابُّوا، أَوْ لَا أَدُلُّكُمْ عَلَى شَيْءٍ إِذَا فَعَلْتُمُوهُ تَحَابَبْتُمْ؟ أَفَسُوا السَّلَامَ بَيْنَكُمْ»، رواه مسلم.

(الشيخ)

\* قوله ﷺ: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا»:

(ن): هو على ظاهره وإطلاقه، فلا يدخل الجنة إلا مَنْ مات مؤمناً، وإن لم يكن كامل الإيمان، قال الشيخ أبو عمرو: لا يكمل إيمانكم إلا بالتحاب، ولا تدخلون الجنة عند دخول أهلها إذا لم تكونوا كذلك، وهذا الذي قاله محتمل.

= حديث صحيح. انظر: «تخريج مشكاة الفقير» (١١٨).

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦/ ٥٤٢).

وقوله: «ولا تؤمنوا حتى تحابوا» هكذا هو في جميع الأصول والروايات، و«لا تؤمنوا» بحذف النون من آخره، وهي لغة معروفة<sup>(١)</sup>.

(ط): لعل سقوط النون من المنفّي؛ نظراً إلى لفظ السابق؛ ليتعلّق به أمر آخر<sup>(٢)</sup>.

(ن): معناه: لا يكمل إيمانكم، ولا يصلح حالكم في الإيمان إلا بالتحاب<sup>(٣)</sup>.

(ق): الإيمان المذكور أولاً: هو التصديق الشرعي المذكور في حديث جبريل، والإيمان المذكور ثانياً؛ أعني: قوله: (ولا تؤمنوا حتى تحابوا): هو الإيمان العملي المذكور في قوله: «الإيمان بضع وسبعون باباً»<sup>(٤)</sup>، ولو كان الثاني هو الأوّل؛ لزم منه أن لا يدخل الجنة من أبغض أحداً من المؤمنين، وذلك باطل، فتعيّن ما ذكرناه<sup>(٥)</sup>.

(ن): «أفشوا» بقطع الهمزة المفتوحة، فيه: الحثّ العظيم على إفشاء السلام، وبذله للمسلمين كلهم؛ من عرفته، ومن لم تعرفه، والسلام أول أسباب التآلف، ومفتاح استجلاب المودة، وفي إفشائه تمكّن ألفة المسلمين بعضهم لبعض، وإظهار شعارهم المميّز لهم من غيرهم من أهل الملل، مع

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/٣٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠/٣٠٣٨).

(٣) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/٣٦).

(٤) رواه الترمذي (٢٦١٤)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه. وهو حديث شاذ بهذا اللفظ.

انظر: «ضعيف سنن الترمذي» (٤٨٩).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/٢٤٢).

ما فيه من رياضة النفس، ولزوم التواضع، وإعظام حُرُمات المسلمين.

وذكر البخاري في «صحيحه» عن عمار بن ياسر رضي الله عنه أنه قال: «ثَلَاثٌ مَنْ جَمَعَهُنَّ؛ فَقَدْ جَمَعَ الْإِيمَانَ: الْإِنصَافُ مِنْ نَفْسِكَ، وَبَذْلُ السَّلَامِ لِلْعَالَمِ، وَالْإِنْفَاقُ مِنَ الْإِقْتَارِ»<sup>(١)</sup>، وروى غير البخاري هذا الكلام مرفوعاً إلى النبي ﷺ، و(بذل السلام للعالم)، و(السلام على مَنْ عرفت، ومن لم تعرف)، و(إفشاء السلام) كُلُّهَا بمعنى، وفيها لطيفةٌ أخرى، وهي: أنها تتضمن رفع التقاطع، والتَّهَاجُرَ، والشَّحْنَاءَ، وفساد ذات اليِّن التي هي الحَالِقَةُ، وأن سلامه لله تعالى هو الذي لا يتبع فيه هواه، ولا يَخُصُّ به أحبابه، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

(ط): جعل إفشاء السلام سبباً للمَحَبَّةِ، والمحبة سبباً لكمال الإيمان؛ لأن إفشاء السلام سببٌ للتحابِّ والتوَادِّ، أو هو سببُ الألفة والجمعية بين المسلمين المُسَبَّبُ لإعلاء كلمة الدين، وفي التهَاجُرَ والتقاطع والشَّحْنَاءَ التفرقة بين المسلمين، وهي سبب انثلام الدين، والوَهْنُ في الإسلام<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٧٩ - وعنه، عن النبي ﷺ: «أَنَّ رَجُلًا زَارَ أَخًا لَهُ فِي قَرْيَةٍ أُخْرَى، فَأَرْصَدَ اللَّهُ لَهُ عَلَى مَدْرَجَتِهِ مَلَكًا»، وذكر الحديث إلى

(١) رواه البخاري في «صحيحه» (١ / ١٩) تعليقا.

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ٣٦).

(٣) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (١٠ / ٣٠٣٨).

قوله: «إِنَّ اللَّهَ قَدْ أَحَبَّكَ كَمَا أَحَبَّتْهُ فِيهِ»، رواه مسلم، وقد سبق  
بالباب قبله.

٣٨٠ - وعن البراء بن عازب رضي الله عنه، عن النبي ﷺ: أنه قال في  
الأنصار: «لَا يُحِبُّهُمْ إِلَّا مُؤْمِنٌ، وَلَا يُبْغِضُهُمْ إِلَّا مُنَافِقٌ، مَنْ  
أَحَبَّهُمْ، أَحَبَّهُ اللَّهُ، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ، أَبْغَضَهُ اللَّهُ»، متفقٌ عليه.

### (الْحَمْلُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُسْلِمِينَ)

(ن): يعني: مَنْ عرف مرتبة الأنصار، وما كان منهم من نُصرة دين  
الإسلام، والسَّعي في إظهاره، وإيواء المسلمين، وقيامهم في مُهمَّات  
الدِّين حقَّ القيام وحبُّهم النبي ﷺ، وحبه إياهم، وبذلهم أموالهم وأنفسهم  
بين يديه، وقتالهم ومُعاداتهم سائر الناس؛ إيثاراً للإسلام، ثم أحب  
الأنصار لهذا؛ كان ذلك من دلائل صحة إيمانه، وصدقه في إسلامه؛  
لسروره بظهور الإسلام، وَمَنْ أَبْغَضَهُمْ؛ كان بضدِّ ذلك، واستُدل به على  
نفاقه وفساد سريرته<sup>(١)</sup>.

(ق): الآية قد تكون ظنية، وقد تكون قطعية، وحبُّ الأنصار من  
حيث كانوا أنصار الدِّين ومُظهريه دلالة قاطعة على إيمان مَنْ كان كذلك،  
وبغضهم دلالة قاطعة على النفاق.

\* وقوله: «أحبه الله»، و«أبغضه الله»:

يحتمل أن يكون خبراً عاماً لكل من الصَّنفين، ويحتمل أن يكون ذلك

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢ / ٦٤).

خرج مخرج الدعاء<sup>(١)</sup>.

(ك): «الأنصار» جمع نصير؛ كشریف وأشراف، أو جمع ناصر؛ كصاحب وأصحاب، واختصَّ عرفاً بأصحاب المدينة، والذين آووا ونصروا، وهم المُبتدئون بالبيعة على إعلان توحيد الله وشريعته؛ فلذلك كان حُبُّهم علامة الإيمان، فإن قلت: الأنصار جمع قلة؛ فلا يكون لما فوق العشرة، لكنهم كانوا آلافاً؛ قلت: القلة والكثرة إنما اعتبرت في نكرات الجموع، وأما في المعارف: فلا فرق بينهما<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٨١ - وعن مُعَاذٍ رضي الله عنه، قال: سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ ﷻ: الْمُتَحَابُّونَ فِي جَلَالِي، لَهُمْ مَنَابِرُ مِنْ نُورٍ يَغْبِطُهُمُ النَّبِيُّونَ وَالشُّهَدَاءُ»، رواه الترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ صحيحٌ.

(السَّابِعُ)

\* قوله ﷻ: «المتحابون بجلالي لهم منابر من نور»:

سبق قريباً معنى قوله: «المتحابون بجلالي».

(قض): «لهم منابر» تمثيل لمنزلتهم ومحلَّهم، مثَّلها بما هو أعلى ما يُجلَس عليه في المجالس والمَحافل على أعزِّ الأوضاع وأشرفها؛ من جنس ما هو أبهى وأحسن ما يُشاهد؛ ليدل على أن رتبتهم في الغاية القصوى من العلاء والشرف والبهاء.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٦٦).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٠٢).

وأما قوله: «يغبطهم»: فاعلم أن كل ما يتحلى به الإنسان ويتعاطاه من علم وعمل؛ فإن له عند الله منزلة لا يشارك فيها صاحبه من لم يتصف بذلك، وإن كان له من نوع آخر ما هو أرفع قدراً وأعز دُخْراً، فيغبطه؛ بأن يتمنى ويحب أن يكون مثل ذلك مضموماً إلى ما له من المراتب الرفيعة والمنازل الشريفة.

وذلك معنى قوله: «يغبطهم النبيون والشهداء»؛ فإن الأنبياء قد استغرقوا فيما هو أعلى من ذلك؛ من دعوة الخلق، وإظهار الحق، وإعلاء الدين، وإرشاد العامة، وتكميل الخاصة، إلى غير ذلك من كليات أشغلتهم عن العُكوف إلى مثل هذه الجزئيات والقيام بحقوقها، والشهداء وإن نالوا مرتبة الشهادة، وفازوا بالفوز الأكبر؛ فلعلهم لم يعاملوا مع الله مُعاملة هؤلاء، فإذا رأوهم يوم القيامة في منازلهم، وشاهدوا قُرْبَهُمْ وكرامتهم عند الله تعالى؛ ودُّوا لو كانوا ضامِّين خِصالهم إلى خِصالهم، فيكونوا جامعين بين الحسنين، فائزين بالمرتبتين.

هذا، وظاهر أنه لم يقصد في ذلك إلى إثبات الغبطة لهم على حال هؤلاء، بل بيان فضلهم، وعُلُو شأنهم، وارتفاع مكانهم، وتقريرها على أكد وجه وأبلغه، والمعنى: أن حالهم عند الله يوم القيامة بمثابة لو غبط النبيون والشهداء يومئذ، مع جلالة قدرهم ونباهة أمرهم حال غيرهم؛ لغبطوهم<sup>(١)</sup>.

(ط): يمكن أن تحمل الغبطة هاهنا على استحسان الأمر المرضي، المَحمود فعله؛ لأنه لا يُغبط إلا في الأمر المَحمود المرضي؛ فإن الأنبياء

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٣/ ٢٥٨).

والشهداء يحمدون إليهم فعلهم، ويرضون عنهم فيما تحرّوا من المحبة في الله، وأيضاً في بعض روايات هذا الحديث في وصفهم: «لا يخافون إذا خاف الناس، ولا يحزنون إذا حزن الناس»<sup>(١)</sup> والتعريف فيه للاستغراق، فلا يبعد أن هذه الحالة في المحشر، فيحصل لهم من الفراغ والأمن في بعض الأوقات ما لا يحصل لغيرهم؛ لاشتغالهم بحالهم أو حال أمتهم، فيغبطونهم لذلك<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٨٢ - وعن أبي إدريس الخولاني - رحمه الله -، قال: دَخَلْتُ مَسْجِدَ دِمَشْقَ، فَإِذَا فَتَى بَرَّاقُ الثَّنَائَا، وَإِذَا النَّاسُ مَعَهُ، فَإِذَا اخْتَلَفُوا فِي شَيْءٍ، أَسْنَدُوهُ إِلَيْهِ، وَصَدَرُوا عَنْ رَأْيِهِ، فَسَأَلْتُ عَنْهُ، فَقِيلَ: هَذَا مُعَاذُ بْنُ جَبَلٍ رضي الله عنه، فَلَمَّا كَانَ مِنَ الْغَدِ، هَجَرْتُ، فَوَجَدْتُهُ قَدْ سَبَقَنِي بِالتَّهْجِيرِ، وَوَجَدْتُهُ يُصَلِّي، فَانْتَضَرْتُهُ حَتَّى قَضَى صَلَاتَهُ، ثُمَّ جِئْتُهُ مِنْ قِبَلِ وَجْهِهِ، فَسَلَّمْتُ عَلَيْهِ، ثُمَّ قُلْتُ: وَاللَّهِ! إِنِّي لِأُحِبُّكَ اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَقَالَ: اللَّهُ؟ فَقُلْتُ: اللَّهُ، فَأَخَذَنِي بِحَبْوَةِ رِدَائِي، فَجَبَذَنِي إِلَيْهِ، فَقَالَ: أَبْشِرْ؛ فَإِنِّي سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: وَجَبْتُ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ، وَالْمُتَجَالِسِينَ فِيَّ، وَالْمُتَزَاوِرِينَ فِيَّ، وَالْمُتَبَاذِلِينَ فِيَّ»، حَدِيثٌ صَحِيحٌ، رَوَاهُ مَالِكٌ فِي «الْمَوْطَأِ» بِإِسْنَادِهِ الصَّحِيحِ.

(١) رواه أبو داود (٣٥٢٧)، من حديث عمر بن الخطاب رضي الله عنه. وهو حديث صحيح لغيره. انظر: «صحيح الترغيب والترهيب» (٣٠٢٦).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٣٢٠٣ / ١٠).

قَوْلُهُ: «هَجَرْتُ»: أَي: بَكَرْتُ، وَهُوَ بِتَشْدِيدِ الْجِيمِ.  
 قَوْلُهُ: «اللَّهُ، فَقُلْتُ: اللَّهُ»: الْأَوَّلُ بِهِمْزَةٍ مَمْدُودَةٍ لِلِاسْتِفْهَامِ،  
 وَالثَّانِي بِلَا مَدٍّ.

### (الثَّامِنُ)

\* قَوْلُهُ: «فَإِذَا فَتَى بَرَاقَ الشَّيَا»: (نه): وَصَفَ ثَنَائِيهِ بِالْحُسْنِ وَالصَّفَاءِ، وَأَنَّهُا تَلْمَعُ إِذَا تَبَسَّمَ كَالْبَرْقِ، وَأَرَادَ صِفَةً وَجْهِهِ بِالْبَشْرِ وَالطَّلَاقَةِ، انْتَهَى<sup>(١)</sup>.  
 هَذَا الْبَشْرُ وَالطَّلَاقَةُ الدَّائِمَةُ صِفَةُ الْكُمَلِ مِنْ أَوْلِيَاءِ اللَّهِ، وَالْمُرْتَضِينَ مِنْ عِبَادِهِ، وَسَبِّبَهُ أَنْ قَلْبَهُمْ لَمَّا اسْتَنَارَ بِمَعْرِفَةِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَعُمِّرَ بِمَحَبَّتِهِ؛ أَفَاضَ عَلَى ظَوَاهِرِهِمْ إِشْرَاقًا، وَنُورًا وَكَسَاهُمْ بِهَجَّةٍ وَسُرُورًا، وَفِيهِ يَقُولُ قَائِلُهُمْ:  
 إِنْ السَّمَاءَ إِذَا اكْتَسَتْ كَسَتْ الثَّرَى حُلَا يُدَبِّجُهُ الْغَمَامُ الرَّاهِمُ  
 وَفِي حَدِيثِ هَالَةَ بِنْتِ خُوَيْلِدٍ: «كَانَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ دَائِمَ الْبَشْرِ»<sup>(٢)</sup>.  
 وَ«الْحَبْوَةُ» بَضْمُ الْحَاءِ الْمَهْمَلَةِ، وَالْكَسْرُ لُغَةً، يُقَالُ: احْتَبَى الرَّجُلُ:  
 إِذَا جَمَعَ ظَهْرَهُ وَسَاقِيَهُ بَرْدَاءَ وَنَحْوَهُ، وَالْأَسْمُ: الْحَبْوَةُ، وَ«جَبَذَ»: مَقْلُوبُ  
 (جَذَبَ) بِمَعْنَاهُ.

\* قَوْلُهُ: قَالَ اللَّهُ تَعَالَى: «وَجَبَّتْ مَحَبَّتِي لِلْمُتَحَابِّينَ فِيَّ»: (ط): «الْمَحَبَّةُ فِي اللَّهِ»؛ أَيِ فِي ذَاتِ اللَّهِ وَجْهَتَهُ، لَا يَشُوبُهُ الرِّيَاءُ

(١) انظر: «النهاية في غريب الحديث» لابن الأثير (١/ ١٢٠).

(٢) رواه البيهقي في «شعب الإيمان» (١٤٣٠)، من حديث هند بن أبي هالة ؓ.

والهوى، و«في» هنا كما في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا﴾ [العنكبوت: ٦٩]، وهذا أبلغ؛ حيث جعل المحبة مظلوماً، انتهى<sup>(١)</sup>.

«المتحابين» بكسر الباء على صيغة الجمع، وكذلك أخواته الثلاث؛ أي: ثبتت محبة الله ثبوتاً مؤكداً للذين تكون محبتهم لإخوتهم المؤمنين، ومجالستهم معهم، وزيارتهم إياهم، وبذلهم لهم خالصاً لوجهه الكريم سبحانه، وتقرباً إليه لا يُكدره الأغراض، ولا يشوبه الأطماعُ وطلبُ الأعواض، لا كقول القائل: لَهُمْ لَدَيْكَ لُبَانَاتٌ وَأَوْطَارُ فَإِنْ قَضَوْهَا تَنَحَّوْا عَنْكَ أَوْ طَارُوا

\* \* \*

٣٨٣- عَنْ أَبِي كَرِيمَةَ الْمِقْدَادِ بْنِ مَعْدٍ يَكْرِبَ ﷺ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ، قَالَ: «إِذَا أَحَبَّ الرَّجُلُ أَخَاهُ، فَلْيُخْبِرْهُ أَنَّهُ يُحِبُّهُ»، رواه أبو داود، والترمذي، وقال: حديثٌ حسنٌ.

### [الْبَيْتُ]

\* قوله ﷺ: «فليخبره أنه يحبه»:

(خط): معناه: الحثُّ على التودُّد والتألف؛ وذلك أنه إذا أخبر أنه يحبه؛ استمال قلبه بذلك، واجتلب به ودَّه، وفيه: أنه إذا علم أنه مُحِبٌّ له وادًّا؛ قَبِلَ نصيحته، ولم يَرُدَّ عليه قوله في عَيْبٍ إن أخبره به، انتهى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠ / ٣١٩٧).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٤ / ١٤٩).

٣٨٤ - وعن مُعَاذٍ رضي الله عنه : أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ أَخَذَ بِيَدِهِ، وَقَالَ :  
 «يَا مُعَاذُ! وَاللَّهِ! إِنِّي لِأَحِبُّكَ، ثُمَّ أُوصِيكَ يَا مُعَاذُ: لَا تَدْعَنَّ فِي  
 دُبُرِ كُلِّ صَلَاةٍ تَقُولُ: اللَّهُمَّ أَعِنِّي عَلَى ذِكْرِكَ وَشُكْرِكَ، وَحُسْنِ  
 عِبَادَتِكَ» .

حديث صحيح، رواه أبو داود، والنسائي بإسناد صحيح .

### [العِيشُ]

\* قوله ﷺ لمعاذ: «إني لأحبك»: فيه منقبة عظيمة لمعاذ رضي الله عنه،  
 وفيه: استحباب إعلام المرء صاحبه أنه يُحِبُّه، وإذا أحبه؛ ينبغي أن يريد له  
 كلَّ خير، ويهدي إليه، ولمَّا كانت الآخرة خيراً وأبقى، وليس العيشُ إلا  
 عَيْشُهَا؛ علِّمه كلماتٍ تنفعه فيها، وتقربه إلى الله زُلْفَى .

(ش): «دُبُر الصلاة» هنا يحتمل قبل السلام وبعده، وكان شيخنا  
 يُرَجِّح أن يكون قبل السلام، فراجعته فيه، فقال: دُبُر كل شيء منه كدُبُر  
 الحيوان، انتهى<sup>(١)</sup> .

ويؤيده تخريج الحافظ يعقوب بن سفيان هذا الحديث بلفظ: «فلا  
 تدع أن تقول في كل صلاة»، وساق الحديث في (باب ما يقول إذا فرغ من  
 التشهد وبين أن يسلم)، وكذلك ذكره البغوي في «شرح السنة»<sup>(٢)</sup> .

(ط): المذكورات الثلاث غايات، والمطلوب هو البدايات المؤدية

(١) انظر: «زاد المعاد» لابن القيم (١/ ٣٠٥) .

(٢) انظر: «شرح السنة» للبغوي (٣/ ١٨٦) .

إليها، فذكرُ الغايات نيةً على أنها هي المطالب الأولى، وإن كانت نهاياتٍ، وتلك وسائلُ إليها، فقوله: «أعني على ذكرك» المطلوب منه شرحُ الصدر، وتيسرُ الأمر، وإطلاقُ اللسان، وإليه لمح قول الكلِّيم عليه السلام: ﴿رَبِّ اشْرَحْ لِي صَدْرِي﴾ (٢٥) وَيَسِّرْ لِي أَمْرِي﴾ [طه: ٢٥ - ٢٦] إلى قوله: ﴿كَيْ سَخِّحَكَ كَثِيرًا﴾ (٣٣) وَتَذْكُرَكَ كَثِيرًا﴾ [طه: ٣٣ - ٣٤]، وقوله: «وشكرك» المطلوب منه توالي النعم المُستَجَلِبَة لتوالي الشُّكر، وإنما طلب المُعَاوَنَة عليه؛ لأنه عسيرٌ جداً؛ ولذلك قال الله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سبأ: ١٣]، وقيل: الشاكر مَنْ يرى عَجْزَه عن الشُّكر، وأنشد:

إذا كان شكري نعمة الله نعمةً      عليَّ له في مثلها يجبُ الشُّكرُ  
فكيف بُلُوغُ الشُّكرِ إلَّا بفضله      وإن طالَتِ الأيامُ واتَّسعَ العُمُرُ

وقوله: «وحسن عبادتك» المطلوب منه التجرُّدُ عمَّا يشغله عن الله تعالى، ويُلْهِيه عن ذكره وعبادته؛ ليتفرَّغَ لِمُنَاجَاةِ الله ومناغاته؛ كما أشار إليه سيد المرسلين صلوات الله عليه: «وَجُعِلَ قُرَّةُ عَيْنِي فِي الصَّلَاةِ»<sup>(١)</sup>، و«أَرَحْنَا بِهَا يَا بِلَالُ»<sup>(٢)</sup>، وأخبر عن هذا المَقَام بقوله: «الإِحْسَانُ أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ»<sup>(٣)</sup>، ثم إذا نظرت إلى القرائن الثلاث؛ وجدتها مُرتَبَة على البدايات والأحوال،

(١) رواه النسائي (٣٩٣٩)، من حديث أنس رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٣١٢٤).

(٢) رواه أبو داود (٤٩٨٥)، من حديث مسعر رضي الله عنه. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٧٨٩٢).

(٣) رواه البخاري (٥٠)، ومسلم (١ / ٨)، من حديث عمر رضي الله عنه.

والمقامات، وحقّ لذلك أن يقول المرشد للطالب عند المصافحة: إِنِّي أُحِبُّكَ،  
فَقُلْ<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٨٥ - وعن أَنَسٍ رضي الله عنه: أَنَّ رَجُلًا كَانَ عِنْدَ النَّبِيِّ ﷺ، فَمَرَّ  
رَجُلٌ بِهِ، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنِّي لِأُحِبُّ هَذَا، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ ﷺ:  
«أَأَعْلَمْتُهُ؟»، قَالَ: لَا: قَالَ: «أَعْلَمُهُ»، فَلَحِقَهُ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّكَ  
فِي اللَّهِ، فَقَالَ: أُحِبُّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَهُ، رواه أبو داود بإسنادٍ صحيح.

[الحادي عشر]

\* قوله: «أحبك الذي أحببني له»:

(ط): هذا دعاءٌ له أُخرج مُخرج الماضي؛ تحقيقاً له، وحرصاً على  
وُقوعه، انتهى<sup>(٢)</sup>.

رُوي أن رجلاً قال لمُحمَّد بن واسع: إِنِّي لِأُحِبُّكَ فِي اللَّهِ تَعَالَى، وقال:  
أُحِبُّكَ الَّذِي أَحْبَبْتَنِي لَهُ، ثُمَّ حَوَّلَ وَجْهَهُ، وقال: اللَّهُمَّ؛ إِنِّي أَعُوذُ بِكَ أَنْ  
أُحِبَّ فِيكَ، وَأَنْتَ لِي مُبْغِضٌ<sup>(٣)</sup>.



(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٣/ ١٠٥٢).

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٠/ ٣٢٠٥).

(٣) رواه أبو نعيم في «حلية الأولياء» (٢/ ٣٤٩).

## ٤٧- باب

### علامات حب الله تعالى العبد، والحث على التخلق بها، والسعي في تحصيلها

\* قال الله تعالى : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي يُحْبِبْكُمُ اللَّهُ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَحِيمٌ ﴾ [آل عمران : ٣١] .

\* وقال تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ أَذِلَّةٌ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ أَعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ يُجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ذَلِكَ فَضْلُ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَنْ يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴾ [المائدة : ٥٤] .

(الباب السابع والأربعون)

(في علامات حب الله تعالى العبد)

والحث على التخلق بها والسعي في تحصيلها)

\* قوله : ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ اللَّهَ فَاتَّبِعُونِي ﴾ [آل عمران : ٣١] ، سبق تفسيره في (الباب السادس عشر) .

\* قوله تعالى : ﴿ يَأَيُّهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا مَنْ يَرْتَدَّ مِنْكُمْ عَنْ دِينِهِ فَسَوْفَ يَأْتِي اللَّهَ بِقَوْمٍ

يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ ﴿المائدة: ٥٤﴾، يخبر تعالى أن مَنْ تَوَلَّى عن نُصْرَةِ دينه، وإقامة شريعته؛ فإن الله تعالى يستبدل به مَنْ هو خيرٌ لها منهم، وأشدُّ مَنَعَةً، وأقومُ سبيلاً، قال الحسن البصريُّ: نزلت في أهل الرِّدَّة أيام أبي بكر رضي الله عنه، والقوم الذين يحبهم الله ويحبونه، قال الحسن: هم والله؛ أبو بكر وأصحابه، رواه ابن أبي حاتم، وقال أبو بكر بن عيَّاش: هم أهل القادسية، وروى ابن أبي حاتم عن ابن عباس قال: هم ناسٌ من أهل اليمن، ثم من كِنْدَةَ، ثم من السَّكُون<sup>(١)</sup>.

\* وقوله: ﴿إِذْ لَمْ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ آعِزَّةٌ عَلَى الْكَافِرِينَ﴾ [المائدة: ٥٤]، هذه صفات المؤمنين الكُمَّل؛ أن يكون أحدهم متواضعاً لأخيه ووليِّه، مُتَعَزِّزاً على خَصْمِهِ وعدوه؛ كما وصفهم بكونهم ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، وفي صفة النبي صلى الله عليه وسلم: أنه الضَّحُوكُ القَتَال؛ فهو ضَحُوكٌ لأوليائه، قَتَالٌ لأعدائه<sup>(٢)</sup>.

\* وقوله: ﴿وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ﴾ [المائدة: ٥٤]؛ أي: لا يرُدُّهم عَمَّا هم فيه من طاعة الله، وقتال أعدائه، وإقامة الحدود، والأمر بالمعروف، والنهي عن المنكر، رادُّ، ولا يصدُّهم عنه صاَدٌ<sup>(٣)</sup>.

وروى الإمام أحمد عن أبي ذرٍّ رضي الله عنه قال: «أمرني خليلي صلى الله عليه وسلم بسبع؛ أمرني بحُبِّ الْمَسَاكِينِ، والدُّنُوِّ مِنْهُمْ، وأمرني أن أنظرَ إلى مَنْ هو دُونِي،

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٥ / ٢٥٩).

(٢) المرجع السابق (٥ / ٢٦٠).

(٣) المرجع السابق (٥ / ٢٦١).

ولا أنظرَ إلى مَنْ هو فوقِي، وأمرني أن أصِلَ الرَّحِمَ، وإن أدبرتَ، وأمرني أن لا أسألَ أحداً شيئاً، وأمرني أن أقولَ الحَقَّ، وإن كان مُراً، وأن لا أخافَ في الله لومةَ لائمٍ، وأمرني أن أكثِرَ من قول: لا حولَ ولا قُوَّةَ إلا بالله؛ فإنهن من كنز تحت العرش»<sup>(١)</sup>.

(الكشاف): الراجع من الجِزاء إلى الاسم المُتضمَّن لمعنى الشرط محذوفٌ، معناه: فسوف يأتي بقوم مكانهم؛ أي: بقوم غيرهم، و[أذلة] جمع ذليل، وأما ذلولٌ: فجمعه ذُلٌّ، ولم يقل: أذلة للمؤمنين؛ لوجهين: أحدهما: أنه ضمَّن الذلَّ معنى الحُنُوِّ والعطف، كأنه قيل: عاطفين عليهم على وجه التذلل والتواضع.

والثاني: أنهم مع شرفهم وعلو طبقتهم وفضلهم على المؤمنين خافضون لهم أجنتهم، ونحوه: ﴿أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ﴾ [الفتح: ٢٩]، والواو في ﴿وَلَا يَخَافُونَ﴾ [المائدة: ٥٤]، يحتمل أن يكون للحال على أنهم مجاهدون، وحالهم في المجاهدة خلاف حال المنافقين، وأن يكون للعطف على أن من صفتهم المُجاهدة، وأنهم صُلابٌ في دينهم، إذا شرعوا في إنكار مُنكر، أو أمر معروف؛ مضوا فيه كالمسمر المُحمَّاة، لا يزعجهم قول قائل، ولا اعتراضٌ معترض، واللَّومة: المَرَّة من اللُّوم، وفيها وفي التنكير مُبالغتان، كأنه قيل: لا يخافون شيئاً قط، وقوله: ﴿ذَلِكَ﴾ إشارة إلى ما وصف به القوم؛ من المَحَبَّة، والذَّلَّة، والعِزَّة، والمُجاهدة، وانتفاء خوف اللَّومة، ﴿يُؤْتِيهِ﴾ يُوفِّقُ له ﴿مَنْ يَشَاءُ﴾ وهو ﴿وَسِعَ﴾ كثير

(١) رواه الإمام أحمد في «المسند» (١٥٩/٥). وهو حديث صحيح. انظر: «السلسلة الصحيحة» (٢١٦٦).

الفواضل<sup>(١)</sup> والألطف، ﴿عَلَيْكُمْ﴾ بَمَنْ هُوَ مِنْ أَهْلِهَا<sup>(٢)</sup>.

(م): ﴿يُحِبُّهُمْ وَيُحِبُّونَهُ﴾ قدم مَحَبَّتَهُ لَهُمْ عَلَى مَحَبَّتِهِمْ لَهُ، وهذا حَقٌّ،  
ولولا أن الله أَحَبَّهُمْ؛ لما وَفَّقَهُمْ فِي أَنْ صَارُوا مُحِبِّينَ لَهُ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٨٦ - وعن أَبِي هُرَيْرَةَ رضي الله عنه، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى قَالَ: مَنْ عَادَى لِي وَلِيًّا، فَقَدْ آذَنْتُهُ بِالْحَرْبِ، وَمَا تَقَرَّبَ إِلَيَّ عَبْدِي بِشَيْءٍ أَحَبَّ إِلَيَّ مِمَّا افْتَرَضْتُ عَلَيْهِ، وَمَا يَزَالُ عَبْدِي يَتَقَرَّبُ إِلَيَّ بِالنَّوَافِلِ حَتَّى أُحِبَّهُ، فَإِذَا أَحْبَبْتُهُ، كُنْتُ سَمْعَهُ الَّذِي يَسْمَعُ بِهِ، وَبَصَرَهُ الَّذِي يُبْصِرُ بِهِ، وَيَدَهُ الَّتِي يَبْطِشُ بِهَا، وَرِجْلَهُ الَّتِي يَمْشِي بِهَا، وَإِنْ سَأَلَنِي، أَعْطَيْتُهُ، وَلَئِنْ اسْتَعَاذَنِي، لَأُعِيذَنَّهُ»، رواه البخاري.

معنى «آذَنْتُهُ»: أَعْلَمْتُهُ بِأَنِّي مُحَارِبٌ لَهُ.

وقوله: «اسْتَعَاذَنِي»: رَوَى بِالْبَاءِ، وَرَوَى بِالنُّونِ.

(الإيضاح)

سبق شرحه في (الباب الحادي عشر).

\* \* \*

(١) في الأصل: «الواصل».

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١ / ٦٨٠).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٢ / ٢١).

٣٨٧ - وعنه، عن النبي ﷺ، قال: «إِذَا أَحَبَّ اللَّهُ تَعَالَى الْعَبْدَ، نَادَى جِبْرِيلَ: إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحْبِبْهُ، فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، فَيُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحْبِبُوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يَوْضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ»، متفقٌ عليه.

وفي رواية لمسلم: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى إِذَا أَحَبَّ عَبْدًا، دَعَا جِبْرِيلَ، فَقَالَ: إِنِّي أُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحْبِبْهُ، فَيَحِبُّهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي السَّمَاءِ، فَيَقُولُ: إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ فُلَانًا، فَأَحْبِبُوهُ، فَيَحِبُّهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ يَوْضَعُ لَهُ الْقَبُولُ فِي الْأَرْضِ، وَإِذَا أَبْغَضَ عَبْدًا، دَعَا جِبْرِيلَ، فَيَقُولُ: إِنِّي أَبْغِضُ فُلَانًا، فَأَبْغِضْهُ، فَيَبْغِضُهُ جِبْرِيلُ، ثُمَّ يُنَادِي فِي أَهْلِ السَّمَاءِ: إِنَّ اللَّهَ يُبْغِضُ فُلَانًا، فَأَبْغِضُوهُ، فَيَبْغِضُهُ أَهْلُ السَّمَاءِ، ثُمَّ تَوْضَعُ لَهُ الْبَغْضَاءُ فِي الْأَرْضِ».

### (الْبَيِّنَاتُ)

(ن): محبة الله تعالى لعبده: هي إرادته الخير له، وهدايته، وإنعامه عليه، ورحمته، وبُغضه: إرادة عقابه، أو شقاوته، ونحوه<sup>(١)</sup>، وحبُّ جبريلَ

(١) ما ورد من صفات للباري سبحانه وتعالى من الحب والبغض والرضا وغيرها لا بد من إثباتها بلا تمثيل، ولا تعطيل، بل ثبت ما أثبتته الله لنفسه، ونفى مماثلته بخلقه.

والقول في الصفات كالقول في الذات، فإن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، فإذا كان له ذات حقيقة لا تماثل الذوات، فالذات متصفة بصفات حقيقة لا تماثل سائر الصفات.

=

عليه السلام، والملائكة يحتمل وجهين؛ أحدهما: استغفارهم له، وثناؤهم عليه ودُعاؤهم.

والثاني: أن مَحَبَّتَهُم على ظاهرها المَعْرُوف من المخلوقين، وهو مِثْل القلب إليه، واشتياقه إلى لقائه، وسبب حُبِّهم إياهم: كونه مُطِيعاً لله، مَحْبُوباً له، ومعنى: «يوضع له القبول في الأرض»؛ أي: الحُبُّ في قلوب الناس، ورضاهم عنه، فتميل إليه القلوب، وترضى عنه، وقد جاء في رواية: «فتوضع له المحبة»<sup>(١)</sup>.

(ق): يعني بالقبول: مَحَبَّةُ أَهْلِ الدِّينِ والخير له، والرضا به، والسرور بلقائه، واستطابة ذكره في حال غَيْبَتِهِ؛ كما أجرى الله تعالى عادته بذلك في حَقِّ الصَّالِحِينَ من سلف هذه الأمة، وإعلامُ الله تعالى جبريلَ، وإعلامُ جبريلَ الملائكةَ مَحَبَّةَ العبد المذكور تَنْوِيهً له، وتشريفٌ له في ذلك المَلَأَ الكَرِيم؛ لِيَحْصُلَ من المنزلة المُنِيفَةِ على الحِظِّ العظيم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٨٨ - وعن عائشة رضي الله عنها: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ، بَعَثَ رَجُلًا عَلَى سَرِيَّةٍ، فَكَانَ يَقْرَأُ لِأَصْحَابِهِ فِي صَلَاتِهِمْ، فَيَخْتِمُ بِ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾، فَلَمَّا رَجَعُوا، ذَكَرُوا ذَلِكَ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ،

---

= وانظر: «مجموع الفتاوى» لشيخ الإسلام ابن تيمية (١٧ / ٣) وما بعدها.  
(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٦ / ١٨٣)، والحديث رواه الترمذي (٣١٦١)، من حديث أبي هريرة ؓ. وهو حديث صحيح. انظر: «صحيح الجامع الصغير» (٢٨٤).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٦ / ٦٤٤).

فَقَالَ: «سَلُّوهُ: لَأَيِّ شَيْءٍ يَضَعُ ذَلِكَ؟»، فَسَأَلُوهُ، فَقَالَ: لِأَنَّهَا صِفَةُ الرَّحْمَنِ، فَأَنَا أَحِبُّ أَنْ أَقْرَأَ بِهَا، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَخْبِرُوهُ أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى يُحِبُّهُ»، متفقٌ عليه.

### [الثالث]

\* قوله: «لأنها صفة الرحمن»:

(ط): ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١]، في معنى: (لا إله إلا الله)،

مع تعليله على وجهين:

أحدهما: أنه سبحانه هو الصَّمَدُ المَرْجُوعُ إليه في حَقِّ العباد والمَخْلُوقَاتِ، ولا صَمَدَ سِوَاهُ، ولو تَصَوَّرَ سِوَاهُ صَمَدٍ؛ لفسد نِظَامُ الْعَالَمِ، وَمِنْ ثَمَّ كَرَّرَ لَفْظَ (الله)، وَأَوْقَعَ (الصَّمَد) الْمُعَرَّفَ خِبراً لَهُ، وَقَطَعَهُ جُمْلَةً مُسْتَأْنَفَةً عَلَى بَيَانِ الْمُوجِبِ.

وثانيهما: أن الله هو الأحد في الإلهية؛ إذ لو تَصَوَّرَ غَيْرُهُ؛ لكان إما أن يكون فوقه فيها، وهو مُحَالٌ، وإليه الإشارة بقوله: ﴿وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣]، أو دونه فيها؛ فلا يستقيم أيضاً، وإليه لَمَحَ بقوله: ﴿لَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا﴾ [٣]، أو مُسَاوِياً لَهُ، وهو مُحَالٌ أيضاً، وإليه رمز بقوله: ﴿وَلَمْ يَكُنْ لَهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ٤]، ويجوز أن تكون الْجُمْلُ المُنْفِية تعليلاً للجُمْلَةِ الثَّانِيَةِ المَشْتَبَةِ، كَأَنَّهُ لَمَّا قِيلَ: هو الصمد، المعبود، الخالق، الرّازق، المُنِيبُ، المُعَاقِبُ، ولا صمد سِوَاهُ؛ قِيلَ: لم كان كذلك؟ أَجِيبُ؛ لِأَنَّهُ لَيْسَ أَحَدٌ فَوْقَهُ يَمْنَعُهُ عَنْ ذَلِكَ، وَلَا مُسَاوٍ يَعَاوَنُهُ فِيهِ، وَلَا دُونَهُ يَسْتَقِلُّ بِهِ، قَالَ تَعَالَى: ﴿وَمَا لَهُمْ فِيهِمَا مِنْ شِرْكٍَ وَمَا لَهُمْ مِنْهُمْ مِنْ ظَهِيرٍ﴾ [سبأ: ٢٢] <sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (١٦٤٩/٥).

(ن): قال المَازَرِيُّ: مَحَبَّةُ اللَّهِ تعالى لعباده: إرادةُ ثوابهم وتَنعيمهم، وقيل: محبته لهم: نفسُ الإثابة والتنعيم، لا الإرادة، قال القاضي: وأما مَحَبَّتُهُمْ له سبحانه: فلا يَبْعُدُ فيها المِثْلُ منهم إليه سبحانه، وقيل: مَحَبَّتُهُمْ له: استقامتُهُمْ على طاعته، وقيل: الاستقامة ثمرة المَحَبَّةِ، وحقيقة المحبة ميلهم [إليه]؛ لاستحقاقه سبحانه المَحَبَّةَ من جميع وجوهها<sup>(١)</sup>.

(ق): هو سبحانه مَحْبُوبٌ لمَحَبَّتِهِ على حقيقة المحبة؛ كما هو المعروف عند مَنْ رزقه الله شيئاً من ذلك، فنسأله تعالى أن لا يَحْرِمَنَا ذلك، وأن يجعلنا من مُحِبِّيهِ الْمُخْلِصِينَ<sup>(٢)</sup>.



---

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٦ / ٩٥).

(٢) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢ / ٤٤٤).

## ٤٨ - باب

### التحذير من إيذاء الصالحين، والضعفة والمساكين

\* قال الله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ  
بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٥٨].

\* وقال تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ ۝ وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا تَنْهَرْ ۝

[الضحى : ٩ - ١٠].

(الباب الثامن والأربعون)

(في التحذير من إيذاء الصالحين والضعفة والمساكين)

(ن) : قال : أبو إسحاق الزجاج ، وصاحب «المطالع» : (الصالح) : هو  
القائم بما عليه ؛ من حقوق الله تعالى وحقوق العباد<sup>(١)</sup>.

(قضى) : (الصلاح) هو القيام بما ينبغي ، والتحرُّز عما لا ينبغي<sup>(٢)</sup>.

\* قوله تعالى : ﴿ وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ بِغَيْرِ مَا اكْتَسَبُوا  
فَقَدْ احْتَمَلُوا بُهْتَانًا وَإِثْمًا مُّبِينًا ﴾ [الأحزاب : ٥٨] ؛ أي : يَسُبُّونَ إِيَّاهُمْ مَا هُمْ بِرُءَا مِنْهُ

(١) انظر : «شرح مسلم» للنووي (٤ / ١١٧).

(٢) هذه الفقرة والتي قبلها جاءت قبل الباب ، والمناسب إثباتها بعده .

لم يعملوه، فقد احتملوا البُهْتَ اليَينَ؛ أن يُحَكَّى عن أحد من المؤمنين ما لم يفعلوه على سبيل العَيبِ والنَّقْصِ لهم، ومِن أكثر مَن يدخل في هذا الوعيد الكُفْرَةُ، ثم الرَّافِضة الذين ينسبون إلى الصحابة ما لم يَصْدُرَ منهم، ولا فعلوه أبداً.

روى ابن أبي حاتم عن عائشة رضي الله عنها قالت: قال رسول الله ﷺ: «أَيُّ الرِّبَا أَرَبَى عِنْدَ اللَّهِ؟» قالوا: الله ورسوله أعلم، قال: «أَرَبَى الرِّبَا: اسْتِحْلَالُ عَرَضٍ أَمْرِيٍّ مُسْلِمٍ»، ثم قرأ: ﴿وَالَّذِينَ يُؤْذُونَ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٥٨] الآية<sup>(١)</sup>.

(الكشاف): ﴿يَغْيِرُ مَا أَكْتَسَبُوا﴾ بغير جناية واكتساب للأذى، قيل: نزلت في ناس من المنافقين يؤذون علياً عليه السلام، وقيل: في الذين أفكوا عائشة رضي الله عنها، وقيل: في زناة كانوا يتبعون النساء وهُنَّ كارهات، وعن الفضيل: لا يحِلُّ لك أن تؤذي كلباً، أو خنزيراً بغير حق؛ فكيف؟! وكان ابنُ عَوْنٍ لا يَكْرِى الحَوَانِيتَ إلا مِن أهل الذمَّة؛ لِمَا فيه من الرِّوْعَةِ عند كَرِّ الحَوْلِ<sup>(٢)</sup>.

(م): ﴿يَغْيِرُ مَا أَكْتَسَبُوا﴾ احترازٌ عن الأمر بالمعروف من غير عُنف زائد، ويحتمل أن يقال: الإيذاء القَوْلِي؛ إذ مَن ضرب وأخذ المال لا يقال: احتمل بُهْتَاناً؛ وذلك أن الله تعالى أراد إظهارَ شرف المؤمن، فلمَّا ذكر أن مَن آذى الله ورسوله لِعِنٍّ؛ ذكر إيذاء المؤمن بالقول، وإنما خَصَّ الإيذاء القَوْلِي؛

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (١١ / ٢٤١).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (٣ / ٥٦٩).

لأنه أعمُّ وأتمُّ؛ إذ الفقيرُ الغائب لا يمكن إيذاؤه بالفعل، ويمكن إيذاؤه بالقول؛ بأن يقول فيه ما يصل إليه، فيتأذى، وإنما قلنا: إنه أتمُّ؛ لأنه يصل إلى القلب؛ فإن الكلام يخرج من القلب، واللسان دليله، ويدخل في القلب، والآذان سبيله<sup>(١)</sup>.

\* قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾ [الضحى: ٩]، سبق في (الباب الثالث والثلاثين).

\* \* \*

٣٨٩- وعن جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ ، قَالَ: قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «مَنْ صَلَّى صَلَاةَ الصُّبْحِ، فَهُوَ فِي ذِمَّةِ اللَّهِ، فَلَا يَطْلُبُكُمُ اللَّهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ؛ فَإِنَّهُ مَنْ يَطْلُبُهُ مِنْ ذِمَّتِهِ بِشَيْءٍ، يُدْرِكُهُ، ثُمَّ يَكْبُهُ عَلَى وَجْهِهِ فِي نَارِ جَهَنَّمَ»، رواه مسلم.

\* قوله ﷺ «من صلى الصبح فهو في ذمة الله»، سبق في (الباب السابع والعشرين).

□ □ □

(١) انظر: «تفسير الرازي» (٢٥ / ١٩٨).

## ٤٩- باب

### إجراء أحكام الناس على الظاهر وسرائرهم إلى الله تعالى

\* قال الله تعالى : ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة : ٥].

(الباب التاسع والأربعون)

(في إجراء أحكام الناس على الظاهر وسرائرهم إلى الله تعالى)

\* ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ وَآتَوُا الزَّكَاةَ فَخَلُّوا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة : ٥] ،  
اعتمد الصديق في قتال مانعي الزكاة على هذه الآية الكريمة وأمثالها ؛ حيث  
حرمت قتالهم بشرط هذه الأفعال ، وهي : الدُّخُولُ في الإسلام ، والقيام  
بأداء واجباته ، ونَبْهُ بأعلاها على أدناها ؛ فإن أشرف الأركان بعد الشهادة  
الصلاة التي هي حَقُّ الله تعالى ، وبعدها أداء الزكاة التي [هي] نفع مَتَعْدٌ إلى  
الفُقراء والمَحَاجِيجِ ، وكثيراً ما قرن الله بين الصلاة والزكاة ، وقال عبدالله ابن  
مسعود : أُمِرْتُمْ بِإِقَامِ الصَّلَاةِ ، وَإِيتَاءِ الزَّكَاةِ ، وَمَنْ لَمْ يُزَكِّ ؛ فَلَا صَلَاةَ لَهُ<sup>(١)</sup> ؛

(١) رواه الطبراني في «المعجم الكبير» (١٠٠٩٥) . وهو حديث ضعيف . انظر : «تخريج  
مشكلة الفقر» (٥٨) .

وقال عبد الرَّحْمَنِ بن زيد بن أسلم: أبى الله أن يقبل الصَّلَاةَ إلا بالزكاة،  
وقال: يرحمُ الله أبا بكر ما كان أفقهه<sup>(١)</sup>!

وقوله: ﴿فَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ﴾ [التوبة: ٥]، قال: تَوَبُّهُمْ: خَلَعُ الأوثان، وعبادةُ  
ربهم، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، ثم قال في آية أخرى: ﴿فَإِنْ تَابُوا وَأَقَامُوا  
الصَّلَاةَ وَآتَوْا الزَّكَاةَ فَخَلَّوْا سَبِيلَهُمْ فِي الدِّينِ﴾ [التوبة: ١١]<sup>(٢)</sup>.

(م): فيه لطيفةٌ، وهي أنه تعالى ضَيَّقَ عليهم جميعَ الخيرات، وألقاهم  
في جميع الآفات، ثم بيَّن أنهم لو تابوا عن الكفر، وأقاموا الصَّلَاةَ، وآتوا  
الزكاة؛ فقد تخلَّصوا عن تلك الآفات، فخرجوا من فضل الله تعالى أن يكون  
الأمر كذلك يوم القيامة، وأيضاً؛ فالتوبة عبارةٌ عن تطهير القُوَّة النظرية عن  
الجهل، والصَّلَاة والزكاة عبارةٌ عن تطهير القُوَّة العملية عمَّا لا ينبغي، وذلك  
يدل على أن كمال السعادة منوطٌ بهذا المعنى<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٩٠ - وعن ابنِ عمرَ رضي الله عنهما: أن رسولَ الله ﷺ قال: «أُمِرْتُ أَنْ  
أُقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ،  
وَيُقِيمُوا الصَّلَاةَ، وَيُؤْتُوا الزَّكَاةَ، فَإِذَا فَعَلُوا ذَلِكَ، عَصَمُوا مِنِّي  
دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ، وَحِسَابُهُمْ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»،  
متفقٌ عليه.

(١) انظر: «تفسير ابن كثير» (٧ / ١٤٨).

(٢) المرجع السابق، (٧ / ١٤٩).

(٣) انظر: «تفسير الرازي» (١٥ / ١٨٠).

## (الإسلام)

(قضى): إذا قال الرسول ﷺ: «أمرت»؛ فهم منه أن الله تعالى أمره، وإذا قاله الصحابيُّ؛ فهم منه أن الرسول ﷺ أمره؛ فإن من اشتهر بطاعة رئيس، إذا قال ذلك؛ فهم منه أن الرئيس أمره<sup>(١)</sup>.

(ك): فائدة العدول عن التصريح: دعوى اليقين، والتعويل على شهادة العقل<sup>(٢)</sup>.

(خط): معلوم أن المراد بالناس هنا عبدة الأوثان، دون أهل الكتاب؛ لأنهم يقولون: لا إله إلا الله، ثم يُقاتلون، ولا يُرفع عنهم السيف<sup>(٣)</sup>.  
(ط): الذي يذاق من لفظ «الناس» العموم والاستغراق، وبيانه من وجوه:

أولها: أنه من العام الذي خُصَّ منه البعض، وذلك أن القصد الأولى من هذا الأمر حصول هذا المطلوب؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنْسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ﴾ [الذاريات: ٥٦]، فإذا تخلف منه لعارض؛ لا يقدح في عمومه، ألا ترى أن عبدة الأوثان إذا وقعت المهادنة معهم؛ سقط عنهم المقاتلة، وثبتت العصمة؟!

وثانيها: أن يُعبّر بمجموع الشهادتين، وفعل الصلاة، والزكاة عن إعلاء كلمة الله، وإظهار دينه، وإذعان المخالفين، فيحصل في بعضهم

(١) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ٤٦).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢٢).

(٣) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٣/ ١١).

بالقول والفعل، وفي بعضهم بإعطاء الجزية، وفي الآخرين بالمهادنة، ألا ترى أن المنافق إذا ظهر الإيمان؛ سقط عنه القتل، ودخل تحت العصمة، وهو أغلظ كفراً من الكتابي؟!

ثالثها: أن الغرض من ضرب الجزية وإنزال الهوان والصغار على الذمي هو اضطرابهم إلى الإسلام، وإبدالهم العزة بالذل، وسبب السبب سبب، فتكون المقاتلة سبباً للقول والفعل.

ويظهره قوله تعالى: ﴿وَأَنْزَلَ لَكُمْ مِنَ الْأَنْعَامِ ثَمَنِيَّةً أزْوَاجًا﴾ [الزمر: ٦]، المنزل هو المطر، وهو سبب لإنبات<sup>(١)</sup> العشب، وهو سبب لتكثير الحيوان، فعلى هذا: غلب في الحديث السبب الأول - أي: المقاتلة - على السبب الثاني - أي: أخذ الجزية - على أن الاحتمال قائم في أن ضرب الجزية كان بعد هذا القول<sup>(٢)</sup>.

(قض): إنما خصّ الصلاة والزكاة بالذكر، والمقاتلة عليهما أيضاً بحق الإسلام؛ لأنهما أمّا العبادات البدنية والمالية، والمعيّار على غيرهما، والعنوان له؛ ولذلك سمّي الصلاة عماد الدين، والزكاة قنطرة الإيمان، وأكثر الله سبحانه ذكرهما متقارنتين في القرآن<sup>(٣)</sup>.

(ك): «إقام الصلاة» إما تعديل أركانها، وحفظها من أن يقع زيغ في فرائضها وسننها وآدابها؛ من أقام العود: إذا قومه.

(١) في الأصل: «لا يزال».

(٢) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٤٥٢).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (١/ ٤٦).

وإما الدَّوام عليها؛ من قامت السُّوق: إذا نفقت.

وإما التجلُّد والتشمُّر في أدائها؛ من قامت الحرب على ساقها.

وإما أدائها؛ تعبيراً عن الأداء بالإقامة؛ لأن القيام بعض أركانها.

والصلاة: هي العبادة المُفتتحة بالتكبير، المُختَمة بالتسليم.

والزكاة: هي قَدْرُ المُخرج من النَّصاب للمُستحقِّ.

فإن قلت: فإذا شهدوا؛ عَصِمُوا [وإن لم يقيموا ولم يؤتوا]<sup>(١)</sup>؛ إذ بعد الشهادة لابد من الانكفاف عن القتال في الحال، ولا تنتظر الإقامة، ولا الإيتاء، ولا غيرهما، وكان حَقُّ الظاهر أن يُكتفى بقوله: «إلا بحق الإسلام»؛ فإن الإقامة والإيتان من حَقِّه.

قلت: ذكرها تعظيماً واهتماماً بشأنها، وإشعاراً بأنهما في حكم الشهادة، أو المراد ترك القتال مُطلقاً مستمراً، لا ترك القتال في الحال المُمكن إعادته بترك الصلاة والزكاة، وذلك لا يحصل إلا بالشَّهادة وإيتان الواجبات كُلِّها<sup>(٢)</sup>.

(ط): «إلا بحق الإسلام»: استثناء من أعمِّ عامِّ الجارِّ والمجرور، فمعنى الحديث: أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَأَنْ مُحَمَّدًا رَسُولُ اللَّهِ، فَإِذَا شَهِدُوا؛ عَصَمُوا مِنِّي دِمَاءَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ، وَلَا يَجُوزُ إِهْدَارُ دِمَائِهِمْ، وَاسْتِبَاحَةُ أَمْوَالِهِمْ بِسَبَبٍ مِنَ الْأَسْبَابِ إِلَّا بِحَقِّ الْإِسْلَامِ؛ مِنْ قَتْلِ النَّفْسِ الْمَحْرَمَةِ، وَتَرْكِ الصَّلَاةِ، وَمَنْعِ الزَّكَاةِ.

وأما تقديم قوله: «ويقيموا الصلاة ويؤتوا الزكاة» وإزالتهما عن

(١) ما بين معكوفتين من «الكواكب الدراري» للكرمانى (١/ ١٢٣).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرمانى (١/ ١٢٢).

مَقَرَّهَما هذا، وعطفهما على الشهادتين: فللدلالة على أنهما بمنزلة في كونهما غايةً للمقاتلة؛ إيداناً بأنهما أمّا العبادات وأسناها، ويؤيد هذا التأويل رواية أبي هريرة؛ فإنه لم يذكر فيها الصلاة والزكاة<sup>(١)</sup>.

\* قوله: «فإذا فعلوا ذلك»:

(ك): فإن قلت: المشار إليه بعضه قولٌ؛ فكيف جاز إطلاق الفعل عليه؟

قلت: إما باعتبار أنه عمل اللسان، وإما على سبيل التغليب للثنين على الواحد<sup>(٢)</sup>.

(ق): «العصمة»: المنع والامتناع، والعصام الخيط الذي يُشدُّ به فمُ القربة، سُمِّيَ بذلك؛ لَمَنَعَه الماء من السيلان<sup>(٣)</sup>.

(ك): الإضافة في قوله: (بحق الإسلام) إما بمعنى اللام، أو بمعنى (من)، أو بمعنى (في)، والحق الذي يتعلق بالدم هو كالقصاص، وبالمال؛ كالضمان<sup>(٤)</sup>.

(ق): الحقُّ المُستثنى: هو ما بيَّنه ﷺ بقوله: «زناً بعد إحصانٍ، أو كُفراً بعد إيمانٍ، أو قتل النفس التي حَرَّمَ الله»<sup>(٥)</sup>.

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢/ ٤٥٣).

(٢) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢٣).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٨٨).

(٤) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢٣).

(٥) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ١٨٩)، والحديث رواه أبو داود (٤٥٠٢)، من

حديث عثمان رضي الله عنه. وهو حديث إسناده صحيح على شرط الشيخين. انظر: «إرواء الغليل» (٧/ ٢٥٥).

(ك): لفظة (على) في قوله: «على الله» مُشعرة بالإيجاب في عرف الاستعمال، فهو على سبيل التشبيه؛ أي: هو كالواجب على الله في تحقيق الوقوع، أو هو واجب عليه شرعاً بحسب وعده، ومعناه: أن أمور سرائرهم إلى الله، وأما نحن: فنحكم بالظاهر، فنعاملهم بمقتضى ظاهر أقوالهم وأفعالهم، أو معناه: هذا القتال، وهذه العصمة، وإنما هو من الأحكام الدنيوية، وهو ما يتعلّق بنا، وأما الأمور الأخروية، ودخول الجنة والنار، والثواب والعقاب، وكمّيتهما وكيفيتهما: فهو مُفَوَّضٌ إلى الله لا دخل لنا فيه<sup>(١)</sup>.

(خط): فيه: أن مَنْ أظهر الإسلام، وأسرَّ الكُفْرَ يقبل إسلامه في الظاهر، وهذا قول أكثر العلماء، وذهب مالك إلى أن توبة الزنديق لا تقبل، وحكي ذلك عن أحمد بن حنبل<sup>(٢)</sup>.

(ن): اختلف قول أصحابنا في قبول توبة الزنديق، وهو الذي يُنكر الشرع جُملةً، فذكروا فيه خمسة أوجه، أصحُّها والأصوبُ منها: قبولها مُطلقاً؛ للأحاديث العميمة المُطلقة.

والثاني: لا تقبل، ويَتَحَتَّمُ قتلُه، لكنه [إن] صدق في توبته؛ نفعه ذلك في الدار الآخرة.

والثالث: إن تاب مرة واحدة؛ قبلت توبته، وإن تكرر ذلك منه؛ لم تقبل.

(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (١/ ١٢٤).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/ ١١).

والرابع: إن أسلم ابتداء من غير طلب؛ قبل منه، وإن كان تحت السيف؛ فلا.

والخامس: إن كان داعياً إلى الضلال؛ لم يقبل منه، وإلا؛ قبل.

وفي هذا الحديث: فوائد؛ منها: وجوب قتال مانعي الزكاة، وتارك الصلاة، وغيرهما من واجبات الإسلام، قليلاً كان أو كثيراً، وسيأتي بقية الفوائد في (كتاب الزكاة)<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٩١ - وعن أبي عبد الله طارق بن أشيم رضي الله عنه قال: سمعتُ رسولَ الله ﷺ يقولُ: «مَنْ قَالَ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَكَفَرَ بِمَا يُعْبَدُ مِنْ دُونِ اللَّهِ، حَرَّمَ مَالُهُ وَدَمُّهُ، وَحِسَابُهُ عَلَى اللَّهِ تَعَالَى»، رواه مسلم.

### (الْبَيِّنَاتُ)

(ق): سكت عن كلمة الرسالة في هذا الحديث؛ لدلالة كلمة التوحيد عليها؛ لأنهما متلازمان، فهي مُرادَةٌ قطعاً، ثم النطق بالشهادتين يدلُّ على الدُّخُولِ في الدِّينِ، والتصديق لكل ما يتضمَّنُهُ، وعلى هذا: فالنُّطقُ بالكلمة الأولى يفيد إرادةَ الثانية؛ كما يقال: قرأت: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢]، والمراد جميع السورة، ويدل على صِحَّة ما قلناه الرواياتُ الثابتة في الصحيح: «أُمِرْتُ أَنْ أَقَاتِلَ النَّاسَ حَتَّى يَشْهَدُوا أَنَّ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ».

(١) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١/٢٠٧، ٢١٢).

إِلَّا اللَّهَ، وَيُؤْمِنُوا بِي وَبِمَا جِئْتُ بِهِ»<sup>(١)</sup>.

(ن): فيه: دلالة ظاهرة لمذهب المُحَقِّقِينَ والجماهير من السَّلَفِ والخَلَفِ؛ أن الإنسان إذا اعتقد دينَ الإسلام اعتقاداً جازماً لا تردُّدَ فيه؛ كفاه ذلك، وهو من المُوَحِّدِينَ، ولا يجب عليه تعلُّم أدلة المُتَكَلِّمِينَ، ومعرفة الله بها، خلافاً لِمَنْ أوجب ذلك، وجعله شرطاً في كونه من أهل القبلة، وزعم أنه لا يكون له حكمُ المسلمين إلا به، وهذا المذهب هو قول كثير من المُعْتَزَلَةِ، وبعض أصحابنا المُتَكَلِّمِينَ، وهو خطأ ظاهر؛ فإن المراد التصديقُ الجَازِمُ، وقد حصل، ولأنه ﷺ اكتفى بالتصديق بما جاء به، ولم يشترط المعرفة بالدليل، وقد تظاهرت بهذا أحاديثُ في الصحيحين، يَحْصُلُ بمجموعها التواترُ بأصلها، والعلمُ القطعيُّ<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٣٩٢ - وعن أَبِي مَعْبِدٍ المِقْدَادِ بْنِ الْأَسْوَدِ رضي الله عنه، قال: قُلْتُ لِرَسُولِ اللَّهِ ﷺ: أَرَأَيْتَ إِنْ لَقِيتُ رَجُلًا مِنَ الْكُفَّارِ، فَاقْتَتَلْنَا، فَضَرَبَ إِحْدَى يَدَيَّ بِالسَّيْفِ، فَقَطَعَهَا، ثُمَّ لاذَ مِنِّي بِشَجَرَةٍ، فَقَالَ: أَسَلَمْتُ لِلَّهِ، أَأَقْتُلُهُ يَا رَسُولَ اللَّهِ بَعْدَ أَنْ قَالَهَا؟ فَقَالَ: «لَا تَقْتُلُهُ»، فَقُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! قَطَعَ إِحْدَى يَدَيَّ، ثُمَّ قَالَ ذَلِكَ

(١) رواه مسلم (٣٤ / ٢١)، من حديث أبي هريرة رضي الله عنه، وانظر: «المنهم» للقرطبي (١٨٨ / ١).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢١٠ / ١).

بَعْدَ مَا قَطَعَهَا؟! فَقَالَ: «لَا تَقْتُلْهُ، فَإِنْ قَتَلْتَهُ، فَإِنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ قَبْلَ أَنْ  
تَقْتُلَهُ، وَإِنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ قَبْلَ أَنْ يَقُولَ كَلِمَتَهُ الَّتِي قَالَ»، متفقٌ عليه.  
ومعنى «أَنَّهُ بِمَنْزِلَتِكَ»: أَي: مَعْصُومُ الدِّمِّ، مَحْكُومٌ بِإِسْلَامِهِ،  
ومعنى «أَنَّكَ بِمَنْزِلَتِهِ»: أَي: مُبَاحُ الدِّمِّ بِالقِصَاصِ لِوَرِثَتِهِ، لَا أَنَّهُ  
بِمَنْزِلَتِهِ فِي الكُفْرِ، وَاللَّهُ أَعْلَمُ.

### (الْبَابُ الثَّامِنُ)

(ق): فيه: دليل على جواز السؤال عن أحكام النوازل قبل وقوعها،  
وكرهه بعض السلف، وتُحْمَلُ على ما إذا كانت تلك المسائل ممَّا لَا يَقَعُ،  
و«أُسْلِمْتُ لِلَّهِ»؛ أَي تَدَيَّنْتُ بِدِينِ الْإِسْلَامِ؛ وَدَخَلْتُ فِيهِ، وَفِيهِ: دَلِيلٌ عَلَى  
أَنْ مَنَ صَدَرَ عَنْهُ أَمْرٌ يَدُلُّ عَلَى الدُّخُولِ فِي دِينِ الْإِسْلَامِ؛ مِنْ قَوْلٍ أَوْ فِعْلٍ؛  
حُكْمٌ لَهُ بِذَلِكَ بِالْإِسْلَامِ، وَأَنْ ذَلِكَ لَيْسَ مَقْصُورًا عَلَى النُّطْقِ بِكَلِمَةِ  
الشَّهَادَةِ، عَلَى أَنْ قَوْلُهُ فِي هَذِهِ الرَّوَايَةِ: «أُسْلِمْتُ لِلَّهِ» يَحْتَمِلُ أَنْ يَكُونَ ذَلِكَ  
نَقْلًا بِالْمَعْنَى، فَيَكُونُ بَعْضُ الرَّوَاةِ عَبَّرَ عَنْ قَوْلِهِ: «لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ»  
بـ (أُسْلِمْتُ)؛ إِذْ جَاءَ فِي رَوَايَةٍ أُخْرَى: «فَلَمَّا أَهْوَيْتُ لِأَقْتُلَهُ قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا  
اللَّهُ»<sup>(١)</sup>.

(قُضِيَ): «الْيَاذُ» الْعِيَاذَةُ، وَقَوْلُهُ: «لَا تَقْتُلْهُ» يَسْتَلْزِمُ الْحُكْمَ بِإِسْلَامِهِ،  
وَيُسْتَفَادُ مِنْهُ صِحَّةُ إِسْلَامِ الْمُكْرَهِ، وَأَنْ الْكَافِرَ إِذَا قَالَ: أُسْلِمْتُ، أَوْ: أَنَا  
مُسْلِمٌ؛ حُكْمٌ بِإِسْلَامِهِ، وَمَنْ نَهَى عَنِ الْقِتَالِ وَالتَّعَرُّضِ لَهُ ثَانِيًا بَعْدَمَا كَرَّرَ أَنَّهُ

(١) رواه مسلم (١٥٦/٩٥)، وانظر: «المفهم» للقرطبي (١/٢٩٣).

قطع إحدى يديه : أنَّ الحربيَّ إذا جنى على مُسلم ؛ لم يؤاخذ بالقصاص ؛ إذ لو وجب ؛ لرُخص له في قطع إحدى يديه قِصاصاً<sup>(١)</sup>.

(ق) : «إنك بمنزلته» ؛ أي : مثله في كونه [غير] معصوم الدَّم ، مُعرَّضاً للقصاص ، وهذا ليس بشيء ؛ لانتفاء سبب القصاص ؛ وهو العمدُ العدوان ، [وذلك منتفٍ هنا قطعاً ؛] لأنَّ المقدادَ تأوَّل ما تأوَّله أسامةُ : أنه قال ذلك خوفاً من السَّلاح ، غيرَ أنَّ هذا التأويلَ لم يدفع عنهما التَّوبيخَ والدَّم ، ولا يدفع المطالبةَ بها في الآخرة ، وإنما لم يسقط عنه التَّوبيخُ والدَّم وإن كان مُتأوِّلاً ؛ لأنه أخطأ في تأويله .

فعلى هذا : قوله : «إنك بمنزلته قبل أن تقتله» على أنه بمنزلته في استحقاق الدَّم والتَّأثيم ، غيرَ أنَّ الاستحقاقَ فيهما مُختلفٌ ؛ فإنَّ استحقاق المقدادَ لذلك استحقاقٌ مُقصرٌ مُؤمِّن ، والآخِرُ استحقاقٌ كافرٍ ، وإنما وقع التشبيهُ فيهما في مُجرَّد الاستحقاق ، وقيل : إنه بمنزلته في إخفاء الإيمان ؛ أي : لعله كان ممَّن يُخفي إيمانه بين الكُفَّار ، فأُخرج مُكرهاً ؛ كما كنت أنت بمكَّة تخفي إيمانك ، ويعتضد هذا التأويلُ بما زاده البخاري في «صحيحه» في هذا الحديث من حديث ابن عباس : أنه ﷺ قال للمقداد : «إذا كان رجُلٌ مُؤمِّنٌ يُخفي إيمانه مع قومٍ كُفَّارٍ ، فأظهرَ إيمانه ، فقتلته ، فكذلك كنتُ تُخفي إيمانك بمكَّة من قبلُ»<sup>(٢)</sup>

(ط) : ولو حمل على التشديد والتغليظ ؛ كما في قوله تعالى :

(١) انظر : «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» للبيضاوي (٢ / ٤٥٥).

(٢) رواه البخاري (٦٨٦٥) ، وانظر : «المفهم» للقرطبي (١ / ٢٩٥).

﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ﴾  
 [آل عمران: ٩٧]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَنْفِقُوا مِمَّا رَزَقْنَاكُمْ﴾ إلى  
 قوله: ﴿وَالْكَافِرُونَ هُمُ الظَّالِمُونَ﴾ [البقرة: ٢٥٤]؛ لجاز؛ فإنه جعل تارك الحج  
 والزكاة في الآيتين من زمرة الكافرين؛ تغليظاً وتشديداً بأن ذلك من أوصاف  
 الكفار، فينبغي للمسلم أن يحترز عنه، وهذا المقام يقتضيه؛ لأنه أزرَجُ وأردعُ  
 ممَّا ذهبوا إليه من إهدار الدَّم، ولأن جعله بمنزلة تصريح بأنه ليس على  
 الحقيقة، بل نازل منزلته في الأمر الفظيع الشنيع، وكذلك هو بمنزلة في  
 الإيمان بواسطة تكلمه بكلمة الشهادة؛ توهيناً لفعله، وتعظيماً لقوله، ويقرب  
 منه ما ذكره القاضي عياض: أنك مثله في مخالفة الأمور، وارتكاب الإثم،  
 وإن اختلف الإثمان، فسُمي إثمه كفراً، وإثمك معصيةً وفسقاً<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٩٣ - وَعَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رضي الله عنه، قَالَ: بَعَثَنَا رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
 إِلَى الْحُرَقَةِ مِنْ جُهَيْنَةَ، فَصَبَحْنَا الْقَوْمَ عَلَى مِيَاهِهِمْ، وَلَحِقْتُ أَنَا  
 وَرَجُلٌ مِنَ الْأَنْصَارِ رَجُلًا مِنْهُمْ، فَلَمَّا غَشِينَاهُ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا  
 اللَّهُ، فَكَفَّ عَنْهُ الْأَنْصَارِيُّ، وَطَعَنَتْهُ بِرُمْحِي حَتَّى قَتَلْتُهُ، فَلَمَّا قَدِمْنَا  
 الْمَدِينَةَ، بَلَغَ ذَلِكَ النَّبِيَّ ﷺ، فَقَالَ لِي: «يَا أُسَامَةُ! أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ  
 مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟»، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا كَانَ مُتَعَوِّذًا،  
 فَقَالَ: «أَقَتَلْتُهُ بَعْدَ مَا قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ؟!»، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا عَلَيَّ

(١) انظر: «شرح المشكاة» للطبي (٢٤٥٥ / ٨).

حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي لَمْ أَكُنْ أَسْلَمْتُ قَبْلَ ذَلِكَ الْيَوْمِ، متفقٌ عليه.

وفي رواية: فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلَتْهُ؟!»، قلتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! إِنَّمَا قَالَهَا خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ، قَالَ: «أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ حَتَّى تَعْلَمَ أَقَالَهَا أَمْ لَا؟!»، فَمَا زَالَ يُكْرِّرُهَا حَتَّى تَمَيَّنْتُ أَنِّي أَسْلَمْتُ يَوْمَئِذٍ.

«الْحُرْقَةُ» بضم الحاء المهملة وفتح الراء: بَطْنٌ مِنْ جُهَيْنَةَ الْقَبِيلَةِ الْمَعْرُوفَةِ.

وقوله: «مُتَعَوِّذًا»: أَي: مُعْتَصِمًا بِهَا مِنَ الْقَتْلِ، لَا مُعْتَقِدًا لَهَا.

(اللسان<sup>٢٦</sup>)

(ق): قوله ﷺ: «أَقَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَقَتْلَتْهُ؟!»، وتكراره ذلك القول إنكاراً شديداً، وزَجْرٌ وَكِيدٌ، وإعراضٌ عن قبول عُذْرِ أُسَامَةَ الَّذِي أَبْدَاهُ بقوله: «إِنَّمَا قَالَ ذَلِكَ؛ خَوْفًا مِنَ السَّلَاحِ»<sup>(١)</sup>.

(ن): الفاعل في قوله: «أَقَالَهَا» هو القلبُ، ومعناه: إِنَّمَا كُفِّتَ الْعَمَلُ بِالظَّاهِرِ، وَمَا يَنْطِقُ بِهِ اللِّسَانُ، وَأَمَّا الْقَلْبُ: فَلَيْسَ لَكَ طَرِيقٌ إِلَى مَعْرِفَةِ مَا فِيهِ، فَأَنْكَرَ عَلَيْهِ امْتِنَاعَهُ مِنَ الْعَمَلِ بِمَا ظَهَرَ بِاللِّسَانِ، وَقَالَ: أَفَلَا شَقَقْتَ عَنْ قَلْبِهِ؛ لَتَعْلَمَ هَلْ قَالَهَا الْقَلْبُ وَاعْتَقَدَهَا، وَكَانَتْ فِيهِ أَمْ لَمْ تَكُنْ فِيهِ، بَلْ جَرَتْ عَلَى اللِّسَانِ فَحَسَبُ؟! يَعْنِي: وَأَنْتَ لَسْتَ بِقَادِرٍ عَلَى هَذَا؛ فَاقْتَصِرْ عَلَى اللِّسَانِ<sup>(٢)</sup>.

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/٢٩٦).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (٢/١٠٤).

(ق): فيه: دليلٌ لأهل السنة على أن في النفس كلاماً وقولاً، فهو ردٌّ على مَنْ أنكر ذلك من المعتزلة، وفيه: دليلٌ على ترتيب الأحكام على الأسباب الظاهرة الجليّة دون الباطنة الخفيّة<sup>(١)</sup>.

(خط): يُشبه أن يكون المعنى فيه: أن الأصل في دماء الكُفّار الإباحة، وكان عند أسامة أنه إنما تكلم بكلمة التوحيد؛ مُستعيذاً من القتل، لا مُصدّقاً به، فقتله على أنه مُباحُ الدم وأنه مأمورٌ بقتله، والخطأ عن المجتهد مَوْضوعٌ، أو تأوّل في قلبه أنه لا توبةَ له في هذه الحالة؛ لقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يَكْ يَنْفَعُهُمْ إِيْمَنُهُمْ لَمَّا رَأَوْا بَاسًا﴾ [غافر: ٨٥]<sup>(٢)</sup>.

(قض): وأيضاً هذا الرجل [وإن] لم يكن مَحْكُوماً بإسلامه بما قال، حتى يَضُمَّ إليه الإقرار بالنبوة؛ لكنّه لَمَّا أتى بالعمدة والمقصود بالذات؛ كان من حَقّه أن يُمسك عنه حتى يتعرّف حاله<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

٣٩٤- وعن جُنْدُبِ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ رضي الله عنه: أَنَّ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ بَعَثَ بَعْثًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ إِلَى قَوْمٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ، وَأَنَّهُمُ التَّقْوَا، فَكَانَ رَجُلٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ إِذَا شَاءَ أَنْ يَقْصِدَ إِلَى رَجُلٍ مِنَ الْمُسْلِمِينَ، قَصَدَ لَهُ، فَقَتَلَهُ، وَأَنَّ رَجُلًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ قَصَدَ غَفْلَتَهُ، وَكُنَّا نَتَحَدَّثُ أَنَّهُ أُسَامَةُ بْنُ

(١) انظر: «المفهم» للقرطبي (١/ ٢٩٦).

(٢) انظر: «معالم السنن» للخطابي (٢/ ٢٧٠).

(٣) انظر: «تحفة الأبرار شرح مصابيح السنة» لليضاوي (٢/ ٤٥٧).

زَيْدٍ، فَلَمَّا رَفَعَ السَّيْفَ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، فَقَتَلَهُ، فَجَاءَ الْبَشِيرُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَسَأَلَهُ، وَأَخْبَرَهُ، حَتَّى أَخْبَرَهُ خَبَرَ الرَّجُلِ كَيْفَ صَنَعَ، فَدَعَاهُ فَسَأَلَهُ، فَقَالَ: «لِمَ قَتَلْتُهُ؟»، فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! أَوْجَعَ فِي الْمُسْلِمِينَ، وَقَتَلَ فُلَانًا وَفُلَانًا - وَسَمَّى لَهُ نَفْرًا -، وَإِنِّي حَمَلْتُ عَلَيْهِ، فَلَمَّا رَأَى السَّيْفَ، قَالَ: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ. قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: «أَقَتَلْتُهُ؟»، قَالَ: نَعَمْ، قَالَ: «فَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ! اسْتَغْفِرُ لِي، قَالَ: «وَكَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، فَجَعَلَ لَا يَزِيدُ عَلَى أَنْ يَقُولَ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟»، رَوَاهُ مُسْلِمٌ.

### [الْمُسْلِمِينَ]

\* قوله ﷺ: «كَيْفَ تَصْنَعُ بِلَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ إِذَا جَاءَتْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ؟!»: (ق): أي: بماذا تحتج إذا قيل لك: كيف قتلت من قال<sup>(١)</sup>: لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ، وَقَدْ حَصَلَتْ لَدَمَهُ حُرْمَةُ الْإِسْلَامِ، وَإِنَّمَا تَمَنَّى أُسَامَةً أَنْ يَتَأَخَّرَ إِسْلَامُهُ إِلَى يَوْمِ الْمُعَاتَبَةِ؛ لَيْسَلَمَ مِنَ الْجَنَايَةِ السَّابِقَةِ، فَكَأَنَّهُ اسْتَصَغَرَ مَا كَانَ مِنْهُ مِنَ الْإِسْلَامِ وَالْعَمَلِ الصَّالِحِ قَبْلَ ذَلِكَ، فِي جَنْبِ مَا ارْتَكَبَهُ مِنْ تِلْكَ الْجَنَايَةِ؛ لَمَّا حَصَلَ مِنْ نَفْسِهِ مِنْ شِدَّةِ انْكَارِ النَّبِيِّ ﷺ لِذَلِكَ وَعِظْمِهِ<sup>(٢)</sup>.

(ك): فَإِنْ قُلْتَ: كَيْفَ جَازَ تَمَنِّيَ عَدَمِ سَبْقِ الْإِسْلَامِ؟

(١) فِي «الْأَصْل»: «قَوْل».

(٢) انْظُرْ: «الْمَفْهُم» لِلْقُرْطُبِيِّ (١/ ٢٩٧).

قلت: تمنى إسلاماً لا ذنب فيه، أو ابتداء الإسلام؛ ليجب ما قبله<sup>(١)</sup>.

(ن): وأما كونه ﷺ لم يوجب على أسامة قصاصاً، ولا ديةً، ولا كفارةً: قد يستدل به على إسقاط الجميع، ولكن الكفارة واجبة، والقصاص ساقط للشبهة، فإنه ظنه كافراً، وقد يجاب عن عدم ذكر الكفارة؛ بأنها ليست على الفور، بل هي على التراخي، وتأخير البيان إلى وقت الحاجة جائز على المذهب الصحيح عند أهل الأصول، وأما الدية: ففي وجوبها قولان للشافعي، فعلى قول من أوجبها: يحتمل أن أسامة كان في ذلك الوقت معسراً بها، فأخرت إلى يساره<sup>(٢)</sup>.

(ق): ويحتمل أن يكون ذلك قبل نزول حكم الكفارة والدية<sup>(٣)</sup>.

(ط): ليس في سياق الحديث إشعاراً بإهدار دم القاتل قصاصاً، ولا بالدية، بل فيه الدفع عنه بشبهة ما تمسك به من قوله: «إنما فعل ذلك؛ تعوذاً»، والزجر والتوبيخ على فعله والنعي عليه بقوله: «كيف تصنع بلا إله إلا الله؟!»<sup>(٤)</sup>.



(١) انظر: «الكواكب الدراري» للكرماني (٧ / ٢٤).

(٢) انظر: «شرح مسلم» للنووي (١٠٦ / ٢).

(٣) انظر: «المفهم» للقرطبي (٢٩٨ / ١).

(٤) انظر: «شرح المشكاة» للطبري (٢٤٥٦ / ٨).

# فهرس الكتب والأبواب

الكتاب والباب	الصفحة
١٦ - باب في الأمر بالمحافظة على السنة وآدابها .....	٥
١٧ - باب في وجوب الانقياد لحكم الله، وما يقوله من دُعي إلى ذلك، وأمر بمعروف، أو نهْي عن منكر .....	٤٥
١٨ - باب في النهي عن البدع ومُحدثات الأمور .....	٥١
١٩ - باب في من سنَّ سنةً حسنةً أو سيئةً .....	٦١
٢٠ - باب في الدلالة على خير، والدعاء إلى هدى أو ضلالة .....	٧٢
٢١ - باب في التعاون على البرِّ والتقوى .....	٨٣
٢٢ - باب في النصيحة .....	٩٦
٢٣ - باب في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر .....	١٠٦
٢٤ - باب تغليظ عقوبة من أمر بمعروف أو نهى عن منكر، وخالف قوله فعله .....	١٤٩
٢٥ - باب الأمر بأداء الأمانة .....	١٥٧
٢٦ - باب تحريم الظلم، والأمر برّد المظالم .....	١٨٨

الكتاب والباب	الصفحة
٢٧ - بابُ: تعظيمُ حُرُمَاتِ المسلمين، وبيانِ حقوقهم، والشفقةُ عليهم، ورحمتهم .....	٢٤٣
٢٨ - بابُ سترِ عوراتِ المسلمين، والنَّهي عن إشاعتِها لغيرِ ضرورةٍ .....	٢٧٧
٢٩ - بابُ قضاءِ حوائجِ المسلمين .....	٢٨٦
٣٠ - بابُ الشفاعةِ .....	٢٩٧
٣١ - بابُ الإصلاحِ بينِ الناسِ .....	٣٠٢
٣٢ - بابُ فضلِ ضَعْفَةِ المسلمينَ والفقراءِ والخاملينَ .....	٣١٦
٣٣ - بابُ ملاطفَةِ اليتيمِ والبناتِ وسائرِ الضَّعْفَةِ والمساكينِ والمنكسرينَ والإحسانِ إليهم .....	٣٤٤
٣٤ - بابُ الوصيةِ بالنساءِ .....	٣٧٠
٣٥ - بابُ حَقِّ الزَّوجِ على المرأةِ .....	٣٨٩
٣٦ - بابُ النفقةِ على العيالِ .....	٤٠٣
٣٧ - بابُ الإنفاقِ مما يُحِبُّ، وَمَن الجيّدُ .....	٤٢١
٣٨ - بابُ وجوبِ أمرِهِ أَهْلَهُ وأولادَهُ المميزينَ، وسائرَ مَنْ في رعيتهِ بطاعةِ اللهِ تعالى، ونهيهِهم عن المخالفةِ .....	٤٣٠
٣٩ - بابُ حَقِّ الجارِ والوصيةِ بِهِ .....	٤٤٣
٤٠ - بابُ بَرِّ الوالدينِ، وصلَةِ الأرحامِ .....	٤٦١
٤١ - بابُ تحريمِ العقوقِ وقطيعةِ الرَّحِمِ .....	٥١٢

- ٤٢ - بابُ فضلِ برِّ أصدقاءِ الأبِ والأمِّ والأقاربِ والزوجةِ وسائرِ مَنْ  
يُنْدُبُ إكرامَهُ ..... ٥٢٩
- ٤٣ - بابُ إكرامِ أهلِ بيتِ رسولِ اللهِ ﷺ، وبيانِ فضلِهِم ..... ٥٣٨
- ٤٤ - بابُ توقيرِ العلماءِ والكبارِ وأهلِ الفضلِ وتقديمِهِم على غيرِهِم،  
ورفعِ مجالسِهِم، وإظهارِ مرتبتِهِم ..... ٥٤٧
- ٤٥ - بابُ زيارةِ أهلِ الخيرِ ومجالستِهِم وصحبَتِهِم ومحبتِهِم وطلبِ  
زيارتِهِم ..... ٥٧١
- ٤٦ - بابُ فضلِ الحبِّ في اللهِ، والحثُّ عليه ..... ٦٠٣
- ٤٧ - بابُ علاماتِ حبِّ اللهِ تعالى العبدَ، والحثُّ على التخلُّقِ بها، والسعيِ  
في تحصيلِها ..... ٦٣٨
- ٤٨ - بابُ التحذيرِ من إيذاءِ الصَّالحينَ، والضَّعْفَةِ والمساكينِ ..... ٦٤٦
- ٤٩ - بابُ إجراءِ أحكامِ الناسِ على الظاهرِ وسرائرِهِم إلى اللهِ تعالى ..... ٦٤٩
- \* فهرسُ الكتبِ والأبواب ..... ٦٦٥

